

تطور نظام الإدارة في السودان  
في  
عهد الحكم النعناع الأول  
١٨٩٩ - ١٩٥٤

د. يواقيم رزق مرقص



الهيئة الوطنية للكتاب

١٩٨٤

الإخراج الفني : كامل أشعيا

---

تصميم الغلاف : محمود القاضي

## مقدمة

أحتل السودان موقعا متميزا في السياسة البريطانية في أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، فهو عمق مصر التي احتلتها بريطانيا . لاستراتيجية موقعها ، وحساسية كيانها بالنسبة للسياسة العالمية آنذاك .

وأستغلت بريطانيا ظروف ضعف العلاقات بين مصر والسودان لقيام ثورة المهدي عام ١٨٨١ ، تلك الثورة التي عاصرت الصراع بين القوى الوطنية في مصر ، والتي تمثلت في أحمد عرابي وصحبه ، وبين قوى الاستعمار المتمثلة في الخديو والانجليز من خلفه ، وعرضت على الخديو فكرة استعادة السودان والاطاحة بحكم المهديّة وكان للفكرة بريقها أمام عيون المصريين ، رغم أن جوهرها كان استعمال يد مصر ، لتتحمل عبء الاستعادة من مال ورجال وعتاد ، وتجنّي أنجلترا الثمار .

ونجحت هذه الفكرة ، واستعادت القوات المصرية - بالاشتراك مع بعض القوات البريطانية - السودان عام ١٨٩٨ .

وفي ١٩ يناير ١٨٩٩ أبرمت اتفاقية بين مصر وبريطانيا ، التي كانت تعلم أن مصر كانت ما تزال وقتئذ تابعة للدولة العثمانية .

ومن هنا بدأت بريطانيا تمد ذراع الادارة للعمل على نزع السلطة المصرية من السودان ، وذلك الى جوار ذراع السياسة التي كانت بريطانيا تحاول أن تسكت بها صوت مصر هناك . واستتب لها الأمر في صورة تكاد تكون نهائية في عام ١٩٢٤ ، عندما استغلت حادث مقتل السردار ، السير لي ستاك باشا ، وأجبرت السلطة المصرية على سحب قواتها من السودان عنوة واقتدارا ، ويعتبر الباحث هذه الفترة ( العهد الثنائي الأول ) الذي يبدأ بانتهائه عهد آخر في شكل ادارة بريطانية خالصة .

ويعنى الباحث في هذه الدراسة بايضاح أسلوب الادارة في السودان ( في العهد الثنائي الأول ) ، أي منذ ابرام الاتفاقية الثنائية حتى اخراج القوات المصرية من السودان في عام ١٩٢٤ ، خاصة وأن الأبحاث التي سبق اجراؤها

كانت تتركز فى الجانب السياسى دون غيره ، ومن هنا كانت الحاجة الى التعرض  
للجانب الادارى ، فهو الصفحة التى ظهرت عليها الجهود التنفيذية لفكرة استبعاد  
مصر عن السودان ليخلو الجو هناك لبريطانيا وحدها .

وانى اذ أتقدم بهذا البحث لا يفوتنى أن أسجل الشكر الى الأستاذ  
الدكتور عز الدين اسماعيل رئيس الهيئة العامة للكتاب على تفضله بالموافقة  
على نشره .

كما أقدم الشكر أيضا الى رجال الهيئة القائمين على النشر لحسن تعاملهم  
وتعاونهم .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير للباحثين .

( المؤلف )



الباب الأول

---

الادارات في السودان



تطورت السياسة الدولية في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة التنافس بين إنجلترا وفرنسا على استعمار حوض النيل الأعلى ، فجعلت إنجلترا تفكر في منفذ للاستيلاء على أكبر جزء منه لتفوز بما لم تحصل فرنسا إليه (١) . لذلك تلقفت فكرة حملة استرجاع السودان وحاجة مصر فيها ال المال ، وذلك منذ التفكير فيها عام ١٨٩٦ (٢) ، وأشار كرومر - القنصل البريطاني العام في القاهرة في ذلك الوقت - في نوفمبر عام ١٨٩٨ على حكومته بسرعة تحديد مستقبل السودان السياسي ووضع الادارى ، خصوصا بعد غزو الفرنسيين لفاشودة ومحاولة احتلالها ، وتحرك كتشنر اليها ليعلن للقائد الفرنسي ( مارشان Marchand ) في يولييه عام ١٨٩٨ بأن « وجود القوات الفرنسية في فاشودة ووادى النيل ، إنما يشكل خرقا لحقوق المصريين وبريطانيا العظمى » . وعلى ذلك أمرت فرنسا قائدها بالانسحاب في نوفمبر عام ١٨٩٨ (٣) .

وبذلك بدأت إنجلترا تفصح عن نواياها ، بأن لها حقوقا في تلك البلاد مثلها في ذلك مثل مصر ، وأن الاعتداء وقع عليهما معا .

وبعد هذا الموقف بدأت إنجلترا في تنفيذ فكرة وضع يدها على السودان بالتدريج ، والتي بدأت « بنصيحة » قدمتها لمصر في عام ١٨٨٤ باخلاء السودان ،

---

(١) موريس فهم حسب الله : التاريخ الدستوري والادارى للسودان في نصف قرن ١٨٩٩ - ١٩٥٣ رسالة دبلوم معهد الدراسات السودانية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٥٥ ، ص ٥ .  
(٢) يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ، القاهرة ، عام ١٩٧٦ ، ص ٤١ .

(٣) المارشال ويلف : اللبني في مصر ، من مارس عام ١٩١٩ الى نوفمبر عام ١٩٢٥ ، ترجمة على ابراهيم الاقطن ومصطفى كامل فودة ، القاهرة ( د . ت . ) ، ص ٩٢ .

ثم عادت ونصحها باسترجاعه بمساعدتها ليكون لها حق المشاركة في ادارته باستعمالها لما أسمته ( حق الفتح ) ، وهذا ما عرف بالنظرية الانجليزية (١) .  
وتتلخص هذه النظرية في أنه لما كان المهدي نائرا ، ولم يعترف به فانه لم يرت حق الخديو ، ولكنه كان من نتيجة مغادرة السلطات العسكرية والمدنية المصرية للسودان أن أصبح السودان ( أرضا بلا مالك ) ، وأن إعادة فتحه لم يكن ممكنا الا بفضل بريطانيا التي استندت في هذا الادعاء الى :

١ - أن بريطانيا قد أعادت تنظيم الجيش المصرى وزودته بالأنظمة البريطانية فاستطاع القضاء على قوات المهدي .

٢ - ان الوحدات البريطانية اشتركت اشتراكا فعليا في حملة استرجاع السودان .

٣ - أن البريطانيين هم الذين أعادوا تنظيم المالية المصرية ، وأتاحوا للخزانة المصرية أن تتحمل بصيبتها في الحملة .

٤ - اذا لم تكن انجلترا قد تدخلت لكأنت فرنسا قد استولت على فاشودة وجنوب السودان (٢) .

في حين أن انجلترا لم تدخل معارك استرداد السودان الا اعتمادا على اسم مصر وحققها الشرعى هناك ، متخذين من هذا الحق سلاحا فاق السلاح الحربى .  
ولما تم الفتح اتخذوا منه رمزا للسيادة كلما اضطروا لذلك (٢) .

ويظهر هذا من المذكرة التي أرسلتها بريطانيا الى الخديو فى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ تتضمن « أنه بالنظر الى المساعدات المادية التي قدمتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية . فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وأن هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية ادارة الأراضى المحتلة فى المستقبل ، وإنما يرمى الى التأكد من أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها تبعا لذلك تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية بكل نصيحة تقدمها لها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية » (٤) .

وهكذا فرضت انجلترا نفسها شريكا قويا فى ادارة السودان ، وأصبحت

---

(١) ابراهيم الحاج موسى : التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم فى السودان ، القاهرة

٧٠ ص ١ .

(٢) القلعة : رئاسة مجلس الوزراء - محافظة ١٩ السودان - المجموعة - السودان .

(٣) Cromer, Earl of : Modern Egypt, vol. I, London 1908, p. 548.

(٤) على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالي النيل ، ١٨٨٠ - ١٩٠٩ ، القاهرة عام

١٩٥٨ ، ص ٣٠٢ .

أوامرها ملزمة للشريك الآخر ( مصر ) فى شكل نصائح ، وأصبحت ادارة السودان بذلك عمليا فى يد انجلترا ، وصوريا مشاركة مع مصر .

الا أن الأمر لم يكن سهلا أمام بريطانيا لتنفيذ مآربها فى السودان ، وانما نتج عن الموقف عدة مشكلات :

**المشكلة الأولى : السيادة** . . . وهى التى كانت لمصر على السودان ، والتى لم تستطع بريطانيا انكارها رغم أن أوصاع مصر ظلت كما هى من الناحية السياسية حيث مازالت تحت الاحتلال البريطانى من جهة ، وتابعة للدولة العثمانية من جهة أخرى .

**المشكلة الثانية :** مشكلة الافراد بالادارة . . . وهى استعادة مصر لسطاتها الادارية على السودان والتى فقدتها ابان الثورة المهديّة ، والمستمدة أساسا من سيادتها السياسية ، وخشى كرومر استئثارها بها ، فتعيد الحكم الفاسد - كما ادعى - والتى قامت بسببه الثورة المهديّة ، فى حين كان اشتراك انجلترا فى حملة استرجاع السودان من أجل ترسييد الحكم فى السودان ، كما تشدقوا .

**المشكلة الثالثة :** مشكلة الامتيازات الأجنبية . . . كان كرومر يريد أن يمنع الامتيازات الأجنبية ، وهو فى هذا يعد نفسه مسئولا عن الشركة التى أقحمت بريطانيا نفسها فيها فى ادارة السودان ، بدعوى تجنيب السودان ما نال مصر من جراء الامتيازات الأجنبية ، ولعله فى هذا كان يريد أن ينحى الدول الاجنبية عن الدخول معه فى الشركة ، ليظل السودان لبريطانيا وحدها فى النهاية ( ١ ) ، ومن ثم أصبح حرمان الدول الأجنبية من أى امتياز فى السودان هو مشكلة كرومر ، لأن الأوربيين المتطلعين الى هذه الامتيازات ، كانوا فعلا على صلات تجارية واقتصادية مختلفة بأهل السودان ، بل وضعوا أنفسهم فى كفة مساوية لوجود المصريين هناك . فكلاهما غريب عن البلاد - كما أعلن كرومر - ومن ثم ألحت الحاجة الى وضع تنظيم يحدد الوضع السياسى للسودان ، ولكن ما العمل والسودان ما زال على علاقة بمصر ، ومصر كانت لا تزال تابعة لتركيا ( ٢ ) .

**المشكلة الرابعة :** سيادة تركيا . . . كان كرومر قلقا من جراء تطلعات الدول الأوروبية الى السودان ، سيما وان تركيا كانت ما تزال تمارس سيادتها على مصر ، بالاضافة الى منفذ التدخل الأوروبى بسبب الدين ، فضلا عن مشكلة الرق والواجب المقدس تجاه مناهضة تجارته ، وأخيرا كيفية الاستقلال القضائى عن المحاكم المختلطة .

وقد قامت الحلول التى اقترحها كرومر على فصل الادارة فى السودان عنها فى مصر ، بل واستبعاد تركيا وأى نفوذ لها فى السودان ، على أساس

Holt, P.M.: Modern history of the Sudan p. 110.

(١)

Shebeika, M. : The independant Sudan, p. 448.

(٢)

أن السودان تحت سيطرة مصر ، احدى ولاياتها ، الا أن تجاهل تركيا صاحبة هذه السيادة كان أمر ذا بال ، ومن ثم أصبح على كرومر أن يختار بين ثلاثة أمور :

اما أن تضم بريطانيا السودان اليها ، واما أن تتركه تابعاً للدولة العثمانية ، واما أن يكون في وضع بين بين تكسب بريطانيا من ورائه ، فبالنسبة للأمر الأول فكان خطوة جريئة تستدعي ركائز سياسية ومالية غير متوافرة ، وإذا ترك لسيادة العثمانيين فستظل المشكلات الدولية ، وبذلك لم يبق غير الحل الوسط ، ولو أنه كان يحتاج الى حسن صياغة ، لأنه سيكون ذا شكل فريد في نوعه (١) .

ويورد الدكتور محمد فؤاد شكرى حديث كرومر نفسه في هذا الصدد عندما وجد حلاً لهذه المشكلة « لقد طرأ على ذهني أن من الممكن للسودان ألا يصبح انجليزيا ولا مصرياً ، بل يكون انجليزيا مصرياً » . ولقد قام السير مالكولم ماكليرايث Malcolm McLaurith ( المستشار القضائي عام ١٨٩٨ ) بترجمة هذه الفكرة السياسية ، والتي كانت بعيدة كل البعد عن المنطق الى لغة قانونية تدل على المهارة ، وقبلها سالسبورى Salisbury دون تردد ، ووافق على انشاء « دولة مولدة » Hybrid State في شكل « حكم ثنائي » Condominium (٢) ، لادارة السودان . ووقعت اتفاقيتها في يوم ١٩ يناير عام ١٨٩٩ بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، فكانت سابقة في القانون الدولي ، أعطت لبريطانيا حق الوصاية الفعلية على أساس حق الفتح (٣) .

### اتفاقية عام ١٨٩٩ كأساس لادارة السودان :

وقعتها بريطانيا مع مصر في ١٩ يناير فام ١٨٩٩ ، وبمقتضاها اقترفت بريطانيا خطأ طالما نهت عنه الدول الأخرى . إذ أتت منافية لكل الشعارات التي كانت تتذرع بها أيام فاشودة ، حيث أعلنت آتشد على لسان سولزبرى « أن وادى النيل كان ولا يزال ملكاً ثابتاً لمصر ، وأن حجج الحكومة المصرية في ملكية مجرى النيل - وان أخفاها المهدي الى حين - ليست محللاً للنزاع منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش » (٤) . ولعلها بهذا كانت تريد أن تخلص السودان من معالِب فرنسا بهذه الحجة لتستولى هي عليه ، حيث كان توقيع الاتفاقية بعد أشهر قليلة من انسحاب مارشان من فاشودة .

(١) Bashir, M.O. : Revolution and Nationalism in the Sudan, London 1974, p. 20, and Macmichael, H. : The Sudan, p. 68. and Baddour, A. : Op. Cit., p. 85.

(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٤٨٨ .

(٣) F.O. 407-193, Part XC, April - June 6, p. 11 and Magnus, Ph. : Kitchener, Portroit of an Imperialism, London 1928, p. 148.

(٤) على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

فضلا عن سرعة تحرك كرومر ، اذ قام برحلة الى السودان ، وألقى خطابا على  
السودانيين في ٤ يناير عام ١٨٩٩ ، ابتداء بتهنئة الشعب السوداني بتخلصه  
من أغلال العهد الماضى ، بمهارة الجنود المصريين والقيادة البريطانية ، وأفهمهم  
أن العلمين المرفوعين يدلان على سيادة مصر وبريطانيا على كل أنحاء السودان ،  
وأنهم سوف يعيشون فى سلام مع الانجليز شأنهم فى ذلك شأن بقية البلاد  
الخاضعة لهم ، وأنه لا تدخل من السلطة فى شئونهم الدينية ، وأن الشريعة  
الاسلامية فى تطبيقها ستكون محل احترام ، أما هم فيجب عليهم الخضوع  
للحاكم العام ، رجل العدالة والنزاهة (١) .

وظهر من هذا الخطاب أن انجلترا نجحت فى فصم العلاقة المصرية  
السودانية ، توطئة لنشر سيادتها كاملة عليه ، فى حين أن أعباءه المالية كانت  
تتحملها الخزينة المصرية رغم غرقها فى الديون ، الا أن مصر قبلت هذا على  
أساس أن السودان جزء من مصر يسكنه أخوة لهم ، وليست غفلة أدخلها عليهم  
الانجليز . كما ادعوا بأنهم بما لهم هذا انما يحمون موارد مياهم من غدر  
القوات الأجنبية (٢) .

وسرعان ما رفرف العلم البريطانى بحرية على كل أنحاء السودان بجانب  
العلم المصرى ، وحينما زار الخديو عباس حلمى الثانى السودان - تداركا للجفوة  
التي رسمها البريطانيون بين شطرى الوادى - فى عام ١٩٠١ ذكر فى خطابه  
بتاريخ ٢٩ نوفمبر « أن العلمين البريطانى والمصرى اللذين يخفقان بجانب  
بعضهما هما اشارة للحكومة المشتركة التي أخذت على عاتقها حماية الأهالى  
من الوقوع فى شرك أهل الظلم ... » (٣) .

ويظهر من هذه الكلمات أن الخديو كان مضطرا لقولها لأنه كان يعلم أن  
الانجليز هم القابضون على أزمّة الأمور هناك ، وما حادثة الحدود (٤) آئذ  
الا علامة ما كان يعاني منه وهو يكظم غيظه لتسيير الأمور ، سيما وان مصر كانت  
تحت يدهم منذ عام ١٨٨٢ .

ونحن بصدد دراسة تطور نظام الادارة فى السودان منذ توقيع الاتفاقية  
الثنائية عام ١٨٩٩ ، فإن الأمر يتطلب دراسة الاتفاقية ذاتها والآراء التي تناولتها  
بايجاز ، كأساس لقيام الادارة فى السودان .

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥١٥ .

Baddour, A. : Op. Cit., p. 108.

(٢)

(٣) القلعة : المحفظة ٥٥ مجلس الوزراء ، السودان - المجموعة - السودان .

(٤) وملخص هذا الحادث أنه عندما زار الخديو عباس حلمى الثانى الحدود الجنوبية لمصر  
التقد مظهر وتدريب بعض القوات المرابطة فى حلفا ، فنار القواد الانجليز معتبرين هذا النقد  
اهانة لهم ، وأرغموا الخديو على الاعتذار بمد أن هدوده بالخلع . ففعل وكان ذلك عام ١٨٩٤ .  
يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ، ص ٥٢ .

فالاتفاقية لم تكن دستورا لحكم السودان ، وإنما كانت وسيلة ابتدعتها بريطانيا لتضفى جوا من الرسمية على وجودها هناك ، وهى وان كانت تحمل شكل إثنائية. فى الحكم ، فالواقع أن يدها كانت العليا من خلال الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى المناصب الخطيرة ، بينما تركوا للمصريين - شركائهم - الأعمال المعاونة والدنيا ، مما أثار حفيظة الأخيرين وعدم رضاهم (١) .

وقصارى القول ان السودان فى ظل الاتفاقية أصبح مستقلا استقلالاً ذاتيا عن مصر ، تحكمه بريطانيا بإداريين انجليز يساعدهم موظفون صغار من المصريين ، وهذا بلا شك نظام فريد فى نوعه ، أعطى انجلترا حرية العمل والحركة بما لا تمارسه فى مستعمراتها (٢) .

وهذا ما يتضح من حكم المحكمة المختلطة عندما رفعت أمامها دعوى عام ١٩١٠ ضد الحكومتين المصرية والسودانية من شركة مقاولات حول عقد أبرم بواسطة حكومة السودان ، واستمر بإشراف الحكومة المصرية ، على أساس أنه بناء على اتفاقية عام ١٨٩٩ . فقد تأسس لحكومة السودان وضع جديد هو أنها حكومة مستقلة ذاتيا ، ومنفصلة تماما عن الحكومة المصرية ، وأنها لم تصبح مسئولة عن استمرار عقد المقاولات التى أبرمتها حكومة السودان ، ودفعت حكومة السودان الاتهام على أساس أن السلطة القانونية للمحاكم المختلطة تقتصر على مصر دون السودان ، وقد قبلت المحكمة هذه الدفوع ورفضت الدعوى (٣) .

#### نقد الاتفاقية من الناحية الادارية :

تناولت الأقسام هذه الاتفاقية من عدة زوايا : سياسية وقانونية وتاريخية (٤) . الا أن ما يهمنى فى اطار دراسة تطور نظام الادارة فى السودان هى الزاوية الادارية ، أى وضع السودان اداريا فى ضوء هذه الاتفاقية والمواد التى تحكم ذلك .

Holt, P. M. : A modern history of the Sudan, p. 111. (١)

Bashir, M.O. : Op. Cit., p. 21. (٢)

Ibid : p. 22. (٣)

(٤) هناك كتب تناولت شروحها والتعليق عليها ، وكذلك صحف مصرية وأجنبية كل حسب وجهة نظره فيمكن الرجوع الى : محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص - ص ٥٢٠ - ٥٢٨ ، سمير المنقبادى : تطور المركز الدولى للسودان ، القاهرة ، عام ١٩٥٨ ، على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ٣٠٤ وما بعدها .

O'Rourke, V.A. : The Juristic Status of Egypt and the Sudan, London 1936  
and Baddour, A. : Op. Cit., Macmicheal, H. : The Sudan and the Anglo  
Egyptian Sudan, and Lawrance : International Law.

حيث تضمن رأى اوبنهايم ورأى عبد الله العريان  
على صادق أبو هيف : القانون الدولى ، الاسكندرية ١٩٧١ ، بالإضافة الى صحف اللواء  
والمؤيد والاهرام .



فمن ناحية السيادة ، فانه من استعراض مواد الاتفاقية يتضح أنها « حكومة أوتوقراطية قامت على نظم عسكرية من أجل أهداف مدنية » (١) . كما لم يكن هناك تكافؤ في السلطة الثنائية بين إنجلترا ومصر في ادارة السودان ، وأن الادارة قامت على تركيز السلطة في يد الحاكم العام في السودان بعيدا عن رقابة مصر ، كل هذا يبين أن بريطانيا كانت تخطط دائما لفصل السودان عن مصر لضمه الى أملاك الامبراطورية البريطانية ، ويؤيد ذلك ماكتبه كرومر من تفسير ابنود الاتفاقية ذاتها : « ٠٠٠ ان النقطة الأولى وهي أهم النقط في هذا الوفاق ، اثبات أن الملكة إنجلترا حقا في ممارسة السيادة في السودان بالاشتراك مع الخديو ٠٠ كما أزيلت ادعاءات السيادة التي كانت للترك من الناحية العملية وان بقيت من الناحية الاسمية » (٢) .

كما تبين أيضا انه قد حدث تلميح عارض الى حقوق الخديو قبل قيام ثورة المهدي ، أما حق بريطانيا من خلال حق الفتح كان أكثر وضوحا ، فالمادة الأولى تحدد الأقاليم المفتوحة ، وتضم وادي حلفا ، ويرد كرومر ذلك بحجة الدفاع عنها ، وبهذا وجد كرومر الطريق الى صياغتها ليقسم الأقاليم التي سينطبق عليها اسم السودان الى ثلاثة أقسام : الأول الذي لم يجعل عنه الجيش المصرى في عام ١٨٨٢ ، وأن هذا النص وضع ليضم سواكن ووادي حلفا ، وأشار الثانى الى تلك الأقاليم التي كان يديرها الخديو قبل قيام الثورة المهدي ، والتي انفصل عن مصر وأعيد فتحها بواسطة القوات المصرية والبريطانية ، والجزء الثالث يمكن أن يكون تلك الأقاليم التي تفتح فيما بعد بواسطة كلا الحكومتين (٣) .

أما من ناحية الادارة فتحكمها المادتان الثالثة والرابعة حيث تبينان أسلوب الحكم . فالمادة الثالثة تركز السلطتين المدنية والعسكرية في شخص الحاكم العام ، الذي يعين بناء على طلب بريطانيا ولا يعزل الا برضاها . ومن ثم يبدو واضحا أن الثنائية في الادارة غير واقعية من تعيين هذا الحاكم وعزله بمرسوم مشروط. بموافقة بريطانيا في العزل والطلب البريطاني في التعيين (٤) . ويشير كرومر نفسه الى أن اجراءات تعيين الحاكم العام هي ذاتها اجراءات تعيين مندوبى صندوق الدين ٠٠ اذ أن الخديو مفروض أن يأخذ بنصيحة بريطانيا الزاما طالما بقى تحت الاحتلال البريطاني (٥) .

ثم تتعرض المادة الخامسة من الاتفاقية أيضا للادارة ، اذ تتعلق بسريان

(١) Macmichael, H. : The Sudan, p. 108.

(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ، ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ .

(٣) Shebeika, M. : The Independant Sudan, p. 450.

(٤) على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ٣١٠ .

(٥) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥٠٥ .

القوانين • فقد كان اقتراح كرومر قبلا انه لا يسرى قانون مصرى على السودان • ما لم يتخذ عن طريق الحاكم العام، فظهر أن السودان سيظل فترة فوضى بلا قانون ريشما تسن له القوانين الخاصة به • وكانت هناك فكرة بتطبيق القوانين المصرية التى تعطلت أيام المهديّة ، ولذلك فقد اشار مستشارو كرومر عليه بأن تسرى على السودان القوانين التى كانت سارية قبل عام ١٨٨٤ ، نفس السنة التى انهار فيها الحكم المصرى فى السودان • وهذا يشمل القوانين المصرية الصادرة فى يونية عام ١٨٨٣ كلائحة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون المدنى وقانون التجارة، وقانون المرافعات والعقوبات وقانون تحقيق الجنايات • وأنه تطبيقا للمادة ٤ فان كل القوانين المصرية يمكن أن تسن أو تنفذ عن طريق اعلان الحاكم العام (١) •

**والمادة الخامسة :** كانت تهدف الى منع لجنة صندوق الدين من التدخل فى شئون المالية للسودان ، وتؤيدها المادة السادسة عندما تمنع كل أجنبي من التدخل تحت اسم الامتيازات الأجنبية (٢) • فالعجز فى حسابات السودان كان يضاف الى ميزانية الحكومة المصرية ، وكان المقترح أن كل دخل السودان سيخضع لتنظيم مصر ، التى ستكون وحدها المسؤولة عن الانفاق العسكرى والمدنى • وقرر كرومر أن الميزانية المصرية ستكون قادرة على تحمل ذلك دون مساعدة مالية من انجلترا (٣) •

**والمادة السادسة :** وتختص باقامة الأجانب فى السودان والحفاظ على حقوقهم ، ويقول كرومر أيضا فى مذكرته الايضاحية ، أنه قد يكون هناك نزاع حول تلك الحقوق ، ولكنهم كمالك للسودان تكون لهم القدرة على تأكيدها ، عن طريق اعلان العمل بسياسة الباب المفتوح فى التجارة أمام الأوربيين جميعا على قدم المساواة (٤) •

**والمادة السابعة :** تختص بالواجبات الضرائبية والمالية • واقترح كرومر أمام عدم امكانية فصل النظام التجارى عنه فى مصر ، ان التداخل سيكون عن طريق حق الفتح •

أما السلطة القضائية فكانت من نصيب المادة الثامنة ، وقد تقرر عدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة الى أى جهة من السودان فيما عدا سواكن •

**والمادة التاسعة :** تضع السودان كله - ما عدا سواكن أيضا - تحت الأحكام العرفية ، وظاهر الأمر أن حالة البلاد من قلق واضطراب وحرور كانت

(١) Shebeika, M. : British policy in the Sudan, London 1942, p. 45.

(٢) Macmichael, H. : The Sudan, p. 87.

(٣) Shebeika, M. : The Independent Sudan, p. 482.

(٤) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥٠٩ ،

نستدعى هذا ، بينما الواقع هو قطع الطريق أمام المحاكم المختلطة التى تختلف  
نى اجراءاتها وقوانينها مع وجود هذا النظام .

وتختص المادة العاشرة بتعيين القناصل ووكلائهم أو مأمورى قنصليات  
لسودان ، والمادة الحادية عشر خاصة بمنع تجارة الرقيق .

**والمادة الثانية عشر خاصة بتنظيم ادخال الأسلحة والذخائر والمشروبات  
لروحية ، طبقا لمعاهدة بروكسل عام ١٨٩٠ . وفى هذا تأكيد لسيطرة بريطانيا  
على السودان بحجة رعاية مصالح السودانين (١) .**

ويلاحظ على الاتفاقية أنها أقامت حدودا صناعية بين الشمال والجنوب ،  
رما أسمته الاتفاقية بحدود السودان مما دفع الحكومة المصرية أن تصدر قرارا  
من نظارة الداخلية فى ٢٦ مارس عام ١٨٩٩ ، بتوقيع ناظرها ، مصطفى فهمى  
باشا ، يجعل نهاية الحدود بين مصر والسودان خطا يمتد غربى النيل  
شمال فرس وخطا آخر شرقى النيل شمال ادندان .

كما بدأت الاتفاقية أولى مراحل الفصل فى الادارة بين مصر والسودان  
باقامة حكومة منفصلة هناك يرأسها حاكم عام يجمع فى يده كل السلطات  
لتشريعية والتنفيذية مع سردارية الجيش المصرى . كما لا تمتد سلطة مصر  
نى التشريع للسودان الا بموافقتة وكذا الامتيازات وسلطات المحاكم المختلطة  
نى السودان (٢) .

كان وضع سواكن وحدها تحت الادارة المصرية فقط. يؤرق كرومر ، فلفت  
ظر سولزبرى الى أن حكم السودان جنوبى وادى حلقا لا بد أن يشمل سواكن  
يضا ، لأن استثناء سواكن من الادارة سيعطل تنفيذ مشروعات حيوية ، كمد  
لخطوط الحديدية ، وهذا سيضيف مشكلات سياسية وادارية (٣) .

من أجل هذا عدلت المادة الثامنة ، الخاصة بعدم امتداد سلطة المحاكم  
لمختلطة على السودان عدا سواكن ، فى ملحق الوفاق المؤرخ ١٠ يولية عام  
١٨٩٥ ، الذى أوضح أنه لم تشكل محكمة مختلطة فى سواكن فى أى وقت من  
لأوقات ، وكيف أن عدم وجود محكمة أهلية فيها للفصل فى المنازعات بين  
لأهالى ، قد ألحق بهم ضررا جسيما ، فوجبت المساواة بين تلك المدينة وباقى

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص - ص ٥٢٣ - ٥٢٤

The Egyptian Sudan, p. 68.

Macmichael, H. :

(٢) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ١٨٩٨ - ١٩١٨ ، القاهرة عام ١٩٧٩ ،

ص ١٩ .

Shebeika, M. : The Independant Sudan, p. 442,

(٣)

مدن السودان ، وفعلا ألغى استثنائها ، وأصبح السودان كله تحت ادارة  
واحدة (١) .

أحوال السودان عند بداية الادارة الجديدة فى عام ١٨٩٩ :

كان السودان بعد استرجاعه فى حالة سيئة ، نتجت عنها قلة فى عدد  
السكان من حوالى ثمانية ملايين ونصف الى حوالى المليونين نتيجة الجوع  
والمرض والقتال بين القبائل (٢) .

ومن مجمل ما أظهرته دراسات الاداريين عندما تسلموا السودان ما أثبتته  
ريجينالد وينجت Reginald Wingate والفيكونت جليشن Viscount Glichen  
أن هناك ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة لقوا حتفهم بسبب الجدرى وسوء  
التغذية ، وحوالى ثلاثة ملايين نسمة ماتوا بسبب الحروب ضد القوات المصرية  
البريطانية وحروب القبائل بعضها مع بعض ، خاصة البقارة - الذين كانوا  
يتملكون أزمّة الأمور أيام المهدي - ولم يكونوا على وفاق مع بقية القبائل (٣) .  
ثم أن هذه القبائل قد عادت حتى الى استرقاق بعضها البعض ، ومن ثم نشطت  
تجارة الرقيق .

كما أهملت موارد السودان الهامة كالزراعة عندما توقفت السواقي ،  
وأهمل اصلاحها ، ونمت الحشائش والسدود ، حتى أصبح الوصول الى أعلى  
النيل ضربا من المستحيل ، فضلا عن الانهيار المالى الذى أصاب البلاد نتيجة  
فوضى الضرائب التى سادت فى حكم المهديّة (٤) .

تخلفت القرى ، وقل عدد سكانها ، بل وهناك قرى قد اندثرت تقريبا  
وتركها أهلها أطلالا وأدغالات وشجيرات ، كما خربت الخرطوم نفسها حتى  
أم درمان التى كانت حاضرة المهديّة ، عندما أصبح معظم سكانها من الدراويش  
والعبيد والبؤساء فى بيوت أشبه بالكهوف (٥) ، وكسدت التجارة مع العالم  
الخارجى .

ومن ثم أصبح أمام الادارة الجديدة منذ عام ١٨٩٩ أعباء كثيرة ، إذ أن

(١) على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٢) Macmichael, H. : The Sudan, p. 73. (٢)

(٣) Cromer, Earl of. : Op. Cit., p. 545. (٣)

الاهرام : ١٦ أكتوبر عام ١٩٠١ .

(٤) زاهر رياض : السودان المعاصر ، منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ( ١٨٢١ - ١٩٥٣ ) ،

القاهرة ، عام ١٩٦٠ ، ص ٢٠٩ .

(٥) Wingate, R. : Wingate of the Sudan. London 195٤ وكذلك الرجوع الى ذلك ،

p. 128, and Duncan, J.S.R : The Sudan, A record of Achievement,

London 1982, p. 81, and Sabry, M. : Le Soudan Egyptien, 1821-1898,

Le Caire 1947, p. 107. . .

أساليب الإدارة التي كانت سائدة إبان الحكم المصري قد انتهت تماما أمام حكومة الخليفة الاستبدادية . من أجل هذا شمر كشمس عن ساعده - كأول حاكم عام للسودان عام ١٨٩٩ - وقام بأعمال هامة (١) .

وكان أول واجب حتمته الظروف ، هو وقف حمامات الدم والنيران التي تسببت عن كل الأخطار الماضية ، وكان على الإدارة أن تغير مجرى العمل ، كما كان عليها أن تغير المسار الاجتماعي للبلاد ، بوقف تجارة الرقيق ، واللجوء الى مشروعات التنمية الاقتصادية (٢) .

### المشكلات التي واجهت الإدارة الجديدة :

#### ١ - مشكلة التعصب الديني والأمن :

رغم انهيار الحكومة المهديية في معركة كررى ، فقد ظل السلام بعيد المنال ، اذ مازالت اذيال المهديية موجودة ، بجانب المشاكل القبليية في الجنوب نظرا لوجود الخليفة عبد الله عام ١٨٩٩ في كردفان ومعه قوة حربية لا يستهان بها بقيادة ابنه عثمان شيخ الدين ومعه الخليفة على بن محمد حلو ، وعثمان دقنه وغيرهم وأنضم اليهم أحمد فضيل بجيشه ، يهددون أمن البلاد بهدف استرجاعها من أيدي القوات المصرية البريطانية ، ودخلوا معهم فعلا في عدة معارك جانبية الى أن كانت معركة أم دبريكات في نوفمبر عام ١٨٩٩ بالقرب من جزيرة أبا مهد المهديية فكانت الفاصلة ، حيث قضى وينجت على الخليفة وأرداه قتيلا في ميدان المعركة مع زملائه الخليفة على الحلو وأحمد فضيل وجرح عثمان شيخ الدين ومات في رشيد عام ١٩٠٠ بعد أن رحل اليهما اسيرا ومر عثمان دقنه ، الا ان زملاءه خانوه وأسر في عام ١٩٠٠ ( ومات في وادي حلغا عام ١٩٢٦ ) (٣) .

ولم تنته المناورات بنهاية المهديية ، وانما ظلت هناك ثورات أخرى ، تظهر في الداخل ولكن سرعان ما تقضى عليها القوات المصرية البريطانية في السودان . فمثلا نجد هناك من أستغل حب السودانين للدين وحبهم لذكرى المهدي الذي كان ما يزال في مخيلتهم (٤) ، وحاولوا ادعاء النبوة كحركة « على عبد الكريم » ابن أخ المهدي ، التي تسمت « بجماعة العصر الألفى السعيد » في عام ١٩٠٠ في ام درمان ، يدعون الى المهديية والثورة في وجه الإدارة الجديدة ، ويؤمنون بان المهدي قد جاء وتوفى ، وأنهم يعيشون على رجاء أنه عندما يموت الخليفة ويغزو الترك البلاد مرة أخرى ، سيظهر النبي عيسى ، وأن النبي عيسى قد ظهر فعلا ولكنهم لا يعلمون مكانه .

(١) Abu Sin, I.A. : The development of civil service in the Sudan in the Sudan, 1899-1961. Khartoum 1968, p. 20.

Parl. Deb., Comm. vol VIII 1909, p. 682. (٢)

Holt, P.M. : A modern history of the Sudan, pp. 112, 113. (٣)

(٤) تقرير سنوي عام ١٩٠٨ : ص ، ص ١ ، ٢ .

الا أنهم لم يكونوا بعد قد أتوا من الاعمال ما يجرحهم الى المحاكمة ، الا أن السلطات فى السودان لجأت الى محاكمتهم دينيا بتشكيل مجلس من العلماء المسلمين هم قضاة الخرطوم وأم درمان وغيرهم من المشهود لهم (١) . وكان اختيارهم موكولا لسلطين باشا مدير المخابرات ، حيث جمع كلا من السيد ندا قاضى ام درمان والطيب أحمد الحسنى قاضى الخرطوم ومحمد شريف نور الدايم ، والسيد محجوب الميرغنى ، والسيد ادريس المكى ، والسيد محمد البدوى ، والسيد مدثر ابراهيم والسيد اسماعيل الأزهرى (٢) . وانتهوا فى تكفيرهم لخروجهم على قواعد الاسلام ، واوصوا بنفى على عبد الكريم واتباعه الى الابد . وأيدهم المستر وينجت باصدار منشور باباعاده هو واتباعه فوراً فى نفس اليوم (٣) . وكان هذا المنشور المؤرخ ٢ مارس عام ١٩٠٠ يذكر الواقعة مذيلة برأى هيئة العلماء وقرارهم بالنسبة له ، وموافقته هو عليه وأمره بالابعاد الفورى لعل عبد الكريم واتباعه ، وفعلا غادر على ام درمان فى نفس اليوم الى وادى حلفا ليكون عبرة لكل من تسول له نفسه السير على نهجه (٤) .

كما ظهر فى برنو رجل يدعى محمد الأمين ، ووصل الى الخرطوم عام ١٩٠٣ فى طريقه الى مكة للحج ، وعند عودته من الحج تمركز فى كردفان مدعيا أنه المهدي ، الا انه قبض عليه بمعرفة الكولونيل ماهون Mahon وقتل شنقا فى الأبيض (٥) .

وفى العام التالى أى فى عام ١٩٠٤ ظهر ثالث هو محمد آدم مدعيا أنه النبى عيسى ولما حاول مأمور المركز فى سنجا أن يقبض عليه قتله ، الا أن قوة أخرى استطاعت أن تقتله فى ٤ أبريل عام ١٩٠٨ (٦) .

وفى عام ١٩٠٨ قامت ثورة عاتية كان لها أثرها فى الادارة . وفى العلاقات المصرية الانجليزية ، فضلا عن اضطراب الأمن فى السودان بسببها . تلك الثورة كانت ثورة عبد القادر ود حبوبة الذى نشأ فى أسرة وثيقة الصلة بالمهدى ، وكان مشهورا بتعصبه الدينى ويثير هذه الأفكار بين القرويين مستغلا

- 
- (١) يولان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثانى ، ص ١٤٩ ، ص ١٥٠ .  
Dafaalla, H. : The Nubian exodus, Khartoum 1976, p 40.  
(٢) حلمى جرجس غيريال : موقف الادارة الوطنية خلال الحربين العالميتين فى الفترة من ١٩١٤ - ١٩٤٧ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الاثريية عام ١٩٧٦ ص ٦٢ .  
(٣) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، القاهرة ، عام ١٩٣٥ ، ص ١٠٣ .  
(٤) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٦٣ .  
(٥) عبد الله حسين : السودان ، ص ١٠٣ .  
(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٣ ، مكى شببيكه : مختصر تاريخ السودان ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٣٢ .

ذلك ضد البريطانيين (١) ، لأنه كان من سلالة الجلاويين التي اشتركت بنصيب كبير في حروب المهدي وكان هو نفسه محاربا ضمن قوات النجومي التي غزت مصر ، ومن الذين قرروا الاحتفاظ لأنفسهم بأرث المهدي (٢) .

وملخص الواقعة أنه انتهز فرصة وضع رجال المساحة علامة تحديد لأرضه ، عندما أرادوا الفصل في قضية نزاع ثار بينه وبين أقاربه ، وكان علامة التحديد على شكل « صليب » فاستغلها وأشاع أن الإدارة في البلاد تحاول التبشير بالدين المسيحي ، وتفرضه فرضا بهذا الشكل . ولما هبت الثورة حاول مفتش المركز - المستر سكوت مونكريف Scott Moncriff ومأمور المركز المصري محمد أفندي شريف مأمور مركز المسلمية - أن يقبضوا عليه بعد أن أعيتهم الحيل إلا أنه قتلها هما والقوة التي كانت معها (٣) .

وظلت المعارك سجالا بين قوات الإدارة المصرية وبين أنصار ود حبوبة ، إلى أن قبض عليه وشنق بعد محاكمته في « حلة مصطفى » وهي أكبر أسواق قبيلة الحلاويين وهي قبيلة عبد القادر ود حبوبة نفسه (٤) .

وكانت حركة ود حبوبة أبعد أثرا من غيرها ، لأنها تسببت في أزمات سياسية بين لندن والخرطوم حول محاكمة أتباعه ومصادرة أملاكهم ، مما أثار البرلمان البريطاني وتساءل أعضاؤه عن منح الحقوق كاملة للتمهم في اثبات دفاعه ! (٥) .

وكانت السلطات قد وقعت في مأزق . . ما بين حفظ الأمن باستعمال القوة أخذا بحق دماء القتلى من رجال الإدارة سواء كانوا بريطانيين أم مصريين ، وبين المحاسبين على الأخطاء في مجلس العموم البريطاني فكانت أزمة سياسية بلا شك (٦) .

فضلا عن موقف الصحافة المصرية من القضية ، وما علقته به على الموقف والربط بينهما وبين معركة دنشواي ، وعلى موقف الضابط المصري القتييل (٧) .

وان كان لبعض السودانيين رأى في موقف هذه الصحافة ، من أنها ارتكبت

---

(١) يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي ، ص ١٤١ ، تقرير سنوي : عام ١٩٠٨ ، ص ٨ ، ٩ .

(٢) Shebelka, M. : The Independant Sudan, p. 465

(٣) اللواء : ٨ مايو عام ١٩٠٨ .

(٤) يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي ، ص ١٤٢ ، تقرير سنوي : عام ١٩٠٨ ، ص ٨ ، ٩ .

(٥) Parl. Deb. Comm. vol. 191, 1908, p. 86.

(٦) Ibid, vol CXCI 1908, p. 86.

(٧) اللواء : ١٢ يولييه عام ١٩٠٨ .

فى تعليقاتها هذه شططا ، ولم تعرض الموضوع بصورته البسيطة ، بالاضافة الى ربطها بين دنشواى وبين ما أثار الصحافة البريطانية ضد جورست نفسه (١) ، وكان من اثر ثورة ود حبوبة على الادارة بالذات أن طلب وينجت من حكومته فى بريطانيا ارسال قوة عسكرية لحفظ الأمن فى السودان ، ومواجهة اذىال المهديية وما يقومون به من حركات مناوئة .

كما طلب اعانة مالية لانشاء خط سكة حديد من الخرطوم الى سنار ثم طلب مده فى الغرب أيضا لربط الخرطوم بما حولها لتسهيل عملية استتباب الأمن .

لقد وافقت بريطانيا على مبلغ لمد الخطوط الحديدية (٢) . وفعلا مد الخط الى الأبيض ، أما زيدة الحامية فقد زيدت بعدد قليل (٣) .

ثم أعقبتها حركة دينية أخرى تزعمها الشريف مختار الهاشمى عام ١٩١٠ ، ولكنه كان على علاقة سيئة بالمهدى ، حيث كان قد أعلن نفسه الخليفة الرابع ، فسجنه الخليفة وأعلن أنه النبى عيسى عام ١٩١٠ ، وحوكم هو وأتباعه وعوقب بالسجن مدى الحياة (٤) .

أما فى الجنوب ، فلم يكن الأمن فيه أقل اضطرابا فى الشمال ، مما شكل عبئا أيضا على الادارة الناشئة ، الا أنه لم يكن بسبب الدين كما حدث فى الشمال ، ففي شتاء عام ١٩٠٠ أرسلت حملة الى بحر الغزال لتأديب القبائل التى أحست بأن نير الحكومة المصرية ثم المهدي من بعدها قد رفع عنها ، فأرادت أن تعود الى الفوضى مما كلف الادارة فضلا عن تكلفة الحملة تأسيس عدة نقط بوليسية لتأمين طريق حملات الأمن التى رأى الحاكم العام ارسالها . ولقد قوبلت أول حملة تأديبية أرسلت فى عام ١٩٠١ بمقاومة شديدة ، وقتل معظمها كما قتل المفتش الانجليزى ، فاضطرت الحكومة الى ارسال حملة تأديبية قاسية ارتكبت الفظائع فى عملها مما ترك أثرا سيئا فى نفوس الأهالى ، ضد الادارة الجديدة (٥) .

وظل الشك والخوف يسودان العلاقات بين الجنوبيين وبين الادارة ، مما اضطر الأخير الى تأسيس تسع نقط بوليس فى عام ١٩٠٥ بلغ قوامها ١٣٠٠ جنديا ، ٦٤ ضابط وبذلك أصبح الحكم هناك حكما عسكريا ، مما أرهق

(١) التيجانى عامر : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٢) تقرير سنوى عام ١٩٠٨ : ص ، ص ٤ ، ٥ .

(٣) التيجانى عامر : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٤) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٥ ، يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثانى

الأولى من ص ١٥٥ - ١٥٧ .



الميزانية من حيث مرتبات القوة ، بالإضافة الى صرف بدل غربة وبدل علائق أكثر ، فضلا عن عملية اختيار كفاءات معينة لتلك الخدمات (١) .

ولقد كانت نواة مشكلة الأمن هي كميات الأسلحة والذخيرة التي تسربت الى تلك القبائل ، ابان حرب المصريين والمهدية . ومن ثم أصبح من الضروري استصدار قانون ينظم حمل واحراز الأسلحة النارية ضمن أول مجموعة من القوانين صدرت عام ١٩٠٣ ، الا أنه كان على السلطة الادارية في نفس الوقت أن تستثني رؤساء القبائل الذين أهدتهم هي الأسلحة كجوائز لقاء خدماتهم للحكومة ، واستمالة لهم ، ثم صدر قانون لاحق يحدد استرداد واستعمال الأسلحة النارية والذخائر ، الا أنه كان عديم الأثر ، اذ استمرت عمليات تهريب الأسلحة من الحبشة والحدود الغربية .

أما في أقصى الجنوب فقد كان « الجلابية » عنصرا هادما لكل هذه التنظيمات اذ قامت على أكتافهم تجارة السلاح (٢) .

كما حدثت ثورة في احدى بطون قبيلة الدنكا في بلدة رومبك في مديرية بحر الغزال وقضى عليها سير لي سناك باشا Sir Lee Stack ، وحدثت أخرى في النوبا عند جبل داير جنوبي الأبيض وانضم سكانه الى الدراويش مقاومين الادارة ورافضين دفع الضرائب ولكن قضى عليهم في عام ١٩٠٥ (٣) . ولعل هذا يرجع الى خدمة الكثير من النوباويين في جيش الخليفة . فظلت أسلحتهم في حيازتهم بعد هزيمته ، اذ أنه في عام ١٩٠٨ قدر عدد قطع السلاح ٢٠٠ قطعة من بنادق رامنجتون Remington في جبال النوبا وحدها (٤) ، وفي مواجهة هذا قامت الادارة بتحديد لعدد قطع السلاح ، وضبط الزائد عنها (٥) .

ولم يكتف أهل الجنوب بهذه الفوضى ، بل ظلوا في حركات مناوئة ، فقضت قبائل الأنواك (٦) على داورية ورئيسها البريطاني ، مما حتم على الحكومة القيام بعمل حربي حاسم فأحرقت قراهم ، وأسرت الكثيرين منهم ، وذلك

(١) تقرير سنوي : عام ١٩٠٥ ، ص ٢٦٩ .

(٢) Warburg, G. : The Sudan under Wingate, London 1971, p. 140.

(٣) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ١٠٤ ، تقرير سنوي : عام ١٩٠٦ ، ص ٥ .

(٤) S.I.R, No. 171 October 1908.

(٥) Warburg, G. : Op. Cit., p. 140.

(٦) عن الأنواك يمكن الرجوع الى : S.N.R, vol V, No. 3 1981; The Annuaire. By Leuit Col. Bacon, C.R.K, pp. 113-119.

اذ يتناولهم المؤلف في دراسة جغرافية لاماكن وجودهم. على الفرع بحر الغزال ، ويدرس جوالع تحركاتهم ثم يتعرض لهم أنثروبولوجيا وعاداتهم وتقاليدهم . ويتعرض ما أمكنه لتاريخهم وعلاقاتهم بجيرانهم .

بالاستعانة بالنوير الذين كانوا يكرهونهم ، فانتهزت الادارة هذه الكراهية للقضاء عليهم (١) .

أما الحدود الحبشية ، فقد خضعت لتهديد رجل حبشى كان يدعى « هيلو مريم » عام ١٩٠٦ وقتل ١١٣ من الأهالي ، وخطف عددا من النساء والأطفال ، إلا أن القوات الحكومية في السودان استطاعت القضاء عليه واستردت ما استولى عليه (٢) . وأقامت الحكومة نقطا عسكرية على الحدود منعا لتكرار مثل هذه الحوادث (٣) .

ومن مجموع هذه الثورات المناوئة للادارة الجديدة يتضح ان الفكر الذي فجره المهدي لم ينته بموته ، بل ظل يسرى في صدور الكثيرين من السودانيين ، واستمر يظهر بهذه الصور ، ولعل هذا كان الدافع القوي لرجل مسئول عن أمن السودان - مثل كتشنر - أن يهدف هذا الولاء ، الذي أوشك الأهالي أن يحنوا الهام أمامه خاصة وان زعماء المسلمين من السنة Orthodox طلبوا منه أن يهدم قبره ، ليقوضوا صورته التي ارتسمت في أذهان البسطاء من أبناء السودان لدرجة أنه عند هدم القبر بطريق القصف المدفعي لم يهدم سوى جزء فقط علله البسطاء منهم بأنه سر من بركة المهدي وخوارقه (٤) .

ولقد اتخذت الادارة المركزية في الخرطوم موقفا أساسه : عدم مقاومة التعصب بالعنف المستمر ، وانطلاقا من السياسة التي وضعتها الادارة منذ عهد كتشنر ، وهي عدم الصدام مع المسلمين من جهة الدين ، بل احترام الاسلام . شعائره ومساجده والتابعين . ومن ناحية أخرى ضرب المسلمين بالمسلمين أنفسهم . من كل هذا أنشأت الحكومة في الخرطوم في يونية عام ١٩٠١ « هيئة العلماء » اتخذت من مسجد أم درمان مركزا لها لنشر تعاليمها ، على أن تقوم هذه الهيئة بمراقبة أعمال من يشورون ضد الحكم من الناحية الدينية خاصة وأن كل الحركات المناوئة للحكم كانت تقوم على أساس الدين .

أما بقية المديریات فكان على المديرين أن يتعرفوا شخصا على الشخصيات الهامة ، وأن يزودهم بتوجيهاتهم بشكل ودي ، موضحين مكاسبهم التي زادت في عهدهم .

وكانت هذه السياسة تشمل أيضا فئات التجار في المدن ومشايخ القبائل في المجتمعات القبلية ، على أساس اسداء النصح للمنهزلين أولا ، وأن يلتزموا هم الحيدة اذا نشب صراع أو قامت حروب من أجل نشر الأمن (٥) .

(١) تقرير سنوي : عام ١٩١٢ . تقرير كتشنر الى سير ادوارد جراي ، ص ١١١ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ١٠٤ . Warburg, G. Op. Cit., p. 150.

(٣) اللواء : ٢٢ أبريل عام ١٩٠٦ .

(٤) Budge, W. : The Egyptian Sudan, Vol. II London 1907. p. 449.

(٥) Bakht, G. M. : British administration and the Sudanese nationalism

1939, ph. D. Thesis (Unpublished) Caimbridge Un, 1966. p. 24.

## ٢ - مشكلة الحكم في كردفان :

وهي مشكلة سنتناولها عند الحديث عن الادارة الأهلية فيما بعد ، ولكن نتناولها الآن من حيث أنها مشكلة من المشكلات التي واجهت الادارة الجديدة أيضا .

كان لدارفور وضعها الخاص بالنسبة للادارة في السودان ، فكانت تابعة اسما فقط للسودان ، ولكنها مستقلة في داخله . وظل حالها هكذا الى ما بعد الانتهاء من موقعة أم درمان ، ودخول القوات المصرية البريطانية منتصرة ، فأرسل السردار أحد خلفاء السلاطين السابقين في دارفور اليها حاملا الأمان لأهلها (١) ، الا أنه لمس عدم اخلاص على دينار ( أحد أحفاد سلاطينها ) الذي كان قد سبقه اليها فارا من أم درمان ، وأعلن نفسه سلطانا عليها ، مما أثار مخاوف وشكوك الادارة الجديدة في السودان على أعلى مستوى ، لدرجة أن وزارة الخارجية البريطانية اهتمت به وعينت حدودا لسلطانه ، ومنعته من اقامة علاقات خارجية منه مباشرة (٢) .

ومما كان يزيد من خطورة الموقف ، أنه بعد اعلان موت الخليفة ، لم يكن أهالي كردفان مخلصين للادارة الجديدة ، فضلا عن أن أم درمان والجزيرة كانتا مليئتين بالعرب الذين كانوا ينتمون لكردفان خاصة بعد زحف البقارة أمام جيش الخليفة .

وبالنسبة لسيلوك النوباويين وغيرهم من القبائل في وسط وجنوب كردفان فكانوا راضين عن الادارة الجديدة ، اذ كانوا يعيشون في كبت أيام الخليفة ، الا أن ما كان يعوق نشاط الادارة بينهم هو وفرة الأسلحة لديهم ، تلك الأسلحة التي كانت الحكومة قد صرفتها لهم للدفاع عن أنفسهم ضد البراويش (٣) .

وكانت عقدهم من الخليفة قد أثرت على علاقاتهم بالادارة الجديدة في أول الأمر ، اذ كانوا يرقضون التعامل مع الموظفين المسئولين ، وكانوا يشكون فيهم ، مما استدعى ايجاد حراسة من البوليس حول هؤلاء الموظفين في أثناء مرورهم ، ولكن الوقت أزال هذه المشاعر السلبية التي أسسها خوف الخليفة وضاعف منها عامل الجهل بين السودانيين (٤) .

ولو أن بعض عرب البقارة والكبابيش المقيمين في صحراء دارفور ظلوا يكونون ضغنا للادارة الجديدة ، فاستقدمهم المسئولون ، وأخذوا عليهم نعمة

(١) C.R.O.S.; Cairint. : 3-10-193, Report on affairs in the Sudan.

(٢) لمزيد من المعلومات في هذا الموضوع يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق : السودان تحت الحكم الثاني ص - ص ٢٢٩ - ٢٤٢ .

(٣) Annual report 1899, p. 5.

(٤) S.I.R. No. L.

ومشايعها - التعهدات اللازمة للمحافظة على الأمن العام ، حتى لا تعتمد الحكومة الى أخذهم بالشدة (١) . وبناء على هذه الأمور صدر قانون نظم حيازة السلاح واحرازه ، ومعاقبة كل من خالفه (٢) .

### ٣ - مشكلة الحدود :

كانت آثار المهديّة على الحدود خطيرة ، اذ أن تركز نشاطها في الوسط وعجزها عن الوصول الى الأطراف تسبب في ضياع كثير من الأراضي التي كانت ضمن نطاق السودان أيام الحكم المصري هناك ، سواء من ناحية الحبشة أو من ناحية أوغندا أو من ناحية الكونغو . ولقد دار صراع سياسي وعسكري ، حتى استقرت الأوضاع في السنوات الأولى من الحكم الثنائي في السودان (٣) .

ولما لم تكن لأملاك مصر في الصومال والحبشة حدود واضحة ، فقد ضاعت بانسحاب القوات المصرية من السودان ، واستغلت القوى الأوربية هذا في التصرف في المنطقة ، بأن اقتطعت منها أجزاء وضمتهما للسودان . فانسحبت إيطاليا من كسلا وتركتها لانجلترا في عام ١٨٩٧ . وفي نفس العام تنازل الخليفة عبد الله عن ( بنى شنقول ) لملك الحبشة (٤) .

الا أن الأقباش أخذوا يهددون الحدود السودانية حتى جنوبي الروصيرص ، وظلت غزواتهم الى ما بين فبراير وسبتمبر عام ١٩٠١ ، خاصة وأن الادارة الجديدة كانت تعاني من سيطرة بعض العرب المولدين الذين سموا (بالوطاويط) في تلك المناطق ، وضموا اليهم بعض السودانيين . الا أن الحاكم العام أرسل الى منليك ملك الحبشة يطلب منه وقف تلك الأعمال ، وأنشأ هو نقطا للبوليس على النيل الأزرق حتى الحدود الحبشية (٥) .

كما تمت تسوية في ١٥ مايو عام ١٩٠٢ بين الحكومة البريطانية وبين منليك الثاني شملت الحد الفاصل بين السودان والحبشة على مسافة تبلغ ١٤٠٠ كم . وقد رسم الخط الفاصل بحيث يترك للسودان جميع المراكز العسكرية التي تضمن أمنه ، ومدت أثيوبيا حدودها الى نهر السوبات ، واستولى

(١) صدر هذا القانون عام ١٩٠٣ .

(٢) جريدة مصر : ٢٦ نوفمبر عام ١٩٠٣ .

(٣) لمزيد من الدراسة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع - على سبيل المثال - الى يونان

لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي  
Hertslet, E. : The map of Africa by treaty, 3 vols, London 1909, and Holt,  
P.M. A modern history of the Sudan, and Marcus, H.G. Ethhioppo  
British negotiations concerning the Western border with the Sudan,  
1898 1902 vol. X J. A.H.

(٤) على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

S.I.R. No. 86, 30th Sept. 1901.

(٥)

منليك بذلك فى الجنوب الشرقى على ارض تبلغ مساحتها ٣٦٠٠ ك. م مربع  
من السودان (١) .

ووصفت تقارير الحاكم العام العلاقات - رغم كل هذه الصدمات - بأنها  
كانت ودية منذ عام ١٩٠٠ ، اذ يبدو أن الادارة الجديدة كانت واثقة من  
نفسها (٢) . ويبدو أنه كان هناك تعادل بين ما كان يقوم به الأحباش وبين  
ما أصبح يقوم به السودانيون من هجمات ردا عليهم ، مما يشته مدير كسلا  
فى عام ١٩٠٣ فى تقريره من أن بعضا من قبائل الهدندوه استولت على ١٤ جملا  
من اقليم أريتريا . وقد اتخذت الاجراءات اللازمة نحو اعاتدتها (٣) . وذلك رغم  
سبق عقد اتفاق بين حكومة السودان وأريتريا فى ١٦ أبريل عام ١٩٠١ ، تعين  
بمقتضاه الحد بينهما (٤) .

وبالنسبة لمشكلة الحدود بين السودان وأوغندا ، فانها لم تظهر الا فى  
عام ١٩٠٠ وكانت أوغندا تحت الحماية البريطانية منذ عام ١٨٩٤ ، ومن ثم  
كانت عملية تعيين الحدود بينهما تجرى بمعرفة كل من حاكم المحمية البريطانية  
من جانب والمعتمد البريطانى فى القاهرة من جانب آخر ، تحت اشراف وزارة  
الخارجية البريطانية ! وظلت المشكلة تثور وتستقر حتى عام ١٩١١ ، حيث  
قدم كتشنر اقتراحا بتبادل مناطق بين السودان وأوغندا ، الهدف منه أن يصبح  
شاطئا النيل تحت ادارة واحدة ، وعدم تعريض القبائل بين البلدين للخطر .  
وعلى هذا فقد تسلمت حكومة السودان من محمية أوغندا المنطقة الواقعة بين  
خط الحدود القائم ( خط عرض ٥ شمالا ) والخط الذى يبدأ من التقاء نهر  
أونياما Unyama الى نقطة تقع على شاطئه الشرقى على بعد عشرة أميال من  
مصبه ، وحصلت أوغندا على قسم من حاجز اللادو (٥) .

الا أن العلاقات بين الأهالى فى أوغندا وبين الحاكم العام كانت طيبة ،  
وقامت على أساس الولاء . اذ نجد سلطان تيمبورا Tembura فى أوغندا  
أرسل ابنه ساكابير Sakabir وأخاه بنجا Benga الى الخرطوم فى زيارة  
ودية للحاكم العام وينجت ، وقد شكره وينجت على هذا ، وأشار أنه يوافق على  
كل ما يطلب . كما دخل سلطان بامبويو فى اقليم اللادو فى طاعة الحاكم العام

(١) محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن ١٩ ، القاهرة . عام ١٩٤٨ ، ص -

٢٥٦ - ٢٥٧ .

Reports by Her Majesty's Agent and Consul General in 1899, (٢)

No. 2 Viscount Cromer to the marquese of Sallsbury 20 Feb. 1900.

S.I.R. No 108 July 1903. p. I, (٣)

(٤) يولان ليبب رزق : السودان تحت الحكم الثنائى الاول ، ص ٩٠٠ .

(٥) المصدر السابق ص - ص ١١٩ - ١٢٠ .

أيضا وأرسل إليه الأخير يشكره على هذا وتردده بالنصائح اللازمة لحفظ النظام وحسن الإدارة في قبيلته وأضاف ادارته الى مديرية بحر الغزال (١) .

أما عن الحدود الغربية التي بدأت مشكلاتها بفاشودة ، فقد ظلت بين أخذ ورد بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حتى عام ١٩١٩ . حيث اتفقا على تشكيل لجنة فرنسية بريطانية لتعيين الحدود ، على أن تؤجر دار تاما Dar Tama لفرنسا بينما يضم السودان دار مصاليط Dar Massalit ودار قمر Dar Gimr وانتهى الأمر بتوقيع بروتوكول الحدود في ١٠ يناير عام ١٩٢٤ حيث عينت الحدود بينهما متجنبين في ذلك تقسيم الأراضي القبلية أو ابعاد القبائل عن مصادر المياه (٢) .

وبانسحاب القوات البلجيكية من مناطق جنوب غرب السودان وبحر الغزال بمقتضى تسوية أوغندا ، وكذلك مسألة الحدود الحبشية وحدود دارفور - رغم تأخرها - فقد أنهت مشكلات الحدود أمام الإدارة الجديدة في السودان مما أدى الى تسهيل إدارة البلاد من حيث المواصلات ، اذ امتدت خدمة التلغراف الى مناطق جديدة مما ساعد الإداريين على القيام بأعمالهم ، وأن عدد السكان بدأ ينمو نتيجة الاستقرار والراحة والأمن . واتسعت بذلك رقعة الأرض الزراعية المنتجة (٣) .

ومن الملاحظ في كل هذه المفاوضات والاتصالات والاجراءات التي انتهت بمعاهدات واتفاقيات لم يظهر لمصر مندوب أو صوت أو رسالة رسمية منها أو لها . وانما كانت بريطانيا هي اليد الفعالة والصوت المسموع ، ومن ثم فان فكرة اخضاع السودان للسيطرة البريطانية المنفردة قد وضحت تماما . حتى أن سلطانهم قد امتد الى تعيين الحدود بين مصر والسودان ، اذ أبرمت اتفاقية محلية في مارس عام ١٨٩٩ بين حكمدار وادي حلفا وضابط بوكيس التوفيقية ممثلا لحكومة مصر ، وكان مصر أصبحت غربية عن السودان . وبمقتضى هذه الاتفاقية تحرك الحد الشمالي للسودان عند النيل من خطوط عرض ٢٢ درجة الى فرص ، وقد وافقت عليها السلطات المصرية !! وأرسلت بمقتضى ذلك خطابا الى محافظة النوبة على الحدود بتاريخ ٢٦ مارس عام ١٨٩٩ ، عينت فيه الحدود والتغيرات الإدارية التي طرأت على المنطقة كتغيير مركز حلفا الى مركز الدار ، وعاصمة كروسكو بضم ٢٢ قرية ، ومركز المكنوز أصبح مركز أبو هور وعاصمته أبو هور وضم ١٨ قرية ، كما تضمن تنظيما لعملية جمع الضرائب (٤) .

S.I.R. No. 92, 1st March 1902.

(١)

(٢) يوتان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي ، صص - ١٣٠ - ١٢١ .

The Cambridge Modern history vol XII, 1910. p. 449.

(٣)

Dafalla, H. : Op. Cit., p. 34.

(٤)

تم صدر بناء على ذلك اعلان بأنه « غير مصرح لأحد مطلقا مهما كانت جنسيته أو قبيلته من أهالي السودان ، سواء كان مقيما في السودان أو مصر أن يسافر لخارج القطرين من أحد الموانئ المصرية أو السودانية ، الا اذا كان معه تصريح للسفر من أحد الدوائر الآتى بيانها : أحسد مديري أو محافظي السودان ، ضابط المخابرات في الخرطوم ، مدير المخابرات في مصر . وفي حالة السفر خارج القطرين من أحد الموانئ السودانية يقتضى الحصول على « باسبورت » من الحكومة المحلية (١) .

#### ٤ - المشكلة المالية :

واجهت الادارة مشكلة قلة الأموال التي يقوم النشاط الاقتصادي والاداري عليها . فالمالية الميسرة هي أساس الادارة السليمة (٢) ، فكان وضع السودان متدهورا لا يبشر بخير بعد ما عاناه أيام المهديّة ، بل كان ملكية بلا قيمة Useless possession لأن المهديين قضوا على وسائل الانتاج في البلاد من رأس مال وأيد عاملة ، وهي أمور تمثلت في قلة عدد السكان وقلة الثروات الحيوانية ، التي لم تعد الا في أيدي البدو الرحل . كما بلغ تأخر الزراعة مبلغا كبيرا ، لدرجة أنهم كانوا يستوردون الغلال حتى عام ١٩٠٦ ، عندما بلغت الصادرات مبلغا ضئيلا هو ٢٦٥٠٠٠ جنيها مصريا ، حتى أشجار النخيل التي كانت تمثل مصدرا اقتصاديا قطع معظمها ، بالإضافة الى افتقاد أسباب الأمن (٣) .

وكان مقدر ان يكون دخل السودان لعام ١٨٩٨ مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيها ، الا أن المنصرف بلغ ١٨٦٠٠٠ جنيها بعجز قدره ٢١٣٠٠٠ جنيها تحملتها خزينة الحكومة المصرية .

وكان كرومر يهون الأمر على المسئولين في مصر مبررا ان هذا الاتفاق لا يساوي شيئا بجانب الحفاظ على مصادر النيل الذي لا يقدر بثمن (٤) . كما أن البرلمان الانجليزي أيضا لم يعتبر سد عجز الميزانية في السودان من مالبة مصر . خسارة على مصر ، وانما اعتبروها في حالة احتلال للسودان ، وأن لها جيش احتلال مقيم في السودان ، وهو أمر مكلف ، وعليها أن تتولى الاتفاق عليه استجابا لسلطانها وحماية لحدودها ، واستمر البرلمان في مناقشته الى أن

Dafaalla, H. : Op. Cit., p. 34.

(١)

(٢) الغايته السودانية : أول يولية عام ١٩٠١ .

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, P. 77.

(٣)

Cromer, Earl of. : Op. Cit., p. 549, and Parl Deb. February Com vol, (٤) LII, 1913 p. 422.

Colvin, A. : The Making of modern Egypt, London 1906. p. 383.

Parl. Deb. Com. Vol. LII 1913, p. 422.

طمأن المصريين بأن هذه المعونة سوف لا تطول لأن « الإدارة الانجليزية ! » هناك تبذل قصارى جهدها لتضييق هوة العجز بين الدخل والمنصرف ، وضربوا أمثلة لهذا بأن الدخل كان فى سنة ١٨٩٨ ضئيلا بسبب حادثة أم درمان تبلغ ٣٥٠٠٠ جنيها ثم ارتفع عام ١٨٩٩ ليصبح ١٢٧٠٠٠ (١) . وظاهر هنا أن بريطانيا تسير فى خطها الذى رسمته منذ البداية وهو استخلاص السودان لها دائما دون انفاق فهى تشير الى ( الإدارة البريطانية ) وكان مصر غائبة ! وهذا ما كانت تنادى به حناجر المحتجين فى الصحف المصرية . فاعتبرت الصرف على جيش مصر فى السودان ( جزية ) يدفعها المصريون عن غير رغبة ، اذ سحبت بريطانيا معظم الجيش المصرى من هناك لاستغلاله فى الأعمال المدنية ، التى تعود عليهم هم بالنفع هتظاهرين أمام السودانيين بأنهم دعاة عمارة وحضارة ، وأصبحت نظارة الحربية لا عمل لها الا تدير المال اللازم للاتفاق عليه (٢) عن كره ، ومما يؤكد هذا موقف اللجنة المالية بمجلس النظار المصرى عندما عرض عليها فتح اعتماد بمبلغ ٣٣٠٠٠ جنيها لبناء قشلاقات فى أم درمان وعلى النيل الأزرق ، حيث أن الموجود منها آنذاك لم يعد حسب الشروط الصحية ، فنجد أن اللجنة توافق بتحفظ « وبشرط أن يؤخذ فى المستقبل من الزيادة المقترضة فى ميزانية السودان ( إيرادات ) وان لم يكن فى السنة التالية . وعليه فانه على حكومة السودان ألا تنصرف فى فائض إيراداتها الا بعد سداد المبلغ المذكور بأكمله » (٣) . خاصة وأن بريطانيا لعبت لعبة أخرى ، وتحت ضغط الاحتلال وافقت مصر عليها ، اذ نجد أنها لجأت الى القرض من مصر مبلغا قدره ٥٥٠٠٠ جنيها بفائدة ٢٥ ٪ سنويا دون تحديد موعد للسداد ، لشراء مهمات لحكومة السودان ، ووافقت اللجنة المالية بمجلس النظار على ذلك فى ١٠ يونية عام ١٩٠٠ (٤) .

ومن ناحية أخرى كان أعضاء مجلس الشورى يعلنون التزامهم بسد عجز السودان كجزء من وادى النيل الواحد وشعبه الواحد الذى تربطه الروابط الطبيعية والاجتماعية ، خاصة بعد ما كان بغير حق ، أو فى شكل تحد للواقع . فنجد أن مبلغ التعويض الذى تدفعه مصر لتغطية ما أسموه بتكاليف الإدارة المدنية فى السودان ، قد زيد من ١٣٤٠٠٠ جنيها مصريا عام ١٩٠٠ الى مبلغ ١٩٤٠٠٠ جنيها مصريا عام ١٩٠١ . وفى نفس الوقت فان تكاليف القوات العسكرية قد خفضت الى ٦٠٠٠٠ جنيها مصريا ، ويعترف كرومر أنه

(١) مصر : ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ .

(٢) القلعة : مجلس الوزراء - السودان ، مجموعة ٣٨٨ ، محظفة ٤٨ ، السودان ، مذكرة

٢٠ بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٩٩ .

(٣) القلعة : محظفة ٤٥ مجلس الوزراء ، السودان ، مجموعة ٣٣٤ - ٣١٠ سودان .

(٤) اللواء : ٣ يونية عام ١٩٠٢ ، تعليق على ما دار فى اجتماع مجلس شورى القوانين

بحول ميزانية عام ١٩٠٢ .



كان مفروضاً أن يحدث العكس بأن تخفض المعونة المصرية للسودان ، ثم أن مبدأ تأمين الحدود أصبح غير ذي موضوع بعد القضاء على الدراويش ( وهو في ذلك يناقض ما سبق أن أعلنه ) بالإضافة الى أنه لا خوف على مياه النيل بعد اتفاقيات الحدود بين السودان والحبشة . فضلاً عن انتعاش التجارة تحت ستار الأمن الذي انتشر على البلاد ، الا أنه يعترف باستغلاله سداًجة مصر « أن ما أعجب له أن مجلس الشورى قد وافق على ميزانية السودان تلقائياً بما فيها المعونة المالية على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » (١) .

وهذا ما كان مشار تعليق الصحف المصرية لحملة المسئولية لأعضاء مجلس الشورى معلنة استنكارها ومطالبة بوقف هذه المعونة (٢) .

واستثمر البريطانيون عبارة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وحملوها كل العجز حتى ولو خالفوا بذلك النظام المالي السائد في مصر ويتضح ذلك مما يأتي :

أنه رغم ما كانت تعانيه مصر من الدين الذي كان عليها سداًه ، الا أن انجلترا وهي عضو في لجنة سداًه نظمت عملية الدفع مع المسئولين في صندوق الدين ، على أن يكون مبلغ معونة السودان من الاحتياطي العام ، على أساس أن السودان جزء من مصر ، وأن هذا المبلغ تعويض لميزانية السودان (٣) .

وواضح في هذا تلاعب بريطانيا بحقوق مصر في السودان ، فكانت تعترف اسمياً بحقوقها في السودان عندما كانت تريد الحصول على المال ، بينما كان واضحاً منذ البداية أنها تريد اطلاق يدها هناك (٤) . ومن الآراء الجريئة في هذا الشأن من يقول بأن بريطانيا كانت عينها على السودان منذ أيام الدراويش، وتركتهم في صراعهم حتى أن مستر هاتون رئيس البعثة البريطانية في السودان ألقى خطبة في الاجتماع الذي أقامته جمعية تحسين القطن البريطانية بمدينة مانشستر جاء فيها : « لامنا الكثيرون صراحة لان الحكومة البريطانية لا تدفع شيئاً من المال في السودان مطلقاً ، حتى أنه عندما احتاجت الرايات البريطانية التي تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح لم تدفع بريطانيا ما يلزم لذلك من زهيد المال ، ثم هل من المعقول أن نطلب من مصر أن توجه الأموال التي يتمكن بها السودان من منافسة مصر في زراعة القطن » (٥) .

(١) Annual report 1900 : p. 4. "Sudan forms an integral part of Egypt."

(٢) اللواء : ٣ يونية عام ١٩٠٢ .

(٣) Annual report 1899 : p. 1.

(٤)

(٤) تمام همام تمام : مواقف حزب الوفد من مسألة السودان في الفترة من ١٩١٩ - ١٩٥١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة لمعهد الدراسات والبحوث الافريقية جامعة القاهرة ، عام ١٩٧٤ ص ٨٩ .

(٥) المانشستر جارديان : ٢١ مايو عام ١٩١٢ ، عن عبد الرحمن الرافعي : تاريخ مصر

القمي ثورة عام ١٩١٩ ، ص ٨٩ .

## ٥ - مشكلة قلة عدد الإداريين في السودان :

وهي المشكلة العامة التي تعرضت لها الإدارة في السودان ، فلم يكن هناك العدد الكافي من الإداريين الذي يغطي مرافق الإدارة المختلفة في أنحاء السودان الواسعة (١) ، خاصة وأن الفترة التي تلت الفتح مباشرة شملت تحركا سكانيا كبيرا لاعادة البناء القبلي كما كان وارجاع كل قبيلة الى مكانها بعد أن غيرته إبان عهد المهدي . ففي عام ١٩٠٠ أعادت الحكومة قبائل البقارة من الجزيرة الى كردفان ، وبعد هذه الحركة بعدة شهور تحرك منهم أكثر من ٣٠٠٠٠٠ الى الغرب ، وكذلك تحرك كثير من الدنكا والشيلوك الذين كانوا في حكم اللاجئين متخذين طريقهم الى الجنوب ، وكانت إدارة المخابرات تقوم بهذا الجهد بفرض انقاص عدد السكان في أم درمان وغيرها من الأماكن التي تركزوا فيها أيام المهدي ليسهل على الإدارة الجديدة القيام بعملها بينهم وفعلا نجد آثار ذلك في نقص عدد السكان في أم درمان من ١٥٠٠٠٠ نسمة عام ١٨٩٢ الى ٤٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٠٠ (٢) .

ورغم هذا ظلت مشكلة قلة عدد الإداريين قائمة خاصة وأن الإدارة في أول عهدها لم تكن على دراية كافية بالشعب وأن الأمور لم تكن مستتية أمامها وكانت معاناة الإدارة أساسا ليس فقط قلة الإداريين الانجليز على أساس أنهم سيكونون قمم الإدارة بل أيضا عدم الثقة في المصريين الذين كان المفروض أن يكونوا هم أداة الحكم في البلاد على أساس وجودهم السابق وخبرتهم في التعامل مع السودانيين بالإضافة الى رابطة الدم والدين اللتان تربط كل منهما بالآخر .

وهذا ما يعكسه اللفتنانت كولونيل جليشن وكيل حكومة السودان بالقاهرة في عام ١٩٠٢ من أن المصريين في ظاههم - وبخاصة المسلمين - لا يرغبون في العمل في السودان وإنما يحاولون أن يوجهوا جهودهم للعمل في مصر ولو بمكسب بسيط وأنه حتى من يذهبون الى السودان يفشلون في العمل هناك « ويجب استبدالهم بالسوريين أو الأقباط لاني أرى أن أعداد الذين يدخلون مسابقات التوظيف من المتعلمين المصريين الشبان يفضلون العمل في مصر بدلاً من الذهاب الى السودان بجوه المتعب » (٣) .

وفي نفس الوقت لم يكن من السودانيين من يصلح للقيام بالعمل الإداري خاصة عندما دعت الحاجة اليهم عند تطبيق قوانين الضرائب ، إذ لجأت الإدارة الى ما يشبه نظام الالتزام بين القبائل مما استلزم الاعتماد على السودانيين في جبايتها . وفي عام ١٩١٣ عندما توقفت مصر عن دفع المعونة المالية ألححت الحاجة

Macmichael, H. : The Sudan, p. 102.

(١)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 142.

(٢)

Annual report 1902 : p. 20.

(٣)

الى زيادة عدد الجبابة ( الصيارفة ) منهم ، ثم أن سياسة السودان في الوظائف كانت دائما ما تضغط على عصب الادارة لتعيين السودانين وابعاد العنصر المصرى مما شكل عقبة سنتعرض لها فى الفصل الخاص بالسودانيين فى الادارة (١) .

#### ٦ - مشكلة المواصلات :

فى بداية الحكم الثنائى لم يكن هناك من الخطوط الحديدية سوى الخط الرئيسى من أبى حمد الى عطبره . وتم فى عام ١٨٩٨ ووصل الى حلغا فى عام ١٨٩٩ ثم افتتح كوبرى عطبرة فى ٣ يولية عام ١٩٠٠ ، ثم خط عطبرة بوز السودان فى أكتوبر عام ١٩٠٥ حيث افتتح ميناء بور السودان فى عام ١٩٠٩ ، وبدأ العمل على خط الخرطوم ود مدنى فى عام ١٩٠٩ حيث افتتح فى نهايتها كوبرى النيل الأزرق ليصل حلغاية بالخرطوم (٢) .

تلك كانت الخطوط التى تحكم المواصلات فى السودان فى وقت كانت الادارة تهدف الى تطبيق أساليب الأمن والقضاء على آثار الماضى ومساوئه ، وهكذا لم تكن كافية لاغائة الضباط مما كان مثار المطالب بعد حادث ود حبوبة أن لابد من مد خطوط حديدية تربط البلاد بعضها ببعض وفعلا كان ذلك فيما بعد (٣) .

#### ٧ - الظروف الطبيعية :

ان مناخ السودان خصوصا فى أطرافه الجنوبية لا يتناسب مع رجال الادارة ، سواء كان منهم المصريون أم البريطانيون ، مما جعلهم يجمعون كثيرا عن العمل فى الادارة هناك ، مما دفع الادارة فى السودان الى صرف «علاوة جو» Climate Allowance لرجالها الذين كانوا يعملون تحت ظروف جوية سيئة وقاسية وتشجيعا لهم على الاستمرار هناك . ولعل ذلك أيضا كان سببا فى تعيين العسكريين لانهم أكثر تحملا للمشاق عن المدنيين (٤) .

#### الهيكل التنظيمى للادارة المركزية :

كان الهيكل الادارى فى السودان أثناء الحكم الثنائى هرمى ، يتربع الحاكم العام على قمته ، تليه سكرتاريته التى تكونت من :

١ - السكرتير المالى الذى كان يشرف على الامور المالية .

Sidney, p. : op. cit., p. 192.

(١)

S.N.R. The development of the Communications in the Sudan, (٢)  
By H.A. Morrice, vol XXX Part 1, 1949.

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٥ .

Annual report 1922 : p. 20 and Warburg, G. : Op. Cit., p. 74. (٤)

- ٢ - السكرتير الإداري ( الملكي ) واختص بتنظيم الأمور الإدارية .  
 ٣ - السكرتير القضائي الذي كان يشرف على المحاكم وارساء قواعد العدالة .

كما كانت للمحاكم العام هيئات معاونة كالمجالس البلدية وإدارة المخبرات . أما الإشراف الدقيق فكانت تقوم « المصالح » كل في تخصصها ولها خططها المالية وخطة نشاطها . وقد بلغت في نهاية فترة البحث ١٩ مصلحة .

ثم شكل في عام ١٩١٠ مجلس استشاري للمحاكم العام حمل اسم « مجلس الحاكم العام » .

ونتناول فيما يلي بالدراسة الإدارية المركزية ومكوناتها بدءا بالحاكم العام :

### الحاكم العام

تأسس منصب الحاكم العام طبقا للفقرة الثالثة من اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ ، والتي نصت على : « تفويض الرياسة العليا والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب بحاكم عام السودان ، ويكون تعيينه بأمر عال من الخديو ، بناء على طلب من حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته الا بأمر عال من الخديو . يصدر برضاء الحكومة البريطانية » .

واستغلت انجلترا هذا النص ، وأصبح الحاكم العام بريطانيا ، ولم يحدث أن تقلده مصرى ، وكانت الفقرة الخاصة بموافقة الخديو على تعيينه مسألة شكل فقط لان النص الذي يسبقه ، يقضى بوجوب ترشيح انجلترا للشخصية التي ستشغل الوظيفة (١) .

وعليه فقد تقلد الحاكم العام السلطتين العليا في السودان - المدنية والعسكرية - وذلك بذكر يتو كان يصدر من الخديو بعد توصية انجلترا ، ويتم اخلاء منصبه بنفس الأسلوب (٢) .

وكان الحاكم العام مسئولاً أساساً أمام المعتمد البريطاني والقنصل العام في مصر ، وكان القنصل العام يشكل بدوره قناة التوصيل التي كانت تنفذ خلالها سياسة الحكم البريطاني الى الحاكم العام . هذا من ناحية الواقع ، بينما كان المفروض غير ذلك . فقد ورد في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من

Keen, M.F.A. : An account of the constitution of the Sudan, (١)  
 London, S.D. p. 1.

Holt, P.M. : A modern history of the Sudan, P. 11٤. (٢)



الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ : « وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل الحكومة البريطانية في القاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو » . أى أن سلطة الاشراف عليه كانت لمصر ، كما كان لبريطانيا .

أما من الناحية المالية ، فكان شبه مستقل ذاتيا . تحدد أعماله تعليمات وضعت له فى الاتفاقية ، ثم تعليمات وضعها كل من الدون جورست Eldon Gorst ولورد كتشنر ، حظيت مصر من خلالها بالاشراف المالى على أعماله خاصة فى الفترة ما بين ١٨٩٩ - ١٩١٣ ، أى الفترة التى كانت تتحمل هى عبء سداد العجز فى الميزانية السودانية . بالإضافة الى مصاريف الجيش المصرى هناك . وانحصر اشرافها فى مراجعة الحسابات والتفتيش على مالية السودان ، الا أن الانجليز - كما سنرى - هم الذين سيقومون بهذا العمل أيضا (١) .

وزاد تدخل القنصل العام فى القاهرة فى أعمال الحاكم العام بمرور الوقت ، حتى أصبح على الحاكم العام أن يستشيريه فى كل شئ كرتئيس مسئول عنه ، بل عندما كانت حكومة السودان تصدر تقريرها السنوى بعنوان « تقارير عن الادارة والمالية والحالة العمومية فى السودان » والذى كان يتضمن تقارير رؤساء المصالح عن مصالحهم ، وتقارير من المديرين عن مديرياتهم طوال العام ، كان يرسل معنوننا بسم القنصل العام دون الخديو أو مجلس نظارة كما هو مفروض .

ورب قائل بأن القنصل العام ، كان هو المشرف أيضا على أعمال مصر - اذ كانت تحت الاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٨٢ ، ولكن الشكل كان يقضى بأن يوجه خطاب مماثل الى الجناب الخديو ، والا فما الداعى لأخذ توقيعه على الاتفاقية أساسا !!

وبهذا تكون بريطانيا قد دخلت الحلقة الثانية من مخططها للاستيلاء على السودان ، فقد بدأت حلقتها الأولى بنظرية « حق الفتح » ، ثم أنها تدخلت بواسطة مندوبها فى مصر لتشير على الحاكم العام بما تراه من الأمور التى تريد تطبيقها بما يحفظ لها مصالحها هناك (٢) ، ونجد هذه الفكرة صريحة فى شكل خطاب من كرومر الى كتشنر ( أول حاكم عام للسودان ) ، نص : « على الحاكم العام للسودان أن ينفذ الأوامر الصادرة اليه من كل من المعتمد البريطانى والقنصل العام بالقاهرة ، على أن يحاط الأخير علما بكل ما يدور فى السودان » .

(١) S.I.R., I.D., Naval Staff : A handbook of the Anglo Egyptian Sudan 1922. p. 278.

(٢) محمد أحمد محبوب : الحكومة المحلية فى السودان ، القاهرة ، عام ١٩٤٩ ، ص ٤٦ .

ان الهدف الرئيسى من الاتفاقية الثنائية هو وضع نظام ادارى قوى تسيطر به حكومتا مصر وانجلترا تماما ، على كل الأمور الهامة التى تجرى فى السودان ، الى جانب هيئة استشارية تساعد الحاكم العام فى العمل على استقرار الأمور فى السودان . كذلك على الحاكم العام أن يرجع الى المعتمد البريطانى فى القاهرة قبل اتخاذه أى قرار نهائى ، وخصوصا القوانين والتنظيمات التى قد تقترحها لسن القوانين قبل عرضها على السلطات التى ستناقشها طبقا للمواد ( ٤ ، ٥ ، ٦ ) من الاتفاقية ، ويجب عليه أيضا أن يحيط المعتمد البريطانى والقنصل العام أو الخديو فى مصر بالسياسة الخارجية للسودان أيضا وأحوال الادارة فيه بوجه عام (١) .

وطبقا لما تقدم أصبح الحاكم العام فرعا من الادارة البريطانية فى مصر ، كما أن تطبيق هذا الاسلوب كان يرجع الى شخصية كرومر نفسه ، وعلاقته بمن شغل هذا المنصب ، اذطلت ذات فاعلية قوية طويلة وجوده فى مصر . وبعد أن ترك البلاد ضعفت العلاقة بعض الشيء فى عهد خلفه (٢) . ومما زاد موقف مصر ضعفا أنها كانت تخضع للاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٨٢ بالاضافة الى اعلان الحماية عليها فى بداية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ . ومن هنا أصبحت بريطانيا وهى الوصية على مصر ، وصية كذلك على السودان . فكان البريطانيون فى مصر مثل كرومر وجورست وكتشنر ، ومن أتوا بعدهم يقومون على الادارة ، بعاونهم فى ذلك المستثمرون البريطانيون فى النظارات المصرية ، ليشرفوا بهم على السودان ، وبهذا فانه حتى الاشراف الشكلى أصبح ضعيفا ، حرصا من البريطانيين على منع المصريين من شغل المناصب العليا فى مصر والسودان على السواء (٣) .

كما جرى الانجليز منذ أن كان كتشنر قائدا للحملة على أن يكون الحاكم العام هو نفسه سردار الجيش المصرى فى مصر والسودان ، ولهذا فان علاقة الحاكم العام بالخديو لم تكن تتناول أكثر من شئون الجيش ، لدرجة أن وينجت عندما قلده حاكما عام كان لا يعرض كشوف ترقيات السودانيين على الخديو لاخذ موافقته عليها حتى لا يقدم السودانيين الشكر له فى مصر ، وبذلك يقطع عليهم الصلة بينهم وبينه (٤) . وكان للحاكم العام السلطة - دون الرجوع الى القاهرة - فى نقل حسابات من بند الى آخر ، على أن يكون صرفه الاجمالى فى حدود الميزانية السنوية للسودان .

---

Macmichael, H. : The Sudan, pp. 66-67.

(١)

Ibid. p. 67.

(٢)

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٤٦

Baddour, A. : Op. Cit., p. 100.

Ibid. p. 107.

(٤)

وانتهت بريطانيا الى ادخال نفسها فى مشكلة جديدة هى ، كيف تظل محافظة على نصيبها أمام نقد الناقدين فى مصر وأوربا . فاستندت الى تبريرات كرومر لحرمان المصريين من حقوقهم . ولما لم تكن مصر من الناحية الرسمية من القوة يمكن تستطيع أن تغير موقف الانجليز فى السودان ، فقد اعتمدت على الاعلام من خلال خطب ومقالات صحفيتها وزعمائها كمصطفى كامل ومحمد فريد الا أن هذا كان مجرد دفاع شفهي لا تأثير له على الاوضاع (١) .

وهكذا استطاع كرومر بفضل النظام الادارى الذى بدأ به الحكم الثنائى فى السودان أن يجعل للادارة شكلا بريطانيا متميزا عن الكيان المصرى ، فأصبح للسودان حاكم عام له اجراءات خاصة بتعيينه وعزله ، له سلطاته الواسعة من الناحيتين التشريعية والتنفيذية - كما سنرى - ومن ثم كان مستقلا عن مصر فى الواقع . اذ أن كرومر - وهو صانع الاتفاقية - يرسل الى كتشنر خطابا يشير عليه فيه بأن يسمح لمساعديه بالاتصال به حتى ولو اختلفوا معه فى الرأى وأن يطلع على كل أموره قبل تنفيذها ، وأوضح له كرومر أنه من جانبه سوف لا يتدخل فى أموره اللهم الا الخطير منها كمياء النيل وامتيازات الأوروبيين (٢) .

### اختصاصات الحاكم العام :

بناء على نصوص الاتفاقية فقد كان الحاكم العام يعين وله كل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وظل حتى عام ١٩١٠ يحكم وحده دون مجلس استشارى (٣) . بل تقلد السلطتين العليا : المدنية والحربية . ولما كان البريطانيون يمثلون السادة فى مصر وكان الحديو مرتبطا بأن يقبل النصيحة البريطانية فى كل الامور السياسية والادارية الهامة . وكان الحاكم العام سردارا أيضا للجيش المصرى فى السودان (٤) . فقد تحققت السيطرة البريطانية من خلال الجيش المصرى الذى شغل البريطانيون - وقتها - وظائفه القيادية ، كما ضمن الانجليز ولاء الجنود المصريين للحاكم العام باعتباره قائدا لجيشهم .

وقد استنتت بريطانيا أن يكون الحاكم العام انجليزيا - وهو ما حدث طيلة الوجود البريطانى فى السودان - وهو أمر غير وارد فى نصوص الاتفاقية .

ولما كان الحاكم العام مسئولاً بمفرده عن شئون السودان الداخلية ، فقد شكل سلطة فردية استبدادية مطلقة (٥) . ظهرت واضحة فى ابرام المعاهدات حتى مع مصر ذاتها ، وكذلك مع بريطانيا كاتفاقية تبادل المجرمين والهاربين من

(١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٤٢

(٢) حلمى جرجس شبريال : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٣) Baddour, A. : Op. Cit., p. 104.

(٤) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 15.

(٥) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٤ .



وجه العدالة وقانون تبادل المعلومات والقوانين التي أبرمت مع مصر  
عام ١٩٠٢ (١) .

كما وقعت معه بريطانيا كذلك اتفاقية رسمية بشأن مشاكل البريد (٢) .

ومن الحكام الذين جمعوا بين مناصبي الحاكم العام وسردارية الجيش المصرى  
هم : اللورد كتشنر ثم السير ريجينالد وينجت وأخيرا السير لى ستاك باشا الذى  
قتل في عام ١٩٢٤ . وانتهى بنهايته منصب سردار الجيش المصرى بالسودان ،  
كمُنصب اضافى لمنصب الحاكم العام (٣) ، وذلك بسبب انشاء ( قوة الدفاع  
السودانية ) ، عن تبعية الجيش المصرى وغيرت بذلك قسم الولاء بعد أن كان  
للملك فؤاد الأول أصبح الحاكم السودان العام (٤) .

### الاختصاصات المالية للحاكم العام :

نظمتها لوائح وقوانين حددت العلاقة بينه وبين الادارة في مصر ، كان  
اولها قانون المصلحة المالية بالسودان والمصدق عليه في ١٦ يناير عام ١٨٩٩  
وهو مكون من عشرة مواد ، تنص الاولى منها على أن الحكمدار والسكرتير المالى  
- وسيأتى تفصيلا عنه عيما بعد - مسئولان أمام نظارة المالية فيما اذا كان المبلغ  
المقرر احتسابه من ميزانية الحكومة المصرية للسودان يحصن تجاوز عنه .

والمادة الثانية تقضى بأن كل مصروف خصوصى أو غير منظور لا يمكن  
احتسابه من ميزانية السودان ، الا اذا حصلت حكومة السودان على موافقة  
مجلس النظار على اعتماد خصوصى من مجلس النظار .

وتعطى المواد الرابعة والخامسة والسادسة الحاكم العام حرية تعين المستخدمين  
وتعديل الوظائف الواردة فى الميزانية حسب ما يتراءى له وأن تعيينهم فى  
السودان لا تسرى عليه قوانين التعيين والمعاشات السارية فى مصر ، ولا يرجع  
الحاكم العام الى نظارة المالية فى ذلك الا اذا كان تعيينهم على اعتماد يزيد عن  
الوارد لذلك فى الميزانية .

ولقد أحالت المادة السادسة الى المادة الأولى ، عند تصرف الحاكم العام  
فى المبالغ الموضوعة فى ميزانية السودان . ولقد اعترض كتشنر على خضوع

(١) الوقائع المصرية : عدد ٥٧ فى ٢٣ صفر سنة ١٣٢٠ هـ الموافق ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ م .

Badour, A. : Op. Ct., p. 104.

(٢)

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٤٢ ، طارق البشرى : المرجع

السابق ص ٨٣ .

(٤) رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية : السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ -

١٢ فبراير عام ١٩٥٣ ، ص ٣٣ وسيجد الباحث فيها دراسة وافية عن قوة الدفاع السودانية من

عام ١٩٢٤ وما بعدها من تكوينها والاشراف عليها وتمويلها وموقف مصر منها حتى عام ١٩٤٣ .

الأمر المالي كلية تقريبا لموافقة الحكومة المصرية وطلب تعديلها على أساس أن « تكون إدارة مالية السودان بواسطة الحاكم العام يعاونه في ذلك السكرتير المالي للسودان ، الذي يعينه الحديو بديكرينو بنفس أسلوب اختيار الحاكم العام ، وأن يقلد هذه الوظيفة ( الاشراف والرقابة المالية ) من قبل المالية في القاهرة . وأن تختص نظارة المالية المصرية بالصرف على الشئون المدنية في السودان » . مما أثار غضب سولسبرى ، لأنه كان قد ناقش هذا الموقف مع كرومر - المعتمد البريطاني في مصر - وأنه تعهد بالتعرض لأي نقد يوجه . ويبدو كما هو معروف عن كتشنر أنه كان متعجلا في فصل السودان عن مصر ، بينما كان سولسبرى بسياسته وأناته يرى أن الوقت لم يكن سانحا بعد لهذا ( ١ ) .

وفي المادة الثامنة تكون إيرادات ومصروفات السودان ، تحت إدارته ولنظارة المالية الحق في كل وقت في مراجعة ومراقبة وفتيش كل الأعمال المالية في السودان ( ٢ ) . والقانون موقع عليه بامضاء جورست ووافق عليه مجلس النظار .

وفي ٦ مايو عام ١٩٠١ صدر المنشور الخاص بالتعليمات المالية التي يجب مراعاتها بمعرفة الحكومة السودانية ، وهو مكون من ١٤ مادة .

في المادة الأولى منها يؤكد على مسئولية الحاكم العام والسكرتير المالي أمام ناظر المالية وأضاف أنه « ليست هناك استثناءات يسمح بها بدون الحصول على موافقة مسبقة من ناظر المالية ، وفي المادة الثانية تحديد يوم الخامس عشر من نوفمبر من السنة السابقة لعرض تفاصيل الميزانية بإيراداتها ومصروفاتها على مجلس النظار للحصول على موافقة . كما حددت المواد ( ٣ ، ٤ ، ٥ ) حقوق نظارة المالية في إعطاء الموافقة على : فرض الضرائب الجديدة ، التعينات المدنية ونقل المستخدمين الذين خدموا في ظل القوانين المصرية للتعين والمعاش ونقلوا إلى السودان ، بل وكل ما يتعلق بالمرتبات والعلاوات والرفق لا بد أن يرجع في كل هذا إلى ناظر المالية قبل إصداره .

وفي المواد ( ٩ ، ١٠ ) تظهر حقوق المالية المصرية في ضرورة موافقتها على أي زيادة أو علاوة للمستخدمين ، وعلى كل زيادة في المدفوعات .

وفي المادة ١٣ منها تأكيد لحق المالية المصرية الدائم في المراجعة والفتيش على كل الأحوال المالية في السودان .

---

(١) Shebelka, M. ; The independant Sudan, p. 456, and : British policy in the Sudan, p. 418.

(٢) القلعة : مطبعة ٢٤ ، مجلس الوزراء ، سودان مجدية ، سودان ، F.O. 407-193. No. 38 Encl. 2, Regulations for financial administration of the Sudan.

## اختصاصات الحاكم العام الادارية :

فقد أوضح منذ البداية أنه لا يمكن أن يكون هناك ادارتان للسودان ، أحدهما مالية في القاهرة ، والأخرى ادارية في السودان . ولقد أنشئت الادارة المالية في القاهرة على سبيل التجربة تحت ادارة سكرتير مالى حكومة السودان في نظارة الحربية باسم « قلم مراجعة حسابات السودان » في السودان وعلى رأسها أوليرى بك O'Leary Bey مساعد السكرتير المالى . وكان على المديرين ارسال حساباتهم الشهرية اليها لمراجعتها (١) . نظرا لأن كل شيء يحتاج الى موافقة نظارة المالية ، وفي نفس الوقت تكون الادارتان تحت ادارة ضابط بريطاني واحد - ولعله يقصد الحاكم العام - وإذا كان الأمر قد استمر لمدة عام تقريبا الا أنه لا يمكن أن يستمر .

ولهذا فانه يجب نظرا لارتباط عمل المكتبين في القاهرة والخرطوم أن يكون العمل في نظام واحد ، وأضاف أنه نظرا لأن الادارة الجديدة مازالت في دور التكوين ولم يصدر بعد تنظيم شامل لها ، فانها من الواضح أن ترتبط المالية بالادارة . كما يجب أن يؤخذ في الاعتماد عند تعيين الكتبة أن يكون عددهم في أضيق الحدود نظرا للظروف في السودان . واقترح الحاكم العام في هذه النقطة أن يبدأ التنظيم بسرعة لانتهاء فصل النظام الادارى عن المالى ، كما هو متبع في كل مكان ، ثم حدد النظام على النحو الآتى :

أنه بخلاف البوستة والتلغراف والسكة الحديد ( وكانت السكة الحديد وقتئذ تحت ادارة نظارة الحربية وانتقلت الى حكومة السودان فورا ما أمكن ) يمكن أن تنقسم الادارة الموجودة في القاهرة الى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

١ - القسم المالى : ويختص بالحسابات والمراجعة والاعمال المالية .

٢ - القسم الادارى : ويختص بالامور الادارية المدنية .

٣ - القسم القضائى : ويختص بالمسائل القانونية سيكون تحت ادارة مستر بونهام كارتر Bonham Carter السكرتير القضائى .

وسوف تكون الادارة محتاجة الى مستخدمين أكثر ، ولكن للظروف المالية السابق الاشارة اليها ستكون في أضيق الحدود . ويمكن أن تحصل الادارة في القاهرة في نفس الوقت على مستخدمين بسهولة سواء في الناحية المالية أو القضائية أو الادارية . واقترح أن يفوض في اختيار هؤلاء المستخدمين في القاهرة مستر هرمان Mr. Harman المستشار المالى والقائم مقام أوليرى بك ومساعدته سعيد بك شقير في تنفيذ البندين ( ١ ، ٢ ) على أن يكون الأخير مشغولا عموما عن كافة الادارة الكتابية للاقسام الثلاثة .

(١) ، الغازية السودانية منشور مالى ٣ ، العدد ٥ ، ٢ أكتوبر ١٨٩٩ .

وأن الملفات والمرسلات التي تهتم هذه الأقسام والموجودة في مسئولية نظارة الحربية ستوزع بالتدريج على الأقسام الثلاثة كل فيما يخصه .

وفي سبيل اقامة نظام ادارى مشابه فى السودان فقد عين الاميرالاي جاكسون بك Jackson Bey سكرتيرا اداريا فى أم درمان ، وأنه زوده بالتعليمات اللازمة لتنظيم الحكومة على غرار ما صارت اليه النظم فى القاهرة ، أى أن تكون هناك سكرتاريات مالية وادارية وقضائية وأن أوليرى بك سوف يعاون جاكسون بك فى البداية حتى يستقيم الوضع فى السودان .

كما تقرر نقل هيئة مكتب السودان الموجود بالقاهرة الى الخرطوم عندما تصبح المباني الخاصة به صالحة .

### اختصاصات الحاكم العام التشريعية :

نصت المادة الرابعة من الوفاق المبرم بين مصر وبريطانيا فى ١٩ يناير عام ١٨٩٩ على أن « القوانين وكافة اللوائح والأوامر التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان ، أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها ، وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سننها أو تحويرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليه صراحة أو ضمنا تحرير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل عام الحكومة البريطانية فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الحديو » .

كما نصت المادة الخامسة على : « ألا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا ، الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم بالكيفية السالفة بيانها » .

وهكذا فان الحاكم العام كان يعمل تحت ستار رقابة الحكومتين المصرية والبريطانية ، وليس معنى تفويضهما له فى سن ما يراه صالحا من قوانين لتطوير الادارة فى السودان انتفاء رقابتهما ، اذ أنه فى نهاية المدة الرابعة نص على الإبلاغ الفورى لهاتين الحكومتين ، وأن هذا لم يكن لمجرد العلم ، وانما لاقرار ما يصدر أم لا . وما اذا كان هذا الاجراء فى حدود السلطة المخولة له أم لا . ولذلك فانها انتهت بعبارة : « جميع الأوامر التى يصدرها من هذا القبيل (١) ،

وذلك تجنباً لذكر ( جميع القوانين ) ، أى أنه لا يكتسب صفة الرسمية والسريان الا بعد العرض والموافقة .

وكان النظام . . أنه لدى الانتهاء من صياغة تشريع ما يعتزم الحاكم العام اصداره ، يبلغ دائماً للحكومة المصرية للموافقة عليه ، فكانت تدرجه فى أعمال جلسات مجلس النظار . ولقد سار فى هذا النهج مشروع قانون العقوبات ومشروع قانون تحقيق الجنايات ، اذ أرسل مشفوعين بقراريهما التنفيذيين الى سكرتارية مجلس النظار فى ٢٨ سبتمبر عام ١٨٩٩ ، وأرسل الحاكم يومها برقية الى رئيس مجلس النظار يطلب منه تأييده فيها ، فصدق المجلس بعد ادخال بعض التعديلات عليها ، ورد رئيس المجلس ببرقية ينوؤه فيها بما حدث ، ورد الحاكم عليها بالشكر والتأكيد على الأخذ بما يطرأ من تعديل .

وسار الحاكم العام على هذه القاعدة الى أن بدأت بريطانيا تفصح عن نواياها ، فضغطت على مصر حتى يتحول استعمالها لحقها الى أمر صورى فقط (١) . فبعد ان كان ينهى المذكرة بعباراة « معروض للموافقة » (٢) . وكان على الحاكم العام أن ينتظر ورود الموافقة - كما رأينا فى الفقرة السابقة - تغير الوضع بعد عام ١٩١٢ ، وأصبحت مذكرات الحاكم العام تحمل تأشيراة ( معروض للعلم ) (٣) . وبعد ذلك أصبح الحاكم العام يصدر قوانينه دون عرض على حكومة القاهرة (٤) .

### اختصاصات الحاكم العام القضائية :

أشارت الاتفاقية الى عدم سريان نظام القضاء المختلط على السودان ، لأنها أنشأت نوعاً جديداً من الحكم ( الحكم الثنائى ) . كما أعلنت محكمة الاستئناف الأهلية المصرية بالمثل أنها غير مختصة بالتصرف فى أى نزاع يعرض عليها ضد حكومة السودان (٥) .

وبهذا نجح البريطانيون فى ابعاد أى اشراف قضائى مصرى على السودان وهو مظهر آخر من مظاهر سلخ السودان عن مصر (٦) ، سيما وأن كرومر

---

(١) القلمة : مجلس الوزراء ، محافظة ١ ، السودان ، المجموعة ، السودان ، هيئة المستشارين ، دوسيه رقم ٢ ، جزء ثان ، السودان ، مذكرة الاستاذ طه السيد نصر بعنوان : « مدى سلطة حاكم عام السودان فى سن القوانين » .

«Submitted for approval». (٢)

« submitted for information». (٣)

F.O. 407-193-April-June 1922, Part XC (Memo, respecting  
by the Sudan Government, (٤)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 38. (٥)

(٦) القلمة : مجلس الوزراء - السودان ، محافظة ١ هيئة المستشارين ، مذكرة عن سلطة الحكومة المصرية فى شأن التشريع فى السودان .

أغفل عمدا - وهو يضع هذه المادة - أن ينص كما هي العادة في مثل هذه الظروف ، على خضوع هذه السلطة التشريعية لشرط موافقة الحكومتين على التشريعات مقدما ، أو على الأقل على حق رفضها . إذا ما اقتضت الحاجة ذلك ، وإنما أراد أن يعطي الحاكم العام سلطات لا حد لها بما لا يتفق والوظيفة المسندة اليه ، فهو موظف سياسى ، قابل للعزل بنص الاتفاقية ، فهو بذلك مسئول مسئولية توجب المحاسبة ، ويلتزم في القيام بها باتباع تعليمات الحكومتين اللتين أولياه هذه الوظيفة . وليس الأمر إذن مخالفة ادارية يرتكبها ضد طبيعة العمل الذى يقوم به ، بل هي مخالفة لديباجة الوفاق ، تجعل العمل التشريعى اللزوم لإدارة السودان ، عملا مشتركا من حق الحكومتين معا ، وأنه عندما رأت الحكومتان ندب الحاكم العام الى السلطة التشريعية فلا يعنى هذا انتفاء أى تدخل من الدولتين أصحاب السلطة فى الإدارة أساسا (١) .

وعندما كثرت مسئوليات الحاكم العام وزادت الأعمال المنوطة به ، بدأ التفكير فى توزيع هذه الأعمال والمسئوليات ، على أن ينتهى الاشراف كله اليه وحده . فبدأ بتشكيل سكرتارية تقوم بأعمال الإدارة والمالية والقضاء ممثلة فى :

Financial Secretary	السكرتير المالى
Civil Secretary.	السكرتير الادارى
Legal Secretary.	السكرتير القضائى

بالاضافة الى وظيفة المفتش العام ، ثم فى عام ١٩٠٥ أنشئت وظيفة الموكل العام Agent General ليكون مستشارا للحاكم العام (٢) .

وكان شاغلو هذه الوظائف من الانجليز بصفة دائمة ، كما كانوا فى معظمهم من الضباط باعتبار خضوع السودان للحكم العسكرى (٣) .

وترجع فكرة هذا التشكيل الادارى الاستشارى الى ماسبق وواجه اللورد كاتشنر من معاناة فى البداية ، ويبدو أن من عملوا معه كانوا يشكون من كثرة الأعمال الملقاة عليهم ، مما يظهر من تشجيعه لهم « بحق ٠٠٠ أننا انما نعتمد على العمل الانفرادى الذى يقوم به الضباط البريطانيون حيث يشتغلون مستقلين ، ولكن فى سبيل غرض واحد ، وما يتركونه من أثر على الأهالى الذين يحوزون ثقتهم للوصول الى الاصلاح المعنوى والصناعى للسودان » (٤) .

(١) القلعة : مجلس الوزراء - السودان ، مظفة ١ ، هيئة المستشارين ، مذكرة عن سلطة الحكومة المصرية فى شأن التشريع فى السودان .  
 (٢) Beshir, M.O. : Revolution and Nationalism in the Sudan, London 1947, pp. 45-46.

(٣) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٤) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ٥٦٨ .

واستفاد وينجت من بعده من هذا ، وقام بعمل هذا التشكيل الإدارى على أن يكون هو المرجع الأخير فيما يتعلق بشئون السودان ككل .

ومن خلال هذه السكرتارية كان الاشراف على خبراء آخرين تولوا مصالح فنية أخرى ، هي التلغراف ، والبوستة ، والزراعة والمساحة والاشغال ، والتعليم والصحة (١) .

كما أنشئت ادارة المخابرات Intelligence Office فى الخرطوم ، التى كانت تعتبر أهم المؤسسات الاستشارية للحاكم العام .

أما الامور الاقتصادية فكان يشرف عليها الحاكم العام من خلال هيئة اقتصادية مركزية Central Economic Board وكان يرأسها السكرتير المالى ، وكانت سكرتيريتها تابعة للمخابرات (٢) .

ومن الملاحظ أن الادارة ابان حكم وينجت كانت تسير من خلال مجموعات ، فكان السكرتير المالى والسكرتير القضائى والسكرتير الادارى يسمون السكرتيرين الثلاثة The three Secretaries ، وكان اتصالهم بالحاكم العام مباشرة ، ويعملون مستشارين له كل فى تخصصه . وكان ثلاثتهم أعضاء فى الحكومة المركزية ، ثم أصبحوا بحكم مركزهم الوظيفى ، أعضاء فى مجلس الحاكم العام عندما أنشئ فى عام ١٩١٠ (٣) .

وفى عام ١٩٠٢ أصبح لكل من السكرتير الادارى والسكرتير المالى مساعد . أما السكرتير القضائى فقد صار مساعده ، هو القاضى المدنى (٤) .

من مجموع ما ظهر من سلطات الحاكم العام واختصاصاته ، أن النظرة اليه نظرة الى المهيمن على شئون السودان ، مما شجع موظفيه على المضى بعيدا فى مجال اثبات كيانهم الذى ألصقوا به كيان السودان الذاتى ، واستقلاله عن القاهرة . كما عملت انجلترا من خلاله على سلخ السودان عن مصر (٥) . كما ظهرت أيضا الاحتكاكات بين القادة الانجليز أنفسهم حول الانفراد بالسلطة ، وهو ما ستراه فى العرض الآتى .

وسنبداً بسياسة الحاكم العام تجاه الشعب السودانى ، ثم سياسته تجاه الانجليز ، وأخيرا ننتهى من كل هذا الى موقفه تجاه مصر .

---

(١) البير كامل عياد : وينجت فى السودان ، رسالة دبلوم غير منشورة ، معهد الدراسات السودانية عام ١٩٥٥ ، ص ٣٩ .

(٢) S.I.R. I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 280.

(٣) Warburg, G. : Op. Cit, p. 68.

(٤) نكوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩١ .

(٥) حلمى جرجس غبريال : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

## ( أ ) سياسة الحاكم العام تجاه الشعب السوداني :

بحث الانجليز حتى من قبل توقيع اتفاقية عام ١٨٩٩ ، كيف يحلون هم مكان المصريين في السودان ؟! . ولقد وجدوا بعد دحر قوات المهدي ، والانتهاه من مشكلات الحدود ، أن القوة الوحيدة الباقية ، والتي يمكن الاعتماد عليها – اذا أحسنوا أسلوب التعامل معها – هم السودانيون أنفسهم ، اذ استهدفت الادارة الجديدة كسب ثقة الوطنيين وكذلك وضع نظام ادارى يعطى السودانين احساسا بالأمن على أشخاصهم وأموالهم ، على حساب مصر شريكهم في الادارة (٢) . وهنا دخلوا اليهم من منفذ الدين ، وضم الرؤساء الدينين اليهم ، ففي عام ١٨٩٨ أعلن كتشنر أنه انما جاء الى السودان ليخرج المسلمين من مأزقهم مع المهدي والأتراك وليؤسس دولة اسلامية تركز على الحق والعدل ، ويبنى المساجد ويساعد على نشر الاسلام (٢) .

وفي ٤ يناير عام ١٨٩٩ ألقى كرومر خطابا (٣) قبل عقد الاتفاقية الثنائية ، أعلن فيه صراحة نية انجلترا من الدخول في حكم السودان مناصفة مع المصريين أصحاب الحق الأصلي في ذلك ثم رسم سياسة الحكم ، كما لو كان قد بدأ فعلا .

فبدأ الخطاب بتهنئتهم على الخلاص من استبداد حكومة الدراويش مظهرا تفاني الانجليز في هذا الصدد ، ثم أشار الى أنهم من حلال وجود العلمين الانجليزى والمصرى انما ستكون الادارة مصرية بريطانية في شخص السردار الممثل الوحيد لهما والذي ستكون بيده كل مقاليد الادارة ومقوماتها بدلا من لندن والقاهرة . ثم بدأ يضرب على وتر الدين ، لعلمه أنه – كشعب شرقي تستميله هذه النغمة – فضلا عن أذبال المهدي الذين ما زالوا يخلصون له متأثرين بالدين .

وانتقد بعد ذلك الحكم المصرى السابق على اعادة الفتح ، عندما « لم تكن هناك محاكم تستحق هذه التسمية ، وكانت الضرائب ثقيلة ، والاتاوات التي كانت تحصل زيادة على الضرائب ، كانت تحدث كثيرا من الغضب » . وأعلن لهم أنه لا عودة لهذا النظام ، وأن السردار سوف يصلح كل هذه الأمور .

وأن متابعة تنفيذها ستناط بجماعة من الضباط الانجليز ، ثم جعل يستميلهم على أساس أنهم من ذوى النفوذ الذى يمكن استخدامه من أجل سريان النظام والسكينة والعودة الى العمل سواء فى المدن أو الزراعة دون خوف .

(١) Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 47 and Wingate, R. Op. Cit., p. 128

(٢) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 22.

(٣) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥١٥ - ٥١٦ .



وطلب منهم العودة الى بيوتهم فى الخرطوم مكان السردار وبذلك يمكن أن تسير فى ركاب التحسن (١) .

وهكذا نحسن بأن الادارة أصبحت فى يد البريطانيين أكثر على أساس تقبيح وجه الحكم المصرى من قبل ، وأن الحكم سوف يقوم أساسا على احترام الدين ورجاله ، مستميلا رجاله ، وأنه بعد ذلك منح أوسمة لكبارهم مثل : السيد محمد الميرغنى رائد الختمية والذى كان يملك التأثير فى السودانين (٢) . وعلى مدار البحث سنرى أن بريطانيا ستظل ملتزمة بهذا الخط تارة بتكريمهم فى بلدهم وأخرى بحسن استقبالهم فى أوروبا .

كما سيظهر ذلك أيضا فى مجال التعليم آخذين فى اعتبارهم أن السودانين لم ينسوا المهدي ، وأنهم يحترمون مشايخ الطرق ، ويعتبرون الولاء لهم بركة ، وأنهم أصحاب مواهب فى الرؤى والأحلام وبذلك أحس البريطانيون أن السير ضددهم سيجلب الانفجارات التعصبية .

وازاء هذا حسب البريطانيين حساب هؤلاء المشايخ وبحثوا فى تقوية المذهب السننى ، وشجعوا علماءهم بعيدا عن الاشتغال بالسياسة (٣) .

ولكن الحكم الثنائى بدأ أول ما بدأ بتعيين كتشنر - حاكما عاما للسودان (٤) ، وكان أسلوبه انتقاميا من السودانين لمقتل غوردون باشا ، وعندما نبش قبر المهدي برره بأنه أراد سحق الثقة المطلقة من جماهير الأنصار فى قوة المهدي وقداسته حيا أو ميتا ، وان كان هذا تبرير ضعيف .

واستمر كتشنر فى خط تخويف السودانين باباحة أم درمان - العاصمة العريقة فى نظرهم - أموالها وأرواح أهلها لجنوده لفترة ثلاثة أيام نهبا وسلبا .

وفى مجال استعادة الخرطوم لمجدها القديم لتكون عاصمة الحكم الجديد ، قام كتشنر بترحيل الكثيرين من السودانين إليها ، وحمل كميات كبيرة من مواد البناء إليها ، وجمع لها الأموال من انجلترا فى حملة عطاء تزعمها هناك ، فرصف الشوارع وغرس الأشجار ، وحتى أموال مديرية الخرطوم التى تجمع فى شكل ضرائب وعوائد حولها لبنند انشاء الخرطوم مهملات كل الخدمات الأخرى حتى شكا المستر ماكسويل - أول مدير للخرطوم - من تلك التصرفات الى المندوب السامى (٥) .

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص - = ٥١٥ - ٥١٦ .

(٢) Further Corr. Part V 1901 No. 40 B, P. 44.

(٣) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 23.

(٤) داود بركات : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٥) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٢٦ .

ومن الصور الأخرى التي تدل على اخفاقه في الادارة انصياعه الى اشاعة قام بها بعض أعداء المهدي وأسرته ، من أنهم سيقومون بمؤامرة ضد الادارة الجديدة استعادة لسلطاتهم . فأرسل كتشنر تجريدة عسكرية ضدهم في قرية الشكاية ومعها أوامر بمحاكمة الخليفة شريف والبالغين من أبناء المهدي في محكمة ميدانية تشكل في نفس المكان واعدامهم . وتم ذلك فعلا في أغسطس عام ١٨٩٩ وراح ضحية هذه المحاكمة الاسمية ٥٤ من الأنصار ، فضلا عن اعدام الخليفة شريف والسيد الفاضل والبشرى من أبناء المهدي وأحرق مسجدا كان مينا من القش ، وبعض المنازل الأخرى في القرية مما أثار الرأي العام الانجليزي نفسه مجتمعا وصحافة (١) .

ولكن كتشنر وقد حفت رأسه بهالة من النصر عندما سمي « بكتشنر فاتح الخرطوم » Kitchener of Kharoum يأب بكل ما قيل وظل في طريقه تعاونه مجموعة صغيرة من الضباط المخلصين له الذين عاشوا معه أمجاده الى أن رحل الى جنوب أفريقيا ليشتترك في حرب البوير في نهاية عام ١٨٩٩ بعد أن أنجز :

١ - نصرا سياسيا في فاشودة .

٢ - تأسيس كلية تعليمية احياء لذكرى غوردون الذي أتى ليثار له .

٣ - ادارته التي وضع دستورها في التعليمات التي للمديرين والتي كانت أساسا لاعلاء كلمة انجلترا في السودان (٢) .

تلك كانت علاقة الحاكم العام بالشعب السوداني في عهد كتشنر ، الا أنه قد حلت بالسودان مجاعة طاحنة ، وعجزت الادارة عن مواجهتها أو السيطرة عليها . فضلا عن قيام حرب البوير في جنوب أفريقيا ، فكانت أسبابا طويت بها صفحة وجود كتشنر كحاكم عام للسودان (٣) .

وصدر الأمر العالي للخديو عباس حلمي في ٢٣ ديسمبر عام ١٨٩٩ بتعيين الفريق السير ريجينالد وينجت باشا سردارا للجيش المصري حاكما عاما للسودان بدلا منه (٤) .

(١) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٢٨ ، Parl. Deb. Comm, 1899, vol. XXC p. 345.

(٢) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٢٨ ، Parl. Deb. Comm, 1899, vol. XXC p. 245.

(٣) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٢٨ .

(٤) القلمة : مجلس الوزراء ، السودان ، مطبعة ٢٦ ، مجموعة ٣٠٥ ، السودان .

## سياسة وينجت تجاه السودان :

كانت نظرة سير وينجت الى الشعب السوداني تختلف عن نظرة كتشنر له . فبقدر ما كانت نظرة كتشنر نظرة متعالية متكبرة ، فان نظرة وينجت كانت كيفية الاستفادة من أى شخصية سودانية ذات نفوذ ويحاول ضمها اليه . حتى العاديين له أيام حروب فتح السودان ، فاستفاد ممن وقعوا أسرى فى يديه عقب مواقع الحفير ودنقلة وغيرها وجمع عددا لا بأس به من قواد السرايا السودانية ذوى النفوذ والعصبيات القبلية ، وحصل على توقيعاتهم على منشورات دعا فيها الشعب الى التخلي عن مناصرة المهديّة ، وتبشيريه بحكم مصرى بريطانى يقوم على العدل (١) .

وأوضح لهم أنهم خرجوا من جور وبطش حكم مصرى ، وأنهم بانخراطهم فى الادارة الجديدة كقادة أو بطاعتهم الادارة الجديدة كشعب ، انما يكسبون ثقة الرؤساء ويعود عليهم بالخير والرخاء .

ولم يكن الأمر سهلا فى بدايته عليه فى أن يجد فى الوطنيين ذلك الانسان الذى يصلح لأن يتعاون معه . ومن ثم لجأ الى اعلان سياسته فى منشور ألقاه على الخاصة والعامة منهم فى ٢٨ فبراير عام ١٩٠٠ مثلما فعل كرومر من قبل (٢) .

والملاحظ أن هذا المنشور (٣) قد سار على النهج العربى الاسلامى - استجابة للشعب المسلم - فبدأ بحمد الله ثم شكر الحديو عباس حلمي الثانى على اختياره مع بريطانيا سردارا للجيش وحاكما عاما للسودان ، ثم تعاهد أمام الله - الذى نفسه بيده - على بذل الجهد لخيرهم وسد منافذ الشر عنهم .

وأن حكمه سيقوم على أساس من العدل واردة الله الغالبة ، والتعاون بين الادارة والرعية حيث أنهما متكاملان كالرأس والجسد ، وأنه « صرف عنايته الى انتخاب الحكام الأكفاء وأمرهم بالترفق وتنفيذ الأوامر العادلة التى يصدرها لخيرهم » ، وأوصاهم بالطاعة .

وجعل بعد ذلك يضرب على الوتر الحساس لديهم بقوله : « لقد بدأت بتشبيد مساجدكم واقامة شعائر دينكم المقدسة ، وتسهيل طريق الحج الى بيت الله الحرام بعد أن حال بينه وبينكم أولئك الطغاة العصاة الذين استأصل الله شأفتهم » (٤)

- 
- (١) العيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٣٠ .
  - (٢) موريس فهميم : المرجع السابق ، ص ٢١ .
  - (٣) نوم شقير : المرجع السابق ، ص ١٦١ .
  - (٤) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

وقد سار وينجت فعلا على سياسة تشجيع الدين ، حتى ينصرف الشعب عن السياسة . فعاونت الحكومة في عهده على انشاء وترميم المساجد ، وساعدت المسلمين العازمين على الحج الى مكة . كما ساعدت في تعليم القرآن . ورصدت الهبات للكتاتيب وبدأ في تشييد المساجد في عواصم المديریات على نفقة الحكومة . ففي عام ١٩٠٤ كان في السودان ٤١٣ مسجدا موزعة على السودان الشمالي منها ١٨٩ مسجدا من « المساجد العامة » ، ٢٢٤ مسجدا من « المساجد الخاصة » وبعض المساجد العامة لم تكن فقط تقدم لها المنح من الحكومة بل من ميزانية مصلحة الأشغال العامة ، الا أنه عند كثرة عدد المساجد وتوزيعها على أغلب البلاد اقترح أن تبدأ الأهالی بها ثم تدعمها الحكومة . فالمديریات مثل كسلا وكردفان كان فيهما عدد صغير من المساجد فطلب مدير كسلا من الحكومة مساعدة كي يبنى مسجدا في عاصمة المحافظة ، فأعطته الحكومة مبلغا كهيبة قدره عشرين جنيها على شرط أن يدفع السكان مبلغا مساويا له (١) .

وأنهى منشوره بالتعهد لمن يخالف أوامره ، ودعاهم الى اخلاص السريرة واعادة الثقة بالحكام الذين ولاهم عليهم ، ونبذ الضغائن وصانعي الفتن ومسببي القلاقل وأن الحكومتين المصرية والبريطانية وهو أيضا قد صفحوا عما فات منهم ، على ألا يعودوا مرة أخرى (٢) .

وقد أيد كرومر موقف سير وينجت عندما أعلن « أن العهد الذي بذلته لكم أن دينكم وشعائركم ستكون محل احترام قد أتمته ، وأنشئت دور المحاكم والمدارس وربطت الضرائب بطرق قانونية (٣) » .

الا أننا نلاحظ في منشورات الحكومة أنها استغلت الدين وهددت من يشتغل بالسياسة أو المطالبة بحق من حقوقه . فالمنشور الذي ادعته حكومة السودان في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٠٠ (٤) أشارت في مقدمته الى احترام الدين وبناء المساجد ومراعاة حقوق العلماء ، ولكنها في نفس الوقت تهدد من يشتغل بأكثر من هذا ، وذلك بقولها : « ان الحكومة لا تسمح لأحد بأن يتدخل في أمور لا تعنيه ولا هي من شئونه أو واجباته المدنية الشرعية . . . وتركهم السعي وراء أمر معا يشبههم أو حاجات أولادهم وعيالهم ، وكذلك التعرض لأمور السياسة والأحكام . . . فالحكومة لا تصفح عن أي أحد هذه صفته ، بل هي توقع عليه أشد العقاب تأديبا له وعبرة لغيره . . . حتى لا يقعوا في جريمة تكدير الحكومة والوقوع تحت طائلة عقابها » .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 96. (١)

(٢) عبد الله حسين : السودان ، ج ٣ ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

Fur. Corrs, 1901 Part V No. 40 pp. 44. (٣)

(٤) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

ولقد نشر أسفل هذا المنشور حاشية تفيد توقيع أعضاء اللجنة العلمية  
بجامع أمدرمان ورئيسهم بالمصادقة على ما ورد في هذا المنشور (١) .

وهكذا يظهر أن الحاكم العام ترك للسودانيين حرية الدين فقط بينما صادر  
حرية اشتراكهم في السياسة وإدارة بلادهم ، وحصلوا على توقيعات من القموهم  
بعضاً من المزايا في حين أن الإداريين الانجليز اعتبروا هذا كسبا لنقمة الشعب ،  
وإعادة ثقة الشعب بنفسه بدلا من المخاوف التي عاشوها من قبل .

ولم يكن كل السودانيين راضين عن هذه السياسة ، بل كان منهم ، من  
أسماهم البريطانيون « بالعقلية المتعصبة » الذين لم يرضوا بها ، ولكن ونجت  
استطاع أن يستميلهم بطريق إعطائهم وظائف تحت رعايته حققوا بها ذواتهم (٢)  
ثم عرب جبال النوبا الذين اصطلحوا بالإدارة في مجال تحرير الرق ولكن الإدارة  
تغلّبت بأن دفعت بعضهم إلى التجارة ، وضربت على يد البعض الآخر ، فأثروا  
الفرار .

ويقرر جورست - المستشار المالي للحكومة المصرية آنذاك - بعد دورة  
تفتيشية في السودان عام ١٩٠٧ ، أنه شاهد بنفسه مدى التقدم المادي والسلوكي  
وأحس بالشعور الطيب الذي ظهر في التعاون بين كل موظفي الإدارة (٣) .

ومما تجده الإشارة إليه ما ساد من تعظيم العنصر البريطاني ، وكأنه هو  
الوحيد الذي قام بالعبء كله ، ولا أثر للمصري هناك ، بينما يعرف وينجت  
بأن غالبية عمليات استمالة السودانيين ، تسوية الخلافات بينهم كانت من خلال  
وساطة المصريين الذين ساعدتهم في ذلك وحدتهم الدينية والجنسية ، ووجود  
العلماء المصريين كقضاة هناك ، وكانوا يتمتعون باحترام ومهابة بين إخوانهم  
السودانيين (٤) ، بل حتى الموظفين المصريين الصغار كان الانجليز يستغلونهم  
لأنهم كانوا أكثر تماسكا مع الشعب في حياته العامة (٥) .

### سياسة الحاكم العام تجاه الشعب أثناء الحرب العالمية الأولى :

كانت الحرب العالمية الأولى اختبارا لمدى قوة أسلوب الإدارة في السودان ،  
المعتمد على التلاحم بين رجال الدين من السودانيين وبين الإداريين الانجليز ،  
وكان على الانجليز العمل على أن يستمر العلماء ومشايخ الطرق في السودان

(١) المؤيد : ١٠ نوفمبر عام ١٩٠١ .

Beshri, M.O. : Op. Cit., pp. 44, 45 and Annual report 1902, p. 5. (٢)

Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 101. (٣)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 106. (٤)

Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 47 and Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 26. (٥)

متلاحمين معهم ، والا فسيستغل العدو البدع التي ظهرت ، كظهور النبي عيسى وغيره ضد الادارة (١) .

ورغم اتباع البريطانيين لسياسة احترام الدين ، كورقة يصلون بها الى الحفاظ على ولاء السودانين ، فانهم كانوا دائمي القلق عليها ، وحرصين على عدم افلات الزمام من أيديهم ، فتوجسوا خيفة ابان حادثة طابا عام ١٩٠٦ . وكتب وينجت ما يفيد بأنه اذا كان الدين سيتخذ تكأة لعاصفة قد تهب فلا بد أن تكون مستعدين للاضطرابات التي قد تحدث من جانب السودانين ، بالرغم من كراهيتهم للأترك ، أى أنهم رغم ما قدموه من تسهيلات من الناحية الدينية ، الا أنهم كانوا يقدرون التعاطف الديني وأبعاده فى الشرق (٢) .

### أسلوب الحاكم العام فى تعامله مع مصر :

قامت العلاقة بينهما على أساس الاتفاقية الثنائية التي أسست نظام الادارة فى السودان ، غير أنه عند الممارسة استهدف الحاكم ابعاد مصر عن استخدام حقها فى ادارة السودان ، التي ظلت الى آخر لحظة تعتبره جزءا لا يتجزء منها (٣) .

وقد لاحظ كرومر نفسه فى عام ١٩٠١ أن مجلس الشورى كان يؤمن بهذا المبدأ عند مناقشة الميزانية ، فوافق على بنود المصروفات المقدرة ، ولكنه غضب عندما يذكر « أن هذا رأى ، وان كان صحيحا فى الجوهر الا أن نظام الادارة فى السودان مقيد بنصوص الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩ » (٤) .

وهذا ما نلاحظه كنتيجة ظهرت فى العشرينات من هذا القرن ، اذ نجد مباحثات ماكدونالد قد دارت حول هذا المعنى لصالح البريطانيين وليس لصالح السودانين أصحاب البلاد (٥) .

وقد بلغ من استقلال الحاكم العام عام ١٩٢٤ درجة اصبحت ملحوظة آنذاك ، وكانت موضع تساؤل البرلمان المصرى الذى ضاق أعضاؤه ذرعا بذلك . فاستفسروا باستنكار ما اذا كان الحاكم العام ما يزال موظفا مصريا ! ويرد سعد زغلول بنفسه « ان سردار الجيش موظف عمومى ومرؤوس لوزير الحربية المصرى،

Bakhit. : op. cit., p. 27. (١)

Warburg, G. : Op. Cit, p. 107. (٢)

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ١٣٤ .

Annual report 1901 : p. 4. (٤)

(٥) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١٦٩ ، محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة

المصرية ، ج ١ ، ١٩١٢ - ١٩٢٧ ، القاهرة ، عام ١٩٥١ ، ص ١٩٢ .

ومستول أمامه قانونا • ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله • أما مرتبه  
فينقاضه من الخزينة المصرية « (١) •

وكان يصادر حق مصر فى الاشراف المالى ، بل ويمتنع عن أن يزود الحكومة  
المصرية - صاحبة حق الاشراف المالى على السودان - بأية بيانات تطلبها ، واذا  
سئل عن شىء فلا يرد (٢) • بل أنى من التعليمات التنفيذية ما يخالف الاتفاقات  
المبرمة بين البلدين ، وتحدى الحكومة المصرية • فعندما أحسست بثقل عبء  
السودان على ماليتها دون عائد ، حتى ولا سريان حقها فى الاشتراك فى ادارته  
أثار النواب فى مجلسهم هذه القضية ، وطلبوا عدم تقديم أى عون مادى فى  
شكل معونة أو قرض • وبدأوا يعددون الأعباء المالية التى ظلت مصر تتحملها  
منذ اعادة فتح السودان • فضلا عن المراحل السابقة عليه منذ فتحته مصر  
لأول مرة • لدرجة دفع مرتبات المستخدمين هناك التى بلغت ٧٥٠٠٠٠ جنيها  
عام ١٩١٤ • فى حين أنها لا تقف حتى على أخبار هذه الادارة (٣) •

وأثاروا نقطة حق مصر فى الاشراف والتفتيش المالى على السودان بموجب  
اللائحة المالية عام ١٩١٠ ، التى وقعها ريجينالد وينجت عن حكومة السودان  
ومستر هارفى - المستشار المالى للحكومة المصرية فى ذلك الوقت - التى جاء  
فى البند الرابع منها : « أنه يجب على حكومة السودان أن ترسل ميزانيتها كل  
عام الى نظارة المالية لتعرض على مجلس النظار فى ٢٠ نوفمبر من السنة  
السابقة ، ويتبين للأعضاء أن هذه الاتفاقية قد توقف العمل بها منذ عام  
١٩١٣ (٤) •

ولنا وقفة عند عام ١٩١٣ ، فهو العام الذى توقفت فيه مصر عن دفع الدعم  
السنوى عندما أحسست أنها تدفع ولا تعرف مصير ما تدفعه • وقد بلغ ما دفعته  
حتى ذلك الوقت مبلغ ٥٣٥٤١٥ جنيها فضلا عن القروض السنوية التى كانت  
تدفعها مصر بصفة دورية حتى هذا التاريخ أيضا التى بلغت ٥٢٥٠٩٤٥ جنيها  
بمعنى أن مجموع اعانات السودان قد بلغت أكثر من عشرة ملايين جنيها مصرية •  
ومن ثم توقفت عن الدفع ريثما يتحدد موقفها من الادارة •

وقد التمس الحاكم العام تجاهها سياسة تقليص الأظافر بأن استطاعت أن  
تحصل على ما يقرب من هذه المبالغ من الحكومة المصرية نفسها بشكل رسوم  
جمركية على واردات مصر للسودان • فدفعت مصر عام ١٩٢٤ عن سنوات سابقة  
٢٥٠٠٠٠ جنيها لجمارك حكومة السودان بالاضافة الى وجود مبلغ معلق بينهما  
يربو على ١١٦٠٠٠ جنيها ومبلغ آخر يبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيها تنوى الحكومة المصرية

- (١) مجلس النواب : مضبطة ١٧ مايو عام ١٩٢٤ •
- (٢) عدلى أرمانىوس : المرجع السابق ، ص ٦ •
- (٣) مجلس النواب : مضبطة ٧ يونية عام ١٩٢٤ •
- (٤) مجلس النواب : مضبطة ١٨ يونية عام ١٩٢٤ •

سداده • واستنكر مجلس النواب المصرى هذا التصرف ، اذ أنه لا يتفق ووحدة مصر والسودان « لأنه ليس من المعقول أن تدفع رسوم على بضائع تنقل من مدينة الى أخرى » (١) ، بل وأقام العراقيين فى سبيل هجرة المصريين الى هناك وأخيرا وصل الأمر بالحاكم العام أن أبعدهم من الوظائف هناك عام ١٩٢٤ (٢) •

هذا موقف استقلال الحاكم العام عن مصر ماليا ، أما عن بقية نواحي الادارة الأخرى فقد ظلت العلاقة بمصر اسمية ، وأصبحت الحكومة فى السودان ترجع فى الحقيقة للهندوب السامى البريطانى فى مصر بصفته الرئيس المباشر للحاكم العام فى السودان ، والهندوب السامى معروف أنه يمثل وزارة الخارجية البريطانية (٣) •

ولقد كان موقف الحديو عباس حلمى الثانى الضعيف سببا مهما فى اخلاء الطريق أمام هذا الأسلوب البريطانى ، فكان مستسلما ، ويظهر هذا فى خطبة ألقاها فى الخرطوم فى زيارة له عام ١٩٠٨ : « ٠٠٠ العنمان الانجليزى والمصرى اللذان يخفقان الواحد بجانب الآخر ، هما اشارة للحكومة المشتركة ، التى أخذت على عاتقها حماية الأهالى من الوقوع فى شرك أهل الظلم والفساد ، وابتداء عهد هدوء وسعادة فى هذه الديار • ولقد سرنى أيضا ما أشاهده من تقدم مدينة الخرطوم فى العمران ٠٠٠ » (٤) •

استمر الحاكم العام فى تجاهل مركز مصر كشريك فى ادارة السودان ، فرغم أن القوات السودانية والمصرية كانت كلها تحت رئاسة وزير الحربية المصرى من خلاله ، وأن مصر هى التى تتولى الانفاق عليها الا أنه فى تحد جعل القيادات فيها كلها فى يد الانجليز (٥) ، بل كان يقوم بحملات عسكرية ضد بعض القبائل ، وحرروب على الحدود تروح ضحيتها أرواح كثيرة دون أن تعلم مصر - الشريكة - شيئا عنها كحادثة الوادى فى شكل عابر ضمن تقرير عام ١٩٠٦ (٦) ، وحملة بحر الغزال ضد قبيلة اتوت راح ضحيتها ٤ قتلى ، ١٧ جريحا ، وحملة فى كردفان ضد ملك تاجوى وحملات أخرى عديدة راح ضحيتها ضباط وجنود عام ١٩١٠ (٧) ، ولم تعرف عنها مصر الا ما ورد فى التقرير السنوى فضلا عن

(١) مجلس النواب : المرجع نفسه •

(٢) محمد مظهر سميد : نحن والانجليز ، القاهرة عام ١٩٥٥ ، ص ٢٥ •

(٣) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ١٧ ، أحمد رشدى صالح : كرومر فى مصر

القاهرة عام ١٩٢٤ ، ص ٢٥ •

(٤) أنيس أحمد حسين : تطور السودان السياسى ، القاهرة عام ١٩٤٦ ، ص ٤٩ •

(٥) النيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٤٤ •

(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٨٩ •

(٧) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ٤ •



الحرب ضد قبائل الانواك على حدود الحبشة لمنع اتجارها في السلاح والتعرض لقبائل النوير وفارت الحملة « ولكن بعد خسائر يؤسف لها » (١) .

وكان وينجت لا يذكرها مفصلة لوزير الحربية المصرى ، وانما للعلم ولكي يطلب من خلالها مزيدا من الاعتمادات المالية والعتاد (٢) .

ولما اشتد الضغط في القاهرة وبدأ التنفيس في الصحافة المصرية ، فعلمت على حادثة ود حبوبة وأقرنتها بحادثة دنشواى (٣) . فألقى كل من كرومر وجورست باللائمة على مصر ، بل وبذلا جهدهما لالغاء الادارة من القاهرة ويستغنوا عنها بالسودان ، وفكروا حينئذ فى انشاء مجالس للحاكم العام (٤) .

### موقف الحاكم العام من القاهرة فى الحرب العالمية الأولى :

ان نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ سبب أزمة فى مصر واضطرابا فى حكومة السودان . فتركيا كانت ما تزال لها اليد الطولى فى مصر وأنها تحالفت مع ألمانيا ، وكان واضحا أنه اذا توطدت سلطة تركيا فان مصر ستكون فى موقف حرج ، وأن ولاءها سيكون قسمة بينها وبين بريطانيا (٥) . فأسرعت بريطانيا باعلان حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ وأعقبته فى اليوم التالى بخلع الخديو نظرا لانضمامه الى أعداء الملك البريطانى وتعيين حسين كامل باشا باسم السلطان حسين كامل (٦) .

وازاء هذه التغييرات الملح وينجب الى الحكومة البريطانية أن تنزع السودان لها خالصا وأن تلغى اتفاقية عام ١٨٩٩ واستند فى اغرائها الى :

١ - أن تجربته فى السودان أظهرت كراهية السودانيين للحكم المصرى نظرا للخلفية الكريهة للحكم التركى المصرى قبل قيام المهدي بثورته .

٢ - أن استيلاء بريطانيا على السودان يجعلها تتحكم فى مياه النيل لمصر .

٣ - أن السودان بأراضيه الخصبة سيكفى نفسه من دخل القطن ولا يكلفها شيئا ، بل قد يكون موردا جديدا لها .

الا أن بريطانيا رأت العدول عن تنفيذ هذه المفريات ناظرة الى مصلحتها

(١) تقرير ستوى : عام ١٩١٢ ، ص ١١١ .

(٢) القلمة : محافظ الحربية ، محفظة ٥ ( م ) ميزانية ، ورقة ٢٥ بتاريخ ١٩٠٢/١١/٦ .

(٣) اللواء : ٨ مايو عام ١٩٠٨ .

Bakht, G.M. : Op. Cit., p. 19.

(٤)

Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 102.

(٥)

(٦) الوقائع المصرية : ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ ، ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ ، غير اعتيادية .

فى أثناء الحرب من استخدامها مصر كلها معسكرا لها وموردا اقتصاديا لتموين جنودها وجنود حلفائها ، وكفاها لطفة عزل خديويها (١) . نلك اللطفة التى كان الخديو نفسه يعيش على أمل ردها والعودة الى بلاده لينشر العلم والعفو ويعيد السعادة الى أهلها (٢) .

كل هذه الأمور كانت جذوات تحت بركان الحكومة المصرية ، وكان منصب السردارية من أهم عناصر الخلاف بين الشريكين انجلترا ومصر ، مما ظهر من حديث سعد زغلول باشا أمام مجلس النواب ، أنه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقوانينها أجنبية ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا ، ولكن هكذا كان من قبل ويجب أن نمحوه . كما أن إقامة السردار بالسودان لا يتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل ويجب أن نتخذ الوسائل لازالته . ثم يعود فيعلن أمام المجلس أنه من المحال ترك السودان غنيمة للانجليز (٣) .

وهكذا يظهر أن الثورة فى النفوس باتت تثور ضد الاجحاف بحق مصر فى ادارة السودان وكيف أن بريطانيا كانت تتلمس الظروف لسلخ السودان عن مصر الى أن تم لها ذلك عندما قتل السير لى ستاك باشا فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ وخير اللورد اللنبى سعد باشا بين واحد من ثلاثة الاستقالة أو الموافقة على اخراج الجيش المصرى من السودان أو التهديد بقوة السلاح ، فكان أن خرج الجيش المصرى من السودان (٤) .

### علاقة الحاكم العام ببريطانيا :

كان واضحا من وضع الحاكم العام والسلطات التى خولت له أنه مخلب القبط البريطانى وأنه عن طريقه ستنفذ بريطانيا أهدافها ، يسانده فى ذلك المعتمد البريطانى فى القاهرة ، وكان عليه أن يستمد منه المشورة ويعرض عليه أعماله ، حتى اختيار الموظفين (٥) .

ولقد تظاهر كرومر فى القاهرة بزهده فى التدخل فى أمور الغير ولكنه كان أمرا غير حقيقى ، لانه هو الذى كان يجلس مع الخديو على كرسى واحد فى الحكم (٦) .

(١) النيجانى عامر : المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢٠ ، القاهرة عام ١٩٣٦ ، ص ٣٨١ .

(٣) يونان لبيب رزق ، وحسن يوسف : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة عام ١٩٧٥ ،

ص ٢٧٢ .

(٤) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

Abbas, M. : Op. Cit., p. 161.

(٥)

El Said, A.L. : Op. Cit., p. 68.

(٦)

ثم تدخل بعد ذلك في الحياة المصرية وليس في الادارة المركزية فحسب ، فدفعه هذا الى التدخل. في شئون السودان بعد أن دفع بالانجليز ليقوموا على ادارته بشكل فعلي ، وأصبح لهم وضعهم المتميز ، خاصة وأنه في مصر كانت سردارية الجيش تحت رايته ومشورته ، وأن هؤلاء العسكريين هم الذين عملوا في ادارة السودان (١) .

ولقد كان كرومر يستغل سلطته في القاهرة في الحصول على الاموال والقروض من الحكومة المصرية ، وكان هذا النظام منذ أيام كتشنر ، أول حاكم عام عين في ظل الحكم الثنائي (٢) ، وكثيرا ما كان يقع بينهما شقاق نظرا لأن كتشنر رجل عسكري عنيد في حين أن كرومر رجل سياسي محنك في شئون الامبراطورية البريطانية وسياستها الاستعمارية ، الا أن أحداث حرب البوير حسمت الموقف بينهما عندما بدأ كتشنر يضع النخطيط الاداري للسودان .

ولقد كان اختيار كتشنر لهذا المنصب مؤشرا لما ستكون عليه علاقة السودان بانجلترا . اذ وصلت ادارته الى يد كرومر من خلاله ، ثم نظرا لما كان يتوقعه كرومر منه ، فكان من ضمن التعليمات التي أعطاها له « أنه على الحاكم العام أن يطيع الأوامر التي تصدر اليه من وقت لآخر من وكيل حكومة جلالته وقنصلها العام في القاهرة ، وأن يبلغ بكل الحوادث الجارية الهامة المتعلقة بشئون السودان » . « وأن الهدف الرئيسي للوفاق الذي وقع بين الحكومتين المختصتين هو تمكين حكومة جلالته الملكة بالاتفاق مع حكومة الخديو من ممارسة السلطة التي قد تقترح اصدارها بمقتضى السلطات المخولة اليه طبقا للمواد ( ٤ ، ٥ ، ٦ ) من الوفاق ، ويجب أيضا أن نرجع الى معتمد جلالته الملك وقنصلها العام للحصول على التعليمات الخاصة بجميع الامور المتعلقة بعلاقات السودان الخارجية . كما أطلب بالاضافة الى ذلك أن ترسل لي في نهاية كل عام تقريرا عن ادارة السودان لنقدمه لحكومة جلالته الملك وحكومة الخديو » (٣) .

ويتضح من هذه التعليمات أنها ترسم الدائرة البريطانية التي كان على الحاكم العام أن يتحرك داخلها ، بحيث لا تترك حرية العمل الفردي الا في حدود الأحداث المحلية الوقائية . وبذلك يصبح الحاكم العام وحكومته سلطة تابعة مباشرة للحكومة البريطانية ممثلة في معتمدها بالقاهرة ، وأن علاقة مصر بالسودان انما تقوم من أجل رعاية مصالحها في السودان .

(١) طلعت اسماعيل رمضان : الادارة في مصر عام ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، رسالة دكتوراه غير

منشورة ، جامعة عين شمس ، عام ١٩٧٦ ، ص ٣٦ .

Abu Sin, A.I. : Op. Cit, p. 33.

(٢)

Shebeika, M. : British policy in the Sudan, p. 421.

(٣)

ولم يرق هذا الأسلوب في نظر كتشنر ، ورفضه . واستطاع أن يقنع سولسبرى وزير خارجية بريطانيا بضرورة تغيير ما أسماه - بدستور كرومر - وأقنع سولسبرى برأيه وأرسل الى كرومر أن « على حاكم عام السودان أن يتولى سلطات حكمه ويتصرف فى الأموال التى بيده ولكنه فى الحالتين عليه أن يخضع للأوامر التى تصدر منه ، ولا يعنى هذا منعه من استصدار قانون أو لائحة أو صرف مبلغ ١٠٠ جنيه فأكثر قبل الحصول على موافقتكم » .

وهكذا واهم سولسبرى بين الشخصيتين بما يفيد سياسة انشباب أظافر فى السودان (١) .

وفى خطاب من كرومر الى الماركيز لانسدون يشير الى حدوث سوء تفاهم بينه وبين وينجت حول أسلوب تعاملهما وأنه يذكره بضرورة عرض القوانين واللوائح عليه كوكيل لحكومة جلالتها ، « والذى من خلاله يمكن القول بأنه قد حصل على موافقة الحكومة المصرية » . أى أنه يستغل موقفه كسلطة احتلال أيضا فيتحدث باسم مصر ، وينتهى فى خطابه الى لفت نظره لعدم العودة للمنل هذا الخطأ مستقبلا (٢) .

وأن كرومر نفسه قرر فى عام ١٩٠٤ أن الهيكل الإدارى لحكومة السودان قد أخذ فى التشكيل والنمو ، وأن رجال هذا الجهاز نشطوا فى تحقيق أهداف السياسة البريطانية فى السودان ، وبالأخص فيما يتعلق بنجاح الإدارة ويدرسوا عاداتهم (٣) .

ولقد بلغ من شدة تدخل كرومر فى إدارة الحاكم العام للسودان أن طلب من كولونيل جاكسون - وكان قائما بأعمال الحاكم العام عند مغادرة كتشنر للسودان وقبل تعيين وينجت - أن يتشدد فى مراقبة المأمير المصريين حتى لا يؤثروا فى رؤسائهم الانجليز فى علاقاتهم بالجمهور نظرا لجهل الانجليز بلغة البلاد واعتمادهم عليهم خشية أن يستغل المصريون هذا ويدفعوا الأهالى الى كره الانجليز . ونصحه بأن يكون اتصال الانجليز بالأهالى مباشرة وأن يتعلموا لغتهم ويدرسوا عاداتهم (٤) .

وقد اعترف كرومر فى تقريره عام ١٩٠٤ « أن الأسلوب الذى اتبع فى السودان مؤداه فصل ادارته على قدر الامكان ، فأنا أنخبر مع السير ريجينالد وينجت دواما وتذاكر فى كل الشئون العامة للسودان ، والأمور السياسية » .

(١) التيجانى عامر : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٢) Fur. Corres. Part V 1901 No. 177, Viscount Cromer to the Lansdown April 23th 1901.

(٣) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٤) مكى شببكية : مختصر تاريخ السودان ، ص ١٢٢ .

وأن التقارير السنوية التي يرفعها سير ريجينالد وينجت ورجاله تمكنني وتمكن رجال الحكومة الانجليزية بواسطة معرفة أحوال السودان ونجاح الاداره فيه ، والمبادئ العامة التي تجرى عليها تلك الادارة (١) .

ولجأ كرومر أيضا الى زيارة السودان عدة مرات. والتقى خلالها بالسودانيين وخطب فيهم خطبا . ان هي الا دعاية لبريطانيا وتمكيننا للادارة البريطانية في السودان واعداد اياهم بأشياء براقه (٢) .

الا أن كرومر لم يكن ذا نفس صافية ، فرغم محاولات وينجت - وهو الحاكم العام للسودان - لاسترضائه ، والتعامل معه كحاكم مقاطعة ، الا أن كرومر بعث لوزير الخارجية البريطانية عند مغادرته مصر لانهاء خدمته عام ١٩٠٧ بأنه لاحظ على وينجت نزعة استغلالية لحكم السودان وأنه لم يتفهم المبادئ التي توجه سياسته ، ويجهل المسائل المالية كجهل الأطفال (٣) .

فاذا كان ذلك ترسيب في نفسه منذ عام ١٩٠٤ عندما أراد وينجت فرض ضريبة جمركية على الماشية المصدره لمصر بواقع ١٠ ٪ . فرفض كرومر على أساس الارتباط المالى بين مصر والسودان ، وأنه ينبغي أن يمر على هذه المسائل مرور الكرام خشية الوقوع في مشاكل سياسية لا داعي لها .

الا انه في نفس الوقت كان يعطيه الأوامر مباشرة دون الرجوع الى الحكومة المصرية - الشريكة - حتى في أخطر الأمور كتعيين الحدود بين واداي ودارفور بين السلطات الفرنسية والبريطانية ، وأن يفوم الاتفاق بين الحكومتين في عام ١٩٢٠ (٤) .

وهكذا اغتيلت حقوق مصر في السودان ، ولم يبق لها الا علما يرفرف فوق ساريتها على المصالح الحكومية .

### اختصاصات السكرتيرين الثلاثة :

#### ( أ ) اختصاصات السكرتير الادارى :

كان المسئول الأول عن سير العمل في الخدمة المدنية أمام الحاكم العام ، بل كان يحل محل الحاكم العام في غيابه (٥) . ولذا لقب بالسكرتير العام في

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٤ : ص ٤ .

(٢) رافت الشيخ : المرجع السابق ، ص ٣٤٨ .

(٣) تمام همام تمام : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) 'ivsec 1-18-55, Allenby to Governor General, 31-1-1920.

Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p. 36. (٥)

عام ١٩٠٢ (١) . وظل حتى عام ١٩٠٣ يلقي صعوبة كبيرة . اذ كان يقوم بعمل وكيل حكومة السودان فى القاهرة أيضا . ومن ثم أصبح عليه أن يباشر عمله فى المكاتب ( القاهرة والخرطوم ) . وفى عام ١٩٠٤ أضيفت اليه مصلحة السجون ومصلحة البوليس ، كما أضيفت اليه الاشراف على المديرىات ، وتعيين المديرين ومراقبة أعمالهم . كما كان مسئولاً عن مراقبة الأجانب فى دخولهم وخروجهم من والى السودان . وكان يعطى التصاريح بدخول البضائع الى المناطق المنوعة ، وتوزيع الحبوب على المناطق المحتاجة اليها ، وتلقى الطلبات لانشاء الطلمبات الجديدة على النيل والتي تحتاج نصريحا من الاشغال المصرية .

وفى مجال المسئولية الادارية البحتة التى تخص الجهاز الادارى فى السودان ، فكان عليه بحث نوزيع وتنسيق المستخدمين ومشاكل نقلهم مع المديرين ومدبرى المصالح . فضلا عن أنه كان مسئولاً عن تقديم الاقتراحات والاستشارات لوينجت حول تطوير الجهاز الادارى من تعيينات وترقيات ومكافآت تشجيعية وغير ذلك .

وكباقي الأجهزة ، كان يترك الكلمة الأخيرة للحاكم العام (٢) .

وعندما شكل مجلس الحاكم عام ١٩١٠ كان على السكرتير الادارى أن يعرض عليه مقترحاته . وانتهت سكرتارية المجلس الى أن المنشورات الدولية التى تصدر من السكرتير الادارى الى المديرىات والمصالح متضمنة اصلاحات معينة فى المرتبات أو منح علاوات بمناسبة قيام الحرب للمستخدمين ، تعرض على المجلس لاعتمادها قبل نشرها (٣) .

وعندما صدر قانون رقم ٧ لعام ١٩٢٢ والخاص باذون الدخول والتصاريح The Passports and Permits Ordi. كان للسكرتير الادارى - بموافقة الحاكم العام - أن يصدر تنظيمات بخصوصه وينشرها فى الجريدة الرسمية (٤) .

فضلا عن انه كان يتلقى طلبات واقتراحات ودراسات المديرين ويدرسها ويعلق عليها ، ويتقدم بها الى الحاكم العام ، أو الى مجلسه بعد انشائه . ثم كان عليه ابلاغ هؤلاء المديرين بما تم حيالها (٥) .

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩١ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 65. (٢)

Mir, Proc. 132 Nd meeting Nov, 11 st 1919. (٣)

The Laws of the Sudan, Vol. 1, p. 558. (٤)

Ciysec, 1-16-5 No, 5, 30-11-1911. (٥)

## السكرتير المالى :

وكان منصبه أهم وأخطر المناصب الثلاثة ، فنظرا لأن إنجلترا كانت تحس بوضعها غير القانونى فى السودان ، وكذلك فى تعاملها مع مصر التى كانت لاتزال تحت السيطرة العثمانية فكان الأساس الأول فى وضع الادارة الجديدة ألا تتحمل أعباء مالية مادام السودان لم يعتبر بعد فى عداد المستعمرات البريطانية فليس هناك أمل فى أن يوافق البرلمان البريطانى على أن تتضمن الميزانية البريطانية مبالغ تصرف هناك (١) .

كما كانت مسألة هامة أخرى أمام كرومر فى مجال الادارة المالية فى السودان نجح فى حلها ، وهى منع صندوق الدين من التدخل فى مالية السودان ، وأمكنه ادخال ما تتحمله مصر من نفقات على السودان تحت باب المصروفات . وحصل على موافقة صندوق الدين نفسه على ذلك .

ثم استطاع أن يجعل مصر وحدها تتحمل النفقات المدنية والعسكرية فى نظير وضع كل إيرادات السودان تحت اشرافها وتفتيشها (٢) .

فكان الهدف اذن - وضع نظام مالى يوهم مصر بأن لها اليد الطولى ماليا فى السودان - ليكون طعما لها لندفع أى مال يطلب للصرف على السودان . وفى نفس الوقت تكون السلطة المالية الحقيقية فى يد الانجليزى . ومن ثم فاننا سنرى أن ظاهر الاشراف والتفتيش لمصر ولكن كان الصرف بيد البريطانيين . رغم أن علاج هذه الادارة كان خارج المعاهدة .

ان أسلوب الادارة المالية لم تشر اليه الاتفاقية عام ١٨٩٩ ، مما استلزم سن تعليمات ادارية يخضع السودان لها ، ومن ثم وجب نقل المكتب التنفيذى للمالية من مصر الى الخرطوم ، وأصبح تحت اشراف « ميجور برنارد » Major Bernard بينما ظلت عملية مراجعة الحسابات فى القاهرة (٣) ليكون تحت عين مجلس النظار الذى يوافق على الصرف على السودان (٤) .

ورغم أن مصر رفعت يدها عن صرف المعونة للسودان عام ١٩١٣ فان السلطات المصرية استمرت فى استعمال هذا الحق فى الاشراف المالى (٥) .

أمام كل هذا فقد كانت الواجبات التى اضطلع بها السكرتير المالى من

(١) زاهر وياض : السودان المعاصر ، القاهرة عام ١٩٦٦ ، ص ٢٠٩ .

(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥٠٨ .

(٣) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 74.

(٤) F.O. 407-193 Part XC Encl. 2/33· Memo. Mr. Dawson on existing status of the Anglo Egyptian Sudan.

(٥) S.I.R., I.D., A handbook of the Anglo Egyptian Sudan p. 278.

أصعب الأعمال التي تحملها الموظفون في حكومة السودان . ونتيجة أنه كان تحت الاشراف المباشر لكل من المستشار المالى البريطانى والحاكم العام فى السودان ، فكان كثيرا ما يقع فى حيرة بينهما لدرجة أن مستر هيرمان Herman الذى تولى منصب أول سكرتير مالى للسودان لم يستطع أن يصمد أمام هذا العمل ، واستقال فى مايو عام ١٩٠٠ ، وعين بعده مستر برنارد Bernard الذى شغل المنصب حتى عام ١٩٢٣ (١) .

ولقد حظى التنظيم المالى منذ البداية بلوائح تنظيمية بدأت بوثيقة هامة مؤرخة فى ١٦ يناير عام ١٨٩٩ . ومن الملاحظ أنها سابقة على الاتفاق الثنائى بثلاثة أيام ، ولكن الوثيقتين عرضتا للموافقة معا على مجلس النظار فى ١٦ يناير عام ١٨٩٩ بينما كان يوم ١٩ يناير عام ١٨٩٩ التاريخ الرسمى الذى ظهرتا فيه ، ووقع عليهما رسميا (٢) .

وحملت هذه التعليمات المالية عنوان « قانون المصدحة المالية بالسودان » وهى من عشرة مواد حددت المسئولية المالية فى السودان فى حكمدار عام السودان ( حاكم عام السودان ) والسكرتير المالى أمام نظارة المالية المصرية فى حدود الميزانية المصدق عليها .

وأعطت الحاكم العام سلطة تعيين الموظفين وتعديل مرتباتهم حسب ما يترأى له ، ونظم نقل الاعتمادات بين بنود الميزانية وكيفية أخذ التصديق على ذلك من نظارة المالية التى أعطاها حق الاشراف والمراجعة والتفتيش المالى على كل التنظيمات المالية هناك (٣) .

كما تلتها تنظيمات أخرى تناولت تنظيم أعمال السكرتير المالى فى أكتوبر عام ١٨٩٩ حددت مسئوليته المالية فى مراقبة عموم الإيرادات والمصروفات . كما أوضحت الإيرادات والمصرف للحكومة شهريا وسنوياً وحدود التصرف فى الاعتمادات ، وأعطى للمديرين حق تعيين بعض الموظفين اللازمين .

كما تعرضت هذه التعليمات لتنظيم أعمال مراقب عموم المخازن ومدى سيطرة واشراف السكرتير المالى على أعماله (٤) .

ثم أنشئ بعد ذلك مكتب خاص لمراجعة الحسابات الشهرية التى يرسلها اليه المديرين فى « أرانيك المراجعة » (٥) ، قبل ارسالها للمراجعة النهائية فى القاهرة فى قلم مراجعة حسابات السودان الذى أنشئ طبقا للمنشور الدورى

Warburg, G. : Op. Cit., p. 64. (١)

F.O 407-193 Part XC p. 159. (٢)

(٣) القلعة : مطبعة ٢٤ ، مجلس الوزراء السودان ، المجموعة ، السودان ، S.I.R, Report No 60 — App. 9- pp. 143, 144.

(٤) الغازية السودانية : عدد ٥ بتاريخ ٢ أكتوبر عام ١٨٩٩ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 64. (٥)



رقم ٣ بتاريخ ٣٠ سبتمبر عام ١٨٩٩ . ونصه : « قد أنشئ في مصر على سبيل التجربة تحت ادارة سكرتير مالى حكومة السودان قلم لمراجعة حسابات السودان ولأشغال أخرى متنوعة يعرف باسم « قلم مراجعة حسابات السودان » ، وعنوانه التلغرافى ( فرع السودان ) وقد تعين القائمقام أوليرى بك مساعدا للسكرتير المالى وعمل تحت ادارته .

ويرسل المديرون حساباتهم الشهرية مع الأذونات والأرائيك الى سكرتير مالى السودان بقلم مراجعة حسابات السودان فى نظارة الحربية بمصر ويرسلون أيضا نسخة من تلك الحسابات بدون الأذونات والأرائيك الى السكرتير المالى بأم درمان « (١) .

وفى عهد مجلس الحاكم العام وبموافقة المستشار المالى للحكومة المصرية فى ١٥ فبراير عام ١٩١٠ صدرت لائحة هالية نصت على :

١ - أن هذه التعليمات تحل محل تلك التى صدرت فى ٦ مايو عام ١٩٠١ .

٢ - أن الحاكم العام فى مجلسه مسئول عن مراعاة تنفيذها .

٣ - أنه من واجب السكرتير المالى أن يسدى النصح للحاكم العام أو مجلسه فيما اذا كان فى رأيه مخالفة للتعليمات ، وحينما يكون هناك قرار سيصدر يكون مطابقا لهذه التعليمات .

٤ - أن ميزانية كل عام لابد أن ترسل الى نظارة المالية للعرض على مجلس النظار فى يوم ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة ، ولا يجوز ادراج مبالغ جديدة أو نقل مبالغ من باب الى آخر الا بعد موافقة نظارة المالية .

٥ - لا تفرض ضرائب جديدة أو تغير ضرائب موجودة ولا أى تغيير من شأنه انقاص الإيرادات لحكومة السودان الا بعد موافقة نظارة المالية .

٦ - فيما عدا ما هو مدرج فى الميزانية فإنه لا تغيير فى المنصب الا بعد موافقة نظارة المالية .

٧ - لا تغيير فى ميزانية الوظائف بالزيادة خلال السنة ، ولا تجرى تعيينات الا فى حدود ما هو مصرح به فى ظل الميزانية وما هو مدرج له من اعتمادات .

---

(١) الغازية السودانية : عدد ٥ بتاريخ ٢ أكتوبر عام ١٨٩٩ .

- ٨ - لا زيادة فى العلاوات ولا الترقبات لأكثر مما هو وارد فى الميزانية .
- ٩ - لا يجوز نقل موظف دائم له معاش الى حكومة السودان الا بموافقة نظارة المالية .
- ١٠ - لنظارة المالية دائما الحق فى التفتيش ومراجعة الحسابات على عموم مالية السودان .

( امضاء : وينجت - هارفى ) ( ١ )

من كل هذه المنشورات يظهر تشعب اختصاصات السكرتير المالى للسودان وخطورتها ، اذ كانت كشرابين متخللة جسم الادارة هناك . ومن ثم كان موظفوه ووكلاؤه منتشرين فى كل مصلحة ومع كل مدير ، ويجمع الاحصاءات عن كل نشاط ، متابعا خطط نشاط واستثمار الادارة كلها ( ٢ ) .

الا أن تصرفاته كانت من خلال عرضه على الحاكم العام ، وعلى نظارة المالية فى القاهرة قبل عام ١٩١٠ أما بعد ذلك فكان يعرض عمله على مجلس الحاكم العام ، ثم على نظارة المالية فى القاهرة ( ٣ ) . وألا يصدر منشورا داخليا الا بعد موافقة مجلس الحاكم العام وأعماده له ( ٤ ) .

ومن حيث علاقة السكرتير المالى بالقاهرة ، فقد بدأت - كما رأينا - منذ أول عهد الحكم الثنائى ، على أساس أن مصر تتحمل منذ البداية العبء الأكبر من ميزانية السودان ، وتسدد عجز هذه الميزانية . وواضح أن ذلك كان فعلا بقصد المعاونة فى تعميم جزء مكمل لمصر فى المقام الأول ، وليس خوفا على ماء النيل أو تأمين الحدود . ولم يكن تكالب على الاستعمار كما فعلت بريطانيا ، كما سيظهر من تعيين أبنائها فى المناصب الادارية العليا بهدف السيطرة ، الأمر الذى انتهى الى اخراج المصريين ، واخلاء المجال لها فى عام ١٩٢٤ ( ٥ ) .

وعندما استشعرت مصر موقف انجلترا القائم على أنها تحكم بينما هى تدفع ، توقفت عن دعم السودان عام ١٩١٣ ، الا أن الاشراف المالى والتفتيش ظلا كما هما ، أما من حيث نوع العلاقة فكانت بيروقراطية بشكل رسمى ، أى مذكرات ترفع الى نظارة المالية ونظارة المالية توافق .

( ١ ) F.O. 407-174 Part L XX I Encl. 5 No. 33 P. 61 (Financial regulations to be observed by the Sudan Government).

( ٢ ) مصر : ١٧ يناير عام ١٩٠٢ .

( ٣ ) Min. Proc. 64th meeting Feb. 20th 1913.

( ٤ ) Min. Proc. 122 Nd meeting Nov. 11st 1919.

( ٥ ) مجلس الشورى : جلسته ٢٩ يوفمبر عام ١٩٠٩ .

## علاقة السكرتير المالي بالحاكم العام في السودان :

بدأت هذه الوظيفة منذ أيام كتشنر ، إلا أنها لم تقو وتظهر إلا منذ عهد ريجينالد وينجت ، ولقد كان يتوجس خيفة من مركز السكرتير المالي ، إذ كانت عليه مسئولية ميزانية السودان . وأصبح في وضع يسمح له بالمعارضة في حين لم يكن يسمح بها لزملائه ، وإن كانت لآرائه المالية في مصر وزنها أكثر من جميع موظفي حكومة السودان بما فيهم وينجت لدرجة أن القنصل العام في مصر كان يأخذ برأيه دون الحاكم العام . فنقل جزءا من اختصاصاته إليه ، وتبع له كل المستخدمين عدا الصيارفة والكتبة ، والذي كان له أيضا حق الموافقة على مرتباتهم ، ولقد بات الوضع عجيبا :

إذ أصبح على أمين المخازن احاطة السكرتير المالي بعمله ، وهو ليس تحت ادارته ، وأن طلبات المديرين المالية سواء بفتح اعتمادات جديدة ، أو مراجعة حسابات بعد اقبالها ، أصبحت ترفع الى الحاكم العام مباشرة في حين أن اللوائح تقضى بأن تعرض عليه .

وبالرغم من كل اقتضاب لسلطاته ، فقد كان السكرتير المالي هو الرجل الثاني بعده ، ووصفه كرومر « بأنه ليس فقط الأكثر أهمية ، ولكنه أيضا الأصعب في السودان » (٢) . ولقد انتهى الأمر بتوتر بين برنارد والموظفين البريطانيين وعلى رأسهم الحاكم العام ، ولذلك كانت المسألة تتوقف على شخصية برنارد .

أما وينجت فقد انصرف ازاء ذلك ، الى انشاء هيئات اقتصادية استشارية عليها تقلل من نفوذ السكرتير المالي ، ففي عام ١٩٠٦ أنشأ الهيئة الاقتصادية المركزية Central Economic Board حلا للتوتر بين الموظفين، وبين السكرتير المالي ، كما أنشأ الهيئة الحكومية المركزية عام ١٩٠٨ لدرجة أنه في عام ١٩١٤ اشتكى لكتشنر - القنصل العام في القاهرة - من خوفه من ازدياد طغيان السكرتير المالي على مركزه واقترح عليه إعادة النظر في لوائح اختصاصاته (٣) .

## السكرتير القضائي :

وكان مركزه في السودان يعادل مركز ناظر الحقائقية في مصر ، وربما زاد عنه . إذ كان من حقه بالإضافة الى اختصاصاته القضائية ، سن القوانين

Omer, A. : The Sudan question, Cairo 1952, p. 64.

(١)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 64.

(٢)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 65.

(٣)

الجنائية والإدارية . ولقد تولى هذا المنصب أول الأمر مستر توتنهام  
Mr. Totenham فكان القوة التي تؤيد سلطان الحاكم العام (١) .

### اختصاصاته :

كان القضاء بصفة عامة تحت سيطرته (٢) . ولقد بدأ مستر ادجار  
بونهام كارتر Edgar Bonham Carter - بعد مستر توتنهام - الخدمة يساعده  
كاتب واحد في القسم المدني ، وسبعة قضاة شرعيين ومعهم عشرة كتبة (٣) .

ثم أنشئت في عام ١٩٠٤ عدة وظائف تابعة للسكرتير القضائي ، وهي  
وظيفة المحامي العام ، وشغلها مستر بيكوك Peacock ووظيفة قاض شغلها  
مستر مكسويل فلامنج Maxwell Fleming وعليه أصبح الموظفون الانجليز في  
هذا المجال يشغلون المناصب من السكرتير القضائي والقضاة والمحامي العام .

وكان في الخرطوم آنذاك محكمة مدنية على رأسها قاضي مدني وأخرى في  
سواكن . أما الأقاليم فكان القضاء يطوفون عليها حيث يعقدون جلساتهم في  
النقطة العسكرية التي تخطر بالبعد . فتعد القضايا والخصوم ، وكانت تحركاتهم  
تصدر بها حركة ينظمها السكرتير القضائي (٤) .

وفي مجال سن القوانين استعان كشمس منذ البداية بمستر وليم برونيات  
W. Brunyate المستشار القضائي بالحكومة المصرية مع المستشار بونهام كارتر  
السكرتير القضائي آنذاك في وضع قانون العقوبات للسودان وقانون تحقيق  
الجنايات . ولما وجد أن الضباط المصريين سيقومون بالاشتراك في تنفيذه فقد  
رأوا الاحتفاظ ببعض عناصر القانون العسكري .

وعندها أنشئ مجلس الحاكم العام ١٩١٠ ، كان السكرتير القضائي عضوا  
فيه بحكم وظيفته كانت اختصاصاته فيه :

- ١ - تلقي المذكرات عن الأحداث والوقائع التي تستوجب نصوصا  
قانونية غير موجودة .
- ٢ - عرض مشروعات القوانين للاقتراع عليها في المجلس .
- ٣ - اصدار الفتاوى حول ما يحال اليه من الحاكم العام في الموضوعات  
القانونية .

---

(١) مصر : ١٧ يناير عام ١٩٠٧ .  
(٢) زاهر رياض : المرجع السابق ، ص ٢١٤ .  
(٣) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 86.  
(٤) تقرير سنوي : عام ١٩٠٤ ، ص ٤١ :

٤ - الاشتراك فى اللجان التى يرى الحاكم العام اشراكه فيها ٠٠ كلجنة  
قانون الملكية الأراضى عام ١٩١١ التى أصدرت قانون  
(١) Lands Acquisition ordinance

### وكان الموظفون التابعون مباشرة له يشغلون المناصب التالية :

النائب القضائى بمحكمة الخرطوم - المحامى العام - قاضى محكمة مركز  
الخرطوم - قاضى محكمة الخرطوم المدنية - قاضى محكمة تسجيل أراضى الخرطوم -  
قاضى محكمة مركز الخرطوم الشمالية - قاضى محكمة مركز أم درمان - قاضى  
محكمة بوليس الخرطوم - قاضى محكمة مدير البحر الأحمر المدنية - مفتش  
مديرية بربر القضائى - قاضى محكمة تسوية أراضى الخرطوم - مفتش مديرية  
النيل الأزرق القضائى - مفتش مديرية كردفان القضائى - قاضى محكمة تسوية  
أراضى المسلمية - قاضى محكمة تسوية أراضى الكاملين - محكمة أراضى النيل  
الأبيض - محكمة أراضى حلفا (٢) .

### المفتش العام

وكان المنصب الذى يلى الحاكم العام فى الهيكل الادارى الهرمى فى السودان ،  
وكان عمله استشارى بالنسبة للحاكم العام - كبقية المناصب الادارية الأخرى -  
فيما يختص بمشكلات الاهالى ، ولا سيما ما كان متعلقا بحياتهم وعلاقاتهم  
بعضهم ببعض (٣) .

ولقد أنشئ هذا المنصب خصيصا لفون سلاطين باشا ابان حكم وينجت  
لصداقته له وايمانا منه بأنه رجل المخبرات السابق والذى ذاق درسا لا ينساه  
من أهل السودان فى عهد المهديّة . وانتهى المنصب أيضا برحيله عن السودان  
عام ١٩١٤ (٤) .

ولقد تطور المنصب فى عهد وينجت ووضحت اختصاصاته فيما يأتى :

أولا : أن يقوم المفتش العام بوظيفة مستشار عام للحاكم العام فى كل  
ما يطلب منه من واجبات .

ثانيا : أن يكون كلما بكل القوانين واللوائح والأوامر التى تصدرها حكومة  
السودان ، وأن يبدي ملاحظاته عليها ليحاكم العام فيما يعرض عليه من تنازع  
القوانين .

(١) Min. Proc. Feb 8th 1912, 47th meeting.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص - ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) مصر : ١٧ يناير عام ١٩٠٢ ، مقال بعنوان « حكومة السودان الجديدة ونظامها » .

(٤) حلى جرجس : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

ثالثا : أن يتحرى الموقف العام فى كل أنحاء السودان ، ويكون على علم بما يجرى فيه من تيارات مما يستلزم منه التنقل فى دورات تفتيشية ، ويستدعى أن يحاط المدير فى كل مديرية بمروره هناك ليسهل له مأموريته .

رابعا : أن يكون على دراية تامة بأسماء الشخصيات والشيوخ ذوى النفوذ، الذين لهم اتصال بالشعب أو لهم تأثير عليه ومدى هذا التأثير ومصدره سواء كان دينيا أم بسبب الغنى والجاه .

خامسا : أن يقوم بعمل التحريات عن أخلاق الضباط والموظفين المدنيين فى الحكومة ، وعن أسلوب أدائهم لعملهم وعلاقاتهم بالمواطنين ، وأن يحيط مديرهم علما اذا كان منهم من له أسلوب معيب ، وعليه يستطيع المدير أن يستعمل حيالهم الاجراءات اللازمة لتصحيح مسارهم مع اعادة اخطار المفتش العام بالنتائج .

سادسا : أن يعطى رأيه فى الأمور القانونية والدينية والسياسية التى يعرضها عليه السكرتير القضائى قبل أن يصدر فيها الأخير قراره .

سابعا : أن يكون على اتصال بهيئة العلماء ، وكبار القادة الدينيين ، وأن يكتب بملاحظاته عن آرائهم واتجاهاتهم وأنشطتهم تقاريراً للحاكم العام .

ثامنا : أن يضع أمام الحاكم العام أى اقتراح يكون فى سبيل الاصلاح الداخلى للسودان .

تاسعا : لا يصدر أى أوامر مباشرة لأى موظف تحت سلطة مدير الا فى حالة الضرورة القصوى ، عندما يكون المدير بعيدا جدا عن اصدار أوامر فورية ، ولا بد أن يحاط المدير علما فور صدور الأوامر .

عاشرا : أن يكتب تقريرا للحاكم العام عقب كل دورة تفتيشية ، وترسل صورة منه الى مدير المديرية حول المشكلات التى لاقاها والحلول التى يقترحها خاصة اذا كانت تخص الأمن العام (١) . كما حدث فى دورته التفتيشية فى كردفان للملاحظة سير ادارتها والثورات التى كانت هذه الادارة تعاني منها تالودى . وأوصى فى النهاية بوضع حامية قوية فى نقطة متوسطة فى جنوب كردفان أى فى كادوجلى . وأن تقوم مواصلات منظمة بين مكان الحادث وبين أقرب مكان على النيل ليسهل أمر الادارة هناك . وأن ترسل دوريات منتظمة فى تلك المناطق (٢) .

حادى عشر : أن يقدم للحاكم العام رأيه فى قضايا الضرائب وجبايتها وخاصة فى مجتمعات البدو والقبائل العربية المتناثرة فى الجبال .

Macmichael, H. : The Sudan, p. 78-79.

(١)

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٥ .

ثاني عشر : له حق فحص وابداء الرأي في تقارير المخابرات قبل عرضها على الحاكم العام ، لأنه يعتبر المشرف عليها وعلى ادارتها . وتسهيلا لدوره هذا فقد أصبح على كل مستخدم في الحكومة أن يمدّه بكل المعلومات المتوافرة لديه ويكون هو في حاجة اليها (١)

وبذلك كان المفتش العام صورة مصغرة للحكومة عند قيامه بعمله . وقد اكتسب مما خول اليه من سلطات ونفوذ على حياة الأهالي ، فقد كان سلاطين باشا شخصية مرهوبة الجانب يحفه الاحترام والخوف من الجميع . . وطنيين واداريين ، اذ كان يستطيع أن يفعل ما يراه تحت زعم حفظ الأمن ، والمصلحة العامة (٢) .

من أجل هذا كان لابد لمن يشغل هذا المنصب أن يكون قريبا من المستخدمين والاداريين وأن تكون له علاقات شخصية بهم تربطهم به أكثر من التعليمات والتنظيمات الادارية . فضلا عن معرفته الكاملة بالسودانيين . حياتهم وديانتهم وعاداتهم ومشاربهم واتجاهاتهم الفكرية والروحية وغير ذلك .

فكانت الشخصية التي توافرت فيها كل هذه الصفات هي شخصية فون سلاطين باشا النمساوي الأصل (٣) . سيما وقد أعطته حياته وصراعاته كفايات كثيرة أهلته لتبوء هذا المنصب ، فهو لم يكن انجليزيا ولا مسيحيا ، وانما كان يهوديا في الأصل ثم صار مسيحيا كاثوليكييا ، ثم مسلما في عهد المهديّة ، ثم عاد الى المسيحية مرة أخرى بعد هروبه الى مصر في عام ١٨٩٥ .

وفي ظل الحكم الثنائي أختير ليكون مفتشا عاما في عهد كتشنر ولكن كتشنر كان يكرهه - رغم كفاءته - فرحل الى النمسا خوفا من بطشه ، ثم أنعمت عليه الملكة فيكتوريا عام ١٩٠٠ بلقب Sir مع نيشان القديسين .

وعندما غادر كتشنر السودان الى حرب البوير ، وعين مكانه وينجت باشا - صديق سلاطين باشا - عينه مفتشا عاما عندما وجد أنه هو الذي تنطبق عليه كل مواصفات الوظيفة . فبدأ منذ عام ١٩٠١ بتكوين هيئة العلماء الدينيين ، وفتح المعهد العلمي برئاسة الشيخ محمد البدوي .

واتصف سلاطين باشا بالكر والخداع ، بسبب ما ناله ابان حكم المهديّة ، مما أثار عليه الاداريين البريطانيين في السودان ، وكونوا جبهة ضده ، ولكنه استعان بوينجت ضدهم .

Macmichael, H. : The Sudan p. 79.

(١)

(٢) البير كامل حنا : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p 34.

(٣)

وظل كذلك حتى اذا ما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كان سلاطين  
قد أمسك بكل خيوط الادارة فى السودان (١) .

فرغم وجود مجلس الحاكم العام ، فانه كان ذا تأثير قوى على الحاكم  
العام ، فاستطاع أن يحرم زعماء السودان من تولى القيادات الادارية ، أو أن  
تكون لهم سلطة مادية ، خوفا من أن يلتف الشعب حولهم ، ويشوروا يوما ما ضد  
الادارة ، بل اكتفى باعطائهم الاعتراف بالزعامات القبلية من أجل المساعدة فى  
حفظ الأمن وجمع الضرائب ، أى أنهم أصبحوا يعاونون الحكومة فى كل ما يمكن  
أن يثير الشعور ضدها ، لقاء تيسيرات ضئيلة فى الضرائب المربوطة على  
دخولهم (٢) .

الا أنه وهو فى قمته أحس بالوقت من حوله نظرا لاختلاف جنسيته  
- والنمسا كانت معادية للحلفاء آنئذ - فاضطر الى التنحى عن منصبه بعد أن  
شغل منصبين : منصب المفتش العام ومنصب مدير المخابرات . وهذا يجزنا  
الى دراسة ٠٠

### ادارة المخابرات

كانت خليطا من « ادارة الشئون الوطنية Bureau of Native Affairs  
ووزارة الخارجية ، كما كانت تعتبر سكرتارية خاصة لمكتب الحاكم العام .  
وكان لها مركز رسمى فى القاهرة كفرع من وكالة حكومة السودان . وظلت  
كذلك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، بينما المركز الرئيسى لها أو العمل  
الفعلى لها كان فى الخرطوم حيث كانت تستمد أوامرها وتوجيهاتها من الحاكم  
العام هناك (٣) .

وكانت وكالتها فى القاهرة فى عام ١٩٠٤ تحت اشراف « سيسل » الذى  
كان مسئوليا فى نفس الوقت عن الاشراف على القوات المصرية لأنه كان يقوم بعمل  
السردار أثناء غيابه . أما فى الخرطوم فى نفس الوقت نظرا لأن أعمالها كانت  
تجمع بين الناحية المدنية والعسكرية . فكان يشرف على الجانب الادارى منها  
السكرتير الادارى للحاكم العام ، حتى عام ١٩٠٧ حيث عين لها مدير ادارى خاص  
بها هو الضابط أوين Owen (٤) .

(١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص - ص ٣٩ ، ٤٠ .  
ص ٢٢٤ .

(٢) دافى الشيخ : المرجع السابق ، ص ٣٥١ ، ضرار صالح ضرار : المرجع السابق  
ص ٢٢٤ .

Baddour, A. : Op. Cit., p. 105. (٣)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 60. (٤)



وكان المشرف العام عليها في الخرطوم هو سلاطين باشا ، وكان مكتبه مشكلا من مساعده وسكرتيرين من الضباط الانجليز (١) .

وكانت « ادارة المخابرات » هي عين « الادارة » المنتشرة بين الوطنيين السودانيين وغيرهم من مصريين وسوريين ، وكل من كانوا يعملون في الادارة ، مما تطلب نوعيات خاصة من الكفايات المدربة قادرة على التسلل والتغلغل داخل الجماعات والافراد على علم كامل بلغة البلاد وعاداتها وتقاليدها .

وكانت تقوم بقياس الرأي العام حول ما يسب من قوانين تنظم العلاقات الاجتماعية أو الادارية بين سكان البلاد (٢) . كما أنه عند قيام الحرب العالمية الأولى طلب مدير المخابرات من كل من المديرين بيانات عن القبائل العربية والأسلحة الموجودة والزائرين المشتبه فيهم ، ومشايخ الطرق وأعمالهم والاضطرابات الدينية التي تحدث . كما طلب آراء الشعب عن الحرب خصوصا وأن تركيا التي كانت تتزعم العالم الاسلامي أصبحت خصما لانجلترا في تلك الحرب (٣) .

وكانت محلا للثقة وأخذ الرأي والمشورة في حل المشكلات سواء كان للحاكم العام أو للمستويات الادارية الأخرى ، نظرا لحاجتهم اليها في حل ما يثور لديهم من مشكلات محلية ترتبط أساسا بالأهالي .

بالإضافة الى أعماله الاستشارية المتنوعة كان يتولى بصفة خاصة الاشراف على العرب الرحل والمستقرين ومن ثم قامت على أكتافهم عمليات توطين البدو في المناطق الرعوية في الغرب - كما سنرى في فصل الادارة الأهلية (٤) .

وقد نص الاتفاق المعقود بين حكومتى مصر والسودان عام ١٩٠٢ بشأن تبادل اعلان الأوراق القضائية ، وتسليم المجرمين الهاربين وتنفيذ الأحكام عليهم ، اذ نصت المادة ٣ منه على أن ترسل الأوراق الى وزارة الحقانية عن طريق وكالة المخابرات في القاهرة (٥) .

وفي عام ١٩٠٦ أنشئ في هذه الادارة مكتب خاص لتأهيل المحررين من الرقيق طبعا لحاجات العمالة نتيجة لتطوير المشروعات الانتاجية في السودان (٦) .

وكانت ادارة المخابرات ( ضابط المخابرات في الخرطوم ومدير المخابرات

---

(١) S.I.R., I. D., A handbook of the Anglo Egyptian Sudan P. 280.

Warburg, G. : Op. Cit., pp. 60, 61.

(٢)

(٣) وثائق الخرطوم

C.R.O.S., S.I.R., 2/48/407. (form Intell. D to all Governors —  
October 27th 1914

(٤) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية في السودان ، ص ١٦٦ .

(٥) القلعة : مطبعة ٩ مجموعة ٤٣٤ ، مجلس الوزراء ، السودان .

(٦) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩٢ .

فرع القاهرة ) مسئولين عن الذين يغادرون السودان الى الخارج ، إذ لم يكن مسموحا لأحد من السودانيين بمغادرة البلاد الا بتصريح منها (١) .

ولما كان من أهم واجبات ادارة المخابرات هو تبصير المسئولين بما يدور في البلاد . ومن ثم أصدر وينجت أوامره الى رؤساء المصالح أن يوافقوها بكل البيانات الهامة لتكون المصدر الرئيسي لها .

الا أنه مما كان يلاحظ على هذه الادارة ، أنها رغم أن عملها كان يتطلب الاحتكاك بالمصريين ، وفضلا عن حق مصر - طبقا للاتفاقية - فانه كان يجب أن تعرض على الحكومة المصرية كل ما كانت تخرجه من دراسات وبيانات وتقارير ، الا أنه لم يحدث ، بل أكثر من هذا فانه لم يعين فيها مصرى . في حين نجد أنه ندب للعمل فيها غير المصريين من الشرقيين كالسوريين ، مثل أسعد داغر الذي كان يعمل أساسا في تحرير جريدة المقطم (٢) .

### أسلوب العمل في ادارة المخابرات :

قام بالعمل في ادارة المخابرات مستخدمون دائمون أغلبهم من الأوروبيين وقلة من أهل الشام (٣) . أما السودانيين فقد شغلوا فيها الأعمال البسيطة المعاونة . وكان يجمع الجميع احساس واحد بكرهية المهديّة . كما اشترك معهم أحيانا بعض شيوخ الفلانة في أم درمان . وكان اختيار هؤلاء الشيوخ ليمهدوا للمقابلات بين رجال المخابرات البريطانيين وبين الزعماء المحليين مثل المفتى الشيخ والطيب هاشم وعبد القاسم قاض ود . مدني وسيد المكي الميرغني زعيم التيجانية ، وعمر أفندي عبد الله الابن الأكبر للخليفة ، وكان هذا الرجل يعمل في ادارة المالية .

ولقد استغل رجال المخابرات كرم هؤلاء ودعوتهم لهم لزيارتهم في منازلهم وبلادهم ، وجمعوا الكثير من الأخبار والأسرار . ومن هذه الاتصالات كانوا يقفون على نبض الرأي العام وقياسه . إذ كانت البلاد تفتقر الى مؤسسات نيابية وصحافة حرة ، اللهم الا صحيفة « السودان » باللغة العربية التي ظهرت في عام ١٩٠٣ برئاسة « فارس نمر » صاحب المقطم في القاهرة ، وكانت تحت تأثير الحكومة ، وجريدة Sudan Herald عام ١٩١٢ برئاسة اثنين من اليونانيين وكانت أيضا تحت تأثير الحكومة . ومن ثم لم تكونا معبرتين عن رأى الشعب ولا تصلحان لقياس رأيه بالحق (٤) ، ولم يكن أهل السودان راضين عن

(١) الغازية السودانية : العدد ٢٥ ، اول يولية عام ١٩٠١ .

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩٢ .

(٣) نعوم شقير : المرجع نفسه ، ص ٦٩٢ .

(٤) وكانت تصدر باللغة العربية ومترجمة في نفس الوقت بالانجليزية تحت اسم Sudan Times Warburg, G. : Op. Cit., pp. 60, 61.

المخابرات لدرجة أنهم كانوا يطلقون الشائعات حول مقتل سلاطين باشا ، أو أسره في دارفور مما كان يلقي ارتياحا لدى الشعب (١) .

ثم أطلق عليها في عام ١٩١٥ « الخدمة السرية » Secret Service وأصبحت تحت رئاسة مديري المديرية ثم المفتشين فالأمير كل داخل دائرته ، مستغلين الأعيان وشيوخ القبائل في دوائهم ، وترسل التقارير تصاعديا حتى تصل الى المديرين فالحاكم العام ، وكانت هذه التقارير آنذاك تتضمن مراقبة الغرباء الذين يحلون في البلاد وكذلك المشتبه في نواياهم ضد الادارة وأنصار المهديّة (٢) .

وكانت الادارة في السودان تتلقى هذه التقارير من مصادرها وتجمعها لترسلها الى وزارة الخارجية في بريطانيا .

**ومن المعلومات والبيانات غير السرية كانت تخرج بها سلسلة بعنوان :** Annual Report وهي سلسلة سنوية تتضمن جزءا تاريخيا عن السودان وتكوينه القبلي ، وعاداتهم وتقاليدهم ، والتيارات الدينية فيهم .

وكانت ميزانيتها ضمن ميزانية حكومة السودان ، الا أن نظارة الحربية في القاهرة كانت تدعمها بمبلغ سنوي (٣) .

وظلت هذه الادارة ملتصقة بشخصية سلاطين باشا الى أن استغنى عنه في عام ١٩١٤ ، فالغيت كما ألغيت المناصب التي كان يشغلها ، كئانب للحاكم العام ، ومفتش عام ومدير ادارة المخابرات ، وأحيلت أعمالها الى السكرتير الاداري وأمناء سر المالية والعدل في مجلس الحاكم العام بحكم وظائفهم بعد ذلك (٥) .

### وكالة حكومة السودان في القاهرة

كانت نواتها الادارية الخاصة بأعمال السودان وملحقاته في رئاسة مجلس النظار في عام ١٨٨٣ (٥) ، وتطورت في عهد الحكم الثنائي ، فأصبح مديرها هو مدير المخابرات في القاهرة يعمل معه الممتازون من أتباع وينجت المخلصين(٦) .

(١) اللواء : ١٨ مايو عام ١٩٠٨ .

(٢) وثائق الخرطوم ، «Secret Services» S.I.R. 2/48/407

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 61.

(٤) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية ، ص ٤٧ .

عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٩٤ .

(٥) الأهرام : أول فبراير عام ١٩٢٣ .

(٦) Warburg, G. : Op. Cit., p. 59.

وكان وكيل حكومة السودان همزة الوصل الرئيسية بين الحاكم العام والخارج ، لأنه الى جانب واجباته الوظيفية ، كان يعد البيانات السرية حول السياسة المصرية ، والأعمال الداخلية للوكالة البريطانية . ولقد كان وينجت يشكو أحيانا من عدم توافر المعلومات التي تطلب منه للخارج حول بعض الموضوعات أو تقاعس أحد العاملين في اعدادها . ومن ثم لم يكن وكيل حكومة السودان حرا في تعامله مع الجانب المصرى ، كما لم يكن الا انجليزيا دائما !! .

وما وصلت الواجبات الوظيفية للوكيل الى حد أن أصبحت عبئا - ارتبك أمامها الوكيل - ولم يعد يحسن التصرف بالشكل الذى كان يروق للحاكم العام - وحدث بسبب ذلك صدام بين كلايتون Clyton الوكيل فى الفترة ما بين عام ١٩١٤ - ١٩١٦ حينما وبخه وينجت على ارتبائه فى خدمة الادارة فى الجيش و « المكتب العربى » Arab Bureau والحكومة السودانية ، وكذلك على توقيعها بدلا منه عندما أراد تسيير الأمور . ومن هذا المنطلق كان اعتماد وينجت على سلاطين باشا دون غيره حتى عام ١٩١٤ لتعود بعد ذلك الصدامات من جديد (١) .

- كان وكيل حكومة السودان فى القاهرة ممثلا لها فى عقد الصفقات التجارية ، وبيع وتسجيل الأراضى ، وعرض طلبات الحاكم العام على حكومة القاهرة .

- تجميع المستخدمين من البلاد العربية الأخرى الذين تكون الادارة السودانية فى حاجة اليهم .

- يقوم بعرض ما يطلب من ادارة السودان على ممثل بريطانيا فى القاهرة ، وكذلك على الحكومة المصرية ، كما كان هو المسئول عن عرض القوانين على القنصل العام والسلطات المصرية كذلك (٢) .

- كان يقوم بالاعلان فى الجريدة الرسمية ( الوقائع ) والصحف عن الوظائف التى تخلو ، ومواصفات المطلوبين لشغلها وعقد المسابقات للقبول فيها (٣) . والاعلان عن المواد المطلوبة للحكومة والمناقصات التى تعقد لها (٤) . وكان مقرها القاهرة ٦ شارع توفيق ، كما كان لها مقر صيفى آخر بالاسكندرية .

- كان لها وكلاء سريون يحصلون على معلومات عن الجهات التى لها

Ibid. p. 60.

(١)

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩٢ .

(٣) الوقائع المصرية : ٢ فبراير عام ١٩٠٤ .

(٤) الوقائع المصرية : ١٦ فبراير عام ١٩٠٤ .

خطورتها كالارساليات الأجنبية في مصر ، بل وكانوا يتجسسون على الضباط المصريين ليتعرفوا على ميولهم وتأثيرهم على المواطنين (١) .

### المجالس البلدية Municipal Councils

بدأ تشكيل المجالس البلدية في السودان في الخرطوم وبور سودان ، وقد كانت فكرة الحاكم العام عنها أن تكون متنفسا للقوى التي قد تناوثة ، ويمتنع من خلاله كل معارضة ، في حين أن رئاسته التي ستضع التخطيط لعمله كانت في يد الأوروبيين (٢) . كما كان مجالا لاحتواء نفوذ الشيوخ المحليين عندما بدأوا يظهرون تمردهم (٣) .

ولقد صدر قانون « بشأن تخويل الحق في انشاء المجالس البلدية » عام ١٩٠١ من سبع مواد ، أهمها :

**الأولى :** تخول الحاكم العام حق انشاء المجالس البلدية في أى مدينة في السودان .

**الثانية :** تعريف بالمجلس البلدى على أنه جمعية من شخصيات معروفة لدى الحكومة ، تعطى السلطة في التصرف في الاراضى وتتكون من خمسة أعضاء على الأقل يعينهم الحاكم العام ، وهم : مدير المديرية التي يقع المجلس البلدى بدائرتها أو من ينوبه عنه ( رئيسا ) ويشترك معه طبيب المديرية اذا كان يوجد في المنطقة ، ومن الأهالى أحد الأعيان وأحد التجار .

#### وكانت واجبات المجلس كالتالى :

- ١ - الاشراف على ائارة المدينة .
- ٢ - تنفيذ اللوائح الموجودة والخاصة بالصحة والمباني .
- ٣ - دفع رواتب رجال البوليس والخفراء .
- ٤ - الاشراف على كنس ورش الشوارع .
- ٥ - مراقبة الأسواق والسلخانات .
- ٦ - مراقبة وضبط الحرف الضارة أو منعها .
- ٧ - منع الفس في البيع والشراء ومنع بيع الأطعمة والمشروبات الضارة بالصحة .
- ٨ - التفتيش على الموازين والمقاييس .

---

(١) نعم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩٢ .

Palace 1/3/63 p. 15.

(٢)

Civsec 1/6/15 p. 22.

(٣)

- ٩ - الترخيص بالمدافن وترتيبها وتنظيفها .
- ١٠ - مراقبة التلقيح ضد الأمراض .
- ١١ - منح الرخص للمركبات ولسائقي العربات ولصباعى البويا والشياطين  
والباعة الجائلين .
- ١٢ - واجبات يقررها الحاكم العام .
- أما سلطاته فقد كانت له سلطة جباية الضرائب ( العوايد البلدية على  
العقارات ومستغلى الأراضى الواقعة فى نطاق المجلس ) وحصيل رسوم الرخص  
وتفتيش المقاييس بما يمكنه من القيام بواجباته .
- وقد جاءت إيرادات المجلس من المصادر الآتية :
- ١ - العوايد التى يحصلها بموجب ما لديه من سلطات .
  - ٢ - الغرامات التى يوقعه لدى مخالفة القوانين .
  - ٣ - الرسوم التى يحصلها (١) .

#### صدور قانون مجلس بلدى الخرطوم عام ١٩٢١ :

وأهم الملاحظات على القانون أنه يتكون من ٢٠ مادة ، صادر من السيد  
لى أوليفر فتز موريس ستاك Sir Oliver Fitz Maurice Stake الحاكم العام  
ويسرى على مدن الخرطوم والخرطوم البحرية وأم درمان بالاشتراك ، ويتألف  
المجلس من :

مدير مديرية الخرطوم ، ومفتش أم درمان ، ومفتش الخرطوم البحرية .  
ووكيل مفتش الخرطوم ، وان لم يكن مفتش آخر من مفتشى مديرية الخرطوم  
يختاره المدير ، وأمور أم درمان ، وأربعة من موظفى الحكومة « يسميهم » الحاكم  
العام . بالإضافة الى أربعة أعضاء « تسميهم » غرفة التجارة السودانية ، وعدد  
آخر لا يزيد عن ستة عشر عضوا ولا يقل عن عشرة أعضاء يكون نصفهم على الأقل  
من أهالى السودان يعينهم الحاكم العام بناء على توصية من المدير من بين أعيان  
وتجار جهة البلدية .

كما حدد القانون مدة العضوية وتنظيم الغياب والحضور وأسباب خروج  
العضو من عضويته .

أما المادة الثامنة منه تشير الى أنه مجلس استشارى فقط وله أن يوصى فى  
المسائل الآتية :

- ١ - ميزانية الأعمال المحلية للخرطوم والخرطوم بحرى وأم درمان .

(١) اللقمة : مجلس الوزراء ، مطبعة ٤٥ ، سودان ، مجموعة ٣٢٨ سودان .

٢ - تطبيق قانون الضرائب المحلية والصحة ، وأية قوانين تكون المبالغ لها عبثا على الميزانية .

٣ - أية قواعد يرى المدير اصداها .

٤ - أية مسائل أخرى يحيلها المدير (١) .

وقد صدر عن المجلس طبقا للمادة ١١ من القانون التأسيسي لائحة تنظيم داخلية تؤكد على رئاسة مدير مديرية الخرطوم له وأن اجتماعاته عادة ما تكون يوم الخميس الأول من كل شهر ماعدا أشهر يونية ويولية وأغسطس . وللرئيس أن يحدد الجلسات فوق العادة . كما حدد ساعات العمل وطريقة المناقشة وإدراج الأمور المعروضة في جدول أعمال (٢) .

### عمل المجلس :

بدأ المجلس عمله في يناير عام ١٩٢٢ الى مارس عام ١٩٢٣ اجتمع خلالها ١١١ اجتماعا (٣) بالعدد كاملا ، بالإضافة الى عديد من الاجتماعات الخاصة بلجانه التي كانت :

اللجنة المالية ، ولجنة الصحة العامة ، ولجنة الطرق والانارة ، ولجنة النظام ، ولجنة أم درمان للانارة ، ولجنة الخرطوم بحرى للانارة .

والمجلس يشكل بهذا تجربة اللامركزية فى الادارة ، كما أن تكوينه من أعضاء سودانيين وأوروبيين ، انما هو لتدريب السودانين على الادارة خاصة وأن توجيه الحاكم العام كان « بأسلوب لطيف » (٤) . رغم أن الثابت أن كل المناقشات فى الاجتماعات كانت تجرى بواسطة غير الوطنيين من الأعضاء متدرعين يجهلهم باللغة الانجليزية (٥) .

واهتمت الصحف السودانية بهذا المجلس ، فأعلنت عن تاريخ أول الجلسات ( يوم الجمعة ١٣ يناير عام ١٩٢٢ ) الساعة العاشرة صباحا بمكتب الحاكم العام (٦) .

وتابعتها الصحيفة بعد ذلك ، فتناولت الخطابات والاقترحات التي كانت تجرى فى الداخل وذلك فى مساحات كبيرة منها . وأشارت الى أنه يوجد « فرق

(١) غازيتة الحكومة السودانية : ١٥ مايو عام ١٩٢١ ، العدد ٣٧٥ .

(٢) Civsec 1/6/15 No 62 (Standing orders for the Khartoum M.C.).

(٣) Ibid. Memo p. 73.

(٤) S.I.R. No. 329 Dec. 1921. p. 3.

(٥) Civsec 1/6/15 p. 73.

(٦) السودان : ٧ يناير عام ١٩٢٢ .

بين مالية الحكومة ومالية المجلس ، اذ أن الخدمات المحلية تقوم على الأموال المحلية ، (١) .

#### مجلس بلدى بور سودان :

- صدر بشأنه منشور خاص فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٢١ من عشرين مادة .  
تنص المادة الرابعة منه على أن أعضاءه يكونون بمقتضى وظائفهم وهم :  
مدير مديرية البحر الأحمر ، وباشمفتش مديرية البحر الأحمر ، ومفتش مركز بور سودان ، وطبيب الصحة بها ، ووكيل مفتش البحر الأحمر أو من ينوب عنه ، ومأمور بور سودان ، واثنين من موظفى الحكومة يعينهم الحاكم العام ، وعدد آخر لا يزيد عن تسعة أعضاء ولا يقل عن ستة ، يكون ثلثهم من أهالى السودان ، ويعينهم الحاكم العام .
- أما بقية أحكام المواد فيه ، فكانت مطابقة لقانون مجلس بلدى الخرطوم (٢) .

---

(١) السودان : ٢١ يناير عام ١٩٢٢ .

(٢) غازيتة السودان : ١٥ سبتمبر عام ١٩٢١ ، العدد ٣٧٩ .



منذ عام ١٩٠٥ بدأ وينجت يشير الى ضرورة الأخذ برأى مجموعة تكون على علم بالأمور المطروحة عليها ، وجمع حوله معاونيه من عسكريين ومدنيين لأخذ مشورتهم ولو بطريقة غير رسمية (١) ، فكانت قرارات الحكومة عموما تصدر بعد استشارة هؤلاء ، وهم من تابعيه وخاصته كسلاطين باشا ومن معه من وكلاء الحكومة ، بينما كان السكرتيرون الثلاثة دائرة استشارية أخرى داخل الادارة المركزية ، وهم الذين طوروا الادارة معه .

كما اختار وينجت هيئات بأكملها تعمل في استشارته ، كالهيئة المنتخبة لحكومة السودان ، « وهيئة التجارة والاقتصاديات » ، و « هيئة الأشغال العامة » ، و « هيئة الطرق والمواصلات » ، و « هيئة ضبط ظلمبات مياه النيل » ، و « هيئة مستشارية الجو » ، و « الهيئة المركزية للصحة العامة » ، و « هيئة مصادر المياه الريقية والحفاظ على التربة » ، و « هيئة العمل » وغيرها (٢) . وحدد لكل هيئة مجالاً للعمل والدراسة وتدبر الرأي ، كما كان يتدخل في اختيار أعضائها وفي اعداد جداول أعمالها ، ومن ثم كان رأيها متحازاً له ، فلم تف بالغرض الذي كان منشوداً منها (٣) .

ومن ناحية أخرى كان وينجت يشكو من أن القرارات المالية ، واعتماد الميزانية ، كانا يتمان في القاهرة ، بعد أن يناقش أصولهما مع السكرتير المالي

(١) مدثر عبد الرحيم : الاميرالية في السودان ص - ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) The Sudan Government : The Sudan, A record of progress, 1898 - 1947. p. 8.

وللتوسع أكثر في اللجان الاستشارية يرجع الى ابراهيم شحاته : السياسة البريطانية في السودان من ص ١٤٩ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 74.

(٣)

لحكومة السودان والمدير المسئول صاحب المطلب ، كتعزيز اعتماد مالي أو ما الى ذلك ، وكان اعتماد هذه الأمور يتم في القاهرة بمعرفة ناظر المالية بصفته ممثلاً للشريك الممول لإدارة السودان ، وكان وينجت يهدف من وراء شكواه أن ينفرد هو بإصدار هذه القرارات وعلى مصر أن تدفع المال فقط ، إبعاداً لسلطاتها وتقليلاً من أثرها في السودان .

لذلك اقترح وينجت اعطاء الهيئات الاستشارية المالية التي رشحتها الحكومة السودانية سلطات أكثر في إصدار القرارات فيما يعرض عليها من مشكلات إدارية ومالية ، واقترح « فيبس » Phipps السكرتير الإداري عام ١٩٠٨ تشكيل مجلس استشاري لمناقشة هذه الأمور ، فأرسل وينجت بعثة إلى الصومال توجهت بعدها إلى إنجلترا عام ١٩٠٩ حيث استعرضت الأمر مع الحكومة هناك لاستطلاع رأيها في تكوين مجلس استشاري في السودان ، وحصلوا على موافقة جورست على ذلك (١) .

ثم هناك سبب آخر دفع إلى التفكير في تشكيل مجلس استشاري للحاكم العام ، وهو أنه عندما عين الحاكم العام مديري المديرية من الضباط البريطانيين ، كان عليهم الاتصال به في كل الأمور المالية والإدارية ، لاعتماد قراراتهم والتماساً لمشورته ، مما أثقل كاهله ، وعلى الرغم من وجود هيئة للسكرتارية ( مالية وقضائية وإدارية ) إلا أنها لم تخفف عنه تلك الأعباء ، مما استدعى تشكيل مجلس على نطاق واسع .

هذا إلى جانب دوافع الأمن عندما أوصت حكومة بريطانيا بتكوين مجلس استشاري للحاكم العام في الخرطوم وذلك في أعقاب حادثة ود حبوبة (٢) .

### تكوين المجلس عام ١٩١٠

بعد المناقشات المستفيضة بين الحاكم العام وكبار موظفيه في الخرطوم ، وبين المعتمد البريطاني في القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية ، استقر الرأي على تشكيل مجلس الحاكم العام ، على غرار المجلس التنفيذي في الهند لمساعدة الحاكم العام في ممارسة سلطاته التشريعية والتنفيذية (٣) ، وأن تصدر عنه القوانين واللوائح بشكل « الحاكم العام في مجلسه » (٤) .

The Governor General in Council

Warburg, G. : Op. Cit., p. 75. (١)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution. p. 39. (٢)

Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 102 and I.D. : A handbook of A.E S. p. 279. (٣)

ابراهيم محمد حاج موسى : المرجع السابق ، ص ١٠ .

Arminjon, M. P. : Le Soudan Egyptien 1909, Bruxelles 1910, p. 4. (٤)

وقد صدر بذلك القانون رقم ١١ لعام ١٩١٠ (٣) الذي نظم عمل المجلس كالاتي : نص في مادته الثانية على أن أعضاء القانونيين هم : المفتش العام ، السكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير ( الملكي ) الاداري ، وهؤلاء بحكم وظائفهم ، ومعهم أعضاء اضافيون يعينهم الحاكم العام لمدة ثلاث سنوات ، ولا يقل عددهم عن اثنين ولا يزيد على أربعة أعضاء ، وفي حالة غياب أحد هؤلاء الأعضاء الاضافيين للحاكم العام أن يعين بدله ، في حين أنه في حالة غياب أحد الأعضاء القانونيين ، فإن من ينوب عنه في عمله الرسمي يحضر نائباً عنه في المجلس .

وأشارت المادة الثالثة ، الى أن تكون رئاسة المجلس للحاكم العام أو لأقدم عضو في حالة غياب الحاكم العام .

وفي المادة الرابعة يكون للمجلس جميع السلطات في نظر ما يعرض عليه بصفة استشارية وفي المادة السادسة ، يقر الحاكم العام في مجلسه الميزانية السنوية ويمنح جميع الاعتمادات الاضافية سواء كانت من الاحتياطي أو من الإيرادات العادية .

وفي المادة الثامنة ، تكون الموافقة بأغلبية الأصوات ، فإذا تساوت كان الرجحان في الكفة التي يصوت لها الحاكم العام .

وفي المادتين التاسعة والعاشر للحاكم العام حق إيقاف سريان أي قرار من قرارات المجلس سواء أكان حاضراً أم غائباً .

وفي المادة الثانية عشرة أنه في حالة غياب الحاكم العام كقيامه بإجازة أو لمرضه أو في حالة خلو وظيفته تنقل سلطته كلها الى مجلسه .

والحق بالقانون أمر ينص على أنه « عملاً بالسلطة المنسوحة لي بمقتضى البند ( ٢ ) من القانون المذكور ، أنا اللفتنانت جنرال سير ريجينالد وينجت . . . الحاكم العام للسودان أعين الكولونيل ج . آسر والميجور أ . ب . ولكنسن والمستر ب . م . توتنهام والمستر ج . كرى ليكونوا أعضاء اضافيين بمجلس الحاكم العام ، (١) .

وعلى هذا فقد أصبح تشكيل المجلس في بدايته على النحو التالي :

L.G. Wingate, R. . الحاكم العام

•• أعضاء بحكم وظائفهم

Sir Rodolf Von Slatin . المفتش العام

Edgar Bonham Carter . السكرتير القضائي

(١) الغازية السودانية ١٦ يناير ١٩١٠ .

(٢) الغازية السودانية : ١٦ يناير عام ١٩١٠ .

السكرتير المالى . Colonel Sir Edgar Bernard.

السكرتير الادارى . Colonel P. R. Phipps.

### اعضاء اضافيون :

كولونيل آسر . Colonel Asser.

ماجور ولكنسن ( مدير الزراعة والغابات ) Major, A. B. Wilkenson.

جيمس كرى ( مدير المعارف ) James Currie.

توتنهام ( مفتش عام رى السودان ) P.M. Tottenham. ( ١ ) .

### اختصاصات مجلس الحاكم العام :

نصت المادة الرابعة من قانون تشكيل المجلس على أن « يمارس مجلس الحاكم العام فى جميع الأمور التى تطلب الحكومة عملها - بموجب هذا المرسوم أو أى مرسوم آخر - سلطاته المخولة له ، ويتصرف كمجلس استشارى للحاكم العام » .

ونصت المادة السادسة على « أن يقوم الحاكم العام فى مجلسه بالموافقة على الميزانية السنوية ومنح جميع القروض الاضافية سواء من الاحتياطى ، أو من الايراد الراهن » وهكذا كان المجلس مختصا بمناقشة مشروعات القوانين واصدارها ومناقشة الميزانية العامة والمشروعات العامة ، والمسائل الادارية من تعيينات وتنقلات وترقيات ، وبذلك كان مجلسا تشريعيا وتنفيذيا فى وقت واحد ، الى جانب تناوله الأمور الادارية والمالية العامة .

وكانت القرارات والقوانين تصدر كلها بتوقيع « الحاكم العام فى مجلسه » تطبيقا للمادة السابعة من قانون المجلس التى نصت على « أن جميع هذه الأمور م. بها الحاكم العام فى المجلس ، كما يطلب عملها بموجب بنود ، أى مرسوم له المفعول فى الوقت الحاضر أو بموجب أحكام يضعها الحاكم العام فى مجلسه » .

فمن الناحية الادارية ، كان يناقش اللوائح والقوانين للخدمة العسكرية والمدنية وتعيين وترقية المستخدمين ، وكان له فيها رأى استشارى اذا ما طلب منه الحاكم العام ذلك ( ٢ ) .

ففى الخدمة المدنية على سبيل المثال نجده ناقش استبقاء الانجليز فى الوظائف المدنية الدائمة التابعة للحكومة اذ قرر « أن يصدر التوصية التالية :

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 111.

(١)

(٢) محمد أحمد محبوب : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

أن تتحول الخدمة الى مدنية بدلا من العسكرية « (١) وكانت قراراته وتوصياته تصدر على أساس التصويت والأغلبية .

كذلك فيما يختص بالخدمة العسكرية كالتعيينات والترقيات والاحالة الى الاستيداع بعد احوالها من الحاكم العام والأمر بادراجها في جدول أعماله (٢) .

كما كان المجلس يتدخل في أعمال رؤساء المصالح ، اذ أن عليهم عرض ما يخص مصالحهم عليه ، وكذلك المديرين بالنسبة لشمثون مديرياتهم ، ويتضح ذلك فيما قرره عام ١٩١٠ من ادماج مصلحة الغابات والاحراج في مصلحة الزراعة وأصبحت تعرف باسم «مصلحة الزراعة والغابات» ، ومنح مدير مصلحة الزراعة حق ادارتها معا نظرا لاعتزال مدير مصلحة الغابات والاحراج .

كما ضمت في نفس الجلسة مصلحة الأراضي الى المصلحة القضائية وأصبحت تحت اشراف السكرتارية القضائية (٣) .

ومن الناحية السياسية والعسكرية ، كان للمجلس أن يدلى برأيه في الشئون العسكرية والسياسية الخارجية ، وما يخص الرعايا الأجانب ، اذ كان الحاكم العام يتصرف بمفرده - في حالات الطوارئ - على أساس استشارة الحكومة البريطانية والقنصل العام في القاهرة ، وكان القنصل العام - فضلا عن ذلك - يحاط علما بكافة التفاصيل عن سير الادارة بما يمكنه من متابعة تطورات الأحداث في السودان ، وترسل اليه أيضا صورة من وقائع جلسات المجلس بصفة منتظمة ، وعلى ذلك فانه كان لا يجوز الاقدام على أى تصرف يتعلق بسياسة رئيسية سواء من قبل الحاكم منفردا أو في مجلسه قبل استشارة القنصل العام في القاهرة ، حتى يتسنى له التصرف ، وقد يبلغ به الأمر استشارة الحكومتين المصرية والبريطانية معا (٤) .

ومن ناحية أخرى كان للمجلس أن يرد اقتراحات وتوجيهات مكتب المعتمد البريطاني في القاهرة ، ولا يأخذ بها الا بعد دراسة ، وقد يستلزم هذه الدراسة تشكيل لجنة خاصة ، حسب حجم المشكلة ، كموضوع رفع حكومة السودان أجر نقل المواشى في منطقة شمال حلفا ، اذ استغرق هذا الموضوع عدة جلسات ، وعرض الحاكم العام بنفسه قرارات هذه اللجنة على المعتمد البريطاني في القاهرة ، وانتهى بتنفيذ ما قرره المجلس وختم مذكرته بقوله : « ٠٠ وأن توصيات اللجنة التي شكلها الحاكم العام خلال الفترة فيما يتعلق بمسألة الرسوم التي

Min. Proc. 18th meeting 1st Nov. 1910, p. 103. (١)

Macmichael, H. : The Sudan, P. 103. (٢)

Min. Proc. 18th meeting 1st Nov. 1910, p. 101. (٣)

(٤) مدثر عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

تحصلها الحكومة مقابل نقل الماشية في منطقة شلال حلفا ٠٠٠ من المستحسن  
عدم نقصها أو زيادتها ٠٠ ، (١) .

وفي مجال التشريع ، كان من اختصاص المجلس سن القوانين بالاشتراك  
مع الحاكم العام فأصبحت القوانين بعد عام ١٩١٠ تصدر عن « الحاكم العام في  
مجلسه » ، وأنه اذا حدث أن خالف الحاكم العام رأى الأعضاء فيما وافقوا عليه  
بالأغلبية ، فله أن يرفض مدونا الأسباب التي يستند اليها في ذلك ، أما اذا  
حدثت معارضة من الأعضاء لتصرفه وأحس أنه من العبث الإصرار على موقفه  
مقدرا أن من يعارضونه هم الأيادي التي يوكل اليها أمر التنفيذ ، فكان يعدل  
عن موقفه . كما كان يلجأ أحيانا الى التخلص منهم وتعيين غيرهم ، اذا وجد  
وجوب الإصرار على موقفه (٢) .

وظل الحال كذلك الى أن أصدر الحاكم العام في مجلسه قرارا « بأن جميع  
القوانين والمنشورات والأوامر الصادرة من الحاكم العام ، أو من الحاكم العام  
في مجلسه وجميع القواعد واللوائح الصادرة بموجب قانون ما ، تلك التي تكون  
قبل اصدار هذا القانون مباشرة ، نافذة المفعول في السودان ، أو يمكن تنفيذها  
فيه ( ما عدا القوانين والمنشورات والأوامر والقواعد واللوائح التي تسرى على  
جهة معينة ) يقرر من الآن فصاعدا أنها نافذة كذلك أو يمكن تنفيذها في مقاطعة  
دارفور حسب الحال » (٣) ، ودارفور مثال للمنطقة المعينة المشار اليها .

ومن الناحية المالية ، بات من الضروري لتشكيل مجلس الحاكم العام أن  
تجرى تغييرات في النظم المالية للحكومة ، التي سبق أن وضعتها نظارة المالية  
المصرية ، فالنظم الأولى كانت قد وضعت بمعرفة لورد كرومر ولورد كيتشنر  
ومستر جورست في أم درمان عام ١٨٩٩ ، ووافق عليها مجلس النظار المصري ،  
ومن ثم كان من الضروري أن يكون لمصر حق الرقابة على مالية السودان لارتباطه  
بمصر بسبب المعونة التي كانت تدفعها له كل عام ، والتي تقرر أن يكون الحاكم  
العام وسكرتارته المالية مسئولين عن التصرف فيها ، وكذلك كان لناظر المالية  
في أى وقت حق الاشراف والتفتيش على كل النظم والتصرفات المالية في  
السودان (٤) .

وبانشاء مجلس الحاكم العام خفت قيود الرقابة المالية من جانب مصر ،  
اذ أصبح من حق المجلس مراقبة الشئون المالية في الايراد والمنصرف طبقا  
للقوانين واللوائح التي أصدرها في هذا الشأن ، وبتشعب النواحي الادارية

Min. Proc. 42, 43, 44, meetings 29th July — 11th Nov. 1911. (١)

(٢) البير كامل عياد : المرجع السابق . ص ٤١ .

(٣) السودان ، ٧ أبريل ١٩١٧ .

Mecmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan. p. 112. (٤)

وما يتبعها من تعدد النواحي المالية ، تناقصت الرقابة وخاصة عندما غادر كرومر مصر .

أما تخطيط المشروعات العمرانية الكبرى فكان يجرى مناقشتها وبحثها في مصر ، ولكن مع المعتمد البريطاني وربما مع الحكومة البريطانية (١) .

وقد صدرت بذلك تعليمات - كانت محل تعثر في مجلس الشورى المصرى - لأنها وضعت في عام ١٩١٠ بمعرفة السير ريجينالد وينجت عن السودان وهارفى باشا المستشار المالى ، عن مصر ، « أى أن جورج الخامس يتفق مع جورج الخامس » ، وكانت تلك التعليمات كالاتى :

١ - التعليمات الاتية تحل محل الصادرة بتاريخ ٦ مايو ١٩٠١ .

٢ - الحاكم العام ومجلسه مسئولان عن اتباع هذه التعليمات بدقة .

٣ - من أخص واجبات السكرتير المالى يبلغ الحاكم العام أو مجلسه - كلما تراهى له - مخالفة أى اقتراح لهذه التعليمات ، وفي حالة ما اذا اتخذ قرارا وكان من رأيه الصريح أن هذا القرار مخالف لهذه التعليمات ، فيجب أن يؤجله الى أن يرفع الامر الى نظارة المالية .

٤ - ترسل ميزانية كل عام الى نظارة المالية لعرضها على مجلس النظار حوالى ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة ، ولا تعطى اعانات باعتمادات خاصة سواء كان ذلك من الايرادات العادية أو من الاحتياطي السودانى بدون مصادقة سابقة من نظارة المالية .

٥ - لا تعرض ضرائب جديدة ولا تغير أى ضريبة موجودة ولا يتخذ أى اجراء دون الرجوع الى نظارة المالية (٢) .

وكان من اختصاصات المجلس المالية أيضا حق مراجعة حسابات الشركة .  
التي ترى ذلك بالنسبة لها ، في حالة اعلان افلاسها تهربا من الضرائب ، كما حدث لشركة تنمية السودان Sudan Development Company (٣) .

وكان للحاكم العام فى مجلسه حرية التصرف فى اصدار الاوراق المالية كالأسهم والسندات والغائها ، واصدار منشور بذلك مثلما أصدره بتاريخ ٢٠ سبتمبر عام ١٩١٨ باعتبار اوراق بنكنوت البنك الاهلى المصرى نقدا شرعيا فى جميع الاحوال فى السودان نظرا لظروف الحرب القائمة فى أوروبا آنذاك (٤) .

(١) مكى شيبكة : السودان فى قرن ، ص ٣١٩ .

(٢) مجلس النواب : مضبطة يوم الأربعاء ١٨ يولية ١٩٢٤ ، ص ٦١٦ .

(٣) Min. Proc. 11 meeting Nov. 1911, p. 63.

(٤)

(٤) القلعة : مجلس الوزراء - السودان محفظة (١) مجموعة ٤٠٥ السودان .

وحتى الحياة العامة كان للمجلس دخله فيها ، كان كان يصدر أوامر بتنظيم الاحتفالات العامة ، وتحديد مسئولية رجال السلطة العامة ازاءها ، واصدار التصاريح اللازمة لذلك ، وعلى سبيل المثال ، الأمر الذى صدر من الحاكم العام فى مجلسه بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٢٢ والذى نص على « أنه يمكن أن تعقد الأذكار بالانشكال المعتمدة بواسطة مأمور المركز أو من يفوضهم ٠٠ على أن تنتهى هذه الأذكار فى الساعة العاشرة مساء ، ولكن خلال أيام وأعياد رمضان ، وعيد الأضحى ومولد النبى يمكن أن تستمر الى الساعة الثانية عشرة ( منتصف الليل ) ، وفى الأوقات الأخرى غير ذلك فان التأخير عن الساعة العاشرة يكون باذن خاص من المأمور أو من ينوب عنه ، وسوف لا تحصل رسوم على الأذكار التى تعقد باذن » وفى الفقرة الثانية من هذا الأمر نص على أنه « يمكن أن تجرى حملات الرقص « الدولوكا » فى الأوقات غير المصرح بها من المأمور أو من نوابه بدون اذن خاص على أساس أن الدولوكا تنتهى فى الساعة العاشرة مساء وأن أى تأخير بعد الساعة العاشرة مساء سيكون باذن خاص يمنح من المأمور أو من نوابه ولا يحصل عليها رسوم » وكان هذا القرار بتوقيع سير لى ستاك (١) .

### موقف الحاكم العام من المجلس

كانت شخصية الحاكم العام طاغية على المجلس كله ، وتوضح ذلك المواد الآتية من قانون تشكيل المجلس :

فالمادة الثالثة تنص على أن « يرأس الحاكم العام جلسات المجلس » .

ونصت المادة الخامسة على أن « جميع المراسيم والقوانين والأنظمة التى يصدرها الحاكم العام طبقا للمادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩ سيقوم الحاكم العام بها فى المجلس » وفى المادة التاسعة « يحق للحاكم العام سواء حضر اجتماع المجلس أو لم يحضر لأسباب تدون فى سجل وقائع المجلس أن ينقض قرارات أكثرية المجلس ولذلك يعتبر قرار الحاكم العام على الرغم من كل شىء قرار المجلس » .

وفى المادة العاشرة « يحق للحاكم العام سواء حضر اجتماع المجلس أو لم يحضر أن يعلق أى قرار يتخذه المجلس الى أن يتم الرجوع الى السلطتين المذكورتين فى الفقرة « ٢ » من المادة « ٤ » من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ » ومن الجدير بالذكر أن هذه الفقرة المشار اليها تنص على أنه على الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل الحكومة البريطانية فى القاهرة ، والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى » .

وتناولت المادة الحادية عشرة « الأحكام التى لا يتعارض مع بنودها هذا

Baddour, A. : Op. Cit., p. 110.

(١)



المرسوم يحق للحاكم أن يضعها في المجلس لتنظيم وقائع المجلس ، مثل الأماكن التي سيجتمع فيها المجلس وتعيين موظفي المجلس وواجباتهم » .

وتعطي المادتان ١٣ و ١٤ الحاكم العام حق تعيين موظف يرأس المجلس بدلا عنه أثناء غيابه ، وأنه إذا كان بعيدا عن المجلس له حق التصرف كما لو كان في مجلسه .

كما أن مناقشة الموازنة العامة سنويا كانت تبدأ به ، ثم تمر خلاله الى المجلس بل أن أحكام المجلس المستمدة من نصوص قانونية أو ادارية كانت تبدأ منه أيضا ، فهناك فقرات في كثير من القوانين الادارية تنص على أن التعيينات في الادارة في السودان مدنية كانت أو عسكرية من اختصاصه هو الا اذا طرحها على المجلس للمشورة والاقتراح عليها (١) .

### سير العمل في مجلس الحاكم العام

ظل المجلس طوال سبع جلسات يسير على نظام عرقي ، وهو أن يقوم السكرتير الاداري بعرض الأوراق بعد تلقائها في شكل مذكرات من ذوى الشأن سواء كانت مشروعات قوانين أو تظلمات أو اقتراحات .

وفي هذه الأثناء كانت تعد مسودة لائحة تنظيم العمل وعرض الأوراق على المجلس ، وكانت تقوم بهذا العمل لجنة تكونت من السكرتير القضائي والسكرتير الاداري أو مندوب عنه (٢) ، وقدمت للمجلس تقريرا في جلسته الثامنة مرفق به لائحة المجلس الداخلية وأفردت هذه الجلسة لمناقشتها واعتمادها (٣) ، وصدرت بعنوان « قواعد وضعت بمعرفة الحاكم العام في مجلسه Rules drawn up by Governor General in Council ، بدأت بشرح المصطلحات الوظيفية ككلمة « رئيس » التي عنت الحاكم العام أو نائبه أو الضابط الذي يرأس الجلسة أثناء غياب الحاكم العام ، وكلمة « سكرتير » وتعنى الضابط المعين من قبل الحاكم العام ليقوم بعرض أعمال الأمانة على المجلس ، وكلمة Bill وثيقة ، وتعنى كل وثيقة تضم اقتراحا أو قانونا أو لائحة أو تنظيمات تعرض على المجلس عملا بنص المادة الرابعة من قانون تشكيل مجلس الحاكم العام .

ثم بدأت من المادة الثانية بيان اجراءات العمل داخل المجلس ، فهذه المادة والمادة الثالثة تحددان الأمور التي يختص المجلس بنظرها ، وما ينظره المجلس

Macmichael,H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 111.

(١)

Min. Proc. 6th meeting March 31st 1910.

(٢)

Min. Proc. 8th meeting April 30th 1910.

(٣)

مباشرة ، وما يدلى فيها برأيه اذا ما أحيل الأمر اليه من الحاكم العام كهيئة استشارية ، مثل التعيين في الحكومة والترقيات والأمور العسكرية والدفاع .

أما المادة السادسة فتتضمن على أنه اذا كان ما سيعرض على المجلس أمر يخص مصلحة من المصالح ، فيجب أن يكون هذا الأمر معتمدا منها قبل عرضه وخصوصا في الأمور المالية فإنه يجب أن تعرض بعد دراستها واعتمادها من مصلحة المالية .

وطبقا للمادة السابعة فان كل شيء يجب أن يعرضه الرئيس على المجلس ، كما أنه يجب على رؤساء المصالح عرض تصرفاتهم التي تخص المصلحة العامة أو ما يعتمد لها من اعتمادات مالية معينة على المجلس كذلك .

وتبرز المادة الثامنة في الفقرة ( أ ) أن جدول أعمال المجلس لا بد أن يحمل تأشيرة الرئيس بالعرض على المجلس ، ثم في الفقرة ( ب ) على سكرتارية المجلس أن يحيطوا كل عضو علما بجدول الأعمال قبل الجلسة بثلاثة أيام ، وألا يناقش المجلس أمرا غير وارد في الجدول .

وبالنسبة للميزانية العامة ، فتعرض في موعد أقصاه يوم ٢٦ أكتوبر من كل عام ( المادة ١٠ ) كما ترسل نسخ من المقترحات الجديدة للأعضاء ليكونوا على علم بها قبل الجلسة المحددة للمناقشة بأسبوعين .

واعتبارا من المادة « ١١ » الى نهاية اللائحة نصوم عن سير العمل داخل الجلسات كعقد الجلسات في الزمان والمكان الذي يعينه الرئيس المادة « ١١ » (١) .

وتطلب تنظيم المجلس ضرورة حضور رؤساء المصالح والمديرين عند عرض الميزانية على أن يكون السكرتير المالي قد أعد مشروعها لعرضه على المجلس في الظروف في أول نوفمبر من كل عام ليحصل على موافقة المجلس على عرضها على نظارة المالية في القاهرة مثل يوم ٢٠ نوفمبر من كل عام (٢) .

وكان النصاب اللازم لقانونية حضور الجلسات هو أربعة أعضاء (٣) في الجلسات العادية ( بما فيهم الرئيس ( المادة ١١ ) ثم حق الرئيس في اصدار قرارات في الأمور الخاصة بالنظام الذي يرى فيه فائدة للمجلس ( م ١٣ ) ، وأن له حق رفع الجلسة مهما كان عدد أعضاء المجلس قانونيا وتأجيلها الى وقت آخر ( م ١٤ ) ، وله حق استدعاء أى شخص يرى فائدة في حضوره ( م ١٥ ) ، وأن تثبت كل المناقشات التي تدور في الجلسة في المضبطة ( م ١٩ ) .

(١) وقد ظهر هذا في جلسة ٣ فبراير ١٩١٠ عندما تقدمنا قبل موعدنا لتقرب سفره الى

Min. Proc. 2nd meeting Feb. 3rd 1910.

Min. Proc., 33th meeting March 20th 1911.

(٢)

وتنص المادة العشرون على أنه عند عرضه وثيقة تخص التشريع ، فعلى العضو المختص أن يقترح بين :

( أ ) أن تحال الى لجنة منتخبة .

( ب ) أو أن تعرض للاعتماد بواسطة المجلس ، اما فوراً أو بعد عدة أيام مستقبلية ، وفي هذه الحالة توزع نسخ من الوثيقة على الأعضاء قبل الجلسة بسبعة أيام على الأقل ( م ٢١ ) ( ١ ) .

أما الموافقة على ما كان يعرض على المجلس بعد المناقشات ، فكان يتم بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تساوى عدد الأصوات كانت ترجح كفة الرئيس ( ٢ ) .

وكانت قرارات المجلس تدون في سجل محاضر Minuts of Proceedings مع بيان رأى كل عضو ، أما المناقشات فلم يكن عليها قيد ، وكان لكل عضو خالف الأغلبية الحق في أن يطالب باثبات مخالفته في المحضر ( ٣ ) .

وكان للحاكم العام - برغم الاقتراع بالأغلبية على القوانين والقرارات - سلطة قبولها أو رفضها ، وكان المفروض أن يبدي الأسباب والمبررات ، ويرفع الأمر برمته بعد ذلك الى القاهرة ولندن ، الا أن هذا لم يحدث ( ٤ ) .

أما السكرتارية فكان دورها في هذه المرحلة : ارسال الكتب الدورية التي تحوى صوراً من التنظيمات الادارية ، والقرارات التي كانت تصدر عن المجلس الى الأعضاء ، لاحاطتهم رسمياً علماً بها ( ٥ ) .

وتجدر الإشارة الى أن الحاكم العام كان يرأس جلسات المجلس ، وفي فترة غيابه ، كان يرأس المجلس عضو من الحاضرين ، وفي حالة تغيب الحاكم العام عن السودان كانت سلطاته تنتقل الى المجلس - اذا لم يكن قد عين نائبا عنه في وظيفة - وفي نفس الوقت فانه في حالة بعده عن المجلس كان له أن يباشر وحده ما له في جلسته من السلطات كلها أو بعضها ( ٦ ) .

### جلسة المجلس الأولى :

عقد المجلس أولى جلساته في ٢٧ يناير عام ١٩١٠ برئاسة السير ريجينالد وينجت الحاكم العام آنذاك ، وحضور الهيئة كاملة - وسكرتارية كابتن كلايتون

F.O. 407-175, Part LXX II, 1910.

(١)

(٢) اللادتان ٩ و ١٠ من قانون مجلس الحاكم العام .

(٣) موريس فهمم : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٤) مذكر عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

Min Proc. 2nd Meeting Jan, 27th 1910.

(٥)

(٦) عبد الله حسين : السودان : ج ٢ ، ص ٩٤ .

وذلك فى قصر الحاكم العام بالخرطوم فى تمام الساعة العاشرة صباحا ، وقد افتتح الجنرال وينجت الاجتماع بخطاب أعلن فيه سروره بإعلان افتتاح المجلس، وأنه سيكون مجلسا معاونا له ، رأيه استشارى فى الأمور التشريعية والتنفيذية وأن قانون تشكيله هو حصيلة مداوات جادة بين الحكومتين المصرية والبريطانية . وكان أول الأمور التى عرضت فى هذه الجلسة خطاب من الدون جورست - المعتمد البريطانى فى القاهرة - وكان بتاريخ ١٢ يناير ١٩١٠ يحيط فيه الحاكم العام علما بموافقة الحكومة المصرية البريطانية على نصوص قانون تشكيل المجلس على أن يكون هذا المجلس معاونا له فى الأمور التشريعية والتنفيذية .

وعرض خطاب آخر من جورست أيضا بتاريخ ١٣ يناير ١٩١٠ (١) ، واستعرض فيه أمور الإدارة باختصار منذ ١٩ يناير ١٨٩٩ من خلال رسالة من كرومر الى كتشتر ، وكيف أن الحاجة ألححت على ضرورة تشكيل هذا المجلس ليكون معينا للحاكم العام فى الأمور التشريعية والتنفيذية على أن يكون رأيه استشاريا ، ثم بدأ العلاقات بين « الحاكم العام فى مجلسه » وبين القنصل العام فى القاهرة ، تأسيسا على تحديد أعماله فى ظل النظام الإدارى الجديد .

فأظهرت أنه فى ظل هذا النظام ، تقع المسئولية على عاتق الحاكم العام ومجلسه وبذلك يجب أن يكون الحاكم العام محيطا بكل ما يدور من حوله ، بشكل يضمن عدم تشعب سياسته ، وأن يقوم فى ذلك الوقت بإخطار القنصل العام فى القاهرة بكل ما يجمعه من معلومات ليكون الأخير مصدر تحركه فى المجالات السياسية .

أما فى مجال السياسة الخارجية فكان على الحاكم العام أن يتشاور فيها ، كما فى الأمور التجارية على القنصل العام فى القاهرة .

وانتهى الخطاب بأنه يجب على الحاكم العام أن يحصل على موافقة مسبقة من القنصل العام فى الأمور التالية :

١ - القوانين واللوائح التى يصدرها عملا بالمادة السادسة من قانون تشكيل المجلس .

٢ - فى حالة فرض أى ضريبة ، أو تغيير فى نظام الدخل يرجع فيه لنظارة المالية .

٣ - إرسال القوات العسكرية أو حملات التأديب .

٤ - ادخال أى نظام للخدمة العامة أو أى توسع فى واجبات الوظائف القائمة .

- ٥ - تقديم مذكرات مفصلة للحسابات أو التحويلات المالية فى أبواب الميزانية .
- ٦ - التصرف فى الديون سواء بواسطة الحكومة المركزية أو بواسطة الهيئات المحلية .
- ٧ - منح القروض من الأموال العامة أو الهيئات الخاصة باستثناء القروض التى سبق منحها للمشروعات القائمة .
- ٨ - الامتيازات الهامة .
- ٩ - تعيين الأعضاء غير العاملين فى المجلس .
- ١٠ - تعيين الحاكم العام .
- ١١ - الأسماء التى تقدم للخبديو لمنحهم نياشين اعتبارا من الدرجة الثالثة .
- كما أحاط الحاكم العام بتعليمات حول ما يجب توفره فى ملكيته من بيانات وهى :

- ( أ ) مضايط جلسات المجلس .
- ( ب ) التنظيمات العامة التى يصدرها الحاكم العام أو مرؤوسوه .
- وختتم الخطاب بالأمور التى يرجع فيها الى الحاكم العام ليتخذ فيها قرارا وهى :

- ( أ ) الخلاف فى الرأى بين حكومة السودان ونظارة المالية المصرية .
- ( ب ) الخلاف فى الرأى بين حكومة السودان ونظارة الرى المصرية .
- وبعد أن شرح الحاكم العام كتابى جورست أمام الحاضرين ، اقترح تشكيل لجنة منتخبة لوضع قواعد الادارة الحكومية ، ووضع مسودة لاجراءات سير العمل فى المجلس تطبيقا للمادتين ٧ و ١١ من لائحة انشاء المجلس ، وكان القائمون على ذلك هم أعضاء السكرتارية القضائية والسكرتارية الادارية والكولونيل آسر ، وختمت الجلسة .

وقد وصلت برقية من وزارة المالية البريطانية بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩١٠ تبارك انشاء المجلس الاستشارى للحاكم العام ليساعده فى حكم السودان (١) ، ولعل فى هذا تأكيدا على انتصار سياسة انجلترا فى فصل الادارة فى السودان عن مصر .

ولما كان المجلس كأى مؤسسة انبثقت عن الحكم الثنائى فى السودان ، فلندرس موقفه من كلا الطرفين مصر وبريطانيا ولتبدأ :

F.O. 407-175; Part LXX II, 1910. Treasury to F.O. p. 127

(١)

## علاقة مجلس الحاكم العام بالحكومة المصرية

تمثل مابقى لمصر من اشراف على السودان بصورة واضحة في الناحية المالية على أساس أن مصر هي التي كانت تغطي قيمة العجز في ميزانية السودان ، بالإضافة الى ما وضع على كاهلها - كما اشرنا سلفا - من ميزانية السودان .

وفي عام ١٩١٠ عندما شكل المجلس كان عليه الحصول على موافقة نظارة المالية المصرية على الميزانية حسبما هو متبع ، وكذلك على إصدار تعليمات مالية بواسطة الناظر المذكور لتأكيدهما ، ولهذا صدرت التعليمات المالية السابقة الاشارة إليها ، وأصبح الحاكم العام ومجلسه بمقتضاها مسئولين أمام ناظر المالية المصرى ، خاضعين للتفتيش المالى المصرى على أعمالهما (١) .

الا أن هذا لم يكن مطبقاعملا فاهدر حق المصريين في هذا المجلس ، فمصر الشريك الرسمى في الادارة والمتحملة العبء المالى في السودان في حين أن هذا المجلس خفف من الرقابة المصرية على أمور السودان حتى التفتيش المالى ، اذ أصبح للمجلس حق التفتيش المالى ، ومراقبة الايراد والمنصرف ، طبقا لما يصدره من قوانين ولوائح (٢) .

كما اختفى المصريون تماما من التمثيل في هذا المجلس وضاع ما بقى لهم من حقوق أشارت اليها معاهدة ١٨٩٩ ، وأصبح واجب المصرى القيام بالأعمال الشاقة وليس له رأى أو ادارة ، في تلك البلاد التى تولى الانجليز ادارتها وصرفوا جهودهم لفصلها عن مصر (٣) .

فاعتبارا من عام ١٩١٢ بدأ الحاكم العام يغفل عرض الأمور التى تخص الادارة على مصر ، كما أغفل استئذان حكومتها - ولو بمذكرة بما يصدره من قوانين أو قرارات ، الى أن أصبح واضحا أن الحاكم - الذى كان انجليزيا دائما - يتعدى على حقوق مصر التى خولتها لها اتفاقية ١٨٩٩ (٤) .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وكانت مصر والسودان تحت السيادة الاسمية لتركيا ، دخلت تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ، اغتنمت بريطانيا الفرصة وأعلنت الحماية على مصر ، ومن ثم أصبح وادى النيل كله تحت وطأة الاستعمار البريطانى ، وبهذا سلب مجلس الحاكم العام معظم اختصاصات نظارة المالية المصرية (٥) .

Baddour, A. : Op. Cit., p. 110.

(١)

(٢) البير كامل حنا : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٣) داود بركات : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

Omar, A. : The Sudan quest, p. 69.

(٤)

Ibid, p. 70.

(٥)

## علاقة مجلس الحاكم العام ببريطانيا

كان من الخطوات الرئيسية لسياسة الحاكم العام فى السودان ، أن يحصل على موافقة القنصل العام فى القاهرة ، أو المندوب السامى - فيما بعد - على ما يصدره من قرارات ، أو ما يسنه من قوانين قبل أن يبدأ تنفيذها ، وزاد هذا عندما أصبح المندوب السامى يسيطر على مقدرات مصر بعد اعلان الحماية عليها ، وهذا ما كان يثير المصريين من أجل وحدة وادى النيل واستعادة السيطرة المصرية على السودان (١) .

وان كان هناك من يرى أن وجود المجلس قيدها على سلطات الحاكم العام فانه لم يكن قيدها على تصرفاته تجاه الوطنين ولكنه قيد عليه بالنسبة للانجليز ، فكان وينجبت شخصية اتسمت بروح الاستقلال التى عانى منها كرومر ، ولغت نظر خلفه جورست اليها ، ومن ثم كان يتصرف بهذه الروح .

فحدث فى عام ١٩٠٤ ان أراد وينجبت أن يضع قانونا بفرض عوائد جمركية على تصدير الماشية لمصر بلغت ١٠ ٪ ، فاثارت هذه الفكرة كرومر ، الذى كان يرى أن تظل فكرة ، أن السودان جزء من مصر ، ورقة يلعب بها ليستمر تمويلها للسودان ، وأراد أن يلغى هذا القانون ، ولكن وينجبت أصر على ذلك مما حدا بجورست أن يشير فى مذكرة انشاء المجلس الى حق رقابة المعتمد البريطانى فى مصر على الادارة فى السودان ، وبين المسائل التى تستوجب الاستشارة المبدئية تلك التى ترسل للعلم فقط (٢) .

وفى عهد كيتشنر عندما كان قنصلا عاما فى مصر كانت هناك عدة احتكاكات بينه وبين المجلس حول موضوعات - وان كانت صغيرة - كاستعارة أو تعيين مستخدمين فى حكومة السودان ، أو زيادة رسوم البواخر ، الا أنه لم يستعمل حقه فى الرفض الا مرة واحدة وأحيانا كان المجلس يضطر الى تعديل قراراته ارضاء لكيتشنر (٣) .

عقد مجلس الحاكم العام - خلال فترة هذا البحث - منذ انشائه ١٩١٠ حتى نهاية عام ١٩٢٤ ، ماثنى جلسة مؤزعة كالاتى :

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) ابراهيم محمد حاج موسى : المرجع السابق ص ٩ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 77.

(٣)

عدد الجلسات	السنة
٢٥	١٩١٠
٢٠	١٩١١
١٤	١٩١٢
١١	١٩١٣
١٢	١٩١٤
١٠	١٩١٥
٤	١٩١٦
٩	١٩١٧
١١	١٩١٨
١٧	١٩١٩
١٢	١٩٢٠
١٥	١٩٢١
١٤	١٩٢٢
١٠	١٩٢٣
(١)١٦	١٩٢٤

رأس وينجت باشا من جلسات فترة رئاسته التي انتهت سنة ١٩١٦ والتي بلغت ستة وتسعين جلسة ، أربع عشرة جلسة أى بنسبة ١٥ ٪ تقريبا ، وكان نادرا ما يعطى صوته أما سلاطين باشا ، الذي كان يحضر نائبا لرئيس المجلس فكان كثيرا ما يدل بصوته (٢) .

ويظهر من عدد الجلسات أنها بدأت منتظمة في أول عام ثم جعلت تقل بالتدريج حتى وصلت الى أقل عدد لها ( ٤ جلسات فقط ) في عام ١٩١٦ وهو عام ترك وينجت الخدمة في السودان ، ويشير هذا الى عودة الحاكم العام الى الحكم الفردى المطلق ، اذ نلاحظ انحدار الخط بشدة ( ٢٥ - ٢٠ - ١٤ - ١١ - ١٢ - ١٠ - ٤ ) فهذا لم يكن يدعو المجلس الا قليلا ، للموافقة فقط لان عدد الجلسات لا يشير الى تقارب الجلسات للدراسة والتشاور في أمور الادارة .

ثم يبدأ عدد الجلسات في الزيادة اعتبارا من عام ١٩١٧ - ١٩١٩ فتصبح ( ٩ - ١١ - ١٧ ) ولعل ذلك يرجع لسببين :

- (١) مجموعة محاضر الجلسات خلال فترة البحث مودعة في مكتبة معهد الدراسات والبحوث الأثريية التابع لجامعة القاهرة تحت اسم  
Minutes of Proceedings  
كل سنة على حدة وقد أطلع الباحث عليها جميعاً .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 76.

(٢)



اولهما : تولية الحاكم العام الجديد وهو السير لى ستاك والذى اراد ان يظهر ديمقراطية أكثر ، وكذلك التعرف على أحوال البلاد الادارية .

وثانيهما : هو قيام الحرب العالمية الأولى وحاجة انجلترا الى التعرف على ميول السودان والتودد اليهم ، مع ضبط ادارتهم أكثر ، فزاد عدد الجلسات ليجمع الحاكم العام معلومات أكثر ويعطى أوامر أكثر .

ثم سار عدد الجلسات بعد ذلك فى معدل يكاد يكون متوازنا أى بمتوسط جلسة كل شهر ، وهذا يدل على عمل روتينى عادى واستقرار فى الادارة ، وان كانت لهذه الفترة بدايتان واضحتان هما عام ١٩١٩ ، عام ١٩٢٤ ، زاد فيهما عدد الجلسات زيادة ملحوظة فكانت ١٧ جلسة فى عام ١٩١٩ وهى سنة نهاية الحرب العالمية الأولى واعداد البلاد لعهد جديد ، وكان عددها فى عام ١٩٢٤ ( ١٦ جلسة ) نظرا لاضطراب الأمور ومحاولة اخراج المصريين من السودان .

لم يعد تقسيم الادارة المركزية فى السودان ما بين : سكرتارية ادارية ، سكرتارية قضائية ، وسكرتارية مالية ، كاف لادارة السودان بعد أن عادت جماعات الشعب الذى أحس بالاستقرار والأمن فى ظل الحكم الثنائى .

وقد نجح الأميرالاي جاكسون بك Jackson فى مهمته - كسكرتير ادارى للحكومة فى تشكيل ثلاث ادارات فى نهاية عام ١٩٠٠ ، للشئون المالية والشئون القضائية والمعارف وعلى رأس كل منها « سكرتير » (١) ، ولكن هذا أيضا لم يعد يكفى أمام الحاجات المضطردة للبلاد ، والتي قامت بها مشروعات التنمية منذ البداية ، فى ظل قانون صدر فى يناير ١٩٠٠ ، أتاح الفرصة أمام رؤوس الأموال الأجنبية للدخول الى السودان للاستثمار ولفائدة البلاد ، وبدأ العمل فعلا فى مجالات التعدين ، والبحث عن الفحم ، كما شكلت « الشركة البريطانية لزراع القطن » The British cotton Growers Association حيث بدأت على الفور التجارب فى الأرض والزرع والرى ، كذلك نشطت شركات التجارة فى الصمغ والعاج وريش النعام (٢) ، ومن ثم تشابكت الأمور أمام هذه الادارة المحدودة المنافذ ، فيما بين تجارة اتسعت على حساب ثروات طبيعية وحيوانية يجب حمايتها ، وبين رؤوس أموال متدفقة على الحكومة مستحقة الضرائب والجمارك ، اذ لا يمكن لحكومة أن تدخل كمستثمر ، لأن وظيفتها أساسا الادارة وليست التجارة ، وفى نفس الوقت عليها واجب تستهيل هذه التجارة وتأمين طرقها وزيادة المنافذ التى تدخل وتخرج منها الى البلاد (٣) .

(١) يونان لبيب رزق : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ١٦٤ .

(٢) Colvinn A. : Op. Cit., pp. 378-379.

(٣) Percy P.M. The Finances of Egypt and the Sudan. p. 928.

وعلى ذلك صنفت مسئوليات الإدارة في السودان الى مصالح يرأس كل منها رئيس يكون مسئولاً أمام السكرتيرين الثلاثة ( الإداري والقضائي والمالي ) كل فيما يخصه ، على أن يقدم تقريراً سنوياً عن مصلحته من حيث منجزاته من الخطة الموضوعية وما لم ينجز والمعوقات في سبيل ذلك ، ثم حاجة المصلحة من الاعتمادات المالية والأيدى العاملة وخطة مصلحته المستقبلية ، ويعرض على الحاكم العام من خلال سكرتاريته والتعليق على ذلك منهم

وكان ذلك يجري مرة في كل عام ، ثم طلب منهم أن يكون مرة كل ثلاثة أشهر ليكون الحاكم العام على صلة مستمرة مع ما يدور في البلاد من نشاط إداري (١) .

وغطت هذه المصالح عملية الإشراف على كل شئون البلاد ، كمصلحة السكرتير القضائي والمالية والجمارك والحربية والبوليس ومنع تجارة الرقيق، والمصارف ، الري ، الزراعة ، الغابات والأحراج ، حفظ الصيد ، الطب البيطري ، السكة الحديد ، البواخر والقوارب ، البوستة والتلغراف ، الصحة ، المخازن ، المساحة والأشغال العامة .

### مصلحة السكرتير القضائي

ثم أنت الاتفاقية الثنائية ونصت في المادة الرابعة منها على « أن القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به ، والتي من شأنها تحسين إدارة الحكومة أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها ، وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سننها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر يجوز أن يجري مفعولها على جميع أنحاء السودان ٠٠٠ » .

وفي المادة الخامسة منها : « لا يسرى على السودان ، أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية » .

وفي المادة التاسعة : « فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه » .

فتكونت في البداية الهيئة القضائية المركزية من السكرتير القضائي وثلاثة

Min. Proc. 188th meeting, Jan. 13th 1923.

(١)

(١) حلمي جرجس : المرجع السابق ص ٤٠

Percy; F.M. : The Sudan i nevolution p. 77 and,

قضاة والمدعى العام ، وكانوا جميعا بريطانيين ، ثم أطلق على هذه الهيئة اسم  
« مصلحة السكرتير القضائي » تحت رئاسة السكرتير القضائي (١) .

وفي عام ١٩٠٤ ظهرت ملامحها الأولى كمصلحة عندما أنشأت الحكومة  
وظيفة قاضٍ شغلها لأول مرة المستر مكسويل فلمنج M. Fleming  
وظيفة « المحامي العام » تولاها لأول مرة المستر بيكوك Peacock  
وأصبح هناك « قلم للقضايا » يقوم بأعداد القضايا وتوزيعها والإشراف على  
اكتبتها إداريا ، شغله لأول مرة المستر مورجان Morgan ، وعليه أصبحت  
مصلحة السكرتير القضائي في تلك السنة تتكون من : السكرتير القضائي  
مديرا ، ورئيس القضاة وثلاثة قضاة ومحام عام وكلهم من الانجليز (٢) .

وقد تعدد إدارات هذه المصلحة على النحو التالي :

- ١ - إدارة المحاكم المدنية والجنايئة والشرعية .
- ٢ - إدارة تسجيل الأراضي وتسويتها والحكم فيما يثار حولها من نزاع .
- ٣ - إدارة أعداد مسودات القوانين للتشريع .

#### أولا - إدارة المحاكم :

- انقسم نظام المحاكم في السودان في تلك الفترة الى ثلاثة أنواع :
- ( أ ) المحاكم الجنائية التي تطبق قواعد القانون الجنائي .
  - ( ب ) المحاكم العسكرية وكانت تشكل لفترات مؤقتة وظروف خاصة  
ضمانا للأمن .
  - ( ج ) المحاكم المدنية التي تطبق قواعد القانون المدني .
  - ( د ) المحاكم الشرعية واختصت بتطبيق الشريعة الإسلامية .

#### ( أ ) المحاكم الجنائية :

وكانت تطبق القانون الجنائي المأخوذ عن القانون الهندي ، فبعد أن  
استقر الأمر للقضاء في السودان في مستهل هذا القرن ، انقسم القضاء  
الجنائي الى درجتين :

- ١ - الدرجة الأولى أو الابتدائية وشملت المحاكم الجزئية في المراكز ،  
والمحاكم الكلية وهي محكمة في عاصمة كل مديرية ولذا كانت  
تسمى « محكمة المدير » .

(١) زاهر ديانى : السودان المعاصر ، ص ٢١٤ .

(٢) S. I.R.A. handbook of the Anglo Egyptian Sudan P. 280.

٢ - الدرجة الثانية وهو القضاء العالى والاستئناف .  
وكان لكل نوع من كل هذه المحاكم اختصاصاته ومستوى معين من القضاء  
يشغله (١) وتفصيل ذلك : ( محاكم الدرجة الأولى ) .

### المحاكم الجزئية :

وكانت تنظر قضايا الجنح أو الجرائم التى لا تصل عقوبتها الى السجن  
أو الغرامة التى لا تزيد عن خمسين جنيها ، وكانت مقارها فى المراكز ، وانقسمت  
بدورها كذلك الى ثلاث درجات :

**الأولى :** محكمة جزئية تنظر المخالفات التى تحددت عقوباتها بالحبس الذى  
يصل الى سبعة أيام ، وبغرامة تصل الى عشرين قرشا ، ويتولى الحكم فيها المأمور  
أو نائبه وهؤلاء كانوا مصريين وسودانيين ، وتصدر الأحكام فيها وتنفذ فوراً ،  
واعتبر القانون المأمور أو نائبه فى مجال هذه المحكمة قضاء من الدرجة الثالثة .  
**الثانية :** محكمة جزئية تنظر فى الجرائم التى يحكم فيها بالحبس مدة تصل  
الى خمسة عشر يوماً وبغرامة تصل الى جنيهن .

**الثالثة :** محكمة جزئية تنظر فى الجرائم التى تصل عقوباتها الى الحبس  
فترة تصل الى ستة أشهر وبغرامة تصل الى عشرة جنيها .

وهذه الانواع الثلاثة من المحاكم الجزئية كانت برئاسة قضاء من الدرجة  
الثالثة وكانت أحكامها تستأنف أمام المحاكم الكلية فى عاصمة المديرية (٢) .

ثم صدر تعديل فى اختصاص بعض المحاكم الجزئية ، إذ رأت المصلحة  
القضائية أن قصر اختصاص محكمتى الخرطوم والخرطوم بحرى الجزئيتين على  
العشرة جنيهاً فى جرائم السرقة زاد من أعمال المحكمة الاستئنافية ، فأجازت  
لهاتين المحكمتين النظر فى القضايا التى تتجاوز قيمتها الثلاثين جنيهاً تسهيلاً  
للمتقاضين (٣) .

### المحاكم الكلية : Minor Courts :

وكانت فى عواصم المديريات ، الا مديريتى فاشودة وبحر الغزال (٤) ،  
لأنه لم يكن قد استقر فيها الأمر للإدارة عموماً ، وكانت الأحكام منها تتم بمقتضى  
قانون القبائل وأحياناً كانت تطبق الأحكام العرفية حسب الضرورة ، وفى أقاليم

(١) Colvin, A. : Op. Cit., p. 368, and Warburg, G. : Op. Cit., p. 126.

(٢) S.I.R., I.D., A handbook of the Anglo Egyptian Sudan, p. 291.

(٣) السودان ٢٢ ديسمبر ١٩٠٥ .

(٤) المؤيد ٢٨ نوفمبر ١٩٠٣ .

مرت حتى انساع الرقعة وقلة عدد الموظفين الى صعوبة تطبيق القانون على عكس مديريات الشمال الذي طبق فيها القانون الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية ومدون المدنى (١) وكانت هذه المحاكم تشكل من المدبر أو من ينيبه « رئيسا » - مساعدة من قاضيين من قضاة الدرجة الاولى ، ولما كان العاملون فى الادارة يوجه عنه نية الخيفة العسكرية ، فقد لقب القضاة بلقب « ضابط قاضى » وصحوا بعد ذلك مستشارين . وكانت هذه المحاكم مختصة بالاتى :

أولا بالنظر فى الجنايات التى تبدأ العقوبة فيها بالسجن سنة الى الاعدام وجماعة كثر من عشرين جنيا .

ثانيا بالنظر فى الاستئنافات التى ترفع أمامها من الاحكام التى تصدرها المحاكم الخريفية (٢) وكان لابد من تصديق المدير على ما يصدر منها من احكام (٣) .

### الدرجة الثانية المحاكم العليا :

شكلت لأول مرة عام ١٩٠٤ فى الخرطوم (٤) واختصت بنظر الاستئنافات من الاحكام التى تصدرها المحاكم الكلية الجنائية أو المدنية ، ويرأسها مستشار ومعه تصوان يمين ويسار بدرجة مستشار ايضا ، ولكن أقل منه فى مدة الخدمة ، وكانوا من الاحليز وحق للسكترير القضائى أن يمارس العمل على أى مستوى فى هذه المحكمة .

وكانت احكام هذه المحكمة نهائية ، ويصدق عليها الحاكم العام (٥) . وطرا حطورة ما تصدره هذه المحكمة من احكام ، فكانت تصدر احكامها بعد احدى اراء اعضائها ، وتؤخذ الاغلبية اما بالموافقة على الحكم المستأنف أو باعادته الى دائره أخرى للحكم فيه من جديد ، واذا اختلفت آراء الطرفين فرأى الرئيس هو الذى يسود (٦) .

ومن الملاحظ على الهيكل القضائى أنه قام على اكتاف رجال الادارة سواء مسميهم القضاة أو مسميهم المفتش المركز ومفتش المديرية وذلك لنقص عدد الموظفين بمعدلاتهم المدربين والمتخصصين ، فكان يكتفى باعطائهم مادة القانون ضمن تدريسه فى فترة تدريبهم الاولى فى الخرطوم ، وظل الحال على هذا حتى عام ١٩٠٨ عندما عننت أول دفعة من المفتشين القضائيين الذين دربوا فى فترة خاصة

Warburg, G. : Op. Cit., p. 125.

The Sudan Gov., A record of progress, p. 18.

Colvin, A. : Op. Cit., p. 369.

١- تقرير سنوى ١٩٠٤ ، ص ٥٥ .

The Sudan Gov., A record of progress p 15. and I.D. A handbook of The Anglo Egyptian Sudan, p. 289.

Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 78.

(٦)

على القانون (١) بعد أن كان الأمر مختلطا بالنسبة لبعض الموظفين كالأمر الذي كان يجرى التحقيق ، ويصدر الحكم فيه لأنه من اختصاصه كما كان يصدر قرارات في القضايا المدنية أيضا كما سنرى (٢) .

#### ( ب ) المحاكم العسكرية :

كانت تشكل لظروف أمن خاصة كتشكيل محكمة عسكرية في الخرطوم عام ١٩٠٨ برئاسة قاض عسكري ، وكان مسئولاً أمام المدير ، واختص بالأمور الجنائية التي لها اتصال بالأمن العام وذلك في أعقاب ثورة ود حيوية (٣) .

#### ( ج ) المحاكم المدنية :

وكانت تطبق القانون المدني المأخوذ عن القانون المدني الانجليزي (٤) وعند صدور القانون المدني في السودان ، كان السكرتير القضائي هو الموظف الوحيد في خدمة الحكومة ، وكانت ادارة القضاء المدني الابتدائي في أيدي المديرين والمفتشين والمايرون (٥) ، وبصدور قانون ترتيب المحاكم المدنية عام ١٩٠٤ أصبح نظام المحاكم كالتالي :

( أ ) المحكمة العليا .

( ب ) محاكم المديريات .

( ج ) محاكم المدن ( م ١٠ ، ١١ ) .

#### ( أ ) المحكمة العليا :

وقد سبق الحديث عنها في القضاء الجنائي ، وكان قضاتها يعينون من قبل الحاكم العام ، على أن يكون نصف عددهم على الأقل من المحامين الانجليز الايرلنديين أو أعضاء من كلية الحقوق في اسكتلندا ممن كانت لهم خبرة لا تقل عن خمس سنوات ( م ١٢ ) ، وكان لرئيسها الاشراف العام على ادارة المحاكم المدنية ( م ١٩ ) .

ويكون في كل مديرية محكمة تسمى « محكمة المديرية » وتكون تابعة للمحكمة العليا ( م ٢٠ ) ويقوم على الحكم فيها قضاة المديرية الذين يحكمون

---

Warburg, G. : Op. Cit., p. 127 (١)

The Sudan Gov., A record of Progress, P. 16. (٢)

S.I.R., I.D., A handbook of The Anglo Egyptian Sudan. p. 202. (٣)

(٤) تقرير سنوي ١٩٠٥ ص ٧٣ تقرير السكرتير الادارى .

(٥) مندور المهدي : المرجع السابق ص ١٦١ .

في القضايا الجنائية ماعدا مديرية الخرطوم ، حيث كانت توجد فيها المحكمة  
العند ( م ٢١ أ ) حيث كان يتدب أحد قضاتها للحكم فيها ( م ٢١/٢ ) ( ١ ) .  
وقد نصت المادة ٢٤ « من قانون القضاء المدني » ان كل وكيل مدير  
ومعش ومساعد مفش ومأمور يكون بحكم وظيفته عضوا في محكمة  
المديرية ( ٢ ) .

وأنشئت في الخرطوم أول محكمة مدنية ١٩٠٤ يتولى لقضاء فيها قاض  
مدني . ثم أنشئت أخرى في سواكن ( ٣ ) ، وكان اختبار سواكن بعد الخرطوم  
عزرا لكونها مركزا لتجمع الكثير من الجنسيات كالمصريين والانجليز واليونان  
والإيطاليين والأتراك ، وتجار من جدة واليمن وحضرموت والحبشة وما كانوا  
يقومون به من أعمال قد تنشأ عنها نزاعات كثيرة ( ٤ ) .

كما كان هناك نوع من المحاكم المدنية المتنقلة يطوف قضاتها في الأقاليم  
كبيرير ودنقلة وحلفا . ثلاث دورات في السنة لينظروا ما كان ينظرهم من  
قضايا ( ٥ ) .

أما في المراكز . فكان يتولى الحكم في محاكمها الجزئية قضاة المراكز  
( م ٢١ ب ) وبذلك كان المأمور ونائبه قضاة مدنيين بجانب كونهم قضاة جنائيين  
من الدرجة الثالثة ( م ٢٤ ) .

وكان لكل قاض كلي ( قاض مديرية ) حق الاشراف على قضاة المراكز  
الخاضعة لمديريته ( م ٢٦ ) .

أما محاكم المدن فكانت تنشأ بناء على أمر الحاكم العام في المدن التي يرى  
أنها في حاجة الى ذلك النظام ، وكان ذلك باعلان في جريدة السودان الرسمية ،  
بعد موافقة السكرتير الاداري والسكرتير القضائي ( م ٢٧ و ٢٨ ) .

وكان تشكيل تلك المحاكم من ثلاثة أو خمسة أعضاء ، ويعين المدير أحدهم  
رئيسا لهم كما يعين الذي يليه وكيلا له ( م ١٣ ) .

ولما كان السودان بلدا تنظمه الادارة المشتركة من جديد ، فكان عليها أن  
تضع له الضوابط اللازمة تشجيعا للتجارة ، وتأمينا لمسارها ، ولذا تفرغت من  
المحاكم المدنية دوائر تجارية ، تنظر قضايا الافلاس وتحقق أسبابها من تقصير

(١) الشيخى عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ص ٨٥ .

(٢) محمد عبد الجواد محمد : المرجع السابق ص ١٢ .

(٣) تقرير سنوي ١٩٠٤ : ص ٤٦ .

(٤) تقرير ١٩٠٥ : ص ٧٤ .

(٥) تقرير سنوي ١٩٠٤ : ص ٤١ .



أو تدليس ، حتى ينال المفلس جزاءه اذا ما كان ينوى النهرب من الضرائب ،  
ويصبح غير جدير بالتعامل معه (١) .

وتطورا لنظام القضاء فى السودان بصفة عامة ولنظام المحكمة العليا  
بصفة خاصة صدر قانون المحاكم عام ١٩١٥ ، وكانت أهدافه :

- ١ - تحويل هيئة من القضاة المدنيين الى محكمة عليا .
- ٢ - انشاء محكمة استئناف وذلك باعطاء قضاة المحكمة العليا اختصاصها  
استئنافيا حال جلوسهم مجتمعين .
- ٣ - ايجاد أساس يقام عليه فى المديرىات بالتدرىج نظام قضائى مستقل  
فى المواد المدنية باعتبار أنها تختلف عن المواد الجنائية (٢) .

ومن الملاحظ أن سلطة استئناف الأحكام كانت فى يد الانجليز دون المصريين  
أو السودانين لأنهم اتخذوها وسيلة دعاية لهم ، وسيلة لمسخ وجه المصريين  
أىضا لاكتساب ثقة السودانين ، وذلك بأن يأمر المدير مرؤسيه من المصريين  
بالتزام الشدة فى الأحكام وعندما يستأنف الحكم لدى الانجليز يخفضه أو  
يصدر حكما بالبراءة والعمو ، فتظهر رحمة الانجليز وجور المصرى ، محاولين  
بذلك فصم العلاقة بين الاننين (٣) .

وقد صدرت فى عام ١٩٠٤ لائحة رسوم للقضاء المدنى والشعرى وقد  
أوضح السكرتير القضائى فى تقريره عن هذه السنة أن الرسوم لم تكن ثمنا  
للقضاء « فالقضاء لا يلىق أن يكون تمنه رسوم » بل كان الغرض من فرضها هو  
الحد من رفع القضايا ، حتى لا يقدم على التقاضى الا صاحب الحق الفعلى (٤) .

### ( ب ) المحاكم الشرعية :

اختصت المحاكم الشرعية بنظر النزاعات النى كانت تنشب بين المسلمين  
حول الزواج والطلاق والوصاية والحراسة والوراثة والزكاة ، وهى بهذا كانت  
جزءا من مصلحة السكرتير القضائى ومستقلة عن السلطة التنفيذية ، وخضعت  
فى أحكامها للاستئناف أمام المحكمة العليا الشرعية ، أما اعمالها فخضعت للجنة  
خاصة للاشراف والتفتيش ، هذا من الناحية الادارية ، فقد كان موظفوها  
يتبعون السكرتير القضائى ، وهو الذى كان يقرر أمور النظام والادارة فيها (٥) .

Percy, F.M. : The Sudan in evolution. P. 80. (١)

(٢) القلعة : مجلس الوزراء السودان مطبعة ١ مجموعة ٤٠٨ مذكرة توضيحية لقانون

المحاكم ١٩١٤ .

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ص ٨٢ .

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٤ ص ٥٤ .

Percy, F. M. : The Sudan in evolution, p. 79. (٥)

ولقد أراد الانجليز منذ البداية ان يرهنوا للسودانيين أنهم يهتمون بالنواحي الدينية الاسلامية لأن قضايا الأحوال الشخصية ، والأمور الشرعية كال ميراث والزواج والطلاق والنفقة والطاعة لا يصلح فيها القضاة الانجليز .

وكان اللورد كرومر شديد الاهتمام بكل هذه الأمور مدفوعا بتجربته الخاصة في محاولات احتوائه علماء الازهر ورجال الطرق الصوفية ، ولهذا فقد وضع اتفاقا مع الخديو عباس ١٨٩٩ ، بأن يكون منصب قاضي القضاة في السودان من نصيب المصريين يختاره الخديوى بمرسوم خاص ويعتمده الحاكم العام رئيسا للقضاء الشرعي (١) .

ويرجع تمسك السودان بالقضاة المصريين الى سنين الفتح الأولى عندما كان القضاة المصريون منتشرين في أنحاء السودان بالاشتراك مع عدد قليل من القضاة السودانيين كالشيخ الضير ، الذي تولى رئاسة هيئة العلماء في عهد غوردون باشا والشيخ عبد القادر ودأم مريوم وغيرهم (٢) .

وكان القاضي الشرعي يختص - في تلك الفترة - بجميع قضايا المعاملات وأحكام الدماء والدية والأحوال الشخصية ، وكانت أحكامه تستأنف أمام ( مجلس الأحكام ) في مصر ، الا أنه بعد ذلك اقتصر عمله على نظر قضايا الأحوال الشخصية على مذهب أبي حنيفة أما المعاملات فكان ينظرها المجلس المحلي ، واستأنف أحكامه أمام « مجلس استئناف السودان » الذي كان يتكون من قاضي عموم السودان ومفتشين أحدهما مالكي والآخر حنفي وأعضاء من الأعيان ، أما اذا لم يبت في النزاع أحيل الى مجلس الأحكام في مصر (٣) ، وشكلت محكمة الاستئناف الشرعية هذه عام ١٩٠٤ بعد ان كان يقوم قاضي القضاة بأعمالها .

وفي مجال الافتاء كان لكل مديرية مفتي يعينه حكمدار عموم السودان ، أما قاضي عموم السودان ومفتي مجلس استئناف السودان وشيخ علماء الشريعة فكان يعينهم الخديو (٤) .

ومما تجدر الإشارة اليه أن هذه المحاكم كانت قاصرة على شمال السودان أما في الجنوب وغيره من المناطق المقفلة فلم تكن محاكم شرعية لانها لم تكن تخضع للشريعة الاسلامية (٥) .

(١) السيجاني عمر : السودان تحت حكم الثنائي ص ٨٥ .

(٢) السيجاني عمر : السودان تحت الحكم الثنائي ص ٨٥ .

(٣) عبد الله حسين : المرجع نفسه ص ١٥١ ، وقد السودان : مآسئ الانجليز في السودان ص ١٥١ .

(٤) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٥) تقرير سنوي ١٩٠٤ ص ٤٨ ، عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ١١٤ .

## نظم المحاكم الشرعية :

بعد ما استعيد السودان ، خضع القضاء الشرعى فيه لنظم القضاء الشرعى فى مصر ، تلك النظم التى تمثلت فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والتى حددت أعمال الموظفين واختصاص المحاكم ، ثم « اللائحة النظامية للمحاكم » التى نظمت طرق رفع الدعاوى ونظم الجلسات ودرجات التقاضى وأخيرا « لائحة الرسوم » (١) .

الا أنه صدر «قانون المحاكم الشرعية السودانية» فى ١٥ مارس ١٩٠٢ (٢) حيث نص على الآتى :

١ - تكوين محكمة شرعية عليا برئاسة قاضى القضاة الشرعى ، وعضوية مفتشى الديار السودانية وعضوا أو أكثر من القضاة فى وظائف التفتيش ( م ٢ ، ٣ ) .

٢ - تشكل محكمة المديرية والمركز من قاض واحد ( م ٤ ، ٥ ) وبين القانون أيضا .

٣ - تختص هذه المحاكم بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية « النكاح والطلاق ، واقامة الأوصياء على القصر وجميع العلائق العائلية » والوقف والهبة والموارث والوصاية والحجر واقامة القيم ( م ٦ ) .

٤ - احالة أى نزاع بين المحاكم الدينية والشرعية فى القضايا ذات الجوانب المشتركة الى محكمة خاصة ، برئاسة السكرتير القضائى ، وقاضى قضاة السودان والمسجل القضائى أو أكبر القضاة الانجليز مركزا ( م ٧ ) .

وقد فتح هذا القانون الطريق أمام تطوير المحاكم فيما بعد ، وكسر الجمود الذى كان سيصطدم به كما حدث فى مصر ، وتوالت بعد ذلك القوانين والمنشورات فى هذا الشأن (٣) .

وصدر أول قرار بتشكيل المحكمة العليا فى أبريل ١٩٠٤ ، كما أمر المحاكم العام فى نفس التاريخ بتشكيل لجنة لمراقبة أعمال المحاكم الشرعية (٤) .

رأس الهيكل التنظيمى الشرعى قاضى القضاة ، وكان مصريا . صدرت باسمه الأحكام الشرعية ، وان كانت تخضع لتصديق الحاكم العام ، وكان عليه

(١) القلمة مجلس الوزراء : السودان مجبوعة ٣٢٦ مطبعة ٤٥ .

(٢) Holt, p. M. : A modern history of The Sudan, P. 119.

(٣) Ibid, p. 119.

(٤) الغازية السودانية : أول ابريل عام ١٩٠٤ .

أن يكتب تقريراً سنوياً ، يضمنه كل ما أصدره من أحكام جديدة ، واحصاءات للمنجزات العملية والقانونية ويرفعه الى الحاكم العام لينشر ضمن التقرير السنوى عن الادارة والمالية والحالة العمومية للسودان (١) .

ورغم استغلال القضاة المصريين فنيا عن المصلحة القضائية التي سيطر عليها الانجليز ، الا أن كرومر كان يمارس ضغطاً على من يشغل هذا المنصب ، ويرجع بعض الكتاب استقالة الشيخ محمد هارون من منصبه فى عام ١٩٠٨ الى هذا الضغط (٢) ، بينما كان الشيخ المراغى يقوم بعمله بأسلوب سد على كرومر منافذ الضغط التي كان يمارسها (٣) ، وفى عهده عدلت لائحة الرسوم عام ١٩١٣ ، ولائحة المأذونين ، كما استبدلت فى عام ١٩١٥ لائحة الترتيب والنظام بلائحة واحدة هى لائحة ترتيب ونظام المحاكم سيأتى ذكرها فيما بعد (٤) . وبعد قانون تشكيل المحاكم عام ١٩٠٢ صدر قانون المحاكم الشرعية عام ١٩٠٥ وكان ذات طابع ادارى بحيث أعطى قاضى القضاة سلطة نظر أى قضية سواء سبق نظرها أمام محكمة أم لا ، كما حدد الرسوم على القضايا الشرعية (٥) ثم صدرت فى عام ١٩٠٦ « اللائحة النظامية للمحاكم الشرعية السودانية » وكانت تحمل بين بنودها ضرورة تنفيذ الحكم الذى يصدره أى قاض شرعى بواسطة رجال الادارة أو البوليس ، وفى عام ١٩١٢ صدر قانون المأذونين حددت فيه وظيفة المأذون الشرعى وضرورتها لرصد وتسجيل الزواج والطلاق على «أرانيك» ودفاتر معينة . كما أوجب أن يكون تعيين المأذون نتيجة ترشيح وتوصية من الناظر أو العمدة أو شيخ البلدة أو القرية ، وأن يكون على مستوى معقول من التعليم . كان يجيد القراءة والكتابة وفهما مراسم الزواج والطلاق (٦) .

وانتهى الأمر بهذه التنظيمات الى اصدار قانون شامل لتنظيم هذا المرفق صدر فى عام ١٩١٥ نحت اسم « لائحة ترتيب ونظام المحاكم الشرعية » (٧) تتكون من سبع وستين مادة انتظمت جميع أحوال القضاء الشرعى فكانت أول تعديل منذ لائحة ١٩٠٢ . وهذا ما أشسار اليه نفس هذا القانون ، فنظم :

شروط انتخاب الموظفين وتعيينهم وندبهم ( المواد ١ - ١٠ ) ثم اختصاص المحاكم الشرعية والمراقبة القضائية ( المواد من ١١ - ٥٣ ) ثم الاعلانات وقيد الدعاوى ( المواد ٥٤ - ٦٧ ) .

(٤) عبد الله حسين : السودان ص ١١٥ ، تقرير سنوى ١٩٠٤ ، ص ٥٠ .

(١) تقرير سنوى ١٩١٢ : ص ٤٢ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ١١٧ .

(٣) الغازية السودانية : أول يولية ١٩٠٦ .

(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 130.

(٥) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ص ٨٨ .

(٦) الغازية السودانية ٣١ أغسطس ١٩١٥ أنظر الملحق رقم ( ١٧ ) .

## الأوقاف :

ظهر تساؤل حول وضع الأوقاف في السودان ، تلك التي بدأ تنظيمها عام ١٩٠١ حيث تبين أن منها ما لم يكن قد وثق بدقة في المحاكم الشرعية ، ومنها ما لم تكن اجراءات ملكيته صحيحة ، فعهد بإدارة هذه الأوقاف الى المحاكم الشرعية السودانية ، الا أن هذا لم يكن مطبقا تماما ، فأوقاف كردفان كانت تدار من العاصمة في الأبيض التي استثمرت إيراداتها في بناء سوق وبنيت من إيراده مسجدا هناك (١) .

وكان وينجت باشا حريصا على منع تدخل المصريين ، وهم خبراء في الأوقاف وادارتها وسلم مقاليد أمرها لرجال الإدارة من السودانيين ، ويعترف كاتب سوداني بان الأوقاف السودانية قد ساء حالها من جراء هذا الأسلوب واضطرب ميزان ادارتها ، مما دفع وينجت الى احوالها الى قاضي القضاة في عام ١٩١١ ومنذ ذلك التاريخ صارت الاوقاف احدى واجبات المحاكم الشرعية في كل مركز ومديرية (٢) .

وهذا بعكس ما كانت انجلترا تقوم به من غل يد مصر عن أن تصل الى الإدارة أو المالية الا فيما تفرضه الظروف التي لا رد لها ، ومن الأدلة كذلك على هذا ، أنه عندما طلب وينجت من ناظر الأوقاف المصرى اعانة ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى لبناء المسجد العتيق في الخرطوم ، وافق الناظر بشرط أن يوافق الحاكم العام أن يمنحه أراض واسعة لتشييد مؤسسات دينية عليها ، وارسال مؤذن وواعظ مصريين ، فرفض الحاكم العام ذلك وسحب طلبه للاعانة لان قيمة المبالغ لا تتكافأ مع مدى الضرر السياسى الذى سيؤثر على منهجه في ابعاد مصر (٣) .

## ثانيا - ادارة تسجيل الاراضى المتنازع عليها :

أعلن كتشنر أنه لا تصرف في الأراضى بتجميع أو بالشراء الا بعقد شرعى ، تكون أطرافه من السودانيين ، وذلك لتحفظ ملكية الأراضى من الامتيازات الأجنبية ، وبقيت مشكلة تسوية هذه الأراضى بتجديد مساحتها ، وتعيين حدودها واستقرار ملكيتها واجراءات ذلك من أعمال مساحية ٠٠ تحتاج الى حل (٤) .

فصدر قانون تسوية مشكلات هذه الأراضى في عام ١٨٩٩ (٥) ، شكلت بمقتضاه لجان على مستوى المراكز تكونت كل منها من ثلاثة ضباط من الجيش

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 130.

(٢) العيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ص ٨٨ .

(٣) المرجع نفسه : ص ٤٥ .

(٤) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢٢٠ .

(٥) Warburg, G. : Op. Cit., p. 155.

المصرى سواء كانوا مشغولين بأعمال عسكرية أو ملكية بالإضافة الى اثنين من اعيان المنطقة ، وذلك فى المديرىات والمراكز التى كان يعينها الحاكم العام بواسطة اعلان كان ينشر فى الغازيتة السودانية للنظر فى الطلبات المتعلقة بالأراضى (م) وبموجب هذا القانون تكونت لجان الأراضى فى مديرىات بربر والحروطوم وكسلا وكردفان وسنار وسواكن وبهذا رفعت أيدى المصريين عن تملك أراضى فى السودان على أساس ما أعلنه كرومر من قبل من أنهم هم والانجليز غرباء (١) .

وتنتهى هذه اللجان فى أعمالها الى الحاكم العام ليصدق عليها ، ومن ثم لم تكن قراراتها قابلة للطعن ، ولكن كان لها سلطة إعادة النظر فى قراراتها بناء على التماس يتقدم به التقرير خلال ستة اشهر من تاريخ صدور القرار الأول (٢) .

وكان المبدأ السائد المطبق فى هذه اللجان هو حماية وضع اليد المستمر قبل تاريخ رفع الدعوى بخمس سنوات ، فيعطى اليد الحق فى كتابه حجة الأرض موضوع النزاع ضد أى خصم مدع ، وكانت الحكومة توافق على هذا داخل حدود المدن لأنها كانت تدخل خصما على أساس أنها صاحبة حق المنافع العامة ، بينما حدث فى دخول مدير الحروطوم خصما فى النزاع حول سوق أم درمان وخرج مجلس الحاكم العام فى اجتماعه بتاريخ ١٤ مارس ١٩١٠ بمبدأ عام ، هو أن أراضى المدن التى تضم أسواقا يجب أن يوقف التصرف فيها للمنافع العامة (٣) .

أما من خسر الدعوى فان الحكومة تعطيه قطعة أرض ماثلة فى مكان آخر مساوية فى المساحة للقطعة التى نزع ملكيتها منه للمنافع العامة (٤) .

ثم صدر قانون آخر فى مجال تسوية الأراضى معدلا للقانون الأول الصادر فى عام ١٨٩٩ وذلك فى عام ١٩٠٣ ، وطبق فى عام ١٩٠٤ فى مدن كسلا والقضارف والدويم والأبيض ، واستهدفت الحكومة من هذا القانون استقرار ملكيتها للأرض بموقف تيارات الهجرة وتسوية نزاعات الأهالى حول نزع ملكية أراضيه للمنافع العامة وشكلت لذلك لجنة بأمر من الحاكم العام تتكون من ثلاثة أعضاء أحدهم من رجال القضاء والاخر يرشحه السكرتير المالى وثالث من الأعيان (٥) .

أما سواكن وأم درمان فقد حكمها قانون خاص صدر فى عام ١٩٠٤ (٦) .

---

(١) القلمة : مجلس الوزراء - السودان - مطبعة ٢٤ مجموعة ٣٠٩ ، تقرير سنوى ١٩٠٥ ص ٢٩ والغازيتة السودانية ٢٦ مايو ١٨٩٩ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 167.

(٢)

Min. Proc., 47th meeting, Feb. 8th 1912.

(٣)

Colvin, A. : Op. Cit., P. 370.

(٤)

Min. Proc., 47th meeting, Feb. 8th 1912.

(٥)

S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan pp. 320, 321.

(٦)

وكان يصدر قبل صدور كل قانون اعلان فى الوقائع المصرية عن أهداف القانون والاجراءات التى ستتبع والطلبات التى ستقدم (١) .

وظن كرومر أنه سيكون قانونا مؤقتا على أساس أن هذه المحاكم ستنتهى هذه الخلافات فى أوقات قصيرة ، ولكنها حتى عام ١٩٠٢ نقلت فى آلاف القضايا وأبرزت حججا مضى عليها زمان طويل منذ الفتح المصرى الاول للسودان (٢) .

واستنتج هذه الاجراءات لجان أخرى لمسح الأرض وتثبيت الحدود وتسجيل هذه الأراضى وعلى هذا صدر قانون مكمل ١٩٠٥ ، منع أى مواطن من بيع أو رهن أو تصرف بأى شكل فى أرضه بدون موافقة مكتوبة من مدير المديرية التى تقع الأرض فى دائرته ، على أساس أن الأرض كلها ملك للحكومة بما فيها الغابات والأرض التى لا مالك لها ، وقد حذر فيبس - السكرتير الإدارى - وبنجت من أن أصحاب الامتيازات من اليونانيين كانوا يشترون أراضى الجزيرة ، فعادت الحكومة طبقا لهذا القانون وما سبقه من هذه الاجراءات واستولت على هذه الأرض طالما لم تكن بعقد رسمى مكتوب ، ومصديق عليه من المدير المختص ، والتى تقع الأرض موضوع النزاع فى دائرته ، وكان على المشتري أن يتقدم بطلبه أولا الى مدير الزراعة والأراضى فى الخرطوم ، حيث يؤشر بالبدء فى التنفيذ بعد تقدير الرسوم المطلوبة (٣) حيث يقوم أحد ضباط التسوية بالتنفيذ تحت اشراف السكرتير القضائى (٤) .

وفى نفس الوقت شكلت هذه اللجان تحت اسم «لجان تسوية الأراضى» ، تنتهى فى مهمتها الى تسجيل العقود والحفاظ عليها ، بادئة بالمديريات الشمالية، وهى المديرىات التى كانت أكثر تنظيما واستيعابا للأوامر من غيرها ، كما استلزم الأمر تعيين موظفين متخصصين فى رسم الخرائط وأعمال القياس والمساحة ، وكان عليهم أن يشدوا رحالهم فى أغلب أوقاتهم للقيام بهذا العمل ، وكان يصدر بكل منها قانون خاص كقانون أراضى مديريتى كسلا وكردفان عام ١٩٠٤ ثم قانون أراضى مدينة سواكن ١٩٠٤ (٥) .

ولكن الأمر لم ينته كما يظن ، وانما تفرعت عنه قضايا ونزاعات كثيرة مما دفع الإدارة فى السودان الى تشكيل محاكم خاصة للنظر فى تسوية الأراضى، وكانت أولى هذه المحاكم فى الخرطوم ١٩٠٨ ، وكان تشكيلها من خمسة من

---

(١) الوقائع المصرية ٦ أكتوبر ١٩٠٢ أنظر الملحق ( ١٨ )  
Warburg, G. : Op. Cit., p. 155.

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٣ ، ص ٦ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 156.

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٣١ .

Ibid, p. 157.

(٤)

Macmichael, H. : The Sudan. p. 81.

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٤٨ .

ضباط التسوية عينهم الحاكم العام برئاسة مفتش ، وأعطيت لهم سلطة الضبط والاطلاع على الأوراق الخاصة بالدعاوى حول الأرض (١) .

وكانت هذه المحكمة تتبع مصلحة السكرتير القضائي في السودان تحت رئاسة موظف كبير هو « المسجل العام » Register General ، وهو أحد قضاة المحكمة العليا ، وكان له مساعد ينوب عنه ، هو قاض انجليزي على مستوى قضاة المركز من الدرجة الأولى (٢) .

وكانت اجراءات التسجيل تتم نظير دفع رسوم محددة ، وقد أظهر تقرير عام ١٩٢٢ ارتفاع عدد حالات التسجيل في مكتب المسجل العام ٤٢٤٠ حالة ، ٣٥١٤ حالة في عام ١٩٢١ .

### ثالثا - قلم التشريع القضائي :

لم تكن في السودان ادارة معينة للتشريع القضائي ، وانما كان التشريع يبدأ بدراسات تقوم بها المصلحة أو الجبهة التي تحتاجه ثم تتقدم بها الى سكرنارية الحاكم العام لدراستها من النواحي القانونية والادارية والمالية ، ويقوم السكرتير القضائي بمراجعتها وصياغتها وعرضه ، على الحاكم العام في مجلسه (٣) الذي قد يحيلها الى لجان عمل مختصة لتقول فيه رأيا كجبهة استشارية . كما حدث في قانون تسوية الأراضي عندما أحيل الى لجنة شكلت من المفتش العام والسكرتير القضائي والسكرتير المالي لاجراء تعديل فيه في عام ١٩١٢ (٤) .

وكانت نعرض بعد ذلك على المعتمد البريطاني في القاهرة ، وعلى الخديو ومجلس نظارة طبقا للاتفاقية الثنائية للتصديق النهائي عليها ، ثم ينشر القانون في الغازيتة السودانية (٥) .

ويجدر في نهاية الحديث عن مصلحة السكرتير القضائي واختصاصاتها وأعمالها أن نشير الى الجهاز الفني الذي قام عليه العمل فيها ، وهم القضاة من حيث مؤهلاتهم وأسلوب تعيينهم ودرجاتهم .

وتميزت السنوات الأولى من الحكم الثنائي بندرة القضاة السودانيين حيث

- 
- (١) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٨٢ .  
(٢) S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan. p. 293.  
(٣) Min. Proc., 26th Meeting, Jan. 5th 1911. p. 7  
(٤) Min. Proc. 47th meeting, Feb. 8th 1912. p. 8.  
Fur. Corr. Part V, 1901 No. 177 and  
The Sirday to Viscount Cromer, April 22-1901.  
(٥) نعم شقير : المرجع السابق ص ١٧١



لم يوجد خلال السنوات الخمس الأولى الا قاض سودانى واحد (١) ، ومن ثم ألحت الحاجة الى الاستعانة بالانجليز والمصريين فى هذا المجال ، وكان القضاة المصريون المستعان بهم آنذاك حاصلين على شهادة الحقوق الخديوية (٢) ، أما فى أنحاء السودان البعيدة فقد اعتمدوا على اختيار الوجهاء ورؤساء القبائل كأعضاء المحاكم الجنائية على أساس المامهم بالظروف العامة للجرائم (٣) .

وفى القضاء الشرعى ، كانت الشكوى أيضا من عدم وجود قضاة أكفاء ، فاستعانوا أساسا بالمصريين ، وأوصوا بالتعليم الدينى لتخريج رعييل من أبناء السودان فى هذا المجال فافتتحت مدرسة القضاء الشرعى عام ١٩٠٣ بالاشتراك مع ادارة المعارف فى كلية غوردون وكانت فترة الدراسة فيها أربع سنوات ، والتحق بها أبناء البيوت الكبيرة فى السودان .

وكانت الكلية فى السنتين الأوليين منها تدرس كل شئون القضاء والمواد العلمية الأخرى ، أما السنتان الثالثة والرابعة فكان يتخصص قسم من الطلبة فى القضاء بينما يتخصص القسم الآخر فى مواد التعليم ، وقد بدأ هذا الفرع بنمانية طلاب (٤) ، وكانت تقوم بامتحانهم فى العلوم الشرعية لجنة يعينها قاضى القضاة أو من ينوب عنه ، وعند تخرجهم كانوا يعينون عمالا قضائين فى المحاكم يتمنون على الأعمال القضائية لمدة ثلاث سنوات ، وعندما يشبتون كفاءتهم يصدر قاضى القضاة أمرا لقضاة المحاكم لتدبيرهم للفصل فى القضايا ، والاعلامات الشرعية التى كانت من اختصاص قاضى المركز ، كتمرين لهم ، ثم يتدرجون بعد ذلك فى صاحب القضاء (٥) .

وفى المراحل الأولى من انشاء هذا النظام ، كان المستوى العام للقضاة السودانيين ضعيفا بسبب سرعة التخلص من القضاة المصريين واحلالهم محلهم ، تلك الفكرة التى سيطرت على الانجليز ، فقضوا بأن يعين فى مراكز بعض ذوى المعلومات الضحلة فى الشريعة الاسلامية لدرجة أن منهم من كانت مؤهلاته ، أنه من بيت دين ، أو حفظ القرآن مع بعض المعلومات السطحية الأخرى (٦) .

(١) زكى مصطفى عبد المجيد : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ١٣٥ .

(٣) Palace, 1/3/63, Annual Report 1912. p. 19.

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٤ ( تقرير قاضى القضاة : محمد هارون ) .

(٥) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ١١٩ . ومن الأمثلة على ذلك محمد صالح

الشنقيطى الذى بدأ عمله عاملا شرعيا فثائب مأمور ثم عين قاضيا ، والد روبرى محمد عثمان كان مدرسا فثائب مأمور قاضى ، وأحمد عباس الذى بدأ كاتباً بالمحكمة ثم قاضيا . . وغيرهم ، عبد الله حسين : المرجع نفسه ص ٢١٦ and F.O, 407-198, Part XCV 1924, P. 171

(٦) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٨٨ .

ففى عام ١٩١٢ كانت المحاكم الشرعية تضم ١٢ قاضيا من قضاة المراكز ،  
٢٢ من مساعدى القضاة ، كلهم من خريجي كلية غوردون (١) .

أما بالنسبة للمصريين فكانوا يعينون اما عن طريق المسابقات ، التى كان يعلن عنها فى الوقائع المصرية ، محددا فى الاعلان العدد المطلوب ، ومستوى المؤهل والمرتب وفترة التمرين (٢) أو عن طريق التعيين لشخص بالذات ، فكان يصدر أمر من الخديو بتعيينه وهذا كان مطبقا فى تعيين قاضى القضاة (٣) . وكان هذا يجرى بناء على طلب حكومة السودان من نظارة الحقانية بحاجتها الى من يشغل هذا المنصب ، وكان يعتبر منقولا الى هذه الوظيفة وليس تعيينا جديدا (٤) فنصدر ارادة سنيه « من الخديوى تنشر فى الجريدة الرسمية » (٥) وقد ظل هذا المنصب قاصرا على المصريين الى فترة طويلة ، وذلك لأنه لصقت بهذا المنصب صفة دينية تجعله دائما مرتبطا بنظام المحاكم المصرية ، وأن اللوائح التى وضعت للقضاء الشرعى فى السودان ، كانت على نحرار اللوائح الشرعية المصرية مما أوجب أن يكون شاغل هذا المنصب ملما دائما بتطور العمل فى المحاكم الشرعية المصرية ولا يتوافر هذا الشرط الا فيما يختار من بين قضاة نلك المحاكم (٦) .

أما الانجليز فكانوا يختارون ممن كانت لهم خبرة بالأعمال القضائية فى المستعمرات كالهند للتشابه بينهما فى القوانين الجنائية ، كما أن الوظائف الادارية التى كانوا يشغلونها فى السودان لها حق الاشتراك فى هذا المرفق كالحاكم العام والمفتشون الذين كانوا قضاة بحكم مناصبهم على أن يجتازوا امتحانا يعقد لهم بعد فترة تدريب (٧) .

**وكان القضاة ثلاث درجات : الدرجة الثالثة وهم المأمير ونوابهم أو من يعينهم الحاكم العام من الأعيان ، وهؤلاء كانت تقف أحكامهم عند حد الأحكام بالفراغة حتى خمسين قرشا وبالحبس سبعة أيام .**

**الدرجة الثانية : كمساعد المفتش أو من يصدر قرار بتعيينه كذلك**

- 
- (١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٩١ .
  - (٢) الوقائع المصرية أول يناير ١٩٠٨ .
  - (٣) القلعة محافظ عابدين السودان ( ديوان خديو تركى قلمى وثيقة ١ ، ٢ ) .
  - (٤) القلعة محافظ عابدين السودان ( ديوان خديو تركى قلمى عدد - مذكرة من نظارة الحقانية لمجلس الوزراء .
  - (٥) الوقائع المصرية ١٠ أغسطس ١٩٠٨ .
  - (٦) القلعة مجلس الوزراء السودان مجموعة - السودان مذكرة رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين بتاريخ ١٦ يولية ١٩٤٦ بعنوان قاضى قضاة السودان .
  - (٧) تقرير سنوي ١٩٠٣ ص ١٣٧ .

وأحكامهم كانت فى حدود عشرين جنينيا غرامة والحبس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر .

**الدرجة الأولى :** وتشمل المفتشين والسكرتير القضائى ومن يصدر قرار بتعيينهم على هذا المستوى من الحاكم العام ، وهؤلاء كانت أحكامهم تصل الى المؤبد والاعدام (١) .

أما من ناحية المرتبات فقد كان الانجليز أعلى مرتبا ، وكان يشترط على ذلك فى العقد أو فى قرار التعيين (٢) ، أما المصريين فكانوا خريجي الحقوق الخديوية يعينون براتب شهرى بين ٢٠ ، ٣٠ جنينيا شهريا (٣) .

أما القضاة الشرعيون فكانت رواتبهم ضئيلة - لدرجة أن بونهام كارتز اشتكى من ذلك الى الحاكم العام (٤) - مما كان يدفعهم الى قبول الهدايا فكان لذلك أثره فى سير أعمالهم (٥) وبلغ راتب المفتش فى بداية عمله عشر جنينيات ومفتش المحاكم الشرعية سنة جنينيات (٦) .

### المصلحة المالية

عندما بدأت الادارة الثنائية فى السودان كانت المالية فيه تعاني عجزا بلغ فى عام ١٩٠٠ مبلغ ١٧٠٠٠٠٠ جنينيا مصريا فتحملته مصر ، بل وظلت تتحمله حتى عام ١٩١٣ (٧) ، وبلغ فى مجموعه طيلة هذه السنوات ٣٥٣٢١٥ر٥٣٥ جنينيا مصريا ، كما دفعت مصر للسودان قروضا أخرى بلغت حتى عام ١٩١٣ ٥٢٥ر٥٨٤ جنينيا مصريا أى فى مجموعه - قروضا ودعما - بلغت خلال هذه الفترة ما يربو على عشرة ملايين جنينيا (٨) .

هذا بخلاف نفقات الجيش المصرى الذى كان موجودا فى السودان آنذاك ومرتببات الموظفين البريطانيين والمصريين من العسكريين ، التى كانت تدفع من

(١) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ٢١٦ ، القلمة محفظة ٤٦ مجلس الوزراء السودان

مجموعة - السودان مذكرة بشأن سلطات القضاء والبوليس ١٩٠٤ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 130.

(٢)

(٣) الوثائق أول يناير ١٩٠٨ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 131.

(٤)

Peel, S. : OP. Cit., p. 203.

(٥)

(٦) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ص ٦٩ .

(٧) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٨) مضبطة مجلس النواب : جلسة ١٨ يونيو ١٩٢٤ ، ص ٦١٥ ، حديث س ه الرحمن

الرافعي .

ميزانية وزارة الحربية المصرية (١) مما كان عبئا على مالية مصر ، واعترف  
كرومر نفسه به (٢) .

ولما لم تكن مصر قادرة على الاستمرار فى الدفع نظرا لظروفها المالية الصعبة  
آنذاك بالإضافة الى عدم تمكينا من احكام قبضة الاشراف المالى الذى كان مفروضا  
ليا فى السودان ، توقفت عن الدفع فى عام ١٩١٣ وسكنت انجلترا تجنبها  
للأصوات التى ارتفعت فينا تطالب بالمشاركة فى حكم السودان ، على اعتبار  
أن اُجانب مصرى تحمل الغرم ولم يشارك فى الغنم ، ولجأت من ناحية أخرى  
الى تعويض هذا الدعم من مصر بأسلوب آخر ، هو تحميل مصر رسوم الجمارك  
على بضائعها من السودان . وهو ما لم يحدث من قبل ، حيث بلغت قيمة هذه  
الرسوم ٢٥٠ ألف جنيه مصرى فى السنة (٣) .

من خلال كل هذا اختصت مصر من ادارة السودان بالاشراف المالى تفتيشا  
ومراجعة كما كان من حقها أن تراجع الميزانية السنوية للسودان لاعتمادها ،  
فضلا عن ضرورة الحصول على موافقة اللجنة المالية بمجلس النظر على أى تغيير  
فى بنودها . أو أى اضافة اليها (٤) . وكان الحاكم العام ملزما بعد ذلك بما يرد  
فى الميزانية بعد التصديق عليها من الحكومة المصرية والموظف الذى كان يباشر  
الشئون المالية . وهو المستشار المالى الإنجليزى للحكومة المصرية (٥) .

وتكون هيكل هذه المصلحة من السكرتير المالى رئيسا ، وعمل معه جهاز  
مكتبه بكل اختصاصاته (٦) .

وكان على كل مصلحة أن تخضع لتفتيشه ماليا عليها ، فكان «باشكاتب»  
كل منيا عليه - بجانب أعماله الادارية - عبء العمل المالى أيضا : من توزيع  
الميزانية . الى جمع ما يخص المالية من أموال ، ومراقبة الدفاتر المالية مع الكتبية  
المختصين فى وحدات مصلحته المتناثرة على طول البلاد وعرضها ، حيث كانت  
الدفاتر التى اختصت بالأعمال المالية تصدر من جهاز السكرتير المالى .

وبذلك فان خزينة كل مصلحة كانت تعتبر تحت اشراف السكرتير المالى  
من خلال مفتشيه المتنقلين بين كل وحدة ، وكان لهم مركز تفتيش مالى فى كل  
مديرية (٧) .

(١) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٢) Sanderson, G.N. : England and The Upper Nile, 1883 - 1899.  
Edinburgh 195٤. p. 15.

(٣) مضبطة مجلس النواب : جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ ، ص ٦١٦ .  
Percy, F.M. : The Finance of Egypt and the Sudan, p. 112.

(٤) Percy, : F.M. : The Finance of Egypt and The Sudan, p. 114

(٥) مكي شكة : مختصر تاريخ السودان . ص ١٢٥ .

(٦) داجع السكرتير المالى فى فصل الادارة المركزية .

(٧) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, P, 116.

والنشاط الأساسى للمصلحة المالية كان يتجلى فى جمع الضرائب والعوائد ،  
وهذا ما سنتناوله عند الحديث عن « الضرائب » .

### مصادر مالية السودان :

- ١ - دخل المصالح التى كانت تغل دخلا .
- ٢ - الدعم الذى كانت تتحمله مصر .
- ٣ - القروض التى كانت تمنحها مصر للسودان .
- ٤ - قروض للاستثمار وتنمية السودان .
- ٥ - التجارة الخارجية .
- ٦ - الضرائب .

### وتوضيح ذلك كالتى :

١ - دخل المصالح التى كانت تغل دخلا : كالمواصلات والجمارك  
والأشغال العامة رسوم القضايا من مصلحة السكرتير القضائى ،  
والضرائب ، الا أنها لم تكن تكفى للصرف .

٢ - الدعم الذى كانت تتحمله مصر - فرقا بين الدخل والمنصرف - حتى  
عام ١٩١٣ .

٣ - قروض كانت تمنحها مصر للسودان بفائدة ٣٪ ، طبقا لتصريح  
ناظر المالية المصرى أمام مجلس الشورى استجابة للرغبة التى  
أبداها المجلس بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، من وجوب أن  
يدفع السودان لمصر فوائد على دينها تعادل الفائدة التى تدفعها مصر  
لدائنها .

٤ - أما القروض التى تمنحها للاستثمار وتنمية السودان كانت بفائدة  
أيضا اقترضتها له مصر ثم انجلترا بعد ذلك .

٥ - دخل التجارة والاستيراد .

ولقد كان التمويل هو أول مشكلات مشروعات التنمية فى السودان فى  
حين لم يكن السودان يتحمل أية زيادة فى الضرائب ، فكان المنفذ من هذا هو  
« القرض » وهذا ما ارتفعت الأصوات من أجله فى مجلس الشورى محتجة على  
ذلك بسبب عدم قدرة مصر على تحمل كل هذا العبء ، ولذلك كان الانجليز  
يطلبون أن يستدين من الخارج مما كان مرفوضا كذلك من مجلس الشورى  
حتى لا يقع فى الاستدانة كما وقعت مصر ، خاصة وأن أموال مصر قد أسهمت  
فى أساسيات تنمية السودان الخطوط الحديدية وبناء البواخر ومد خطوط

التليفونات والتلغرافات ، وانشاء ميناء بور سودان وغير ذلك من المشروعات  
التكبرى هناك (١) .

وأمام توقف مصر عن دفع الدعم للسودان فى عام ١٩١٣ ، لجأت إنجلترا  
الى اقراضه من أجل استمرار تنمية مشروعات رى الجزيرة وزراعة القطن فيها  
وما تجعه من مد خطوط حديدية ، وذلك بفائدة قدرها ٣ر٥٪ طمعا فى القطن ،  
ذلك الذى أصبح آنذاك على رأس قائمة التجارة العالمية (٢) ، وصدر بشأنه  
قانون القرض السودانى المضمون عام ١٩١٣ وتكرر أعوام ١٩١٥ ، ١٩١٩ ،  
١٩٢٥ (٣) . ومقابل هذا أعطيت الشركات امتيازات فى أراضى السودان لآلاف  
الافدنة يزرعونها لقاء ايجار رمزى ولمدد طويلة بلغت ثمانين عاما بل واستغلال  
الزرايع بأجور زهيدة (٤) .

كما لجأت حكومة السودان الى الاتجار ، فى محاولة لتغطية المصروفات  
المزايده نتيجة استقرار السكان وزيادة عددهم ، وما تبعه من زيادة استيرادهم .

٦ - الضرائب وكانت أهم مورد للمالية ، كما أنها هى الصورة المباشرة  
لاشراف الادارة على الموارد المالية ، أو هى مظهر الادارة فى الناحية المالية ، وكان  
لمصلحة المالية مندوب فى كل مصلحة ، يتولى جمع الرسوم أو الغرامات وتوصيلها  
الى الخزينة العامة ، ولقد شعر السودانى بفارق بين الأساليب القاسية فى  
جمع الضرائب أيام الدراويش (٥) وبين جمعها فى ظل نظام الادارة الجديدة عندما  
أحس بأنه يتلقى خدمات لقاء ما يدفعه ، تمثلت فى الدفاع والتعليم والأمن  
والمواصلات من سكة حديد وتليفونات وتلغرافات وان الواجب عليه دفعه لقاء  
هذا مضبوط فى نسب معينة تختلف باختلاف الوعاء الضريبى ارضا كان أم  
حرفة أم تجارة .

كما كانت هناك ضرائب مباشرة ، وضرائب غير مباشرة ، فالمباشرة كانت  
على الأشخاص والضروريات أما غير المباشرة فكانت على الكماليات والمواد  
الأولية (٦) .

وبالنسبة للضرائب على الأشخاص فقد صدر قانون الجزية عام ١٩٠١ على  
كل القبائل الرحل داخل حدود السودان ( مادة ١ ) وأعطى كل مدير حق تقرير  
الجزية سنويا على كل قبيلة داخل مديريته له أن يبين تاريخ دفعها ( مادة ٣ )

Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 27.

Parl. Deb. Vol. L II, April 23rd 1913.

(٣) القلعة : مجلس الوزراء سودان ، مظنة ٤٨ مجموعة ٤٠٤ سودان .

Min Proc., 143th meeting, April 9th 1920. p. 47.

Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 100.

Macmichael, H. : The Sudan. P. 80.

وطرح مسئولية جمعها على شيخ القبيلة عن طريق تقسيمها على أفرادها حسب استطاعتهم ( المادة ٤ ) ( ١ ) .

### وكانت انواع الضرائب :

١ - ضريبة الأرض ( العشور ) وكانت تجبى بنسبة العشر على ما كانت تغله الأرض ، اما دفعة واحدة في زمن المحصول ، أو مقسطة اذا لم يتيسر للفلاح دفعها مرة واحدة ، وكانت تدخل في تقديرها عوامل : المساحة ، وأسلوب الري ، بالإضافة الى مبلغ كان يحدد نقدا على المساحة المنزرعة وهو ما بين ١٠ - ٦٠ قرشا عن كل فدان يروى ريا نيليا ، وتقل النسبة على الارض التي تروى بالمطر (٢) ، وقد استلزم هذا تعاون رجال مصلحة المساحة وادارة الأراضى فى مصلحة السكرتير القضائى والبوليس . فى انجاز هذا العمل مع مندوب مصلحة المالية وهو ( الصراف ) الذى كان يقيد فى دفتر من ثلاث صور ( احدهما فى مكتب السكرتير المالى والثانية فى مكتب مفتش المالية بالمديرية والثالثة معه ليجمع بمقتضاها الضرائب ) وكم لاقوا فى سبيل هذا من عنت وجهه بسبب سوء الموصلات وبعد المسافات وعدم تعود السودانين على ذلك من قبل ، خاصة فى المناطق النائية (٣) ، فكانت تصرف لهم لقاء هذا مكافآت بدأت منذ عام ١٩٠٥ أدرجت فى الميزانية تحت بند « مكافأة على جباية الضرائب » وأدرج لها اعتماد فى ذلك العام قدرة ٦٣٥٠ جنيه (٤) .

وفى شمال السودان وسنار كانت ضريبة الأرض ذات ثلاثة شرائح :  
ضرائب الماشية ، العشور وضريبة الأرض .

وكانت العشور تقدر على المحاصيل المطرية ، وضريبة الأرض كانت تحصل بنسبة ٥٪ على غلة الأرض التى يرويها النيل ، أما ضرائب الماشية فكانت خمسة قروش على كل رأس من الماشية قرش واحد عن خروف ، ١/٢ قرش عن كل عنز ، وذلك فى مقابل تهيئة ظروف الرعى والعناية البيطرية بالحيوانات ، ونشر مظلة الأمن على حياة الفلاحين (٥) .

٢ - ضريبة البلح : قدرت كل نخلة مثمرة بقرشين فى العام وتقل كلما قل ثمرها .

٣ - ضريبة الحيوانات : فرضت على الجمال والبغال والأغنام والخيول والأبقار .

(١) الغازية السودانية : أول أغسطس ١٩٠١ .

(٢) Percy, F. M. : The Sudan in evolution, p. 94.

(٣) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٩ .

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٥ ، ص ٢٦٩ .

(٥) Jackson, H. C. : Sudan days and ways, p. 68.

وكان شيوخ القبيلة يتعاونون في تحذير الرعاة من اخفاء ما لديهم من قطعان . كما كانوا يعدون كشوفاً ( جرايد ) بما هو تحت اشرافهم من حيوانات يعرضونها على اللجان عند مرورها ، وذلك بمعاونة الخفراء (١) .

٤ - ضريبة الطرق : وكانت تفرض على المنتفعين بالطرق مقابل تعبيدها والاشراف على تأمين السير فيها وحفر الآبار على طولها (٢) .

٥ - عوايد المنازل : ووضعت أول لائحة لها في عام ١٨٩٩ ، وعدلت في عام ١٩٠٤ ثم في عام ١٩٠٥ ، الى أن ظهر قانون العوايد رقم ٥ سنة ١٩١٨ يفرض الضريبة على المنازل التي تقع في المدن بنسبة ١/١٢ من ايرادها السنوى يدفعها المالك . باستثناء المباني العامة ، والدينية والعقارات التي يقل ايرادها السنوى عن خمسة جنيهات مصرية ، بشرط ألا تكون محال عامة أو مصانع (٣) .

وكانت هناك لجان تشكل لتقدير هذه العوايد بأن كان يختار مدير المديرية ١٢ فرداً ممن يخضعون للضريبة ويعلن أسماءهم فينتخب منهم ثلاثة بالإضافة الى ثلاثة موظفين يعينهم المدير ، وتقوم هذه اللجنة بتقدير العوايد ، ويعلنها المدير في يوم ٣١ ديسمبر من كل عام في شكل قوائم تنشرها الغازينة وتعلق في الأماكن العامة ، وكان يمكن استئناف التقدير أمام المدير أو أمام المحكمة العليا في خلال شهر واحد من اعلان التقدير (٤) .

٦ - ضريبة القوارب بواقع قرشين عن كل قارب حمولة أردب من الغلال .

٧ - الجزية على البدو - وقد سبقت الاشارة اليها .

٨ - ضريبة على التجارة : وكانت تقدر من خلال مجلس الضرائب « فكان على كل مدير أن يقسم مديريته الى مناطق ، لكل منطقة مجلس لتقدير الضرائب على التجار ، يتكون من مفتش المالية وموظف حكومي واثنين من التجار المحليين كمستشارين .

وكان المجلس يجتمع سنويا ليناقدش اقرارات الريح لكل تاجر وان كانت المشكلة التي عانى منها المجلس بالنسبة للتجار هو عدم امساكهم دفاتر .

٩ - هذا فضلا عن التمغة وهي طوابع كان يحكمها كل طلب يقدم للالتماس أمام المكاتب الحكومية (٥) الا أنه ظهر التجاوب مع الحكومة في دفع التجار للضرائب كما يتضح ذلك من مجموع المتحصلات فيما بين عامي ١٩١٣ ،

Jackson, H. C. : Sudan days and ways, p. 71. (١)

Percy F.M. : The Sudan in evolution P. 95. (٢)

The Laws of the Sudan Vol, I 1926, p. 436. (٣)

Ibid, P. 438. (٤)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, pp. 97, 98. (٥)



١٩٢٠ فبلغت جملة الضرائب فى عام ١٩١٣ ( ٧٩٠٦ جنيهاً ) وبلغت فى عام ١٩٢٠ ( ٤٠٧٠٠ جنيهاً ) .

وهذا يشير من ناحية أخرى الى مدى الرخاء بين فئات التجار وبين الشعب لذى أقبل على الشراء (١) .

وقد كانت تتخذ اجراءات قانونية ضد المتهربين من الضرائب أو المبددين للأموال المحجوز عليها أو المتأخرين عن الدفع وذلك عن طريق المحاكم ، بتوقيع لحجز على أملاكهم وأرضهم وبيوتهم أو ملبسهم ان اقتضى الأمر ، ولكن أثناء لتقاضى كان يمكن للمدين أن يقوم بتقديم ما يثبت عدم قدرته على الدفع ، أو حدوث حريق ، أو كارثة فى زراعة فيحكم ببراءته (٢) كما كان يصدر عفو عن بعض مناطق أو تخفيض عام للضرائب عندما ينخفض النيل (٣) .

الا أنه كانت هناك استثناءات فى الضرائب كإعفاء بعض أبناء السيد الملكى من الضرائب طول حياتهم إكراما لأبيهم وتعاونهم مع الحكومة ، كما أعفى نظار بجائل الكواهلة ، ودار حامد والكبابيش والهواوير وعمدة شتيل من ضرائب لحيوانات نظرا لتعيينهم فى مناصبهم عام ١٩٢٢ ، وقد أصبح هذا الإعفاء بدأ أعفى به كل النظار والعمد نظير عملهم (٤) .

### لثقد فى السودان :

بعد فتح السودان كان أهم أعمال الحكومة ادخال نظام النقد المصرى ، كان النقد السائد فى مصر وقتئذ هو الجنيه الذهب البريطانى والتركى المجيدى ) ثم أضيفت إليها بعد ذلك أوراق النقد الصادرة عن البنك الأهلى لصرى .

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى حدثت تغييرات كثيرة ، ففى ٤ أغسطس ١٩١٤ أعلنت صلاحية التعامل بأوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى المصرى ، فى أوائل عام ١٩١٦ تبعا لأزمة سك العملة الفضية المصرية تلبية للحاجة الماسة لسريعة نتيجة احتياجات الجيش البريطانى ، أصبح التعامل بشلنات الملك جورج الخامس تعاملًا قانونيا وكذلك التعامل بالعملتين البريطانية والاسترالية ، أصبح الشلن يساوى ٥ قروش مصرية (٥) .

Annual report 1920 : p. 115. (١)

Cromer, Earl of : Op. Cit., p. 551. (٢)

Annual report 1913 : p. 63. (٣)

Min. Proc., 166th meeting Jan, 4th 1922, p. 168. (٤)

S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan, P. 303. (٥)

وفي سبتمبر ١٩١٨ أصدر الحاكم العام في مجلسه منشورا باعتبار  
أوراق بنكنوت البنك الأهلي المصري نقدا رسميا في السودان (١) .

### مصلحة الجمارك

أنشئت مصلحة الجمارك في السودان عام ١٩٠٤ بميزانية مستقلة ،  
وكانت قبل ذلك موزعة على ميزانيات مديريات الحدود ، ومنذ ذلك العام ،  
أصبحت تحت ادارة « مدير الجمارك » .

وكانت الدوافع لانشائها في شكلها المستقل :

أولا - اتساع نطاق التجارة على حدود السودان ، وضرورة انشاء ادارة  
مركزية تضم موظفين ذوي خبرة ، للنظر في أمور جمع رسوم على التجارة  
الاجنبية مع تسجيل سبل التجارة (٢) .

ثانيا - مد الخطوط الحديدية حتى البحر الأحمر ، وانشاء مدينة وهينا ،  
« بور سودان » ، وزيادة حجم التجارة الأجنبية الواردة . وكذلك حجم التجارة  
المقابلة لها من صادرات السودان .

وبدأت الفكرة ندخل حيز التنفيذ في عام ١٩٠٥ ، بإرسال كابتن هيز سدلر  
Hays Sedler إلى مصر للتدريب على أعمال الجمارك في مصلحة الجمارك  
بالاسكندرية وظل في تدريب طيلة عام ١٩٠٥ تحت اشراف « شيتي بك » مدير  
الجمارك المصرية آنذاك وفي نفس ذلك العام قامت حكومة السودان بفتح ادارتها  
الفرعية في سواكن وحلفا وكذلك نقطا جمركية على الحدود بين السودان وكل  
من أريتريا واثيوبيا وأوغندا ، أما الحبشة فكانت على الحدود وبينها وبين  
السودان نقطتان .

ومنذ عام ١٩٠٦ أخذت مصلحة الجمارك شكلها الجديد ، بأن أصبحت  
ادارة مركزية في الخرطوم على رأسها مدير الجمارك برتبة قومندان الجمارك ،  
وكان أول من شغل هذا المنصب هو كابتن هيز سدلر ، ومعه مفتش للجمارك ،  
ينوب عنه في التفتيش على الفروع ، وكان أول فرع متقدم في هذه المصلحة  
في سواكن م بور سودان ، وبعد ذلك دخل التطور الى بقية النقط الجمركية  
الأخرى (٣) .

(١) القلمة : مجلس الوزراء - السودان ، مطبعة ١ مجموعة ٤٠٥ .

(٢) تقرير سنوي ١٩٠٤ ص ١٣٢ .

(٣) تقرير سنوي ١٩٠٥ : ص ٦٨ .

وقام بالعمل في كل فرع من الفروع في هذه المصلحة ضابط ومعه طاقم من رجال البوليس وكاتب حسابات وأمين للمخازن(١) ، ولقد أقر قانون البوليس الذى صدر فى عام ١٩٠٨ سلطة رجال الجمارك مع تعيينهم فقط من حيث الرتب المسميات للبوليس (٢) ولكن من حيث المرتبات فكانت المصلحة تتولاها .

الا أنه فى عام ١٩٠٧ نقل مركز رئاسة هذه المصلحة الى بور سودان حيث أنشئ فيها مركز للاحصاء ، ليكون مرآة للعمل المقارن بالسنوات الأخرى وكذلك بين الصادرات والواردات ، وأصدر مدير المصلحة فى تلك السنة بيانات ضمتها تقريره السنوى حول هذه المقارنات ، كان بين كيف زادت قيمة الواردات ٣٣٧١٥٤ جنيها مصريا فأصبحت فى عام ١٩٠٧ ( ١٢١٤٨٥٩ جنيها مصريا ) بعد أن كانت ( ٨٧٧٧٠٥ جنيها مصريا ) فى ١٩٠٦ ، وبين كذلك كيف زادت قيمة الصادرات من محاصيل السودان ١٥٩٧٧٩ جنيها مصريا سنة ١٩٠٧ بعد أن كانت فى عام ١٩٠٦ تبلغ ١٩٧٩٥٠ جنيها مصريا ، كما أظهرت دراساته الاحصائية بيانات مفيدة عن نوعيات الواردات والصادرات ، منذ عام ١٨٩٩ من الصمغ وريش النعام والسن وهي أمور أعانت المخطط والمشرع فى المجالات الجمركية فيما بعد (٣) .

أما عن سير العمل فى هذه المصلحة فكانت تصدر به القوانين تباعا . ابتداء من قانون الجمارك عام ١٩٠٤ ، ثم القوانين الخاصة بفرض الرسوم وتحديد السلع التى تفرض عليها كقانون الرسوم الجمركية على المشروبات الروحية ١٩٠٦ الذى ضمها فى جدول مع بيان نسب الرسوم الواجب تحصيلها على كل مشروب (٤) .

وقد شكلت الجمارك منذ بدايتها مصدرا هاما من مصادر إيرادات حكومة السودان فمنذ بداية عملها فى ١٩٠٥ كانت نسبة ما أسهمت به فى الإيراد العام ٣٠ ٪ فبلغ دخلها بالجنيه المصرى فى تلك السنة ٨٠٠٠٠٠ جنيها مصريا من مجموع الإيراد العام البالغ ٣٠٠٠٠٠٠ (٥) وازادت حصيلتها بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى فكانت كالآتى :

(١) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٦٦ .

(٢) اللادتين ٢ ، ٤ من قانون البوليس ١٩٠٨ .

(٣) القلمة : مجلس الوزراء محظلة ٢٤ سودان مجموعة ٣٩ .

(٤) مجموعة قوانين السودان الصادرة ١٩٠٦ .

(٥) همام تمام همام : المرجع السابق ص ٤٦ ، مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص

٢٣٣٣٤٢	١٩١٦
٢٢٠٢٣٦	١٩١٧
٢٤٩٠٩٥	١٩١٨
٣٢٨٠٧٩	١٩١٩
(١)٤٩٢٥٠٠	١٩٢٠

ولقد أثارته هذه المصلحة مشكلات بشأن العلاقات المصرية السودانية آنذاك عندما أرادوا ان يجعلوا رسوما على البضائع المصرية الصادرة أو الواردة من مصر الى السودان وفرض ضريبة بنسبة ١٠ ٪ على الماشية المصدرة الى مصر ان أرادوا معاملة مصر كبلد أجنبي عن السودان ، الا أن كرومر قد صدق لهذا الرأي . على أساس مراعاة شعور المصريين المشتركين في ادارة السودان (٢) . لا أن هذا النزاع بدأ بنورة في عام ١٩٠٥ على أساس أن السلع الواردة للسودان من أوروبا عن طريق مصر كانت مصر تحصل عليها رسوما جمركية ويؤخذ عنها ما سمي ( رجعه ) ، أى تصريح بأنه اذا أرسلت الى السودان لا تحصل عنها رسوم أخرى (٣) ، وعليه ضمن مدير الجمارك في السودان تقريره السنوي جدولا بمطالبة مصر برسوم الجمارك التي حصلت عليها مصر وقدرها ببلغ ٩٣٤٢٠ جنيه بعد ترك نسبة ٣ ٪ نفقات ادارية لمصر نظير التحصيل .

ثم ما لبث الأمر أن أصبح سائرا وأعلنت مصر بدفع الرسوم حتى على صادراتها ووارداتها للسودان كدولة أجنبية (٤) وعين اثنان من الموظفين في حلقا لفحص البضائع التي تدخل للسودان من مصر ، فاذا أوجدوا فيها بضائع واردة من أوروبا ولو مرت عليها فترة طويلة يحصلان عنها رسوما لحكومة السودان . ولذلك دعت مصر لجمارك السودان عام ١٩٢٣ ربع مليون من الجنيهات وبقي عليها من الحساب ١١٦٠٠ جنيها مصريا ، ولقد تناول البرلمان المصري هذا الموضوع موضحا أن الاتفاقية بين مصر والدول الأوروبية تنص على ألا يكون هناك جمرک بينهما (٥) وانتهوا الى أن البضائع التي تعبر مصر الى السودان ( ترانزيت ) وتكون واردة باسم السودان تدفع رسومها للسودان . والبضائع التي ترد لمصر ثم ترسل الى السودان يحصل عليها رسم قدره ٣ ٪ أما البضائع المصرية التي ترسل من مصر للسودان فلا يحصل عليها شيء (٦) .

Annual report 1920 : p. 115.

- (١)  
(٢) حمام تمام حمام : المرجع السابق ، ص ٤٦ .  
(٣) مضابط مجلس النواب ١٨ يونية ١٩٢٤ ص ٦١٤ .  
: الأهرام ٢٥ مارس ١٩٢٤ .  
(٤) مصلحه مجلس النواب : ١٨ يونية ١٩٢٤ .  
(٥) مصلحه مجلس النواب : ١٠ يونية ١٩٢٤ .

وهكذا ظهرت هذه المعاملة كخطوة جديدة من خطوات مخطط انجلترا لفصل السودان عن مصر عن طريق معاملة مصر كجزء غريب عن السودان لأن النزاع ظل قائما بعد ذلك .

وفي ختام الحديث عن مصلحة الجمارك تجدر الإشارة الى الفائدة الاجتماعية التي عادت على البلاد منها كهجرة الأيدي العاملة الى الموانئ للعمل في بناء وتشبيد الأرصفة وظهور الحملات التجارية وبنائها وبناء مساكن العاملين فراجت الحالة المادية ، فضلا عن احتكاكهم الثقافي بالتجار العابرين بها ومن ثم تغيرت أحوال الشعب في بور سودان وسواكن بشكل ملحوظ . (١) .

### مصلحة الحربية

قامت هذه المصلحة على أساس وجود الجيش المصرى أولا ، وقد جعل الانجليز حكم السودان وقيادة الجيش وظيفه واحده ، الا أنهم جعلوا نصب أمينهم منذ اللحظات الأولى ألا يكون هناك جيش مصرى بحث فى السودان ، بعد أن نفذوا به مشروعاتهم فى استعادة السودان واحتفظوا بجزء منه بعيدا عن أرضه وشعبه فى مصر ، فيكون بعيدا عن الادارة الأم ، ضمان ألا يتكرر ما حدث أيام عرابى ، وبهذا تسيطر عليه القيادة البريطانية ، وتستخدمه لصالحها ولذلك ما لبث أن تحول على أيديهم من جيش محارب الى قوة بوليسية فجرد جنوده وضباطه من الذخيرة ، ومن الأسلحة الثقيلة ، مما أدى الى تمردهم فى يناير عام ١٩٠٠ ، وشكلت فى شكل وحدات صغيرة انتشرت فى أنحاء السودان ، يفصل بين كل وحدة وأخرى مئات الأميال حتى لا يتكرر هذا التمرد (٢) وكانت هذه الوحدات فى حلقا ودنقلة وبربر والخرطوم وسنار وكسلا وسواكن وكردفان .

واستمر التدرج بعد ذلك فى انقاص عدد الوحدات المصرية وانشاء الوحدات السودانية البديلة لتكون نواة جيش سودانى تستخدمه الادارة البريطانية فى السودان (٣) .

### الهيكل التنظيمى للمصلحة :

ضمت المصلحة فى داخلها عددا من الوظائف كانت حتى عام ١٩٠٢ على النحو التالى :

(١) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٢٩ .

(٢) طارق البشرى : المرجع السابق ص ٨٧ .

(٣) نعم شقير : المرجع السابق ص ١٦٦ .

الإدارة - السكرتير المالي للمصلحة - مساعد السكرتير المالي للمصلحة -  
حكيمباشى الجيش - أقدم أطباء الجيش - حكيمباشى بيطرى الجيش - مدير  
الأشغال والمهمات - مدير التعيينات - ناظر المدرسة الحربية - قومندان المدرسة  
الحربية - مدير القرعة العسكرية - رئيس المجلس العسكرى المستديم .

الرتبة : السردار - ياوران - كاتم أسرار الحربية - ادجو تانت جنرال  
( أركان حرب ) - مساعد ادجو تانت جنرال - نواب مساعد ادجو تانت  
جنرال .

الأورطة : قومندان السوارى - قومندان ومدير الطوبجية - قومندان  
الهجانة - قومندان الأورطة الأولى - قومندان الأورطة الثانية - قومندان الأورطة  
الثالثة - قومندان الأورطة الرابعة - قومندان الأورطة الخامسة - قومندان  
الأورطة السادسة - قومندان الأورطة السابعة - قومندان الأورطة الثامنة -  
قومندان الأورطة التاسعة - قومندان الأورطة العاشرة - قومندان الأورطة الحادية  
عشرة - قومندان الأورطة الثانية عشرة - قومندان الأورطة الثالثة عشرة -  
قومندان الأورطة الرابعة عشرة - قومندان الأورطة الخامسة عشرة .

ومن الملاحظ أن المراكز الهامة فى القيادات والادارات شغلها الانجليز ،  
والوظائف المعاونة شغلها السوريون واللبنانيون ، وما بقى - مما لا خوف منه -  
تركوه للمصريين على أن يكونوا تحت إشراف الانجليز .

ولقد كان التعيين فى وظائف الإدارة والجيش بالنسبة للانجليز عن طريق  
التحويل من الجيش المصرى ، أو بعقود خاصة ، أما بالنسبة للمصريين ، فكانت  
الوظائف الادارية يعلن عنها فى الجريدة الرسمية وتجرى للمتقدمين امتحانات  
خاصة ، أما العسكريين فكان عن طريق التحويل من الجيش المصرى (١) .

وعن الترقيات فكانت تعرضها القيادة البريطانية ، ويوافق عليها الخديو  
وتصدر فى الفازيتة العسكرية ، وتنشر فى الوقائع المصرية ، وذلك باعتبار أن  
مصر تتحمل مصروفات الجيش فى السودان ، وأن هذه الترقيات تدخل ضمن  
المصروفات (٢) .

### التجنيد فى السودان :

لم يكن السودانيون يقبلون على الانخراط فى الحندية ، وكانت الجندية  
بالنسبة لهم عملية مخيفة ، فأحياناً كانوا يلجأون الى نشويه أجسامهم وأحياناً  
أخرى يهربون الى الجبال والبلاد المجاورة (٣) .

(١) الوقائع المصرية أول مارس ١٩٠٢ . أول أبريل ١٩٠٢ .

(٢) الوقائع المصرية أول أبريل ١٩٠٠ ، ٢٨ سبتمبر ١٩٠٢ .

Facey, F.M. : The Sudan in evolution p. 142

(٣)

وأمام حاجة الإدارة الى أبناء ليسدوا الفراغ الذى كان يحدثه إبعاد الجنود المصريين كانوا يلجأون الى الاعلانات التى تحمل الاغراءات للسودانيين ليقبلوا على هذا السلك ، كأن يعلن عن صرف مكافأة قدرها قرش لكل صف ضابط أو عسكري يحضر مستجدا من أبناء السودان (١) .

وكان أبناء قبيلة الشايقية هم أكثر السودانيين اقبالا على الجندية ، ليس فقط أيام الحكم الثنائى بل منذ أيام الحكم المصرى من قبل (٢) .

الا أنهم وان كانوا لا يقبلون على الجندية لكنهم تقدموا للمدرسة الحربية ، وهذا نتيجة أنهم رأوا كيف كان الفرق فى التعامل بين الجندى والضباط فتأسست فى السودان المدرسة الحربية فى مستهل عام ١٩٠٤ لتخريج الضباط السودانيين ، وكانوا قد تنبهوا الى فكرة انشائها بعد ثورة ١٩٠٠ وكان الهدف هو تشكيل أوط سودانية تحل محل المصريين كما ساعوا أنها كانت دلالة على معاونة الاجليز للسودانيين لكسر احتكار المصريين للوظائف (٣) .

الا أنه ما لبث أن ألغى قصر التعيين على خريجي مدرسة الخرطوم العسكرية، وأصبح تعيين الضباط من المجندين أيضا ممن رأى الإدارة البريطانية فيهم الولاء لهم ، واعترف جيمس كرى نفسه بأن هذا النظام ردة الى الوراء ، وكان الأجدز أن تبقى هذه المدرسة (٤) وظهرت بعد ذلك قوة الدفاع السودانية التى سبق الحديث عنها .

أما بالنسبة للجنوب فقد شكلت لجنة فى بحر الغزال فى يونية ١٩٠٤ لجلب الجنود للأورطة السودانية . واتخذت لها مركزين فى رمبك وواو (٥) .

### مصلحة مكافحة الرق

مشكلة تجارة الرقيق فى السودان جذبت أنظار وجهود الأوربيين عموما والانجليز على وجه الخصوص (٦) ونشطت تجارة الرقيق فى الجنوب والشرق، حيث غارات الأحباش وتسرب السلاح (٧) .

(١) الأهرام ٢٧ أبريل ١٩٢٣ .

(٢) انكولز : الشايقية . وصف لقبائل الشايقية وتاريخ دقله تعريب عبد المجيد عا بدين

ص ٤٣ .

Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 42.

(٣)

(٤) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٥٨٠ .

تقرير سنوى ١٩٠٤ : تقرير مديرية بحر الغزال ص ١ .

Wingate, R. : Wingate in the Sudan P. 148.

Cromer, Earl of : Op. Cit., p. 199.

وكان دخول الادارة المصرية الى السودان بداية المحاولات لمناهضة هذه التجارة فبدأت حملات مناهضتها على الحدود الحبشية في الشرق ودارفور في الغرب وحدود الكونغو واتخذ المصريون خطوات لا بأس بها ، عندما قاموا بعمل منظم واتخذوا الخرطوم مركزا لجهودهم هذه ، كما أوجدوا نقطتين للمكافحة آنذاك الأولى في الروصيرص والثانية في الأبيض (١) ولأسباب مالية لم تنشأ نقط أخرى للمراقبة في مديرية بحر الغزال رغم الحاجة اليها نتيجة تدفق قوافل الرقيق من الكونغو .

ومن أجل تنظيم هذه العملية ، أنشئت مصلحة لمكافحة تجارة الرقيق واتخذت القاهرة مركزا لها في عام ١٩٠١ ، ولما كانت تجارة الرقيق أساسا في السودان فقد تقرر نقلها اليه باسم Department for the repression of S'avery Trade ولم ينقل اختصاصها مباشرة الى حكومة السودان ولكنها استمرت تابعة لنظارة الداخلية المصرية فترة من الزمن .

الا أنه بعد عدة سنوات دب الخلاف بين نظارة الداخلية بين موظفي المصلحة من السودانيين ، فجرى تقسيم العمل بين حكومة السودان وبين المصلحة على أن تركز المصلحة عملها في القضاء على تجارة الرقيق بينما تعمل الحكومة على مراقبة الرقيق العامل في المنازل الا أن الفرق بين العاملين كان دقيقا لدرجة حدوث خلافات بينهما (٢) كان كانت تصدر الأوامر مشددة الى جميع الموظفين فيها بمراقبة تجارة الرقيق ومنعها مع عدم التدخل في حالة قبول الفرد الدخول في الرق لدى شخص يرتضيه سيده له ، واقتصر التدخل هنا على سوء المعاملة أو رغبة الرقيق في التمتع بحريته فكان يقدم سيده في هذه الحالة للمحاكمة (٣) .

الا أنه اعترض عملها وضع قانوني غريب هو أنه اذا فتشت قافلة مشتبه في وجود رقيق بينها ، ولم يسفر التفتيش عن وجود هذا الرقيق فان أعضاء النقطة يشتركون في تحمل مسئولية حجزها بدون وجه حق ، ومن ثم تطلب العمل في المصلحة قوات كثيرة من المفتشين (٤) .

أما عن هيكل هذه المصلحة الاداري ، فقد كان على رأس مصلحة مكافحة تجارة الرقيق مدير انجليزى ، ثم بالشمفتش في الخرطوم ، ومراقب حسابات ثم مدير قسم النظام والمستجدين الى جانب باشمفتش آخر لها في القاهرة يتبع

Peel, S. : Op. Cit., p. 212. (١)

F.O. 407, 175 No. 131 - Sir Gorst, E. to Sir Grey, E. Cairo Nov. 5th 1910. (٢)

(٣) زاهر رياض : السودان المعاصر ص ٢٢١ .

Collins, R. and Herzog, R. : Op. Cit., p. 129. (٤)



تظارة الداخلية ، وكانت ميزانية هذه المصلحة تدرس مع غيرها من المصالح وتعرض على القاهرة (١) .

وأعيد تنظيم هذه المصلحة فى أواخر عام ١٩٠٢ بأضافة مفتشين انجليزين اليها أحدهما فى الروصيرص والآخر فى الأبيض ، كما نص القرار على انشاء فرق مسلحة من الهجانة العرب للمعاونة فى العمل (٢) ، ونظرا لانتشار هذه التجارة فى شرق السودان بشكل ملفت للنظر فقد قدمت مذكرة عام ١٩٠٤ بشأن تعديل سلطة القضاء والبوليس الى رئيس النظار فى القاهرة فى بندها الثانى منح ضباط ورجال مصلحة منح الرقيق بعض سلطة القضاء والبوليس مدة خدمتهم فى السودان (٣) فصدر القانون الخاص « بسلطة القضاء والبوليس عام ١٩٠٦ ، ومنح هؤلاء الضباط ، ورجال المصلحة سلطة القضاء من الدرجة الثانية ، وفى نفس الوقت منحهم سلطة الضبطية القضائية بموجب قانون تحقيق الجنايات ، وبموجب الأوامر التى يصدرها المدير اليهم » (٤) .

وظلت هذه المصلحة تحت اشراف نظارة الداخلية المصرية حتى عام ١٩١٠ حيث أعيد النظر فى اختصاصاتها وتبعيتها طبقا لذلك أو ناقشها مجلس الشورى عند نظر ميزانية عام ١٩١٠ فرأى الغاءها واحالة عملها الى مصلحة خفر السواحل المصرية وتكليف البوليس بالمراقبة داخل البلاد ، ولذلك خفضت ميزانيتها مؤقتا سنة ١٩١١ من ٢٥٩٢٩ جنيها مصريا - الذى كان يحدد لها دائما - الى ١٥٠٠٠ جنيها مصريا بتخفيض ١٠٩٢٩ جنيها مصريا حتى يبت فى أمرها ، وأرسلت مذكرة بذلك الى حكومة السودان بهذا الرأى على أساس رواج التجارة فى السودان ، ومن البديهي أن تتولى حكومة السودان تلك المصلحة فى ذلك توفير أكثر للنفقات وضبط أكثر للعمل .

وانتهت المفاوضات الى انشاء مصلحة لمناهضة تجارة الرقيق فى السودان بميزانية دائمة قدرها ١٥٠٠٠ جنيه سنويا على أن تدفعها الحكومة المصرية لحكومة السودان شريطة ألا يستعمل هذا الاعتماد فى غير الغرض المخصص من أجله ، واذا أظهرت التجربة أنه يمكن القيام بهذه الخدمة بأقل من هذا الاعتماد فيعود الوفر الى الحكومة المصرية .

وقد نفذ مجلس الشورى أيضا ملاحظة أحمد يحيى باشا ، بأنه تنفيذًا للمعااهدات الدولية لمكافحة تجارة الرقيق فان مصر ستقوم بواجبها الملقى عليها

- 
- (١) القلعة : مجلس الوزراء السودان محافظة رقم ٧ مجموعة ١٨ السودان ، مذكرة اللجنة المالية لايجاد وليفة بمكتب باشمفتش مصلحة منع تجارة الرقيق بالخرطوم .
- (٢) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٣٩ .
- (٣) التامة : مجلس الوزراء السودان محافظة ٤٦ مجموعة - السودان ( مذكرة بشأن سلطة القضاء والبوليس ١٩٠٤ ) .
- (٤) تقرير سنوى ١٩٠٦ ص ٨٣ .

بموجب هذا القانون وهو مراقبة حدودها على حسابها الخاص ونظامها المستقل.  
عن هذه المصلحة وبذلك تستقل مصلحة مكافحة تجارة الرقيق في السودان.  
وتصبح لا علاقة لها بأى رقابة مصرية (١) .

وقد ناقش الحاكم العام في مجلسه عام ١٩١١ هذه الأمور وامكانية انشاء  
مصلحة لمناهضة الرق تكون تابعة له ومركزها الخرطوم ، ووافق على ذلك الا أنه  
طالب بزيادة المبلغ المعتمد والمشار اليه ، لكثرة عدد العاملين فيها ، خاصة بعد  
نقل الموظفين الذين كانوا يعملون بمكاتبها في القاهرة ، ونظرا لسابق تحديد  
المبلغ ورفض مصر زيادته فقد لجأ الحاكم العام في مجلسه الى تحويل العمالة  
الزائدة في هذه المصلحة الى بوليس المديرية لشغل الأماكن الشاغرة فيه (٢) ،  
ومنذ عام ١٩١١ أصبحت مصلحة مناهضة الرق تابعة للحاكم العام من كل  
ناحية ، وليس لمصر الا دفع الاعتماد المخصص لها عليها .

وعن نشاط هذه المصلحة : فقد كان مركزا بالدرجة الأولى في شرق  
السودان نظرا للحروب المستمرة بين القبائل في الحبشة وأسر بعضهم وبيعهم  
رقيقا على الحدود السودانية الشرقية، وقد شكلت لجنة عام ١٩٠٢ لتخطيط الأمن  
على الحدود السودانية الحبشية وللضرب على أيدي المتاجرين بالرقيق ، الا أنه  
نظرا لقوة نفوذ بعض التجار أمثال أولاد حمود والحجاني ود حسن الذين كانوا  
من الرعايا السودانيين ، فلم تجد هذه الاجراءات معهم نفعا (٣) .

فأنت الإدارة تعيين بعض الأعيان العرب من رجال القبائل - الذين كانت  
لهم أنشطة في هذا المضمار من قبل - كفرقة أهلية - ويكونون نواة هيئته  
« للبوليس الأهلي » فيكون أعلم من رجال البوليس التابعين للحكومة أصلا  
بأماكن وأسلوب التجار في ذلك (٤) .

أما كردفان فانه وان كان تيار الاتجار في الرقيق فيها ، الا أنه كان  
أعنف ، مما عرض كثيرا من الققات للموت ، لأنها منطه تضم عددا كبير من  
العرب، وكثيرة الحروب الا أن الإدارة الجديدة في ظل انشاء مصلحة مكافحة تجارة  
العرب وكثيرة الحروب الا أن الإدارة الجديدة في ظل انشاء مصلحة مكافحة  
تجارة الرقيق في السودان عام ١٩١١ اتبعت أسلوب الاقناع المشتري العبيد، وهو  
أن استخدم العامل أقل تكلفة من شراء العبد ، وضربوا لهم مثلا بما حدث في  
مصر من عزوف أهلها عن شراء العبيد لأنهم تأكدوا من هذا (٥) .

وفعلا بدأ الناس يستجيبون بعض الشيء مما تعكسه احصائية الأحكام التي

(١) محاضر مجلس الشورى : مضبطة جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٠ .

(٢) Mini. Proc. 33th meeting March 20th 1911.

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٣٩ .

(٤) Peel, S. : Op. Cit., p. 212.

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٤٠ .

صدرت ضد تجار الرقيق في كردفان فقد كان عدد المحكوم عليهم في عام ١٩١١  
١٥ تاجرا مقابل ١٩ تاجرا في عام ١٩١٠ (١) .

وفي نفس الوقت دبرت الحكومة السودانية مجالات عمل لهؤلاء المعتقين  
من الرقيق الذين سرحوا في السودان ، وضموا طريقهم في العودة الى بلادهم ،  
أو كانوا في ربة أسيادهم واعتفوا فأصدر « مكتب العمل » بيانا عام ١٩٠٨  
حول استخدام هؤلاء العبيد بعد تسجيلهم في دفاتر خاصة لتوزيعهم على الأعمال  
الشاغرة المناسبة لهم لقاء أجر محدود ، كما صدر أيضا في عام ١٩٠٨ قانون  
تعويض العمل ، يعرضهم ضمن العمال عما يصيبهم أثناء العمل أو بسببه .

وهكذا أمنت المصلحة جانب تجارة الرقيق ، وردعت المتجنري به، مما ساعد  
على نجاح الزراعة في مناطق السودان التي كانت تحتاج الى أيد عاملة ، كمنطقة  
زراعة القطن في الجزيرة (٢) كما أن التنافس بين ملاك الأراضي على الاعتماد  
عليهم رفع أجورهم ، مما أغرى كثيرين منهم على ترك سادتهم عندما كانوا يخشون  
أمام المحاكم (٣) على ذلك .

### مصلحة البوليس

في بلد كالسودان يتكون سكانه من قبائل عدة تسودها الأحقاد ، وتباين  
عاداتها وأساليبها في التعامل ، ويتخللهم عدد من الأوربيين ، كان الأمر يحتاج  
الى سلطة لتضبط الامن وتعاون في تنفيذ الأحكام ، لذلك كانت هناك قوة  
بوليس شكلت منذ عام ١٨٧٤ تحت ادارة المأمير المصريين وبعض الضباط  
السودانيين (٤) ، أما المسئولية فكانت على كاهل المصريين أكثر لأنهم كانوا أكثر  
الماما ببعض الأمور القضائية (٥) ، كما كان معظم الجنود في البوليس من جنود  
الجيش المصري ، أما في الخرطوم ذاتها فكان كل جنود البوليس من المصريين  
حتى عام ١٩٠٤ (٦) ، لأنه لم يكن هناك من يليق من الأهالي بهذا العمل فدعت  
الحاجة لاستخدام المصريين ، خاصة في المدن التي كان فيها أوربيون (٧) مثل

S.I.R, I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 102. (١)

(٢) تقرير سنوي ١٩٠٨ : ص ٣ .

(٣) تقرير سنوي ١٩٠٨ : ص ٢١ .

Percy, F.M. : The Sudan in evolution P. 153. (٤)

Peel, S. : Op. Cit., p. 222. (٥)

S.N.R. Vol. XIX part 1, 1936, p. 192. (٦)

(٧) تقرير سنوي ١٩٠٥ : ص ٨٧ .

الخرطوم العاصمة وبور سودان اللتين يغشاها الكثير من الأجانب ، الأمر الذى  
تطلب المظهر الحسن والحكمة فى التعامل (١) .

وكانت قوات البوليس السودانى التابعة لمصر ، خاضعة للسكرتير الادارى  
بعد ان كانت خاضعة للجيش المصرى لأن كبار ضباط البوليس آنذاك كانوا من  
الانجليز ، كما أعطت للمديرين فى ذلك الوقت سلطة تعيين الضباط المصريين  
برجال من السودان .

وفى بداية الحكم الثنائى حتى عام ١٩٠٢ كانت قوة البوليس تتكون من  
٥١ ضابطا ، ٥٤١ جنديا مصريا ، ٦٤٧ جنديا سودانيا ، ومنذ عام ١٩٠٤ عندما  
تقرر نظام اللامركزية فى التعيين فى البوليس أعطيت السلطات للمديرين فى  
التعيين ومن ثم بدأ يزيد عدد السودانين حتى بلغ عدد المصريين بالنسبة لهم  
فى عام ١٩٠٨ : ٣٨٩ مصريا من المجموع الذى يبلغ ٢٩٧٩ رجلا ، أما فى القرى  
فقد ساد نظام الخفاء تحت اشراف العمدة ورؤساء القبائل (٢) .

وقد استعمل الانجليز أسلوبا غريبا فى احلال السودانين محل المصريين  
و البوليس عندما كانوا يشتغلون أثناء قيام المصريين بأجازاتهم فيحلون السودانين  
محلهم حتى قل عددهم فى عام ١٩٠٨ الى ٦٠ جنديا وكانوا من « البيادة » أما  
السودانيون فكانوا ( راكبين ) ليحيبوا الاهالى فى هذه المهنة وتكمل سياسة  
الاحتلال (٣) .

انعدت رئاسة البوليس للسكرتير الادارى فى السودان من عام ١٩٠٤  
تحت الاشراف المباشر لمفتشى البوليس والسجون فى محلياتهم ؛ هذا فى  
العاصمة ، أما فى المديرىات كان المدير هو المسئول عن البوليس فى مديريته  
مسئولية كاملة من حيث تعيينهم وتدريبهم ونظامهم ومرتباتهم وتسليحهم  
ولباسهم ٠٠ الخ . وقد بلغ عددهم فى عام ١٩٢٤ ( ٥٦٩٤ جنديا ) منهم  
٢٢٥٠ من القوة المراكبة ( سوارى ) وكان تسليحهم بنادق « مارتينى أنفيلد »  
Martini Enfield وقرابينات وسونكى ، ويرتدون الزى العسكرى كاملا (٤) .

تألف البوليس فى السودان من المشاه ( البيادة ) والراكب ( السوارى )  
وكانت مدة الخدمة الأولى سنتين على سبيل التدريب والتجربة يقضيها الجندى  
فى قشلاق البوليس فى مركز رئاسة كل مديريةية قبل توزيعهم ، ويتم توزيعهم  
حسب درجتهم على استعمال السلاح وحفظ واجبات البوليس (٥) .

(١) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ١٥٧ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 66.

(٢)

(٣) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٧٨ تقرير مديريةية حلفا .

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٨٢ تقرير نائب مفتش السجون .

S.I.R., I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan P. 287.

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٨٢ .

وكان الجندي البيادة يتقاضى راتبا شهريا قدره جنيها واحدا ، أما السواري فكان يتقاضى ١٢٠ قرشا وبدل عليقة ، وفي عام ١٩١٣ أجاز جمع مقدار من عشور الذرة عينا وبيعه لهم ، فيحتفظ في المخازن ويوزع منه كل مساء ، ويخصم ثمنه آخر كل شهر من البديل الذي كان يصرف لهم ( بدل العليقة ) مما كان له أثر حسن على حيواناتهم (١) .

أما القرى فكان يقوم على حراستها « الخفراء » وكانوا يعينون ممن كانت لهم خدمة في الجيش ، وكان لكل خفراء قرية رئيس ، وتقاضى الخفير راتبا شهريا من ٦٠ - ٨٠ قرشا كما تقاضى الرئيس ( شيخ الخفراء ) ١٠٠ قرش في الشهر (٢) وكانت تدفع مرتبات الخفراء ورؤسائهم من رسوم محلية كانت تفرض على المحلات التجارية والأعيان باسم ( رسوم خفر ) (٣) .

وعن اختيار رجال البوليس ، فكانوا يختارون أصلا من الجنود الذين أتموا الخدمة العسكرية ، ولكن بذلت جهود لتطعيم البوليس بأفراد مدنيين ، إلا أن الحياة القبلية والأسلوب الرعوى لم يكن يمكن أن يسايره إلا الخطء العسكري خاصة بعد انشاء المدرسة العسكرية في الخرطوم (٤) .

وكانت تتوخى الدقة في اختيارهم ، فكان طلب الالتحاق يتضمن بيانات عن الاسم واسم القبيلة التي ينتمي اليها الطالب والقرية وشيخها والمركز والمديرية التابعة لهما ، فضلا عن ارفاق صحيفة سوابقه بعد أخذ بصمات كلتا يديه .

ثم يلحق بعد ذلك بمدرسة للتعليم لفترة ثلاث سنوات وأحيانا امتدت سنتين آخرين حسبما كانت ترى السلطات المختصة ، فضلا عن صرف الملابس والمأكل والعتاد فإن الجندي كان يتقاضى مكافأة شهرية قدرها ١٢٠ قرشا أثناء فترة التدريب .

أما مكافأة الجندي السواري فكانت أكبر ، كما كانت الحكومة توفر له الفرس وعليقتها ، أما الهجانة فكان الجندي يحضر بجمله نظير مبلغ يتقاضاه بدلا للجمل (٥) .

ونظرا لاهتمام الحكومة بالبوليس . فقد أصدرت قانون البوليس عام ١٩٠٨ وهو قانون قصص به تشكيل وترتيب وتنظيم قوة البوليس وطائفة السجناء .

(١) تقرير سنوي ١٩١٣ : ص ٢٣٢ .

(٢) تقرير ١٩٠٥ : ص ١٧٩ .

(٣) تقرير ١٩٠٨ : ص ١١٢ تقرير مديرية كردفان .

Colvin, A. : Op. Cit., p. 378.

(٤)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 378.

فبدأ بتجديده تعاريف الرتب وسلطاتها ( كقومندان وكان يقصد بها المدير ، كقومندان الجمرك ومدير المواني والفنارات ( م ٤ ) ، كما أعطى للحاكم العام سلطة وضع اللوائح المنظمة للبوليس بوجه عام ، وأجاز في نفس الوقت للمديرين وضع اللوائح الخاصة حسب حالة الاقليم ( م ٥ ) . كما حدد هذا القانون كذلك الجرائم والعقوبات التي يقع فيها ويحاسب عليها رجل البوليس ( م ٧ - ٩ ) (١) .

ثم صدر قانون رقم ٩ لعام ١٩٠٩ خاص « بتحديد ماهيات الضباط وصف الضباط والعساكر البرية والبحرية وكان موقعا من الخديو .

وقد أظهر في مادته الأولى الرتب ومرتب كل منها كما يلي :

المرتبة	المرتب في الشهر بالجنيه المصرى	الرتبة
٧٥	الفريق	جنيه
٦٥	اللواء	
٤٧	الميرالاي	
٤٠	القائمقام	
٢٨	البكباشى	
١٨	الصاغ قول اغاسى	
١٢	يوزباشى خدمته تزيد عن ٧ سنوات	
١٠	يوزباشى خدمته أقل عن ٧ سنوات	
٧	الملازم أول	
٦	الملازم ثان (٢)	

وخضع البوليس لأسلوب معين عند قيامهم بالاجراءات التنفيذية المعاونة ، كما كان يحدث في مصلحة الجمارك ومصلحة مكافحة الرق ، ومصلحة تسوية الأراضي وغيرها ، وكذلك أعمال الحراسة ، فكانت لذلك تنقسم ساعات عملهم الى أربعة فترات كل فترة ست ساعات يتناوب فيها الجنود العمل باشراف ضباطهم (٣) ، أما في الخرطوم العاصمة فكان يضاف الى ذلك مرور البوليس الراكب ( السوارى ) ساعتين لكل اعتبارا من الساعة العاشرة مساء (٤) .

وفي المناطق التي كانت تحت تهديد العصابات ، أو تتنازعها الأحقاد والثار بين القبائل ، فكان البوليس يقوم بدوريات منظمة مفاجئة حتى يعود.

(١) الكلمة : مجلس الوزراء سودان محفظة ٤٢ مجموعة ٤٠٣ انظر الملحق رقم ( ٢٤ ) .

(٢) الوثائق المصرية ٩ يناير ١٩٠٩ .

(٣) Percy, F.M. : The Sudan in Evolution P. 157, and IDA. handbook, (٣) p. 287.

(٤) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٥٨ .

الأمر الى نصابه (١) ، وكثيرا ما تعرضوا للاهانات والقتل كما حدث فى حادثه  
ود حبوبة ١٩٠٨ (٢) .

وكان رجل البوليس الذى يجيد عمله يحصل على « شريط » عليه رقم  
وتاريخ الترقية ، وكان يحتفظ بدفتر ( أحوال ) ثم مركز البوليس لضبط  
ساعات قيام وحضور العساكر والضباط وما أبلغوا به من حوادث خلال فترات  
عملهم .

وكانوا فى ذلك أيضا يخضعون للتفتيش عليهم ممن هم أعلى منهم رتبا  
وليوقعوا لهم على دفاتر كانوا يحملونها بتاريخ وساعة المرور ، ويتعرض للجزاء  
كل من كان يخالف ذلك (٣) .

الأنه لم يكن يستغنى عن الاستعانة بالموظفين المدنيين فى أقسام البوليس  
كالباشكاتب والكتبة وأمناء المخازن (٤) .

### السجون :

كانت مصلحة مستقلة حتى عام ١٩٠٤ . ثم ضمت الى مصلحة البوليس  
تحت اشراف السكرتير الادارى وذلك من حيث الادارة العامة كالاتمادات المالية  
وأصدر اللوائح والقوانين ولكن الاشراف الفنى كان لمدير المديرية ، بمعنى أنه  
كان المسئول عن التعيين فى مناصبها العسكرية وتدريب أطقم السجون ،  
والموافقة على صرف المرتبات والمكافآت ، وتحديد مواعيد الاعدام للمحكوم عليهم  
بذلك (٥) ، وسارت كذلك فى نظام اللامركزية أسوة بالبوليس عموما (٦) .

وشابهت السجون فى السودان تلك التى كانت فى مصر ، من حيث  
ادارتها ونظامها وأنواعها فكان على رأس ادارة كل سجن « حكمدار » أو مأمور  
وكانت رتبته « يوزباشى » على الأقل حسب نوع السجن ، مركزى أو محلى ،  
وكان تحت رئاسته حرس السجن وسجانين ، فضلا عن جهاز من الكتبة للحسابات  
والادارة (٧) ، وكان للسجون مفتشا عاما واحدا تخضع له كل سجون السودان  
ويكتب عنها تقريرا سنويا يقدمه للحاكم العام ليكون ضمن تقارير الحكومة  
السودانية (٨) .

Jackson, N-G. : The Figuring Suance, p. 19.

(١)

(٢) اللواء ١١ مايو ١٩٠٨ .

Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 157.

(٣)

Ibid, p. 154.

(٤)

Colvin, A. : Op. Cit., p. 377.

(٥)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 86.

(٦)

(٧) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٨٩ .

(٨) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ١٦٧ .

انقسمت السجون أساسا الى سجون للرجال وسجون للنساء وثالثة للأحداث وذلك اعتبارا من ١٩٠٥ .

فسجون النساء والرجال انقسمت الى ثلاثة درجات على أساس فترات العقوبة فالسجون المركزية ، هي التي كان يقضى فيها المجرم عقوبته التي تزيد عن سنتين الى الاعدام ، وكان ملحقا بها غرفة لتنفيذ حكم الاعدام ، وكان السجن المركزي في الخرطوم بحرى وبور سودان تحت ادارة مفتش انجليزى وضابطين مصريين .

وكان السجين من الرجال فقط يقضى ثلثي فتره عقوبته وهو مغلول بسلاسل في رجليه وكانت المعاملة تغلظ وتسوء بالنسبة للمجرمين العائدين ، أى من سبق الحكم عليهم وذلك بالضرب وتقليل كميات الطعام والاكثار من تكليفهم بالأعمال العنيفة .

٢ - أما السجون المحلية فكانت في مزارع المراكز ، وكانت تشيد تباعا حسب حاجة كل مركز وحسب كثرة عدد المحكوم عليهم فيه ، وذلك لقضاء فترات السجن الأقل من سنتين ، ولم يكن السجين يغل بأصفاد (١) .

٣ - سجن الاحتياط ( الانتظار أو الضبطية ) وكان يودع فيه السجين انتظارا لصدور الحكم عليه ، وكان يباح للسجين المأكل والملبس والفراش والقراءة ونظمت له الزيارات حسب حالة الجريمة والتحقيق فيها (٢) .

كما أنشئت سجون حسب الحاجة ، وهي السجون السياسية ، وكانت تنشأ بعد المحاكمات السياسية أو الثورات الدينية ، وكان المحكوم عليهم من قبل يرحلون الى مصر ليودعوا في سجون رشيد أو دمياط ولكن بنى لهم سجن فى وادى حلفا وكان أول من أودعوا فيه هم المهديون (٣) .

وقد أدخل نظام الاستفادة من هؤلاء النزلاء ، فألحقت بالسجون ورش يعملون فيها للاستفادة منهم ، وقتلا لوقتهم واستنفادا لطاقتهم ، وبدأ هذا النظام بسجن بور سودان على أساس أن النزيريل يقضى فيه أطول فترة عقوبة وذلك من عام ١٩١١ (٤) .

وكانت هذه الورش تضم حرفا مختلفة كالخياطة والتجارة وصناعة

---

(١) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٧٦ ، وتقرير سنوى : ص ٨٨ .  
Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 84.  
(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٨٩ .  
Warburg, G. : Op. Cit., p. 68. (٣)  
Ibid, p. 66. (٤)



الطوب وعمل الحبال والعنجريب (١) وأعمال الجلد ، وكانت المنتجات تعرض في الأسواق والمعارض ويوزع ثمنها على النزلاء .

أما عن طعام النزلاء اليومي فكان يخص السجنين في الأحوال العادية ٢٠٠ درهم من خبز الذرة ، ٦ دراهم من الزبد يوما بعد يوم ، ٢٥ درهما من اللحم ، ٤٥ درهما من الخضر ، ٥ دراهم من الملح ، وتقل هذه الكمية كلما اقترب السجنين ذنبا في سجنه (٢) .

أما الاعدام فكان يتم في حضور عدد معين من الأعيان لا يزيد عددهم عن العشرين حتى يكونوا شهودا على ذلك (٣) .

### سجون الأحداث :

أنشئت أماكن خاصة للأحداث الذين قلت سنهم عن ١٧ سنة كل جنس على حدة ( بنات وبنين ) وكانوا يقسمون داخل السجن الى مجموعتين : الأولى وهم الذين يرى مأمور السجن أنه يرجى منهم الإصلاح ، المجموعة الثانية هم المنحرفون تماما ، ولكل فئة نظامها في التعامل والعلاج .

فالفئة الأولى كانوا يتعلمون القراءة والكتابة ويتمنون على الألعاب الرياضية مع العناية بصحتهم . ثم يلقنون حرفا أو يتدربون على أعمال التجارة ليخرجوا الى الحياة الشريفة ، وقد استجاب الأحداث في بعض السنوات للإصلاح لدرجة أنه في بعض السنوات كعام ١٩٠٥ خلا سجن الأحداث من النزلاء (٤) ، كما كان يلحق النابيون منهم بكلية غوردون وورشها (٥) .

أما المنحرفون تماما فكانت تتضاعف لهم المدد حتى يصلح شأنهم .

### قلم تحقيق الشخصية :

أنشئ ١٩٠٥ وارتبط بإدارة السجون المركزية ، ويقوم فيه الموظفون المدربون على أخذ بصمات المجرمين مع قياس بعض أجزاء الجسم والاحتفاظ بصورهم ، المتحقق من شخصياتهم كدليل جنائي عندما يعود المجرم لجرمه أو يلوذ بالهرب من سجنه ، وكان يحتفظ بالبصمات في أماكن موزعة حسب

---

(١) العنجريب نوع من الأسرة نسيج من الخشب والحبال المصنوعة من الياف النخيل نسيج لفرد واحد لترفعه عن الأرض .

Percy, F. M. : The Sudan in evolution p. 84.

(٢)

(٣) تقرير سنوي ١٩٠٥ : ص ٨٨ .

(٤) تقرير ١٩٠٥ : ص ١٧٢ .

(٥) تقرير سنوي ١٩٠٨ : ص ٥٠ .

التقسيم الإدارى للبلاد ليسهل الرجوع إليها (١) وكان الموظفون فيها يخضعون للنظام الإدارى الذى خضع له موظفو مصلحة البوليس جميعا .

وقد بلغ عدد البصمات التى أخذت حتى عام ١٩٢٠ (١٥٠٠٠ بصمة) (٢) . ولم تكن عين الإدارة تغفل عن أخطاء رجالها ، فكانت تقارير التفتيش التى كانت ترفع الى المديرية كل عام تعكس أخطاءهم ، فكان المدبرون يضربون قوائم بالجزاءات للأخطاء الادارية البسيطة ، أما الجرائم فكان يقوم مرتكبوها الى المحاكم شأنها فى ذلك شأن كل المذنبين ، وقد أصدرت المحاكم أحكاما بالسجن والغرامة فى عام ١٩٢٠ على عدد من مأمورى السجن الذين أسندت اليهم اتهامات بالاختلاس .

فالمأمور اليوزباشى أمين أفندى المفتى الذى عذب عددا من الفلاحين ليستولى على أملاكهم اعتمادا على سلطة وظيفته حكم عليه بالسجن أربع سنوات وغرامة ٥٠٠ جنيه ، والمأمور يوزباشى عزيز أفندى كامل ونائبه حبيب أفندى عبد الملك اللذان اتهما بالاختلاس حكم على كل منهم بالسجن سنتين وبغرامة ٢٠٠ جنيه ، والكاتب جورج أسعد الذى سهل لهما مأموريتهما حكم عليه بغرامة ٥٠ جنيه (٣) .

وبصفة عامة كان رجال البوليس محل احترام السودانين، ولا سيما أثناء قيامهم بواجبهم ، فلم يعقب الشعب على ما كانوا يتخذونه من اجراءات ، أو يعترض طريقهم فى سبيل ذلك (٤) .

### مصلحة حفظ الصيد

أنشئت مصلحة حفظ الصيد فى عام ١٩٠١ بهدف المحافظة على الحيوانات البرية من الانقراض ، خاصة وأن الغابات والصحارى والافريقية من أغنى مناطق العالم بها ، كما كانت تتبعها حديقتنا الحيوان اللتان كانتا موجودتين فى السودان (٥) .

وواضح من وظيفتها أنها متداخلة فى مصلحة الغابات ، وفى نفس الوقت فى مصلحة البوليس على ذلك فقد استفادت من طلبهما فى تقليل عدد العاملين فيها ، اذ أن المحافظة على الغابات من قبل مصلحة الغابات أفادها فى المحافظة

(١) السودان : ١٧ يولية ١٩٢٠ .

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ١٥٧ .

(٣) السودان : ١٧ يولية ١٩٢٠ .

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ١٥٧ .

(٥) S.I.A., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 281.

أيضا على حيواناتها ، كما أن تنفيذ قوانين الترخيص يحمل السلاح للصيد ، كان بإشراف مأمورى المراكز ، ثم تعيين مناطق الصيد ومراقبتها كانت تحت إشراف مديرى المديریات .

وصدر أول قانون لتنظيم الصيد وحمايته عام ١٩٠١ ، وقد وضع على سبيل التجربة فحدد أصول الصيد ، والأسلحة المستعملة فى ذلك ، وسلطات رجال البوليس (١)

الا أنه نظرا للثغرات صدر قانون آخر سنة ١٩٠٣ باسم « قانون الحيوانات البرية » وألغى قانون الصيد ١٩٠١ وحدد أماكن استخراج تراخيص الصيد ، وهى مراكز البوليس بتفويض من الحاكم العام ( م ٤ ) . كما حدد عدد الحيوانات التى يرخّص بصيدها وأجاز للحاكم العام تغيير هذا العدد بإعلانه فى الغازينه السودانية ( م ٦ ) كما أعطاه أيضا حق منع الصيد لغترات يعلن عنها فى الغازيتة ، ومنع وسائل صيد معينة يرى أنها مهلكة للثروة الحيوانية البرية . وفوض هذه الحقوق بدوره للمديرين فى مديرياتهم ( م ١٨ ) ( ٢ ) . ثم عدل بقانون ثالث عام ١٩١١ عرف تغييرات طفيفة فى بعض حقوق رجال البوليس فى هذا المجال (٣) .

وكانت هذه المصلحة بسيطة فى تكوينها ، لأنها اقتصرت واجباتها على رجال البوليس من أمور الترخيص ونحريه محاضرات الخروج على شروطها ، ومن ثم كان لها مدير فى الخرطوم تتبعه كاتب للحسابات وطاقم من الضباط للتفتيش ، لان التفتيش أساسا كان منوطا بمقتضى البوليس .

وتكون دخلها من رسوم الصيد التى كانت تحصل فى مراكز البوليس لحسابها ، التى بلغت ٤٠ - ٥٠ جنيها مصريا للسباح من ٥ - ٦ للموظفين والاهالى ، وكذلك من بيع الحيوانات الحية ، أو جلودها ومستخرجاتها بعد صيدها (٤) .

أما مصروفاتها فكانت على جهازها الإدارى ، وعلى حديقته الحيوان فى الخرطوم بتزويدهما بالحيوانات ، وإقامة المباني الخاصة بهما ، والصرف على مآكلها وحراساتها ، بالاشتراك مع مصلحة الطب البيطرى .

وانحصر تفتيشها على مراجعة الدفاتر التى كانت تصرف لمن يرخّص لهم بالصيد ليثبتوا فيها ما صادوه عددا ونوعا ، وتراجع مرتين شهريا بمعرفة مأمور قسم البوليس عن طريق استدعاء صاحبها لذلك (٥) .

(١) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٢٣ .

(٢) المدعى مجلس الوزراء سودان محفلة ٢ مجموعة ٣١٤ .

(٣) Mini. Proc. 39th meeting June 21st 1911, p. 81.

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ٥٤ .

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ١٢٣ .

## مصلحة المعارف

أسندت أعمال التعليم منذ بداية الحكم الثنائي الى المستر بونهام كارتر ، السكرتير القضائي لحكومة السودان ، بالاضافة الى عمله ، وفي عام ١٩٠٠ أرسل السير وينجت حاكم عام السودان الى مستر جيمس كرى الذى كان يعمل موظفا بنظارة المعارف المصرية يطلب منه تولى منصب مدير كلية غوردون ومنصب مدير المعارف فى السودان ، وقبل المستر كرى ذلك ، وانتقل للعمل فى السودان ، حيث ظل يتجول ١٨ شهرا ليكون فكرة عن البلاد وحاجتها الى التعليم ، وأى نوع من المدارس يلزمها ٠٠ الى غير ذلك ، ضمنها تقريرا أوضح فيه سياسة التعليم المطلوب تطبيقها فى البلاد آنذاك (١) .

وكانت هذه السياسة تقوم على أسس اقتصادية وسياسية وادارية فمن الناحية الاقتصادية كان الاتجاه الى تعليم جيل من أبناء السودان الصناعات والحرف لتستغنى بهم الحكومة هناك عن المصريين والأوروبيين ذوى الأجور المرتفعة (٢) ، ومن الناحية السياسية هو تعليم السودانين بما يجعلهم قادرين على تفهم نظام الحكم وأغراض الادارة الجديدة (٣) ، وقد اعترف جيمسى كرى بأنه ينبغي أن يلم السودانيون بقدر من العلم كمحاولة لرفع مستواهم الى الحد الذى يفهمون به النظم الاجتماعية والادارية الجديدة (٤) ، ومن الناحية الادارية فهى واضحة فيما أعلنه من أنه كان يسعى لخلق طبقة من المتعلمين فى السودان يعرفون القراءة والكتابة والحساب بالقدر الذى يسمح لهم بالتعيين فى الوظائف الدنيا فى الادارة ، فالحاجة كانت ملحة لهم وليست الى تعليم أعلى (٥) .

ولقد قام على تنفيذ هذه السياسة هيكل ادارى على رأسه مدير المعارف مركبة فى الخرطوم (٦) ، تتبعه ادارة مكونة من باشكاتب للحسابات وأحد الكتبة لاعداد الحسابات والقيام بأعمال السكرتارية (٧) ، وسكرتارية فنية لجمع تقارير المفتشين الفنيين ودراستها وعرضها عليه وتقييم أعمال العاملين فى جهاز التعليم (٨) ، أما فى الأقاليم فكانت المدارس تتبع جهتين : الأولى مفتش المديرية

(١) يوثان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائي الاول ، ص ٢٩١ .

(٢) التيجاتى عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٥٥ .

Annual report 1902 : p. 15.

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 84.

(٤) تيودوروز سفنين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده . ترجمة على أحمد شكرى . القاهرة ١٩٢٧ ، ص ٤٦٩ .

(٥) تقرير ١٩٠٤ : ص ٣٢ .

Annual report 1902; p. 16.

(٦) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٣١ .

(٧) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٣٥ .

(٨) تقرير سنوى ١٩٠٩ : ص ٦٨ .

أو مأمور المركز ، وكانت الاتصالات بين ناظرها ومدير التعليم تتم عن طريق الأمور ، وكان هذا المأمور هو الذى يقوم بجمع ضريبة التعليم ضمن ما كان يجمعه من ضرائب أخرى ، أما الناحية الفنية كتعيين هيئات التدريس وترقياتهم ومرتباتهم وتقاريرهم فكانت من اختصاص مدير المعارف وحده ومن كان يرسلهم من المفتشين بشكل منتظم للمرور والتفتيش على هذه المدارس (١) .

أما الكتابات بالذات فكان يعين لها مفتش من القاهرة بخطاب خاص ، يشتمل على المبلغ الذى سيدفع راتبا شهريا له (٢) ، ولعل ذلك كان لأن هذا النوع من التعليم اختص بالتعليم الدينى الاسلامى وحفظ القرآن الكريم .

وكان نظام التعليم الذى بدأ خطوطه المستر كرى فى عام ١٩٠٠ يشمل :

١ - مدارس أولية .

٢ - مدارس فنية لتدريب طبقة صغيرة من الحرفيين لسد حاجة البلاد .

٣ - مدارس ابتدائية لتخريج طبقة من صغار الموظفين للالتحاق بالحكومة .  
مع تدريب فئة من المتعلمين ليصبحوا معلمين فيما بعد (٣) ،  
بالإضافة الى جهود كلية غوردون فى التعليم الفنى والمهنى .

وظل هذا النظام الى أن وصل الى شكله النهائى فى عام ١٩٠٩ فأصبحت أقسامه :

١ - مدارس تحضيرية أولية ، وهى أقدم نوع من المدارس فى السودان لنشر المعرفة المحدودة بين الشعب فى أنحاء السودان (٤) ، فضلا عن أن هذا النوع من التعليم قد لقى دويا فى نفوس السودانيين لشموله على تعليم علوم القرآن الكريم (٥) وقد بلغت فى سنة ١٩٢٤ - ٧٨ مدرسة انتظم بها ثمانية الاف تلميذ ، أما مدرسيها فكانوا من خريجي المدارس الابتدائية ومدرسة المعلمين فى أم درمان (٦) . المدارس الابتدائية ، وكان الهدف منها تخريج موظفى الحكومة وكانت مرحلة تلى مرحلة التعليم الأولى وقد استوعبت فى عام ١٩٠١ - ١٢٠٠ تلميذا من أبناء موظفى الحكومة وأبناء البيوت الكبيرة فى السودان (٧) ، وانتشرت هذه المدارس فى الخرطوم وأم درمان وحلفا وبربر

(١) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٢٣ تقرير مصلحة المعارف .

Abu Sin, I. : Op. Cit., pp. 41-42. (٢)

Sudan Gov., A record of progress, p. 18. (٣)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, P. 163. (٤)

S.I.R. I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 300. (٥)

د. الله حسين : السودان ج ٢ ص ٤٦١ .

Duncan, J.S. : Op. Cit., p. 110, and Annual report 1902; p. 17. (٧)

وسواكن وود مدني (١) بالإضافة الى مدرسة قبطية ابتدائية تدعمها الحكومة في الخرطوم (٢) .

أما بقية أنواع التعليم فقد ضمتها كلية غوردون التذكارية (٣) وهي مدرسة ابتدائية ومدرسة المعلمين والقضاء الشرعي ومدرسة صناعية لتعليم الحرف اللازمة للحكومة والشعب ومعمل للتحليل الكيماوي (٤) .

وفي ١٩٠٥ أنشئت بها مدرسة عليا ضمت ١٦ تلميذا ليتدربوا على أعمال المساحة والهندسة (٥) كما ألحقت بها أقسام حرفية طبقا لحاجة الإدارات المختصة كالسكة الحديد والتليفونات والتلغرافات (٦) .

وبهذا صدر قانون التلمذة ١٩٠٨ لتنظيم عملية سد حاجات المصالح من الصبية والخريجين وتنظيم الحاقهم بالمدارس المتخصصة (٧) .

مشكلات مهملحة المعارف :

لاقت مهملحة المعارف في السودان مشكلات ثلاث أولها :

### المشكلة الأولى

مشكلة المعلم ، وكانت مشكلة ملحة منذ البداية ، خاصة وأن الفكرة التي أوجدتها الانجليز كانت فكرة المدرس الوطني ، وكما قال جيمس كسرى نبي زيارته لأرجاء السودان عن عدم كفاءة من يشتغلون في وظيفة المدرس من غير السودانيين ، ولارتفاع أجورهم ، وعدم ملاءمة الطقس لحياتهم ، وأخيرا اذا كانت مصر هي المصدر الأساسي الذي أمد السودان بتلك الطبقة من المدرسين فكانت هي نفسها في أمس الحاجة اليهم (٨) ولكن واقع الأمر لدى الانجليز كان قطع خط وصول المدرس المصري للسودان الذي تدخل في ركابه فكرة القومية ثم الثورة (٩) ، رغم اعتراف كرومر نفسه بقبول نظارة المعارف العمومية في مصر بتحمل عبء ارسال المدرسين والنظار ليعملوا في السودان (١٠) .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 89.

(١)

Annual report 1900 : p. 53.

(٢)

Sudan P. 76.

(٣)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 193.

نوم شقير : المرجع السابق ص ١٧٢

(٤) سليمان كشة : المرجع السابق ص ١٧ .

Abu-Sin, I. : Op. Cit., p. 42.

(٥)

Annual report 1902 : p. 74.

(٦)

(٧) تقرير سنوي ١٩٠٥ : ص ٤٣ .

(٨) مكي شبكة : السودان في قرن ، ص ٣٢٧ .

(٩) سليمان كشة : المرجع السابق . ص ١٨ .

Annual report 1902 : pp. 17, 74.

(١٠)

ومن ثم بدأت حكومة السودان تبذل جهودها فى سد هذا الفراغ بإنشاء مدرسة للمعلمين فى أم درمان ، بدأت بستة معلمين فى عام ١٩٠١ وأصبحوا ٢٦ معلما فى عام ١٩٠٢ ، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاثة سنوات (١) .

ورغم هذا فقد أشجرت الإحصائيات عام ١٩١٢ الى النقص الشديد فى عدد المدرسين فمثلا لطفى مديرية كردفان تظهر فيها الحاجة اليهم من الإحصائية الآتية :

المدرسة	عدد التلاميذ	عدد المعلمين
الدويم	١٣٤	٤
الأبيض	٩٥	٤
النهود	٥٧	٢
أبو زياد	٥٢	(٢)٢

ومن الغريب أن يشاع أن المدرس المصرى لم يكن يرحب بالعمل فى السودان رغم حصوله على مرتب أعلى وأن المدرس السودانى سيوفر فرق مرتبه (٣) ، فى حين أن قائمة مرتبات المعلمين أثبتت غير ذلك وذلك عام ١٩١٠ .

مدرس مؤهل لغة عربية ( مصرى )	٤	جنيهات شهريا
مدرس لغة عربية للابتدائى والأولى ( مصرى )	٣٥	جنيها شهريا
مدرس لغة انجليزية	١١	جنيها شهريا
محاضر مدرس ثانوى ( انجليزى )	٢٣	جنيها شهريا
مدرس رياضة ورسم صناعى (انجليزى الجنسية)	٢٣	جنيها شهريا
مدرس ألعاب (مصرى)	٤	جنيهات شهريا (٤)

وواضح من هذا : أولا - ضالة المبلغ الذى كان يتقاضاه المدرس المصرى اذ تراوح ما بين ٣٥ - ١١ جنيها شهريا ، وأن المرتب العالى ( ١١ جنيها ) كان يتقاضاه السوريون واللبنانيون حيث أنهم هم الذين شغلوا وظيفة مدرس اللغة الانجليزية ، فكيف لمدرس يترك بلاده من أجل ثلاثة جنيهات ونصف .

ثانيا - مدى الاجحاف بحق المصرى فى المرتب اذا ما قورن بالمرتب الذى وضع للانجليزى ( ٢٣ جنيها شهريا ) .

Annual Report 1902 pp. 76.

(١)

Artine Pacha : Op. Cit., p. 17. and I.D. a handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 110.

(٢)

Min. Proc. 14 meeting June 23rd 1910. p. 79.

(٣)

Min. Proc, Ibid.

(٤)

ورغم كل المحاولات التي بذلت فإنه ظلت مسألة توفير المدرسين الكفاء للدارس عقدة صعبة الحل (١) .

**المشكلة الثانية :** مشكلة التمويل ، فقد اعتمدت المصلحة فى تمويلها على ::

١ - التمويل المصرى ضمن اعتمادات الميزانية العامة .

٢ - التبرعات والمصروفات بالنسبة لكلية غوردون .

٣ - ضرائب التعليم التي كان يفرد لها بند فى الميزانية التي كانت مخصصة للخدمات فى المديرية ، بالإضافة الى جزء آخر من المعونات التي كانت تقدمها الادارة المركزية (٢) . ولكن ظلت الأزمة المالية تهدد مصلحة التعليم حتى عام ١٩٠٤ ، وظل التعليم فيها محدود التقدم مما اضطر مدير التعليم الى أن يقترح اضافة ضريبة جديدة على الأراضى بنسبة قرشين على كل فدان ، يعفى مقابلها ابن صاحب الأرض من دفع مصروفات تعليمه (٣) وظل هذا الاقتراح حتى عام ١٩٠٥ ، حين حظى بالموافقة ولكن اختلفت هذه الضريبة من مديرية الى أخرى ، ففي مديريتي النيل الأزرق وسنار كانت تحصل على كل فدان من الأرض ، بينما فى مناطق أخرى كانت نسبة طفيفة على العشور وفى نالثة أضيفت الى ضريبة النخيل وفى المدن أضيفت الى عوايد الأملاك العقارية (٤) .

**والمشكلة الثالثة :** التي واجهت هذه المصلحة هى شكوك السودانين فى أسلوب التعليم الجديد ، فقد ظل عالقا بأذهانهم أن تعليم القرآن الكريم فى الخلاوى هو الأصل ، أما تلقى ابنائهم علوما جديدة على أيدي مدرسين أجانب . فأمر كان محل ريب لديهم .

من أجل هذا عالج المستر كرى هذا الموضوع بمنع استعمال اللغة الانجليزية فى المدارس الأولية (٥) كما أشرك « الفقهاء » الذين كانوا يعلمون القرآن الكريم فى الكتاتيب فى هذه المدارس وذلك لفترة ثم ألقى هذا الأسلوب (٦) بعد أن تسلم خريجو مدرسة المعلمين عملهم فى المدارس وكان لهذا أثره الواضح فى تغيير نظرة السودانين الى التعليم الجديد (٧) .

(١) تقرير سنوى ١٩١٢ : ص ٦١ .

.Peel, S. : Op. Cit., p. 218.

(٢)

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ٩٦ . تقرير مصلحة المعارف .

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٢٢ . تقرير المعارف .

.Annual report 1902 : p. 67.

(٥)

(٦) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٣٤ . تقرير المعارف .

(٧) المرجع نفسه : ص ١٣٥ . تقرير المعارف .



## مصلحة الري

كانت مصلحة الري هي أكثر المصالح في السودان اتصالا بمصر ، اذ كان لمصر حق الاشراف عليها أكثر من أى مصلحة أخرى ، حتى قيل أنها كانت تدار من القاهرة ، وذلك لخطورة عملها بالنسبة لأرض مصر وشعبها ، ولذلك حرصت القاهرة على أن تكون ادارتها تحت نظرها واشرافها مهما كلفها ذلك .

وقد بدأت كاحدى الادارات التابعة لنظارة الأشغال العمومية في القاهرة تحت اشراف أحد المهندسين الذى وان كان في الخرطوم الا أنه لم يكن تحت الادارة الكاملة للحاكم العام ، فكانت الحكومة المصرية ترسل من خلاله توصياتها ومقترحاتها فى مجال الري الى الحاكم العام لتنفيذها (١) ، وكان يعاون هذا المهندس مفتشون لأقسام الري لمديريات : النيل الأزرق ، والنيل الأبيض وطوكر ، وكانوا يعملون فى نفس الوقت مستشارين للمديرين الذين تقع أعمالهم فى دوائريهم ، أما مسئولياتهم فكانت مباشرة أمام وكيل نظارة الأشغال العمومية فى مصر ، وظل الحال هكذا حتى عام ١٩٠٤ عندما تقدمت نظارة الأشغال العمومية بمذكرة الى مجلس النظارة بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٠٤ بسبب زيادة الحاجة الى مياه النيل ، والنخطيط لمشروعات من شأنها زيادة مائة ، ومن ثم زادت الحاجة الى ادارة دائمة فى السودان ، تضم تخصصات من الموظفين لم تجد من يشغلها الا من عملوا فى الهند على أساس تشابه مكان العمل بينهما ، وذلك بطريق الاعارة ، وذيلت توصياتها بطلب المهندس البريطانى مكارتى Mac Carthy على سبيل الاعارة من حكومة الهند لفترة خمس سنوات ، بنفس الشروط المعين عليها فى الهند ليقوم بالاشراف على هذه الادارة (٢) .

وظل الأمر يدرس فى نظارة الأشغال فى القاهرة الى أن تقدمت فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٤ بمذكرة الى مجلس النظارة ، تعرض فيها مدى حاجة مصر الى هيئة تدبر ماء النيل فى السودان لصالحها ، ثم حاجة هذا المشروع الى أيد متخصصه فى أعمال المساحة ، ورصد قياسات النيل بشكل مستمر وغير ذلك من الأمور التى رأت أن يندب لها عمال متخصصون من مصر ، نظير صرف بدل ( مخصص ) عن نقلهم للسودان (٣) على أن يقف صرفه فى حالة الغاء نديهم . وعودتهم الى مصر مرة أخرى ، مع احتساب هذه المدة فى المعاش ، بالإضافة الى ارسال عمال مؤقتين بصرف كل منهم بدل سفر طالما كان فى السودان طبقاً

S.I.R., I.D.A., A handbook Anglo Egyptian Sudan, pp. 279-280. (١)

(٢) القلعة - مجلس الوزراء - نظارة الأشغال - مصلحة الري - محبلة ٤ موظفى الري مجموعة ٦ اشغال عمومية ( مذكرة نظارة الأشغال العمومية ) .

(٣) ذكر البريطانيون فى احدى شكاواهم التى نشروها فى الأعرام فى ١٨ مايو ١٩٢٤ انها

كانت بنسبة ٤٠٪ من أصل المرتب .

لقانون المستخدمين كما صرح لهم .باجازة سنوية لمدة ثلاثة شهور كل عام نظرا لعملهم في أماكن غير صحية .

ثم تعرضت المذكورة للمرتبات والوظائف فكانت الآتي :

الاجمالي	في السنة	بدل السودان	المرتب في مصر
١٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	مفتش عموم رى السودان
٨٠٠	٢٠٠	٦٠٠	مفتش مساعد
٤٤٠	٢٠٠	٢٤٠	مهندس مساعد
٣٠٠	١٢٠	١٨٠	محاسبى

وأشارت كذلك أنه قد أدرج في ميزانية عام ١٩٠٤ مبلغ ٢٤ الف جنيهه مصرى للابحاث التى سيجريها هؤلاء العاملون بالإضافة الى مرتباتهم والادوات والمعدات التى كانت تلزم لذلك .

وانتهت المذكورة الى تعيين المستر ديبوى مفتش رى القسم الثانى فى القطر المصرى مفتشا عاما لرى السودان ، أما العمال الذين يكونون تحت ادارته فستنتقيهم هذه النظارة ممن يرغبون فى الخدمة فى السودان . وبعرضها على مجلس النظار وافق عليها بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (٢) .

ونفذ المشروع وبدأ العمل فى السودان وظهرت نتائجه اعتبارا من عام ١٩٠٧ ، حيث عرض المستر ديبوى فى تقريره ما أنجزوه ، من مسح النيل الازرق وبلاد الجزيرة بقياس مناسبة فى مسافة تبلغ الفى كيلو مترا ورسموا خرائط لها ، واعدوا مشروعات القناطر ، التى يمكن أن تقام هناك ، ودبروا مياها تروى ٥٠٠٠٠٠ فداناً فى أراضى الجزيرة دون المساس بأصول الرى . لارض مصر ، فضلا عن اقامتهم مقياسا ثابتا للنيل فى « ابى هاشم » الواقعة على نهر الدندر وأعدوا لبناء مقياس آخر عند « مغازة » على نهر الرهد ، ورفعوا المقاييس الموجودة فى النيل الازرق واصلحوها ، ورمموا سد القاش فى كسلا الذى كان قد جرفه فيضان عام ١٩٠٦ (٢) .

وكان أهم أغراض مشروعات الرى فى السودان تحسين انتاج القطن الذى خصصوا له حقول تجارب جاءت بأحسن النتائج وشهد تقرير عام ١٩١٠ ، بنجاح بزراعة مساحة ٢٠٠٠٠٠ فداناً فى دنقلة (٣) ، ثم فى عام ١٩١١ بدأ اعداد مشروعات لانشاء خزانات على النيلين الابيض والازرق بلغت قيمة الانفاق على انشائهما حوالى نصف مليون جنيهه (٤) .

- (١) القلعة : مجلس الوزراء - السودان - نظارة الأشغال - مصلحة الرى - محفظة :  
 عينات اجازات من ٢٧ فبراير ١٨٩٣ - ١٩ أغسطس ١٩١٥ ( مذكرة نظارة الأشغال ) .  
 (٢) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٠٤ .  
 (٣) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٢٦ .  
 (٤) تقرير سنوى ١٩١١ : ص ١٤ .

وازاء هذا التوسع عين مساعداو المهندسين المتخرجين من كلية غوردون والمتخصصين فى الرى والأعمال المساعدة له فى هذه المصلحة ، وصدر قرار مجلس النظار المصرى بتاريخ ٧ مايو ١٩١٣ بمعاملتهم بأحكام اللوائح السارية على المستخدمين الملكيين بحكومة السودان أصلا ومولدا (١) .

أما الوظائف الادارية والحسابات فقد أسندت للمصريين تحت اسم « الحسابات والمراجعة » فكانوا يتولون العمل فيها من الميزانية الى الارشيف وكان يتم ذلك بنقل الموظفين المصريين الى هناك بمرتب يتراوح بين ١٢ ، ١٦ جنيها مصريا شهريا لكل كاتب منهم (٢) .

وفى ١٩٢٣ أعيد تنظيم الهيكل الادارى لهذه المصلحة لتخفيف العبء على الاداريين الموجودين ، وذلك بتعيين مفتش عام فى الخرطوم ، يكون تحت مراقبة اثنين من مديرى الاعمال للنيل الابيض ، احدهما للقناطر والاخر للرى .

ثم عين مفتش بدرجة « مفتش عام » فى مكوار يكون تحت مراقبة مفتش للنيل الأزرق ، على أن يكون صلة هذين الموظفين مباشرة بوكيل نظارة الاشغال فى القاهرة (٣) .

وأصدر وزير الاشغال قرارا فى أول يناير ١٩٢٣ يقضى بأنه نظرا للاعمال المهمة التى تجرى بقسم النيل الأزرق فى خزان مكوار ومشروع الجزيرة فان فرغ رى السودان سيكون من أول ديسمبر ١٩٢٢ منظما على الوجه التالى : -  
يقيم مفتش عموم الرى فى الخرطوم لمراقبة أشغال لاي أقسام السودان ماعدا أقسام النيل الأزرق الجزيرة التى يكون تحت مباشرة مهندس رى - بدرجة مفتش عام .

وعلى مفتش اعمال النيل الأبيض أن يرسل تقاريره الى مفتش عموم الرى بالخرطوم وهذا يرسلها بدوره الى وكيل وزارة الأشغال ، والمهندس المقيم بمشروع رى الجزيرة بمكوار أن يرسل تقريره مباشرة لوكيل وزارة الأشغال(٤) .

وواضح من هذا أنه حتى عام ١٩٢٣ كانت مصلحة الرى فى السودان تعتبر قسما تابعا لوزارة الأشغال فى القاهرة ، تسرى عليها النظم المصرية والاشراف المصرى البحت الا أن العاملين فيها كانوا فى أغلبهم من الانجليز ،

- 
- (١) التلعة : مجلس الوزراء سودان محفظة ٢٠ مجموعة ٤٠٣ صمرة من قرار مجلس النظار فى ٧ مايو ١٩١٣ أنظر الملحق رقم ( ٢٥ ) .  
(٢) التلعة : مجلس الوزراء نظارة الأشغال - مصلحة الرى - محفظة ٦ تعيينات أجازات مجموعة ١٤١ أشغال عمومية .  
(٣) نشر فى الأهرام عدد ٣ يناير ١٩٢٣ .  
(٤) الأهرام ٥ يناير ١٩٢٣ .

شأنهم شأن وزارة الأشغال نفسها في القاهرة ، فصاحب هذا الاقتراح هو مستر توتنهايم ، وكيل وزارة الأشغال بمصر ، ولم يترك للمصريين الا الوظائف المكتبية البسيطة حتى جأروا بشكاواهم في الصحف .

ورغم ضخامة الميزانية فانه لم ينظر للموظفين الكتابيين بعين المساواة خاصة وانهم حرموا من صرف بدل السودان اعتبارا من ١٩٢١ (١) الا أن شكاوهم لم تجد ، فأعادوا الكرة بتوجيهها الى « حضرة صاحب العزة عثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال العمومية » يطلبون منه التوسط لدى الوزير في طلبين :

١ - تبادل النقل بين مصر والسودان للموظفين الفنيين والموظفين الكتابيين ( ابعادا للدسائس ) .

٢ - أن تسرى القوانين المصرية عليهم ، لأنهم يتقاضون مرتباتهم من مصر فيطلبون مساواتهم من حيث المعاشات ، وبدل السودان ، وبدل السفر أسوة بأخوانهم موظفي الحربية « حتى لا يعملون تحت ظروف واحدة ولكن بقانونين مختلفين » (٢) .

ولعل في هذا ما يظهر أسلوب معاملة المصريين في هذه الفترة بالذات والتي وضعت كحد للوجود الادارى المصرى في السودان ، وهو الواضح من المطلب الأول الذى يمكنهم من النقل الى مصر عودة الى بلادهم خوفا من الدسائس .

### سياسة المصلحة وأهم المشروعات :

ظلت مشكلات الري عقبه أمام الادارة في السودان حتى عام ١٩٠٢ عندما انتهت المرحلة الأولى من خزان أسوان ، وبدأت مصر ترسل كجانها الى بحيرة تانا والبحيرات الاستوائية من أجل ضبط النيل ودراسة اقامة المشروعات التى تخدم رى مصر والسودان من أجل زراعة أفضل للقطن واستصلاح مساحات أكثر من الأراضى (٣) .

وكان أول مشروع بدأ التفكير فيه في السودان هو مشروع الري لأرض الجزيرة فأرضها واسعة ويسهل ربيها باقامة سد في أى مكان بين سنار والروصيرص ، وكانت نية مصر أولا هي زراعتها قمحا لسد حاجة البلاد منه الا أن اهتمام مصانع لانكشير بمسألة القطن الذى أجريت عليه التجارب في

(١) الأمرام : ١٨ مايو ١٩٢٤ .

(٢) الأمرام : ٧ يونية ١٩٢٤ .

(٣)

تلك المنطقة دفع انجلترا الى تقديم قرض بضمان الحكومة الانجليزية من المولين البريطانيين لتنفيذ هذا المشروع (١) .

أمام هذا المشروع الاقتصادي ألحت الحاجة الى توفير المياه اللازمة لتلك المنطقة وقد أظهرت الدراسات أنه ينبغي توفيرها عن طريق تخزينها في بحيرة تانا - تلك التي تخرج عن اطار الادارة المصرية البريطانية ، وأن مصر سوف لا تعود عليها بفائدة منها لأن تخزين مصر للمياه اللازمة لها يكون اما في منطقة البحيرات والسودود أو في النيل الأبيض ، بينما يخدم خزان تانا مشروع السودان فقط (٢) .

ومن المشروعات الهامة التي اتجهت اليها مصلحة الري مشروع حفر قناة في منطقة السودود لحفظ المياه التي تضيع نتيجة امتصاص الأعشاب والأرض لها أو تبخرها نتيجة انتشارها في مساحات متسعة ، وكذلك مشروعات التخزين في بحيرة البرت ، والمشروعات الأخرى تعود فائدتهما على مصر مباشرة ، تلك الفائدة التي اتخذت انجلترا ذريعة للضغط على المالية المصرية لدفع نفقات الري في السودان (٣) .

الا أن انجلترا كانت تولى مشروعات الجزيرة العناية الأوفى دون بقية المشروعات على أساس منفعتها من القطن ، ومن ثم كانت توجه التمويل الى تلك المناطق ، فعلى سبيل المثال نجد أنه في عام ١٩١٠ اعتمدت نظارة الأشغال مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيها مصريا في الميزانية لتطهير النيل الأزرق بهدف زيادة الوارد من مياه الفيضان لصالح مصر ، فنجد انجلترا تضغط على المفتش العام للري بتحويل مبلغ ٦٠٨٩ جنيها منها لتعزيز الاعتماد الخاص لشراء كراكات وقطع غيار لها لاصلاح أرض الجزيرة لزراعة القطن الذي كان معتمد له مبلغ ١٦٤٠٦٤ جنيها في الميزانية العامة للسودان لعام ١٩١٠ ووافقت اللجنة المالية في القاهرة على ذلك بتاريخ ١٤ مارس ١٩١٠ بثمرة ١٠٧ (٤) .

وما أن جاء عام ١٩١٤ ، الا وبدأت الدراسات تتبلور في شكل اقامة خزان سنار لولا قيام الحرب العالمية الأولى التي أوقفت العمل فيه (٥) .

وتتلخص فكرته في اقامة سد في المنطقة ما بين الروصيرص وسنار تخرج من خلفه ترعتان احدهما الى الشاطيء الشرقي لتروى المنطقة شرق النيل الأزرق ، والآخر في الشاطيء الغربي لتروى منطقة الجزيرة ، وأشارت الدراسات

(١) مكي شببكا : مختصر تاريخ السودان ص ١٣٠ .

(٢) Willcocks, W. : The Nile projects, London 1919, p. 112.

(٣) مكي شببكا : السودان في قرن . ص ٣٢١ .

(٤) : مجلس الوزراء السودان - محظلة رقم ٤٨ وثيقة ٣٨٧ (مذكرة اللجنة المالية ١٠٧) .

(٥) مكي شببكا : مختصر تاريخ السودان ص ١٣٠ .

الى أنه سوف لا ينقص من حق مصر في كمية المياه التي تصلها ، ولكنه سيمكن السودان من زراعة القمح الذي يكفيه ويزيد ، وكان أمل انجلترا السيطرة عليه لبيعه الى البلاد العربية ومزاحمة القمح المصري في أسواق أوروبا (١) ، وفي هذا تضرب انجلترا سوق القمح المصري الذي كان آنذاك يلقي رواجاً في البلاد العربية ذاتها وتكون ضربتها لمصر بتمويل مصر نفسها ، ولعل حكومة مصر قد فطنت لهذا بالإضافة الى عجز الميزانية المصرية نفسها فلم توافق على تمويل المشروع بمبلغ الثلاثة ملايين جنيه ، التي كانت مطلوبة لتنفيذه في عام ١٩١٣ (٢) .

وافقت انجلترا على دفع الدين ، وجاءت موافقتها هذه بعد تأكدها من رواج الحركة التجارية في السودان عقب نشوب الحرب ١٩١٤ ، فلما وضعت الحرب أوزارها في ١٩١٩ رأت وزارة المالية البريطانية أن تزيد مبلغ القرض الى ثلاثة ملايين ، وتفصيلها مليوني جنيه مصري لرى سهل الجزيرة ، ٨٠٠.٠٠٠ جنيه مصري لمد السكك الحديدية الى هناك ، ٢٠٠.٠٠٠ لأعمال رى أخرى وللطوارئ ) الى ستة ملايين جنيه في أغسطس ١٩١٩ ، وفي أكتوبر سنة ١٩١٩ أبرم اتفاق بين وزارة المالية البريطانية ونقابة السودان الزراعية Sudan Plantation Syndicate لاجراء تجاربها في مناطق الزيداب في مديرية بربر وفي مزارع الطيبة وبركات بالجزيرة على أن تقوم الحكومة السودانية بنفقات شق الترع الرئيسية وتقوم النقابة بشق الترع الصغرى ، تحت اشراف الحكومة وتمويل المستأجرين ، وتقسم أرباح المحصول بين المستأجرين والحكومة والنقابة بنسبة ٤٠٪ للأول، ٣٥٪ للحكومة ، ٢٥٪ للنقابة (٣) .

وهكذا دخلت انجلترا ممثلة في وزارة ماليتها - كشريك للمستأجرين الذين يتلقون دعمهم أساساً من مصر ، دون عائد لمصر صاحبة التمويل ، ويؤيد ذلك ما دار في البرلمان البريطاني ، قبل قيام الحرب العالمية الأولى من نقاش حول موضوع القرض البريطاني ، وتخوف بريطانيا من موقف مصر الاقتصادي ثم تخوفها من موقف تركيا السياسي ، التي كانت ما تزال آنذاك لها يد السيادة على مصر (٤) ، فلما انتهت الحرب بضياع سيادة تركيا ، وعلان الحماية على مصر نفذت بريطانيا أهدافها دون حذف ، أما مصر فقد قرر مجلس وزرائها وقف الاشتراك في الاتفاق على الأعمال المائية في السودان الا بعد الوقوف على ما تسفر عنه المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول استغلال مصر وسيادتها على السودان (٥) .

(١) مكي شببكة : السودان في قرن ، ص ٣٢٢ .

(٢) El Mahdi, M. : Op. Cit., P. 126.

(٣) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ٤٤٤ .

(٤) Parl. Deb. Vol III, April 23rd 1913, p. 424.

(٥) القلمة مجلس الوزراء السودان محظفة ١٣ مجموعة ١٣٠ ( قرار ايقاف العمل بخزان

جبل الأولياء ) .

## مصلحة الزراعة

واجهت الإدارة في أول عهد الحكم الثنائي حالة من تدهور الزراعة ناتجة عن نقص السكان ، وعدم استقرارهم ، ومشكلات ملكية الأرض ، بالإضافة إلى الجهل بأساليب الزراعة الصحيحة إذا ما قورنت بالأساليب المتقدمة عنها .  
كمصر (١) .

أمام هذا الموقف أنشئ تفتيش للزراعة ضمن تفتيش مصلحة الأشغال ظل يعمل من ١٨٩٩ حتى ١٩٠٣ وكان يديره وكيل مفتش هو مستر نفيل Nefile ثم قررت الحكومة انشاء مصلحة قائمة بذاتها باسم « مصلحة الزراعة والأراضي » تحت ادارة مسئول مستقل هو مستر براون Brown A.F. نائب المدير ، وبدأت هذه الإدارة بموظفين اثنين فقط ، هما المستر نفيل وكيل المفتش المستر هيوس مساعده وعمل معهما كاتب واحد - وكانت الأعمال كثيرة على هذا الكاتب لدرجة أن رئيسيه كانا يعاوناه في عمله إلى ساعات متأخرة من الليل ، مما اضطرت الحكومة معه إلى تعيين كاتب آخر ، أما بالنسبة للفنيين فقد عين مهندس واحد وناظر للزراعة (٢) .

ورغم أنها كانت مصلحة مثقلة بالمسئوليات الزراعية فكان مسند اليها كذلك أمور تقدير ضرائب الأطنان على الأراضي المنزرعة ، وارشاد المساجين التابعين لمصلحة المساحة والاشترك في لجان التحكيم عند النزاع على الأراضي، واصدار التصاريح في مجال التعدين معاونة في ذلك مصلحة المساحة .

وكان رئيس هذه المصلحة بدرجة نائب مدير ، وليس مديرا ، وذلك لأنه كان مديرا لمصلحة الغابات في نفس الوقت ، فترك منصب مدير مصلحة الزراعة شاغرا حتى يعين له أحد المتفرغين (٣) .

وظلت المصلحة على هذا الوضع حتى عام ١٩٠٥ حيث عين لها مدير مستقل هو مستر بونس Ponce الا أنه كان رجل قانون ، شغل قبل ذلك منصب المحامي العام بلندن (٤) ، ومن أجل هذا عانت الزراعة ، كما عانى التعليم الزراعي كذلك في أيامه الكثير (٥) . بل عانى هو أيضا من هذا العمل المضاعف لدرجة أنه جار بشكواه في تقرير رسمي ١٩٠٥ ، ذكر فيه أنه انما

Warbur, G. : Op. Cit., p. 125. and

(١) المؤيد : ٢٥ نوفمبر ١٩٠٣

(٢) تقرير سنوي ١٩٠٣ : ص ٤ .

(٣) تقرير سنوي ١٩٠٥ : ص ٢٧٢ .

Warburg, G. : Op. Cit; p. 680.

(٤)

Ibid, P. 68.

(٥)

قبله مؤقتا حتى يعين الموظف المتخصص وأنه العمل مضمن ويستغرق كل وقته (١) .

وأمام هذه الشكوى ، بدأت حكومة السودان تخفف من مسئوليات هذه المصلحة في ١٩٠٦ فنقلت عملية فرض ضرائب الأراضي وتحصيلها الى اختصاص مصلحة السكرتير القضائي الذي ما لبث أن نقلها عنه أيضا الى السكرتير المالي ومصلحة المالية ، كما سلخت منها مراقبة امتيازات التنقيب عن المعادن ، واعتمده في مشروع ميزانية ١٩٠٧ مبلغ ٦٠٠٠ جنيه لانشاء مكتبين لمسح الأراضي في مدينتي الخرطوم وبور سودان ، ومبلغ مائت لتعيين موظفين جدد لتخفيف العمل عن الموظفين الموجودين أصلا (٢) .

وقد أتت هذه التعديلات أكلها في عام ١٩٠٧ ، وذلك في النتائج التي أبرزها مدير الزراعة من زيادة الأراضي المزروعة ٨٨٧٦٠ فداناً عما قبل ، وبلغت المساحة المستحق عنها ضرائب ٣٠٥٠٤٣ فداناً من مجموع المساحة المنزرعة سنة ١٩٠٧ ( ٤١٥٣٢٩ فداناً ) كما تحسن القطن وزادت المساحة المنزرعة منه ، وزادت نسبة المصدر منه الى ثمانية أضعاف ذى قبل (٣) .

وفي عام ١٩١٠ استقال مدير المصلحة وأعيد تنظيمها اداريا ، فنقل قلم الاراضي بكل أقسامه ( كقسم تقدير الضرائب - المساحة - الجزائر - وغيرها ) الى مصلحة السكرتير القضائي لأنه يخدم أمور التسجيل ، وما استتبعه من اجراءات تدخل في نطاق تطبيق القوانين (٤) .

بينما أعيد ادماج مصلحة الغابات فيها مرة أخرى نظرا لانتقال مديرها ، ومراعاة للظروف المالية ، وضغط ميزانية الباب الاول ، وأصبحت تسمى « مصلحة الزراعة والغابات » تحت اشراف مدير الزراعة « ولكنس باشا » . على أن يكون له وكيل في كل مصلحة منها ، وأصدر الحاكم العام في مجلسه قرارا بهذا : كما أقر في نفس الجلسة الاطار العام لاختصاصات مصلحة الزراعة بعد هذا التعديل فكان كالاتي :

- ١ - تشجيع الزراعة وتقديم الارشادات الزراعية اليهم .
- ٢ - المعاونة في فرض ضريبة الارض بقدر الامكان .
- ٣ - تصدير الحاصلات الزراعية والماشية في حدود الامكانيات المتاحة .
- ٤ - مساعدة العاملين في الاتصال بالمصالح المختصة .

(١) تقرير سنوي ١٩٠٥ : ص ٢٧١ .

(٢) تقرير سنوي ١٩٠٥ : ص ٢٧٣ .

(٣) تقرير سنوي ١٩٠٧ : ص ٩٣ تقرير مصلحة الزراعة .

(٤) تقرير سنوي ١٩١٠ : ص ١٣ .



- ٥ - انتقاء البنود والاسمدة تدعيما للزراعة .
- ٦ - أن تقدم الوعي ونشر الثقافة الزراعية عن طريق .
- ( أ ) اجراء الأبحاث العلمية فى مجال الزراعة .
- ( ب ) انشاء محطات للتجارب فى المناطق التى يصدر قرار بشأنها -
- ( ج ) ايجاد اماكن للتعمير فى مديريات يصدر قرار بشأنها .
- ( د ) النشرات الدورية للاعلام الزراعى .
- ( هـ ) العروض الزراعية .
- ( و ) تجميع ونشر الاحصاءات الزراعية .
- وقد بدأ الحاكم العام ، فى هذه الجلسة باعتماد الطلبات المقدمة من مديري الزراعة والمعارف لتعيين أحد المختصين فى دراسة الاقتصاد الزراعى رئيسا لأحد أقلام المصلحة .
- كما أعتمد أيضا اقتراح مدير الزراعة حول انشاء محطات التجارب الزراعية فى الجزيرة (١) . وظهرت آثار هذا التعديل الادارى فى :
- ١ - زيادة حركة التعمير فى الاراضى حول بور سودان .
- ٢ - شجعت المصلحة شركة أطيان الزيداب على أستغلال مساحة ٥٠٠٠ فداناً من الاراضى الواقعة الى جوار اراضيها فى الزيداب .
- ٣ - نجحت تجارب الري فى الزيداب ، وذلك لأن أصحاب الامتياز فى الشركة كان مخولا لهم تزويد جيرانهم بمياه الري بعد رفعها نظير نسبة من غلة هذه الارض التى كانت فى حكم البور ، وكان وصول الماء اليها عسيرا نظرا لارتفاع سطحها عن مستوى الماء فى النهر .
- ٤ - زاد الطلب على العمال مما رفع أجرهم .
- ٥ - استعانت المصلحة بالخبراء الأجانب فى اجتثاث نباتات السدود وتحويلها الى وقود لحريق الطوب .
- ٦ - سويت مساحات كبيرة من الأرض كأرض المسلمية وعلى ضفاف النيل الابيض مما سهل عملية تسجيلها ، وربط الضرائب عليها ، والتصالح فى حوالى ٣٠٠٠ قضية نزاع حولها أمام لجان تسوية الاراضى .
- ٧ - أظهرت الاحصائيات التى أجريت ونشرت زيادة فى المساحة المنزرعة بلغت ١٤٩٦٠٠ فداناً فى مديرتى النيل الابيض والنيل الازرق .

٨ - كما أخذ من إحصائيات القطن السوداني في عام ١٩١٠ أن نسبة ٥١٪ من زراعات القطن السوداني قام بها فلاحون سودانيون دون مساعدة من الاوربيين ولكن الملاحظ أن مدير الزراعة يعترف في نفس التقرير متفائلا بأن الفلاحين المصريين أخذوا ينزحون الى السودان ، ومعهم خبرتهم في الزراعة ، مما انعكس على تحسن أسلوبها ، وهذا هو سبب ارتفاع نسبة عدم الاعتماد على الاوربيين .

٩ - وفي مجال تصدير الماشية فقد زادت نسبته في عام ١٩١٠ عنها في عام ١٩٠٩ حيث صدر السودان ١٥٠ رأسا من البقر ، ٣٧٠٠٠ رأسا من الغنم في عام ١٩٠٩ بلغت في عام ١٩١٠ : ٥٠٠٠ رأسا من البقر ، ٦٣٠٠٠ رأسا من الغنم (١) .

ولهذا اتخذت سنة ١٩١٠ أساسا للمقارنات في الانتاج الزراعي والاثار المترتبة عليه ، كزيادة الاراضي المستصلحة والتي قامت الحكومة بتأجيرها ، والزيادة في مساحة الاراضي المنزرعة قطنا ، وعدد الماشية المصدرة ، وغير ذلك في مجال الزراعة (٢) .

ورغم ما حققته المصلحة في عهد هذا المدير ، فانها أصيبت بنكسة شديدة في عام ١٩١٥ عندما استقال ، حيث انتهت بذويانها في المصالح الاخرى ففصلت عنها مصلحة الغابات وتبعثت الزراعة السكرتير الاداري ودخلت الغابات في اختصاص السكرتير المالي مما عرض مشروع تطوير الجزيرة للانهييار ، اذ اصبحت حكومة السودان بلا مصلحة متخصصة في الزراعة تشرف على هذه المشروعات .

ومن حسن الحظ أن مسألة تسوية الاراضي اقتصت بها مصلحة السكرتير القضائي أما التعليم الزراعي والابحاث الزراعية فضمنا الى مصلحة المعارف ، ودخلنا ضمن مزرعة الابحاث المركزية في الخرطوم ، والتي تخصصت بشكل واضح في مجال القطن (٣) .

وهذا أمر يدعو للدهشة أنه في بلد كالسودان تعتبر الزراعة فيه ركيزة مهمة في بنائه الاقتصادي ، تتعثر فيه مصلحة الزراعة ، فنجدها لم تظهر اداريا الا منذ عام ١٩٠٣ ، وتسير من ذلك في ذيل النظم الادارية في السودان حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، فكانت قليلة الاعتمادات ، قليلة الموظفين ، رغم شكاواهم ، ثم بعد أن ظهرت وأنتجت ذابت في أعمال السكرتير الاداري .

في الوقت الذي تركت فيه الحكومة شركات بأموال أجنبية تستغل الزراعة

(١) تقرير سنوي ١٩١٠ ، ص ١٠ .

(٢) هذه المقارنات مفصلة يتضمنها تقرير الحاكم العام ومدير الزراعة في التقرير السنوي

عام ١٩١٢ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 69.

(٣) . . .

في السودان في مناطق الجزيرة وطوكر وسينجا والخرطوم (١) وبربر ودنقلة ،  
وتفسير ذلك أنها كانت تحصل منها على ريع لها حرمته على المصريين شركائها.  
في الادارة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لتقطع الطريق على الفلاحين المصريين  
الى السودان .

فالزراعة هي مجال المصريين ، ومن حقهم العمل هناك كشركاؤهم الانجليز  
وظهر هذا الاقتراح منذ عام ١٩٠٥ وتقدم المصريون لحكومة السودان للاسهام  
في المشروعات التي قامت هناك . فحرموا من ذلك بينما منح الأجانب هذه  
الحقوق أمثال : لى هنت Loigh Hunt الأمريكي الذي منح امتياز بوضع يده  
على مساحة ١٠٠٠٠٠ فداناً ، ذلك المشروع الذي تطور وأصبح « نقابة مزارعي  
السودان التجريبية » Sudan Experimental Plantation Syndicate التي سجلت  
في إنجلترا ، وكان لى هنت قد بدأ برأسمال قدره ٨٠٠٠ جنيه م ما لبث أن  
وصل في عام ١٩٠٧ الى ٤٠٠٠٠ جنيه بعد سنتين ، ومساحة أخرى في الخرطوم  
تقدر بحوالي ١٠٠٠ فدان أصبحت بعد ذلك ( نقابة زراع السودان )  
Sudan Plantation syndicate وكان لها دورها الهام في سياسة السودان  
الاقتصادية (٢) .

وبهذا اختطفت رؤوس الأموال الأجنبية مشروعات الزراعة في السودان  
بمعاونة الانجليز مما تميع معه موقف مصلحة الزراعة ، واختنقت أمام هذه  
المشروعات وأصبحت بلا اختصاصات أو أعمال .

وكانت نية إنجلترا واضحة في ذلك عندما ضيقت الخناق على ادارتها  
فقللت من عدد ادارييها الذين كان يمكنهم أن ينتجوا أكثر لو اعتنت بهم الحكومة  
وكانت التجربة الواضحة هي تجربة عام ١٩١٠ تلك التجربة التي أحست  
إنجلترا بضرورة خنقها حتى تعود الأمور الى الأجانب دون المصريين شركاءها .

وهكذا ظلت الأمور حتى عام ١٩١٥ وهو العام الذي انعدمت فيه  
اختصاصات هذه المصلحة ، فأنجلترا كانت قد فرضت الحماية على مصر منذ  
عام ١٩١٤ وبها لم يعد لمصر في نظرها حق المشاركة في اقتصاد السودان .

الإ أن الفلاح السوداني برغم الدوران في فلكتها نتيجة تكييله بقيده الدين  
في شكل السلف إلا أنه كان مخلصا لمصر .

وهذه السلف كانت تمنح للفلاحين السودانيين بفائدة كبيرة بلغت ٧٥٪  
بينما كانت النسبة الرسمية آنذاك ٣٪ وهي النسبة التي كانت تحاسب مصر  
عليها في دينها للسودان وكان على الفلاح السوداني أن يسدد هذا الدين في

S.I.R., I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 281.

(١)

Beshir, M.O. : Op. Cit, p. 32.

(٢)

فترة لا تزيد على الثلاث سنين ، ورغم هذا فاننا نجد أن الحكومة كانت تسترده-  
تقريبا في سنة واحدة أو سنتين ، فعندما بدأت بهذا المشروع في عام ١٩٠٥  
ويبلغ مجموع ما أقرضته ٢٠٠٠٠٠ جنيه حتى آخر العام استردت حتى آخر  
العام نفسه ١٥٠٠٠٠ جنيه أي أنها استردت ثلاثة أرباع المبلغ في سنة  
واحدة ! (١) :

ومن القيود التي فرضوها عليهم كذلك في مجال السلف ، أمرهم اياهم  
بصرفها في أمور تضعها لهم الحكومة ، كسواء ماشية أو بذور ، على أن يسلموا  
محاصيلهم الى مفتش المنطقة أو صراف الناحية ، بحجة تصريفها تجاريا لجهلهم  
بذلك ، فيخصم المبلغ المطلوب للحكومة ويأخذ الفلاح الباقي .

وكل هذا كان يتم تحت التهديد بالحرمان لمن يخرج على النظام (٢) .

### مصلحة الغابات والأحراش

كان هناك ارتباط اداري بينها وبين مصلحة الزراعة ، فكما رأينا في  
تنظيمات مصلحة الزراعة ، أنه حدث اندماج وانفصال بينهما خلال  
الفترة منذ عام ١٩٠٣ ، عام انشائها حتى عام ١٩١٥ ، عام تذويهما في أعمال  
السكرتير الاداري والسكرتير المالي للسودان (١) .

انشئت مصلحة الغابات عام ١٩٠٣ كأحد قسمين هي ومصلحة الزراعة  
تحت ادارة مدير واحد حمل لقب « مدير الزراعة والغابات » وظلت هكذا حتى  
عام ١٩٠٥ حيث استقلت بمدير خاص بها هو مستر براون ، الذي كان مديرا  
للمصلحتين من قبل .

أما عن هيكلها الاداري فكان يتكون من المدير رئيسا عاما ، يليه مفتش  
الغابات ، فثائب مفتش الغابات ، وكان لكل مديرية مفتش يلعب حارس غابات  
المديرية ، أما السلك الكتابي فكان يتكون من باشكاتب يرأس كاتبا للحسابات،  
ويقوم أيضا بكافة الاجراءات الادارية الأخرى فضلا عن أحد المترجمين ، وكلا  
الباشكاتب والكاتب يعملان في الخرطوم ، أما الأعمال الادارية في المديرية  
فكان يقوم بها كتبة حسابات كل مديرية .

وواضح من اسم هذه المصلحة أنها كانت تهتم أساسا بالغابات وذلك  
بمراعاة أشجارها وحمايتها وتنقيتها ، وجمع محاصيلها للتجارة فيها .

(١) تقرير سنوي ١٩٠٥ ، ص ٢٩ .

(٢) تقرير سنوي ١٩٠٥ ، ص ٢٧٣ .

(٣)

. ففي عام ١٩٠٥ قام المدير بحصر الغابات التي كانت مجال عمل المصلحة . وكان عددها ٢٢ غابة معظمها من أشجار السنط ، ثم بدأت المصلحة بتحديد كل منها وتعيين مساحتها ورسم خرائط لها ، بل وعد أشجارها ! ومعاينة ثمارها وانتهت في عام ١٩٠٥ من هذا الحصر في أربع منها فقط الأولى في ديسا أبو حمد وكانت مساحتها ٢٠٥٠٠ فداناً والثانية في قرية شريف أحمد وكانت مساحتها ١٤٦٠٠ فداناً والثالثة في « الجرف بادوس » وكانت مساحتها ١٣٤٤٠ فداناً والأخيرة كانت في هارون ومساحتها كانت ٣٤٧٦٠ فداناً أي بلغ مجموعها ٨٣٣٠٠ فداناً أي حوالي ٣٠٠ ميلاً مربعاً ووضعت لها لافتات كتب عليها كلمة « حكومة » حتى لا يتعدى عليها أحد .

هذا في مجال تعيين الغابات ، أما في مجال حمايتها فكان يعين لذلك الأصحاء من أبناء المنطقة التي تغطيها هذه الغابات ، ومهمته منع مواشي العرب من دخولها ومنع قطع أخشابها كحطب للنار حتى لا يهدمها الفناء كما أنه كان من واجب كل مدير مديرية المحافظة على الغابات الموجودة في دائرته ، وإخطار مدير المصلحة بالتلف الذي يلحقها وتقسيره ، وكذلك وقايتها من الحرائق ، باتخاذ الوسائل الكفيلة لذلك ، وقد أرسلت الحكومة مديرها في بعثات للخارج لدراسة وقاية الغابات من الحريق (١) .

كما صدر منشور خاص في ٢٥ أكتوبر ١٩٠٦ يحدد محاصيل الغابات ، وأنواع التمديد عليها من الإنسان سواء بالقطع أو الاحراق أو نزع أجزاء من الأشجار أو حراق الجير ، أو ترك نار مضمرة بجوارها ، وإذا اضطر لذلك عليه إخطار المصلحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

وجعل من مخالفة هذه الأمور جرائم ، ووضع لها العقوبات الرادعة وفي ختام المنشور حددت مواقع هذه الغابات لتكون واضحة أمام المواطنين (٢) . أما الفوائد الاقتصادية التي كانت تعود على هذه المصلحة فكانت من :

١ - بيع ما يقطع من أشجار يرى المدير أو حارس الغابة قطعها ، أو الأفرع التي يرى قطعها .

٢ - حرق نسبة من الأشجار وتحويلها إلى فحم نباتي يورد إلى مصلحة المواصلات كوقود للسفن والقطارات .

وفي كلا الحالتين كانت الكميات تباع في مزاد ويورد ثمنها لخزينة السكرتير المالي ضمن حسابات مصلحة الغابات ، وبلغ دخل المصلحة من الخشب والحطب والفحم في ١٩٠٥ ( ٤٦٩٩ جنيه ) ، صرف منها على إصلاح شأن الغابات

(١) تقرير سنوي ١٩٠٥ : ص ٢٢٩ - ٢٢٢ تقرير مصلحة الغابات .

(٢) الغازية السودانية : أول ديسمبر ١٩٠٦ .

مبلغ ١١١ جنيه ، فاستحقت المصلحة أمام هذا الدخل أن اعتمد لها تعيين أربعة مفتشين (١) .

٣ - بيع ثمار الغابات من الصمغ العربى والمطاظ ( اللستيك ) وهذه كانت تغلها بشكل خاص غابات الأبيض وكردقان (٢) .

ومن ثم كان لهذه المصلحة أثرها على حركة التصدير كما كان لها أثرها أيضا على أثمان تذاكر السفر لارتباط ذلك بثمن الوقود الذى كانت تقدمه هذه المصلحة لمصلحة السكة الحديد (٣) .

كما أثرت كذلك فى توجيه العمالة والأجور لأنها كانت مجالا للعمل الكثير ، كالحراسة وتطهير الغابات من الأعشاب الضارة وقطع الأخشاب وحرقها لتفحيمها وجمع الصمغ وغيره من الثمار واعدادها جميعها للبيع والتصدير (٤) .

### المصلحة البيطرية

اختصت بالثروة الحيوانية من حيث :

١ - المسح البيطرى لها فى أنحاء السودان عن طريق تفاتيستها فى المديرىات .

٢ - مراقبة الحالة الصحية للحيوانات ، ومراقبة انتشار الأمراض ، ووضع سياسة مكافحتها بتوفير الأمصال والعقاقير اللازمة ، وتدريب فرق الأطباء والعاملين لذلك .

٣ - الاشراف على رفع مستوى السلالات (٥) .

٤ - اجراء الأبحاث الطبية لمعرفة أسباب الأمراض ومحاصرتها كما حدث فى عام ١٩٠٣ عندما انتشرت ذبابة تسمى تسمى فى مديريةية بحر الغزال ، وقام مفتش المديرية المايجور جريفث M. Griefth بالابلاغ واتخذت الجهود لمكافحتها (٦) وكانت البلاغات تنجرى تلفرافيا ، حتى لا يتسبب التأخير فى انتشار الأوبئة (٧) .

(١) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٢٩ - ٢٣٢ تقرير مصلحة الغابات .

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٥ .

(٣) تقرير ١٩١٠ : ص ٣١ .

(٤) تقرير سنوى ١٩١١ : ص ١٠٦ .

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ١٢٣ .

(٦) S.I.R., I.D. A handbook of Anglo-Egyptian Sudan p. 281.

(٧) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٤٦ .

وكانت ادارتها المركزية فى الخرطوم على رأسها مدير المصلحة ، وأربعة من كبار الأطباء البيطريين الانجليز المتخصصين ، وطاقم الكتبة للأرشيف والحسابات برئاسة باشكاتب المصلحة .

وكان يوجد فى كل مديرية تفتيش بيطرى تحت رئاسة مفتش برتبة عسكرية ، الا أنه كان طبيبا بيطريا متخصصا ، وتحت ادارته عمال متمرنون على هذه الأعمال ، وكاتب للقيود والحسابات (١) .

### مصلحة السكك الحديدية

بدأت مواصلات السودان بخط حديدى ما بين حلغا وعطبرة ، ثم ما لبث هذا الخط أن امتد الى الخرطوم بحرى فى أواخر ١٨٩٩ ، وكان الواضح منذ البداية أنه لكى يتقدم السودان اقتصاديا ، انتاجا وتجارة ، لابد من قيام شبكة مواصلات حديدية . وخصوصا اتصال النيل بالبحر الأحمر حيث ميناء سواكن (٢) .

وكانت هذه المصلحة ضمن مصلحة البواخر والقوارب حتى عام ١٩٠٣ حيث استغلت كمصلحة قائمة بذاتها (٣) ، وظلت كذلك الى أن ضمت ادارة الموانى والمناثر اليها فى عام ١٩١٤ من أجل زيادة كفاءة عمل المرفأ وذلك لقيام السكة الحديد بنقل وتسليم السلع من السفن الى داخل البلاد (٤) .

قام العمل فى مصلحة السكك الحديدية على مدير انجليزى يشرف على قسمين : قسم فنى يشمل ورش الاصلاح والصيانة وقيادة الآلات (٥) ، وقسم آخر ادارى يشمل المحصلين ونظار المحطات ومفتشى التذاكر فى القطارات مع هيئة من الكتبة لاجراء الحسابات واعداد ميزانية المصلحة ، والاشراف على المناقصات التى كانت تجريها المصلحة (٦) .

كما كان يلحق بهؤلاء « قبانى » ليقوم بوزن البضائع (٧) .

وكانوا يعينون من المصريين والسودانيين عن طريق اعلان تصدره المصلحة

---

S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 282. (١)

(٢) مكى شبكة : السودان فى قرن ، ص ٣١٩ .

S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan P. 281. (٣)

Hill, R. : Sudan transport. P. 73. (٤)

(٥) الوقائع المصرية : ٤ يولية ١٩٠٤ .

(٦) الوقائع المصرية : اول يولية ١٩٠١ -

الوقائع المصرية : ٤ يولية ١٩٠٤ .

فى الوقائع المصرية والغازيتة السودانية وكان الامتحان يعقد فى القاهرة فى الشتاء وفى الاسكندرية صيفا ، وكان يشترط فىمن يتقدم لشغل وظيفة ناظر محطة أو ما فى مستواها اجادة اللغتين العربية والانجليزية ، اذ كان القياس بعمل نظار المحطات فى هذه المصلحة حتى عام ١٩٠٢ من الانجليز (١) .

وصدر فى عام ١٩٠٦ قانون لنظام الواورات ، فنظم حقوق المصلحة تجاه الجمهور وكيفية قبول البضائع ووزنها وتحديد المخالفات التى يحق للمصلحة ضبطها وعقوبة كل منها (٢) .

وادعى كرومر أن هذه المصلحة لم تحقق المستوى المطلوب حتى عام ١٩٠٤ ، نظرا لان معظم الذين قاموا بالعمل آنذاك كانوا من جنود الجيش المصرى الذين دربههم المفتشون الانجليز ، ولكن تأديتهم للعمل كانت دون المستوى (٣) فى حين يعترف أحد البريطانيين فى ادارة هذه المصلحة أن أورطة السكة الحديد فى عام ١٩٢٤ قد أتت ثمانية وعشرين عاما فى خدمة السكة الحديد فى السودان كجزء مكمل لخدمة المصلحة ذاتها ، واختصت بأعمال هامة فيها .

فجنودها وضباطها عينوا بتكليف من المصلحة ، بدافع حراسة وتأمين قطاراتها وما كانت تحمله من بضائع ومسافرين ، وكذلك حراسة محطاتها التى كانت فى أماكن نائية بعيدة عن العمران .

ورغم جسامه هذا الواجب لم يكن العاملون فى هذه الأورطة محل تقدير فكانوا يمنحون مرتبات أقل من زهلائهم العاملين فى الجيش ، على أساس أن أقدميتهم كانت تحسب أقل من زملائهم ، ومن ثم كانوا دائمى الشكوى (٤) ، مما جعل كرومر يببخص حقهم فى الأجر والتقييم .

وقد بلغ عدد رجال هذه الأورطة عام ١٩١٤ - بمناسبة ضم الموانى إليها - ٢٧ ضابطا ، ١٩ كاتباً ، ٢٤٢٩ جندياً ، بينما بلغ عددهم فى عام ١٩١٩ ٢٠٠٠ مسجلاً هبوطاً ملحوظاً نتيجة سحب عدد منهم فى مصر لتخفيف حذرهم على القوات البريطانية فى السودان آنذاك .

وفى عام ١٩٢٣ كان توزيع العاملين فى مصلحة السكة الحديد : ٢٦١ فى المراكز الرئيسية ، ٤٦١ فى الاشراف على الموانى ، ٩٩٦ مهندس عام ، مهندس ورش ، ١٢٣ كتبة فيكون المجموع ٢١٢٦ (٥) .

Hill, R. : Sudan transport. p. 50.

(١)

(٢) الغازيتة السودانية : أول نوفمبر ١٩٠٦ - قانون ٣ سنة ١٩٠٦ .

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ٨٥ .

Hill, R. : Sudan transport. p. 95.

(٤)

Hill, R. : Sudan transport p. 90.

(٥)



أما المصريون فشهدت لهم أعمالهم ليس فقط في إدارة المحطات ، ولكن في العمليات الانشائية للسكة الحديدية ، كمد خط سكة حديد هيا - كسلا ، الذى تطلب الحاق مجموعة أخرى من المهندسين المصريين ، حتى أصبح عدد المهندسين المصريين العاملين بهذه الأورطة عام ١٩٢٢ ( ٢٨٥ مهندسا ) . حيث بدأوا من هذا التاريخ يخفضون عددهم نظرا للدفع السياسى الذى اتخذته هذه الأورطة - مع أسف المهندسين الانجليز لهذا الخفض لما ترتب عليه من قلة ملحوظة فى الانتاج (١) .

ولقد مدت خطوط السكك الحديدية فى السودان على مراحل أو مشروعات بعد أن خلفت الحروب هناك خطوطا هزيلة قامت على نقل العتاد والجنود الى ميدان المعركة ، ولكنها لم تعد بحالة يمكن أن تخدم البلاد مدنيا (٢) .

فى عام ١٨٩٩ مد خط حديدى بين وادى حلفا - أبو حمد - الى الخرطوم . وفى ١٩٠٧ مد خط حديدى ما بين بور سودان وسواكن الى الخرطوم طريق عطبرة كما أزيل خط وادى حلفا - كريمة ، ومد خط حديدى أبو حمد - كريمة ، وفى ١٩٠٩ مد خط حديدى آخر من الخرطوم الى ود مدنى ثم الى سنار . وفى ١٩١١ مد خط حديدى ما بين الخرطوم والأبيض ، ثم فى عام ١٩٢٤ مد الخط الحديدى ما بين هيا - كسلا فى وسط السودان تلك المنطقة التى تغل أغلب غلات السودان آنذاك سواء للانتاج المحلى أو للتصدير كالصمغ العربى والماشية فضلا عن انشاء الكبارى فى المناطق التى كان على الخط الحديدى أن يعبرها ككوبرى النيل الأزرق ١٩٠٩ ، وآخر عند حلة عباس على النيل الأبيض ١٩١١ (٣) . بيد أنه كان يستعمل الاكراه فى جلب العاملين من أبناء السودان والحرفيين من مصر تحت شعار العمل فى الجيش بأجر رمزى مما أثار استجابات فى مجلس العموم البريطانى ذاته (٤) .

ونأتى الى مشكلة التمويل ، فنجد أن تمويل هذه المشروعات قد وقع على كاهل مصر وحدها ، تحت زعم أن مصر والسودان واحد ، ثم أن الخط الحديدى يؤمن الحدود ، اذ عن طريقه يمكن نقل الجنود المصريين الى هناك ويعود بالخير الى السودان فى عودته ، وبهذا طلبت حكومة السودان فى أحد تقاريرها الاستشارية الذى أعده لورد فارار Lord Farar رئيس اللجنة الاستشارية لمشروعات السكة الحديدية ١٩٠٤ - مبلغ مليون جنيه من حكومة مصر لمد الخط الحديدى من الأقصر الى أسوان ثم الى وادى حلفا (٥) .

Hill, R. : Sudan trans., p. 96.,

(١)

Hill, R. : Sudan transport, p. 49.

(٢)

(٣) محمد عبد الغنى سعودى ، محمد محمود الصياد : السودان ، القاهرة ١٩٦٤ ص ٤٢١ .

Parl. Deb. vol. LXVIII. 1899, p. 957.

(٤)

Hill, R. : Sudan transport, p. 52.

(٥)

ولكن تظهر نية الانجليز غير ذلك ، اذا ما نظرنا الى مفاص عرض القضبان فنجدده يختلف عنه في مصر بمقدار ٣ بوصات ، فلا يمكن للقطار المصرى أن يجتاز الحدود الى السودان .

وأمر عن هل Hill في وصف مصر بالتعنت في الصرف على مشروعات السودان فأشار الى أن السودان لم يكن سيده نفسه من ناحية التمويل ، وأن تنمية المواصلات كانت تلقي العنت في مجلس الشورى ، عندما كان يعرض مشروعا لذلك ، الا أنه يعود فيقول أن مصر كانت لها أعذارها في هذا « الحذر » - كما أسماه أخيرا - في الصرف على المشروعات الجديدة في السودان ، وذلك أن دخلها كان لا يغطي التكلفة ، وضرب مثلا سنة ١٨٩٩ ، عندما كان المنصرف ١٠٠٠٠٠٠ جنيه والدخل ٥٠٠ جنيه فقط وظلت كذلك حتى عام ١٩٠٦ (١) .

ولكن الأمر لم يكن تعنتا أو بقصد تعطيل مصالح السودان وانما لأسباب موضوعية أخرى وأمانا مثل هو : عند عرض مشروع مد الخط الحديدي جنوبي الخرطوم الذي تم سنة ١٩١٢ وبدأت مناقشاته في المجلس في نهاية ١٩٠٩ عند اعتماد الميزانية العامة للسودان ، فوجدت اللجنة المالية للمجلس أنه مطلوب ترحيل مبلغ ٣٥٤٠٠٠ جنيه من بند الاحتياطي الى مشروع مد خط حديدي قبلي الخرطوم فأشارت اللجنة في تقريرها الى أن السودان حقيقة جزء متمم لمصر ، وأن مصر تتمنى له الرقي ، لكنها لا توافق على صرف هذا المبلغ الطائل في عمل لو قابلناه بما تحتاجه مصر لنفسها من الأعمال المماثلة لوجدناه ثانويا خاصة وأن مصر لا تزال - آنذاك - في احتياج شديد الى أعمال أساسية لبنائها (٢) .

وفي تقرير وزارة الحربية البريطانية الى وزارة خارجيتها في تلك الفترة توضح بريطانيا لعبتها ، بأن هذا المبلغ لم يكن من أجل مشروعات السكة الحديد وانما كانت ستستولى منه على جزء لتعزير جانبها هناك ، وفي هذا تتضمن الوثيقة ، ضرورة مد خطوط حديدية الى الأماكن البعيدة عن الخرطوم ، لأن أى تنمية للسكة الحديد سيكون لها عائد اقتصادي ، وسيغطي في نفس الوقت امكانيات لتحرك الحامية البريطانية الموجودة هناك ، وأضاف التقرير أنه من ناحية أخرى ستؤدي سهولة المواصلات في نفس الوقت الى توصيل الأفكار الثورية الى كل مكان ، ولذلك أوصى التقرير الى أنه يجب عند توسيع نطاق الخدمة في السكة الحديد أن تكون العين يقظة ، ومن ثم أوصى التقرير بأن يعتمد مبلغ كبير لزيادة الحامية من أجل هذا الغرض ، وأن الحكومة البريطانية

Hill, R. : Sudan transport p. 49.

(١)

(٢) مجلس الشورى مضبطة يوم ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ مناقشة مرسوم سكة باشا ومحمد فتح الله بركات باشا .

ستتطلب زيادة أخرى من مصر تحت دعوى الدفاع عن حدود مصر الجنوبية وتنمية السودان عن طريق السكة الحديدية (١) .

وتأجل تمويل المشروع حتى عام ١٩١٠ عندما مارس السكرتير المالي لحكومة السودان ضغطا معيناً على الحكومة المصرية فأثار من جديد مسألة أمن الحدود الجنوبية لمصر ، والتي اعترف بها الأعضاء في مجلس الشورى ، وعدد فوائده الإسراع باعتماد المبلغ المطلوب في النقطة الآتية :

١ - أن مد الخطوط الحديدية المطلوبة جنوبي الخرطوم لها فائدة عسكرية .

٢ - أن معظم المواد المطلوبة للانشاء موجودة في المناطق التي ستمد فيها الخطوط مما يوفر في التكلفة .

٣ - ان التأجيل سيحمل الأسعار ارتفاعاً لا يعرف مداه .

٤ - ان تأخير مد الخط الحديدية سيعيد الى الأذهان حكم الدراويش وينسيهم الترحيب الذي قابلوا به الادارة الجديدة .

٥ - ان الجيل الجديد من أبناء السودان الذي ولد في الظروف الجديدة سوف لا يقدر قيمة هذه الادارة الجديدة عندما يحس أنها لم تكن تآبه بتقدم بلاده وأن كل تأخير سيكون سبباً في تفجير التعصب في الشعب ضد هذه الادارة .

٦ - فضلاً عن الفوائد الاقتصادية التي ستجنيها مصر من ورود السلع المطلوبة اليها (٢) .

وأمام هذا وافقت مصر على الاعتماد على اعتبار أنه دين على السودان ، ومد الخط وافتتح في ٢٢ فبراير ١٩١٢ بحضور «اللورد كتشستر ووينجت ومدوينتر» مدير السكك الحديدية (٣) .

ثم نرى انجلترا تقوم في نفس العام ( ١٩١٢ ) باعطاء السودان قرضاً مضموناً قدره ثلاثة ملايين جنيه بفائدة قدرها ٣.٥% يسدد على خمسين سنة وتفصيلاته التقريبية كالآتي :

F.O. 407-174, Part LXXI 1909. War office to F.O., Jan. 11st 1909. (١)  
and Governor General Wingate to Sir Gorst E. Khartoum Feb. 7th  
1909.

Genso, 2/1/1, Remarks of Finance Sec. On the Commentions (٢)  
concern The Sudan 1910.

(٣) الغازية السودانية ٢٦ مارس ١٩١٢ وفيها لعموم الخطابات التي لقيت .

جنيته

٨٠٠٠٠٠٠ مد خطوط حديدية ٢٠٠ ميلا الى كسلا  
مشروع رى الجزيرة بتجهيز الأرض وحفر الترع والقنوات مليون

جنيته

١٠٠٠٠٠٠٠ أعمال الرى فى منطقة قطن طوكر  
٢٠٠٠٠٠٠ أعمال الرى فى منطقة قطن الجابس  
٨٠٠٠٠٠٠ دين للبنك لمشروع سكة حديد الأبيض  
١٠٠٠٠٠٠٠ تسهيلات

(١) ٣٠٠٠٠٠٠٠٠

يتضح هنا كيف ظهرت انجلترا بعد أن استكمل السودان - تقريبا - مشروعاته فى المواصلات ، وأخيرا يظهر من هيكل الصرف أنه لمشروعات محددة ومضمونة ومتكاملة من رى واستصلاح وسكة حديد تكون فى النهاية ضمانا كافيا للمبلغ فضلا عن كسب مضمون لانجلترا .

### مصلحة البواخر والقوارب

كانت فى بداية الحكم الثنائى تابعة لنظارة الحربية المصرية حتى اول يناير ١٩٠٢ حيث انفصلت عنها (٢) ، وكانت السكة الحديد والموانى والفنارات ضمن الادارات التابعة لها (٣) .

ونظرا لأنها كانت فى بداية عهدها تابعة لنظارة الحربية فقد كان هيكلها الوظيفى ذا صفة عسكرية ، فالى جانب مديرها الانجليزى كان هناك ٢٨ مهندسا اوربيا أغلبهم من الأسطول التجارى البريطانى ، بالإضافة الى يونانيين وإيطاليين كما كان معهم ٣٧ مهندسا مصرية وسودانيا ، ٦٦ ملاح شاطيء ، ١٨٠ بحارا عادة من النوبيين ، ١٨٠ عطشجيا وصبيا أغلبهم من أهل الجنوب .

وكان يقوم على خدمتهم فى المحطات والموانى ١٧٣ من الطبائخين منهم عدد من النساء ومن بين هؤلاء العاملين من خدموا فى عهد المصريين الأول فى السودان ، ثم فى عهد المهدية أيضا ، ومنهم من تلقى تدريبه فى الحوض المائى فى بولاق (٤) .

- (١) F.O. 407 = 178, Part LXXV, Encl. in No. 225. Note respecting Sudan Loan, Cairo, June 16th 1912.  
(٢) Percy, F.M. ; The Sudan in evolution, p. 187,  
(٣) S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 281.  
(٤) Hill, H. : Sudan transport, p. 58.

وكانت هذه المصلحة تختص بتسيير البواخر فى نهر النيل وفروعه لنقل الركاب والبضائع ، وتطهير المجارى من السدود النباتية ، كما كانت تجمع هذه السدود وتحيلها وقودا يوزع على البواخر وقطارات السكك الحديدية ، وتبع هذا ادارة أحواض صناعة وترميم السفن (١) تبعتها أحواض الخرطوم وبور سودان (٢) ، وظل حوض بناء السفن فى سواكن تابعا لها حتى عام ١٩١٣ عندما انتقلت تبعيته الى السكة الحديد (٣) .

ولذلك كان هناك تعاون بينها وبين المصالح المتصلة بها كمصلحة الرى والسكة الحديد والزراعة (٤) .

كما صدر قانون المراكب سنة ١٩٠٧ ونص فى مادته الثامنة عشر على اختصاص جديد لمدير هذه المصلحة بأن اعطاه حق اصدار أوامر من وقت لآخر بعد موافقة الحاكم العام بشأن :

( أ ) تكليف المراكب بأن تكون أسماؤها المسجلة لها مكتوبة فى مكان ظاهر .

( ب ) أن تكون الأنوار التى تحملها المراكب ظاهرة ليلا .

( ج ) تعيين الأماكن التى ترسو فيها السفن للشحن أو التفريغ .

( د ) منع شحن المراكب بما يزيد عن حمولتها .

( هـ ) حق التفتيش ومتابعة تنفيذ القوانين السابقة (٥) .

وفى عام ١٩٠٢ أيضا قامت « شركة استغلال وتنمية السودان » Sudan Development and Exploitation Company بالتعاقد مع حكومة السودان على أن تقوم بالعمل فى النيل الأبيض بين الخرطوم والجنينة ، ولها محطات ووكالات للتجارب فى أم درمان والدويم وقوز وأبو جمعه وسينجا ، ظلت تعمل حتى عام ١٩١١ ودفعت لها الحكومة مبلغ ٦٠٤٥٠ جنيها قيمة رأس المال المتداول .

فأصبح نشاطها تابعا للحكومة وبذلك تخلصت الحكومة من منافستها ، وفى نفس الوقت انتفعت بخبرتها (٦) .

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 78, 79, 80. (١)

Duncan, J. S.R. : Op. Cit., p. 118. (٢)

Hill, R. : Sudan transport, p. 73. (٣)

Mini. Proc. 36th meeting, April 24 - 1911. (٤)

(٥) القلمة : مجلس الوزراء سودان ، مطبعة ٢ مجموعة ٣١٨ السودان .

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, pp. 189-190. (٦)

اشتركت هذه المصلحة مع مصلحة السكك الحديدية والجمارك فى ادارة مينائى سواكن وبور سودان ، فسواكن كانت ميناء السودان الرسمى على البحر الأحمر حتى شاركتها بور سودان فى هذا عندما افتتحت عام ١٩٠٩ ، وان كانت قد عملت من قبل تحت اسم ميناء « الشيخ برغوت » وكانت تتبع مصلحة الموانى والمناظر المصرية حتى عام ١٨٩٨ ، وانفصلت عنها لتتبع مصلحة البواخر والقوارب السودانية ، وخطط ميناؤها على أساس انشاء محطة سكة حديد تربطها بعطبرة عام ١٩٠٢ لنقل وقود وتموين السفن الى الجزء الجنوبى من الميناء ، وتوصيل البضائع الواردة الى الداخل ، وهنا دخلت مصلحة الجمارك للاشراف على تحصيل حقها من الجمارك على البضائع الواردة ، والسكة الحديد لمراقبة نشاط النقل ، أما الاشراف الفنى على الميناء وتجهيزاتها فبقى لمصلحة البواخر والقوارب ، خاصة وأنها تعاونت بقواربها فى نقل البضائع من السفن الكبيرة الى داخل الميناء (١) .

ولما كانت سواكن ميناء صغير غير صحى وكان معظمه غير صالح لرسو السفن ، أوكل وينجت الى كيندى باشا M. R. Kennedy مدير الأشغال العامة وضع الخطة التقديرية لاصلاحها ، فضمن تقديره اشارة الى انشاء ميناء آخر حديث عند قرية الشيخ برغوت الساحلية ، وعنى وينجت بهذا الاقتراح خاصة وأنه مكان ممتاز بعمق مياهه وصلاحيته لرسو السفن ، فوضعت خطة انشاء ميناء جديد باسم بور سودان (٢) . وافتتح فى أول ابريل عام ١٩٠٩ بحضور الخديو وكبار الموظفين ، وبعض أعضاء مجلس الشورى ورجال الصحافة المصريين (٣) .

وقد صدر قانون ٤ لعام ١٩٠٦ للموانى والملاحة حدد فى مادته الثانية تشكيل مجلس ادارة للموانى والفنارات، لتنظيم المنارات والفنارات والشمندورات وغيرها وشكل هذا المجلس من مدير القوارب والبواخر رئيسا ، ومدير مديرية البحر الأحمر ومراقب الموانى والفنارات ( م ٣ ) ومراقب الموانى والفنارات الذى كان الموظف الرئيسى فى المجلس ( م ٤ ) .

كما عين بور سودان وسواكن وأى ميناء يعينه الحاكم العام بمنشور موانى يسرى عليها القانون ( م ٥ ) كما أعطى للحاكم العام سلطة تعيين ناظر لكل ميناء على أن يكون مراقب الموانى والفنارات ناظر الميناء عند تواجده فيها ( م ٧ ) ولهذا الناظر سلطة السماح للسفن بالدخول للميناء أو منعها ( م ٨ ) كما كانت له حرية التصرف فى السفينة فى حدود القانون ( م ٩ ) (٤) .

Hill, R. : Sudan transport, p. 67.

(١)

Ibid p. 73.

(٢)

S.I.R. No. 177 April 1909 p. 1.

(٣) الأخبار ٢٤ فبراير ١٩٠٩

والمؤيد ٢٥ مارس ١٩٠٩ .

(٥) حكومة السودان : القوانين التى أصدرها الحاكم العام سنة ١٩٠٦ .

وفي عام ١٩١٤ انتقل كل من الميناثين الى مصلحة السكك الحديدية وتخلت مصلحة البواخر والقوارب عن حقها فيهما (١) .

### مصلحة البوستة والتلغراف

كانت البوستة والتلغراف مصلحة واحدة ، ومن المصالح القديمة في الادارة السودانية التي تعود الى عصر الحكم المصرى الأول ، لأنها كانت تخدم الأغراض العسكرية كما يشير اليها كرومر فى تقريره عام ١٨٩٨ ، وخصوصا التلغراف الذى امتدت خطوطه بين النقط العسكرية المتمركزة على طول النيل الأبيض والنيل الأزرق (٢) .

وقد تولى هذه المصلحة مدير انجليزى مركزه الخرطوم يعاونه عدد من المهندسين الانجليز ، وباشكاتب مصرى للاشراف على الأعمال الادارية والمالية ، يعاونه كاتب مصرى كذلك ، وتبع هذا الجهاز المركزى مفتش فى كل مديرية يقوم بالاشراف على الأجهزة الفرعية لهذه المصلحة ، التى كانت تتكون من مستخدمين يعملون على أجهزة التلغراف أو توزيع الخطابات .

وكان المستخدمون فى هذه المصلحة - فيما عدا المدير والمفتشون - يختارون من المصريين ، ليشغلوا وظائف الحسابات وتوزيع البريد والضرب على أجهزة البرق ولكن من أجل تحقيق سياسة ادخال السودانين فى الأعمال الحكومية فقد أشركوا فريقا من خريجي المدارس الابتدائية من السودانين للعمل فى هذه المناصب ، وكان ذلك عن طريق اجراء المسابقات ، التى كانت تعقبها فترة تدريب على هذه الأعمال فى مدرسة اطلقوا عليها « مدرسة البوستة والتلغراف » يتخرج منها التلاميذ الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بعد سنة بدرجة ساعى يريد يترقى حتى يصل الى منصب الباشكاتب، أو عامل تلغراف ويرقى فى درجة مشرف تلغراف ، وخضعوا فى مراتبهم لقوانين موظفى السودان .

وأمام زيادة حجم العمل الملقى على كاهل هؤلاء المستخدمين الى نسبة بلغت ما بين ٢٥٪ ، ٤٠٪ سنويا ، فقد كانت تزيد نسبة المستخدمين طرديا منها (٣) .

Hill, R. : Sudan transport. p. 73.

(١)

Mecmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan p. 78.

(٢)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 72.

(٣)

أما من ناحية الخدمات التي أدتها هذه المصلحة فقد شملت البوستة والتلغراف والتليفونات .

ففي مجال البوستة كانت الخطابات تصل الى أصحابها عن طريق اما ساعة البريد أو تاجير صناديق خاصة في مركز البوستة نظير رسم سنوي معين ، أما الطرود فكان توصيلها يخضع لنظام « من الباب للباب » .

ومن عام ١٩٢٠ حدث تعديل في لائحة أسعار التكلفة البريدية بأن رفعت المصلحة أسعار توصيل الخطابات التلغرافات في أيام الأحاد والأعياد وشتم النسيم ومولد النبي (١) .

وكانت التليفونات في المدن الكبرى فقط للأعمال المصلحية ، أما خدمة الأهالي فأنحصرت في أعداد صغيرة اذ بلغت حتى ١٩٠٠ ( ٢٥٠ مشتركاً ) فقط في المدن الكبرى بينما الاتصالات الهامة بين كبار الموظفين فكانت بطريق التلغراف (٢) .

وكانت حسابات استهلاك الحكومة من البوستة والتلغراف معفاة من الأجر حتى عام ١٩٠٢ ومن عام ١٩٠٣ تقرر أن تتحمل كل مصلحة أجر ما تستهلكه من تليفونات أو تلغراف خصما من ميزانيتها واطافة ذلك الى ميزانية مصلحة البوستة والتلغراف (٣) .

لم تسمح هذه المصلحة باشتراك هيئات خاصة - كغيرها من المصالح - بالاستثمار في دخلها (٤) ، وتحملت هي تنمية هذه الخدمة التي ما لبث أن أدخلت نظام البرقيات اللاسلكية عام ١٩١٥ باعتماد جديد قدره ٥٧٠٠ جنيه وعمل أولا في المحطات العسكرية نظرا لقيام الحرب العالمية ، ثم بدأ في الخدمة المدنية في ايصال جمبيلا في الحبشة بمدينة ناصر على نهر السوبات (٥) .

### مصلحة الصحة

من المصالح القديمة في السودان ، وكانت منذ بدايتها تابعة للجيش فكانت ادارتها ذات صيغة عسكرية ، وظلت كذلك حتى عام ١٩٠٥ حيث أصبحت مستقلة ، الا أن الصحة في المديرية الجنوبية ظلت تحت اشراف الجيش

Mini Proc. 27th meeting 1920. (١)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 72. (٢)

تقرير سنوي ١٩٠٣ : ص ١٤١ . (٣)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 71. (٤)

ibid, p. 75. (٥)



المصرى كما ظلت مستشفى الخرطوم مستشفى على النظام العسكرى لفترة طويلة بعد ذلك (١) .

ولم تكن هناك مستشفيات كبيرة فى السودان الا بعد قليل ، فبدىء فى عام ١٩٠١ بإنشاء مستشفى الخرطوم العسكرى العام ، كما أنشئت مستشفيات أخرى فى أم درمان وبربر ووادى حلفا ودنقله وسواكن وكسلا ، وفى عام ١٩٠٤ افتتحت مستشفيات فى ود مدنى وكودوك ، وافتتح فى ١٩٠٩ مستشفى فى كل من عطبرة والخرطوم وبور سودان وفى عام ١٩٢٠ أنشئت مستشفى فى كل من جبل الأولياء وقرية الحاج عبد الله (٢) .

أما بقية البلاد فقد انتشرت فيها العيادات الخارجية التى يلقى فيها المريض العلاج بعد تشخيص مرضه ، ويعود الى بيته ، ثم بدأت إضافة أماكن بها ليظل فيها المريض فترة تحت اشراف الأطباء ، وقد زادت ثقة الشعب بهذا اللون من العلاج بعد أن كانوا يعالجون بمعرفة الأطباء السحرة فبلغ عدد المترددين على العيادات الخارجية فى الخرطوم عام ١٩٠٢ - ٢٩٥١ مريضا زادوا فى عام ١٩٠٣ الى ٤٠٨٦٢ وفى العيادات الداخلية ٢٣٩٥ فى عام ١٩٠٢ زادوا فى عام ١٩٠٣ الى ٢٦٥٩١ مريضا (٣) .

ثم أصبحت احصائية جهد المستشفيات فى الثلاثة سنوات الاخيرة كالآتى :

السنة	داخلى	خارجى	عمليات جراحية
١٩٢٢	١٧٧٤٢	٣٥٥٧٢٧	١٧٥٥
١٩٢٣	١٨١٧٢	٣٨٨٨٦٣	١٦٢٤
١٩٢٤	١٩٨٢٧	٤٩٤٤١٨	٢٠٩٩ (٤)

وكان على رأس الهيكل الوظيفى لهذه المصلحة ، مدير المصلحة الصحية فى الخرطوم منذ عام ١٩٠٤ حين بدأ التفكير فى اخراجها من اللون العسكرى ، الا أنها - كبقية المصالح - كان مديرها يحمل رتبة عسكرية ، ومعه أطباء مفتشون صحيون من الانجليز بينما الأطباء المصريون الذين كانوا على قوة الجيش فقد وزعوا على أنحاء السودان .

وكانت المشكلة الطبية ذات شقين - مشكلة توفير الأطباء الذين يغطون الخدمة فى السودان ، وخاصة الاطباء الوطنيين ليكونوا أقدر على تحمل مشاق

Warburg, G. : Op. Cit., p. 69.

(١)

(٢) تقرير مستوى ١٩٠٣ : ص ١٤٥ .

Mandour, M. ; Op. Cit., p. 130.

(٣)

Annual report 1924 : p. 47.

(٤)

العيش في بلادهم وأمام الأمراض التي كانت متفشية كالجدري والحُميات والحاح الحاجة إلى أطباء . فكان يعين أطباء مدنيون مصريون وسوريون من خريجي كليه سوريا البروتستانتية أو كلية الطب الفرنسية في بيروت (١) .

وكما كانت الحاجة ملحة إلى الأطباء كانت ملحة أيضا إلى المرضين ومن ثم أنشئت مدرسة في الخرطوم لتخريج مرضين وتمرجية ١٩٠٤ (٢) ، ولكن حتى يتخرج منها العدد المطلوب لجأت حكومة السودان إلى تدريب عدد من السودانيين والسودانيات ليكونوا « حلاقى صحة » Saintry barbours وقابلات حيث تلقوا تدريبهم على الإسعافات الأولية والعمليات البسيطة والتوليد في الحالات السهلة (٣) .

وكان لحلاقى الصحة اختصاصات لا بأس بها في القرية التي أوكل اليه العمل فيها فبالإضافة إلى الإسعافات الأولية وتضميد الجروح والحروق البسيطة واجراء الجراحات السهلة كان عليه أيضا واجب مراقبة الأمراض وانتشارها وتسجيل المواليده ، وكان كل من الحلاقى والقابلة يتقاضى راتبا شهريا من المصلحة لقاء عملهما (٤) .

وكانت المشكلة الثانية هي قلة الاعتمادات ولم يكن يخلو من الشكوى منها تقرير سنوى للمصلحة ، بسبب بناء المستشفيات وتزويدها بالآلات والمعدات والقوة العاملة ولكن النتائج التي كانت تصل اليها جهود المصلحة كانت تشجيع المسئولين في الحكومة على زيادة الاعتمادات .

كما ظهرت جهود طيبة شخصية كجهد ولكوم Wellcom الذى زار السودان فى عام ١٨٩٨ فأنر فى نفسه ما شاهد عليه الشعب السودانى من انهيار صحى فأنشأ معملا طبييا على حساسه الخاص ، وعاونه بعض المتطوعين من الاطباء المتخصصين الانجليز ، وتوصل بذلك الى نتائج مشجعة لمكافحة أمراض المناطق الحارة ، فتناقصت أمام أبحاثه أعداد الموتى فى الخرطوم ، فبدأ يخرج الى المناطق الأخرى فى السودان فى شكل قوافل طبية تعالج وتواصل البحث وقد استطاعت جهوده أن :

- ١ - تقوم ببحث انتشار الأمراض حتى بين الحيوان والنبات أيضا .
- ٢ - تقوم بأبحاث على الحشرات .
- ٣ - تقوم باختبارات كيمائية وبيولوجية على الماء والطعام .

Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 44. (١)

Mandour, E. : Op. Cit., p. 130 (٢)

S.I.R. I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 111. (٣)

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٧١ - تقرير المصلحة الصحية .

S.N.R. vol XXX VII, 1956 p. 181. (٥)

٤ - تحليل التربة وتجري عليها التجارب .

٥ - تقوم بأبحاث على المحاصيل الزراعية وعلى الغابات (١) .

فوفر بذلك الكثير على مالية الحكومة ، وأدخل الحكومة في مباحثات انتهت في عام ١٩٠٦ بأن قسمت السودان الى ثلاث مناطق طبية بالاضافة الى انشاء حجر صحي في مستشفى عام في بور سودان بالاضافة الى ثلاث صيدليات في أبو حمد ودنقلة والدويم وتألقت القوة العاملة في هذه المنشآت من :

### الفئة

مفتش بيطرى انجليزى ( لان الحجر كان يحوى كورنتينة للحيوانات	
أیضا )	٦
أطباء مصريون وسوريون	١٨
صيادلة	٢
طبيبات انجليزيات	٢
ناظر انجليزى	١
مترجم	٢
كتبة	١٢

بالاضافة الى عدد من الممرضين الوطنيين الذين نخرجوا من مدرسة التمريض ، وقسم السودان الى مناطق طبية ثلاث :

الأولى : بور سودان والحجر الصحى .

الثانية : فى عطبرة لخدمة مديريات دنقلة وبربر وحلفا والسكة الحديد .

الثالثة : فى الخرطوم لخدمة مديرتى النيل الأبيض والأزرق وجنوبى الخرطوم ، على أن يكون المركز الذى يرجع اليه فى ادارة هذه المناطق هو الخرطوم .

وزودت كل منطقة بمستشفى وصيدلية ، بالاضافة الى ما كان ينشأ من مستشفيات (٢) وكانت مرتبات هؤلاء العاملين كالتالى :

بالنسبة للأطباء فكان مرتب الطبيب يتراوح ما بين ١٨ - ٢٥ جنيها مصريا شهريا حسب المنطقة التى يعمل فيها اذ كان يزيد مرتبه كلما عمل فى الجنوب لتمرصه للأخطار (٣) بينما المساعدين كالمورجية والممرضين فكان مرتبهم ما بين ١٠ - ١٥ جنيها شهريا هذا بالنسبة للمرضين الانجليز فى حين

(١) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٤٤ .

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٢٣٧ - ٢٨ .

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٣٧ .

أن المرضين السودانيين كانوا يتقاضون ١٥ جنيها سنويا (١) أما بقية الكتبة فخصصوا للنظام الإداري العادي لموظفي الحكومة المدنية .

## مصلحة المخازن

كانت أيضا من المصالح الصغيرة حيث كانت مجرد مخازن فى المديرىات وكان لكل مخزن مستخدم لقب بضابط المخزن : يصرف الملابس والأدوات الكتابية وعلف الخيول والجمال تحت إدارة مدير المخازن الذى كان مركزه فى الخرطوم وكانت تجمع حاجات كل المصالح من هذه المراد سنويا ، ويعلم عن مناقصة توريدها فى الوقائع الرسمية فى القاهرة ، وتورد عن طريق إدارة مهمات الجيش المصرى فى القاهرة ، وترسل الى الخرطوم لتوزع على مخازن المديرىات (٢) .

وقد صدر بشأنها البند الخامس من المنشور المالى رقم ١ لعام ١٨٩٩ بأنه قد تعين مراقب لعموم المخازن فى السودان تحت إدارة السكرتير المالى وهو المستلم لجميع الواردات المأخوذة صنفا للتصرف فيها ، وعليه توريد كل ما يلزم لدوائر الحكومة من أدوات كتابية ، أو مفروشات وفى عهده معدات وملبوسات البوليس ، وعليه أيضا صرف التعيينات والعلائق (٣) .

وكانت المبالغ المخصصة لهذه المصلحة فى الميزانية تقدر على أساس جميع حاجات المديرىات والمصالح وتقديرها .

وظلت كذلك من عام ١٨٩٩ فى عام ١٩٠٤ حيث أدمجت من أول عام ١٩٠٥ فى مكتب السكرتير الإدارى ، فأبطل البند الخاص بها فى الميزانية ، وأعطيت كل مديريةية أو مصلحة الحق فى شراء ما تطلبه من ملابس أو أدوات أو غيرها عن طريق مناقصات تجريها هى أو أن تطلبها من إدارة المهمات بالقاهرة رأسا اذ كانت متوافرة لديها ، بعد موافقة السكرتير الإدارى (٤) .

ولقد كان أسلوب العمل فى هذه الوظيفة : أنه بعد اتخاذ إجراءات تعيين مستخدميهما يقضون فترة للتدريب فى مكتب مدير المخازن بالخرطوم على أعمال السكرتارية والمخازن والكتابة الإدارية ، يؤدى بعدها طالب الوظيفة امتحانا فى مكتب هذا المدير بمعرفة باشكاتب المصلحة (٥) .

(١) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٦٣ .

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٥ .

(٣) الفايزية السودانية : ٢ أكتوبر ١٨٩٩ .

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٨٩ .

(٥) تقرير سنة ١٩٠٦ : ص ٧ .

## مصلحة المساحة

من المصالح الصغيرة والقديمة في السودان ، فقد أنشئت في عام ١٨٩٩ تحت ادارة كولونيل نالبت Col. Talbot أول مدير لها ، وبدافع حاجة البلاد الى اختصاصها (١) . اذ اقتصت : بمسح الأراضي ، وتحديد المصالح منبا للزراعة ، وتعيين أنواع الزراعات فيها ، وتحديد الملكية فيها ، مما أفاد أمورا كثيرة كربط الضرائب وجمعها (٢) والاشترك في حل مشكلات الملكية التي كانت أساس قانون تسوية الأراضي وحل النزاع حولها بالاضافة الى رسم الخرائط التي أعانت على تسجيل ملكية الأرض طبقا للقانون ، كما أن خرائطها أفادت الدارسين والرحالة والمستكشفين (٣) .

وفي مجال مشكلات الحدود قامت مصلحة المساحة بتحديدتها ، لتتضمنها الاتفاقيات حيث لم تكن الحدود واضحة من قبل ، خاصة بين السودان وأريتريا . فقام رجال هذه المصلحة برسمها بعد تحديدها على خرائط مستعنين بخطوط الطول والعرض (٤) .

وتبعت مصلحة المساحة أقلام المناجم والمحاجر ، لأن الحكومة كانت تشجع هذه الأعمال منذ البداية ولكن من خلال المستثمرين ، أما دور المصلحة فكان اصدار التصاريح لهذه الهيئات بالعمل في مجال التعدين ، باعتبار ملكية الحكومة للمناجم ، نظير رسوم معينة ، بلغت في مجموعها عم ١٩٠٠ مبلغ ٢٠٠٠ جنيبا مصريا ، كما بلغ عدد التصاريح التي منحتها المصلحة لهؤلاء المستثمرين في العشر سنوات الأولى حوالي عشرين تصريحاً للشركات والأفراد ، كان أغلبها في مناطق بربر ودنقله وحلفا وسواكن ومن هذه الشركات : اتحاد لندن والسودان للتنمية London and Sudan Development Syndicate واتحاد لندن والسودان للتعدين London and Sudan Mining Syndicate كانتا تعملان فيما بين النيل الأبيض والنيل الأزرق ، جنوب خط عرض ١٢ للتنقيب عن الذهب ونظرا لحاجة الحكومة الى وقود فقد شجعت استخراج الفحم نظير استيلائها على نسبة منه لتسيير آلاتها (٥) .

وكان على رأس هيكلها الإداري مفتش انجليزى من السلك العسكرى يعاونه فى الخرطوم ضباط انجليز ومصريون الى جانب جهاز من الكتبة يتكون من باشكاتب وكاتب حسابات ومخزنجى للخيام المطلوبة للانتقالات .

Colvin, A. : Op. Cit., p. 383.

(١)

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٢٦٦ . تقرير المساحة .

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص : ٢١٦ ، ٢١٧ تقرير المساحة .

Colvin, A. : Op. Cit., p. 383.

(٤)

Beshir, M. O. : Op. Cit., p. 35.

(٥)

أما المديریات فكان فی كل منها « فرق مساحة » تكونت كل منها من أربعة من خریجی كلیة غوردون یرأسهم مصری من خریجی مدرسة المساحة فی القاهرة ، یرشرف علی كل ثلاثة فرق مفتش انجلیزی فی المديریات القریبة أو مصری فی المديریات النائیة لأن الانجلیز لم یستطیعوا العمل تحت ظروف السودان الصعبة (١) .

وكان من أشهر المصریین الذین اشتركوا فی أعمال هذه المصلحة المیرالای مصطفی بك رمزی فی دنقلة والملازم أول عثمان أفندی مزید والیوزباشی محمد أفندی صبری وغيرهم (٢) .

وكان المفتش مسئولاً عن تحديد الحدود ورسم الخرائط وتقديم التقارير للجان التسجيل أو تسویات الأراضي (٣) .

وقد أثبت المصریون جدارة فی هذا خلال السنوات العشر الأولى ، اذ مسحوا معظم أراضي السودان وأودعوا معلوماً عنهم خرائط مستوفاة البیانات سئلت الكثير علی مصلحة المالیة . عندما أرادت تحديد ضرائبها (٤) .

كما كانت مصلحة المساحة تقوم بتحصیل رسوم علی أعمالها بالنسبة لمسح الأراضي بنسبة ٤ قروش ونصف عن كل فدان یدفعها صاحب الأرض (٥) .

### مصلحة الأشغال العامة

وهی رغم صغرها ، الا أنها من المصالح التي واكبت الحكومة الثنائیة منذ قیامها ١٨٩٩ وكانت مختصة بالبناء والتعمیر ، فكانت الحكومة فی حاجة الى بناء دور للمصالح ومساكن للمستخدمین ، وتعمیر السودان ، بعد فترة تعرض فیها للدمار أيام المهدي ، ولذا ركزت فی عملها هذا علی العاصمة - الخرطوم - فشيدت قصر غوردون بالخرطوم ١٨٩٩ ، الذي أصبح قصراً للحاكم العام ، وفی نهاية ١٩٠١ شيدت الكثير من مكاتب الحكومة وثكنات الجيش المصری والجيش البریطانی ، والمسجد الكبير ، وبنكین (٦) . كما أنشأت محطة القوى الكهربیة فی بری فی الخرطوم التي أضاعت المدينة (٧) ، ثم ضاعفت جهودها

(١) تقرير سنوی ١٩٠٥ : ص ٦١ .

(٢) تقرير سنوی ١٩٠٥ : ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٣) تقرير سنوی ١٩٠٥ : ص ٦١ .

(٤) تقرير سنوی ١٩١١ : ص ١٠٢ .

(٥) تقرير سنوی ١٩٠٥ : ص ٦٢ .

(٦)

Macmichael, H. : The Sudan p. 86.

(٧) مندور المهدي : المرجع السابق ص ١٥٩ .

في حدود امكاناتها فأعدت تخطيط بعض المدن وتوسيعها كمدينة ملاكال ١٩١٠ ،  
وأكملت ميناء لرسو السفن في المقرن بالخرطوم وتجهيزاتها بميناء المعابر  
للسكة الحديد ( المزلقات ) وظهرت النيل في تلك المنطقة .

وبنت ميناء بور السودان وأبنية المدينة ١٩٠٩ . الا أن اعتماداتها لم تكن  
كافية فكثيرا ما كان يتعطل العمل أو يتوقف في بعض أجزائه لهذا السبب (١) .

ومن المشروعات التي كانت تتولى انشائها أيضا مشروعات توصيل مياه  
الشرب كمحطة الطيبة للمياه في عام ١٩١١ (٢) .

وكان القائمون على العمل فيها أساسا هم رجال الجيش المصرى العامل  
في السودان وقتذاك ضباطا وجنودا .

الا أن الانجليز كعادتهم ، كانوا يترأسون العمل ، ليظهروا أنهم دعاة  
التعمير وتطوير السودان ، فكان مدير المصلحة ضابط انجليزى يعاونه مفتش  
بريطانى لكل عملية ، بينما العاملون الحقيقيون كانوا من المصريين ، كما كانت  
مصلحة البوليس تقوم بحراسة المنشآت (٣) .

وفي ١٩٠٨ أصبحت هذه المصلحة لامركزية ، فعين في كل مديرية مهندسون  
مزودون بصلاحيات على أن يعرضوا خطط أعمالهم على المصلحة المركزية التي كانت  
تقوم بالاشراف وتنسيق العمل (٤) .

ورغم ما قامت به الا أنها كانت محل نقد من حيث أعمالها ، فما سببته  
في سنيها الأولى ، لم يكن كله صالحا بل كان سييء البناء وهو ما أشار اليه  
وينجت في تقريره عن عام ١٩٠٦ من أن سوء الأبنية كان سببا في تقليل  
الاعتمادات التي كانت تخصصها في الميزانية العامة (٥) ووصف أعمالها في مديرية  
بحر الغزال بأنها كانت آكواخا حقيرة متداعية لا ترقى الى مرتبة دور تليق  
بالمستخدمين الحكوميين (٦) .

ومن الملاحظ على هذه المصلحة كذلك أنها وجهت جهدها أساسا للخرطوم،  
الا أنه يلتمس لها العذر أمام ميزانيتها التي كانت محدودة مما جعلها ترجىء  
بعض الأعمال الى سنوات تالية حتى يتم تدبير المال اللازم لها . كما أن سوء  
المواصلات لعب دورا هاما ، اذا كانت مواد البناء تنقل على ظهور الجمال ، كما لم  
يكن موظفوها مؤهلين بدرجة كافية (٧) .

(١) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٢٤ تقرير الأشغال العمومية .

(٢) تقرير سنوى ١٩١١ : ص ١٠٥ تقرير الأشغال العمومية .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 67.

(٣)

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٣٢ تقرير الأشغال العمومية .

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٣٢ تقرير مصلحة الأشغال .

(٦) تقرير سنوى ١٩١١ : ص ٢٢ تقرير مصلحة الأشغال .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 67.

(٧)

رأينا كشنر ثم وينجت من بعده ، يقيمان حكما فرديا ، فكان كل منهما قائدا للجيش ورئيسا عسكريا للسلطات المدنية ، حتى صبغها بالصيغة العسكرية ، عندما اختارا للإدارة ضباطا يقومون عليها (١) ، رغم محاولة كرومر تغطية هذا فيقول : « انه لا يصح أن يقال أن الحكومة في السودان عسكرية بالمعنى المعروف ، لأنها حكومة مدنية في أهم معانيها ، وإن يكن الحاكم العام وكثيرون من كبار الموظفين تحت إدارته ضباطا عسكريين » (٢) .

وفي موقع آخر يردد قوله : « ان الحكومة في كل ملامحها الرئيسية مدنية أساسا ، بالرغم من أن الحاكم العام وكثيرا من تابعيه من الضباط العسكريين » . وهو في هذا يستند إلى أن التعليم في مدارسهم وكلياتهم تعليم عسكري لتخريج رعييل من الشباب يقوم بتنفيذ « السياسة الاستعمارية » (٣) .

### مركزية الإدارة

جنى الانجليز بعد تمام سيطرتهم على الإدارة في السودان إلى الحكم المطلق ، وتصرف الحاكم العام في ظل ذلك بمفرده في كل شيء فيما عدا الأمور المالية التي كانت تخضع إلى حد ما للإشراف المصرى ، كما أوضحنا من قبل (٤) ، وكان من نتائج ذلك :

(١) محمد أحمد محبوب : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) تقرير سنوى عام ١٩٠٤ ، كرومر إلى لندون ، ص ٢ .

(٣) Cromer, Earl of : Modern Egypt, Vol. II, London 1908, p. 468.

(٤) Wingate, R. : Wingate of the Sudan, p. 129.



أولا : اضعاف الزعامات المحلية ليفسحوا المجال لسيطرتهم على الادارة متذرعين فى هذا بتأخر أهل البلاد وجهلهم ، ضارين مثلا لهذا التأخر بمحاكمة « كوات ود عوبنج » الشلوكى الذى قتل « أجاك ود دنج » مدعيا بأن الأخير سحر ابنه وجعل التمساح يأكله . ويسخر كرومر من ذلك عندما يقارن بين شعب كهذا والشعوب المتقدمة وكيف يشارك هذا الشعب فى الحكم أسوة بشعب باريس أو لندن (١) .

فى حين أن من شاركوا فى الادارة فعلا ، وكانوا منصفين ، لم يقرأوا هذا ، فىرى مكمايكل H. Macmichael - وهو من الذين عملوا فى الادارة فى السودان - أنه وان كانت هذه الواقعة صحيحة الا أنه يجب الاعتراف بحقيقة هى : أنه ما دام شعب موجود ، فانه بمرور الوقت سيبرز فيه رجال أكفاء ، وأن الشعوب تفضل دائما أن يتسلم أبناؤها أئنة قيادتها (٢) .

وفى أسلوبهم الدكتاتورى فى ادارة السودان ، حرم الانجليز النظم القبلىة حظها من الظهور ، ولم يراعوا روابط القربى ، التى تفرضها ظروف البيئـة القبلىة السودانية ، وذلك عندما أدخلوا قوانين العقوبات والضرائب والبوليس وكلها نظم غربية ، وكان القائمون على تنفيذها انجليز ، ولم يراعوا اشراك العنصر الوطنى فيها (٣) .

ثانيا : أنهم أرجعوا مركزية الادارة فى يد الحاكم العام - البريطانى على الدوام - الى سبب ظاهرى . هو تاكدهم من عدم عودة البلاد الى عهد استشرى فيه الفساد - الذى الصقوه بالمصريين - من سوء معاملة السودانيين ، والانحراف الى الرشوة والاثراء على حساب الغير . ولذلك دعوا الى اقامة حكومة واعية نشيطة تقضى على هذا الفساد والفوضى ، ولا تعطى للمصريين منفذا للقضاء على حقوق « السودانيين المساكين » (٤) .

بينما لو كان الأمر حقيقة لعُمل لهؤلاء « المساكين » حساب فى التمثيل والمشاركة فى حكم أنفسهم ، وادارة بلادهم ، أو التعبير عن آلامهم وآمالهم .

ولقد شملت مركزية الإدارة : وضع السياسة العامة للبلاد ، ومباشرة الشئون الخارجية ، والتجارة الخارجية ، والاشراف على المواصلات بأنواعها ، والجيش والأمن العام ، على أساس أن السلطة المركزية مسئولة عما يجرى فى مرافق البلاد مجتمعة ، « وقد تجد نفسها مضطرة أحيانا أن تاتى أفعالا تأبأها ، وأن فعلتها كانت وخيمة العاقبة عليها وهى تضطر الى فعلها . . . » (٥) .

(١) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٤ ، كرومر الى لندون ، ص ٢ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

(٣) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, pp. 233-234.

(٤) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 58.

(٥) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٤ ، كرومر الى لندون ، ص ٢ .

## التحول الى اللامركزية

يتضح من هذا أن هناك أخطاء كانت ترتكب تحت ظروف ، إذ أصبحت أمور السلطة بمرور الوقت أكثر تعقيدا ، وزادت المسائل الفنية تعقيدا وعددا ، ولم يعد في مكنة الحاكم العام أن يقوم بتلك الأعباء وحده ، فكان يدعو معاونيه من السكرتيريين ورؤساء المصالح من حين لآخر للتشاور ، وإيجاد الحلول ، بل وكان يجبره واقع الأمر أحيانا على أن يلتمس استشارة الفنيين فيها قبل أن يبت برأيه (١) .

وإذا كان الأمر كذلك فيما كان يعرض من أمور السودان في عاصمته أو ما جاورها ، فإن المشكلة استفحلت في بلد المليون ميل بمناطقه النائية ، إذ كيف تتيح الحكومة لرجل الادارة وهو على بعد مئات الأميال من الادارة المركزية في الخرطوم ، ومع صعوبة المواصلات أن يفعل ما يراه ضروريا الا اذا كتب للخرطوم وانتظر زمنا طويلا ليصله الرد لتتصرف (٢) !!؟

فضلا عن ذلك كان الجهد الذي يتحمله الموظفون الذين تقع أعمالهم على بعد مسافات بعيدة لا شك كبير ، ففي بعض الأحيان كانت المسافة بين الادارة المركزية وبين موقع العمل مئات الأميال بالنسبة للرجل الأبيض ، فتمر عليه الشهور دون أن يلتقى بأصدقائه .

وهناك عنصر هام أضاف عبئا عليهم : هو شكهم في المصريين واحتقارهم للسودانيين ، مما جعل ثقل العمل يقع على كاهل الرجل الأبيض فقط . ذلك الذي تركوه مع عدد قليل من القوات وسط عدد كبير من السكان والقبائل المتباينة الطباع والتقاليد والأخلاق ، والتي تحتاج الى الرقابة القوية والقوة الرادعة (٣) . وعلى الرغم مما أنفقته الادارة على الخدمات ، الا أن العائد من ذلك كان لا يتناسب مع هذا الانفاق ، ويرجع ذلك الى مركزية الادارة (٤) ، هذه المركزية التي أهملت المناطق الريفية النائية فحرمتها الا من بعض الاصلاحات وذلك لجهل الادارة باحتياجاتها ، وما كان يستغرقه الاتصال بينهما وبين الحكومة في الخرطوم من وقت وجهد كبيرين (٥) ، بل - للعجب - أن يعترف كرومر نفسه بان التجربة قد دلت على أن المركزية الشديدة أدت الى الارتباك والاحتكاك وسوء الادارة ولا سيما اذا كان من تولوها مستخدمين بعيدين

(١) محمد أحمد محبوب : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٣) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 58.

(٤) محمد أحمد محبوب : المرجع السابق ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٥) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق . ص ٥٧ .

عن مركز العمل ، ومن ثم فلا يكونون على دراية بواقع الحال ، حتى أنه طالب بنفسه بايجاد حل لهذه المشكلة (١) .

بل كان يظهر منه هذا في سخريته من البيروقراطية والمركزية وذلك في تعليقه على ميزانية عام ١٩٠٢ ، وزيادة المنصرف فيها على بند الأدوات الكتابية ، وكان قد بلغ ألفى جنيه في حين انه في عام ١٩٠١ كان ستمائة جنيه فقط .  
فقال : « أخشى أن يكون معنى هذه الزيادة ان كمية المكاتبات الرسمية في السودان في زيادة ، وأن هذا لا مناص منه الى حد ما ولكن على الرغم من هذا ، فانتى أجرؤ على ابداء أملى فى أن تقوم مقاومة دائمة فى وجه الافراط فى كتابة الرسائل فانها تدل على الافراط فى المركزية ، مع أن السودان قطر يجب أن نسير فيه الادارة على قاعدة اللامركزية ما أمكن ذلك » (٢) .

كما اعترف كرومر بنفسه بعيب آخر فى مركزية الادارة ، وهو أن استخدام الضباط فى الادارة أمر معيب ، لتعرضهم للنقل المستمر ، مما يؤدى الى الارتباك الادارى وأن العسكريين عموما مهما كانوا مقتدرين فليست لهم دراية بشئون السياسة والادارة بما يمكنهم من ادارة السودان ، ولذا بدأ التفكير فى اختيار المدنيين فى الادارة من خريجي الجامعات (٣) .

أمام كل هذا ظهرت الحاجة الى اللامركزية ، أو الحكم الاقليمي ، بمعنى أن يكون لكل اقليم أو مديرية ، ادارة محلية لها مجلسها الذى له اختصاصاته الواسعة وصلاحياته الخاصة وأن نكون كلمة المسئول عن المديرية نهائية (٤) .

ولقد أحس ماكمايكل نفسه بهذا عندما ضاق المستخدمون البيض فى الأماكن البعيدة بهذا النظام ، وكذلك من تدخل كرومر المستمر فى شئونهم وهو فى القاهرة بعيدا . هذا الذى أحسه هو من زيارته التى كان مضطرا للقيام بها من حين لآخر للسودان بشكل اشرافى .

ولذلك بدأ التفكير فى تزويد المديريات ببيئات ادارية ومستخدمين مختصين لهم دورهم فى التفتيش بين الحين والحين ، وأن تكون لهم سلطة اعادة النظر فى الأوامر والأحكام ، ولو أنهم حرصوا كل الحرص ، على ان يكون الجهاز الادارى من الأنجليز ، لأنهم وصفوا بقية العاملين من مصريين وسودانيين بعدم الدربة والدراية وقصور المعلومات (٥) .

(١) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٤ ، كرومر الى لندون ، ص ٣ .

(٢) من تقرير اللورد كرومر عام ١٩٠٢ عن كتاب عبد الله حسين : السودان - ج ٢ ،

ص ٥٦٨ .

Cromer, Earl of : Op. Cit., p. 548.

(٣)

(٤) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

Macmichael, H. : The Sudan, p. 74.

(٥)

وقد واجه حاكم عام السودان المشكلة المتعلقة بتوفير الهيئة الإدارية اللازمة ، والنقص الشديد في أعضائها ، بمحاولة التنازل بعض الشيء عن المركزية الإدارية ، بالاعتماد على الدور الخاص الذى يؤديه كل مدير فى ادارة مديريته ، بعيدا عن الرقابة الإدارية من قبل الإدارة المركزية التى لم تكن ترتبط بالمديريات إلا عن طريق دورات المفتش العام التفتيشية . أو زيارات الحاكم العام نفسه فى بعض الأحيان لدراسة المشكلات على الطبيعة (١) .

فبدأوا يوسعون فى اختصاصات مفتشى المراكز بحيث لا يرجع الى المديرية الا فى مسائل معينة ، واتسعت اختصاصات مدير المديرية ، بحيث أصبح وكأنه الحاكم المستقل للاقليم ، فلا يرجع الى الخرطوم الا فيما هو خطير ، وبهذا وضع أساس الادارة المحلية ، بل وأعطوا النظار والعمد والسلاطين والمكوك فى المناطق البعيدة سلطات أكثر (٢) .

وبدأ نظام الادارة المحلية أول الأمر بداية اعتمدت كل الاعتماد على تصرفات مفتش المركز ، بأن ركزت سلطات الحكم المحلى فى يده (٣) .

واذ نصل الى حتمية اللامركزية كحل لمشكلات الادارة فى خلال فترة البحث ، فاننا نتعرض للادارة المحلية تفصيلا ، مبتدئين بالتقسيمات الادارية ، كمسرح لأحدها ، ثم اختصاصات الاداريين فيها .

### التقسيم الإدارى للسودان

كان السودان ابان حكم اسماعيل باشا منقسما - وهو التقسيم النهائى قبل المهديّة - الى خمس عشرة مديريةية (٤) . وكان المدير فيها مسئولاً أمام الحكمدار وان كان فى واقع الأمر مستقلا فى عمله (٥) .

وقرب ظهور المهديّة ، واحساس المصريين بالخطر ، خططوا السودان بأكثر دقة . فقسّموه الى ثلاث حكمداريات مستقلة ، كل منها تضم عددا من المديریات، تحت الادارة المباشرة للقاهرة ، وعين وزير مختص فى القاهرة مسئول عن ادارة

(١) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان . ص ١٦٧ .

(٢) سيعالغ الباحث هذا الموضوع فصل الاداره الاعليّة .

(٣) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٤) هى : دنقلة - دارفور - بربر - الخرطوم - كسلا - سنار - كردفان - بحر الفزال - أعالي النيل ، وكان تعتمد مديريات من الدرجة الأولى . ثم حلغا - البحر الأحمر - النيل الأزرق - مجلا - النيل الأبيض - وجبال النوبا . وهذه كانت تعتبر مديريات من الدرجة الثانية .

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 39.

(٥)

السودان ، وبعد انهيار الحكم المصرى ، وإعادة فتح السودان كجزء من مستعمراتهم ، حيث كانوا يقررون التنظيم الذى يرونه بشأن مديرياتهم . ثم بدأوا خططهم فى ابعاد مصر عن ادارة السودان بأن قدم كثنسنر مذكرة الى كرومر فى عام ١٨٩٧ تفيد كره السودانين للمصريين ، وأن السودانين يخضعون لمن يحسون باحترامه ، وألمح الى أنه يجب أن يضع الانجليز أيديهم على المديريات بالتدريج (١) .

وفعلا قسم السودان الى عدد من المديريات كل منها تحت ادارة مدير بريطانى ، ثم قسمت المديريات الى مراكز وعلى كل مجموعة من المراكز مفتش بريطانى . أما المستويات الأدنى فشغلها المصريون وبعض شيوخ سودانيين(٢) .

وعندما بدأت الادارة فى ظل الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ كان التقسيم الموجود آنئذ ٤ مديريات « درجة أولى » هي : أم درمان وسنار وكسلا وفاشوده . وثلاث أخرى هي : أسوان ووادى حلفا وسواكن بلغت مساحتها جميعا ٩٥٠.٠٠٠ ميلا مربعا (٣) . الا أنه قد عاد مركز أسوان الى مصر فى ٩ سبتمبر عام ١٩٠٠ (٤) .

وكانت أم درمان تشمل الخرطوم وما بين وادى النيل من جنوب حلفا حتى أبو حراز على النيل الأزرق ، وعين لها قومندان هو لويس بك وكسلا وكانت تشمل القصارف والقلابات وعين عليها قومندان هو كولونسون بك Kolonson Bey .

وفاشوده وكانت تشمل ما بين جزيرة آبا على النيل الأبيض وبين نهاية بحر الغزال بما فى ذلك نهر سوباوط وعين عليها قومندان هو جاكسون بك Jackson Bey

أما الثلاث مديريات الصغرى فهي أسوان وحلفا ومركز سواكن ، وكانت تتبع للحاكم العام مباشرة . وفى هذا نرى التعدى واضحا على حدود مصر الجنوبية ، مما أثار الصحافة المصرية بسبب هذا التعدى (٥) .

وفى تقرير لوليام جارستن Sir William Garstin بتاريخ ٣ مايو عام ١٨٩٩ أن السودان قد قسم الى خمس مديريات من الدرجة الأولى وثلاث من

Wingate, R. : Op. Cit., p. 69.

(١)

(٢) مدير عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٨ .

Wingate, R. : Op. Cit., p. 71.

(٣)

Deffalla, H. : Op. Cit., p. 39 and The Statesman yearbook 1903, p. 1210.

(٤)

(٥) المزيد : ٢٥ يناير عام ١٨٩٩ .

الدرجة الثانية • فالخمس الأولى هي مديريات : دنقله وبربر والخرطوم وسنار وكسلا • أما الثلاث الأخرى فكانت : فاشودة وسواكن ووادي حلفا •

وقسمت كل مديرية الى عدد من المراكز أو المأموريات • وأن التقسيم ما زال مستمرا • أما الجزء الجنوبي من السودان - فسنتناوله فيما بعد - وأن ادارة لكل مديرية قد عقدت لأحد الضباط الانجليز ، أما المأمير فكانوا من المصريين العاملين في الجيش المصرى • أما بقية رجال الادارة فكانوا من السودانيين (١) •

ويلاحظ أن معظم هذه التقسيمات الادارية تنطبق على توزيع القبائل التى تقطن تلك المناطق :

**مديرية كسلا :** التى تضم قبائل عربية : كبنى عامر وعرب الرشايذة والهوسا والفلاتة والحلانقة ، وأن هذه القبائل بدوية تقوم على الرعى ، وأن تقسيمه الى مراكز وافق مواقع رعى هؤلاء العرب • ومن ثم احتفظت كل منها بفرديتها وتمتعت بزعاماتها العربية فى بطونها (٢) • وهذا أمر لم يرق فى عين مديرها اذ أنه سبب له كثيرا من المصاعب فى جمع الضرائب • نظرا لتحركاتهم ما بين كسلا وسواكن ، مما كان يضطرب معه القيد فى الدفاتر ، وازدواج الضريبة (٣) •

**مديرية الخرطوم :** قسمت مديرية الخرطوم الى مديريتين عام ١٩٠٢ احدهما : الجزيرة ومركزها الكاملين وترأسها مدير مديرية فاشودة الملقاة ، وتتكون من نفس اقسام المديرية القديمة ما عدا الخرطوم وأم درمان وحلفاية الى جانب مجموعة القرى المحيطة على امتداد عشرة الى اثنى عشر ميلا ، وهى المناطق التى تكونت منها مديرية الخرطوم بعد تقسيمها (٤) •

وفى عام ١٩٠٥ انفصلت عنها مديرية جديدة هى مديرية النيل الأبيض وذلك بضم الدويم وجديد بعد فصلهما من كردفان وضممت اليها المناطق الواقعة على الضفة اليمنى من النيل الأبيض التى كانت تابعة لمديرية النيل الأزرق (٥) •

---

Despatch from Her Majesty's Agent and Consul General at ١١  
Cairo inclosing a report on the Sudan, by Sir William Garstin --  
June 1899, p. 1.

- تقرير الكونت جليشن عن حالة السودان منشورا فى الأهرام ١٦ أكتوبر عام ١٩٠١ •  
(٢) فاطمة زكى : الحدود الادارية واثرها فى القومية السودانية • دبلوم معهد الدراسات السودانية ، عام ١٩٥٥ ، رسالة غير منشورة ، ص ٤١ •  
(٣) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٣ - تقرير مديرية كسلا ، ص ٨٩ •  
(٤) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٢ - تقرير مديرية النيل الأبيض ، ص ٤٢ •  
(٥) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٥ - تقرير مديرية النيل الأبيض ، ص ١٦٤ •

**مديرية النيل الأزرق :** قام تقسيم هذه المديرية على أساس قبلي مثل رفاعة المسلمية ، ونظرا لأن منطقة الجزيرة تشكل طريقين للمواصلات هما : النيل لأبيض والنيل الأزرق فكانت مجالا لمرور أفواج من البشر في طريقهم للحج التجارة ، ومن ثم قامت بها مدن تجارية هي بقية مراكزها ، والتي شكلت راکزا على هذا الأساس .

**مديرية أعالي النيل :** كان تقسيمها الى مراكز متمشيا مع توزيع قبائل شيلوك والدنكا والنوير والانواك والادوك ، وسيتعرض الباحث لها في فصل ن ادارة الجنوب .

**مديرية كردفان :** كان نصيبها عرب البقارة وان كانوا يتحركون ما بينها بين النوبا (١) . وقد ظلت بمساحتها البالغة ١٦٧٠٠٠ ميلا مربعا ، وقام لى ادارتها ستة من الضباط عام ١٩٠٥ (٢) . وقد تداخلت الحدود بينها با سبب مشكلات ادارية ومالية ، خاصة وأن النوبا كان أهلها يعتمدون تصاديا على كردفان . وقد أصبحت مديرية النوبا مستقلة فى عام ١٩١٣ (٣) .

**مديرية النيل الأبيض :** عاشت فيها قبائل : الحسنات والجعليين والشنابلة نى الجرار ودار الأحمد ، وهذه المديرية احدى المديريات التي كانت متداخلة كردفان والنوبا (٤) .

**مديرية بحر الغزال :** وضمت كثيرا من القبائل الزنجية التي اتصفت لتخلف وكثرة العدد كالدنكا والشيلوك وكثيرا غيرها من القبائل الزنجية ، جانب طبيعة بيئتها الصعبة واتساع رقعتها ، اذ كان يفصل بين المركز لآخر مئات الأميال (٥) . والملاحظ كذلك أن تقسيمات مراكزها كانت تتماشى ، توزيع القبائل الى حد كبير (٦) . ولقد استكملت هذه المديرية شكلها مترجع قطاع اللادو من الكونغو البلجيكي فى عام ١٩١٠ ، واعتمده له مجلس نظار آئذ مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيها مصريا للانفاق على ادارتها بقية تلك السنة ، وصى بتشكيل أورطة خاصة من الجيش المصرى لحفظ الأمن (٧) . بعد أن لم اللادو نهائيا الى الادارة الثنائية فى السودان فى ١٦/٦/١٩١٠ ولقد أوضح حاكم العام فى خطابه فى الرجاف فى مارس ١٩١١ « ان طبيعة الشعب فى

(١) فاطمة زكى : المرجع السابق ، ص - ص ٤١ - ٤٤ .

(٢) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٦٢ .

Intell. D., Anglo Egyptian Sudan — Kordofan, p. 97.

(٣)

Ibid, p. 106.

(٤)

Ibid. - Bakr El Gazal, p. 38.

(٥)

(٦) فاطمة زكى : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٧) السودان : ١٩ مارس عام ١٩١٠ .

هذه المديرية ويبيئتها يصعب معها تطبيق النظام الادارى المطبق فى بقية مديريات السودان ، بل يكاد يستحيل ادخاله الى هذه البلاد ما لم تضحوا بشيء من الاستقلال الذى تعودتموه فى عهد الادارة السابقة ، (١) .

**مديرية سواكن :** كانت ذات وضع شاذ لأنها ظلت تحت الحكم المصرى رغم قيام المهديّة فى السودان . فاستثنيت فى اتفاقية عام ١٨٩٩ من رفع العلمين المصرى والبريطانى ، وأنها الوحيدة التى اختصها نظام المحاكم المختلطة دون بقية السودان ( م ٨ و ٩ ) التى وضعت السودان كله تحت الحكم العسكرى ، ولما كان هذا يضر بوضعها لعدم وجود محاكم أهلية بها ، ومن ثم فقد أفردت لها اتفاقية خاصة مكملة ، ألغت كل النصوص الخاصة بها فى اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ وأصبحت تعامل كبقية أجزاء السودان (٢) .

ويرجع هذا الى منزلة هذه المدينة . . اذ هى المنفذ الوحيد للسودان على البحر الأحمر يتعامل فيها شعوب وأجناس كثيرة (٣) .

وكانت مدينة سواكن تحمل اسم مديرية البحر الأحمر فى عام ١٩٠٦ ثم بعد ذلك أصبحت بور سودان ولها كيان ادارى مستقل مثل أم درمان بالنسبة للخرطوم (٤) .

**مديرية دارفور :** وقد تأخر فتحها حتى عام ١٩١٦ وكانت تضم دار مصاليط ودار حامد والفور والفاشر . ويلاحظ أنها قسمت الى شمالية وجنوبية وغربية بما يتمشى مع تقسيم مملكة دارفور القديمة قبل الفتح المصرى .

وأصبح نظام ادارتها قبليا يتمشى مع طبيعة بيئتها ، فقلد محمد الفضل سلطانا لدارفور ودار مصاليط من أهلها كذلك ، وان كان كل هذا تحت اشرف ضابط انجليزى (٥) .

وبذلك يمكن تلخيص التقسيمات الادارية للسودان فى ظل الحكم الثنائى : قسمت البلاد أول الأمر الى ست مديريات : دنقلة وبربر وكسلا وسنار وفاشودة والخرطوم ، وعلى رأس كل منها مدير هو ضابط بريطانى يعينه الحاكم العام البريطانى (٦) . ثم فتحت كردفان فى نهاية عام ١٨٩٩ فأصبحت المديرية

---

(١) الأهالى : ٢٨ مارس عام ١٩١٠ . وسندرس فى الفصل الخاص بادارة الجنوب أسلوب الادارة الذى اتبع فيها .

(٢) الأهرام : ١٤ يولية عام ١٨٩٩ .

(٣) عبد الرحمن زكى : حياة مدينة سواكن ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٠ .

(٤) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية ، ص ١٦٢ .

(٥) فاطمة زكى : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

Duncan, G.S.R. : op. cit, p. 81.

(٦)



السابعة ، وبعد ثلاث سنوات دخلت بحر الغزال فى عداد مديريات السودان -  
ثم فتحت مديرية دارفور عام ١٩١٦ (١) .

وبهذا نقول ان عدد المديريات ارتفع من ست مديريات عام ١٨٩٨ الى  
١٤ مديرية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم عادت فانخفضت الى  
١١ مديرية بعد ذلك نتيجة سياسة الادمج (٢) .

وقد تعددت أسباب سياسة الادمج :

**أولا :** كان وراء هذه السياسة خطة جديدة للإدارة فى السودان آنذاك  
اذ كانت النية هى تقسيم السودان الى أقسام كبرى على رأس كل منها مدير  
انجليزى وأمير من الوطنيين وذلك على نسق السياسة التى اتبعت فى الهند  
ونيجيريا (٣) .

**ثانيا :** تحسن المواصلات واستتباب الأمن بعقد اتفاقات بين القبائل (٤) -  
**ثالثا :** الاقتصاد فى النفقات الادارية نتيجة خفض عدد المستخدمين (٥) -  
**رابعا :** ارتكزت على اعتبارات سياسية ، وهى احياء النظام القبلى وتشجيعه  
توددا الى القبائل ، فمثلا ألغيت مديرية البحر الأحمر فى شرق السودان وقامت  
مكانها مديرية كسلا الموسعة المشتملة على أصول قبائل البجة (٦) .

الا أن هذا النظام لم يؤت أكله ، بل كان سببا فى توتر العلاقات بين  
أبناء القطر الواحد ، لأن الوطنيين من بين التفريق والادمج أحسوا بالفرقة بين  
القبائل التى لم تتعود الخضوع لمثل هذه النظم (٧) .

فضلا عن روح العصبية القبلية التى كانت سببا للتناحر بين القبائل  
كتلك التى كانت بين الكبابيش والنوباويين والكونجارا Kungara  
فى حين أن هناك من القبائل من كانوا مقيدين وملتزمين ببقعة معينة كالبقارة  
فى مراعيهم (٨) .

وهذا ما اعترف به المديرون أنفسهم من أنهم ليست لديهم سلطة عليهم  
اذ لم يكونوا يابهنون بالادارة ولا يقدرونها : « وكانت هذه حزازات مستمرة بين  
شيوخهم وأصبحت مشكلتنا كيف نقبض على أزمة الأمور » (٩) .

(١) مندور المهدي : مرجع سابق ص ١٥٩ .

(٢) عبد الحميد : الامبريالية والقومية فى السودان . ص ٤٨ .

(٣) موريس فهيم : المرجع السابق . ص ٢٧ .

(٤) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٩ .

(٥) حلمى جرجس فخرى : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٦) مدثر عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٧) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٨) Egyptian General Staff, General Report of Kordofan, p. 13.

Annual report 1899, enclosure 2, p. 58.

(٩)

هذا عن التقسيم الإداري وما طرأ عليه من تغييرات ، أما عن الإداريين الذين قاموا على إدارة السودان ، فإننا نلاحظ أنه منذ البداية سارت الإدارة على خطين متباينين . أولهما : اللامركزية . . على أساس المديرية ووضعها أمام الرئاسة في الخرطوم ، إذ أطلقت يد كل مدير في مديريته ضمن الإطار العام للقوانين المرعية وذلك من أجل الفعالية (١) . ونظرا لاتساع البلاد التي بلغت مليون ميل مربع (٢) . وثانيهما : سوء وسائل المواصلات والنقل وخاصة في الغرب والجنوب فكان المدير يعتبر مديريته مملكته الخاصة (٣) .

فبعد ما تولى كنتشتر ، أول حاكم بريطاني في ظل الاتفاقية الثنائية ، عمل على اختيار معاونيه ، سواء في الإدارة المركزية أو المديرية من الضباط البريطانيين الذين عملوا معه في الجيش المصري - إذ كان يشغل منصب سردار الجيش المصري - ولذا فإن رؤساء المصالح في الخرطوم ، ومديرو المديرية في أنحاء السودان ، ثم من بعدهم المفتشون كانوا من هؤلاء الضباط .

أما إدارات المراكز أي مأموري المراكز ونوابهم فقد تركت للمصريين على أن يكونوا - كذلك - من ضباط الجيش المصري ، وتحت إشراف الضباط الانجليز . وعلى هذا فقد كانوا يتقاضون مرتباتهم من مصر على أساس أنهم عاملون في الجيش المصري (٤) .

وأصبح الهيكل الإداري للإدارة المحلية هرميا قمته الحاكم العام يليه المديرون في مديرياتهم ثم المفتشون فالأمير وأخيرا نواب الأمير . فضلا عن جهاز كتابي معاون ، يقوم بتحرير المكاتبات وقيدها في دفاتر « صادر ووارد » (٥) ، ثم ضبط الحسابات والإدارة المالية .

ونعرض الآن هذا الهيكل ابتداء من المدير . .

### اختصاصات مدير المديرية

كان رأس الإدارة في المديرية تحت اسم ( المدير ) أو رأس الإدارة في المحافظة تحت اسم ( المحافظ ) وكان انجليزيا (٦) ، واعتبر همزة الوصل بين الحاكم العام وإدارته المركزية وبين بقية الإداريين في مديريته أو محافظته .

(١) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية في السودان ، ص ٤٩ .  
(٢) Wingate, R. : Op. Cit., p. 128.

(٣) مدثر عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ٤٩ .  
(٤) مكى شبكية : ومختصر تاريخ السودان ، ص ١٢٢ .  
(٥) موجود منها في دار الوثائق بالقاهرة ، وقد اطلع الباحث عليها .  
(٦) حلى جرجس غيريال : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

فكان يتلقى التعليمات منه ، ويرسل التقارير اليه ، التي تحوى دراسة أحوال مديريته أو محافظته ومتطلباتها (١) .

وتنظيما للعمل أصدر كتشنر تعليمات مكتوبة تكون أساسا للإدارة المحلية وذلك عقب توليه منصبه كحاكم عام للسودان ، حدد فيها معالم وظيفته كل من المدير والمفتش والمأمور ونائبه ، وذيلها بتوصيات عامه ، وظلت هذه التعليمات مطبقة طيلة عهد وينجت ولى ستاك من بعده ، لوضوحها وجمعها كل ما هو مطلوب فيها . وقد خص المديرين وخدمهم بثمان مواد من هذه التعليمات تشير المادة الثانية منها الى أن القوانين والأنظمة ستصدر ولكنها ليست هي فقط كل وسيلة لاصلاح البلاد ، وأحالت الى المادة الثالثة التي تناولت العلاقات الانسانية التي تقوم على الثقة بين الشعب والحاكم وهي الأهم ، وطلب اليهم أن يتقربوا الى الشعب ، ويتعرفوا على أعيانه فى مراكزهم مظهرين لهم الود ، والاهتمام بشئونهم الفردية « وإذا أدركوا ان موظفينا يعملون ليس لتقدم البلد فقط ، بل أيضا لتقدم كل فرد يتصلون به ٠٠٠ » كان هذا مطلب الإدارة . وفى المادة الرابعة طالبهم بالاصغاء للآراء لأن معرفة الحقيقة أمر مهم مهما كانت سارة أم مؤلمة .

وأشارت المادة الخامسة الى احترام القانون ودور المحاكم ، وأنه يجب أن يقمع كل تمرد بسرعة وبشدة ، وفى الوقت ذاته يجب أن تكون روح الأبوة فى عقاب المجرمين رائدهم فى علاقتهم بالشعب .

كما أولى السياسة الدينية مادتين ، السادسة والسابعة . فأوصى فى الأولى بعدم التدخل فى المشاعر الدينية ، وأن يكون الدين الاسلامي محل احترام ، بينما لا يسمح بالمساجد الخاصة والتكايا والزوايا ومقامات الشيوخ ، الا بترخيص خاص من السلطة المركزية اذ قد تصبح هذه بؤرا للشغب والتعصب الدينى ، وما يترتب عليه من اضطراب الأمن العام . وتناولت المادة الثامنة عدم الاعتراف بنظام الرق فى السودان ، الا فى حدود أن يكون الرقيق فى مرتبة الخادم لسيد طواعية .

هذه تعليمات كتشنر للمديرين التي اتخذت دستورا لعملهم . أما حقوقهم

فكانت :

**أولا :** كان المدير يمثل الحاكم العام فى مديريته ، فهو المسئول عن مراقبة

---

(١) مندور المهدي : المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، مكى شبكية : تاريخ السودان ، ص ١٢٣ . كما يظهر ذلك من الاطلاع على التقارير السنوية التي كان يرمنها الحاكم الى المعتد البريطاني بمصر .

القوانين واللوائح الحكومية ، وبالتالي فهو يسائل كل رؤساء المصالح ومن هم  
دونه مرتبة ويحاسبهم . واليه يرجعون في مشاكلهم (١) .

الا أن المصالح الفنية كانت لها نسبة اشراف على الأعمال الفنية التي  
تخصها داخل المديرية بواسطة مندوبين لها (٢) .

ثانيا : كانت لهم سلطة الاشراف المالى ، وفرض الضرائب والاشراف على  
جمعها ، وتعيين الأسلوب المناسب لبيئة مديريته في جمعها ، وفض المشكلات  
المالية وعرض ما يفوق سلطته على الحاكم العام من خلال السكرتير المالى (٣) .  
وقد ظل المديرون مستقلين عن الادارة المركزية فى الامور المالية حتى عام  
١٩٠٥ . فمد السكرتير المالى اختصاصاته الى المبالغ المنصرفة داخل المديرية  
بعد أن كان المدير يتصرف فيها تلقائيا دون اشراف ، كالصرف على نظافة الطرق  
والصحة والحراسة . فبعد عام ١٩٠٥ لم يكن يسمح للمديرين بفرض ضرائب  
بدون تصريح من مصلحة المالية . فالدخل والمنصرف مدرجان بمقادير فى  
الميزانية السنوية ، وقد تدرج السكرتير المالى بهذا عندما مد سلطته هذه .

كان المتبع فى الماضى أن تصرف المبالغ التي كانت تجمع من أى مديرية  
على مرافقها الداخلية ، فمثلا نجد أكثر من ( ٣٤٣٢٤ ) جنيه صرفت على المديرية  
عام ١٩٠٥ منها ( ٢١٧٣٤ ) جنيه على الخرطوم والخرطوم بحرى وأم درمان  
وحدها ، كما تقرر أن المديرية التي لا يمكنها زيادة ما تجمعها يمكنها أن تحصل  
على معونة من الادارة المركزية بفائدة ٣٪ (٤) . وقد مُنح المديرون عام ١٩٠٦  
تصريح بصرف المبالغ المخصصة لمديرياتهم المدرجة فى الميزانية بدون الرجوع  
الى السكرتارية المالية (٥) .

ثالثا : قياس الرأى العام بطريقة مباشرة ، وهى قيامهم بزيارات دائمة  
لأنحاء مديرياتهم ، وأن يحتكوا بالشعب فى قاعدته العريضة ليسمعوا آراءه .  
ويزيدوا من ثقتهم فيه ، ولكى يشيعوا الطمأنينة بينهم ، فهى فرصتهم للمقارنة  
بين حكم مضى بكل مساوئه وبين ما آل اليه النظام الجديد ، وأن يعودوا بخلاصة  
هذه المعلومات والآراء الى الحاكم العام اذا لزم الأمر .

ولقد كانت آراء الناس ومشكلاتهم أساسا فى التقسيمات الادارية ،  
والادارات المركزية ، والسياسة التي تنتهجها الحكومة فى العدل والملكية والتعليم  
والصحة العامة بما يتلاءم مع الظروف السائدة آنذاك (٦) . مثلما استعان

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan p. 114. (١)

محمد أحمد مجوب : المرجع السابق ، ص ٤٧ . (٢)

Baddour, A. : Op. Cit., p. 105. (٣)

(٤) تقارير سنوية : عام ١٩٠٥ ، ص ٧ ، وتقرير عام ١٩٠٦ ، ص ٢٧٩ .

(٥) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٢٨١ .

Duncan, A. : Op. Cit., p. 89. (٦)

مدير مديرية النيل الأزرق بكل من الشيخ اسماعيل الأزهرى والشيخ على البوشى على جمع آراء الشعب حول اندلاع العداء مع تركيا ، فانتشروا بين أهل القرى المجاورة ، بينما جمع الشيخ أحمد السنى آراء المتعلمين فى النواحي المجاورة . وأرسلها المدير الى مساعد مدير المخابرات باسم (الخدمة السرية) (١) .

رابعا : ان يدير مديريته خاضعا فى ذلك للمالية العامة للحكومة . وهو مسئول مسئولية مباشرة عن المرافق العامة ، والأسلحة والمهمات والمخازن حتى الحيوانات المملوكة للحكومة ، وذلك من خلال مساعديه . ولذلك أختير لهذا المنصب أكبر الموظفين خبرة وحسن سمعة .

خامسا : فى المجال القانونى والقضائى فهو يسمع ويناقش الأحكام الصادرة من المحاكم ، ومن المجالس الشعبية الأهلية . عندما ترفع اليه لاستئنافها وتحقيقتها (٢) . ومراقبة القضاة فى أحكامهم وتنقلاتهم بين المحاكم فى البلاد ، ودراسة سن القوانين وظروف سنها ، فمن يقطتهم حذروا من بيع أراضى السودان أو شرائها بمعرفة الأجانب ، حفاظا على ثروة البلاد القومية . فاستصدروا قانونا عام ١٩٠٢ بمنح المستخدمين العموميين من أصل أوروبى من شراء أراضى فى السودان اللهم الا لسكناهم (٣) . كما كانت له السلطة فى التصريح بالتصرف فى الأراضى الملك بالبيع حتى قبل عام ١٩٠٥ وأنه بدون هذه المصادفة يعتبر البيع لاغيا (٤) .

وكذلك يقطتهم فى مراقبة المستخدمين معهم ، كما حدث من مراقبة وينجت لستانتون Stanton Bey مدير الخرطوم عام ١٩٠٠ عندما قدم له شعبه هدية لقاء احدى الخدمات فغضب منه وينجت . وأمر أن يعيد اليهم هذه الهدية (٥) .

ويذكر شاهين بك جرجس - السكرتير العربى لدى السكرتير القضائى - أنه فى عام ١٩٠٦ « يسرنا أن نلاحظ انه لم يحاول أحد قط من أصحاب الشكاوى أن يقدم هدية أو يظهر رغبة فى عرض رشوة » . وذلك لادراك سكان البلاد بان الحكومة تعمل فى صالحهم (٦) .

سادسا : لما كان المدير مسئولا عن الأمن فكان يعتبر أيضا مديرا للبوليس فى حدود مديريته . كما كان مسجلا للأراضى ومسئولا عن الزراعة والاقتصاد

---

Intell : 2/48/1407 — 2, — 6 — 1915.

(١)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 47.

(٢)

(٣) الغاوية السودانية : ٢ يونية عام ١٩٠٢ .

(٤) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٤ .

Intell, Feb. 25, 1900, p. 41.

(٥)

(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٤ .

والمساحة . ولقد كان المدبرون يناقشون موضوعات انجاز مسح مديرياتهم وتسليم تقاريرها . وقد فاز بقصب السبق فى هذا الصدد جاكسون بك عام ١٩٠٦ مدير دنقلة واستحق الثناء على هذا ، وعلى اختراع نوع من السواقي طور به نظام الري مما أفاد مديريته وزاد من حصيلة الضرائب (١) .

كما كان المدير مسئولاً عن الذين يفادرون السودان ، فلم يكن مسموحاً لأحد السودانين بمغادرة السودان الا بتصريح منه (٢) .

**سابعاً :** كانت عليه مراقبة تقارير المخابرات عن الادارات الأهلية ، ودراسة التحريات التي ترد اليه حول تعيين أحدهم كرئيس قبيلة أو ناظر ، فكانت دائماً ما تتوافر لديه معلومات عن الشخصيات والقبائل والأسر ومركزها الاجتماعى (٣) .

**ثامناً :** كانت للمدير أيضاً اختصاصات عسكرية . فقد كانت القيادة العسكرية بكل مديريةية - بخلاف مديريةية الخرطوم - يتقلدها المدير ، حقيقة كانت مسألة اسمية إذ أن التحركات العسكرية كانت مسئولة من قومندانات البوليس تحت اشراف أركان حرب الجيش المصرى ، الا أنه كان يشترك فى وضع الخطط بما له من معرفة عسكرية ودراية بمديريته فيشرف على التدريب والتنظيم والادارة فى القوات العسكرية فى المديرية .

وكانت المديريات تختلف بعضها عن بعض بالنسبة للحاجة الى هذه الاختصاصات ، فحاجة المديريات الجنوبية كانت أكثر من المديريات الشمالية (٤) .

ولقد صدرت تعليمات فى ٢٨ مايو عام ١٩٠٨ من وينجت خاصة بسير العمل فى العمليات الحربية فى السودان ، تلك التعليمات كانت تلقى على المدير وحده ( م ٢ ) مسئولية الأمر النهائى فى قيامها ، ثم فى ( م ٤ ) عليه أن يحيط الضابط المسئول عن القيادة بكل أبعادها ، وأن يسهل له كل متطلبات الحملة ( م ٥ ) وعليه أيضاً احاطة السكرتير الادارى علماً بالعملية ( م ٦ ) ، أى أن مسئولية العمليات العسكرية فى المديرية تقع على مديريها (٥) .

**تاسعاً :** امتدت اختصاصاته الى البوليس عندما أصبحت مصلحة السجنون

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٢٦٦ .

(٢) الغازية السودانية : العدد ٢٥ بتاريخ أول يولية عام ١٩٠١

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٢٦٦ . Elmahdi, M. : Op. Cit., p. 125.

(٤) Warburg, G. : op. cit., p. 74.

(٥) Palace 5/1/3.

لامركزية ، فتبعا لهذا أصبح المديرون مسئولين عن تجنيد وتدريب وتنظيم ودفع رواتب قوات البوليس فى مديرياتهم (١) .

**عاشرا :** من الناحية الادارية ، فقد صرح للمديرين بتعيين الصيارفة والكتبة الذين تصل مرتباتهم الى خمسة جنيهاً فقط فى الشهر ، وكذلك تعيين واختيار هيئة مكتبه من الضباط (٢) .

**حادى عشر :** فى مجال المجالس البلدية ، وهذا يقتصر على الخرطوم ، وبور سودان حيث أنهما المديرتان اللتان حظيتا بهذه التجربة . وكان المدير فيهما يرأس المجلس وله حق التفتيش على أعماله ، وطرح الأمور التى يرى المدير تنفيذها على لجانها (٣) .

### مجلس المديرية :

نظرا لتراكم الأعمال وكثرتها على المديرين ، وعلى الحاكم العام نفسه ، حتى ضاق الأمر بهم فى عام ١٩١٧ ، لجأ الحاكم العام الى اتخاذ تقليد جديد وهو :

جمع مديرى المديرية مرة كل عام لمناقشة أمورهم مع بعضهم البعض ، ويصوبون آراءهم بعد هذه المناقشة فى بوتقة الادارة المركزية مع مقترحاتهم عن الادارة والسياسة التى سوف ينتهجونها .

وعقد الاجتماع الأول فى الخرطوم ، وكانت على رأس المشكلات التى عرضت آنذاك مشكلة عامة ، وهى دعم الروابط بين العرب والزنج فى السودان . وحضر هذا الاجتماع مديرو حلفا ودنقلة وبربر والبحر الأحمر والنيل الأزرق وسنار والنيل الأبيض وكردفان والخرطوم عدا كسلا ، التى لم تكن تربطها بالخرطوم سكة حديد .

وتخطيا لمشكلة سوء مواصلات كسلا عقدوا اجتماعا خاصا فى منطقة متوسطة على النهر بينها وبين الخرطوم ، حضره مديرو أعالي النيل وجبال النوبا ومنجلا وبحر الغزال . أما دارفور فلم يستطع مديرها الحضور لبعده المسافة وسوء المواصلات أيضا ! (٤) .

وكان المديرون عموما من الانجليز ، وظلوا عسكريين حتى عام ١٩٠٨ ،

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ٨٧ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 71.

(٢)

(٣) يمكن الرجوع الى اختصاصات المجالس البلدية فى فصل الادارة المركزية وسلطات

الحاكم العام .

Palace 1/3/163, Report 1920.

(٤)

ثم بدأت الصبغة العسكرية تقل بعد ذلك شيئا فشيئا ، حتى أصبح فى عام ١٩٢٠ من الخمسة عشر مديرا تسعة مدنيون هم : مديرو بربر ، النيل الأزرق ، حلفا ، كسلا ، الخرطوم ، أعالي النيل ، والنيل الأبيض .

ولم تكن لهم مدة محددة للخدمة ، كما كان يمكن نقلهم من مديرية الى أخرى (١) . وأمام هذه الامتيازات والسلطات التى أعطيت لهم ، أصبحت أمنية كل موظف ومطمحه أن يصبح مديرا لمديريته ، وكثيرا من هؤلاء الذين بدأوا كسكرتير ثالث أختير منهم مديرون ، وبالتدرج لم تصبح قاصرة - كما رأينا - على العسكريين عندما أصبحت الحاجة الى السيف قليلة . ومن ثم قل الطلب على العسكريين واتجه الى المدنيين للاستفادة من معلوماتهم وذكائهم (٢) . ونظرا لأهمية وظيفة ( المدير ) فقد اعتمد الحاكم العام منذ أيام كتشنر فيها على الانجليز من الضباط (٣) ، بعد أن شوه مركز الموظفين المصريين ، وصورهم بعدم الكفاية ، وعدم تقبل الشعب لهم (٤) .

وكان الانجليز يختارون لهذا المنصب من « الشباب الجامعى الانجليزى ، النشيط ، الذين يتمتعون بالصحة التامة والشخصية القوية والتطلعات الشريفة ، لكى يكونوا نواة لخدمة مدنية دائمة ويحلون محل العسكريين ، وكانت تعقد لاختيارهم لجان سنوية فى لندن يضع لهم الاختبارات الخاصة بهم (٥) . وسيعرض الباحث فى فصل الاداريين الانجليز تفاصيل أكثر عن الاختبارات ، التى كانت توضع لهم .

لم يرحب المديرون بخضوعهم لاشراف المفتش العام بحكم عمله ، ولكن سلاطين باشا استطاع بمرونته ولباقتة أن يستحوذ على حبههم وتقديرهم ، ولو أن طبيعة عمله جعلتهم يختلفون فى الحكم عليه . فنظر بعضهم اليه فى خوف ورهبة وحاول البعض الآخر أن يستفيد من خبراته تصحيحا لأخطائهم (٦) -

## المفتشون

أمر كتشنر فى مذكرته - السابق الاشارة اليها - أن تقسم كل مديرية الى منطقتين متساويتين تقريبا ، على رأس كل منها ( مفتش ) مسئول عن تنفيذ الأوامر والأنظمة فى منطقته تنفيذا كاملا .

١) I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 282.

٢) I.D. A handook of Anglo Egyptian Sudan, p. 282.

٣) موديس فهم : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 70.

٥) Macmichael, H. : The Sudan, p. 76.

٦) Macmichael, H. : The Sudan, p. 79.



وبذلك كان المفتش هو أركان حرب المديرية في حدود المنطقة التي تشكل  
مركز . فإراقب أعمال المأمير وأعمال رجال البوليس من حيث الضبط واجراءات  
التحقيق ، وحفظ الأمن ، وتقديم تقارير عن الموظفين الذين يقعون في دائرة  
مركزهم الى المدير ، اذا بدا من أحدهم عجز في العمل ، أو ارتكب مظالم ، أو  
كانت حياته الخاصة مجافية للأخلاق ، وعليه أن يراقب الجميع باهتمام شديد  
. وأن يمنع ارتكاب الظلم في التحقيق وفي جمع الضرائب ، وكل ما يثير السخط  
والاستياء بين الأهالي .

ولم يكن للمفتش مكتب خاص به ، أو هيئة مكتب خاصة به من الموظفين  
يل كان عليه أن يباشر عمله بين المراكز أو المأموريات وتفقده لها ، وكان يتعين  
على المفتش أن يكون على معرفة بكبار الشخصيات ، وذوى المكانة من الوطنيين  
في مركزه . وأن يكون محل ثقتهم ورضاهم ، بما يبيده من اهتمام بأشخاصهم  
. وأموالهم .

وكان المديرون والمفتشون في بداية الأمر يتصرفون في أماكنهم بما تمليه  
عليهم أفكارهم وضمايرهم ، وبارشاد اللوائح التي رسمها كتشنر ، وعلى أساس  
كسب ثقة الشعب (١) . ولقد حالت قلة عدد المفتشين في عهد كتشنر دون  
تقسيم المديرية الى أكثر من قسمين ، حتى يتمكن المفتش - وقد قلت مساحة  
مركزه - من القيام بنشاط أكثر ، الا أنه بازدياد عدد المفتشين بعد ذلك زادت  
أقسامهم على المديريات (٢) .

وتغيرت صفة المفتش عما تركه عليها كتشنر ، فبعد أن كان يتنقل بين  
المراكز ، وبعد أن كان عددهم لا يتجاوز الاثنین لكل مديرية ، حسب تعليماته ،  
وبعد ما كان المأمور يتصل بالمديرية ، زاد عددهم بالتدریج ، وبدأ العنصر المدني  
يدخل بينهم ابتداء من عام ١٩٠١ ، وأصبح عددهم يختلف من مديرية الى  
أخرى حسب تعدادها وحاجتها . فعلى سبيل المثال : مديرية كردفان التي بلغت  
مساحتها ١٠٠٠٠٠٠ ميلا مربعا كان يشرف عليها تسعة مفتشين ومفتش مساعد  
ومديرية منجلا ومساحتها كانت ٩٠٠٠٠٠ ميلا مربعا كان يشرف عليها تسعة  
مفتشين . ومديرية أعالي النيل وكانت مساحتها ٤٢٣٥٠ ميلا مربعا كانت تحت  
إشراف ثمانية مفتشين (٣) .

كما استقر هؤلاء المفتشون في مراكزهم ومن ثم أصبح المأمير مسئولين  
أمامهم مما أصبح معه المفتش دعامة الإدارة المحلية كنائب عن المدير في  
المركز (٤) .

(١) مندور المهدي : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) إبراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية في السودان ، ص ١٧٧ .

(٣) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص - ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٤) مندور المهدي : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

وتبدأ اختصاصات المفتشين بتعليمات كشمرة التي أشرنا إليها وبالإضافة إليها :

- ١ - كان عليه تنسيق الوظائف الحكومية في دائرته .
  - ٢ - الاشراف على قوات البوليس ، والاشتراك في الحملات التأديبية وتنظيم السجون .
  - ٣ - تنظيم عملية تقدير الضرائب ووضع أسلوب جمعها .
  - ٤ - الاشراف على تعبيد الطرق وتشبيد المباني .
  - ٥ - رئاسة وتنسيق خدمات المركز المشرف عليه من نواحي الصحة والتعليم والطب البيطرى والأشغال .
  - ٦ - الاشتراك في مرفق القضاء ، وذلك لمراقبة سير التحقيق وارساء قواعد العدل ، بأن كان ينظر الاستثناءات ويفصل في الطعون وذلك في تطبيق قانون العقوبات والقانون المدنى (١) ، مما كان يشغل وقت المفتشين كثيرا .
- الا أن العمل الوحيد الذى لم يجد المفتشون مدخلا اليه هو القضاء الشرعى ، ذلك لأن سياسة الحكومة قد بنيت على أساس عدم التدخل فى شئون السودان الدينية ولعل هذا كان أبرز أسباب النجاح للإدارة البريطانية فى السودان . ومع ذلك فإن القاضى الشرعى كان يحتاج للمفتش البريطانى لتنفيذ أحكامه كالطاعة والنفقة والحجر ومشكلات توزيع الميراث وغير ذلك ، مما جعل بينهما علاقة عمل مستمرة .
- وكان للمفتش سلطة نقل القاضى الشرعى اذا استدعى الأمر ذلك ، وكان فى نقله حل لمشكلة بين القبائل (٣) ، لأنه كان يقدر الحساسيات وطبيعة العلاقات بين القبائل أكثر (٤) .
- ٧ - الاشراف على اللجان المحلية والاشتراك فى المجالس البلدية (٥) .
  - ٨ - كانوا يقومون بمعاونة المخابرات وذلك بجمع المعلومات السرية التى تطلبها ادارة المخابرات المركزية فى الخرطوم (٦) .

(١) Abu Sin, A. I. : Op. Cit., p. 37 and Warburg, G. : Op. Cit., p. 135

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٢ ، ص ١٨٣ . Warburg, G. : Ibid p. 73 and

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٨٤ .

(٤) مكى شبيكة : مختصر تاريخ السودان الحديث ، ص ١٢٣ .

(٥) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

وكان يعينهم الحاكم العام أساسا من الموظفين الانجليز المدنيين العاملين فى خدمة السودان (٢) ، وكان لهم سلم وظيفى يبدأ بمفتش من الدرجة الثالثة عند بدء تعيينه ثم يرقى الى مفتش درجة ثانية ، فمفتش درجة أولى (٢) .

كما كان المفتشون - اذا ما توافرت فيهم الكفاءات - يعينون فى مناصب المديرية بمراتب مجزية ، وفى البداية كان معظم المديرين وبعض وظائف المفتشين الاول والمفتشين يشغلها الضباط البريطانيون المختارون من الجيش المصرى (٣) .

### المآمير

رأينا كيف كانت كل مديرية تنقسم الى عدد من المراكز ، كل منها تحت اشراف مفتش انجليزى ، ومأمور مصرى أو سودانى ، يعاونه عدد من الضباط لهم سلطة تنفيذية وقضائية ومالية (٤) .

وبذلك كانت بداية اشتراك المصريين والسودانيين فى الادارة هى وظيفة المأمور أو نائبه ومعاونوه (٥) .

وفى بداية التقسيم الادارى أيام كتشنر كانت وظيفة المأمور قاصرة على المصريين ، وبمرور الوقت اشترك السودانيون مع المصريين فى هذه الوظيفة ، وكان المفتش يشرف على مأمورية الى ثلاثة مأموريات . وعندما ترك المآمير المصريون السودان عام ١٩٢٤ أصبح المفتشون مفتشى مراكز واختص كل منهم بمركز واحد ليقوم فيه بعمل المأمور وأصبح السودانيون تابعين لهم (٦) .

ولقد لعبت المواصلات ، وطول المسافات بين المراكز وبين المديرية دورا هاما ، فأصبحت المأمورية امبراطورية المأمور ، عندما صارت المديرية هى الأخرى امبراطورية المدير (٧) .

وقد أجمل الدينى Allenby دور المأمور فى قوله : « كان المآمير المصريون فى الأيام الأولى للادارة يؤلفون حلقة ضرورية جدا بين السكان المتحدثين

---

(١) I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 282.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٣ ، ص ٧٧ .

(٣) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 47.

(٤) I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 283.

(٥) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 115.

(٦) Hinderson, K.D.D. : The making of Modern Sudan, Oxford 1952 p. 551.

(٧) Peel, D. : The Binding of the Nile and the New Sudan, London 1904, p. 192.

بالعربية والضباط البريطانيين الذين لم يعرفوا غير القليل منها ، وكانوا قليلا العدد . وقد أدوا جميع واجبات المأمور في مصر الى جانب واجبات أخرى . فكانوا البوليس المحلي وضباط الايراد والأعمال التنفيذية ، وقضاة أيضا . لكنهم كانوا دائما تحت رقابة ضابط بريطاني لكل ثلاثة أو أربعة مأمير « (١) . وقد وصف ماكمايكل المأمورية بأنه رجل كل الأعمال فهو الرأس الأعلى ورئيس المستخدمين في مركزه عسكريين ومدنيين ، ومن ثم كان هو المرشد والمشرف .

ففى المجال المالى : كان المأمور مسئولاً عن تنظيم الضرائب من حيث ربطها عن طريق الخبراء والسيارة وحجر الموارد سواء كانت مواشى أو زراعات ، وقيدتها فى دافتر خاصة (٢) . كما كان يقول بالاعلان عن الاحصاء فى الغازيتة السودانية سواء بتقديم اقرار رسمى أو أن تقوم لجنة مشكلة بحصر موارد كل مواطن كما يظهر هذا فى اعلان عن حصر نخيل مركز المحس بمديرية حلفا (٣) وكان يرأس لجنة المصالحات بين الخاضعين للضرائب وبين الحكومة .

فضلا عن أنه كان مسئولاً كذلك عن وضع الميزانية ومراقبة سير الحسابات دخلا ومنصرفا ومراقبة تطبيق اللوائح المالية .

وكان عليه أن يقوم بتحقيق ما يقع فى دائرته من جرائم ، كما كان عليه هو وزملائه تنفيذ ما يصدره القضاء من أحكام سواء محاكم جنائية أو شرعية أو مدنية (٤) .

كما كان عليه تخطيط الطرق وتعبيدها وتأمينها بإرسال القوات اللازمة وتنظيم الدوريات الراكبة والراجلة ( البيادة ) وتعيين النقاط البوليسية ، لتكون وسائل تأمين لهذه الطرق . فضلا عن اعداد وتدريب قوات البوليس وخفراء القرى والنواحي والتفتيش عليهم ومراقبة عملية اطعام الخيول وجمال الهجانة ، وتكليف الأطباء البيطريين بتوقيع الكشف الطبى عليها ، وتحرير المحاضر عن المريض أو ما ينفق منها . بالإضافة الى مراقبة الأسواق ، ومراقبة الأسعار ومكافحة الجرائم فيها وفحص الموازين لدى التجار .

وكان يشارك بالرأى والاشراف على المشروعات الهندسية كالكبارى وشق الترع وتشبيد مباني الادارة فى دائرته ، واعتماد واعتماد الخرائط اللازمة لذلك (٥) . وفى مجال صلته برؤسائه ، كان عليه تنفيذ ما يصله من أوامر

- 
- (١) ابراهيم شعحات حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٧٦ .  
(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evaluation, p. 49.  
(٣) الغازيتة السودانية : ١٣ فبراير عام ١٩٠٩ .  
(٤) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 115.  
(٥) Macmichael, H. : Ibid, p. 116.

من المفتش المشرف عليه (١) . كما اعتمدت الادارة المركزية عليهم فى موافاتها بتقارير سرية عما يدور فى دوائر اختصاصاتهم ، عن الحالة العامة والاتجاهات السياسية والدينية وشكاوى المواطنين ، كما كان عليه أن يسهل عملية القائمين على الخدمة السرية واعداد المرشدين السريين والاشراف عليهم ليكونوا أسهل قيادة للانجليز . وكان عليه تلقى بلاغات المشايخ السرية عن الأعراب محل الشبهة ، خاصة الأشراف وأذيال النظم السابقة ليسهل اقرار النظام بالقبض على من يشبث فى حقه شئ مخالف لاتجاه الادارة ، وكثيرا ما كان يدفع لهؤلاء العملاء أجرا ويمنحهم بعض التسهيلات لقاء هذه الأعمال (٢) .

كانت وظيفة المأمور ونائبه هى أقل وظائف الادارة المحلية ، فكانت من نصيب المصريين ثم السودانيين لانهم هم المخالب التى قبض بها الانجليز على رقاب السودانيين (٣) . لذلك كان يعينهم المديرون ، وهم الذين رتبوا لهم تنقلاتهم ، تحت اشراف السكرتير الادارى . وبعد عام ١٩١٠ أصبحت تعرض كشوف تعييناتهم وترقياتهم على مجلس الحاكم العام ، أما مجازاتهم وتنقلاتهم فكانت من حق المدير (٤) .

وكان كل مركز يضم هيئة كتبة واداريين لقيده المراسلات فى دفاتر مصادر ووارد ، وكتبة حسابات وكتبة ادارة ( لقيده الخفراء فى القرى ومراقبة ترقياتهم ومراجعة أسلحتهم ) ومترجمين لترجمة الأوامر التى تصدر باللغة الانجليزية ، وغير ذلك من الأعمال . وكان يقوم عليها كتبة من المصريين والسوريين ثم بعد ذلك سودانيين ، بعد أن تخرجوا من كلية غوردون (٥) . وذلك اعتبارا من عام ١٩١٥ بدأت حركة استبدال المصريين بهم (٦) .

وضمت هيئة المركز كذلك صرافا أو أكثر يشترك فى « ربط » الضرائب على الزرع والماشية ويجمعها عندما يحين نضجها أو وقت تسليمها (٧) .

الا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا . فعام ١٩١٥ كان ايذانا بسودنة هذه الوظائف ، الأمر الذى أكده بونهام كارتر عام ١٩١٧ فى تقريره الذى قلل من شأن المأمير المصريين عندما قال : « ليست لدى ثقة كاملة فى المصريين الذين أصبحوا كالسماسرة وأن طريقة التخلص منهم هى أن نجعل مناصبهم يشغلها

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 49. (١)

S.I.R. : 2-48-407 From blue Nile Governor to Intelligence director, on June 12th 1910. (٢)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 49. (٣)

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 115. (٤)

I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 283. (٥)

Abu Sin, A. I : op. cit., p. 46. (٦)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 73, (٧)

الانجليز أو السودانيون ، (١) . وبدأ الحاكم العام فعلا تنفيذ هذه الخطة متذعرا بقلّة الاعتمادات المالية وضرورة ترشيده الانفاق ، وبدأ من عام ١٩٢١ سياسة ادماج مكاتب المأمير في مكتب مفتشى المراكز ، وألغى وظيفة نائب مفتش . ثم في عام ١٩٢٢ استغنى عن المأمير المصريين طالما أن هناك مفتشى المراكز ونواب مأمير (٢) . وهذا ما سيتناوله الباحث في الباب الثاني من هذا البحث بتفصيل أكثر .

### مشكلات الادارة المحلية

**أولا :** من المشكلات التي واجهت الادارة في المراكز مشكلة تخص الهيكل الوظيفي ، وهي احداث التغييرات فيه عن طريق حركات التنقلات بين المستخدمين ، فالمفروض في الوظائف هو الاستقرار ، ولا سيما بعد أن يحصل الموظف على ثقة الأهالي من خلال معاملته الطيبة لهم . وهذا ما سعى اليه كتشسر في تعليماته ، وبذا يصبح المستخدم ذا فعالية في موقعه .

فكلما كان الضابط في مكانه محبوبا من الأهالي ، وأثبت كفاءة ممتازة من خلال قيامه بواجبه ، فإن نقله الى مركز آخر لا دراية لديه به تصبح مسألة تستحق النظر ، ومن ثم كانت التنقلات عملية تشكل مشكلة في تنفيذها ، وكانت تلقى كثيرا من المعارضة من الضباط المصريين . فتعرضوا بسببها أحيانا للرقع ! (٣) .

**ثانيا :** المشكلة الأخرى هي نقص عدد الموظفين اللازمين والمناسبين ، وهي مشكلة الادارة ككل في السودان ، ولكن هنا في هذا المجال كان النقص أكثر وضوحا في الخدمات المعاونة وبخاصة الصيارف ، خاصة بعد عام ١٩١٣ الذي توقفت مصر فيه عن دفع الدعم المالي ، وألححت الحاجة الى جمع ضرائب أكثر لسد الحاجة .

**ثالثا :** مشكلة المواصلات ، فبلد كبير مترامي الأطراف كالسودان يعيش أهله حياة قبلية في بيئات رعوية لم يكن من السهل الاشراف عليها ، أو نشر الأمن فيها الا من خلال مواصلات سهلة سواء كانت بالركوب أو بالاتصال التليفوني أو التلغرافي ، للابلاغ أو الاستنجد أو تبليغ أوامر أو ربط أجزاء الادارة بعضها ببعض ، مما أحس معه رجال الادارة بالوحشة واضطرارهم الى الاستقلال تقريبا ومزاولة أنواع مختلفة من التعامل مع الأهالي ، ليتقوا أخطارهم ويوطدوا مركزهم . ومن ثم كان على الادارة أن تطبق اللامركزية لتكثيف كل

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, pp. 57-58.

(١)

Ibid, p. 60.

(٢)

Warburg. G. : Op. Cit., p. 75.

(٣)

ضابط حسب البثثة التي يديرها (١) . فضلا عن عدمه من توحيده - بشأن  
العناية بمواصلات الاقاليم بمناسبة حادثه ود حيوته عام ١٩٠٨ ص ٣ .

**رابعا : مشكلة المناخ :** فلا شك أن مناخ السودان حصه صد أشراف الحيوته  
لم يتناسب مع رجال الادارة سواء الاحمر أو المصريين مع عدم كسيرا  
ما يحجمون عن العمل هناك . مما دفع الادارة المركزية أن صرف علاوة أخوة  
لرجالها الذين عملوا تحت ظروف حوية قاسية شجعهم لهم غير العمل هناك .  
ولذلك كان الاعتماد أكر على العسكريين (٣) .

---

Peel, S. : Op. Cit. , p. 192,

(١)

(٢) تقرير سنوي . عام ١٩٠٨ . ص ٣ .

Warburg, G. : Op. Cit. , p. 74.

(٣)

الأصل في هذا النظام هو إدارة البلاد بواسطة حكام من الوطنيين ، وليس هذا النظام بالشيء الجديد في عالم السياسة الاستعمارية ، من حيث النظرة التطبيقية ، لأن الاعتراف بالنظم القائمة في بلد ما وقت الفتح وقرارها حتى يستتب الأمر للفاتحين ، معروف منذ عهد الامبراطورية الرومانية (١) .

ويقول كرومر : « ٠٠٠ ومن المؤكد أن السياسي الذي يحاول أن يسير بشكل مضاد تماما لمشاعر ومخيلات المواطنين ، بدلا من السعى الى استغلالها سيجد في النهاية أنه يأتي عملا مستحيلا » (٢) .

وقد حدد نظام الإدارة الأهلية في السودان تقرير عام ١٩٢١ ، وهو عام التمهيد لاصدار قانون الإدارة الأهلية ، « بأنها ترك الإدارة - كلما أمكن - في يد السلطات الأهلية حيثما وجدت ، تحت اشراف الحكومة ، مبدئة بالأمور التي يرونها ، وللحكومة أن تحتفظ لنفسها بحق الاعتراض ضد كل ما تراه غير صحيح أو غير قانوني ، وتؤيد كل ما عدا ذلك اذا كانت فيه مصلحة الأهالي ، وتدعم سلطات الشيوخ الوطنيين في حكم قبائلهم » (٣) .

كما فسر هاميلتون Hamilton الإدارة الأهلية ، بأنها انتقال الحكم الى أيدي الوطنيين تحت اشراف الحكومة ، والأساس في هذا أن تمتنع الحكومة عن التدخل في التفاصيل الإدارية ، بل تتركها للأهالي ، فيتولون الوظائف الصغرى التي لا تشكل ثقلا يخشى منه فيما بعد ، وهذا يتطلب :

(١) موريس فهميم : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

Cromer, Earl of. : Op. Cit., p. 544.

(٢)

Annual report 1921 : p. 7, and F.O. 407 part XCV Jan, — June (٣)

1924, p. 322.



- ١ - أن تكون الادارة الأهلية بسيطة بحيث لا تثقل على الوطنيين .
- ٢ - أن تتدخل الحكومة فقط عندما يقتضى الأمر ذلك ، وقد اتضح لأكثر الاداريين أنه يجب أن تترك للأهالى عاداتهم وتقاليدهم وأساليب حياتهم تنمو فى طريقها الطبيعى كسبا لولائهم .
- فضلا عن أثر المواصلات فى الادارة ، فهى ادارة مباشرة اذا كانت المواصلات ميسرة ، أو غير مباشرة اذا كانت المواصلات غير ميسرة ، اذ فى الحالة الأخيرة لابد أن يترك للأهالى من الاختصاصات الادارية ما يعطيهم فرصة تسيير أمورهم نظرا لبعدها المركزية عنهم ، وعدم امكانها احكام الرقابة عليهم .
- ولقد وفرت الادارة الأهلية على الحكومة عناء ادخال نظم بيروقراطية تبعد الحاكم عن المحكومين (١) .

وقد كانت الادارة الاهلية فى السودان قبل الحكم المصرى تقوم على أساس سلطة القبيلة وكان هذا أثر من آثار العرب هناك (٢) . فالقبائل العربية التى دخلت السودان ظلت محتفظة بتكوينها متمسكة بتقاليدها ، وتفرعت منها قبائل كثيرة . كما ظلت القبائل الأخرى مثل البجة والفور والنوبا قوية ولها شخصيتها وتقاليدها وكان شيخ القبيلة هو رئيسها الادارى ، وصاحب السلطة القضائية فيها ، كما مثل كذلك السلطة التنفيذية التى تنوب عن السلطان خاصة فى كردفان (٣) . وإبان أن كان السودان تحت سيطرة مملكة الفرنج ، التى فرضت حكمها على أوسع نطاق هناك ، كان لشيوخ القبائل سلطات واسعة ، ولكنهم كانوا يخضعون لسلطانهم فى جميع الضرائب (٤) .

وعندما فتح محمد على السودان عام ١٨٢١ ، لم يشأ المصريون أن يتدخلوا فى النظام القبلى ، بل تركوا للشيوخ سلطاتهم ، بشرط أن ينفذوا ما يصدر اليهم من أوامر خصوصا فى جمع الضرائب ، وألا يقوموا بأى عمل من شأنه تعطيل الادارة المصرية هناك (٥) ، حيث لم تكن للحكم المصرى فى السودان خطة مرسومة ، غير تلك التعليمات التى كانت تصل من القاهرة من وقت لآخر ، بالتعاون بين المديرين .

فكانت الادارة تعتمد على شخصية ممثل الحكومة المصرية هناك وهو

- 
- (١) Hamilton, J.A. : The Anglo Egyptian Sudan from within, London, 1936, pp. 181-184.
- (٢) Marshall, A.H. : Report on local Government in the Sudan, London 1949, p. 5.
- (٣) على عبد الرحمن الأمين : الديمقراطية والاشتراكية فى السودان ، بيروت ، عام ١٩٧٠ ، ص ٧٢ .
- (٤) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 243.
- (٥) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ١٢٥ .

( الحكمدار ) الذى تمتع بنفوذ كبير ، وقرب اليه بعض شيوخ القبائل للاستفادة بهم فى تنفيذ الأوامر الصادرة اليه (١) .

وكان لهذا الأسلوب سلبياته ، فحقيقة أصبحت الأقاليم السودانية تحكم بأسلوب يقترب من الحكم الذاتى ، ولكن فى نفس الوقت طغى سلطان زعماء العشائر ، بل وتأثرت بهم الحكومة ذاتها ، لأنها كانت تساعدهم وتؤيدهم . ومن جهة أخرى ، فإن غياب الصلة بين الإدارة المركزية وعمامة الشعب كان سببا هاما فى استمرار الحروب القبلية ، واعتداء الأقوى على الأضعف من القبائل ، ولعل الحكومة كانت الرابحة فى هذا ، إذ كانت تفرض الغرامات على الخصمين بتهمة الاخلال بالأمن العام (٢) .

وفى أيام حكم المهديّة ( ١٨٨١ - ١٨٩٨ ) ألغيت سلطة زعماء العشائر والقيادات ليكون الشعب كله تحت رعاية المهدي الدينية ، الذى كان حكمه على الأساس الأوتوقراطي ، وجمع قيادات القبائل فى شكل جيش مجاهد بغير تمييز بينهم . وكانت أسباب نهج المهدي هذا الأسلوب ، أن المهديّة بدأت كحركة دينية بحثة لا تفريق فيها بين قبيلة وأخرى ، ولا بين فرد وآخر الا بقدر ما يقدمه من عمل وتضحية فى ميدان الجهاد ، حسب قولهم . ثم أن الناس اتجهوا صوب العاصمة الوطنية ( أم درمان ) . وتركوا مواطنهم ، وأخيرا انقسمت القبائل فيما بينها حيث تبع بعض أفراد القبيلة الواحدة دعوة المهدي وتخلّف البعض الآخر عن اتباعها . ونظرا لأن العهد كان عهد ثورة وجهاد عام فكان من غير المعقول أن يبقى سلطان شيخ القبيلة كما كان (٣) . إذ مر بفترة نزاع رهيب أصيبت القبائل خلاله بتفكك أدى الى ضعف السلطة التقليدية للشيوخ .

وبهزيمة الدراويش وجد الأهالى طريقهم فى العودة الى ديارهم بعد أن كانوا متنائرين ، واستقروا فى أراضيهم يزرعونها بعد اهمال ، لأن منهم من كانوا قوادا فى الحروب ، ثم اعتكفوا ، ومنهم من صاروا شيوخا مرموقين فى قراهم وقبائلهم (٤) .

الا أن النقلة بين عهدين وأسلوبين من العيش سيما بعد الهجرة الى العاصمة وتخومها ثم العودة منها جعلت الموقف معقدا ، فمن تحالف بين القبائل الى اسراع بعضها للتجمع تحت زعامات جديدة ، الى ذوبان البعض الثالث وتناثره (٥) . مما أدى الى نشأة جماعات قبلية صغيرة متفرقة تحت رئاسة المشايخ ، وكانت الإدارة الجديدة فى أول الأمر تتوجس خيفة من قيام تجمعات

(١) السنن بانقا : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ١٠٧ .

(٣) محمد أحمد محبوب : المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٤) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan. p. 244.

(٥) Hamilton, J.A. : Op. Cit., p. 191.

قبيلية كثيرة أو تكتل القبائل بعضها مع بعض خوفاً من أنبعاث الثورة من جديد من القبائل .

وقد كانت الوحدات القبلية الصغيرة نواة للإدارة الأهلية فيما بعد ، خاصة بعد أن خول لرؤساء العشائر بعض الأعمال الصغيرة في بادئ الأمر كجباية الضرائب نظير تقاضيهم مكافأة (١) .

ومن هنا برزت مشكلة إدارة هؤلاء الناس جميعاً ، خاصة وأن الحكومة ذاتها لم تكن قد وضعت هدفاً معيناً بالنسبة لوضعها السياسي ، بالإضافة إلى أنها حددت مهامها في توطيد قواعد العدالة والمساواة في مجتمع تسوده العصبية القبلية .

ولقد وجدت الإدارة الجديدة أن التمسك بالقبيلة كوحدة اجتماعية خاصة في الريف والبادية كسب لها . ومن ثم عملت على العودة بالقبيلة إلى حالتها الأولى وعملت الإدارة على إعطاء القبيلة مختلف صورة الإدارة الأهلية ، وأقامت حدودها وأعادت إلى عصبيتها الأولى ، بل وأحست بأن في التمسك بالعصبية القبلية دجاج لها لأن فيه إشباع لكبرياء السودانيين ، ومنفذاً للمعاونة في الإدارة كما سيظهر (٢) . إذ أن انخفاض عدد السكان أيام حكم المهدي جعل إقامة إدارة منظمة أمراً صعباً بعد الفتح مباشرة ، وفي نفس الوقت كان الأمر يتطلب بيروقراطية متغيرة تبعاً لما آلت إليه البلاد من زيادة في السكان بعد الاستقرار ، ويظهر هذا في كردفان ودارفور بعد فتحها عام ١٩١٦ واستقرارها (٣) .

فكان توزيع السكان في تلك الفترة يقوم على أساس النظام القبلي ، بالرغم من التحركات السكانية والهجرة والضعف الاقتصادي أمام حكم المهدي إلا أنه كان هناك بناء إداري . ومن ثم أدركت السلطات البريطانية في السودان أن إعادة البناء يعتمد أولاً على السلم بين القبائل ثم إعادة توطينها الأمر الذي كان سيتحقق به الولاء للسلطة الجديدة ، وبدءاً بتحقيق هذا وفي نطاق المالية المحدودة التمسست الإدارة وسائل متعددة في السودان الشمالي والجنوبي .

ففي السودان الشمالي . . . حيث المجتمع المسلم واللغة العربية كان الأمر سهلاً على الإدارة الجديدة ، خاصة وأن معظم المستخدمين فيه كانوا مصريين ولبنانيين لغتهم اللغة العربية (٤) ، وأن الصلة بين عديد من قبائل الشمال وبين

(١) السنن بانقا : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢) أحمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان ، الخرطوم

عام ١٩٧٠ ، ص ٦٥ .

Hamilton, J.A. : Op. p. 193.

(٣)

Annual report 1923 : p. 6, and Warburg, G. : Op. Cit., p. 137.

(٤)

القوات المصرية والبريطانية بدأت منذ عامي ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ في حملة دنقلة لدرجة أن بعض القبائل كالجعليين اشتركت مع القوات في فتح الخرطوم (١) .  
أما في الجنوب . فكانت المشكلة أكثر تعقيدا ، حيث المجتمع أكثر قبلية ويدين بالوثنية ، وفي نفس الوقت كانت الإدارة الجديدة في حاجة الى مساعدتهم لها ، وليس الى مناصبتهم العداء (٢) . ومن ثم مارست معهم نوعا من الإدارة سنتعرض له في فصل إدارة الجنوب .

ونتيجة لما تركته المهديّة في نفوس القبائل من صور مشوهة عن الحكم الذاتي أولت هذه القبائل الانجليز ثقتهما على الرغم من الجفاء القائم كغرباء عنهم . وازاء ذلك لجأ الانجليز الى التقرب الى رؤساء القبائل واستمالتهم ذلك بقبول أبنائهم في كلية غوردون ومدارس المديرية (٣) .

ولما كانت سياسة بريطانيا في حكم البلاد التي تخضع لها ترمى عادة الى اقامة حكومة وطنية في أى صورة من الصور ، على أن يكون الاشراف الادارى الأخير لها ، فقد اتجهت الى حكم بعض مناطق السودان بواسطة زعماء القبائل فيها في حدود السلطة القضائية والتنفيذية ، تقليلا للعبء المالى والادارى على الحكومة المركزية (٤) ، مستعينة في ذلك « بالطبقة العليا من الاهالى » التي بدأ كتشنر يتصل بأفرادها ويتودد اليهم (٥) ، فعنيت الحكومة باختيارهم من العائلات العريقة لينفذوا سياسة الحكومة فقط في قراهم وبين قبائلهم وكذلك فض المنازعات البسيطة التي كانت تنشب بينهم (٦) .

الا أن الإدارة الجديدة لم تلجأ الى تشجيع الإدارة الأهلية الا بالتدرج في المناطق النائية ، اذ لم يكن من السهل وجود الزعامات التي تعتمد عليها في هذا النوع من الحكم ، وظلت - لذلك - تحكمها حكما مباشرا حتى حوالى عام ١٩١٢ ، لان الاداريين الأوائل كانوا من العسكريين الذين يؤمنون بالتسلسل والرئاسة وابلاغ الأوامر وطاعتها ، وانهم بطبيعتهم العسكرية أميل الى حكم الفرد مستهدفين سلامة البلاد ، وتأمين الحدود قبل تمحيص النظريات واتباع أحسنها .

خصوصا سلاطين باشا الذي عمل كمستشار للحاكم العام في الشئون الأهلية من عام ١٨٩٩ الى ١٩١٤ (٧) ، وهو الذي تلقن درسا وعي حلقاته

---

(١) S.I.R. 60 May 25th Dec 31th 1898.

(٢) Macmichael, H. : The Sudan, p. 102.

(٣) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .

(٤) المرجع نفسه ص ١٠٩

(٥) Annual report 1923 : p. 6. and Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 19.

(٦) مندور المهدي : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٧) محمد أحمد محبوب : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

عندما كان فى أسر الخليفة ، وخرج مضمما على الأ يسمح لآى من السودانيين بالظهور سواء فى أمور الدنيا أو الدين ، بل أن تظل يد الحكومة المباشرة هى العليا (١) .

ولكن ليس معنى هذا أنه كان حكما مباشرا متشددا لا محل فيه لسلطة شيوخ القبائل ، فهم حلقة الاتصال بين الشعب والحكومة ، ولذلك كانت هناك تعليمات لمستخدمى الحكومة بأن يعاملوا شيوخ القبائل ليس على أنهم مستخدمون عموميون ولكن على أساس أنهم شيوخ قبائل يقومون بأعمال على جانب كبير من الأهمية ، والحكومة تهدف الى اشراكهم فى الادارة مستقبلا .

وبهذا وضح منذ البداية أنه كان فى نية الحكومة أن تكون هناك وظائف لهؤلاء الشيوخ وأن كان لمستخدمى الحكومة سلطة الاشراف عليهم ، وأن الشيوخ سيكونون وكلاء الادارة فى القبائل يمكن تعيينهم والاشراف عليهم ويفصلون كآى مستخدم (٢) .

وقد قابل الشيوخ وضعهم هذا بالرضا ، اذ عاد لهم سلطانهم المسلوب ابان حكم المهدي (٣) ، وأن الحكومة كسلطة عامة قبلت الاشراف التام عليهم فتركوا فى مقارهم بين قبائلهم ليقوموا بعدة واجبات مثل المحافظة على الأمن ، ومقاومة الجريمة ، والقبض على الجانحين ، وجباية الضرائب ، وكانوا يتقاضون نسبة مئوية من الضرائب التى يجمعونها على المحاصيل والحيوانات ، الا أنهم لم يمنحوا سلطات رسمية .

### التحول الى نظام الادارة غير المباشرة

استمر نظام الادارة المباشرة التى وضعته الادارة المصرية البريطانية تحت ظروف السودان السياسية والاجتماعية حتى عام ١٩١٢ ، وقد اعتبرته السلطات الادارية آنذاك أسلوبا ناجحا ، نظرا لطبيعة المرحلة السياسية والاجتماعية ، فقلة عدد السكان بشكل واضح منذ أيام المهدي ، سهل على الحكومة هذا النوع من الادارة (٤) . أما التنظيم القبلى ورؤساء القبائل ، فعلى الرغم من دورهم المحدد والمؤثر فى النظام ، الا أنهم خلال العقدين الاولين من هذا القرن لم يعتبروا ممثلين رئيسيين للحكومة ، وكان وضعهم محدودا نسبيا (٥) . وبينما كان تطبيق الادارة الأهلية القبلية واضحا وناجحا لدى القبائل الرعوية المتنقلة ،

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 246. (١)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 142. (٢)

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 246. (٣)

(٤) السننى بانفا : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٥) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٩ .

لأن دستور حياتهم يخضع للانتماء القبلي المطلق، إلا أن الأمر في المدن والقرى  
المستقرة اختلف عن ذلك (١) .

وعليه فانه قد مرت فترات انتقال على تطبيق الادارة الأهلية ما بين عامي  
١٩١٢ و عام ١٩٢٢ ، التي صدر فيها قانون سلطات المشايخ ، وتأثرت هذه  
المرحلة بثلاثة عوامل :

( أ ) العامل الاجتماعي : فأمام زيادة عدد السكان ، واتساع رقعة البلاد ،  
كان على الادارة الجديدة أن تنهج نظاما جديدا يتلاءم مع هذه الظروف .

( ب ) العامل السياسي : وهو ظهور الحركات التحررية في آسيا  
وأفريقيا ، ونمو الشعور الوطني في البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة ، دفع  
الحكام المستعمرين الى تقديم بعض التنازلات السياسية والادارية لدرء خطر  
الشعور الوطني المضاد لهم ، مما كان دافعا للانجليز للتفكير في تطبيق الادارة  
الأهلية .

( جـ ) ثورة عام ١٩١٩ : في مصر ودورها في تنمية الروح الوطنية في  
السودان ، مما عجل بترك الادارة في أيدي الأهالي ( كلما أمكن ) تحت اشراف  
ورقابة البريطانيين توددا الى البعض وامتصاصا لغضب البعض الآخر .

تأثير تجربة لوجارد في الادارة الأهلية :

بداها البريطانيون في نيجيريا الشمالية في مطلع هذا القرن على يد  
لوجارد الذي وجد أن تلك البلاد تضم مجتمعا لا يحتمل جلب موظفين  
بريطانيين من الخارج ، مهتديا في ذلك بالولايات الهندية وأراد أن يعطى  
الافريقيين الفرصة لحكم أنفسهم تحت عين البريطانيين (٢) .

فنظرا لضآلة عدد الضباط المسئولين عن الادارة استعانوا ببعض  
الشخصيات الوطنية التي كانت على مستوى المسئولية وقوة الشخصية ، سيما  
وأن الخطة التي أتبعها الحكومة البريطانية في مجال الادارة الأهلية ، كانت  
اجاطة الكوك و رؤساء القبائل المحكومة علما بمشروعاتها ليكونوا هم الأداة  
المنفذة ، أما الاشراف عليهم فكان من حق البريطانيين .

من أجل هذا كان على البريطانيين واجب مهم قبل تنفيذ سياستهم وهو :  
القيام بمنهج شامل للامام بتلك الشخصيات وميولها وأهدافها ، ليأمنوا  
جانبيهم (٣) . وقد عاونت الجامعات البريطانية في ذلك بتدريس بعض مواد

(١) النيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٧٥ .

(٢) السني بانقا : المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٣) Henderson, K.D.D. : The making of Modern Sudan, Oxford 1962.

تخصص الشعوب التي تحكمها الدولة ، وخاصة البانتو والشعوب ، لسوداء لتخريج طبقة تعرف بالمفتشين الوطنيين (١) .

وبلغ من حرص البريطانيين على صدق تطبيق التجربة في السودان أن كانوا يرسلون الى نيجيريا من يتدربون على التجربة في مكانها ؛ خاصة بعد صدور القانون السالف الذكر (٢) . غير أن الادارة في السودان حين شاعت الخروج عن دائرة الحكم المباشر لم تنس القديم ، ولكنها أبقّت عليه في أضيق الحدود .

### الانتقال الى الادارة الأهلية في السودان :

لم تتحول المناطق النائية فجأة الى الادارة الأهلية الكاملة طبقا لقانون عام ١٩٢٢ ، وانما بدأت بسياسة اشراك الوطنيين في الادارة في المديرية منذ عام ١٩١٤ في شكل تجارب صغيرة . ثم بدأت تمنح شيوخ القبائل والاعيان سلطات قضائية وتنفيذية (٣) ، وكلما نجحت هذه التجربة في جهة ألغيت ادارتها الممثلة في مركز البوليس وسلمت للادارة الأهلية ، وكان الهدف من هذا تخفيض نفقات الادارة وتخفيف المسؤولية عن الحكومة المركزية ، وانشاء وحدات قبلية ، فيخف الشعور الذي يسود عادة بين حاكم غريب وبين محكوميه (٤) .

### مراحل نقل السلطة للادارة الأهلية

أولا : بناء على ما تقدم عرضه ، بدىء بمنح زعماء العشائر والمشايخ والنظار - كما سنرى - سلطات قضائية وادارية ومالية مختلفة حسب الظروف المختلفة ، مع احتفاظ الحكومة المركزية بسلطاتها الأساسية في الحكم ، والتي يجب أن تبقى غير متنازع عليها ، وكان الغرض من تحويل السلطات الى الادارة الأهلية أن تقوم الأخيرة بالاعمال البسيطة دون تدخل من الحكومة المركزية ، مع تطوير العادات القبلية ، وذلك حتى يصبح زعيم القبيلة أو شيخها مستخدما حكوميا بالتدريج .

كذلك رأى البريطانيون عدم اسناد مسؤوليات ادارية كبيرة للقائمين على الادارة الأهلية حتى لا تعوقهم عن القيام بمهام القبيلة ، وتعرقل سير الادارة الأهلية . كما أنهم غير مطالبين بتطبيق القوانين واللوائح حرفيا ، لأن هذا

(١) Haily, Lord : An African Survey. London 19٤7, p, 300.

(٢) محمد عمر بشير : تطور التعليم في السودان ، ص ١٢٠ .

(٣) Meckl A. : Op. Cit., p. 130.

(٤) موريس فهمم : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

ربما يذهب باختصاصات الادارة الأهلية التي تقوم على النظام القبلي من عرف وتقاليد (١) .

وظلت التجربة فى طريقها الى أن ارتفع الصوت بفكرة ( تقرير المصير ) وحاجة كل شعب الى أن يدير دفة أموره بنفسه (٢) .

### ثانيا - لجنة ملنر والادارة الأهلية فى السودان :

ظلت التجربة فى طريقها بنجاح حتى عام ١٩٢١ ، عندما زار السودان لورد ملنر ووضع تقريره ، الذى أثبت فيه أن البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان كلية ، وأكد على سلطة شيوخ القبائل فى نفس الوقت (٣) . ومن نصوص هذا التقرير : « تقضى الضرورة بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة ، الا أنه لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية ، بل يجب الغاء تقاليد ادارته بقدر الامكان على كاهل حكام من الوطنيين أينما وجدوا ، تحت المراقبة البريطانية ، نظرا لاتساع أرجائه ، واختلاف طبائع أهله وأخلاقهم . فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الاطلاق ، وانما تلائمه المركزية مع استخدام العناصر الوطنية ، حيث يمكن قيامها بالأعمال الادارية البسيطة التى تحتاج اليها البلاد ، حسب درجة تقدمها ، لأن ذلك يقلل من نفقاتها ، ويزيد من كفاية رجالها وحسن ادارتها ، والموظفون حاليا من أهل البلاد ما زالوا قليلي العدد بالمقارنة لمن يؤتى بهم من مصر . وهم لا يحبون العمل فى السودان ولكن هذه الصعوبة ستدلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد بالتالى عدد الأكفاء من أهله لتقلد الوظائف الرسمية » (٤) .

هكذا كانت الفرصة الأولى التى ظهرت فيها الادارة الأهلية فى السودان(٥) . فقد أوضح ملنر ضرورة الاتجاه الى الحكم غير المباشر تحت الرقابة البريطانية . وعلى هذا فقد أعطى السلطات الأهلية حق ادارة الأقاليم التى لهم فيها سلطان ملحوظ . كما هدف أيضا الى تعليم بعض السودانيين وتدريبهم على القيام بالأعمال الادارية والفنية ، لتطعيم الادارة المركزية بهم . اذ أشار الى كثرة عدد السودانيين فى ادارة السودان ، وطالب بايجاد توازن بتعيين المتعلمين من السودانيين (٦) .

(١) السنن بانقا : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 247.

(٣) Marshall, A.H.M. : Op. Cit., p. 5.

(٤) رئاسة مجلس الوزراء ، جمهورية مصر : السودان ، القاهرة ، عام ١٩٥٣ ، ص ١٣ .

(٥) Hamilton, J.A. : Op. Cit., p. 191.

(٦) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 44.



وتبلورت أفكار ملنر ، فوضع مذكرة في عام ١٩٢٢ تعبر عن رأيه ، قسم فيها الادارة الأهلية الى :

( أ ) الزعماء القبليين وغيرهم من الزعماء التقليديين ، وكان هؤلاء أداة لتنفيذ سياسة الانتقال .

( ب ) الموظفين الوطنيين في خدمة الحكومة ، وهم أداة لخدمة الادارة البيروقراطية (١) .

وقد جاء في تقرير السير لى ستاك عام ١٩٢١ أنه قد اتخذ خطوات كثيرة منذ بداية عام ١٩٢١ لانتهاج سياسة مقتضاها السماح للوطنيين بنصيب في ادارة شئونهم ، ومساعدتهم على تحمل المسؤوليات ، ونفذت هذه السياسة بوسائل مختلفة :

**أولا :** أنتخب أهالى السودان ، وعينوا في وظائف حكومية معينة ليقوموا بواجبات ادارية مباشرة .

**ثانيا :** أصدر تشريعا بسن القواعد لمباشرة الزعماء الوطنيين بعض السلطات على أفراد قبائلهم (٢) .

وبدأت التجربة فعلا ، وكان من الواضح أنها احدى الوسائل للتخلص من تواجد المصريين فى السودان ، فعملوا على تعليم السودانيين بقدر محدود ، مدعين أنهم يخشون ما ترتب فى مصر على التوسع فى التعليم من تخريج جيش من المتعطلين (٣) .

ورغم طول تجربة الادارة الأهلية ، الا أنها لم تبدأ هادئة مستتبة ، بل كآى نظام جديد واجهت مشكلات منها :

### **أولا - مشكلة العصبية القبلية :**

فالمجتمع السوداني مجتمعا قبلي ، اعتاد رجاله الخضوع للنظام الأبوي (٤) . ولما كانت الادارة الأهلية هناك تهدف الى احكام الاشراف على السودان كله ، فعندما تركت الادارة فى أيدي السودانيين - ما أمكن - (٥) بإعادة الشيوخ الذين كانوا قد سلبوا سلطانهم أثناء عهد المهديّة ، ودعمت لهم مراكزهم ،

(١) موريس فهميم : المرجع السابق ، ص ٣٨ ، السنن بانقا : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

(٣) محمد أحمد محبوب : المرجع السابق ، ص ٤٩ ، Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, pp. 144-145.

(٤) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ، محمد أحمد محبوب : المرجع السابق ،

ص ٤٩ .

The Sudan Gov., A record of progress, p. 12,

(٥)

لدرجة أن شيوخ القبائل فى الجنوب كانوا ممثلين للادارة وسط شعوبهم ، مما نتج عنه استتباب الأمن والقضاء على المنازعات بين رجال القبائل . وكان أشد ما شجعهم فى هذا عصبيتهم القبلية ، فلجأ البريطانيون الى تعيين المنحدرين من أصول قوية فى القبائل والطوائف الدينية ، والمشايخ والنظار والعمد الذين ساهموا منذ البداية فى حفظ النظام والاستقرار وتحصيل الضرائب ، ولما خشيت الادارة الجديدة اندلاع ثورات محلية ، عملت على مرافبة هؤلاء الشيوخ وتحركاتهم (١) .

ورغم هذه السياسة التى اتبعتها بريطانيا مع القبائل ، الا أن الهوة ظلت واسعة بينهما خاصة فى المناطق النائية ، ونظروا الى البريطانيين ومن معهم من المصريين نظرتهم الى قوات عسكرية مكروهة ، تذكرهم بأيامهم الأولى ، ومن ثم كان من الصعب تطبيق القوانين واللوائح المطبقة فى المناطق التى تخضع للحكم المباشر ، فتعب الضباط المشرفون على الادارة عندما أصبحوا ملزمين بأن يكونوا على حذر من الرجال الذين يمتون بصلة القربى للخليفة أو من تجمعهم النعرة القبلية المتطرفة التى يخشى منها (٢) .

ازاء هذا التشكيل العسكرى فى أول الأمر فى بلد ما زال يكن الكراهية لهؤلاء الاداريين أصبح من المتوقع ظهور قيادات جديدة على وشك الصدام مع البيروقراطية المصرية البريطانية - كما سنرى - فبادر الانجليز باستغلال العصبية القبلية بدلا من الاصطدام بها ، فتركوا لهم بعض الواجبات الصغيرة والهامة كجمع الضرائب (٣) . ولكن كانت المشكلة فى التطبيق هى : عدم وجود المستخدم الكفء للقيام بهذا العمل ، على أن يكون ملما بأفكار الوطنيين وميولهم .

وازاء تفاقم مشكلة العصبية القبلية فكر بعض الاداريين فى ادماج القبائل الصغرى فى القبائل الأكبر ، وتشكيل اتحاد كونفدرالى من هذه القبائل الكبيرة ، ومحاولة تنظيم وتنسيق عادات وطباع الأهالى ، ولكن هذه الأفكار باءت بالفشل ، وغلب صوت الانفرادية القبلية (٤) .

وكان السودانيون العرب من أكبر دعاة التمسك بالعصبية القبلية ، لدرجة أنهم كثيرا ما تسببوا فى اشعال الحروب بين القبائل . كما حدث بين التعايشة

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) Macmichall, H. : The Anglo Egyptian Sudan p, 248,

(٣) Hamilton, J. A. : Op, Cit., p. 193,

(٤) Ibid. p. 184,

وبنى هلمه ابان الحكم المصرى ، وظلوا كذلك فى بداية عهد الادارة الجديدة  
مما دفعها الى مراقبتهم مراقبة دقيقة (١) .

وقد أرسل مدير المخبرات الى جميع المديرين منشورا بناء على تعليمات  
الحاكم العام ، يطلب فيه معلومات عن :

١ - العرب البدو : حالتهم العامة فى مراكزهم الرئيسية ، والنزاعات  
القائمة بصفة عامة لديهم ، وتحركاتهم غير العادية ، والأمور التى  
تحسب عليهم ، الاجتماعات الدينية التى تتسبب فى حدوث  
الاضطرابات .

٢ - العرب المستقرون : أحوالهم العامة - النزاعات المحلية - التحركات  
المشبوهة التى يقومون بها ، الأمور غير المرغوب فيها التى يقومون  
بها ، نشاط قبائلهم ، وحصر الفقراء منهم وبحث أسباب قيام  
المنازعات بينهم (٢) .

وظل البدو العرب مشكلة فى اثاره النزاع القبلى حتى أنه بعد أن اتخذ  
المديرون فى اجتماعهم فى ٢٤ فبراير عام ١٩٢٠ قرارا ( باحتضان النظام القبلى )  
حماية له بعد أن وجدوا أن البدو هم أساس المشكلة ، وفيما خلاهم يمكن أن  
يسير كل شئ على ما يرام ، وظهر هذا من تعليق كل من مديرى النيل الأزرق  
وحلفا حيث تتركز القبائل العربية .

وكذلك فى مديرية سنار - موطن الفونج - وجد المدير نفسه فى حيرة  
بين رغبته فى تطبيق نظام الادارة الأهلية ، وبين هذا الخليط الذى يتكون منه  
شعب من عرب وقبائل قديمة يمارس مكوكها السلطة الأبوية .

وفى كسلا كانت المشكلة هى تضامن العرب ، كقبيلة الشكرية التى كانت  
قد فقدت كثيرا من نفوذها القديم ثم عادت الى زعامة شيوخها من جديد فى حين  
أن الزنوج فى القضايف ومفازة لم يكن نظامهم القبلى واضحا للاعتماد عليه (٣) .  
واتخذ نظام الادارة الأهلية فى مديريات الشمال خطوطا أخرى مغايرة ،  
فانتشرت النقط الحكومية للاشراف على الزعماء المحليين . كما تعاملوا مع القبائل  
المنائلة بطريق ارسال دوريات بوليسية منظمة حققت نتائج طيبة (٤) .

(١) محمد عبد الرحيم : محاضرة عن العروبة فى السودان ، القاهما فى القاهرة

١٩٣٥/٢/٢٣ ، ص ٦٣ .

Intell 2/48/407 From Intelligence Director to all Governore (٢)

October 25th 1914.

Bakhite, G.M. : Op. Cit., pp. 46-47, (٣)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 151, (٤)

## ثانيا - مشكلة الأمن في جبال النوبا :

اتخذ نظام الادارة الأهلية في جبال النوبا نفس الأسلوب الذي اتخذ مع الجنوب ، وهو عدم التدخل في الصراعات القبلية ، والتمسك بالعصبية القبلية بين العرب والزنج ، وفي هذا يكتب وينجحت الى كرومر ، بأنه لا يسمح للحكومة بالتدخل في النزعات القبلية بين العرب والزنج مهما كانت الأسباب خشية أن تتسع الحروب وتصبح ضد السلطة (١) .

الا أن حوادث السلب وقطع الطريق زادت في السهول والتلال فاستخدمت الحكومة ضدهم كل قوة وشدة ، ومن ناحية أخرى استبد الزعماء وتكروا لواجباتهم برفضهم دفع الضرائب أو تسليم المجرمين للحكومة ، مثلما حدث في عام ١٩٠٤ من رفض قاطنى جبل داير ( جنوبي الأبيض ) دفع الضرائب . وقاوموا السلطة ، فضربت الحكومة قلاعهم وأجبرتهم على الدخول في طاعتها .

وفي عام ١٩٠٥ وقعت عدة معارك بين العرب وأهالى النوبا واتخذت الاجراءات الرادعة ضدهم في جبل شط الصافية .

وفي مايو عام ١٩٠٦ قامت ثورة تالودى حيث قتل العرب المأمور وضابط ، ٣٨ رجلا من الأورطة الثانية عشرة السودانية .

وفي عام ١٩٠٨ رفضت قبيلة الناييما في غرب الدنج Dilling تسليم المجرمين للحكومة فأرسلت اليها قوة احتلتها .

وفي عام ١٩١٠ أرسلت دائرية كبيرة ضد المك جديد تاجي Gedil of Tagai الذى كان يقاوم الادارة في السودان وفر الى داير Dair حيث أعدم هناك (٢) . وظلت منطقة النوبا غير مستقرة في أوضاعها الداخلية مما كان ينعكس على علاقاتها بالحكومة بسبب العرب . وقد أوصى الحاكم العام نفسه مدير الاقليم بالقضاء عليهم اذا ما تعرضوا للخط الحديدي الذى كان مزمعا مده من كردفان . وكانوا في هذا يخشون تعرض الحكومة لتجارهم في الرقيق (٣) .

## ثالثا - مشكلة التعصب الدينى :

من الأمور التى أولتها الادارة في السودان عناية كبيرة - وخاصة في مجال الادارة الأهلية - الحركات الدينية . ولما كان السودانيون تهزم المشاعر

Ibid. p. 139.

(١)

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p, 100,

(٢)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 140,

(٣)

الدينية ، فقد كانوا سهّل القيادة لكل من يحسون فيه التدين ولو كان على حساب الإدارة والنظام .

ومن الحركات الدينية التي كان لها أثرها في الإدارة الأهلية ، حركة محمد الأمين ، الفقيه المسلم ، وهنا أدركت الإدارة العلاقة الوثيقة بينه وبين الأهالي من الدعاة والمزارعين . لذلك بدأت الإدارة في استغلال هؤلاء الفقهاء لمصالحها وخدمة اغراضها في القضاء على الوعي القومي والرغبة في التخلص من الحكم الاجنبي ، مما أدى الى تعويق وتعطيل نمو الحركة الوطنية .

كما تنبهت الإدارة كذلك الى أن الأهالي يسرعون الى مساندة أي شخص يدعى أنه المهدي أو النبي عيسى . بعد أن ثبتت قدرته على مقاومة سلطة الحكومة . ولذلك كانت الإدارة البريطانية مقتنعة تماما بضرورة تحطيم أي ثورة وعدم السماح لأي قوة معارضة بكسب الجولة الأولى منها . وكانت تعمل على استخدام الموظفين المواليين لها (١) من الأهالي في القضاء على هذه التحركات ، ولقد كان الدين من عوامل اربهاب الإدارة . كما يوضحه ما ورد في تقرير المخابرات من أنه يمكن توحيد القبائل والقضاء على عوامل الانقسام ، اذا لم يكن الدين أحدهما (٢) . كما خشي جيمس كرى أيضا حركات التعصب الديني وما يترتب على أعماله من آثار . فقال : « أنه قد يحمل شعبا بأسره على الايمان بقدرته على أن يجعل بثرا جافة تنبع بكلمة منه ويستنبط الفضة من التراب ويأتي بكوكبات الفرسان من الغيوم ، ويقي اتباعه خطر الرصاص وذلك بالتعزيم والرقيات » (٣) :

#### موقف بريطانيا من الإدارة الأهلية :

كانت بريطانيا تستعمل كل شيء للابقاء على القوة في يدها لتنفرد بالسودان ، فاستغلت ولاء الشعب لرؤسائه الوطنيين ، وركزت الضوء على هؤلاء الرؤساء الذين نالوا كل احترام الوطنيين ثم طوتهم في جانبها ، خاصة وأنه شعب لم يكن متعلما في معظمه ، ويتصف بالبساطة واحترام الكبير والشيخ . وكان الإداريون البريطانيون يدركون ذلك جيدا ، فدخلوا من ناحية كسب ولاء طبقة الشيوخ هذه (٤) . وهذا ليس بالشيء الغريب على بريطانيا . فقد نجحت محاولتها في مصر في استمالة طبقة الاقطاعيين وملاك الأراضي لتنفيذ مآربها ، فاتبعت هذا الأسلوب في العمل على خلق طبقة من السادة في القبائل ، أخذت تقوى مركزهم ولكن تحت اشرافها مستعملة العنف في معاملة الزعيم الذي لا ينطوي تحت لوائها (٥) .

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

S.I.R. No. 171, October, 1908.

(٢)

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٢ .

Palace 1/3/63 P. 18, Commentation on annual report 1920.

(٤)

(٥) مهجد سليمان : الپساز، السنوداني في عشرة أعوام ، القاهرة عام ١٩٧١ ، المقدمة .

فالسوداني سواء كان مسلما أو وثنيا يولى ثقته لشيخ القبيلة ويمقت كل أجنبي على أساس أنه لا يفهم دينه ولا يقدر عاداته وتقاليده (١) . ولقد جمع أحد التقارير هذه المعاني في تعليق له على الادارة الأهلية نلخصه : « أنه طبق مبدأ ترك السلطة بقدر الامكان فى أيدي السلطات الأهلية ، على أساس تشجيع الاحساس بالتسامح والود ، وابرز سمات المجتمع القبلى وللسمو بمركز الشيوخ حيث يخضع الوطنى خضوعا تلقائيا لزعيم قبيلته ، وكان لابد أن يؤخذ فى الاعتبار أن الولاء حاسة طبيعية لديه .

واوصى المدير بأن يلاحظ أن الوطنى يعطى كل الاحترام لرئيس القبيلة ، وأنه ما دام الزعيم القبلى مواليا للحكومة فانه سيقوم - بولاء - على تنفيذ أوامرها ، ويجبر شعبه على ذلك ، وتلك هى سياسة الحكومة تجاههم ، وأن الغرض من تدعيم مركز هؤلاء الزعماء ، هو كسب ولاء الوطنيين واحساسهم بالمسئولية تجاه الادارة . وهذا ما اتبعوه فى السودان الشمالى (٢) .

وظلت هذه السياسة فى مسارها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، فبدأ البريطانيون سياسة توازن بين القوتين ، وظهرت فى حادثة رمزية تمت عندما زار الوفد السودانى لندن لتهنئة الملك على انتصاره فى الحرب العالمية الأولى ، وكان على رأس الوفد زعماء القبائل السودانية أمثال السيد على المبرغنى والسيد عبد الرحمن المهدي وغيرهم . وقدموا للملك سيف المهدي هدية له ورمزا لولائهم لانجلترا ، ولكن الملك رد السيف اليهم ، طالبا منهم أن يستعينوا به فى خدمة الحكومة فى السودان (٣) .

وكان كبار الشخصيات البريطانية يقومون بزيارة السودان متوددين الى أهله متبسطين فى معاملاتهم . فنجد أن اللورد اللنبى ، المندوب السامى فى القاهرة يزور زعماء السودان الوطنيين ومعه اللىدى اللنبى ، حيث تلقاه السودانيون بالرقص والأفراح ، واجتمع فى يوم ٢٦ أبريل عام ١٩٢٢ فى قصر الحاكم العام بزعماء القبائل وألقى فيهم خطابا ، نقل لهم فيه اهتمام السياسة البريطانيين بهم وانتهى بقوله : « انكم سوف تعودون الى مقاركم وتجبرون شعوبكم على أن يحبوا بريطانيا ويثقوا فيها ، ولا تخشوا أنتم أن تترك بريطانيا السودان » . وقام السيد المبرغنى بعد ذلك وشكره نيابة عن السودانييين (٤) .

ومن هذا تظهر محاولات بريطانيا فى استمالة الشيوخ ليكونوا سبوقا مسلطة على رقاب القبائل فى ظل الادارة الأهلية .

تأثرت الادارة الأهلية بمتغيرات متعددة ، منها :

(١) Maemichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 235.

(٢) F.O, 407-198 Part XVC, Jan, June 1924, p. 322.

(٣) محمود كامل : مهر فى السودان ، ص ٢٨ .

(٤) S.I.R. No 333 April 1922, PP, 1-8.

أولاً : شجعت الادارة الجديدة التعليم الأهلي في القبائل ، وجعلته واجبا من واجبات الادارة الأهلية . فاستدعت عددا من الفقهاء من بلادهم في أطراف السودان ودربتهم الحكومة في الخرطوم ، وعادوا الى بلادهم ليمارسوا نشاطهم التعليمي ، حيث علموا القرآن في الخلوات نظير راتب شهري جنيه واحد ، وكان هذا ضمن منهج التعليم بلغة البلاد الأصلية (١) .

فنتج عن ذلك ظهور فئات جديدة من القيادات تأثرت بالتعليم وباردهار الحياة الاقتصادية وانتشار الأمن ، وظهرت فئة المثقفين والتجار ، مما جعل الحكومة تعيد حساباتها (٢) . ومن هنا عملت الادارة البريطانية على صيد عصفورتين بحجر واحد . فامتصت التيار الثقافي في تدريب الوطنيين على الادارة الأهلية من خلال مدرسة نواب المأمير في الخرطوم ، ومن ناحية أخرى تستغل الخريجين في الاحلال مكان المصريين الذين بدأ عددهم يتناقص أمام الخريجين اعتبارا من عام ١٩٢١ ، لأن هذه المدرسة أعطت نتائج طيبة وشغل خريجوها وظائف حكومية وأهلية . فالى جانب وظيفة نائب المأمور كانوا يشغلون مناصب العمدة والنظارة في القبائل (٣) . حتى أن المديرية التي كانت قد ألقت نظام العمدة والنظار - كمديرية بربر - وافق مديروها مثل مستر براون Mr. Brown على اعادة هذه المناصب ، ليعطى لأبناء القبائل من الخريجين فرص العمل فيها ، وكذلك فعل مدير مديرية البحر الأحمر (٤) .

ثانياً : أحدثت الحرب العالمية الأولى تغييرا في الحكومات ولذلك وجدت حكومة السودان أنه من الضروري احداث تغيير في الادارة ، مما يظهر في تقرير سير لى ستاك باشا عام ١٩٢١ بأنه « قد اتخذت خطوات كثيرة منذ عام ١٩٢١ لانتهاج سياسة مقتضاها السماح لأهالى السودان بنصيب في ادارة شئونهم ومساعدتهم على احتمال المسئوليات . وقد نفذت هذه السياسة بوسائل مختلفة لتحقيق هذا الغرض . فقد انتخب أهالى السودان وعينوا في بعض وظائف معينة ، واسندت اليهم أعمال ادارية » (٥) . وأصبحت الضرورة تقضى بتقنين هذه الخطوة واعداد قانون ينظم سلطات الشيوخ وواجباتهم وتحديد موقفهم بالنسبة للادارة في السودان ككل .

Palace 1-3-63 annual report 1920, p. 127.

(١)

(٢) محمد صالح مجوب : الصحافة السودانية في نصف قرن ، الخرطوم ، عام ١٩٧١

ص ٦٤ .

Annual report 1922, p. 82.

(٣)

Bakht, G.M. : Op. Cit., p. 48.

(٤)

(٥) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

## حدود الوظائف في الإدارة الأهلية :

بدأت الوظائف في الإدارة الأهلية حينما انتهت الوظائف الإشرافية من الإدارات . . المحلية ، فعندما انتهت الإدارة المحلية عند وظيفة المأمور أو نائبه بدأت الإدارة الأهلية من شيوخ القبائل وعمد ونظار ثم مكوك . ولم يكن هذا النظام منتظما في كل مناطق السودان ولكن كانت هناك مناطق سارت على نظم استمدتها من تاريخها وتقاليدها أيام الدول القديمة كمناطق دارفور وكردفان . وسنعرض لكل نظام على حدة مبتدئين بالنظام الأول وهو الإدارة الأهلية ثم نعود الى نظام دارفور وكردفان .

فالمناطق التي خضعت له قسمت ارضيها - بعد التقسيم الإداري الذي انتهى الى المأموريات - الى أقسام وأخطاط ووضعت فواصل واضحة بينها من حيث : الارض والقبائل التي تعيش عليها حتى لا يحدث تداخل بينها (١) . وكان في هذه الفواصل حفاظ على وحدة العصبية القبلية والعمل على تدعيمها في ظل نظامها القديم وهو « مشيخة القبيلة » .

ولقد كانت الأقسام أحيانا هي القرى تلك التي قسمت في داخلها الى مناطق صغيرة تسمى حسب أسلوب ربيها . فمنها ما سمي « بالسواقي » اذا كانت أرضها تروى بواسطة السواقي ، أو منها ما سمي ( بالمطرية ) نسبة الى ربيها على المطر . كما حملت كل قطعة من هذه الأراضي رقما مسلسلا في زمام كل قرية ، وخضعت كل أرض مهما قلت مساحتها الى التقسيم المساحي المعروف ( فدان - قيراط - سهم ) (٢) .

وكان الغرض من هذا ، تسهيل عملية الضرائب من حيث ربطها ، اذ دخلت فيها اعتبارات الأرض ، من حيث نوعها وصلاحيتها للزراعة وأسلوب ربيها ان كان على السواقي أو المطر ، وعمل السكان ان كان زراعة أو رعيًا .

كما كانت ضريبة العشور بالذات تحتاج الى عون مخلص من جانب رؤساء القبائل . لذلك عهد بهذه العمليات الى لجان وطنية باشراف موظفي الحكومة(٣) ، اذ كان يصاحب كل لجنة منها كاتب من قبل المديرية يثبت قرار اللجنة ، ويحسب الضريبة ويثبتها في دفتر من أصل وصورتين احداها تعطى للشيخ المكلف بجمعها والثانية تودع مكتب المركز والثالثة في مكتب ضرائب المديرية . وتجمع العشور الخاصة بزمام كل شيخ وتفيد في دفتر خاص في المديرية وتودع نسخة منه في المركز لتكون جهات الإدارة على علم بالضريبة ومكانها (٤) . وهذه كانت الصلة المهمة بين الإدارة الأهلية وحكومة السودان .

(١) تقرير سنوي : عام ١٩٠٣ ، تقرير كسلا ، ص ٧٩ .

(٢) تقرير سنوي : عام ١٩٠٨ ، تقرير دنقلة ، ص ١٢٨ .

(٣) تقرير سنوي : عام ١٩١٣ ، تقرير سنار ، ص ٩٣ .

(٤) تقرير سنوي : عام ١٩١٤ ، تقرير مديرية النيل الأبيض ، ص ١٢٤ .



## وظائف الإدارة الأهلية :

**شيوخ القبائل :** وكانت أقدم الوظائف لأن العمل التقليدى الذى كان يقوم به أكبر رجال القبيلة سنا ، وكان أهم عامل فى اختيار شيخ القبيلة هو : قدرته على فض المنازعات بينهم ، وأن يكون هو يد الحكومة فى تنفيذ أوامرها وجمع ضرائبها (١) . أما من ناحية الحكومة فكانت تعلن أن أساس اختيارها لهؤلاء الشيوخ هو :

**أولا :** اختيار الشيوخ الصالحين لهذه المناصب من الذين ينبتون حزما ورحمة .

**ثانيا :** اختيار الأشخاص أصحاب القيم بين أهليهم ومحل احترامهم . وكان فى حالة اختيار أحدهم تقف الإدارة من خلفه تساعده فى نكتيل بقية رؤساء البطون له ، وعقد العلاقات الوثيقة ( العهود ) بينهم وبينه . ثم يخضع للتدريب على الأعمال التى ستسند إليه ردحا من الزمن قبل أن يعلن توليه السلطة (٢) .

وفى حالة عدم وجود من تتوافر فيه تلك القدرات بين أفراد قبيلة ما فكان على الإدارة أن تأتى بمن تتوافر فيه هذه الصفات من قبيلة أخرى .

وبالرغم من أن بعض العائلات عملت على احتكار هذه الوظائف طامعة فى تأثيرها الداخلى على أبناء القبيلة ، إلا أنهم نجحوا كذلك فى عهد الإدارة الأهلية فى الحصول على مزيد من الاحترام والتكريم من خلال الإدارة . ولذلك بدأ الشيوخ القبليون يفكرون فى الانضواء تحت اشراف الحكومة ، ورضوا بأن يصبحوا موظفين لديها منتدبين فى ديارهم وبين شعوبهم .

واحتضنت الحكومة هذه الرغبة وأعطتهم سلطات واسعة ، وان كانت هذه السلطات تختلف من بيئة الى أخرى بقدر تمسكها بتقاليدها القبلية القديمة . ففي كردفان والنيل الأبيض ودارفور كانت سلطات الإدارة الأهلية أكثر منها فى المناطق الشمالية .

وقد أوضحت الحكومة تعاطفها معهم فى الاجتماعات السنوية التى كان يعقدها المديرون لنظار وعمد البلاد القابضين على أزمة الأمور فيها من أهلها بغرض تسوية المنازعات الكبيرة فى جو قبلى حافظا على وحدة القبائل (٣) .

خاصة بعد أن أحس الوطنيون بالفارق بين الإدارة الأهلية الجديدة وبين ما كان يلقى على عاتقهم من التزامات ناعوا بها ، كجمع الضرائب دون البحث

Macmichael, H. : The Sudan, p. 82.

(١)

Palace 1-3-63 annual report 1920, p. 18.

(٢)

Bakhit, G.M. : Op. Cit., pp. 50-52.

(٣)

عن مصالحهم ، بالإضافة الى ما كان يتعرض له الشيوخ من الضرب والاهانة على  
مراى من أباغهم اذا هو لم يجمع ما طلب منه (١) .

استمر نظام اختيار الشيوخ فى عهد وينجت ، فكان ينشر ظروف اختيارهم  
وكفائاتهم فى التقارير السنوية للمديريات . أما المهومون منهم فكانت تنشر  
أخبارهم فى الغازيتة السودانية .

وكانت واجبات الشيوخ - فضلا عن جمع الضرائب - كثيرة ، كحفر  
الآبار ، وتعبيد الطرق وإنشاء الاستراحات وحراسة وسائل المواصلات وغيرها .  
فضلا عن كتابة تقارير عن حالات الوفاة متضمنة أسباب الوفاة واستصدار  
التصريح بالدفن (٢) .

وكما كانت هناك شروط لاختيار الشيوخ كانت هناك أسباب لانتهاء خدمتهم  
كذلك . فكانت تنتهى مدة خدمة الشيوخ اما بالموت أو بالرفق . وكان الرفق  
لأسباب منها : العجز أو الشيخوخة وعدم القدرة على الادارة أو ضعف  
شخصيتهم أو سوء الادارة وتسرب الأتوقراطية ، أو تسرب شعوبهم الى مناطق  
رعوية أخرى فيصبحون ( عمالة زائدة ) (٣) .

### العمدة والناظر :

أدخلت هاتان الوظيفتان الى التنظيم الادارى فى السودان أنشاء الحكم  
المصرى ، ففي عام ١٨٦٣ قسم موسى حمدى باشا بعض المراكز المعينة الى أقسام  
وعين عليها نظارا لادارتها أما منصب العمدة فقد استعويض به عن شيخ البلد  
فى القرن التاسع عشر فى مصر ، ثم انتقل استعماله الى القرى النيلية فى شمال  
السودان . أما بعد الفتح فقد أعيد استعمال اللفظين فى السودان بواسطة رجال  
الادارة الجدد .

وكان منصب الناظر موجودا فى القبائل البدوية كالكبابيش والهدندوة أو  
المسيرية Misiria وكانوا بهذا فى مرتبة أعلى من غيرهم من شيوخ القبائل  
الأخرى .

وأعيد منصب العمدة الى القبائل النهرية فى الشمال ، ولكن لم تكن  
وظيفتهم تختلف كثيرا عن بقية الشيوخ .

وكانت سياسة الحكومة هى تأكيد سلطة النظار والعمد ، وتقوية رؤساء  
القبائل الداخلة معها فى وحدة ، وأدخلت وظيفة العمدة فى قبائل البقارة عام

Jackson, H.C. : Sudan days and ways, London 1954, p. 45.

(١)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 145.

(٢)

Ibid, p. 143.

(٣)

١٩١١ من أجل الحد من سلطة الناظر . وكانت النتيجة أنه بينما كان يفقد  
النظار سلطتهم ، أصبح العمدة الذين لم تكن لديهم سلطة إدارية وراثية سلطة  
أكثر . وقد سادت هذه السياسة في جبال النوبا والقبائل الجنوبية (١) .

ولقد تعرض نظام النظار للانقراض نظرا لما كانوا يرتكبونه من أخطاء . .  
فعمد الله جاب الله ناظر الكواهل في كردفان رقت عام ١٩٠٩ لاتهامه بجمع  
الجزية من قبيلته وانفقها على زواج ابنته ، واختير الناظر الآخر عن طريق شيوخ  
القبيلة المسنين ووافقت الحكومة عليه (٢) . ومحمد الفقير ناظر المسيرية رقت  
أيضا للاشتباه في أمره بسوء إدارته وتجارته في الرقيق واشتراكه في ثورة  
الفاقي وتم رفته عام ١٩١٥ وحل محله ناظر جديد هو محمد ضيف الله باختيار  
عمد ومشايخ القبيلة (٣) .

أما العمدة والشيخ فكانا محل احترام الأهالي ، ينسجون حولهما الخرافات  
مما جعل الحكومة تحس أنه لو تعرضت لهذين المنصبين بالانقضاء . . تعرض نفسها  
لسخط الأهالي (٤) .

لذلك كانت الحكومة تشترط فيمن يشغل هذين المنصبين أن يكون من  
أهل الثقة وممن يتمتعون باحترام مواطنيهم .

## المك :

وأصلها كلمة « ملك » ، وكان المكوك يعينون في المراكز بطريق القرض .  
ولو كان ذلك على غير رغبة الأهالي ، وكان العرب يلقبون المك - من أجل هذا -  
( كلب الحكومة ) نظرا لأنه مفروض عليهم ولولائه الأعمى للسلطة . وكان نظام  
المكوك مستعملا في جنوب كردفان ودارفور وجنوب السودان ، حيث قبائل  
الدنكا والشيلوك . فنجد جاكسون مدير فاشودة عين « كور » مكا للشيلوك  
عام ١٨٩٩ ولسوء معاملته لرعيته عزل عام ١٩٠٤ وطرد من البلاد .

ونظرا لأن المنصب كان من صنيعه الحكومة فقد كان صاحبه مكتوف اليدين  
يتحرك حسبما تعطي له السلطة . وقد اشتكى المدير في الجنوب من سلطات  
المك ، وعندما اعطاه سلطات أوسع تضاربت مع سلطات رؤساء القبائل هناك .  
وإزاء هذا اعطوهم قسما من الاستقلال الذاتي في إدارة القبيلة ، ولعل هذه الميزة  
قد أفادت كحل للمشكلة (٥) .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 144.

(١)

S.I.R. No. 184 Nov. 1909.

(٢)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 145.

(٣)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 53.

(٤)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 144.

(٥)

## مراتب القائمين على الادارة الأهلية :

١ - كانوا يتقاضون مبالغ معينة على بعض الأعمال في أول الأمر . ففي دارفور مثلا حدث عام ١٩٠٠ أن « ربط » للشيخ جابر ابو سيليب ناظر قبيلة الحمر وكذلك للقاضي هناك مبالغ معينة كمراتب مصدرها نسبة على النجارة او رسوم على الاجراءات . فمثلا كان لجابر هذا الحق في أن يحصل مبلغ ١٥ قرشا عن كل جمل محمل بالحبوب لتباع في الأسواق وكان للقاضي أن يحصل بمبلغ ١٠ قروش عن كل زبيجة وقرشين أسبوعيا عن كل (دكان) (١) .

٢ - كانت لهم ميزات كاستثنائهم من بعض الضرائب فكان يعفى من ١٠٠/١ منها ، فيعفى فدان من الضرائب من كل مائة فدان (٢) .

٣ - عندما عدل قانون الضرائب على الحيوانات عام ١٩٠٣ كتب السكرتير القضائي « أنه يجب أن نلفت نظر سعادة الحاكم العام أن نستثنى العمدة والمشايخ من تلك الطبقة التي تقوم بعمل جليل بدون مقابل ، والملقى عليهم عبء التحرك في التنفيذ دائما ، يجب أن تعفى لديهم دابة ركوب من الضرائب » (٣) .

بالاضافة الى هذا فان المشايخ الذين يمدون الحكومة بقوائم مفصلة عن الذين يملكون حيوانات في قبيلتهم كانت لهم نسبة ٥٪ تخفيضا على ما يجمعونه من ضرائب ، ثم أمرت الحكومة في عام ١٩٠٣ أن كل المشايخ يجب أن يحصلوا على نسبة ثابتة على كل الضرائب التي يجمعونها يمنحها المدير للعمدة والمشايخ الذين يقومون بعملهم بشكل مرض . ولكن بمرور الوقت أصبحت هذه المبالغ لا تتناسب مع الجهود الذي يقومون به والانتعاب والانتقالات التي يتجشمونها ومقدار المسؤولية التي يتحملونها فلجا الكثير منهم الى الاستقالة (٤) . فرفعت لهم الحكومة النسبة على ما يحصلونه من ضرائب بشرط ألا يقوم أحدهم بأى عمل آخر ليتفرغ للعمل المسئول عنه في قبيلته . من أجل هذا قام بهذا العمل كبار السن الذين لم تصبح عليهم مسئوليات خاصة بهم تتسبب الادارة في تعطيلها (٥) ، الا أنه بعد صدور قانون المشايخ عام ١٩٢٢ أصبح الشيوخ يتقاضون لأول مرة مراتب مالية تعويضا لهم عن خدماتهم ليظلوا على مستوى لائق من المكانة والكرامة (٦) .

(١) S.I.R. No. 67 March 1900 «Report form Moukhtar Effendi Awad

Feb. 13th 1900.

Warburg, G; : Op. Cit., p. 146.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٣ ، ص ٨٠ .

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، تقرير كسلا ، ص ٢ ، ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية ، ص ١٨٤ .

(٤) Hamilton, J. A. : Op. Cit., p. 146.

(٥) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية ، ص ٦٤ .

الا أن الحكومة فشلت فى تعويض العمد والمشايخ عن أتعابهم فطلب بعض المديرين أن تكون المكافآت الممنوحة لشيوخ البدو فى حدود ٢٠٪ من مجموع الضرائب التى يجمعونها . وكان يجب أن يوافق وينجت على هذا وهو الذى يحس بالمشكلة ، وهى أن ما يتقاضونه أقل بكثير مما كانوا يتقاضونه ابان الحكم المصرى عندما كانوا مستننين من الضرائب تماما . وكانت لهم ميزات أخرى فى قبائلهم . . . ففقدوا كل هذا وأصبحوا يعملون لقاء أجر شهري لذلك اضطروا الى فرض أنوات داخلية على الشعب دون علم الحكومة، بل وعندما علمت الحكومة، لم تستطع أن تفعل شيئا نظرا لصعوبة الموقف المالى .

فضلا عن أن الحكومة كانت تخلع عليهم أوسمة شرف كان يسحبها منهم الحاكم العام اذا أساء الشيخ استعمال سلطته . وبذلك فان السلطات أرادت أن يكون القادة القبليون جزءا من الادارة بدون تكاليف كثيرة (١) .

### قانون مشايخ الرحل :

ازاء نجاح تجربة الادارة الأهلية ، وزيادة عدد شيوخ البدو الى ثلاثمائة شيخ تقريبا، أصبحت الحاجة ماسة الى قواعد منظمة وملزمة يكون هدفها مساعدة الحكام ، وتحديد العلاقة بينهم وبين هؤلاء الشيوخ ثم يحدد أيضا سلطات هؤلاء الشيوخ وعلاقاتهم بالمحكومين (٢) .

فقسم ملنر فى مذكرته العناصر الأهلية التى تعمل فى الحكومة الى قسمين : -

( أ ) الموظفون الوطنيون الذين يعملون فى خدمة الحكومة ، حيث عين عدد من الأهالى السودانين المتعلمين فى وظائف حكومية ليقوموا بأعمال ادارية مباشرة فى الجهاز الحكومى البيروقراطى .

(ب) الزعماء القبليون وغيرهم من الزعماء التقليديين وهم ادارة الادارة البريطانية فى السودان التى استخدمتها انجلترا لتنفيذ سياسة الانتقال من الحكم المركزى المباشر الى الحكم اللامركزى غير المباشر .

وبهذا أصبحت الحاجة ماسة الى قانون ينظم هذه العلاقات (٣) . وفعلا ظهرت مسودة « قانون سلطات الشيوخ الرحل » فى عام ١٩٢١ ، وصدر فى بداية عام ١٩٢٢ (٤)

« The Powers of Nomads Sheikhs Ordinance, 1922. »

Warburg, G. : Op. Cit., p. 146. (١)

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, PP. 24B, 24D. (٢)

(٣) ابراهيم محمد حاج موسى : المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٤) الغازية السودانية : العدد ٣٩٦ الصادر فى ١٥ يونية عام ١٩٢٢ .

تقرر بمقتضاه الانتقال الى السلطة القبلية في المجال القضائي ، وحدد معالم سلطات شيوخ البدو ، ووردت في مقدمته « بما أنه قد جرى العرف منذ عهد متطاوول على مباشرة مشايخ القبائل الرحل سلطة عقاب رجال قبائلهم ، وفض الخصومات بينهم وربما أنه يحسن تنظيم مباشرة تلك السلطة . فقد سن حاكم السودان العام في مجلسه القانون » .

ويتكون القانون من تسع مواد فقط ، تختص خمس مواد منها بسلطات الشيوخ القضائية . . في المادة الاولى مسمى القانون وحدوده . والمادة الثانية تعريف القبيلة والشيخ . وفي الثالثة بيان سريان القانون . أما المادة الرابعة فتدور حول مشايخ القبائل الرحل سلطة العقاب على مواطنيهم تلك السلطة التي استمدوها من مديري المديرية . وتورد المادة الخامسة بأسهاب الشروط العامة لمنح هذه السلطة في تسع فقرات . ثم الخصومات المدنية التي يجوز الفصل فيها بواسطة المشايخ أو مجالسهم في المادة السادسة ، ثم يرد حق الاستئناف ، وكيف أنه من حق المفتش أو مدير المديرية في المادة السابعة . أما المادة الثامنة فتتصر نظر المسائل المدنية الواردة في هذا القانون وتقتصرها على المشايخ .

أما المادة التاسعة والأخيرة فتورد جدولاً بالجرائم التي يجوز للمفتش أن يجرى تنفيذ احكامها بناء على طلب الشيخ الذي نطق بالحكم فيها .

ويلاحظ على قانون سلطات الشيوخ الرحل ، أنه لم يأت بجديد ، بل نظم العرف القديم الذي كان يمارسه مشايخ البدو وأشباه البدو على قبائلهم ، وحسم النزاع بينهم بشكل منظم ، وهذا ما اعترفت به الادارة في تقاريرها ( ١ ) .

كما كانت سلطة المشايخ واضحة فقط في القضاء أكثر منها في ميدان السلطة التنفيذية ، التي احتفظت بها الحكومة لنفسها ، وتطور نظام القضاء فيما بعد فأنشئت محاكم أهلية يرأسها ناظر القبيلة أو شيخها أو من يعينه الحاكم العام ( مجلس المشايخ الوارد في هذا القانون في المادة السادسة بتصريح من مدير المديرية ) ولعل هذا يقصد منه خلق طبقة من السودانيين موالين للحكومة يستغلها الاستعمار في الوقت المناسب .

كما اشتمل هذا القانون على جدول للجرائم التي يمكن اقامة الدعوى على مرتكبيها ( م ٩ ) ، وقسمت الى كبرى وصغرى حسبما يحددها المدير ( م ٥ فقرة و ) فلا تحاكم الكبرى الا أمام مجلس من كبار رجال القبيلة سنا ( م ٥ فقرة ز ) يرأسه الشيخ بمفرده بعد موافقة المدير وأقصى عقوبة لها غرامة ٢٥ جنيهاً . أما الجرائم الصغرى فكان يمكن أن يفصل فيها الشيخ بمفرده ( ٥ فقرة ح ) وأقصى عقوبة يحكم بها هي عشرة جنيهاً .

(١) تقرير سنوي ١٩٢٣ : ص ١٢٩ ، تقرير كردفان .

ويلاحظ أن هذا القانون لم يعط المشايخ حق الحكم بالسجن ، كما أن  
المادة السابعة منه جعلت للمفتش والمدير حق الاستئناف المرفوع ضد أحكام  
هذه المحاكم . ومعنى ذلك :

أولا - ان السلطة القضائية النى كانت للمشايخ قد حددتها الادارة  
البريطانية .

ثانيا - أن الاستئناف قد يستعمل فى نقبيح وجه شيخ القبيلة الوطنى  
اذا ما حكم فى الاستئناف من الانجليز بالغاء الحكم المستأنف أو تخفيفه . وبذلك  
يظهر الانجليز كملائكة للرحمة على عكس من أصدر الحكم من السودانيين .

### موقف الحكومة من الادارة الأهلية فى ضوء قانون عام ١٩٢٢ :

كان التفكير متجها الى نقل سلطات أكثر الى الرؤساء الوطنيين ، ولكن هناك  
اتجاه كذلك لأخذ الحيطة اللازمة فى تطبيقه ، بأن وضعت هذه الادارة تحت  
اشراف الحكومة . فنصت المادة الرابعة من القانون بأنه « يجوز لمديرى المديرىات  
بموافقة الحاكم العام أن يخولوا مشايخ القبائل الرحل سلطة لتوقيع عقوبات . .  
وكذلك المادة الخامسة تنص فى معظم فقراتها على أنه لا يجوز للشيخ أن يحكم  
فى جريمة الا باحالتها اليه أو بموافقة مدير المديرية وتحت اشراف المفتش .

الا أنه رغم هذا التحكيم فى سلطة الشيوخ واجهت الادارة الأهلية مشكلة  
الحاجة الى المفتشين اللازمين للاشراف على هؤلاء الشيوخ ، وهذا ما اشار اليه  
مدير النيل الأزرق عندما طلب مسبقا فى عام ١٩٢١ عددا أكثر من المفتشين  
لهذا الاشراف فى مديريته ، وكذلك مدير مديريةية البحر الأحمر الذى أشار فى  
تعليقه الى مشكلة أخرى تتمثل فى نشاط طبقة المتعلمين ، خاصة بعد أن تسرب  
اليهم التيار القومى من الثورة المصرية . وقد رأى أن يمنح شيوخ القبائل  
سلطات أكثر تمكنهم من وقف هذا النشاط ، ويستتبع ذلك زيادة عدد المفتشين  
ليقوى الاشراف الحكومى . (١)

ويجرنا هذا الى مشكلة هامة اخرى ، وهى مشكلة التمويل . . إذ أن منح  
الشيوخ سلطات أوسع - فى ظل قانون ينظمها - لابد وأن تقابلها مرتبات ،  
بالاضافة الى مرتبات المفتشين الذين تدعو الحاجة الى وجودهم ، وهم من  
البريطانيين . ومن ثم أصبحت الحكومة أمام مشكلة التكلفة .

### المالية والضرائب فى الادارة الأهلية :

بعد سياسة التحريك السكانى ، واعادة القبائل الى مواطنها تنفيذيا لسياسة

Bakhit, G. M. : Op. Cit., pp. 67-69.

إعادة توطين السكان واستقرارهم ، كان على الإدارة فى السودان أن تربطهم بالأرض حتى تستطيع فيما بعد فرض ضرائب عليهم وتحصيلها منهم ، وأصبح الحل الأمثل لهذا الارتباط بالأرض هو تشجيعهم على الزراعة ، وقد عملت الحكومة على منحهم سلفا لتشجيعهم على إنشاء السواقي وشراء المواشى اللازمة للزراعة . كما كانت القبائل العائدة تحصل فور وصولها على حبوب بسعر مخفض لعدة أشهر ، وأعفيت زراعتهم من الضرائب فى السنة الأولى .

كذلك قامت الحكومة بتشجيع الجنود على إنشاء مستوطنات عسكرية زراعية على النيل الأبيض ، والنيل الأزرق ، ولقد بدأ تنفيذ هذا المشروع منذ عام ١٩٠٠ ثم دعمته الحكومة فى عام ١٩١٣ .

كما شجعت الحكومة كذلك القبائل المجاورة على دخول السودان كأيد عاملة ، نظرا لقلّة عدد السكان الأصليين فى السودان بالنسبة لمساحتها الكبيرة . وفى عام ١٩١٢ كان هناك أكثر من ١٦٠٠٠ من الفلّاتة قد دخلوا السودان ، واستقروا فيه وازدهرت بسببهم الزراعة كثيرا (١) .

أما بالنسبة للضرائب وتحصيلها ، فقد ظهر فيها نظام الإدارة الأهلية واضحا ، حيث أبقت عليه الحكومة لنجاحه فى جمع الضرائب ، وكان النظام الذى اتبعته فى ذلك هو تسجيل الأراضى ليس فقط باسم صاحبها ولكنها تفرق باسم ( الصمد ) الخاص بها ( الرئيس سواء كان الناظر أو الشيخ ) وكان يتعين هذا الصمد بالوراثة ووفقا للتقاليد الوطنية (٢) . وكانت تعتمد على خرائط المساحة التى رسمتها المصلحة ومسجل الأراضى ، وتقدر الضريبة على أساس مساحة الأرض وكفاءتها وأسلوب ربيها . ويحاط الصمد كتابة بهذا التقدير ، فهو المسئول عن التحصيل من أصحاب الأرض ، وبهذا يصبح تعامل الحكومة فقط مع الصمد طبقا للتقليد الوطنى ، وتحفظ نسخة من هذا الكتاب فى المديرية ونسخة أخرى فى المكاتب المعنية فى المنطقة ، وعند تحصيل الضرائب يحضر كل من الصمد وعمد ومشايخ الناحية الى المركز ويسلمون الضرائب المطلوبة .

فتقدير الضرائب كان يقوم به موظفو الحكومة من مديرين وموظفين بإشراف سلاطين باشا ، إبان فترة عمله ، بالاشتراك مع الشيخ أو الناظر (٣) . بينما انحصر دور الإدارة الأهلية ممثلة فى الشيوخ أو السلم الإدارى القبلى فيما بعد :

أولا : تلقى الطعون والتظلمات من قرارات اللجان وابداء الرأى فيها قبل عرضها على المدير .

Warburg. G. : Op. Cit., p. 142.

(١)

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، تقرير دنقلا ، ص ١٢٨ .

ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٨٢ .

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٩ ، تقرير سنار ، ص ٩٣ .



ثانيا : كان على الشيخ المسئول الأهل تقسيم مبلغ الضريبة المفروضة على القبيلة - بعد اعتماده - على بطونها وأعيانها ليكون كل منهم مسئولاً عن دفعها .

### طريقة جمع الضرائب :

كانت الضرائب تجمع عن طريق الدفع بالأسلوب العادى من خلال الأعيان والشيوخ ، وعند التخلف عن الدفع كان الشيوخ يلجأون الى اعمال الحيل أحيانا أو العنف أحيانا أخرى . فكان بعضهم يلجأ الى بناء ( زريبة ) كبيرة بالقرب من آبار السقاية التى تستقى منها ماشية القبيلة وعندما تأتى الماشية للشرب كان يستولى على عدد منها ويدخلها الى داخل الزريبة ، ويحتفظ بها كرهينة حتى يأتى صاحبها بما عليه من مال ، بالإضافة الى مضاعفة قيمتها فى حالة غياب مالكها أو تأخره وذلك نظير رعايتها .

وكانت القبيلة تسرع لتفتدى ماشيتها قبل أن يرسلها الشيخ مصادرة الى الجهة التابع لها فيعمدون الى دفع الضريبة - اذا عز دفعها مالا - من أقراط الأنف الذهبية ومن الخرز، وكثيرا ما كان الممولون يخاورون ومحاولين التحلل ولو من جزء من الضرائب ، ولكن كان التهديد بمصادرة الماشية أقوى سلاح ضد هذه الأساليب (١) .

### القضاء فى الادارة الأهلية

تطلب نظام الحكم المباشر الذى بدأت به الادارة فى السودان جمع السلطة فى يد الحاكم العام ، كى يتسنى له القيام بممارسة واجباته التنفيذية والقضائية . ومن هنا نجد أن المشرع اجتهد فى أن يوفق بين القوانين الوضعية والعادات والتقاليد القبلية (٢) .

من أجل هذا دار حوار بين المسئولين البريطانيين حول هذه الفكرة ، واقترح السكرتير الادارى تحويل السلطات القضائية للحاكم الشيوخ والعمد ، وتعيين موظفين سودانيين لشغل هذه الوظائف من ضباط البوليس الذين يدرسون فى مدرسة البوليس لتخريج المأمير وليكونوا محصلي عوائد وضرائب ، أو قضاة ممن تخرجوا فى كلية غوردون ليمارسوا عملهم فى محاكم القضاء المدنى .

وانتهى هذا الحوار الى نتيجتين - وذلك عند عرضهما على مؤتمر مديرى المديرية الشمالية للسودان فى عام ١٩١٨ - أولاهما : اعطاء سلطات قضائية محدودة للمشايخ والأعيان . وثانيهما : اختيار عدد من الكتبة والمحاسبين السودانيين من أبناء الأسر ذات النفوذ الدينى أو القبلى المضمونى الولاء للحكومة

Warburg, G. : Op. Cit., pp. 146-148.

(١)

(٢) السنن بانقا : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

ليصبحوا نوابا للمآمير ، ويقومون بهذه المهمة ، وهذا ما كان يسبب الصراع بين طبقة المتعلمين من أبناء السودان وبين رجال القبائل وشيوخها (١) .

ولقد واجهت المشرع الموامعة بين مستوى الشعب الثقافى وبين ما يريد وضعه من قوانين ، كما حدث فى محاكمة كوات واد دينج وشيللوك ، اللذان قتلا اجوك واد دينج لأن الأخير سحر ابنه فافترسه التمساح ، وذلك وفق اجراءات تشبه كثيرا ما كان متبعها فى باريس وليون - كما قال كرومر - ويضيف ان اختلاف مستوى المحاكمات عن مستوى الشعب يخلق مخاطر كثيرة لكل المهتمين بالقضاء فى السودان (٢) .

وكان العرف فى بعض المناطق قد تدهور لدرجة أنه لم يعد يصلح لمقتضى الحال ، وبدأ القانون المدنى يحل محله . ومن الناحية الجنائية فقد علق وينجت على زيادة العقوبات البدنية فى منجلا ، وكتب فى ذلك الى مديرها يقول : « انى ارى أن فرض العقوبات على هذا النحو فى مديريتكم ليس شديدا فقط ، بل أنه غير جائز فى كثير من القضايا ، كما حدث فى جلد النساء فى مركز بور وهو أمر مكروه لدى الأهالى والاداريين البريطانيين على السواء » (٣) .

وتم الاستعانة بالشيوخ ووجهاء القبائل كأعضاء فى المجالس القضائية ، ومنحوا سلطات قضائية ، كما شغلوا المناصب القضائية المعاونة (٤) .

وفى مجال السلطات العرفية لشيوخ القبائل الذين كانت لهم خبرة طويلة، فقد اقتصوا بالقضايا الصغيرة والنزاعات التى يستطيعون الحكم فيها بعرفهم القبلى بعيدا عن اشراف الحكومة .

ولا شك أن هذا النظام يعد مرحلة فى مسار اللامركزية الذى وضع الأهالى فى موقف يستطيعون فيه أن يحكموا أنفسهم تحت اشراف الحكومة (٥) فأصبح القاضى القبلى يصدر حكمه فى القضايا الصغيرة ولا تعقيب عليه . أما فى القضايا الكبرى التى يكون فيها الحكم بالاعدام ، فكان يصدر فيها هذا الحكم أو الدية ويترك الأمر خيارا لأهل المجنى عليه ، ولكن كان للمقيم الحكومة Resident حق نظر استثناف هذه الأحكام (٦) .

لم تستطع الادارة الجديدة أن تتدخل فى الشعور القبلى أو تغير من

(١) محجوب محمد صالح : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٢) مدثر عبد الرحيم : الامريالية والقومية فى السودان ، ص ٦٧ .

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 135. (٢)

(٤) Palace, 1-3-63, p. 152. (٤)

(٥) S.I.R. Annual report 1921, p. 2. (٥)

(٦) Civsec, 1-18-55, Administration in Dar Massalit, p. 48. (٦)

احساسها بالانتماء بل جعلت تنمى هذه المشاعر مدعمة مركز هؤلاء الزعماء القبليين ، بتنظيم عملية القضاء فى اطار العرف والتقاليد القبلية . فبرز زعماء القبائل الكبيرة ، او من هم محل ثقة الحكومة ، كما بدأت الحكومة تضم البطون او القبائل الصغيرة الى القبائل الكبيرة لتوسع اختصاص المحاكم الأهلية لتصل بهذا الى شىء من توحيد الأحكام او على الأقل الى التقليل من الفرعيات (١) .

وبهذا عولجت كثير من المشكلات الداخلية لأغلب القبائل طبقا للتقاليد فى القبيلة وبواسطة رؤسائها ، الا أنه بالنسبة للأحكام التى تتعرض للمصلحة العامة للبلاد فكان للمدير حق نظر استثنائها (٢) .

وظهرت بعد ذلك فكرة تشكيل محاكم اقليمية على أساس تجميع أكبر للقبائل وادخال السلطات الادارية فى شكل سلطة اشرافية أكبر ، ولكن ولاء الأهالى لزعمائهم الوطنيين واحترامهم لتقاليدهم أورث هذه الفكرة فشلا ذريعا (٣) .

ويرجع هاميلتون هذا الفشل الى عنصر التسرع فى التطبيق ، اذ كان يجب أن يكون تدريجيا خاصة وأنها مجتمعات فى بداية تحضرها ، فاقبال الأهالى على حركة الضم بين البطون والقبائل ليس دليلا على امكانية تقبلهم لمحاكم اقليمية تخضع للادارة ، واذا كان هناك بعض صور لنجاح التسجيل فى دفاتر أو قيد أحداث فى جداول أو مراجعات حسابية استلزمها نظر بعض القضايا فالروح القبلية كانت ما تزال موجودة .

وأن الروح القبلية لها منطقها ولها فلسفتها ، فان أى انسان يقارن بين المحاكمات والقضاء الذى يجريه الأوروبيون بأسلوب أسرع ، وبين ما كانت تجريه المحاكم الوطنية طبقا للعرف القبلى والتقاليد ، فانه سيجد أن الأهالى يميلون الى تطبيق قضائهم ، سيما وأن العرف القبلى يضم مع القضاء والنطق بالحكم الالزام بالتنفيذ والفورى دون استئناف أو طعن ، على أساس ان سلطات القبيلة لم تكن فقط تجميع لكل مسئولياتها من أجل خدمة أفرادها ، ومن أجل تدعيم البناء القبلى . بل كانت تقوم أيضا بدور البوليس فى تنفيذ ما ينطق به شيخها أو رئيسها من أحكام (٤) .

ولذا فعندما بدأ التفكير فى ادخال تطوير للقضاء الأهلى ( القبلى ) كانت تجربة فاشلة وتفصيل ذلك ، أن مفتش المديرية أو أى ضابط كانت تصحبه

(١) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

S.I.R., I.D., Report about Kordofan, p. 97.

S.N.R. vol. XXX I Part 1, II 1950, p. 207.

Hamilton, J.A. : Op. Cit., pp. 184-186.

قوة أمن للفصل فى نزاع معين بين أفراد قبيلة ما ، قد يصل مع الخصوم الى حل بأسلوب ما ، وكانت تقف أمامه عقبة تنفيذ ما نطق به من أحكام . فكان لذلك يلجأ الى استعمال القوة لرد ماشية ، أو اجبار لصوص على تسليم ما سلبوه الى صاحبه فى حين أنه لا يملك من القوة ما يحمى ما أصدره من أحكام ، ويحس الخصوم بهذا فيرفضون الانصياع للتهديد . وهنا كان الضابط يقف عند حد اعلانهم بأن الحكومة سوف تقتضى منهم بسبب اهانتها فى شخصه بعدم طاعة ما نطق به ، ولكن ماذا سيفعل وماذا ستقدم له الحكومة من ضمانات !! (١) .

ولقد بلغت مماناة الادارة الأهلية أشدها فى مرفق القضاء فى المناطق القبلية الضاربة فى البعد ، كمناطق جبال النوبا ، فانهم وصلوها بالكاد ، محاولين التدخل فى قضاياها فلم يتعاون معهم - بعض الشيء - سوى العرب ، الذين كانوا ينزلون وديانها ، حيث عرضوا مشكلاتهم على نقط البوليس المتناترة هناك ، بينما منع مك تقلى شعبه من عرض قضاياهم على الاجهزة التابعة للادارة الجديدة ، لأنه كان يخشى منها على سلطته أمام شعبه ، وظل يحكم بعرف النوباويين ، وساعده فى ذلك الكهنة « كوجار » (Kujars) كما كانوا يعرفون ، ومجلس مشايخ القبيلة وكان مركز هؤلاء الكوجار عظيما لديهم لايمانهم بالغيبات ، فلم يكن من السهل نزع هذا الايمان من قلوبهم .

وحدث أنه فى عام ١٩١٣ أن قامت حملات تأديبية ضد سكان جبال النوبا واستطاعت أن تقلم أظافر المكوك والكوجار . وخضعوا للنظام الجديد فى شخص المفتش خلال القبائل البعيدة التى ظلت على عرفها وقضاها القبلى كما هى (٢) .

وأمام هذا اتخذت الادارة الاساليب المهادنة حيث لم يعد أسلوب التهديد والقسر نافعا ، فلجأت الى السلطات القبلية للتعاون معها فى حفظ الأمن ، واقامة القضاء . أما دورها هى فكان بتدعيمها بالسلاح (٣) .

وأنشئت فى عام ١٩١٩ محاكم أهلية تحت سلطة المشايخ والعمد ، وكانت لها سلطة الحكم فى القضايا الخاصة بأهالى الناحية ويرأس هذه المحاكم شيخ القبيلة أو ناظرها ، ومعه أعضاء يختلف عددهم حسب وضع القبيلة ، ولم تكن أحكامها تعدو السجن لفترة سنتين والغرامة عشرين جنيها (٤) .

كما أضيف اليها بعد ذلك حق النظر فى ترخيص السلاح واحرازه ، وتصاريح التجارة . أما جرائم القتل والعمد والاسترقاق والجروح المؤدية الى الموت وغيرها من الجرائم الكبيرة ، فكان يجرى تحقيقها أمام « المقيم » أو أمام

Percy, F.M. : The Sudan in evolution. p. 60.

(١)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 135.

(٢)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 61.

(٣)

(٤) سعد ميخائيل : السودان بين عهدين ، القاهرة ، ص ٢٢٦ .

محكمة تشكل خصيصا لنظرها من عدد من القضاة على أن يكون سلطان القبيلة أو شيخها ضمنهم . وهنا كان يطبق قانون العقوبات السوداني ، وكان السلطان له حق الموافقة على ما تصدره من احكام وله أيضا حق رفضه ، الا أنه لم يحدث أن رفض لها حكما (١) .

ولقد عرف التشكيل الأخير لهذه المحاكم بالمحاكم القبلية *Tribal Courts* وكانت الأحكام تصدر فيها بأغلبية الأصوات (٢) .

### بعض مشكلات القضاء في الإدارة الأهلية :

من الأمور التي أثارَت المشكلات في وجه القضاء في الإدارة الأهلية . . . عدم مراعاة المشرع لظروف البلاد عند وضع القوانين ، وله عذره في هذا لأن السودان يضم بيئات زراعية مستقرة وأخرى بدوية متنقلة وراء الكلا لا تعترف بحدود .

فعلى سبيل المثال فقد صدر في عام ١٨٩٩ تشريع بشأن استيراد المشروبات الروحية ، الا أنه لم يطبق على القبائل لأنه لم يشمل المشروبات الخاصة بها كالمريسة وخمر النخيل، وهي المشروبات المحلية الخاصة ببيئاتهم والتي يحملونها معهم في ترحالهم . فالقانون قد سرى فقط على مركبات الكحول الذي لا يوجد الا في المدن والمجتمعات المستقرة التي تستورده ، ولما كان الهدف من سن هذا القانون هو الحد من استهلاك المسكرات عموما . فقد أعيد اصدار « قانون المشروبات الوطنية الكحولية » *The native liquors Ordinance* عام ١٩٠٣ وبمقتضاه حرم التقطير وبيع الخمر ، وأضيفت اليها المريسة وما شابهها ، بدون ترخيص كما حرم على الشخص الذي يحرز أكثر من ثلاثين لترا من المريسة أن يحصل على ترخيص وبذلك تم تعميم تنفيذه من الشمال حتى بحر الغزال (٣) .

ومشكلة أخرى ارتبطت بالأرض . . . فخلال فترة الحكم المصري ثم حكم المهدي حدثت تداخلات سكانية تبعها اضطراب في ملكية الأرض ، ولما بدأ النظام الإداري الجديد في عام ١٨٩٩ ، كان على ملاك الأراضي في المدن أو الريف أن يخضعوا لنظام الضرائب المتبع في المناطق الشمالية وفي المناطق المصرية ، وفي الجنوب حيث الرى الدائم ، فضلا عن أن الأرض كانت مساحتها أكبر من عدد السكان . ولهذا فانه بعد أن بدأ استقرار السكان ، واستوطنت القبائل في أماكنها الأصلية ، نشب النزاع بينها حول تداخل الحدود ، ومحاولات توسع

(١) Civsec, 1/18/55, Telegram 1090 Dec, 24th 1919 from Savill Pacha to Civsec,

(٢) Palace 1/3/83, Darfur report, P. 127.

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 141.

بعضها على حساب الأخرى (١) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تحرك القبائل طلبا للاستقرار أحدث تخلخلا في الأماكن التي كانت تعيش فيها ، كما حدث من قبيلة البيجة التي كانت منقسمة بين ثلاث مديريات هي : بربر والبحر الأحمر وكسلا . وعانت كثيرا في سبيل تجمعها من جديد ، مما أحدث خلخلة سكانية في هذه المديريات . وثارَت مشكلة ملكية الأرض من جديد فبرزت قضايا كثيرة أمام الإدارة ، كان عليها أن تحكم فيها وبشكل دائم .

وأمام مشكلة الأرض لجأت الإدارة الى تشكيل لجان للفصل في هذه المنازعات في كل مركز وتنتقل الى مكان القبيلة محل النزاع تعيش معها أياما أو شهورا لتعيش المشكلة على الطبيعة وتفصل فيها (٢) .

وفوق كل هذا كانت هناك مشكلة كراهية العرب الرحل وخاصة في مديرتي دارفور وكردفان لبعض المديرين الانجليز لعدم احترامهم للقضاء الشرعي ، وكان الانجليز قد تدخلوا في تعيين القضاة الشرعيين - باختيار أشخاص بالاسم - بالمحاكم القبلية ، وتحكموا حتى في أحكام الشريعة الاسلامية لتسير على الأسلوب الذي يريده مدير المديرية ، ويظهر هذا مما فعله مستر مور مفتش الزغاوة بمركز كتم شمال دارفور عندما رفض أن يقرر انفصال الزوجين بعد الطلاق الثالث . ورفض تنفيذ قضايا ميراث بدعوى أن العم أو ابن العم لا يرث شيئا بوجود الزوجة وبناتها ولا عبرة بأن يكون للمتوفى ابن يحجب .

وفي دار حمر ودار المسيرية كذلك ساير بعض القضاة الموالين للانجليز هذه الانحرافات ، مما أثار عليهم المسمين العرب من القبيلة ، ولما أحس الانجليز بخطورة الموقف رفعوا أيديهم عن التلاعب بالشريعة الاسلامية وغيروا القضاة الذين كانوا يوافقونهم على ما ذهبوا اليه (٣) .

ثم صدر قانون سلطات شيوخ البدو عام ١٩٢٢ لينظم العلاقة بين الحكومة وبين هؤلاء الشيوخ ثم نظم سلطانهم تجاه شعوبهم وقبائلهم وبالذات السلطة القضائية . ويظهر هذا من الملاحظات الآتية :

أولا : أنه تناول سلطات القبائل البدوية ، ولم يتناول الأخرى المستقرة أو سكان القرى والمدن الذين استقروا وتركوا البداوة .

ثانيا : ان سلطات المشايخ الواردة فيه قضائية ، ولم تظهر لهم وظائف ادارية كتقدير الضرائب أو صيانة الطرق .

ثالثا : انه لم يوسع اختصاصات الشيوخ ، بل نظمها ، فعدد المخالفات

Macmichael, H. : The Sudan, p. 80.

(١)

Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 92.

(٢)

(٣) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٩٢ - ٩٣ .

التي تستحق العقاب في لائحة ، وقسمت الى مخالقات رئيسية وأخرى بسيطة .  
على أن يقرر مدير المديرية طبيعة كل منها في حالة الشك . ويقضى في المخالقات  
الرئيسية مجلس من كبار رجال وأعيان القبيلة برئاسة شيخها ، بينما يستطيع  
الشيخ البت في المخالقات البسيطة منفردا .

رابعاً : بالنسبة للأحكام فان الغرامة القصوى التي يمكن فرضها بموجب  
هذا القانون حددت بمبلغ خمسة وعشرون جنيها ، ولكن في حالة السرقة أو اتلاف  
المتلكات . . فالشيخ مخول علاوة على الغرامة المفروضة أن يصدر أوامر بتعويض  
يعادل قيمة الخسارة أو التلف الواقع ، على ألا تزيد القيمة على خمسين جنيها ،  
وكان العرف المحلى يتبع بقدر الامكان (١) .

في عام ١٩٢٢ أيضاً عدل النظام القضائي في بعض القبائل بالنسبة  
لل قضاء الجنائي ، بان كانت هناك جداول للجنح التي تخضع للتحقيق - وهذه  
حسب أحوالها في كل قبيلة - فكانت تنقسم الى جنح كلية Major  
وجنح جزئية Minor . فالجنح الكلية كانت تحقق بعرفة الشيخ في مجلس  
يضم كبار رجال القبيلة ، وكانت أقصى عقوبة هي الغرامة وقدرها خمسة  
وعشرون جنيها مصريا ، أما الجنح الجزئية كانت تحقق - بعد اذن الحاكم -  
بواسطة الشيخ فقط ، وتصل الغرامة فيها الى عشرة جنيهات مصرية . ولم تكن  
له سلطة الحبس ، وكانت الحكومة هي التي تقوم بالتنفيذ كما لو كانت صادرة  
من محاكم رسمية في المدن (٢) .

وكان قانون عام ١٩٢٢ هو الخطوة التي دخلت بها الادارة الى داخل  
القبائل أكثر ، اذ بعده ظهر الميل في القبائل الى الاشتراك في المحاكم عن طيب  
خاطر ، ووافق السكرتير الاداري على ذلك . وبدأ الشيوخ بالاضطلاع بوظيفة  
قاضي من الدرجة الثالثة في المحاكم الاقليمية الجزئية Minor District Courts  
وتسند محاكم المدير Mudirs Courts الى النظار والعمد المشهورين  
والشيوخ ، ومن تكالبتهم على الحصول على هذه السلطة وصفهم السكرتير الاداري  
بان منصب القضاء « أصبح يعتبر مع بعض المبالغة اقطاعية وظيفية » . وأحس  
كثير من هؤلاء القضاة الوطنيين بان هذا المنصب جائزة لهم ، وحذر السكرتير  
الاداري من فتح باب تعيينهم على مصراعيه دون التأكد من كفاءتهم ، وأل يقل  
عن ناظر أو عمدة ، وطلب أن يتدخل في مراجعة قوائم ترشيحهم لهذه المناصب

(١) مدير عبد الرحيم : الامبريالية والقومية ، ص ٦٢

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 248.

S.I.R., 2/3/253 Nov, 29th 1922 from Givsec, to the Governors.

القضائية المهمة في القبائل (١) . وقد ساد الهدوء تطبيق هذا النظام في دار تاما Dar Tama ودار القمر (٢) . واعترفت بعض المديریات لهذه المحاكم بسلاطاتها فمديرية بربر مثلا قررت منح سلطات قضائية لمجالس الشيوخ البدو ، ومنحت كسلا هذه السلطات الى نظار الشكرية والهدندوة . فقامت بذلك حركة انعاش لسريان العرف القبلي فكانت بذلك حركة تجديد لقوة القبيلة وتنمية الشعور بالمسئولية لدى الشيوخ تجاه أهاليهم (٣) .

سيتناول الباحث فيما يلي مناطق سودانية معينة بشكل منفرد حيث كانت لها أوضاع خاصة في ادارتها الأهلية . فمع أنها كانت تحت عين الحكومة في السودان الا أنها لم تكن تابعة لها الا بعد سنوات . مثل : دارفور . . التي كان لها وضعها السياسي والاداري بالنسبة لادارة السودان ، وظلت في وضع أشبه بالاستقلال الذاتي في اطار حكومة السودان . فمعاهدة ١٢ مايو عام ١٨٩٤ مع دولة الكونغو الحرة . وتصريح مارس عام ١٨٩٩ مع الفرنسيين يعترفان بتبعية دارفور للسودان الا أن على دينار ظل مرتبعا على حكمها كخليفة لسلاطينها القدامى ، يدفع الجزية للحكومة ويعترف بأنه تابع لحكومة السودان وفي نفس الوقت كانت هذه التبعية اسمية فقط حتى قيامه بثورته عام ١٩١٥ وانتهت بالقضاء عليه ، ودخلت دارفور ضمن التقسيم الاداري للسودان في عام ١٩١٦ (٤) .

كما سيتناول الباحث أيضا دار مصاليط التي كانت ذات وضع خاص بالنسبة للادارة في السودان ككل ولعلي دينار على وجه الخصوص . ومن ثم أخضعتها الادارة في السودان لتجربة الادارة الأهلية كما سنرى .

### الادارة الأهلية في دارفور :

#### وضع دارفور السياسي والاداري :

كانت دارفور تكون سلطنة سودانية منذ القرن الخامس عشر ، وظلت لأربعة قرون مستقلة تحت حكم أسلاف وأحفاد السلطان سليمان حتى الحقها الفتح المصري بالسودان على يد الزبير رحمت باشا ، ثم سقطت في يد المهدي عام ١٨٨٤ ، وبرز من أحفاد سلاطين الفونج « على دينار » ، الذي لم يكن راضيا عن تيار المهدي . وظل يضم الاستقلال ببلاده والخروج على المهدي (٤) .

S.I.R., No. 333 April 1922.

(١)

(٢) يونان لبيب : السودان في عهد الحكم الثنائي ، ص ٢٢٩ .

Beshir, M.O. : Revolution and Nationalism, p. 47.

(٣)

Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 103.

(٤)



وعندما نشبت المعركة الفاصلة بين جيش الخليفة وبين قوات كتشنر انتهز على بن دينار الفرصة وفر هو ورجاله الى الغرب عن طريق كردفان وتجمع حوله مريدوه من دارفور ودخلها ، وكان كتشنر قد عين عليها فى أعقاب موقعة أم درمان فى أعقاب موقعة أم ( ابراهيم على ) ولكن قبل أن يصل ابراهيم على الى الفاشر كان على دينار قد أسرع اليها (١) . وأحس كتشنر بالحرج للموقف سيما وأنه لم تكن حالته تسمح بهذا النزاع فأرسل الى كل منهما يطالب بالانتظار ريثما يقرر من سيكون حاكما على المنطقة . وفى خطابه الى ابراهيم على بتاريخ ٢٣ نوفمبر عام ١٨٩٨ نصحه بعدم الدخول فى حرب مع على دينار « لأن له مواقف معنا » ورجاه أن يظهر ولاءه للحكومة للحفاظ على السلام والهدوء فى البلاد . وفى نفس التاريخ أرسل الى على دينار يبدى أسفه لهذا الوضع وحذره من أى اجراء خاطيء تنفجر منه ثورة تضر بالبلاد « وسترى الحكومة من هم أحب الى الناس من سلالة السلاطين ، وفى نفس الوقت من هو الذى سيحكم بشكل أحسن ، ويعطى الشعب نتائج باهرة » . وذكره بفضل الحكومة عليه فى الهرب (٢) .

ولكن ابراهيم على حل الأزمة بتنازله عن الحكم لعل دينار (٣) .

#### علاقة حكومة السودان بإدارة دارفور أيام على دينار :

أشارت جريدة « البصير » الى الاضطرابات فى دارفور ، لأن الحكومة كانت تبغى أن تكون دارفور تحت ادارة مدير انجليزى أسوة ببقية المديريات ، الا أنها أمام قوة وعصبية على دينار وضعت قواتها بعد خروجها من حرب الفتح وبعد تلك البلاد عن مركز الادارة لم تستطع أن تستعمل الجبر معه ، فلجأت الى اللين لئيل مآربها ، تارة بارسال سلاطين باشا ، وتارة بالمخابرة الودية ، أملا فى أن يتنازل عن الحكم . وتدخّل البلاد فى خط الادارة العام للسودان وكانت مستعدة لاجابة ما يطلبه ، ولكنه كان يرفض تحت أى ظرف (٤) .

وكان من الأمور التى جعلت على دينار محل خشية لدى الادارة فى السودان ، أنه كان على جانب كبير من الذكاء وشدة البأس فى قومه ، لدرجة استتب بها الأمر فى جميع أنحاء دارفور . فكان يجرى العدل بين الناس على أساس الشريعة الاسلامية ، مقيما للصلاة ، محافظا على فرائض دينه ، مما جعله محل احترام شعبه (٥) .

(١) يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثامى ، ص ٢٣٠ .

(٢) S.I.R. No. 60, May 25th — Dec. 31 1898.

(٣) Shebeika, M. : The Independant Sudan, p. 469.

(٤) البصير : ٢ نوفمبر ١٩٠١ .

(٥) المزيد : ٢٦ مارس عام ١٩٠٣ .

ونتيجة لذلك لجأ السردار اى خطب وده واستمالته بالهدايا . فأرسل  
اليه ساعة ذهبية كهدية ، فضلا عن اصلاحه لساعته القديمة ، وفى نفس الوقت  
لوح له بقوة وبأس الادارة المصرية البريطانية . فسرده عليه فى نفس الرسالة  
اسماء من قضت عليهم ، ومن هم فى سجونها . ولكي يصرفه عن الحرب أمره  
بأن « تشجع الأهالى على زراعة الأرض ، ومعاودة أنشطتهم التجارية ، وأن تحث  
شيوخك على أن يفتحوا مساجدهم ومدارسهم ، وأن تحذر رجالك من الجور  
والتعدى على الحقوق ، حتى ترفرف ألوية السلام والعدل والأمان على ربوع  
دارفور . . مما سيدفعنى الى تشييتك فى منصبك وتعيينك وكيلالى فى دارفور . .  
وأن تنشئ نظاما للبريد على أن يصلنى خطاب منك كل بضعة أيام يضم تفاصيل  
ما يدور لديك » (١) .

كان اتجاه الادارة فى السودان حينذاك هو ترك على دينار يتمتع بحكم  
ذاتى داخلى ولكن عندما طلبوا اليه أن يعينوا له مستشارين يمكنون معه فى  
عاصمته رفض رغم أنه وافق على رفع العلم المصرى والبريطانى ، ودفع الجزية  
المطلوبة . وأصبح الموقف حرجا ، ومن ثم لجأت الحكومة نفسها الى قبول رفضه  
لأن الوقت لم يكن بعد فى صالحها (٢) . بل اتفق سلاطين باشا مع على أن تدفع  
الحكومة له راتبا سنويا قدره ألفى جنيه ، كما سمع على دينار مقابل ذلك  
للحكومة باقامة الحاميات فى بلاده وانشاء النقط العسكرية والاشراف عليها (٣) .  
ولعله بذلك يكون قد وصل الى جعله - كخطوة أولى - موظفا لدى الادارة الثنائية  
مقابل هذا المرتب الجزى .

ومن ناحية أخرى جعل سلاطين باشا - المفتش العام - يمد يده تدريجيا  
الى الاشراف على الادارة بالحديث والاتصال بالشعب . فكان يرسل اليهم رسائل ،  
يشعرهم فيها بوجود الادارة على رأسهم ، مظهرا فضلها عليهم مسديا اليهم النصح  
متضمنا أوامره . . فمثلا يقول فى احدها : « ان جل ما أوصى اليه من العايات  
هو أن أخلص لكم نصحه فى كل أموركم وعلاقاتكم وواجباتكم نحو الحكومة  
التي أفقدتكم من أيدي الخليفة وأعوانه وأعادتكم الى بلاد آبائكم وأجدادكم حتى  
تحكموها وتقيموا العدل والأمن فى أرجائها » . ومثل آخر : « اننى قد كتبت  
لكم مرارا وصرحت لكم اننى كنت أول العاملين لاعادة الراحة الى هذه البلاد  
واعطاء الحرية والأمان لأهلها واطلاق أعناقهم من قيود الظلم والاستبداد ، وكيف  
أننى كنت الواسطة لأجل تمتعكم بنعمة العودة الى بلاد آبائكم وأجدادكم  
لتحكموها بالعدل والحكمة وتردوا اليها ما فقدته من سابق مجدها وعزها بسبب  
الظلم والاستبداد . وقد ذكرت لكم مرارا أن الحكومة لا تزال على عهدنا القديم

S.I.R. No. 67, App. D. Letter A Jan. 1980 - March 1900.

(١)

Shebeika, M. : The Independant Sudan, p. 469.

(٢)

(٣) الامراء : ٥ مارس عام ١٩٠١ .

معكم ، تحفظ لكم أصدق العواطف وتميل الى مساعدتكم ومعاونتكم بكل وسيلة ممكنة . وكان الأولى بكم أن تتقوا بما قلته لكم مرارا وأقوله الآن ، لأن غايته كما يعلم الله هي راحتكم ودوام مجدكم ، (١) .

وأمام كل هذا لانت قناة على دينار فكان يرسل رجاله لحراسة القوافل التي كانت تأتيه من بقية أنحاء السودان ، بعد أن يحملها أعز ما لديه هدية للحكومة ، وكان يقصد من هذا إبعاد أنظارها عنه ، وعدم تعرضها له ليعيش كل منهما بعيدا عن الآخر مادام هو ملتزم بدفع جزيته (٢) .

ويكتب اليه سلاطين باشا خطابا ، فيه افصاح أكثر . . . . . « امتدح فيك طاعتك واخلاصك للحكومة . فهذا يؤكد رضاك . . واني أنصحك بأن تتمسك بولائك واخلاصك هذا للحكومة ، وأن تظل على نظامك في ارسال التقارير الى الحكومة باخلاص وأمانة . اذ أن هذه السياسة الوحيدة التي تعطيك راحة في حاضرک ومستقبلک وستجلب لك ولبلادك الخير ، وأنت تعلم أن الحكومة سوف لا تترك دارفور على حالها ، ولكنها ستلحقها بالسودان ، ولكنها لاتقصد أن يكون تعاملها معها مثل بقية مديريات النيل لأن كل مديرية ستكون لها أحوالها التي تلائمها ، وأن الحكومة تعنى أنها ستديرها بنفس القواعد التي كانت متبعة من قبل في دارفور مع أخذ مصلحة الشعب في الاعتبار خاصة بعد معاناة أيام الدراويش . . ان الحاكم العام الجديد للسودان - السير ريجينالد وينجت - ينوى أن تظل في وظيفتك ( نائبا ) في دارفور . . وأن الحكومة ستعطيك كل مساعدة لاصلاح البلاد . . ان الحكومة راضية عنك واثقة فيك . . اني اكرر نصحك بدوام الولاء لها ، وأن توجه بلادك طبقا لتوجيهاتها في شخص الحاكم العام للسودان » (٣) .

الا انه منذ عام ١٩٠٣ ظهرت الفجوة بين الحكومة وبين على دينار ، وبدأ يتقدم بشكاوى الى الحاكم العام في الخرطوم وساءت العلاقات بينهما خاصة بعد النزاع الذي نشب بينه وبين قبيلة الرزيقات أعداءه لتقليديين (٤) .

وملخص هذا النزاع . . أنه كان على خلاف مع أحد زعمائهم وهو « موسى ود ماديبو » الذي كان يسعى للنار لأبيه الذي قتل أيام عهد المهدي ، وقد سعى سلاطين بينهما لاصلاح ذات البين في عام ١٩٠٠ وأوصى على دينار بأن يعامله معاملة حسنة نظرا لموقفه هذا (٥) .

(١) مكي شبكة : مختصر تاريخ السودان ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) البصير : ١٧ يناير عام ١٩٠١ .

S.I.R. No. 67 App. D. Jan. 1900 — March 31 1900. (٣)

Bashir, M. O. : Revolution and Nationalism, p. 48. (٤)

S.I.R. No. 67 App. D. Jan. 1900 — March 31 — 1900. (٥)

ولكن الأمور لم تسر على طبيعتها بل عاد النزاع يحكم علاقتهما ، فاستنصر ماديبو بالحكومة نظرا لاغارات دينار على قبيلة الرزيقات ، وفرض عليهم جزية سنوية ، كما فرض عليه أحد اتباعه ليشاركة في حكمها ، ولما أحس ماديبو بوطأة هذا الاحتلال وقيد الحرية لجأ الى الحكومة مقترحا تأسيس نقطة بوليس في دالاي Daliai وفي جوك Jok تجنباً لشره (١) . وكذلك كان كثير الشكوى من الحكومة لأنها لا تجبر القبائل التي تفر من دارفور على الرجوع اليها ، وقد تكون الحكومة فعلا وراء هذا لتضعف قوته ، وتثير الاضطراب في أرضه فيلجأ اليها مرغما . اذ تجده لشدة اضطرابه يرسل الى السيد الميرغني يشكو اليه الحكومة ، وفشله في الحصول على سلاح منها ، بل وأنها هي التي وراء تحريض الرزيقات والكبابيش ضده ، وأنها هي التي أمدتهم بالسلاح (٢) . وباستعراض نظام الادارة في دارفور نجد أنه مر بمرحلتين : الأولى قبل الحكم الثنائي ، أى في عهد الحكم المصرى وعهد المهديّة . والثانية فترة الحكم الثنائي .

#### أولا - نظام الادارة في دارفور في عهد المصريين والمهدين :

كانت الادارة المصرية ادارة عسكرية ، همها الأول جمع الضرائب ، وتثبيت دعائم الأمن العام ، بما يقف بالغرض الأول . وكان على رأس هذه الادارة مدير مقره الفاشر ، وكان له نواب في كل من دارا Dara وكبكية وكولكول Kuikul . كما كانت تتبعه حاميات عسكرية صغيرة تحت قيادة ضباط صفار في نقط متناثرة كالشاكا Shaka وأبو شقة Abu Shagga وبارا كاندى Barakandy وأبو قورايين Abu Qorain وأم شنقة Umm Shanga

الا أنه في أواخر عهد الحكم المصرى نقل سلاطين باشا مركزه الى دارا . أما الفاشر فأصبحت مقرا لنائب المدير .

وكان الأساس في هذا التوزيع هو خط الموصلات الى الشرق ، واستمر هذا النظام في عهد المهديّة ، وأبقوا على النقط العسكرية بضباطها الذين كانوا يعملون فيها واستخدمهم المهدي في جمع الضرائب مع شيوخ القبائل الذين كانوا موجودين هناك آنثذ (٣) .

#### ثانيا - نظام الادارة في عهد الحكم الثنائي أيام علي دينار :

كانت حكومة علي دينار حكومة الفرد المطلق الذي تتمتع بالسيادة العليا

S.I.R. No. 177 April 1909 p. 5.

(١)

Beshir, M.O. : Revolution and Nationalism, p. 49.

(٢)

S.N.R. Lampsen : History of Darfur. vol XXX I part 1, II. p. 202.

(٣)

على كل ما تعلق بالدولة (١) ، غير ملتزم بمبدأ الاستشارة ، بل ولم يعترف به معتمدا على الشريعة الاسلامية في الادارة والمال (٢) . كما استخدم جهازا للمخابرات ذا كفاءة عالية ليكون عينا له في داخل شعبه ، كما وضعه سلاطين باشا رجل المخابرات وصديقه الذي كان على صلة مستمرة بدارفور (٣) .

ولعل الذي دفع دينارا الى هذا الاسلوب هو أنه لم يكن يثق في أحد ، ومن ثم كان يلجأ الى العنف في قمع أى تيار معارض له ، ولم ينبج من هذه الشدة أحد حتى من أقاربه .

واتخذ لنفسه لقب « سلطان » واستعمل خاتما كان يبصم به أوامره التى كان يصدرها ، كما كان يفعل أجداده (٤) .

أما من حيث تقسيمه لادارته فكان أساسه عدم المساس بالنظام الادارى القديم ، فابقى على هيكله مع تطوير يسير . فظهر النظام فى الشكل الآتى :

### مجلس المكوك :

وهو مجلس ضم كبار المسئولين الذين كان يطلق عليهم الملوك أو المكوك . كما كان يضم الوزير والقاضى والمقدمين ، وكان برئاسة على دينار نفسه الذى كان يتمتع بسلطة تقليدية ، عانت كثيرا من محاولات تحطيمها بمعرفة بعض الشخصيات القديمة التى احتفظ بها ضمن مجلسه . أمثال : محمد فضل ابو جبة ملك الطبل Maliak the drums وتبن سعد النور Tibn Saad El Nur واورون دو لونج (Urun Dulung) بالاضافة الى من أنعم عليهم بلقب مك ، وهو اللقب الذى كان يلى مركز السلطان مباشرة ، وقد بلغوا ١٦ مكا وأميرا .

وكانت آراء المجلس استشارية عند السلطان الذى كان يعتبر نفسه ومجلسه السلطة المركزية لبقية الفروع الأخرى للادارة داخل القبائل (٥) . كما كان هذا المجلس يضم فى بعض الاحيان أصحاب مناصب أقل تدعوا الحاجة الى وجودهم .

(١) محمد محمود الرشيد : دارفور تحت حكم على دينار ، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات والبحوث الافريقية ، عام ١٩٧٧ ، ص ١٢١ .

(٢) مكي شببكا : السودان فى قرن ، ص ١٢١ .

(٣) Macmichael, H. : The Sudan, p. 126.

(٤) نعم شفير : تاريخ السودان ، ج ٣ ، ص ٦٧٢ .

(٥) Theobald, A.B. : : Ali Dinar, last of Darfur, 1898-1916. London 1965, p. 213 .

ورغم رقابة على دينار على المجلس ورئاسته له الا أنه في آخر أيامه استطاع حسن ود سبيل أن يستأثر بالسلطة دون الباقيين بمساعدة عبيد السلطان الذين تسربوا للسلطة مثل رمضان على وبخيت أم درمان وأصبح ثلاثتهم أصحاب الأمر في الإدارة (١) .

هذا بالنسبة لمجلس الحكم ، وكانت هناك وظائف أقل وهي بالتدرج :  
**الوزير** : أكبر المناصب ، ومقره الفاشر ، وكان يشغل في نفس الوقت منصب القائد العام للجيش ، وأول من تولى هذا المنصب في عهد على دينار كيران الذي ما لبث أن ثار على السلطان ، فأمر السلطان بالقبض عليه وقتله ، وخلفه في المنصب « تيراب سليمان » ثم قتل أيضا . وخلفه آدم ديجال ، من عام ١٩٠٤ - عام ١٩١١ وقتل أيضا ، وخلفه « رمضان على » وهو من عبيد السلطان - كما سبق - وظل حتى نهاية عهد السلطان . وكان يحضر مجلس الملوك اذا طلب منه ذلك .

**قاضي القضاة** : وكان من أكبر المناصب في الفاشر ، وتولاه طوال فترة على دينار ادريس عبد الله الدنقلاوى (٢) .

ومن هذا تظهر طبيعة على دينار من أنه لم يكن يثق في أحد حتى المقربين اليه .

**المناديب** : Manadib أى المندوبون ، وهذا ما استحدثه على دينار على النظام القديم ، وهم ممثلون شخصيون له في الولايات ، وكانوا بدرجة مقدم ، ومن خلالهم كان يمارس سلطاته فترأسوا الحاميات العسكرية في المناطق التي يوفدون اليها أو يولون عليها ، كما كانوا مسئولين عن جباية الضرائب في تلك المناطق (٣) .

**الشرطي** : Sharti والديماليج Demalig ( المشايخ ) وكانوا تحت اشراف المناديب خاصة في جباية الضرائب ، وكان الشرطي يمثل السلطة في القبيلة في حالة غياب المندوب . أما في حالة وجود المندوب يكون الشرطي معاونا له (٤) .

وكان هناك منصب دخل ابان الحكم المصرى للسودان هو الناظر وهو منصب مرادف لشيخ القبيلة ، ولكنه كان النائب الرسمي للقبيلة لدى السلطة المصرية ، ولكن في عهد دينار كان ذا اختصاص واحد وما لبث أن ذابا بموت من كانوا يتولونه .

S.N.R. vol. XXX Op. Cit., Part I, II, pp. 204-205 (١)

Theobald, A. B. : Op. Cit., pp. 212, 213. (٣)

S.N.R. vol. XXX I Op. Cit., pp. 201, 202. (٢)

(٤) محمد محمود الرشيدى : المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

وكان كل من الشرطي والناظر لا يتقاضى راتبا في أول الأمر ، ولكن كانت لهم مكافآت نظير جمعهم الضرائب ، اذ كان مسموحا لهم أن يستولوا على غرامات التأخير في الدفع ، ومن ثم كان هناك تنافس بينهم وبين الولاة العسكريين أو المندوبين في جمع الغرامات والضرائب (١) .

وكان من عادة السلطان أن يعين رئيسين للقبيلة أحدهما يكون مركزه في القبيلة نفسها والآخر جعل مركزه في الفاشر ، وكان الأول ينظر كل أمر يتعلق بالقبيلة . أما الآخر فينظر في علاقة القبيلة بالادارة المركزية للسلطان في الفاشر (٢) .

ولعل هذا أيضا يعكس طريقة تفكير السلطان على دينار ، لأن وجود رئيس للقبيلة لديه في الفاشر كان بمثابة رهينة لضمان سير العمل في القبيلة وولائها له .

#### التقسيم الإداري لدارفور في عهد علي دينار :

انقسمت دارفور في عهده الى : الولاية الشمالية . . وظلت باسمها القديم مقدومية تيكانجاوى Tekangawi (ذراع السلطان الأيسر) وكانت تقع الى الشمال وتولاها المقدم شريف آدم ، وهو من القدامى الذين أبقى عليهم على دينار ، الا أنه كان مسلوب السلطة . وكانت القوة المعطاة له مائتى رجل فقط .

الولاية الجنوبية الشرقية . . وظلت تحمل اسمها القديم أو مانجاوى Umangawi (جذع السلطان) وهى الجزء الجنوبي الشرقى من دارفور وتولاها الشيخ دالى Abu Sheikh Dal .

أما الجنوب الغربى . . دي مانجاوى Dimangawi (ذراع السلطان الأيمن) وكانت تحت اشراف الولاية الجنوبية الشرقية .

أما الولاية الغربية . . أو مقدومية الغرب ، فكانت فى حالة طاعة مطلقة بسبب الخوف الذى سيطر عليها من جراء الحروب تارة ضد « الفقى سنين » Feki Senin فى كبكبية Kabkabia تم حرب دار مصاليط أيام عبد الله رونجا Runga فى عهد السلطان حسن (٣) . وكلاهما من المناوئين لحكمه ، فاستعمل معهما القسوة لردهما لطاعته .

وكانت هذه الولاية بالذات كبيرة المساحة ، فكانت تتكون من عدة دور

S.N.R, vol, XXXI Op. Cit., p. 206.

(١)

(٢) محمد محمود الرشيدى : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

S.N.R, vol. XXXI Op. Cit., pp. 201, 204.

(٣)

– جمع دار أو مكان القبيلة – كدار قمر Dar Gimr ودار مصاليط ودار فيا Dar Fia ودار ماضى وكوينجيا Koingya وكيرينا Kerena (١) .

### النظام القضائى فى عهد على دينار :

كان على رأس النظام القضائى فى دارفور منصب قاضى القضاء ومركزه الفاشر ، وكان من الموظفين المرموقين ، فكان يدعى لحضور مجلس الملوك اذا ما استدعى الأمر حضوره .

وكان ينظر القضايا الكبرى ، أو التى تخص كبار الشخصيات ، كما كان يتولى عرض قضايا الاعدام على السلطان من خلال مجلس الملوك ، وكانت هذه العقوبة يحكم بها جرائم القتل والسرقة والزنا والاتجار فى الرقيق .

ولقد كان « المناديب » ينظرون القضايا الصغرى أو الجزئية ويشترك معهم النظار والشراطى فى دوائهم .

أما القانون الذى كان سائدا ومنطبقا فكانت الشريعة الاسلامية أساسا ثم التقاليد والعرف السائد (٢) .

وفى حالات الجرائم الشاذة كان يصدر الحكم فيها من محكمة الأبيض لأنها هى المحكمة الوحيدة التى حملت الصفة الرسمية بأن كانت برئاسة قاضى الحكومة ، كما حدث فى محاكمة حسين سليمان كزار الذى أراد أن يشفى عايشة بنت أجاب من أرواح شريرة فى جسدها فجعل يضربها حتى ماتت . وكان ذلك عام ١٩١٣ (٣) .

ولم يكن القضاء منزها أو نظيفا بل لعبت فيه الرشوة دورا هاما (٤) .

### نظام الضرائب فى عهد على دينار :

اتسم نظام الضرائب فى عهده باللون الدينى ، وهذا ما يظهر من أنواع الضرائب التى سائدة .

أولا : زكاة البهائم وكانت (٢٠) قرشا عن كل جمل ، عشرة قروش عن كل

Civsec, 1/18/55 Darfur Governor to Civsec. (١)

S.N.R. vol. Op. Cit., p. 204. (٢)

S.N.R. Murrey, G.W. : The Murder Trials in Kordofan, vol. III, 1920, p. 2. (٣)

S.N.R. vol. XXXI : Op. Cit., p. 204. (٤)



بقرة ، قرشا واحدا عن كل شاة ، ونصفا عن كل عنزة . وكانت هذه الضريبة تجبى سنويا فى عيد الاضحى لتنفق على النحو الآتى : الخمس منها يوزع على المساكين والباقي على الجهادية ( الحرس الخاص ) والفرق الأهلية .

**ثانيا : الفطرة ( زكاة الفطر )** وكانت تجبى فى شهر رمضان من كل عام ، وكانت ضريبة رأس بمقدار حوالى كيلة غلال عن كل رجل أو امرأة أو طفل .

كما كان على كل مجموعة قبائل أن تدفع ضريبة ملابس لكسوة الجيش وكانت تعرف باسم تاكيا تاكيا Takia Takia تجبى فى كل عيد أضحى ، كما كانوا يجمعون للجيش ضرائب أخرى متنوعة ، كالغلال والحبال والخيول والعاج ، والعبيد ولو أنهم كانوا بأمر خاص من السلطان (١) .

**ثالثا : ضريبة العشور على المحاصيل والصحف** .

**رابعا : ضريبة الخمس على الانتاج الطبيعى كالطباق والفلفل والعاج وريش النعام** وكانت عينية .

كما كانت التجارة الخارجية تخضع لنظام التصاريح، بينما خضع الاستيراد لنظام المبرك Mabrak ( وهو المكان الذى يبرك فيه الجمال ) كنوع من رسوم الحدود (٢) .

### **موقف الحكومة من ادارة على دينار :**

اهتمت الحكومة كثيرا بأمر على دينار ، خوفا من أن يتجاوز حدوده ، وراقبته بدقة خاصة من الناحية العسكرية ، كتعداد الجنود ، ونوع سلاحهم . كما وكيفا . كذلك حاولت أن تجمع معلومات عن ذلك عن طريق القادمين من الفاشر (١) .

ومن هذه الشكوك المتبادلة بين الجانبين ، بات من المتوقع أن تخوض دارفور فترة اضطراب خلال ادارتها الأهلية ، قبل أن يسودها نظام يتواءم مع نظم الادارة الجديدة فى السودان .

وظل الحال كذلك حتى بدت اشارات بدء صراع تلوح فى الافق عندما ضاق صدر الادارة باستقلاله ، فبدأت تمديد الاشراف بأكثر فاعلية اليه ، فمدت خطا حديديا الى الابيض فى كردفان عام ١٩١٢ بحجة حل أزمة الموصلات وتنشيط التجارة هناك . ولكن على دينار تبين قصد الحكومة حفظا لحقه ، ولكن الحكومة

S.N.R. Vol X XI : op. cit. p. 204.

(١)

Ibid, P. 205.

(٢)

أثارت عليه القبائل صاحبة الثأر القديم معه بايعاز من سلاطين باشا فارتبك أمام ذلك (١) .

وفي الوقت الذي واجه السلطان فيه مشاكله الداخلية نجحت المخابرات في إثارة بعض رؤوس القبائل عليه (٢) فأحيت المرح القديم ، كالنزاع بينه وبين ماديبو Madibo شيخ قبيلة الرزيقات الذي كان يخضع للحكومة ومخلصا لها . وكانت الحكومة قد استمالته بإقامة مشروعات اقتصادية في بلده كأنشاء سوق فيها ، تلك السوق التي اتخذتها الحكومة ذريعة لتواجد بعض رجالها وضباطها ، بل وكان يمر فيها أحد المفتشين مثل جاينينجز في صورة زائر ومشرف على السوق ، في حين أنه كان أحد ضباط المخابرات وكان له في اذكاء ثورة الكبابيش على علي دينار (٣) .

فأرسل وينجت قوة دحرت قواته واستولت على الفاشر في ٢٣ مايو عام ١٩١٦ وهرب ولكنه قتل في ٦ نوفمبر عام ١٩١٦ . وبذلك أضيفت دارفور الى مديريات السودان عام ١٩١٦ اوتتهت فترة استقلالها الذاتي لتبدأ عهدا جديدا ونظاما اداريا مختلفا (٤) .

#### الادارة في دارفور بعد علي دينار :

تبعث الادارة في دارفور نظام الادارة في السودان عموما ، فقسمت في عام ١٩١٧ الى عدة مراكز هي :

الفاشر وكوتوم وأم كداده وزالينجي ونيالا ، ثم كانت هناك مأموريات ( أو كما كانت تسمى في مصر آنذاك بالنواحي ) مثل ميليت Mellit وككبكية في شمال دارفور . وفي عام ١٩١٨ - أنشئت نقط حكومية في كيرينيك Kereinik ثم في الجنيينة (٥) .

وكان أسلوب الحكم في دارفور هو نفس الاسلوب الذي كان متبعاً في بقية أنحاء السودان الثانية ، عندما تركت الادارة « كلما أمكن » في أيدي السلطات الأهلية ، حيثما وجدت . ولكن تحت اشراف الحكومة لتشجيع ما هو مفيد ورفض ما هو غير ذلك ، مادام في مصلحة الأهالي ، فشجعت الشيوخ الموجودين والذين رأيت فيهم الولاء لها ليحكموا طبقاً للعادات والتقاليد المقبولة ، ومسايرة أسلوب الادارة السائد والا تدخلت الادارة كلما تطلب الأمر ذلك (٦) .

Shebeika, M. : The independant Sudan, p. 470. (١)

S.N.R, Murrice, H.A. : Op. Cit., vol XXX 1939 Part I, p. 6 (٢)

S.I.R, 2/25/294, Feb. 16th 1914. (٣)

Holt, P.M. : Modern history of the Sudan, p. 124. (٤)

S.N.R, Lampen, A.D. : Op. Cit., vol. XXXI 1950. p. 206: (٥)

Lloyd, L. : Egypt since Cromer, vol. II, London p. 126.

أما بالنسبة للقوى العاملة .. فكانت أمامها مشكلة قلة الأيدي المدربة على العمل في تلك الجهات ، فعندما قسمت البلاد الى مراكز في عام ١٩١٧ وضع جبل مارا تحت ادارة المديرية مباشرة ، نظرا لما يضمه من قبائل مناوئة ، وفرضت عليه الجزية ، ولكن لم يستمر الأمر لعدم امكان احكام ادارته نظرا لقلّة عدد الضباط اللازمين لذلك . فاعيدت ادارته لأيدي الشيوخ مرة أخرى الذين حكموا طبقا للعادات والتقاليد القبلية تحت اشراف المدير ولو أن هذا النظام لم يكن مستتباً ، لأن اختبار الحكومة لهم لم يكن موفقاً في اغلب الاحيان . فلم تراخ النعرات القبلية والثأر القديم بينهم . فظهرت ثورات كثيرة ما تفاقمت وأزعجت سلطة المديرية ، مثل ثورة « سالم محمد » الذي أشعل حرباً أهلية بين القبائل عندما حاك له خصومه اتهاماً بارتكاب جريمة قتل وراح في هذه الحرب عدد كبير من الضحايا مما أدى الى تدخل المدير ، وانتقاله الى هناك وعزله وحل محله شيخ آخر يدعى كيسا Kissa (١) .

كما اشتعلت نار النزاع القديم بين ناظر الرزيقات وناظر دار حمر بعد أن خمدت فترة ، وظلت العلاقات سيئة بينهما لفترة طويلة (٢) .

ومع ذلك كان هناك رؤساء وحكام كالملك محمود على الديد نجواي الذي ظل مكانه منذ عينه على دينار حتى مقتله في ١٢ فبراير عام ١٩٢٢ ، فاتصف بالامانة وحبه لشعبه لدرجة أنهم وصفوه ( بالاب ) كما فاز برضاء الحكومة عليه فمنحته وشاح الشرف من الدرجة الأولى عام ١٩١٦ (٣) .  
First Class Robe of Honour

وهكذا يظهر في وضوح أن الادارة كانت أهلية - في أيدي شيوخ القبائل ولكن كان هناك اشراف حكومي تمثل في نقط متناثرة ، تعتبر مراكز اتصال يمر عليها المفتشون . كما هو الحال في كرينيك والجنينة ، ولم تكن هذه النقط ثابتة بل متحركة تبعاً لمناطق الخطر (٤) .

أما الموظفون الحكوميون في تلك النقط فكانوا من الانجليز العسكريين ، ثم أضيفت اليها وظائف مدنية في عام ١٩١٣ ليكونوا ممثلين للإدارات التي تعنى بهذه المنطقة كالأمن والعدل والضرائب (٥) .

وقد خرج شعب دارفور من هذه التجارب الادارية والاجتماعية منذ أيام الحكم المصري ثم الهندية ، فحكم الفرد المطلق أيام علي دينار وأخيراً حكم الادارة

S.I.R. No. 323 June 1921, p. 8.

(١)

Annual report 1921 : p. 13.

(٢)

S.I.R. No. 332 March 1922, p. 4.

(٣)

Civsec, 1/18/25. From Darfur Gov. to Civsec, Dec. 22th 192

(٤)

S.N.R. Lampen A.D. : Op. Cit., vol. XXXI 1950 Part I, II p. 206.

(٥)

الجديدة في ظل الحكم الثانى بسمات اجتماعية وادارية نجملها فيما يلى :

**أولاً :** انقسم الشعب هناك الى طبقتين واضحتين ٠٠ الأولى : طبقة الانتلجنسيا ( كما اسماهم مدير دارفور عام ١٩٢٤ ) وتشمل التجار والمتعلمين من موظفين اداريين وكتبة من الأصل السودانى (١) . تلك الطبقة التى بدأت جذورها منذ عام ١٩١٦ بعد ضم دارفور الى الاشراف الادارى للحكومة فى السودان ، وتخرجوا فى المدرسة الجديدة التى احتفل بافتتاحها فى ١٩ مارس عام ١٩١٧ وحضر حفل افتتاحها ساقيل باشا مدير دارفور آنذاك والقائمقام ماكمايكل وزعماء السودانين الأزهرى وغيره (٢) .

وطبقة الزنوج الرغادة وقبيلة برجيت برتى Bergit Berti وقبيلة داجو Dagu ، وكانوا متناثرين على حواف البلاد ، يحكمهم الخوف والذعر والجهل ، ينظرون الى الانجليز كحكام متضربين يعيشون هم تحت رحمتهم ، وينظرون الى المصريين بعين حذرة لما ترسب فيهم من الماضى وما يسمعونه عنهم .

**ثانياً :** الاداريون وتمثلوا فى قلة قليلة من الضباط الانجليز مستعنيين بعدد كبير من المصريين، وكانوا - بحكم وظائفهم - أكثر اتصالا بالقاعدة الشعبية العريضة هناك ، وتحت رئاسة الانجليز (٣) .

#### الإدارة الأهلية فى دار مصاليط Dar Massalit

تقع دار مصاليط فى جنوب غرب كردفان ، تجاور من الغرب وادى ، ومن الجنوب تقع سلا Sulla ، ومن الشمال دار تاما Dar Tama ودار القمر . ومن الشرق الفور Fur .

وتبلغ مساحتها ما بين ٧٠٠٠ ، ٧٥٠٠ ميلا مربعا ( ارجع للخريطة المواجهة ) وسكانها خليط من الزنوج والعرب يتكلمون لغة تختلف عن لغات سكان دارفور ، وهم شعوب فقيرة تقوم حياتها على الرعى . فهم يرعون الأغنام والابقار التى تمثل ثروتهم الرئيسية . وهم فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى الذى عليه شعوب شرقى دارفور . أما طباعهم ٠٠ فهم شعب محارب متوسط الذكاء (٤) . وكانت مصاليط نظرا لوقوعها على حدود السودان والممتلكات الفرنسية ، محل نزاع بين السلطين ، تارة تدور فى فلك المستعمرات الفرنسية، وتارة أخرى تغير عليها السلطات الاهلية فى دارفور ، وتضمها للسودان على أساس القربى ووحدة اللغة والدين (٥) . بينما تشددت فرنسا فى ادعاءاتها

F.O. 407-198 Governor of Darfur to Civsec, May 12th 1924, p. 360. (١)

(٢) السودان : ٢٥ أبريل عام ١٩١٧ ، العدد ١٣٦١ .

F.O. 407-198 Governor of Darfur to Civsec, May 12th 1924. (٣)

Civsec 1/18/55, Occupation and Administration of Dar Massalit. (٤)

S.I.B. 1/1/1, Report on Dar Massalit. (٥)



بضمها ، الا أن سلطان مصاليط اعتاد أن يدفع الجزية لوداي ، وأن سلطان دار تاما لجأ الى أبشير Abesher في واداي عندما شن جيرانه حربا عليه (١) ، وظلت الأمور بين الأخذ والرد الى أن ضمت سلطنة مصاليط الى السودان بمقتضى اتفاقية أبرمت بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٩١٩ (٢) . وكانت مصاليط آنذاك تحت ادارة أحد شيوخها المحليين وهو « محمد بحر الدين » الذي اشتهر في لغة بلاده باسم اندوكا Andoka فتترك في ادارتها كما هو ، تحت اشراف المقيم البريطاني .

وتطبيقا للبدء الذي اتخذته الحكومة في السودان من ترك الادارة - ما أمكن - في أيدي السلطات الاهلية الوطنية حيثما وجدت تحت اشراف الحكومة على أن يكون لها حق الرفض ضد كل مالا يستقيم مع خط الحكومة (٣) .

فقد قامت تجربة « طريفة » - كما عبرت عنها المصادر - في دار مصاليط منذ البداية تركت الادارة في يد أحد سلاطينها تحت اشراف المقيم البريطاني ، وكان مركز كرينيك Krenik على الحد الشرقي للدار . ولما اعتاد السلطان الوطني ومن معه من أعيان قومه على هذا الوضع أصبح متفهما للعلاقة بين الحكومة وحكومته هو ، ونقل عاصمته الى « الجنينه » (٤) .

وكان هناك احترام من جانب الحكومة لتلك الادارة على أساس أنها أقرب وجه لتجربة لوجارد في نيجيريا ، التي أثبتت نجاحها ، ووضعت لها ميزانية مستقلة اعتبارا من عام ١٩٢٤ (٥) . وقد كان من عوامل نجاحها احترام الحكومة لعادات وتقاليد الوطنيين وعدم المساس بعقيدتهم (٦) .

ولقد كانت تتركز السلطة العليا فيها قديما في شخص « السلطان » الذي كانت له كل السلطات اما في شخصه (مركزيا) أو من خلال نوابه (لامركزية) .

فدار مصاليط كانت تنقسم الى أقسام حسب القبائل كدار ايرنجا Dar Erenga ودار مون Dar Mun . وكل قسم من هذه الأقسام كان يضم عددا من البطون أو القرى حيث كانوا يتجمعون (٧) تحت حكم أكبر شيوخها سنا ، وكان في مستوى الشرطي في دارفور ، إذ أن لقب « شرطي » لم يكن مستعملا في دار مصاليط وكان شيخ ايرنجا هو « محمد بوجو »

F.O. 176 Part LXXIII Sir Edward Bertie to Sir Edward Grey, Paris (١)  
April 13st 1911.

F.O. 198 Part XCV Jan. — Jan 1924. (٢)

Annual report 1921 : p. 13. (٣)

Annual report 1922 : p. 6. (٤)

Palace 1/3/63, p. 18. (٥)

(٦) السنن باتقا : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

Civsec 1/18/55 Report on Dar Massalit, (March 1922, p. 165. (٧)

Buggu « سعيد أبو دودو » Darumi « من بطن دارومي » Darumi  
أما المون فكانوا تحت حكم Abu Dudu وهو من الدينكا ، ورغم أنه من الجنوب  
إلا أنه تمتع بمركز خاص لدى السلطان ميسترين Misterinn

ثم كانت هذه الدور منقسمة بعد ذلك إلى أقسام أو مجموعات من القرى  
كل مجموعة تحت إشراف أحد أبناء الأسرة المالكة بلقب ( الأمين ) فمجموعة  
كانت تضم خمسة بطون تحت حكم الأمين أحمد أبو شيلوخ ، وأخرى تحت  
حكم الأمين بولاد الرحمن ، وتتكون من أربعة بطون . وثالثة بطنين تحت حكم  
أخ السلطان واسمه بدوى ، وجميعهم يخضعون في النهاية للسلطان ( ١ ) .

ويلاحظ هذا التقسيم :

١ - أنه لم يواجه عصبية قبلية كما حدث في مناطق السودان الأخرى  
حتى دارفور ذاتها ، ويرجع هذا إلى عدم تغلغل العرب بنسبة كبيرة ، مما جعل  
الروح القبلية أضعف من أن تصبح مشكلة ( ٢ ) .

٢ - أن وكلاء السلطان الإداريين والقضائيين كانوا يعملون مستقلين عن  
الرؤساء المحليين ، ولا يخفى أن هذا النظام الإداري الثنائي أدى إلى كثير من  
الخلل وعدم الانتظار في جمع الضرائب وفي القضاء ( ٣ ) .

إلا أن السلطان كان يراعى اشتراك رؤساء البطون في القبائل المختلفة  
معه في السلطة ، ولكن في مناطق قبائلهم . وتدرجت مناصبهم على النحو  
التالي :

١ - المقدم Magdum أو المقدم : وهي السلطة التالية للسلطان  
في قبيلة أو قسمه ، وكانت سلطاته تشمل السلطتين القضائية والتنفيذية ( ٤ ) .  
ومن ثم كان السلطان وحده هو صاحب الحق في تعيينه ، ولم يكن للناس رأي  
في ذلك . واقتصر على التظلم للسلطان إذا ما طغى ، فيعاقبه - إذا ثبت في حقه  
الظلم - بعقوبات قد تصل إلى الفصل وتعين آخر بدله ( ٥ ) .

وكانت سلطة المقدم تنتشر على عدد من القرى يتراوح ما بين ست واثنتي  
عشر قرية بمن عليها من « فاراش » ومن ثم كانت القرية هي الواحدة الإدارية.  
كمعيار لسلطة كل منهم ( ٦ ) .

Ibid No. 2. p. 5. (١)

Ibid, p. 6. (٢)

(٣) السودان : ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ .

Annual report 1922 : p. 6. (٤)

January 17th 1920, p. 48.

Civsec 1/18/55 the Governor of Darfur to Civsec. at Khartoum. (٥)

Annual report 1922 : p. 6. (٦)

ولقد كان لهذا النظام عيب خطير ، اذ حدث ازدواج في السلطة بين ( الامين ) الذى كان من الاسرة السلطانية وبين ( المقدم ) ، وهو السلطة التالية للسلطان فى مكانه ، مما أدى الى الفوضى وعدم الانتظام فى جباية الضرائب وادارة القضاء . وأصبح الفيصل بين الادارتين هو قوة الشخصية التى للقائم على العمل وعصية تابعيه له (١) .

٢ - الفرشا : Firsha وجمعها فاراش Farash ، وهو المنصب التالى للمقدم ، وكان يحمل لقب ملك ، الا أنه كان يمارس سلطاته تحت رئاسة المقدم على عدة قرى يرخص له بها المقدم (٣) .

وكانت للفرشا سلطات كبيرة فى مكانه ، فى الأمور القضائية والتنفيذية وجباية الضرائب بعد مسح الارض وتقدير الضرائب المستحقة عليها وفق العرف القبلى السائد (٣) ، ونظرا لكثرة مسؤولياته عين له السلطان « نوبا » فكان لكل فرشا وكيل بلقب Sambu سامبى (٤) .

٣ - الديماليج : Dimalig ومفردها دمليج Dimlig وهم شيوخ القبائل الصغيرة أو البطون ، وعليهم معاونة الفرشا فى انجاز أعمالهم كل على مستوى وحدته الصغيرة (٥) .

وهكذا كانت تحكم دار مصاليط قبل أن يجاورها الفرنسيون الذين هددوا حدودها وجعلوا أرضها بين أخذ ورد بين القوتين الوطنية والفرنسية .

ومرت الادارة فى مصاليط بفترة قصيرة تحت حكم الفرنسيين ، فابقوا على بعض أنظمة منها ، وغيروا فى الآخر . ونظرا لعدم استتباب الأمر للفرنسين هناك ، وكذلك بسبب كثرة تحرك السكان كشعب قبلى ، فلم يكن هناك تغير كبير فى الهيكل الادارى ، ولكن كانت السلطة الفرنسية متمثلة فى جهاز عسكرى تولى الاشراف على جباية الضرائب هناك .

وقد كان قوام ذلك الجهاز ١٥ ضابط فرنسيا ، قاموا بتنظيم الاهالى ، وجمع الضرائب منهم ، وكانوا - كما وصفهم أحد التقارير - « يلبسون البزة العسكرية ومسلحين ببنادق من الأسلحة المصادرة ، منهم ثمانية ضباط تحت قيادة ضابط كبير يتقاضى علاوة شهرين زيادة كبدل للادارة . ولم يكن لديه موظفون مديون للاعمال الكتابية فاستعمل أحد صف الضباط الفرنسيين فى

Civsec 1/18/55, Report on Dar Massalit, p. 165. (٣)

Civsec 1/18/55, Darfur Governor to Civsec, January 15th 1922. (٤)

Annual report 1922 : p. 6. (٥)

Civsec 1/18/55, Report No. 2 on Dar Massalit, p. 5. (٦)

Ibid, p. 165. (٧) السودان : ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ ،



وظيفة كاتب ، أما الترجمة فقد كان يضطلع بها أحد الجنود السنغاليين الملحق بالحملة » (١) .

ولم يكن الوطنيون راضين عن هذا التدخل الاجنبي فى سُئونهم . ومن ثم لجأوا الى المقاومة وعدم الانصياع لأوامرهم ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى حركة اغتياالات للجنود الفرنسيين راح ضحيتها عدد كبير منهم . وقد تزعم هذه الحركة شعب أبيشاش Abishashi فأرسلت السلطات الفرنسية فرقة من الجنود السنغاليين لاعادة النظام الى هناك ، ولكن الايشاشى أقاموا لهم مذبحه رهيبه قتلوا فيها مائتين منهم ، واحتفظوا برؤوسهم قدموها هدية للسلطان « اندوكا » الذى كان منصبه قد أخذ فى التضاؤل أمام الزحف الادارى والعسكرى الفرنسى (٢) .

### حالة دار مصاليط بعد معاهدة عام ١٩١٩ :

وصفها مدير دارفور فى تقرير له أرسله الى السكرتير الادارى ، بعد أن أصبحت دار مصاليط تابعة لحكومة السودان بمقتضى الاتفاقية الانجلو فرنسية المبرمة عام ١٩١٩ ، بعد مقابلته مع السلطان محمد بحر الدين ( اندوكا ) ومع بعض الأعيان ومع جماهير الرجال القبليين تلخصها فى النقاط الآتية : -

أولا : أن شعب مصاليط يثن تحت وطأة الادارة السيئة ، التى ساد فيها جباة الضرائب من عمال أندوكا ، وأنهم ينظرون الينا لتنجيهم من عذابهم .

ثانيا : أنهم لا يريدون تسليم بلادهم الى الفرنسيين لأن ذلك يعنى استمرار حالتهم السيئة مضافا اليها أعباء جديدة هى :

( أ ) جمع ضرائب جديدة من أجل دفع رواتب الادارين الفرنسيين .

( ب ) أن بلادهم ستكون مجالا للدوريات السنغالية التى تضايقهم وتنبه ماتريد حتى النساء .

ثالثا : أما اندوكا نفسه لا يريدنا ، ولا يريد الفرنسيين ، فهو لا يريدنا لاننا سنحد من قوته ، وفى نفس الوقت سنفرض عليه عددا من أقاربه ومن المعتقين الذين سيصبح راتبهم عبئا جديدا عليه .

ولا يريد الفرنسيين لأنه كشعبه يكره السنغاليين وأعمالهم .

رابعا : لقد فهمت سبب اختياره أهون الشرين ( الفرنسى والبريطانى )

---

Civsec 1/8/55 Report on Dar Massalit June 15th 1920, p. 133. (١)

Ibid. p. 134. (٢)

فهو يمكن أن يفضل الفرنسيين على أساس أنه إذا كان عليه أن يصبر على الاكراه الواقع من الجنود السنغاليين فانه سيجد وظائفه لاقاربه .

ان اول مايجب ان نعمله هو ابعاد اتباع اندوكا ، اولئك الذين يظلمون الأهالي . ونكسب ودھم ، ونبعد عنهم كراهيتهم لنا ونحس لهم قبح اندوكا حتى لا يحسوا بظلمه ، ولكي نحقق هذا ، فاني اوصى بتخصيص نسبة من الدخل له مع قسط لا بأس به من السلطة ، ولكن في حدود معينة . وأنا لا مانع لدى من دخول دار مصاليط . فقد قمت برحلة يومين هناك فهو بلد غني أرضه سهله لرى الواقعة شرقه ، كما انها تغل محاصيل ممتازة يمكن أن تطعم اعدادا فقيرة من السكان ، كما أن بها ماشية كثيرة ، ودخلها يأتي من العشور والضرائب التي جمعناها من دارفور . ويمكن أن تغل الضعف لو اننا وجدنا العدد الكافي من الموظفين لادارتها .

وبالنسبة للجزء الأكبر من ايراد هذا البلد فيذهب الى جيوب الجبابة وليس الى جيب اندوكا ، ولهذا فانه سوف يرضى بنصيب صغير نسبيا من الداخل .  
أما الجبابة فسوف لا يكون من السهل استرضائهم ، وأنهم هم الذين سيكونون سببا في متاعبنا ، فمن المحتمل أن يقوموا :

أولا : باثارة اندوكا فينشر الظلم الذي يدعونه ، وانهم من أهله ومعتمقيه الذين يعملون في كنفه ، واندوكا كما أتصوره رجل ضعيف وسهل الانقياد ، وهذا ما سيكون أكبر مشكلة ستقابلنا . ولذلك لابد من اختيار مفتش لبق حسن التصرف ليكون على رأس دار مصاليط .

ثانيا : اثارة الرغبات الشريرة للمصاليط وحضهم على القيام بالاغارات على الفور ودار سكرن Dar Skern وديما Dima على حدودهم الشرقية .

ثالثا : حض الشعب على الاغارة على واداي ودار سولا واثارة القلاقل بيننا وبين الفرنسيين (١) .

ويظهر المدير في تقريره هذا سوء ادارة اندوكا والظلم الذي كان يرتكبه ، ولكنه يعود فيلصقه باتباعه من الجبابة لانه يظهره في شخصية ضعيفة يمكن أن يسيطروا عليه ( البند رابعا ) .

كما أظهر المدير مدى كراهية الوطنيين للاجانب سواء كانوا فرنسيين أم انجليز وأنهم في نظر الوطنيين شر مستطير ، ولكنه يظهر ترددا ، فتارة يقول

---

Civsec 1/18/55 Corres. from the Governor of Darfur to Civsec. (١)  
p. 15.

أن الشعب ينظر إلى الانجليز كاطواق نجاة لهم ، إلا أنه لو خير المصاليط بين  
الشرين ( الانجليز والفرنسيين ) فإنه سيفضل الفرنسيين ويعرض أسبابا غير  
وجيهاه أو غير مقنعه وهي : انه سيجد وظائفاً لأقاربه ! .

وعلى كل حال فقد أجيب على مقترحه بتعين مفتش لمصاليط . وعين مستر  
ديفيز Mr. Davis مقيما Resident لنصح السلطان ومشرفا على  
السلطين المحليين ( ١ ) -

لم يكن الأمر سهلا في أول الأمر أن يقبل اندوكا مقيما أجنبيا يشرف عليه  
ويجاسبه على سياسته أو يلزمه بخط معين في الادارة ، مما جعله يسوف في  
الطاعة تارة ، ويهدد بالعودة إلى أحضان فرنسا تارة أخرى ، عله يجد أكبر  
قسط من الكسب . ولم يستقر الوضع للانجليز في مصاليط إلا في نهاية عام  
١٩٢٠ ( ٣ ) .

ونظر للاضطراب الذي كان يسود العلاقات بين اندوكا وشعبه ، وبين أي  
أجنبي ، فقد كان السكرتير الإداري في الخرطوم في قلق شديد مما تضمنته  
مذكرة مدير دارفور ، وطالب ديفيز بسرعة التوجه إلى مقر عمله الجديد . وأضاف  
إليه نقطة كرينيك على أن تكون مقرا له . واقترح إزاء مطالب مدير دارفور  
الواردة في مذكراته :

١ - أنه ابتداء من عام ١٩٢٠ يدفع لسلطان مصاليط خمسمائة جنيه ،  
ويدفع السلطان القمر مائتا جنيه سنويا ، وهذا بدلا عن ضرائب القطعان والماشية  
التي ترسل إلى الفاشر وتباع هناك وتورد أثمانها خزينة الفاشر .

٢ - على سلطان مصاليط أن يورد كل الغلال التي تحتاجها القوات  
والموظفون في مواقع عملهم بدلا من العشور . أما أهل قبيلة القمر فيدفعون  
شيئا أقل لفقرهم وبعد مسافاتهم .

٣ - على سلطان مصاليط أن يورد التجهيزات الخاصة بالمباني بالمجان  
للقوات والمستخدمين .

٤ - مرتبات القوات والمستخدمين ترسل إلى الفاشر ، ولما كانت العملة  
نادرة هناك ، فكانت تدفع عينا في شكل غلال ولحوم بالسعر السائد محليا .

٥ - أن يكون توزيع الضرائب حسب المتطلبات بين الوحدات المختلفة  
للأهالي . كالتقوية أو القبيلة ، ويكون ذلك بواسطة المفتش وتحت إشراف  
المقيم ، وبحضور السلطان والأعيان الذين يجتمعون في نقطة كرينيك .

---

Ibid, Telegram to Director of Post and telegraph — Khartou, (١)  
Dec. 21st 191.

Ibid, Telegram from Fasher Governor to Civsec. Feb. 9th 1920. (٢)

- ٦ - أن ضباط الحملة يمكن أن يصدروا التراخيص التي تطلبها الأهالي كسلاح أو غير ذلك تسهيلا لمهمة المقيم الذي هو الأصل في ذلك .
- ٧ - لا غرامات تحصل للحكومة أساسا : وتوضع حدود ، كحد أقصى لما يجمعه السلطان ، ويمكن فقط لمن عهد اليهم بالسلطة أن يفرضوا غرامات أو عقوبات أكثر من حد معين اذا ما اتفق في المجلس الذي يضم الشيوخ وجامعهم .
- ٨ - تجارة الرقيق واستيراد الحمر ممنوعان .
- ٩ - لا تصريح بسلاح جديد ، وحصيلة الاسلحة القديم يورد للمقيم .
- ١٠ - تشكيل وحدات جديدة لجمع الضرائب (١) .
- ولقد نفذت كل هذه الاقتراحات وكان أهم آثارها :

#### أولا - بالنسبة للضرائب وجمعها :

##### شملت الضرائب في دار مصاليط الآتي :

- ١ - ضريبة الرأس : وكانت تحصل بواقع أربعة فرنكات عن كل رجل ، وفرنك واحد عن كل امرأة ، واستثنى الأطفال منها .
- ٢ - ضريبة القطعان : وكانت بواقع  $\frac{1}{13}$  من قيمة القطيع من الأغنام أو الماعز أو الأبقار ، وكانت الحكومة هي التي تقدرها .
- ٣ - ضريبة على الخيول والجمال والعجول .
- ٤ - ضريبة على الأراضي الزراعية والرعية ، وتختلف حسب جودة الرى . فالأراضي التي تروى « بالراحة » مثل منطقة كيجا Kcja وأسونجا Asunga كانت تختلف عن بقية أراضي مصاليط المطرية (٢) .
- وشكلت هيئات من الأهالي بلغت ١٢ هيئة لتقدير الضرائب ، كل هيئة تكونت من اثنين من الأعيان وكاتب ، يختارهم السلطان تتوافر فيهم قوة الشخصية والذكاء ، وكان يصاحبهم « فاراش » أو أحد وكلاء السلطان . وكان عملها يبدأ بتقدير مساحة الأرض التي تملكها القبيلة ، وتحديد نوع الغلة المزروعة فيها وتقدير المطلوب منها ، وكان المفروض أن يكون المقيم مشرفا عليها ، ولكن في السنوات الأولى - التي لم تكن العلاقات فيها بين الأجانب والوطنيين على ما يرام - تركوهم بعد أن بثوا فيها الثقة في النفس والأمانة . وفعلا قامت

Civsec 1/18/55 Telegram 1090 from Civsec to Fasher Governor, (١)  
Dec. 27th 1919.

Civsec 1/18/55 Report on Dar Massalit, 15-6-1920, (٢)

هذه اللجان بعملها بكفاءة وأمانة . وكانت لتجربة مصاليط فى الضرائب نتيجة مشجعة (١) .

ولم يكن المكوك فى غالبية الأوقات هم الذين يقومون بالتحصيل ، اذ أنه بالتدريج تعلم الأهالى دفع ما عليهم مباشرة الى مكتب البوستة بالنسبة لضرائب الرأس ، لأنها كانت تدفع فى شكل نقود سائلة . فكان كل فرد يتقدم الى هذا المكتب ليدفع ما عليه ويعطى لقاء ذلك قرص من القصدير سنويا كشهادة بسداده ما عليه من الضرائب وأوجب عليه الأمر أن يظل حاملا له على صدره ، ويقوم المسئول عن الضريبة بالتفتيش من حين لآخر على من لا يحملون هذا القرص فيعتبرون مخالفون للنظام ، ومن لم يسدد ما عليه من ضرائب فيكون عقابه الايداع فى السجن .

أما العملة التى كانت سائدة هناك اذ ذاك فكان الفرنك والنشلن والمارك والليرة حيث كانت معتمدة للتعامل فى مكاتب البوستة (٢) .

### ثانيا - بالنسبة للقضاء :

تركت السلطة القضائية فى أيدي السلطات الأهلية . ولكن فى توزيع جديد أو تنسيق جديد ، فالثيوخ والفاراش كانت لهم السلطة القضائية للفصل فى القضايا الصغيرة فقط . ويفصل المقدمون فى القضايا الكبيرة ، أما السلطان فكانت تحال اليه قضايا القتل . فكان يجرى بشأنها تحقيقا بنفسه أو يحيلها الى قاض يجلس رئيسا لمجلس يتكون من عدد من « الأجاويد » أو الأعيان ، وبعد اجراء التحقيق . اذا وجد المتهم مذنبا ، فللسلطان أن يجمع أهله ويخبرهم ما بين الاعدام أو الدية . فاذا ما اختاروا الحكم بالاعدام فيسلم المتهم لأهل القتل ليعدموه . أما اذا اختاروا الدية ، فللقاضى أن يأخذ منها بقره ويعطى الباقي لأهل القتل .

ولقد وافق اندوكا على اصدار قانون يحدد الجرائم التى يحكم فيها الشيوخ محددا لهم عقوباتهم ، والجرائم التى يختص بنظرها الفاراش والمقدم . ويعين الحد الأقصى للعقوبة لكل جريمة ، على أن يكون الاستئناف لهذه الأحكام أمام المقيم الذى له أن يستمع تفاصيلها بنفسه أو يحيلها الى السلطان مرة أخرى فينظرها قاض ومساعداه . وترك اندوكا التصرف فى الاعدام للحكومة فقط (٣) .

### القضاء فى دار مصاليط بعد عام ١٩٢٢ :

فى عام ١٩٢٢ بعد صدور قانون سلطات المشايخ عدل النظام القضائى

Annual report 1922 : p. 7.

(١) السودان : ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ .

Civsec 1/18/55 Report on Dar Massalit, June 15th 1920.

(٢)

Ibid Telegram 64 Jan. 17th from Fasher Gov. to Civsec.

(٣)

بموافقة السلطان ، وأضيفت اختصاصات قضائية للمقيم ، فكان من نصيب الفاراش والديباليج سلطات قضائية محدودة في تطبيق عقوبات بعض الجنيح الجزئية ، كما حددت السلطات القضائية التي للقاضي ( النواب القضائيين للسلطان ) بل والتي للسلطان نفسه .

أما الجرائم الكبيرة الخطيرة فكانت تنظرها المحاكم الجزئية والكلية Minor and Major Courts والتي تشكل بأمر من المقيم وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ومنحت سلطات الاستئناف (١) .

وهكذا بدأت تجربة الادارة الأهلية في دار مصاليط ، وهكذا سارت مثبتة نجاحها ، ونتيجة لذلك تحسنت العلاقة بين السلطان والمقيم ، وقد أشار تقرير عام ١٩٢٤ الى انتظام دفع الضرائب ، وقلة عدد قضايا السرقة بالاكراه ، وقطع الطريق . واستتب الأمن أكثر من ذي قبل ، وانه تتخذ الاجراءات الى انشاء نظام لخزانة أهلية Native Treasury (٢) .

وكان مجلس الحاكم العام الذي انعقد في لندن عام ١٩٢٤ ابان قيام الحركة الوطنية قد قرر تأسيس مجالس للمسدن والمديريات وهي مجالس استشارية من المشايخ منفصلة عن المحاكم القضائية القروية ، وذلك تمهيدا لادخال نظام اللامركزية في الادارة . وقد كان القوة الدافعة وراء ذلك هو السير جود فرى أرشر الحاكم العام (٣) .

بات واضحا أن هدف الادارة من الدخول وسط القبائل - تارة بالقوة وتارة بالقانون - الحصول على أكبر قسط من التسلط على هذه القبائل من خلال تعيين حكامهم منهم . ومن هذا التسلط بدأ الحقد والكراهية بين أفراد القبيلة الواحدة بسيف المنافسة على التعيين أو تنفيذ الأحكام بالقوة .

ومن الناحية الاقتصادية ممثلة في جمع الضرائب التي شابها الالتزام في مصر في العصر العثماني ، وكيف كان الشيوخ يقومون بأعمال وحشية في سبيل تحصيلها ، أما منفعة الأهالي والشيوخ فانت متأخرة .

وحدث أنه لما زار الملك جورج الخامس مدينة بور سودان عام ١٩١٢ صدرت الأوامر الى المفتش العام لاختيار أعيان القبائل للسفر لمقابلته ، ولما اختار المفتش أحد الأعيان من شيوخ القبائل ليذهب ويتشرف بالمقابلة حضر الشيخ الى المفتش قبل أن يركب القطار وطلب منه قطعة من ذات الخمسة قروش لمصاريف الرحلة (٤) .

Annual report 1922 : p. 7.

(١)

Annual report 1924 : p. 52.

(٢)

(٣) تقرير سنوي : عام ١٩٢٥ ، عن كتاب السودان ، ج ٢ ، لعبد الله حسين ، ص ٤٠ .

(٤) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .

كما فشلت الحكومة فى انشاء سلطة من الشيوخ القبليين ، وهو أمر كانت قد أعلنته من قبل ، لأن التفكك الذى أصاب القيادة القبلية إبان حكم المهديّة جعل انجاز هذا الغرض صعبا ، وأن الشعور العام - الذى نحسه من قراءة تقارير المديرىات وتقارير الموظفين ومراسلاتهم - يبين ذلك . فقد عنيت الحكومة بأن تستبعد استغلال القيادات القبلية ، فى حين أن المفتشين والمديرين زاد نصيبهم من المسئولية . ففى الحقيقة أن مركز المشايخ انحط لدرجة أن بعض العبيد كانوا ينتخبون مشايخا على ساداتهم - كما حدث ورأينا فى دارفور - ليشغلوا هذه الوظيفة ، وهذا إجراء غير سليم ، لأن الواجب الرئيسى للمشايخ هو المساعدة فى جمع الضرائب ، لذلك كان كثيرا ما يقع فى مشكلات مع الحكومة (١) .

كما كان وضع المشايخ غير واضح نتيجة التوهم بأنهم قادرون على القيام بجزء من الإدارة ، وأنهم ما زالوا على علاقاتهم القديمة القوية بشعبهم . كالمحاولة التى بذلت فى الأيام الأولى لمعاملتهم كجزء من الحكومة بينما سلبوا سلطانهم (٢) .

أما فى ظل قانون سلطات المشايخ عام ١٩٢٢ فإن القانون نفسه لم يحتو على أسلوب تطبيق البيروقراطية فى البلاد ، ففشل فى انجاز ما وضع من أجله (٣) . كما أنه جعل احتكار الوظائف فى أسر بعينها تكون موالية للإدارة وفى أشخاص بعينهم .

ومن جهة أخرى ، فإن التنظيم القبلى الذى وضع وتضمن رؤساء عشائر ورؤساء بطون ، وهم المقدمون والشراطى والفراش فى الوقت الذى كان للسلطان وكلاء شخصيون ، يقومون بنفس اختصاصاتهم قضائيا وتنفيذيا ، مما أحدث اضطرابا وعدم انتظام فى جمع الضرائب وإدارة القضاء . فتوزيع السلطات القضائية بين عدة سلطات غير واضحة الاختصاص نتج عنه ضياع مصالح الشعب التى كان يجب أن تعتمد على ما للسلطان من شخصية .

من أجل هذا . . فقد ظهرت النتائج الآتية :

**أولا :** ان السلطة الإدارية المخولة للمقيم ومعاونيه فى القبيلة لابد أن تكون السند الرئيسى فى تقدير الضرائب على المحاصيل ولكن المقيم كان غير قادر تبعا لهذه الاضطرابات التى واجهت هذا العمل .

**ثانيا :** فى مجال القضاء . . نجد أن أسلوب الاستشارة بين السلطان والمقيم أسلوب بعيد التحقيق ، وأن أسلوب تدعيم وتشجيع السلطات التقليدية باختيار الوطنيين لشغل وظائف الحكومة يحمل معه واجبات إدارية . فهذه

Jackson, H.C. : Sudan days and Ways, p. 46.

(١)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 147.

(٢)

Lloyed, Lord : Op. Cit., p. 128.

(٣)

التعيينات كان يجب أن تجرى بعناية تامة وحرص ، لأن السودانيين بينما هم معتادون اتباع سلطة الشيخ سواء كانت منحة أم وراثة ، أو يخضعون لموظف من غير الوطنيين - فانهم تعوزهم التجربة على احترام السلطة الممنوحة لهم (١) .

ولكن على أية حال فانها قد حملت عبئا بنسبة ما من العمل القضائي عن مفتش المركز ونقلته الى محاكم المشايخ ، أولئك المشايخ الذين حظوا بمرتبات لا بأس بها ، أما الدولة فكانت تورد اليها كل الغرامات في سهولة من خلالهم ، فكان لها كل الغنم في ذلك (٢) .

---

S.N.R. vol XXXI 1950 Part I, 11 p. 206.

Ibid, p. 208.

(١)

(٢)



## الادارة فى جنوب السودان

خضعت مناطق اعلى النيل وبحر الجبل جنوبا الى حدود اوغندا للحكم المصرى ايام حكم اسماعيل ، وتسم باسم «المديرية الاستوائية» . وظلت هكذا حتى قيام الثورة المهديّة فى السودان التى وصل مدها الثورى اليها فى عام ١٨٨٢ ، حيث بدأت حركات التمرد فى غربها فى منطقة بحر الغزال (١) . وفشلت محاولات أمين باشا فى تدعيم موقف حاكمها خصوصا وأن مصر قد وقعت آنذاك تحت الاحتلال البريطانى .

وبدأت القوى الأوروبية تتصارع لتنال كل منها نصيبها منها ، كفرنسا فى فاشودة وبلجيكا فى حاجز اللادو (٢) .

الا أنه بعد استرجاع السودان عادت هذه المديرية بالتدرج الى الادارة الجديدة كما رأينا .

وقد بذلت الادارة الجديدة جهودها فى سبيل توطيد دعائمها هناك بأن أرسلت أول حملة رسمية فى شتاء عام ١٩٠٠ مكونة من فرقتى الأورطة السادسة عشرة والسابعة عشرة الى بحر الغزال . وتأسست هناك عدة نقاط . ثم أرسلت الى هناك حملة أخرى فى نوفمبر عام ١٩٠١ ولكنها قوبلت بمقاومة شديدة من

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٢٦ .

(٢) التيجانى عامر : جنوب السودان - بحر الغزال بين العصابات والحكومات ، من عام

Glichen, Count.

١٨٥٠ - عام ١٩٢٠ ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٤٣ - ٤٦ .

Handbook of The Sudan 1898, Compiled in Intelligence Office,

War Office I. D, London 1898, pp. 194-195.

الأهالى ، وراح ضحيتها عدد من الجنود ومفتش انجليزى ، وكان رد الحكومة ارسال حملة تأديبية شديدة وعنيفة تركت أثرا سيئا فى نفوس الأهالى ضد سياسة الحكم الجديد (١) وقد وصل عدد النقط العسكرية فى عام ١٩٠٥ تسع نقط فى مديرية بحر الغزال وحدها بلغ عدد قواتها ١٣٠٠ جنديا ، ٦٤ ضابطا (٢) .

## المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة فى الجنوب

### ١ - مشكلة الأمن :

كانت مشكلة اضطراب الأمن فى جنوب السودان من أكبر المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة ، ويرجع هذا الى النزاع بين القبائل بسبب :

١ - اهمال شأنها فى أيام الحكم المصرى والدرأويش ، فعاشوا فى غير نظام ، حول المستنقعات ، وداخل الكهوف والغابات ، ولم تمتد اليهم يد الاصلاح ، فعاشوا على السلب والنهب ، ولولا جهود ضعيفة على يد بعض رجال الارساليات التى وصلت الى هناك قبل ظهور المهديّة ، متمثلة فى بعض خدمات تعليمية وطبية ودينية ، الا أن امتداد المهديّة الى هناك شل حركة المرسلين الأجانب . فعادت القبائل هناك الى حالتها الأولى ، من خشونة وحب لسفك الدماء .

٢ - تسرب الأسلحة بشكل ملحوظ ، ولسنين عديدة من الحبشة الى أيدي الرجال المحاربين من تلك القبائل (٣) .

٣ - أدى وجود السلاح فى يد قوم على هذا المستوى من الخشونة والتأخر ، الى قيامهم بأغارات بعضهم على بعض للاستيلاء على النساء والأبقار (٤) .

وكانت النساء من الأسباب الرئيسية للنزاع القبلى ، فكانت مكانة زعيم القبيلة تقيم ضمن ما تقيم به بعدد ما يحوزه من نساء - كزوجات واماء - ومن ثم كانت النساء ضمن الممتلكات التى تعرضت للسرقة والاغنام ، كما كن كثيرا ما تتعرضن للمتاعب من ساداتهن ، فكن يلجأن الى الهروب منهم الى سيد ( زوج ) آخر يكون أكثر رحمة ، أو كن يلجأن الى الضباط الانجليز فى النقط ، مما كان يثير الحروب بينهم (٥) .

(١) C.R.O.S., S.I.R., Report No 93, April 1902.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ص ١٥٩ ، مديرية بحر الغزال .

(٣) Macmichael, H. : The Sudan, p. 127.

(٤) Annual report 1902 ; p. 127.

حمل العدد من تقارير المغارات آنذاك وقائم الاعداء والقتال من القبائل بسبب  
S.R.O.S., S.I.R., April 1908, No. 165 and No 166 May 1908 and  
June No. 167 1908 and No. 168 July 1908 and Annual report 1908.

بينما الشق الآخر من تحديد مكانة الزعماء القبليين يتمثل في عدد ما كانوا يملكون من رهوس الماشية ، وكانت عمليات الرعى في تلك الأعراس الواسعة امرا عسيرا . فقد تعرضت للسرقة أو الاستيلاء من جانب الزعيم القوى على الآخر الضعيف . كما كانت عملية الاستيلاء ذاتها تشكل عنصرا نفسيا هاما في عملية الزواج ، فضلا عن أنها قد تكون من أجل مهر عروس ، فهي عنوان لشجاعة العريس أمام العروس وأهلها .

وفي ظل نظام الضرائب الذي استخدمته الادارة الجديدة هناك ، كانت الماشية عنصرا هاما في السداد (١) .

٤ - الروح القبلية التي تحكمت في سلوك الرجال ، والعصبيات التي كثيرا ما قادتهم الى القتال ، وكان ذلك في قبائل النوير والدنكا في بحر الغزال (٢) .

٥ - بالاضافة الى هذه الأسباب التقليدية بين القبائل ، فانه قد استحدثت أسباب للاضطراب في ظل نظم الادارة الجديدة . فنرى أن الأهالي هناك رفضوا الانصياع لدفع ما فرض عليهم من ضرائب ، بل قاوموا السلطة في ذلك ، وظن بعضهم أن جباة الضرائب من رجال الادارة هم جلابو الرقيق القدامى ، ولكن في ثوب جديد . فاعتصم بالجبال ليكونوا في مأمن منهم ، ودخل البعض الآخر في حرب سافرة مع الحكومة (٣) .

٦ - كان لجيوب المهديّة المتبقية في بداية عهد الادارة الجديدة يد في اثاره الاضطرابات بين القبائل ، مثيرة روح الاحساس بالكراهية للجنس الأبيض معيدين للأذهان القسوة التي لاقوها من العناصر التركية في ظل الادارة المصرية (٤) .

تجمعت هذه الأسباب وغيرها لتكون حركات مناوئة في وجه الادارة الجديدة ، نجملها فيما يلي :

ثورة جبل بوراني في مركز تالودي سنتي ١٩٠٨ ، ١٩١١ ، وفي دجيج سنتي ١٩١٠ ، ١٩١١ ، وفي طير الخادار سنتي ١٩١٤ ، ١٩١٥ ، وفي كادوجلي عام ١٩٠٤ ، وفي ايليزي عام ١٩٠٦ ، وفي ناينج ناينج Naing Naing عام ١٩٠٦ ، وفي كايلاكالورن Kila Kalorn عام ١٩١٠ ، وفي شط الصافية عام ١٩٠٤ ، وفي ميري عام ١٩١٥ ، وظهرت ثورة في مركز دلنج في ناحية

Jackson, C. : Behind the Modern Sudan, p. 140. (١)

Beshir, M. O. : Op. Cit., p. 50, (٢)

Ibid, p. 51 and Jackson, C. : Behind the modern Sudan, p. 141, and (٣)

تقرير سنوي : عام ١٩٠٣ ، ص ٢ .

Holt, P.M. : A modern history of the Sudan, P. 114, (٤)

ماندال Mandal عام ١٩٠٤ مرة وأخرى في عام ١٩١٤ وفي كاندارو عام ١٩٠٦ . وفي فاندو Fando عام ١٩٠٨ ، وفي كيلايديو Kila Kido ، في عامي ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، وفي تايبا Taima عامي ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، وفي سابى Sabi عام ١٩١٤ ، وفي دولمار عام ١٩١٤ ، وفي الناييما Naiyima عامي ١٩٠٨ ، ١٩١٨ (١) .

ولم يكن أمام الإدارة الجديدة في الجنوب الا مواجهة القوة بالقوة في أول الأمر . ثم أخذهم بالدين بعد ذلك ، بعد أن يكسروا فيهم روح العداء التي حكمتهم ، ومن ثم كان الحل هو ارسال حملات تأديب لتلك القبائل ، لتوطيد دعائم الحكم الجديد ، وانشاء نقط مسلحة تكون مؤمنة للطرق التي امتدت بين البلاد كقنوات توصيل للسلطة الى تلك الجهات .

وبدأت التجربة في منطقة السودان في بحر الغزال ، الا أنها لقيت مقاومة من الدنكا بالقرب من رومبك في نهاية عام ١٩٠١ ، ثم تبعها نزاع مسلح بين الضباط بين قبيلة اجار دنكا (٢) ، Agar Dinka ، راح ضحيتها البكباشى سكوت باربور Bimbashi Scott Barbour ، وعوقبت القبيلة بالقتل والتشريد ومصادرة ماشيتها (٣) . كما أرسلت الحكومة حملات تأديبية ضد الزاندى خلال أعوام ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، خضعوا بعدها للحكومة (٤) .

وكان النوير هم أشد القبائل الجنوبية مراسا ، مما استلزم ارسال حملات لتأديبهم في عام ١٩٠٢ لتقليم أطافر الزعيم الزنجي موت دينج Mut Ding جنوبي السوبات . ثم حملات أخرى في سنوات ١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٤ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ كما أرسلت حملات أخرى ضد قبيلة الوت دينكا Alwot Dinka عام ١٩١١ وضد قبيلة الأنواك عام ١٩١٤ وضد دنكا العاليات في أعوام ١٩١٨ الى ١٩٢٣ على التوالي (٥) .

(١) تقارير سنوية : أعوام ١٩٠٨ . ص ٢ ، عام ١٩١٠ ، ص ٤٢٣ ، عام ١٩٠٤ ، ص ٢ بحر الغزال وتقرير عام ١٩٠٦ ، ص ٤ .  
Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 51.

(٢) Annual report 1902 : p. 229 and

(٣) تقرير سنوي : عام ١٩٠٣ ، ص ١٥١ ، Warburg, G. : Op. Cit., p. 148.

(٤) تقرير سنوي : عام ١٩٠٣ ، ص ١٥١ ، Warburg, G. : Op. Cit., p. 149 and

ومن أكر الزعماء الذين خضعوا بعد هذه الحملات للإدارة الحديثة يامبو وقد تناوله التيجاني عامر في كتابه عن جنوب السودان في فصله بأكمله تناول فيه أصله وجهوده وعلاقاته بالساجيك والابجيز والزبير رحب وسليمان ابنه ، أنظر ص ٩٩ - ١٠٤ .

(٥) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان : ترجمة هنرى رياض والجنيد على عمر ، ص ٢٨ ، Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 101 and

تقرير سنوي : عام ١٩٠٨ : ص ١١١ مديرية بحر الغزال .

وبلغ من خطورة هذه الحملات أن كانت انجلترا ترقب تحركاتها وما تنتهى  
اليه من نتائج وكانت تقدم الأسئلة فى البرلمان البريطانى بشأنها (١) .

فشغلت تفكير السياسة البريطانيين كثيرا ، اذ يورد اللورد كشمير كتحليل  
على أحد هذه الأسئلة ودفاعا عن حملة الدنكا أنها استهدفت :

١ - انشاء مدينة فعالة فى بلاد البير Beir .

٢ - وقف تجارة السلاح والذخائر وتاديب قبيلة الانواك .  
ثم يورد الخسائر البشرية التى تكبدتها قوات الادارة الجديدة من جراء  
ذلك (٢) .

وقد صحبت فكرة ارسال حملات التاديب لتوطيد الأمن فكرة توطيد دعائم  
السلطة الجديدة بالوسائل السلمية أيضا .

فمن نتائج هذه الحملات ٠٠ أن شاعت رهبة السلطة فى نفوس الأهالى  
الى حد ما ، الا أنها لم تأت بالنتيجة المرجوة كاستقرار الأهالى واقتناعهم بالادارة  
الجديدة ، وزيادة الانتاج وسداد الضرائب ، ولهذا لم يشجع الموظفون البريطانيون  
هذه السياسة الداعية الى استعمال العنف ، فهذا ماثيوس G. Mathius  
مدير مديرية أعالى النيل فى عام ١٩٠٢ - ١٩٠٨ ينادى بالتخلخل السلمى بين  
الأهالى . وقد أصر على ذلك بعد أن قام بحملاته التأديبية ضد الزاندى ووصف  
أسلوب الحملات التأديبية بأنه تصرف غبى من الموظفين البريطانيين ، وأضاف  
أنه لا داعى للتدخل العسكرى فى النزاعات التى تنشأ بين القبائل ، ورفض  
بشدة ارسال حملة تأديبية ضد قبيلة النوير عام ١٩٠٥ (٣) .

وقال فى تقريره عام ١٩٠٨ أن القسوة مطلوبة لاستتباب الأمن ولكنها  
نعمه غير خالصة ، بينما نادى فى تقريره عام ١٩٠٦ بالسياسة السلمية فى  
التعامل بين القبائل . وأن الاسترسال فى استعمال القسوة والحملات التأديبية  
أمر غير مقبول (٤) .

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ : ص ٠٩

(٢) Parl. Deb. Comm. Vol. CXL II, 1905 March 13th and Parl. Deb.  
Comm. Vol. XXX I V, 1912 Feb. 20th.

(٣) Parl. Deb. Comm. XXX VII April 15th 1912 and

عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ص ١٠٥ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 149

(٤)

كما بدأ الحكام والمديرون هناك يستنفدون جهد الجند في سق الطرق وتأمين المواصلات عليها تكون قنوات توصيل الأمن الى بلاد الجهات ، وتسهيل ادارتها (١) ، معتمدين على قبيلة نيام نيام ، لأنهم هم الدين كانوا يقبلون على العمل أكثر من سواهم من شعوب الجنوب (٢) .

ووصلت خطوط التلغراف الى ( واو ) في عام ١٩٠٥ ، وعين لها ضباط ملاحظون من الزنوج للمرور عليها والمحافظة عليها (٣) .

وانتهى الأمر بتأسيس عدة مراكز في الجنوب ابتداء من عام ١٩٠٠ في بحر الجبل ، ثم انتشرت في أنحاء المديرية الثلاث ( بحر الغزال - أعالي النيل - منجلا ) (٤) . وكانت أهم خطوة تمت في هذا المجال ، هي انشاء قوة عسكرية محلية في الجنوب عرفت باسم ( الفرقة الاستوائية ) عام ١٩١٧ وترتب على تشكيلها أن غادرت القوات الشمالية جنوب السودان في ٧ ديسمبر عام ١٩١٧ ، وأصبحت هذه الفرقة - التي ضمت عددا كبيرا من أبناء معظم القبائل هناك - هي القوة المسلحة الوحيدة المسؤولة عن الأمن في الجنوب (٥) .

وفي مجال نشر الأمن بين القبائل . . عنيت الادارة بموارد المياه والآبار وتنظيم السقاية منها ، تلك التي كانت من أسباب نشوب النزاع . وبدأت التجربة في واو ، وبعد أن ثبت نجاحها عممت في أماكن أخرى (٦) .

#### ٣ - مشكلة التمويل :

نظرا لما كان يواجهه السودان من عجز في ميزانيته ، واعتماده على الخزينة المصرية لسد هذا العجز ، فقد تقرر ألا تقوم الحكومة بعمل انشائي من شأنه تنمية الجنوب ، الا في الحدود التي تفرضها ضرورات حفظ الأمن ، ورعاية مصالح القائمين عليه من جنود ومستخدمين ، بل أن أجهزة الأمن والادارة نفسها ظلت محصورة في دائرة ضيقة لا تعدو الحفاظ على سلامة مراكز الدولة واخماد الثورات التي تناوئها وجودها (٧) .

ومن الأمثلة التي تشير بوضوح الى الضائقة المالية التي كان يعيشها السودان ، ما تضمنه تقرير عام ١٩١٠ ، ذلك العام الذي ضم فيه اقليم اللادو نهائيا الى جنوب السودان : فيعبر المسئولون عن تخوفهم من الزيادة المتوقعة

(١) عبد المنعم عباس محمود : مشكلة الجنوب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٧٥ ، ص ٥٤ .

(٢) C.R.O.S, Palace 1/3/63, Annual report 1920, p. 125.

(٣) Duncan, J.A.R : Op. Cit., p. 98.

(٤) يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

(٥) عبد المنعم عباس محمود : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٦) تقرير سنوي : عام ١٩٠٦ ، ص ٦ .

(٧) مدثر عبد الرحيم : مشكلة الجنوب ، ص ٣٣ ، الامبريالية والقومية ، ص ٦٧ .

فى منصرف الحكومة بسبب ادارة ذلك الاقليم الجديد والمحافظة عليه ، وطلب زيادة فى الدعم الذى ترسله حكومة مصر الى السودان (١) . وفعلا استجابت الحكومة المصرية لهذا المطلب ، وبعد مناقشات دارت فى مجلس شورى القوانين، قررت مصر زيادة المعونة التى كانت تدفعها سنويا للسودان بمقدار (٤٥٠٠٠) جنيهه (٢) .

وبذلك أصبحت المعونة التى تحملت مصر دفعها للسودان ( ٥٣٥٣٢١٥ ) جنيها مصريا حتى توقف دفعها فى عام ١٩١٣ (٣) .

### ٣ - مشكلة الحدود :

كان على الادارة الجديدة فى الجنوب أن تواجه مشكلة كبيرة كذلك ، وهى الأمن مع جيرانها ، وبخاصة مع بلجيكا ، فكان عليها أن تلتزم كل الطرق لتعيين الحدود بينهما ، وتسكين الشعب على هذه الحدود فى منطقة الزاندى على طول خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكونغو ، فكانت المشكلة ذات شقين : تحديد سياسى بين الحكومتين ، وتحديد اجتماعى أو سكانى نتيجة تأرجح السكان بين المنطقتين ، فالزعيم هو كوا Hokwa - وهو زعيم من الزاندى عاش أصلا فى أراضى السودان - اشتكى من أن الزعيم بابواندرا Babwanora - وهو زعيم آخر من الزاندى - يعيش فى أراضى دولة الكونغو الحرة ، وأن رجاله يقومون بغزو أراضيه ويعتدون على قراه . وبتحقيق الموضوع تبين أن الرعايا أنفسهم يتداخلون فى الحدود تبعا للمراعى . فعقدت لهم سلسلة من المحاكمات حتى عام ١٩٠٨ عندما انتهى هذا الموضوع صلحا بفضل السياسة الودية التى التمسها الضباط البلجيك والانجليز (٤) .

كما التمس الانجليز والبلجيك طريق المفاوضات فى سبيل تسوية الحدود فى منطقة اللادو ، حتى عقدت اتفاقية عام ١٩٠٦ التى تسلم السودان بمقتضاها منطقة بلغت مساحتها ١٧٠٠٠ ميلا مربعا ( هى حاجز اللادو Lado Enclave ) فى عام ١٩٠٨ غربى بحر الغزال (٥) .

أما بالنسبة للمتسللين خلال الحدود ، فقد أمرت الحكومة فى الكونغو فى أغسطس عام ١٩٠٩ كبار الزعماء المحليين بعدم قبول الهاربين من بلاد غير متعاهدين معها .

(١) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ٣ .

(٢) مجلس شورى القوانين : مضبطة جلسة ١٢ فبراير عام ١٩١١ .

(٣) ارجع الى المشكلة المالية فى فصل « الاداره المركزية » .

(٤) Collins, R. and Herzog, R. : Op. Cit., pp. 123-124.

(٥) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ٣ Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan P. 102.

وفي أكتوبر عام ١٩١٠ اتخذت السلطات على جانبي خط تقسيم المياه خطوات جادة لمنع النزاع القبلي على الحدود ، مثل ما حدث للزعيمين منوتو Mnutu الذي كان يحاول بسط سلطاته على القبائل المتقدمة في المنطقة البلجيكية (١) .

أما بالنسبة للجيران الفرنسيين ، فكان على الإدارة الجديدة أن تواجههم بفض المنازعات والتعدييات التي كانت تحدث على الحدود بين السودان وبين إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، كما حدث في عام ١٩٠٩ في وادى وراح ضحيتها كولونيل فيجنشش Colonel Fidgeuch وكذلك حادثة أخرى في نوفمبر من نفس السنة راح ضحيتها الكولونيل مول Colonel Moll (٢) .

كما قامت الإدارة الجديدة - تأمينا لحدودها - بإبرام سلسلة من تسويات الحدود مع كل من أوغندا وأثيوبيا (٣) .

وهكذا مضى عقد أو أكثر من الزمان على الإدارة في الجنوب وهي في حرب بسبب الحدود .

### التقسيم الإداري لجنوب السودان :

كانت المديرية الجنوبية من لون آخر ، حيث ساد الزوج جنوب خط ١٠ شمالا عند بحر العرب ، مكونين حاجزا واضحا بينهم وبين مسلمي الشمال . كما كانوا خليطا من القبائل بدون لغة معروفة ، أو حضارة أو عقيدة موحدة (٤) . وقد بلغت المديرية الاستوائية حدا من الاتساع ، استلزم لادارتها أيام الحكم المصرى الأول أن تقسم إداريا الى عدة أقسام ، استقر نهائيا في عام ١٨٧٨ في عشر إدارات هي :

- ١ - بور Bor - وأهم مدنها بور .
- ٢ - لادو Lado - وعاصمتها لادو ، وأهم مدنها أمادى Amadi وصيادين Sayadin ، وغندوكرو والرجاف وبدن Beden .
- ٣ - كبرى Kiri - وعاصمتها لابورى Labore وأهم مدنها كبرى ، وموجى Muggi وخوراىو Khor Ayu .
- ٤ - دوفيلي Dufile - وعاصمتها دوفيلي ، وأهم مدنها فاتيكو Fatiko وودلاى Wadelai وماهاجى Mahagi .

Collins, R. : and Herzog, R. : Op. Cit., p. 124. (١)

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, pp. 102-103. (٢)

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٤ ص ٨ ، محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٧٩ .

Warburg, G. op. cit. p. 137. (٤)



- ٥ - فويرا Fouera - وعاصمتها فودا Foda وأهم مدنها فويرا .
- ٦ - لاتوكا Latuka - وعاصمتها تارانجولى Tarangole وأهم مدنها أوبو Obbo وكورون Kuron ومارانجولى Marangole
- ٧ - فادييك Fadidek - وعاصمتها فاجولى Fajuli وأهم مدنها فاراجوك Farajuk وفادييك وفاشر Faoher وفارشيل Farchil ولوبور Lobor .
- ٨ - رول Rol - وعاصمتها اياك Ayak وأهم مدنها شامبي Shambe وبوفى Bufi ولسي Lesi ورومبك وجوك الحسن
- ٩ - مكراكة Makraka - وعاصمتها واندى Wandى وأهم مدنها كبايندى Kabayendi وكودورما Kudurma وأومبابا Ombamba وجوزا Gosa وموندو Mundu ولوجو Logo وتامبيرا Tambira وكاليجا Kalika وكوروبك Korobek وميدى Medى وانزيا Anzعا
- ١٠ - مونبوتو Monbuttu وعاصمتها مابجا Mbagga وأهم مدنها جانجو Gango وكوبى Kubi وتنجازى Tingazi وغادا Gadda وبليما Bellima ودونجو Dungo (١) .

وكانت كلها تسمى باسم واحد هو : « المديرية الاستوائية » التي ضمت الى مديريات السودان فى عهد اسماعيل باشا على يد صموئيل بيكر .

ولكن فى عهد الحكم الثنائى قسم جنوب السودان الى ثلاث وحدات ادارية هى : فاشودة ومنجلا ( منقلة ) وبحر الغزال . وفى عام ١٩٠٢ أدخلت بعض التعديلات على حدود المديريات ، فسميت آنذاك : مديرية فاشودة بمديرية أعالى النيل (٢) . وتغير اسم فاشودة الى كودوك (٣) . Kodok كما صدر أمر بالحاق ادارة بحر الغزال بالحكومة السودانية فى الخرطوم رأسا وكان نصه : « الحاق ادارة احتلال بحر الغزال بالحكومة - لما كانت ادارة احتلال بحر الغزال قد نقلت الى حكومة السودان ، ابتداء من أول يناير عام ١٩٠٢ فقد صدرت الأوامر الآتية للعمل بها فيما يختص بعرض المكاتبات :

على قومندان قوات احتلال بحر الغزال أن يعرض على مكتب السكرتير الملكى فى الخرطوم جميع المسائل المتعلقة بالادارة والتجارة وما شكل ذلك من المسائل

(١) جميل عبيد : المرجع السابق ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنرى رياض والجندى عمر ، ص ٤١ .

(٣) عبد المنعم عباس محمود : المرجع السابق ، ص ٥٣ .

التي كانت تعرض قبلا على الادجونات جنرال في الخرطوم - والتقارير المختصة بالأعمال الحربية وجميع المكتبات عن العساكر تعرض على مساعده الادجونات في الخرطوم حسب العادة - وكل المسائل المتعلقة بالمهمات أو التعيينات المختصة بالادارة الملكية ترسل رأسا الى المراقب في الحكومة السودانية بالخرطوم - وكل المسائل المتعلقة بالادارات والمصروفات والحسابات الملكية يخاطب بها سكرتير مالى الحكومة السودانية بالخرطوم رأسا « (١) » .

وكانت مديرية بحر الغزال أهم هذه المديريات لغنى مواردها الطبيعية والاقتصادية لدرجة أنهم شبهوها بالبنياب في الهند ، وكانت عاصمتها واو (٢) .

ثم فى عام ١٩٠٣ دارت المفاوضات بين الحكومة وبين ركتا بن مبيو Recta Ben Mbio على بسط الحماية المصرية الانجليزية على أقاليم نيام نيام ، ونجحت المفاوضات ، ونقلت اليها أسلحة ووحدات عسكرية لاقرار الأمن وضمها الى بحر الغزال (٣) .

وانقسمت مديرية بحر الغزال الى ستة مراكز ادارية ، تلك التي انقسمت بدورها الى ١٢ مامورية .

وكان على رأس هذه المديرية المدير واثنان من المفتشين فى واو . أما كل مركز فكان على رأسه ضابط انجليزى يعاونه أحد الضباط المصريين أو السودانين (٤) .

وكانت أهم مدنها : واو ، رمبك ، ديم الزبير ، شامبى ، شاك شاك ، تونجى ، مشرع الرق ، وشتامين على نهر جور Jur . وكانت تسكنها قبائل الدنكا ، التي عاشت تحت حماية الانجليز وقبائل نيام نيام وجولو Kulu (٥) .

أما مديرية منجلا ، فكانت قبلا قسما من بحر الغزال ، ولشدة البعد الفاصل بينها وبين عاصمة المديرية كان من المستحيل على المدير أن يقوم بواجبه فى ادارتها كما ينبغى . ولذلك استقر الرأى أخيرا على فصلها وجعلها مديرية قائمة بذاتها وعاصمتها بور Bor (٦) .

مديرية اللادو : وكانت تسمى حاجز اللادو Lado Enclave وأضيفت

(١) الغايزة السودانية : العدد ٣٤ ، أبريل عام ١٩٠٢ .

(٢) الادجونات جنرال = لقب عسكري للمفتش العام ،

I.D. 8glo Egypton Sudan, Bahr El Ghazal p. 37. (٢)

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، مديرية بحر الغزال ، ص ١ .

I.D The Anglo Egyptian Sudan, Bahr El Ghazal, p. 37. (٤)

Peel, S. : Op. Cit., p. 194. (٥)

(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ٢٦٨ .

الى المديرية رسميا في يوم ١٦ يونيو عام ١٩١٠ باحتفال كبير ، وظلت بتقسيماتها الادارية كما كانت (١) . وهي ثلاثة مراكز هي : لادو وى وجبل واتى . Wati ، وكان كل منها تحت امرة مأمور ، كما كان كل منها يضم عدة نقتل على رأس كل منها ( ملازم ) .

وكانت ادارتها عموما عسكرية نظرا لخطورة موقعها بين السودان وممتلكات البلجيك في الكونغو (٢) .

وكان النظام الادارى فيها عموما يسير على نفس الهيكل الادارى فى الشمال: فعلى رأس المديرية مدير بريطانى ، وعلى رأس المراكز ضباط اما مصريون أو سودانيون . ولكن حدث أن أدخلت الادارة البريطانية هناك نظاما يقوم على وجود فئة من المفتشين يعملون كحلقة اتصال بين مديرى المديرية وضباط المراكز المصريين ، وأصبح لهؤلاء بالتدرج سلطات واسعة طغت على وجود المصريين والوطنيين .

وبعد خروج القوات المصرية ، والموظفين المصريين فى عام ١٩٢٤ من السودان ، أصبحوا هم السلطة الفعلية هناك ، وصاروا يحملون لقب مديرى أقاليم District Governors .

### أسلوب الادارة فى جنوب السودان :

أصبح من المحتم العمل بسياسة استمرار الحياة الطبيعية التى يعيشونها ، فى اطار من الاشراف البريطانى الحازم ، ومن ثم رأى البريطانيون أن يكون نظام ادارتهم هناك معتمدا على زعماء القبائل ليدبروا الأمور نيابة عنهم بعد أن يتلقوا التعليمات من المشرفين البريطانيين - المفتش فيما بعد - طبقا لنظام لوجارد الذى انبثق عنه نظام الادارة - الأهلية السابق الاشارة اليه (٣) .

وبهذا أصبحت السلطة الادارية مركزة فى يد حكام بريطانيين رغم أن السياسة الرسمية أعلنت منذ البداية تأييدها للسلطات التقليدية ، واتاحة الفرصة لها للتحكم بموجب العرف السائد فكثيرا ما حدث أن عملت الادارة على تحطيم سلطة الزعماء القبليين حتى تتمكن من اقامة الحكم البريطانى بلا منازع ، أو تتمكن من ايقاف الحروب القبلية أو كليهما معا (٤) .

وقد ساعدت الانثروبولوجيا - كما قال ماكمايكل - فى تفهم مشكلات

(١) الاهالى : ٢٨ مارس عام ١٩١١ ، تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ٣ .

(٢) C.R.O.S., S.I.R., Annual report on Lado Enclav, by Bimbashi Neu Combe, S.F. 1908.

(٣) محمد المعتصم : المرجع السابق ، ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٤) محمد عمر بشير : جنوب السودان : ترجمة هنرى رياض والجنيد عمر ، ص ٤٧ .

الجنوب ، فإذا كانت عاداتهم وأساليب حياتهم قد احترمت ، فإنه من الانصاف أن يعاملوا بما يليق ، فالأمر في الشمال كان أيسر ، حيث أن اللغة العربية ومبادئ الاسلام حرثت الأرض تمهيدا لدخول أى حضارة متقدمة جديدة ، ولكن الجنوب تعددت فيه اللغات واللهجات والديانات الوثنية فجعلت هناك حائلا كثيفا حال دون وصول أساليب الادارة اليهم (١) .

فضلا عن اختلاف الظروف القبلية الكثيرة التي تحكمت في تلك الشعوب ، واختلفت فيها من قبيلة الى أخرى ، فالأطباء السحرة Witch Doctors مثل الطبيب « أرينديت » Ariendeet كانوا من أصحاب النفوذ الروحي على الدنكا في اقليم « نياملل » Nyamllel حتى مشرع الرق ، وكان يدعو الى مقاومة الادارة ، خاهبة عندما طلبوا منهم الضرائب ، وهو أمر لم يتعودوه (٢) .

وفي بلاد الزاندى كان كل ( مك ) فيها مستقل بدارته في البطن التي يحكمها ، وكان لكل بطن منها قوة عسكرية للدفاع والهجوم ، فكانت كل مجموعة أسر صغيرة عليها شيخ من أخوة الملك ، وتخضع هذه الملكيات قى وضعها الكبير فى شكل كونفدرالى تقريبا لملك الزاندى الواحد فى افونجارا Avungara وظلت هكذا حتى عام ١٩٠٥ ، عندما استطاعت الادارة العسكرية - بالقسر - أن تخضعها لها (٣) .

وفى فاشوده كانت القبائل متخلفة تكره الحكام السابقين ، وكان مك الشيلوك الذى كان يعيش ويحكم على ضفاف النيل من بحيرة ( نو ) حتى شمال فاشوده يسبب المضايقات للحكومة ، عندما كان يصطدم بجباة الضرائب ، وصمم أن يقلدهم رغما عنهم ، لدرجة أنه ألبس بعض تابعيه ملابس مشابهة للملابسهم ، وأرسلهم الى القرى المحيطة ليجمعوا الضرائب فى شكل حبوب ونساء ، باسم السلطة فى الخرطوم (٤) .

بالاضافة الى شدة بأس قبائل البير والأنواك التي كانت تعيش فى المنطقة ما بين بحر الزراف وحدود الحبشة والتي سبق الاشارة الى حملات تأديبهم .

أمام كل هذا انتهت الأمور الى استعمال أسلوب الوكالة أو الانابة ، أى انابة أشخاص تتوافر فيهم قوة الشخصية ، والمركز المادى ، بين أهلهم وعشيرتهم فى القبيلة وخاصة من كانوا يملكون ناصية الأمور الغيبية من سحر وشعوذة .

Macmichael, H. : The Sudan P. 107.

(١)

C.R.O.S., S.I.R., Annual report 1902, p. 2.

(٢)

Baxter, P.T. and butt, A. : The Azande and related peoples of the Anglo Egyptian Sudan and Belgian Congo. London 19٤3, p. 48.

(٣)

Peel, S. : Op. Cit., p. 193.

واختار البريطانيون صفا ثانيا من الوكلاء ، أقل مستوى ، ليكونوا عيوناً وعمل هؤلاء فى القبائل الصغيرة ، وكانوا يختارون من ذوى السلطة فى القبيلة ، لهم ، وسموهم ( صغار الوكلاء الإداريين ) Minor administration Agents وكانت مؤهلاتهم هى الخبرة والتدريب الجيد على أعمال الحكم والإدارة (١) .

وهكذا اتبعت السلطة هناك أسلوب الإدارة الأهلية ، ولكن فى شكل مخالف لما اتبعته فى غرب السودان . فبدأت يجذب الزعماء ورؤساء القبائل بالحسنى بعد حملات التأديب التى أثارت فى نفوسهم الرهبة واحترام الحكومة .

فوجدهم بعد هذه الحملات يجمعون الرؤساء المشكوك فى نواياهم بحجة استضافتهم وأكرام مشواهم - كما حدث مع رؤساء قبيلة البير عام ١٩١٢ ، بأن جمعوا شيوخهم أمثال « باز شانشورى » Baz Shanshore زعيم « تورتوت » Tortot ابنه ، والزعيم « كومرون » Komron ووضعهم فى الخرطوم حتى تعبر سحابة الثأر التى سادت بين البير والدنكا (٢) . ثم استضافة مك الشيلوك فى وادى حلفا ، الذى كان قد تدخل فى جمع الضرائب وتذرعوا فى هذه الاستضافة بحجة تدريبه على أعمال الضرائب التى يهواها ! (٣) .

كما لجأت الحكومة كذلك الى أسلوب تملق بعض الرؤساء الأقوياء ، فكانت تقف الى جانب من كانت تحس الا قبل لها به ، أو من كانت تحس بميله تجاهها لتضرب به أعداءها من الرؤساء الأضعف منه ، مثلما حدث فى مركز لوتوكا Lotuka فى مديرية منجلا ، فإزاء النزاع بين دودينجا Dodinga وبوبوزا Popoza وباحساس الحكومة بقوة الأخير دخلت فى صفه وأنشأت نقطة بوليس بجوار أرضه عند منطقة Lochreatum وأرسلت الدوريات من هناك فلقى على دودينجا (٤) .

كما شكلت لهم الحكومة مجلساً للرئاسة يتكون من الزعماء ورؤساء القبائل بأشراف محدود منها ، وكان اختصاص هذا المجلس فض المنازعات بين زعماء القبائل الكبار .

كما كان لكل قبيلة مجلس يجمع عيون القوم فيها ، له اختصاصات إدارية هى : تنفيذ ما تصله من أوامر الحكومة ، كما كان له اختصاص قضائى ، وهو ما سيتعرض له الباحث عند الحديث عن القضاء فى جنوب السودان (٥) .

- 
- Howell, PP. : A manual of Nuer Law, London 1954 p. 34. (١)  
C.R.O.S., S.I.R., 2/29/236, Dark Bey : Report on Beir Batrol, p. 21 (٢)  
Peel, S. : Op. Cit., p. 193. (٣)  
S.I.R., Annual report 1902, p. 6. (٤)  
Howell, PP. : Op. Cit., p. 35. (٥)

وبهذا وفرت الحكومة كثيرا من المصروفات تغلبا على عقبة التمويل ، لأنهم لم يكونوا يدفعون رواتبا لهؤلاء الرؤساء .

وندرس الآن بشيء من التفصيل السلطات فى ظل هذا النظام . .

### سلطات شيوخ القبائل

كان شيخ القبيلة هو الرئيس الروحى والزمنى للقبيلة ، وكانت القبائل مقسمة الى بطون يدين رؤساء كل منها بالولاء لهذا الرئيس الذى كان يوزع المسئوليات عليهم كالرعى وحراسته والسقاية وحراستها والنساء والذود عنين (١) . وكان هؤلاء الرؤساء يحملون لقب (مك) فى الزاندى وريت Reth فى الشيلوك .

ولقد تركت الادارة لهم نظرا للنزاعات التى تنشعب حول المرعى وملكية الماشية ، وهو ما أتقنوه من قبل .

كما كانوا يشتركون فى مجلسين للقبيلة - مجلس القضاء - وهذا ما سيتناوله الباحث فيما بعد ومجلس لوكيكو Lukiku ويمارسون فيه السلطة التنفيذية على الشعوب . ولم تكن سلطة الشيوخ متساوية فى كل القبائل ، وانما كانت تختلف من قبيلة الى أخرى ، فمن سلطة مطلقة تصل الى حد التصرف فى الحياة والموت للأفراد ، ومنها ما كان محددا معتمدين على اعتقاد الشعوب فى سلطتهم الغيبية مثلما منح شيوخ الزاندى والشيلوك سلطات استثنائية نظرا لشراسة شعبهم .

أما عن الادارة فلم تكن تغمض عينها عن سلطات هؤلاء الشيوخ خشية التعدى على هيبتها ، وهو ما أظهره تقرير المخابرات من « أن أهم ما أنجزته الدورية فى منطقة الدنكا عام ١٩١٠ هو القبض على الشيخ اشوى Ashowi الذى كان سيقضى تأثيره على هيئة الحكومة لما له من تأثير على سلام المنطقة وأمنها . وكان أشول هذا هو الزعيم المرموق فى كل بطون الدنكا وهى : Akot Kenek Gale Loitch وكانت لديه الرغبة فى هزيمة قوات الحكومة (٢) .

وفى عام ١٩٢١ أوصى مدير الجنوب فى اجتماعهم السنوى بالغاء لقب (مأمور) واعطاء سلطاته للشيوخ ليحكموا طبقا لقوانينهم القبلية وعرفهم السائد مع توصية بعدم العمل بقوانين المسلمين كخطوة لتنفيذ سياستهم العامة تجاه فصل الجنوب عن الشمال (٣) .

(١) Seligman, C. G. : Pagan tribes of the Nilotic Sudan, London 1932, pp. 140-142.

C.R.O.S., S.I.R. 189-1910.

Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 55.

(٢)

(٣)

وهكذا يمكن القول أن سياسة الادارة فى الجنوب بالنسبة للشيوخ كانت الابقاء على حكم رؤساء القبائل وسلطاتهم التقليدية ، وبذلك تمكنوا من الاندماج فى الهيكل الادارى الجديد ، وكثيرا ما أدى هذا الدور الجديد الذى قام به الرؤساء الى ايجاد وضع متناقض اذ تحول رئيس القبيلة من زعيم مستقل الى شخص أشبه برجل البوليس (١) . وهو ما يشير اليه تقرير عام ١٩٢١ عندما أورد أنه بذلت خطوات ايجابية فى هذا السبيل منذ بداية عام ١٩٢١ ، وهو اشتراك الوطنيين فى ادارة أمورهم ومساندتهم حتى تمكنوا من ادارة بلادهم ، وقد وصلت الحكومة بأساليب كثيرة الى نفس الهدف . ففى المقام الأول انتخب من الوطنيين من يصلحوا للخدمة وعينوا كموظفين لينفذوا واجبات ادارية محددة ، وفى المقام الثانى : أن يكونوا قنوات لتوصيل أوامر الحكومة الى أفراد قبيلتهم (٢) .

وأخيرا ورد فى تقرير لأحد المسئولين الانجليز هناك : « أن رؤساء القبائل بدلا من أن يكونوا أداة للاتصال الفعال بين الشعب والادارة تحولوا الى حاجز يقف بينهما ، فهم يعتمدون على جهل الشعب بالقواعد الادارية ، ويبدلون كل ما فى وسعهم لمنع الاتصال المباشر بين الشعب والادارة ، اذ أنهم يرون سلطتهم ممثلة فى القدرة على المنع والحرمان ، ومن الطبيعى أنهم يفعلون كل ما يستطيعون دون معقب » (٣) .

### دور المفتشين

وضعت السلطات الادارية كلها - فى الجنوب - فى أيدي المفتشين الانجليز ، ورغم ان السلطة الحاكمة كانت تسير وفقا للتقاليد المحلية وتسمح للأهالى بأن يحكموا بمقتضى العرف السائد والتقاليد ، الا أنه كثيرا ما كانت السلطات البريطانية تلجأ الى تعويض سلطات زعماء العشائر بفرض توطيد سلطات الادارة البريطانية أو بدعوى التدخل لفض النزاعات القبلية أو التوصل لتحقيق الهدفين معا (٤) .

ومهما يكن من أمر فقد اعتمدت الادارة فى الجنوب أساسا على هؤلاء المفتشين الشبان ، الذين أرسلوا الى هناك ليحكم كل منهم مقاطعة كبيرة ، ويأتمر بأمره الزعماء ورؤساء العشائر ، وأشرفت على القضاء هناك مجالس القبائل القضائية وكانت لها سلطة الحكم حتى الاعدام .

(١) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنرى رياض والجنيد عمر ، ص ٨٠ .

(٢) Annual report 1921 : p. 12.

(٣) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٨٠ .

(٤) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 101 and

تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٦ .

وظل الأمر كذلك حتى ألغيت آخر محكمة شرعية اسلامية عام ١٩٢٤ وأصبح المفتش هو الذى يقوم كذلك بتسجيل وقائع الزواج والطلاق بين الناس (١) .

وبمرور الوقت أتقن المفتشون لهجات القبائل وهضموا تقاليدهم ، فسيطروا فى نهاية الأمر على كل السلطة بينهم ، من خلال الرؤساء الذين صغر شأنهم بقدر ما كبر شأن هؤلاء (٢) ، لأنه قد وصل تدخل المفتش فى شئون الأهالى الى أدقها معلنا أن الحكومة كانت تهدف من ارسال المفتشين معاونة المشايخ فى ادارة السكان ووقف اغارة المغيرين ومناقشة مشكلاتهم والوفاء بمستلزماتهم من طعام وعتاد وملابس ولاعطاء المساعدات الطبية .

فضلا عن تعليم الشيوخ اصول الادارة والحكم ، وهو ما نجح فيه الشيوخ أمثال : مادي Madi وننج Teng من شيوخ النوير .

وان كان الشيوخ قد أصروا على أن تبقى فى أيديهم السلطات الغيبية على شعوبهم ، فقد أجاب المفتشون بفرض هيئات تدعم الحكومة من البوليس والجنود (٣) . فتألفت فى عام ١٩٠٨ فرقة البوليس الراكبة على البغال من نحو عشرين فى كل مديرية ، وقد ظهر أثرها فى اقرار الأمن فى مركز بور مديرية منجلا عندما أسرع لتجديتها من غزوات البير ، بالإضافة الى قوة المشاة (بيادة) الموجودة (٤) . وقد سعد الجنود بلبس « القبعات العريضة ذات الحوافى » ، والسراويل مثل الانجليز ، وكانوا يحافظون عليها (٥) . كما شكلت فى عام ١٩٠٦ فرق لنشر الأمن بين القرى ليلا خاصة حماية الآبار وتنظيم عملية السقاية منها (٦) .

أما رواتبهم فكانت من ضريبة عينية تجبى على المحاصيل بنسبة ١٠٪ ، وكانت تودع المخازن ويعطى منها الجندى نصيبه كل مساء بالإضافة الى ما كان يدفعه التجار العابرون للبلاد ( ترانسيت ) من المواد التى حملوها معهم (٧) .

وفى عام ١٩١٧ اتخذت الادارة خطوة أكثر خطورة فى سبيل فصل الجنوب عن الشمال عندما شكلت قوة عسكرية محلية من أبناء الجنوب المسيحيين أطلق

(١) وفد السودان : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) محمد المعتصم : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٣) C.R.O.S., S.I.R., No. 323 June, 1921.

(٤) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، مديرية منجلا ، ص ١٣٩ .

(٥) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ١٨٥ .

(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٦ .

(٧) تقرير سنوى : عام ١٩١٣ ، ص ٢٣٢ .



عليها اسم ( الفرقة الاستوائية ) ، وأبعدت الحامية الشمالية التي كانت - بالإضافة الى التجار - رابطة وثيقة بالشمال .

وكان أول من فكر في تشكيل جيش محل من أبناء الجنوب هو « أوين » Owen مدير مديرية منجلا ولادو في عام ١٩١٠ عندما كتب يقول : « انه نظرا لما للجيش من أثر حضارى عظيم ونظرا لحرص العسكريين من السودانين على أن يكون كل المجندين من المسلمين ، وأن يقوم الامام بالقاء تعاليمه عليهم من القرآن ، فانه يقترح تشكيل فرقة استوائية للخدمة في الجنوب يكون جميع أفرادها من أبناء الجنوب السودانى ، تلقى اليها التعليمات باللغة الانجليزية ، وتقام بينها الشعائر المسيحية » (١) .

ووافق وينجت على هذه الفكرة على أساس أنها العلاج ضد أى ثورة عربية ، بل ضد أى وجود عربى يهدد الجنوب ، خاصة وأنه كان يعمل بالمخابرات من قبل ، ويعلم كم تتأصل روح الدين في السودانين (٢) . وهى المشاعر التى انفجرت خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائى فى شكل مظاهرات محلية ضد الغزاة . ومن هنا كان تشكيل جيش محل فى الجنوب تحت قيادة ضباط من الانجليز أمر مست الحاجة اليه . فضلا عن أن هذه الفكرة لاقت هوى فى نفس وينجت المسيحي المتعصب على أساس أنها ستحد من انتشار الاسلام فى الجنوب .

واستكملت - الفرقة الاستوائية - قوامها فى عام ١٩١٧ وبمجرد أن تم ذلك أمر الحاكم العام القوة العسكرية السودانية الدائمة هناك بالرحيل فورا ، فرحلت فى ٧ ديسمبر عام ١٩١٧ ، وأخذت الفرقة الاستوائية مكانها حتى قيام حركات عام ١٩٥٥ (٣) .

### القضاء فى جنوب السودان :

قام أسلوب الادارة فى جنوب السودان أثناء الحكم الثنائى على أساس حكم البلاد من خلال الشعب واختلاف ما يتحكم فيهم من طباع وبيئات أنبتت عرفا وتقاليد مختلفة ، فهم ما بين عربى فى الشمال وبدائى عنيد فى الشرق وشيلوك وزاندى وثنيين فى بقية النواحي (٤) .

وبعد أن انهارت سلطات القبائل وقلمت أظافر رؤسائها بفعل التجريدات العسكرية التى أرسلت الواحدة تلو الأخرى ، أصبح على المفتش الانجليزى

(١) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٨٠ .

(٢) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنرى رياض والجنيد عمر ، ص ٦٥ .

(٣) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٨١ .

(٤) I. D. Anglo Egyptian Sudan, Bahr El Gazal, p. 37.

– الذى انتهت اليه الأمور – أن يسوى النزاعات القبلية عندما رفض الزعماء وشعوبهم المثول أمام المحاكم ، لذلك كان رجال الادارة مجبرين على التعامل مع القبيلة مباشرة فى اطار الحفاظ على شكل المعاملات القضائية ، طبقا للتقاليد والعرف السائد (١) .

لم يستسلم الجنوبيون بسهولة للادارة فى مجال القضاء ، كما كان فى الشمال بسبب اختلاف العرف والتقاليد ، فبينما تحكم الشمال الشريعة الاسلامية الواحدة التى يحترمها الجميع ويخضعون لها ، فان الجنوب تعددت فيه التقاليد والنظم القانونية من قبيلة الى أخرى ، ومن بطن الى بطن ، فضلا عن خشونة طباعهم .

فحدث أن منع ملك تقلى شعبه من عرض قضاياهم على ممثلى الحكومة التى يخشاها ، وساعده فى ذلك الكهنة الذين سموا ( كوجار ) Kujar وكان لهم مركز كبير فى نفوس أهل الجنوب فكانوا يقاومون كل حكم له اثره على مركزهم .

ولقد بلغ من تحدى الكوجار للادارة أنه لم يكن يعترف بالحدود بين القبائل أو بين المراكز فعندما نشب نزاع حول ملكية المراعى بين فريقين من الدنكا والنوير ، الأول بزعامة ايجك Ige والآخر بزعامة شيخ النوير كور رواج Kur Ruag وذهب جاويش ليرد البقر الذى سلبه النوير ، فحاول كور رواج طعنه بخنجر ولكن الجاويش أطلق عليه النار دفاعا عن نفسه ، وهب النوير بقيادة كوجار ومعه أكثر من مائة رجل وهجموا على مخفر البوليس فقتلوا ستة من رجال البوليس وقتل من النوير حوالى ستة وعشرين بما فيهم الكوجار نفسه (٢) .

كما ظلت سلطة الأطباء السحرة وصانعى المطر Rain maker تلازم الادارة القضائية حتى عام ١٩٢٢ فكانوا ذوى نفوذ مطلق فى كل ما يحكمون به خاصة فى المناطق النائية فى بلاد النوير .

وكانت هناك مشكلة قانونية أخرى واجهت الادارة فى الجنوب ، وهى تجميع العرف والتقاليد التى كان يخضع لها هؤلاء الناس . وقد قام الموظفون الانجليز بهذا الجهد ، فاستطاع أحد المفتشين الانجليز تلخيص قوانين الدنكا ، ليكون تحت نظرهم – وهم الغرباء عن البلاد – فى الحكم فيما يعرض عليهم من قضايا .

ولقد حكم فى أكثر من ١٦٠٠ قضية بمعرفة موظفى الحكومة من المفتشين فيما بين عامى ١٩٠٣ ، ١٩٠٦ (٣) . فضلا عن المحاكم الشرعية التى كانت

Warburg, G. : Op. Cit., p. 134.

(١)

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، تقرير مديرية منجلا ، ص ١٢٣ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 135.

(٣)

تفصل في أمور المسلمين من أهل القبائل ، ولكن تضاعف سلطانها حتى الغيت تماما في عام ١٩٢٤ .

ولقد كان القضاء الأهلي في الجنوب قسمة بين شيوخ القبائل وموظفي الحكومة ، وان لم تكن هناك حدود ظاهر تفصل بينهما بقدر ما كان هناك نداخل بين السلطتين (١) .

وتعرض لهذا النظام القضائي بادئين بسلطات الشيوخ ، ثم سلطات الموظفين :

١ - بالنسبة للسلطات القضائية لشيوخ القبائل . . . فقد أبتت الإدارة على سلطاتهم في القضاء ، كرؤساء لمحكمة الشيوخ ( لوكيكو ) تلك التي اختصت بالحكم في الأمور المحلية والنزاعات التي كانت تنشأ بين القبائل ، ونوقفت الأحكام على قوة شخصية الرئيس وحزمه (٢) ، وقوة ذكرائه في تتبع الأحداث ، لأن النزاعات القبلية كانت تستمر لعدة سنوات . وكان الأحفاد يتوارثون عرضها على القضاء عن أجدادهم ، فكان النزاع بذلك يتبلور حتى يصبح حربا ضروسا ، مثلما جرى في سلسلة الأحداث الدامية في منجلا وأعلى النيل ، والتي كان بطلها ( ديو ) Diu زعيم النوير عندما أغار على بلاد الدنكا زعيم النوير ليثأر لمقتل أمه . واحتل أرضهم ، فأصر زعماء الدنكا أمثال : أول و أنجاري Angai على استعادة ماشيتهم التي استولى النوير عليها ، الا أن الهزيمة كانت منكرا وأصبحوا أضعف من الدخول في حرب معهم ، فلجأوا الى سرققتها ، ولكن قائد النوير ( ماشار دنج ) Machar Ding كان ماهرا ورد بهجوم عارم عام ١٩٠٦ فاكسح جحافل الدنكا ، ومنذ ذلك الوقت أصبح النزاع محتدما ، وظلت الحرب سجالا بينهما ، وأثناء تلك الفترة كان النوير يرفعون شكواهم الى السلطات البريطانية الحاكمة في منجلا التي اهتمت بها فألغت كل القضايا التي سبق أن رفعت قبل عام ١٩٠٨ وملت أطرافها وأنهت البقية منها صلحا ، ليبدأ الأحفاد سلام جديدة (٣) .

وكان تشكيل هذه المحكمة في منجلا من أربعة شيوخ لوكيكو ، برئاسة أكبرهم سنا و سطوة ، أما في مديرية النيل الأعلى فكانت تحت اشراف المك (٤) .

(١) تقرير سنوي : عام ١٩٠٦ ، ص ٦ .

(٢) C.R.O.S., Palace 1/3/63 Report 1920, p. 18, and F.O 407-198: Part XCVCC, Jan. — Jun 1924.

(٣) C.R.O.S., S.I.R., 177, App. C. : Report on the Administration Boundaries between the Dinkas and the Nuers and

تقرير سنوي : عام ١٩٠٨ ، ص ١٢٩ .

Annual report 1922 : p. 8.

(٤)

وكان رؤساء هذه المحاكم يتلقون تشجيعا واستحسانا من رجال الحكومة (٣) ، مما جعلهم يسرون قدما في أحكامهم . وفي نفس الوقت كانوا موالين للحكومة ، مما نتج عنه حل المشكلات المستعصية التي كانت بين القبائل الكبيرة كالدنكا والعرب الحمر Homer Arabs عندما عقدوا مؤتمرا عام ١٩٢٤ بين ممثلي مديريات بحر الغزال وكردفان ، وأظهر شيوخهم حسن النية وأبرمت بين الفريقين اتفاقية حسن جوار (٢) .

وبنجاح تجربة محكمة الشيوخ زاد عددها ، ففي عام ١٩٢٣ أصبح منها أربع محاكم في منجلا تعقد جلساتها شهريا (٣) .

وتطور الأمر فاشترك فيها خريجو مدرسة نواب الأمير بعد عام ١٩١٦ ممن كان يقع عليهم اختيار الإدارة (٤) .

٢ - أما بالنسبة لسلطات المفتشين في القضاء . . فقد احتفظت الحكومة لنفسها - في شخص المفتشين والأمير - بحق استئناف الأحكام التي تصدرها المحاكم . وكان نتيجة ذلك أن أصبح رؤساؤها يخشون هذا الاستئناف الذي كان يغير أحكامهم ، فتصغر قيمتهم أمام رعاياهم ، لدرجة أن بعض الزوج كانوا يرفعون قضاياهم مباشرة أمام المأمور أو المفتش .

وقد وصل الأمر بخوف هؤلاء الرؤساء أن اشتكى أحد المفتشين عام ١٩٠٥ من أن معظم وقته يضيع في القضايا : « . . . التي لم تكن تنتهي الا اذا انتقل المفتش الى مكانها بدلا من أن يحكم فيها شيخ القبيلة في محكمة الشيوخ » (٥) .

وازاء هذا سعى كثير من المفتشين الى اقناع الشعب بعرض قضاياهم على رؤساء القبائل ، الذين عرضوا عليهم أنهم سيضمنون لهم تنفيذ ما سيصدرونه من أحكام ، كتحصيل الغرامات ، أو اجبار أحد المتهمين على ترك المكان (٦) .

### نظام الضرائب

لم يستتب نظام الضرائب الا في عام ١٩١٢ حيث بلغ عدد المولدين غربي النيل ٤٥٠٠٠ ممول ، خاصة عندما دخل البالوش (٧) من الهنود الذين عملوا

(١) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 249.

(٢) Annual report 1924 : p. 1.

(٣) C.R.O.S., Palace 1/3/63 Annual Report 1920.

(٤) السودان : ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ .

(٥) Warburg, G. : Op. Cit., p. 134.

(٦) S.I.R. No. 323, App. A, June 1921.

(٧) البالوش : مائل سكن غرب باكستان على حدود ايران يتكلمون لغة قريبة من الايرانية . وهم بدو رحل يرعون الجمال والاعنام . يدينون بالاسلام ، وهم فقراء عموما لذلك يلبأون الى الهجرة .

Ency. Brit, Vol III, p. 51.

فى تجارة الملح والملابس على أساس المقايضة ، وكانت الضرائب تحصل فور عقد الصفقة فى الأسواق . أما بقية الضرائب فكانت تفرض بنسب متفاوتة حسب حالة القبيلة ، وكانت تحصل عينا (١) .

هكذا كان نظام الادارة فى جنوب السودان ، ولكن كان هناك جهد آخر تقدمت به هيئات ليست رسمية فى سبيل دعم سياسة انجلترا فى الجنوب ، تلك الهيئات هى الارساليات الأجنبية .

### أثر نشاط الجمعيات التبشيرية فى الادارة فى جنوب السودان :

رأى المسئولون أن يسمحوا للجمعيات التبشيرية بمزاولة نشاطها فى جنوب السودان لرفع مستوى الأهالى هناك ، والعمل على تقوية ولائهم للحكومة الجديدة (٢) .

ولكن كانت لهذه الجمعيات وجهة نظر مغايرة لرأى هؤلاء المسئولين . فقد أتوا الى السودان مدفوعين بحماسةهم الدينية من جهة ، وبجهلهم بالفرق الكبير بين السودان وبين أقاليم افريقيا الوثنية الأخرى من جهة ثانية ، من أجل ذلك لم يسمح كرومر بالتبشير فى الشمال المسلم ، وتركهم يعملون فى الجنوب الوثنى (٣) .

وبالرغم من امكانياتها المحدودة فقد أخذت هذه الجمعيات على عاتقها مسئولية التعليم بين قبائل الجنوب (٤) . وظهرت أعمالهم واضحة بين الشيلوك منذ عام ١٩٠٢ ، حيث أقبل أولادهم « مسرورين » على التعليم فى أول مدرسة أنشأتها الارسالية الأمريكية على نهر السوبات (٥) .

ومع استقرار سلطة الحكومة والأوضاع السلمية فى الجنوب ازداد الاهتمام بقضية التعليم ، وشكل وبنجت عام ١٩١٢ لجنة من كبار الموظفين أحيطت أعمالها بالسرية الكاملة لتقدم توصياتها اليه بشأن النشاط التبشيري المسيحى فى مجال التعليم .

وفى عام ١٩١٨ بذلت أول محاولة صادقة لتوجيه اهتمام الحكومة الى القيام بدور مباشر فى التعليم تحت اشراف البكباشى جروف A. Grove مفتش مركز أوبارى بمديرية منجلا . وقد دعا فى تقريره ، انه لن يكون بالامكان تحقيق مزيد من التقدم فى الادارة أو التجارة فى الجنوب ما لم يتلق السكان

Turner, D. : Colonisation in Africa, 1870-1960. Vol. III. (١)  
London 1971. p. 51.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ١٢٥ .

(٣) مدثر عبد الرحيم : مشكلة الجنوب ، ص ٣٥ .

Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 43. (٤)

Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 77. (٥)

المحلين قدرا من التعليم . فالادارة تتطلب طبقة من الموظفين المحلين القادرين على القراءة والكتابة بلغتهم الخاصة ، وعلى انجاز الأعمال المكتبية لرؤسائهم ، والعمل على تنمية بلادهم على أساس متقدم مدروس ، وينبغي تعليم أبناء رؤساء القبائل حتى يتمكنوا من شغل منصب المأمور والنهوض بوظائف الضباط المحلين (١) .

وفعلا تم التحاق ستة من أبناء السلاطين في غرب بحر الغزال بمدرسة الارشالية الكاثوليكية في واو ، كدفعة أولى ، ثم في السنة التالية التحق ١٧ من أبناء السلاطين والمشايخ بها ، ورغم أن أعضاء البعثات التبشيرية كانوا من الشباب المتحمس الا أنهم صادفوا عقبات كثيرة في سبيل نشر التعليم منها :

أولا : صعوبة المواصلات بسبب اتساع المساحات ، وانتشار المستنقعات .

ثانيا : نقص الموارد المالية اذ كان الجنوب أشد تخلفا اقتصاديا عن الشمال .

ثالثا : تعدد اللغات واللهجات .

رابعا : انتشار الأمراض وقسوة الظروف المناخية الى حد دفع الكثيرين من الأوروبيين الراغبين في الاشتغال بالتدريس الى تفضيل العمل في شمال السودان عنه في الجنوب .

خامسا : كانت الهجرة المتصلة التي يتطلبها تنقل الزراعة وطبيعة الترحال الى تغلب بعض القبائل ، وقلة عدد السكان ، وتغيب الرجال لفترات طويلة في القتال والصيد .

ورغم هذه الظروف فقد تخرج من هذه المدارس المعلمون الأوائل والحرفيون وكتابة المحاكم (٢) .

ولقد دخلت الادارة الى هذه المدارس في شكل المفتشين ، فقد خضعت هذه المدارس منذ عام ١٩١٢ لنظام التفتيش الدقيق من قبل الحكومة ، وكان لابد من الحصول على موافقة الحكومة على المناهج الدراسية فيها ، وكذلك على المدرسين الذين قاموا بالتعليم فيها (٣) .

وقد برز من المفتشين في التعليم في الجنوب مستر هوسى Hussy كبير مفتشى مصلحة التعليم بحكومة السودان ، الذي ناقش مشكلات اصلاح التعليم هناك ، في ضوء نظرية التعليم ، من أجل خدمة الحكومة (٤) .

(١) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٧٣ .

S.I.R. 200 March 1911.

(٢)

S.I.R. 198 Jan. 1911.

(٣)

(٤) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٦٥ ، ٧٢ .

وفى المناطق الشمالية من بحر الغزال ، والتي تأثرت بنظم التعليم الاسلامى جعل المبشرون يحتفظون بنظام الكتابيب فى كاببيوزا Kabebuza وكافياكنجى Kafiakingi وراجا Raga وفى واو حيث ظلوا يعلمون القرآن ، ثم درسوا مناهجهم المسيحية بعد ذلك ، وشيدوا الكنائس بجوار الكتابيب خاصة فى واو (١) .

كما وصل دور الارساليات فى التعليم الى عمل مدارس متنقلة تتبع تنقلات الفرق العسكرية والجيوش لتعليم أبنائهم كلما حلوا فى منطقة ، وأشهرها المدرسة التى أنشئت فى عام ١٩٢٤ ، وحملت اسم « مدرسة ستاك التذكارية » فى واو (٢) .

وبعد هذا العرض للادارة فى جنوب السودان نأتى الى :

### أثر الادارة على الأهالى فى جنوب السودان

استوعبت الادارة الجديدة درس التعامل القديم بين المصريين والمهدين وبين أهل البلاد ، وكيف فشلوا فيه فشلا ذريعا ، أورت الوطنيين الخوف والهروب من كل ما هو أجنبى دخيل على البلاد .

ولذلك أحسن الاداريون معاملتهم بعد أن قلموا أطافر الخارجين منهم على النظام بارسال الحملات التأديبية ، التى أرست دعائم الحكم ، وأشاعت الاحترام والرغبة فى النفوس ، وظهر هذا الاحترام فى اطاعة شيوخ القبائل لأوامر الموظفين الانجليز والمصريين من مفتشين ومأمورى ومراكز ، لدرجة أنهم كانوا يتعجبون بل ويعتبون على الانجليز تأخيرهم فى المرور عليهم (٣) .

كما كانت أحوال تلك الأصقاع مثار دراسة مسبقة فرضت نفسها على رجل الادارة الشاب الذى كان يرشح للعمل هناك . ولقد أظهرت هذه الدراسات أن مشكلة استرقاق أهل الجنوب كانت سببا جوهريا فى كراهية الوطنيين للأجانب . ومن ثم لجأوا الى الاستئذان قبل دخول القرى المجاورة ، بل كانوا يحملون معهم الهدايا الى رؤسائها ، مما غير الفكرة عن الادارة الجديدة ، مثلما حدث مع الزعيم الزنجى بينزا Binza سلطان الزاندى مع البكباشى أنسور E. Ensor الذى منعه أول الأمر من دخول قريته ولكنه بعد أن قبل الهدايا التى قدمت اليه أذن لانسور بالدخول ، بل أصبح صديقا له يشكو اليه ما سبق أن قاساه من الحكومات السابقة (٤) .

(١) J.D. Handbook : Anglo Egyptian Sudan, Bahr El Ghazal, p. 45.

(٢) الصائم محمد ابراهيم : الفاكهة المحرمة - جنوب السودان ، ( ٥٠ ت ) ، ص ١٤٧ .

(٣) فهذا الزعيم الزنجى مفوتو Mvuto يكتب فى عام ١٩٠٧م الى الحكومة يسألها

هل حلت منه ما عكر الصفو بينهما لدرجة أنه لم يزره أحد المفتشين خلال فترة طويلة مضت

وكذلك الزعيم باجاتاكا Bagataka يستفسر عن نفس السبب ونفس الموضوع .  
Collins, R. and Herzog : Op. Cit., pp. 124, 125.

Tbid pp. 124-125.

(٤)

وكان نجاح الادارة فى فض المشكلات بين القبائل سببا جوهريا فى اقبال الزنوج على صداقتها ، كما حدث فى احلال السلام بدل الشقاق الذى كان قائما بين السلطان يامبيو Yambio وجيرانه ، لدرجة أنه أصبح يمد المخابرات البريطانية بالمعلومات وصار عميلا لها (١) ، كما طالب القبائل بحماية الحكومة لهم ، لدرجة أن الدنكا كانوا يعيرون النوير عام ١٩٠٨ بأنهم ليسوا تحت حماية الحكومة « وأن الدوريات الصديقة لا تمر ببلادهم » ، كل هذا سهل عمليات جمع الضرائب بعد ذلك واستتباب الأمن هناك (٢) .

ثم أن مراقبة مناهضة تجارة الرقيق وانشاء نقطة بوليس لهذا الغرض ، دفع الزنوج الى حب الادارة الجديدة والتفانى فى خدمتها .

فضلا عن ذلك كان للادارة الجديدة فى جنوب السودان جهودها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ظهرت فيما يأتى :

- ١ - قام بعض الضباط باجراء تجارب على بعض المحاصيل كالذرة والقطن .
- ٢ - وفى مجال التجارة اشتركت الحكومة كمقايض مع الشعب ، وأدخلت السلع البريطانية الى الأسواق .
- ٣ - منعت الادارة الجديدة الاتجار فى الأسلحة والبارود الا فى حدود القانون (٣) .
- ٤ - أدى استتباب الأمن الى الثقة بالادارة ، تلك الثقة التى كانت سببا فى رواج التجارة ، وكفهم عن المعاملات الوحشية .
- ٥ - بذلت الجهود لادخال العملة فى المعاملات بدلا من المقايضة ، ونجحت هذه التجربة فى منجلا وبحر الغزال لدرجة أن الحطابين فى منجلا أصبحوا يتقاضون أجرهم نقدا وليس عينا ، وأصبح الشعب فى مديرية النيل الأبيض يبيع محصوله من الصمغ بالنقد ليدفع الضرائب فى شكل نقود (٤) ، بل أخذت النقود تحل محل الخرز ( السكسك ) حيث يذكر مدير بحر الغزال - الماجور هُدجسن - أن من أفضل دلائل نجاح الادارة هناك الزيادة التدريجية فى تداول النقود ، ويذكر فى تقريره أنه قد تسربت منها مبالغ قدرت بمبلغ ٧٦٢١ جنيها مصريا فى ثمانية أشهر عن طريق التجارة (٥) .

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ٩ .

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٨ .

(٣) Collins, R. and Herzog : Op. Cit., pp. 128-128.

(٤) Ibid, p. 129.

(٥) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ١١٣ .



- ٦ - أجريت تجارب لتحسين محصول الموز في مديرية منجلا ، وقد آتت أكلها في عام ١٩٠٨ ، وكانوا يبيعونه ويدفعون الضرائب عنه بالعملة .
- ٧ - تحسنت وسائل النقل النهري ، وطهرت الروافد والترع في مناطق الرجاف ، وبدأ تسيير السيارات في بحر الغزال في عام ١٩١٠ بين مشرع الرق و واو ، كما نشط النقل بالعربات « الكارو » التي كانت تجرها الأفيال والأبقار .
- ٨ - نشرت المساحيق لآبادة ذباب تسي تسي والحشرات الضارة .
- ٩ - أنشئت الكارنتينيات لفحص الحيوانات ومراقبته أوبثتها (١) .
- ١٠ - منعوا صيد الحيوانات التي يخشى على انقراضها كأفراس النهر والخراتيت فحافظوا على الثروة الحيوانية (٢) .

وكان أخيرا للادارة في الجنوب آثارها الاجتماعية التي ظهرت في :

- ١ - اشتراك الوطنيين في بعض الأعمال الصحية كمهنة « المعاونين الصحيين الوطنيين » Native assistant medical officers وكانت هناك مستشفيات متنقلة تارة في شكل سفن ، كالسفينه Lady Baker وأخرى في شكل قوافل مجهزة بالأجهزة الطبية اللازمة . وقد زارت السفينة بيكر مدن الجنوب في عام ١٩٢٢ واستقبلها الشعب هناك بمظاهر الاحترام وعرفان الجميل (٣) .

كما كانت هناك زيارات طبية دورية « لفرقة الطب الملكية » في تلك المناطق لمقاومة الأمراض المتوطنة كمرض النوم ، وأنشئت مراكز ثابتة للأبحاث في ديم الزبير و واو و راجا (٤) .

- ٢ - احترام الادارة لعادات الشعب وتقاليده وفي نفس الوقت قاومت الذميمة منها كالسحر والشعوذة في مناطق الزاندي والدنكا والنوير ، تلك المناطق التي كانت تسودها النظم الطوطمية (٥) .

(١) Collins, R. and Herzog : Op. Cit., p. 129.

(٢) Jackson, H. C. : Behind modern Sudan, p. 145.

(٣) Annual report 1922 : p. 8.

(٤) تقرير سنوي : عام ١٩١٠ - تقرير مديرية بحر الغزال ، ص ٦ .

(٥) Jackson, H.C. : Behind The modern Sudan p. 90.

التوتم أو الطوطم Totam عبارة عن حيوان أو نبات أو جماد خرافي تعتقد الجماعة أنها تناسلت منه ولذلك يشتركون في حمل اسمه ويجعلونه موضع العبادة والتعبد ويحرمون صيده أو أكله أو ذبحه .

صوفي حسن أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية . القايره تام ١٩٧٧ ، ص ٢٨ .

- ٣ - القضاء على عادة تعاطي البانجو وزراعة أشجاره وتحريم تعاطيه (١).
- ٤ - وكان للسياسة التي اتبعتها الحكومة لاعادة توطين الزوج بعد أن هذفت بهم الإدارات السابقة ، وهتك الاسترقاق نسيج حياتهم الاجتماعية أثرها في اقبال الشعب على الحكومة بعد أن أحسوا بالأمن في حياتهم وعادوا الى أرضهم وزراعتهم واستقرارهم ، فزادت غلة الأرض ، وزاد عدد السكان وعادت حركة الأسواق والتجارة ، بعيدا عن « قعقة سلاح الجلابة » بل ونزح كثير من الفلاحين المصريين الى هناك حيث آثروا فنون الزراعة (٢) .
- ٥ - ويصف جاكسون الحياة الأسرية وكيف عاش الأطفال حياة سعيدة ، يصنعون من الطين لعبا وتمائيل ، وكلفتهم المدارس بالواجبات المدرسية في المنازل فصرفتهم عن عاداتهم القديمة ، وأدخلت اللعب التي تسمو بغرائزهم كلعبة الهوكى التي لعبوها بأفرع الأشجار المعوجة ، وبنوا المنازل من عظام الحيوانات والقواقع كعناصر تجميل .
- ولم يعودوا يأكلون طعامهم الا بعد طهوه ولا اللحم الا بعد ذبح الحيوان(٣).

Collins, A. and Herzog : Op. Cit., p. 129.

(١)

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ١١ .

Jackson, H. C. : Behind the modern Sudan P. 69.

(٣)

الباب الثانى

---

الاداريون فى السودان



الجهاز الإدارى فى السودان

بعد أن قضى على قوات المهديّة فى عام ١٨٩٨ بدأ كرتشنر - بإشراف كرومر - يوجه اهتمامه الى تأسيس الإدارة الجديدة . ولما كان الأمر تحفه المشكلات التى تعرضنا لها ، من حيث التنظيم ، فإنه كذلك - من حيث رجال الإدارة والسياسة التى سيسيرونها عليها فى المستقبل - قد نشأت مشكلة اختلاف الجنسيات فى السودان وما تبعتها من عصبية قبلية ، كان على النظام أن يحتويها ، لأن القضاء عليها كان أمراً عسيراً ، فضلاً عن الشعور العدائى الذى ظهر بدرجات متفاوتة تجاه التدخل الانجليزى فى السودان ، وهذا ما دفع كرومر الى تعيين عدد من الموظفين الانجليز فى المناصب الاشرافية العليا فى الإدارة ، تأكيداً لاشرف انجلترا على الإدارة ، وضماناً لتنفيذ مقترحاته هناك (١) . وفى نفس الوقت لجأ الى استخدام المصريين فى المناصب الدنيا حتى لا يقضى تماماً على سلطة الخديو ، لأن وجود ظل من السلطة له ولو كان وهمياً يفيد انجلترا ويدراً عنها تطلمات الدول الأوروبية الأخرى (٢) . وفى نفس الوقت كانت الشروط التى يطلبها الانجليز فى المصريين الذين عملوا هناك . . . هو تشبعهم بالحضارة الأوروبية ، وأن يكونوا على مستوى من العلم اللازم لتطبيق النظريات الغربية فى نظم الإدارة فى السودان (٣) .

(١) سأمى غريز : الصحافة الحربية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ، القاهرة ١٩٦٨

(٢) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، القاهرة

١٩٥٢ ، ص ٢٢٧ .

Cromer, Earl of : Modern Egypt, vol. II, p. 294.

(٣)

وقد أوضح ملنر تلك السياسة بأنه لم يكن الهدف من هذا « نجلزة » أصحاب السلطة من المصريين من حيث المبادئ السياسية ، لكن كان الهدف هو « نجلزتهم » معنويا ، فيؤدون واجباتهم بنفس الروح الانجليزية الأصلية (١) . ولقد كانت مصر في أول الأمر تشترك في وضع القواعد التنظيمية للإدارة في السودان وتشريع القواعد القانونية المنظمة طبقا لحقها في اتفاقية عام ١٨٩٩ (٢) . مبتدئة بتعيين قمة الهيكل الإداري وهو « لورد كتشنر » ، الحاكم العام ، الذي كان أيضا سردارا للجيش المصري (٣) .

وهكذا بدأت الإدارة في السودان عسكرية الطابع ، ومن ثم اختير المدبرون والمفتشون من الضباط الانجليز الملتحقين بالجيش المصري (٤) يعاونهم ضباط مصريون ، وهؤلاء بدورهم يستعينون بسودانيين في القوات المسلحة . أدنى رتبة منهم (٥) .

### تحول الإدارة في السودان من عسكرية الى مدنية :

لم يستمر الأمر على هذا طويلا ، فمنذ السنوات الأولى من القرن العشرين . بدأ التفكير في تغيير الإدارة في السودان الى الشكل المدني نظرا لنفور السودانيين من سلبيات الإدارة العسكرية من قبل ، ومن الاحساس بالمرارة من جراء الحروب التي اتخذت بلادهم ميدانا لها ردحا كبيرا من الزمن (٦) .

ولكن لم يكن أمر هذا التحول سهلا ، فأمام اللفظ الذي كان يثور في الدوائر السودانية حول قسوة السلطة العسكرية ، كانت هناك سحابة الشك في قدرة المدنيين على القيام بالعمل الذي كان يقوم به العسكريون ، خاصة وقد وصفهم أحد القادة الإداريين بأنه :

« اذا قضيت صباح يوم في مكتب أحد المديرين من العسكريين تحس بكم كان يعمل هؤلاء ، وكم كانوا طلقاء في كلامهم بعد أن بدأ المترجم يختفى تدريجيا من مكاتبهم ويقومون بأكثر من عمل في وقت واحد ، ويتحدثون الى أكثر من شخص في وقت واحد ، فما بين تصريح أمور الإدارة ، وبين الاشراف على التحقيق في المنازعات وسماع شكاوى الشاكين حتى لقب المدير « بحامي الفقير » . Protector of the Poor (٧) .

(١) سامي عزيز : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٢) F.O., 407, 193, Part XC No. 33 enclosure II : Note by Mr. Dawson on existing status of the Anglo Egyptian Sudan.

(٣) الغازية السودانية ، ٧ مارس ١٨٩٩ .

(٤) Magnus, Ph. : Op Cit., F. 149.

(٥) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية في السودان ، ص ٤٢ .

(٦) Dafalla, H. : Op. Cit., p. 36.

(٧) Peel, : Op. Cit., p. 198.

رغم هذا فقد كان هناك من الدوافع ما عجل بالتحويل الى الادارة المدنية ، حتى فى ظل تمسك بعض الاداريين « بالزى الأصفر » . فلم يكن يستغنى عنهم خصوصا فى المناطق الريفية ، حيث يتعذر على أى ادارى أن يعمل ما لم يكن شيوخ القبائل متعاونين معه نتيجة اقتناعهم به ، فضلا عن الحاجة الى الحرفيين والكتبة الأكفاء للمء الوظائف الدنيا للادارة سواء فى الخرطوم العاصمة ، أو فى مراكز الادارة المحلية فى المديرىات (١) .

وأمام هذه الدوافع كان كبرياء كرومر وتمسكه بالضباط فى الخدمة المدنية يظهر من خطاب ألقاه فى أم درمان يوم ٢٤ ديسمبر عام ١٩٠٠ ، أشار فيه الى اجادة الضباط الخدمة المدنية بشكل يستحق الشكر ، وذلك فى أصعب الأحوال وأحرجها ، وأضاف أنه يعوزهم مساعدون مدنيون قام باختيارهم من المدنين الانجليز ، ليكونوا الأساس للتغيير المنشود فى ادارة السودان مدنيا (٢) .

وفى بداية عام ١٩٠١ قام كرومر بنفسه بدورة تفتيشية ، تأكد بنفسه من حاجة السودان للخدمة المدنية ، وبذلك أضاف بنفسه الى الميزانية بندا للتعين فيها بلغ اعتماده ١٩٤٠٠٠ جنيها مصريا ، لتعيين عدد قليل منهم كتجربة لتعميمها فيما بعد تحت اسم Sudan Civil Service (٣) .

ويظهر نجاح التجربة من ارسال كرومر برقية الى الخديو فى القاهرة فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٠١ ، يعلمه فيها بسروره من ارتياح الشعب السودانى للادارة المدنية التى تعمل على ما يرام ، فرد عليه الخديو فى اليوم التالى يشكره على جهده وسروره على هذا النجاح (٤) .

ولم يكن كرومر فى داخله راضيا دائما عن العسكريين وذلك انطلاقا من تقويمه لمهنتهم على أنها « بالاضافة الى كل ما تشتمل عليه مما هو جدير بالتقدير الا أنها تتجه الى اثاره أسوأ المشاعر فى صدر الانسان . . . ويبدو أنهم يعاملون سكان مختلف البلاد وحكوماتها كأنهم مجرد بنادق صماء عديمة الحياة » (٥) .

ومما ساعد كذلك على انجاح نظام الادارة المدنية فى السودان مرونة شروطها ، وملاءمتها لظروف البلاد ، فمثلا بالنسبة للاحالة الى المعاش فقد كان ممكنا أن يطلب رجل الادارة المدنية احالته الى المعاش بعد عشرين سنة من الخدمة . وكانت الخدمة فى المناطق الحارة والرطبة الى جنوب خط العرض ١٢

(١) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ص ٤٢ .

(٢) نعيم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٧٧ .

(٣) Fur Corres., Part V, 1901 No. 9 Viscount Cromer to the Marquese of Lansdowne pp. 18, 19, Feb. 21, 1901.

(٤) Fur. Corres. Par. V, 1901 Telegram C P. 44.

(٥) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٢ .

تعتبر مدتها مضاعفة . وكانت الاجازة السنوية الى أوروبا متاحة لمدة ثلاثة أشهر ، وبذلك ينعم المستخدم البريطاني بالراحة ربع العام (١) .

ولما كانت المبادئ الأساسية السياسية الادارية في السودان ، تقوم على تأكيد التلاحم بالشعب ، فقد زود المديرين منذ اللحظة الأولى بتعليمات خاصة بذلك لازالة الرهبة التي رسمها الماضي في نفوس السودانيين ، ثم بتعليمات عامة للعمل وخطته .

فمثلا بالنسبة لما يخص شخص المدير ، أن يكون المدير مشكنا من اللغة العربية ليتعرف على مطالب من يتقدمون اليه ، وأن يصل بلطفه الى داخل أغوارهم (٢) . كما نصحوهم بأن يقوموا بأعمالهم على الوجه الأكمل ، كى يعطوا بقية المواطنين ثقة فيهم أيضا ، وأن تكون معاملاتهم فى حزم مع المقصرين حتى يستتب الأمن ، لأنهم كانوا يحسون بما يعتمل فى داخل الوطنيين من صرخة « السودان للسودانيين » (٣) .

ثم أصدر كتشتر تعليماته اليهم - والسابق الاشارة اليها - تأكيدا لحسن التعامل وتخطيطا للعمل المدني السليم .

وقد قيم كرومر هذه الفكرة ، والتدرج فى الوصول الى تحقيقها ، حيث بدأ بالقابلية والقدرة التي كانت للضباط الذين كانوا يتولون وظائف مدنية فى السودان ، أولئك الذين لم يثبتوا جدارة فى الهند من قبل ، وكانت مشكلتهم عدم اجادتهم للغة الهندية ، واللهجات الوطنية فى البلاد ، مما جعلهم يقعون بين أياب المترجمين والموظفين معاونين . وكان منهم غير الموثوق فيهم ، فطالب من يقوم بالخدمة المدنية باجادة اللغة العربية .

وعاد ليثبت باستمرار نجاح تجربة الادارة المدنية ، وكيف وصل الضباط الشبان الى قلوب السودانيين كالشيلوك والدنكا (٤) .

الا أن الحال لم يستتب بسرعة للادارة المدنية ، بل ظل هناك صراع بينهما لعدة سنوات . اذ لم يكن من السهل تغيير الهيكل الادارى العسكرى الى آخر مدنى أو تغيير طبيعة العسكرى القائمة على القسوة والشدة بمجرد تغيير الرزى من الملابس الصفراء الى الأخرى الملونة (٥) .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 90.

(٣) Colvin, A. : Op. Cit., p. 373.

(٤) Colvin, A. : Ibid., p. 374.

(٥) المؤيد : أول ديسمبر عام ١٩٠٢ .



## المستخدمون في السودان :

لم يكن السودان في أول عهده بالادارة الثنائية في حالة تسمح له بنخريج موظفين ذوى كفاءة تسمح لهم بالاضطلاع بأمور ادارته ، لأن العمل فيه كان يتطلب رجالا قادرين ، يحملون مسئولية الأعمال حتى ولو كانت في غير تخصصاتهم . فكان عليهم أن يعبدوا الطرق ، ويمسحوا الأرض ، ويشيدوا المحطات ، بجانب قيادة الحملات العسكرية الى الأقاليم التي تحتاج الى استتباب الأمن ، والى تقدير الضرائب ، والأعمال المالية الأخرى المختلفة ، وتأسيس الادارة المحلية التي كان عليها أن تتلاءم مع النظم القبلية والدينية (١) .

كما أن عامل الشك الذى سيطر على البريطانيين من استخدام المصريين بالذات شكل مشكلة ظلت تعاني منها الادارة حتى عام ١٩٢٤ ٠٠ عام اخراجهم من السودان عنوة ، وكان ذلك بسبب اعتبارهم عناصر نورية أو قنوات توصيل للثورة عندما أيقظوا جذوة الوطنية في نفوس السودانيين فيما بعد (٢) .

لذلك أكثر البريطانيين من تعيين بنى جلدتهم في ادارة السودان سواء كانوا عسكريين أو مدنيين ، بحجة أنهم خير من يقومون بالعمل هناك ، لدرجة أنهم عانوا كثيرا عندما نقص عددهم بسبب حرب البوير تارة ، وبسبب نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تارة أخرى . فزاد عبء العمل على الباقين ، ولكن ظل هؤلاء الباقون في أماكنهم ليكونوا هم قادة الادارة ، ولا يصل - حتى الأكفاء - من المصريين الى مستواهم الادارى (٣) .

وقد شغل المصريون والسودانيون مناصب الادارة فى السودان فى درجاتها الدنيا ، وتولى الانجليز درجاتها العليا ، فتشغل المصريون وظائف كالتعليم والقضاء الشرعى ، كما كان منهم الأمير ونوابهم وما الى ذلك ، بينما قام السورويون بأعمال الترجمة ورئاسة الكتبة وأشركوا معهم الأقباط فى الأعمال التي تتطلب السرية ، وقاموا بأعمال المحصلين والصيارفة والمحاسبين . واشترك فى الادارة كذلك بعض الأرمن والأتراك واليونانيين (٤) .

واختلفت أساليب اختيار المستخدمين فى ادارة السودان فى طبيعتها طبقا لمستوى الوظيفة المطلوب شغلها ، فمن هذه الأساليب :

أولا : بالنسبة لاختيار كبار الموظفين ، فكان اختيارهم يتم بواسطة « لجنة اختيار المستخدمين المدنيين » Civil Service Selection Committee ، وكانت تتكون من كبار مستخدمين حكومتى مصر والسودان الموجودين فى القاهرة أو

Warburg, G. : Op. Cit., p. 79. (١)

(٢) مورويبيرجر : البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة - دراسات عن موظفى الحكومة - ترجمة محمد توفيق رمزى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٤٣ .

Warburg, G. : Op. Cit., pp. 79, 80. (٣)

Jackson, H. C. : Sudan days and ways, p. 26. (٤)

لندن ، وكان تعيينهم يتم على البابين الأول والثاني من الميزانية العامة للحكومة - وعلى ذلك كانوا يختارون من أرفع مستوى علمي في كليات إنجلترا ، ذلك لأنهم كانوا دعائم الخدمة المدنية (١) . واشترطت هذه اللجان ، لياقة الطالب البدنية وقواه العقلية ، ومدى قوة وتأثير شخصيته على أقرانه ، بالإضافة الى الشروط التي يرى الحاكم العام اضافتها بالنسبة للوظيفة المطلوبة (٢) .

ثانيا : بالنسبة للضباط البريطانيين ، كان على الذين يرغب منهم في الالتحاق بالخدمة المدنية أن يستوفى الشروط الآتية :

١ - أن يستقيل من الخدمة في الجيش البريطاني قبل تعيينه في احدى الوظائف الدائمة في الادارة .

٢ - أن يكون قد أمضى عشر سنوات على الأقل في خدمة الجيش المصرى ، على أن يكون قد أمضى منها خمس سنوات في السودان .

وكانت هذه الأقدميات تضاف الى مدة خدمتهم مما أكسبهم حقوقا مالية أكثر ممن اختيروا بالبند « أولا » مما كان سببا في احساس خريجي الجامعات - وهم يقومون بنفس العمل - بالغبن ، الذي ظهر في سرعة ترقيتهم ورتاستهم لهم (٣) . كما كانت أفضلية التعيين فيهم للأعزب وذلك لعدم ملاءمة أحوال البلاد المناخية لسكنى النساء الأوروبيات ذلك فيما عدا الخرطوم وعطبرة . وبور سودان والأبيض وواد مدني . بل كانت الحكومة أحيانا تحذرهم من الزواج والا فسيحرمون من وظيفتهم اذا تزوجوا (٤) .

ثالثا : بالنسبة للوظائف الأدنى ، كان التعيين فيها محليا ، وكان صاحب الحق فيها الحاكم العام وكان الاختيار لتلك الوظائف يتم من أهل الخبرة ، ومن يرضى عنهم الحاكم العام وتابعوه من البريطانيين ، أمثال السيد الميرغنى والزبير باشا وغيرهما ، فكان ذلك بلا شك محل نقد وتجريح اذ كان من السودانيين من يصلح ولكنه لم يختر لصلته بمصر أو ولائه لها (٥) .

ولقد صدر المنشور المالى ، فأعطى للمديرين حق تعيين المستخدمين فى حالة وجود وظائف خالية سبق التصديق عليها فيعينون فيها من يرونه مناسبا اذا كان المرتب الشهري لها خمسة جنيهات فأقل . كما أعطاهم حق تعيين الصيارف (٦) .

Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p. 38.

J.D. A handbook, : p. 286.

Warburg, G. : Op. Cit., p. 83.

Percy, F. M. : The Sudgn in evolution. p. 55.

(٥) الوطن : اول مارس عام ١٩٠٤ .

(٦) الفريزه السنوية : ٢ اكتوبر عام ١٨٩٩ .

وكان التعيين يبدأ باعلان في الصحف الرسمية سواء في مصر ( الوقائع الرسمية ) أو في السودان ( الغازيتة السودانية ) - بعد مناقشة المطلوب من الأيدي العاملة والميزانية المطلوبة لهم أمام سكرتارية الحاكم العام ، وذلك في العشر سنين الأولى ، أو أمام مجلس الحاكم بعد ذلك من خلال السكرتير المالي لحكومة السودان - مع تعيين تاريخ استلام العمل والمرتب الخاص بكل وظيفة ، كما حدث في اعلان مصلحة المعارف في أول أكتوبر عام ١٩١٠ عن حاجتها الى مدرسين ومدرسين للطلبة ، والمدى الذي سيبدأ وينتهي عنده مرتب كل منهم (١) . وفي بعض المصالح التي كانت لها صلة وثيقة بالقاهرة مثل مصلحة الأشغال فانه كانت تحدد الوظائف المطلوب التعيين فيها وشروطها ومرتباتها والاعلان عنها في القاهرة (٢) . ولم يكن الاعلان قاصرا على السودان وحده بل كان يعلن في مصر أيضا في نفس الوقت . وكما كانت المصلحة المختصة في الخرطوم تتلقى الطلبات هناك ، كانت وكالة السودان في القاهرة هي التي تتلقى الطلبات مع تحديد موعد لنهاية قبولها (٣) . الا أن مصلحة السكة الحديد في السودان كانت تشد في هذا عندما كانت تجعل مكان تلقي طلبات الاستخدام بها بلاسكندرية ( ٤ شارع كليوبتر ) (٤) .

كانت هناك بعض الوظائف تستلزم فترات تدريب للمتقدمين لها بعد الامتحان والقبول براتب أقل ، وكان يوضح ذلك أيضا في الاعلان عنها « كمصلحة التلغراف السودانية » (٥) .

وقد تطور نظام التدريب الذي يسبق الوظيفة حتى أصبح في شكل نظام تلمذة يسبقها ، وشرع لتنظيمه قانون عرف بقانون التلمذة عام ١٩٠٨ ، وورد في مذكرته التفسيرية أنه ستقام ورش لتمرين الصبية والصناع في الخرطوم وكسلا لتعليم بعض الصناعات ، وأعطى الحق للمصالح التي يلزمها حرفيون أن تقيم « ورشا » لتدريب الصبية الذين يختار منهم الأكفاء للتعين فيها ، كمصلحة السكك الحديدية ومصلحة القوارب والبواخر . كما وضعت ضوابط للانخراط في هذه التلمذة . ففي المادة ( ٣ ) من هذا القانون نص بأنه يجيز لوالد الغلام الذي يقل سنه عن ١٦ سنة أو لولي أمره أن يلحقه برضاه بهذه الورش ، أما البالغون من الذكور فلهم الحق في التقدم بأنفسهم للالتحاق بها ولا يجوز أن تزيد مدة التلميذ عن ٥ سنين ( م ٣ ، ٤ ) . ويجوز للحاكم العام

الوقائع المصرية : ٤ سبتمبر عام ١٩٠٧ .

Min. Proc. 14th meeting, June 23th 1910.

(٢) القلعة : مجلس الوزراء - السودان نظارة الأشغال - مصلحة الري ، محفظة ٦ تعيينات

أجازات ، مجموعة ١٤١ أشغال عمومية .

(٣) الوقائع المصرية : ٨ يولية عام ١٩٠٧ .

(٤) الوقائع المصرية : ٨ يولية عام ١٩٠٧ / ٤ سبتمبر عام ١٩٠٧ .

(٥) الوقائع المصرية : ١٤ أغسطس عام ١٩٠٧ .

وحده مدها أكثر من هذه المدة نظير فترات غياب التلميذ ان حدث منه ذلك ، أو اذا حدث له مرض ، أو حكم عليه بالحبس فترة ( م ٧ ، ٨ ) (١) .

ولقد لعبت كلية غوردون دورا هاما في التلمذة الصناعية ، فبدأت في شكل مدرسة ابتدائية لتعليم المعلومات العامة ، واللغة الانجليزية ، وتدابير تجرى داخل ورش لتعليم النجارة والميكانيكا والمعلمين والقضاء . وفي عام ١٩٠٥ بدأت المدرسة العليا فيها عملها فضمت ١٦ تلميذا تدرّبوا على أعمال الهندسة والمساحة ، بالإضافة الى الأقسام الأولى ، وذلك حسب حاجة وظائف الحكومة (٢) حتى وصل عدد المنتظمين في ورش الحرفيين ٢٥٥ فردا ، وفي قسم المعلمين ٢٠ وذلك في عام ١٩٢٢ وتلك الأعداد كان متوقع طلبها للوظائف حتى عام ١٩٢٥ (٣) .

أما طبقة الكتبة فكان يعمل حسابها منذ قبول الصبي الصغير (٧ سنوات) في التعليم الابتدائي حسب حاجة الوظائف ، وطبقا للخطة المرسومة لذلك ، والمعتمدة من السكرتير الإداري . وكانوا يتدربون على حسن الخط ، وبعض المعلومات الهندسية والحساب والمساحة البسيطة (٤) .

ولقد أشار مستر كرى في تقريره السنوي الخامس عن سير العمل في كلية غوردون : « أنها ليست معملا لخلق جماهير من الكتبة كثيرى العدد قليلى الفائدة ، بقدر ما هي تخرج موظفين يشغلون مراكز حكومية ، أمناء عليها ، فقد شغل منهم درجة مدير للبوستة والتلغراف ، وفاق أحدهم حتى بلغ وظيفة مدير المساحة ، وهما يقومان بعملهما خير قيام » (٥) .

وأيد مستر روزفلت هذا المبدأ في خطابه في الخرطوم في ١٦ مارس عام ١٩١٠ ، بأن غاية هذا العهد لابد أن تكون تخريج الموظفين رقيعى المستوى ، أما العدد فلا يهم . وانتهى الى أنه يرجو « أن يتخرج من هذا المعهد العلمى وأمثاله عدد من أفاضل الموظفين لخدمة الحكومة في أعمالها العسكرية والملكية ، ولكن اذا وافقت الأحوال ، فان موظفى الحكومة من ملكيين وعسكريين لابد أن يكونوا دائما أكثر من عدد الخريجين » (٦) .

الا أن خريجيتها ظلوا يعاملون - فترة - أقل من بقية مهندسى الرى ، حتى أصدر مجلس النظار فى القاهرة فى ٧ مايو عام ١٩١٣ قرارا بمعاملة جميع

(١) القلمة : محافظ مجلس الوزراء - سودان - محفظة ١٣ مجموعة ٣٥٧ ( قانون التلمذة

١٩٠٨ ) .

Abu in, A. I. : Op. Cit., p. 42.

(٢)

Annual report 1922; p. 44.

(٣)

(٤) اللواء : ١٤ يناير عام ١٩٠٦ .

(٥) تقرير سنوى عام ١٩٠٥ ، مصلحة المعارف ، ص ٥٢ .

(٦) المؤيد : ٢٢ مارس عام ١٩١٠ .

المهندسين المتخرجين منها - والذين يدخلون في خدمة مصلحة الري بالسودان - بأحكام اللوائح السارية على المستخدمين المالكين في حكومة السودان ، فيما يتعلق بتعيينهم وترقيتهم ، وبدل سفرهم وأجراتهم ومعاشاتهم . وذلك لأنه وإن كانت مصلحة الري تابعة للحكومة المصرية ، إلا أن هؤلاء المهندسين الذين ولدوا وتعلموا في السودان ينتظر بقاؤهم في السودان على الدوام . ومن ثم يعاملون باللوائح التي يعامل بها المستخدمون في المصالح الأخرى بحكومة السودان (١) .

**وإيضا :** شغل الوظائف بالنسبة والاعارة : ومن الوسائل التي لجأت اليها حكومة السودان لشغل الوظائف الشاغرة فيها ، والتي لم تكن تجد من كان كفؤا لشغلها ، أو كان شغلها قاصر على فئة معينة لديها - النسب والاعارة - كاستعارة المستر مكارثي Mr. Mac Carthy لمدة خمس سنوات من حكومة الهند الى السودان للعمل في مشروعات زيادة مياه النيل ، لما كانت له من دراية بهذا العمل (٢) . وكذلك ما حدث من انتداب بعض موظفي الري المصريين في عام ١٩٠٤ للعمل في السودان نظير علاوة خاصة يتوقف صرفها عند انتهاء فترة الاعادة والعودة الى مصر (٣) .

وذلك لأن كرومر كان يطعم الجهاز الاداري في السودان بكفاءات أجنبية خاصة في البوليس والرى والمالية والتعليم . على أن يكونوا رؤساء مسئولين . أما سلطة السودانيين والمصريين فكانت اسمية ، وكان مبداء في ذلك « أنهم يؤدون أعمالهم في أمانة وفهم للمسئولية ولأنهم أكفاء وغرباء » (٤) .

**خامسا :** شغل الوظائف بالنقل : وكان يحدث في بعض الأحيان أن يستغنى عن التعيين في بعض الوظائف في الخرطوم اذا وجد من يكون كفؤا لها في القاهرة ، وتكون القاهرة في غنى عنه . وفي هذا كانت توضع له شروط بالنسبة لدرجته المالية وأقدميته فيها ، وراتبه حتى لا يكون في غير مستوى زملائه . وأن يقبل هو ذلك كتابة ، ويظل في شكل انتداب حتى تمر عليه الميزانية الجديدة فتدرج درجته فيها ليصرف من اعتمادها (٥) .

(١) القلعة : مجلس الوزراء - السودان - محفظة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ .

Note Comité de Finance No. 513 A, Sept. 6, 1913.

(٢) القلعة : مجلس الوزراء ، السودان ، نظارة الأشغال - مصلحة الري ، محفظة ٤ .

موظفي الري من ٢٧ فبراير عام ١٨٩٣ - ٩ أغسطس عام ١٩١٥ .

(٣) القلعة : مجلس الوزراء - السودان - محفظة ٢٨ ، مجموعة ٣٤١ ، ( مذكرة من نظارة

الأشغال العمومية الى مجلس النظار رقم ٣٦ ، أكتوبر ١٩٠٤ / ٦١ ) .

(٤) أحمد رشدي صالح : كرومر في مصر ، القاهرة ١٩٢٤ ، ص ٧٧ .

(٥) القلعة : مجلس الوزراء - السودان - محفظة ٧ مجموعة ١٨ السودان ( مذكرة اللجنة

المالية لرياسة مجلس النظار ، ٢٤ أبريل عام ١٩٠٢ ) .

وتنظيماً لنقل المستخدمين من الحكومة المصرية الى حكومة السودان  
وبالعكس ، صدر المنشور نمرة ٣٧/١٩١٦ بتاريخ ١٤ أكتوبر عام ١٩١٦ يتضمن  
الخطوات التي يجب اتباعها في هذا الشأن وهي :

ان الاتصالات الأولية الخاصة بنقل الموظف تكون مباشرة بين المصلحة  
التابع لها الموظف والمصلحة التي يرغب النقل اليها .

وفي حالة نقل موظف من الحكومة المصرية الى حكومة السودان يجب على  
رئيس المصلحة المطلوب نقل الموظف اليها أن يحصل على موافقة السكرتير المالي  
لحكومة السودان على ذلك . أما الطلب النهائي الخاص بالنقل فيرسل الى نظارة  
المالية المصرية بواسطة السكرتير المالي لحكومة السودان (١) .

وكانت تصدر بهذه التعيينات - مهما اختلفت صورها - قرارات من الحاكم  
العام بصفته الرئيس الاداري الأعلى لحكومة السودان ، تنشر في الغازيتة  
السودانية بشكل واضح كبيان الاسم والوظيفة والمرتب الشهري والرتبة في  
حالة الوظائف العسكرية (٢) .

وتنظيماً للعلاقة بين الموظفين وبين الحكومة ، صدرت عدة قوانين ولوائح  
مالية وادارية - عرضنا بعضها في اختصاص السكرتير المالي في التعيين -  
وضوابط نقل الموظفين بين مصر والسودان .

كما ظهرت أيضاً لائحة ١٩٠٢ تحوى « شروط دخول الكتبة السودانين  
في خدمة الجيش المصرى في السودان »

Conditions of entry and service of Sudanese  
Clerks in the Egyptian Army in the Sudan

المقام لأنها ستناقش في فصل « الاداريون السودانيون » بالتفصيل .  
وتناولت هذه اللائحة شروط القبول في هذه الخدمة من حيث توافر الأصل  
السوداني ، ثم مستوى الشهادات المطلوبة ، وشروط السن ومسوغات التعيين  
المطلوبة وفترة التدريب ، وتصنيف الوظائف تبعاً للشهادات . فقسمتها الى  
ثلاث فئات تبعاً لتصنيف المرتبات كذلك وتدرجه ، ثم العلاوات والبدلات .  
كبدل الجو ، وعلاوة الميدان ، وبدل الانتقال . ثم تعرضت للاجازات .  
الاعتيادية والمرضية والعرضة ، وكيفية مسايرة الأجر لكل منها .  
واختتمت عرضها بالحديث عن لجنة الاشراف على التعيين ، وتشكيلها  
واختصاصاتها وأبعاد مسؤولياتها وحقوقها في ذلك (٣) .

(١) القلعة : مجلس الوزراء - السودان - محفظة ٤٣ ، المجموعة ١ السودان .

(٢) الغازيتة السودانية : ٩ سبتمبر عام ١٨٩٩ .

(٣) القلعة : مجلس الوزراء - السودان - محفظة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ السودان .

وفي مجال تأديب الموظفين ٠٠ صدر القانون رقم ( ١ ) لسنة ١٩١٢ وبدأ بتعريف الموظف « المستديم » بأنه الموظف الذي يعمل بمعاش أو مكافأة طبقاً لقانون المعاشات الصادر لحكومة السودان عام ١٩٠٤ أو أنه الموظف الذي نقل من خدمة الحكومة المصرية الى الخدمة المستديمة فى حكومة السودان وكان يخضع لقوانين المعاشات المصرية .

كما عرف « المستخدم خارج الهيئة » بأنه المستخدم الخارج عن هيئة العمال ووضعت له وظيفة مؤقتة فى ميزانية احدى السنوات ( م ٢ ) .

وتعرض لسقوط حق الموظف المعاقب طبقاً لنصوص هذا القانون ، بأنه اذا حكم بعزله ولم يكن قد قضى - وقت العزل - فى الخدمة مدة تجعل له حقاً فى المعاش ، يسقط بموجب عزله كل حق له فى المعاش أو المكافأة .

ثم أجاز للحاكم العام بناء على توصية مجلس التأديب العالى أن يمنح هذا الموظف المعاش أو المكافأة التى كان يستحقها لو فصل من الخدمة لأسباب مرضية طبقاً لما هو وارد فى المادتين ٢٧ ، ٢٨ من القانون ( م ٦ ) .

#### مجالس التأديب :

##### قسبها هذا القانون الى :

( أ ) لمدير المديرية أو رئيس المصلحة أن يجرى التحقيقات فيما يقع فيه الموظفون من أخطاء ، وكانت الجزاءات فى هذا تصل الى التوبيخ أو الخصم بما لا يزيد فى مقداره على مرتب ١٥ يوماً ، أو قطع المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً على ألا تحتسب هذه المدة من المعاش ( م ٨ ) .

( ب ) مجلس تأديب فرعى : ويتألف من ثلاثة أعضاء هم مدير المديرية أو رئيس المصلحة أو مفتشاً - رئيساً - أما العضوان فيكونان موظفين لا يقل مرتب كل منهما عن ستمائة جنيه سنوياً ( م ٩ ) .

وعند محاكمة قضاة المحاكم الشرعية أو غيرهم من موظفيها يرشح قاضى القضاة وأعضاء المحكمة العليا الشرعية أعضاء فى مجلس التأديب ( م ٢/٩ ) .

وعين القانون أصحاب الحق فى عقد المجالس الفرعية ، وهم السكرتيريون الثلاثة ومديرو الإدارات بالإضافة الى مديرى المديریات ( م ١٠ ) .

وانتهى القانون فى المادة ( ١٢ ) الى سلطة هذه المجالس ، فجعل من حقها محاكمة الموظفين الدائمين المتهمين الذين تقل مرتباتهم عن ٤٨٠ جنيهاً فى السنة .

الا أن أحكام هذه المجالس لا تعتبر نهائية الا اذا وافق عليها مجلس التأديب العالى .

## ( ج ) مجلس التأديب العالى :

كان يتألف من السكرتيرين الثلاثة - الادارى والمالى والقضائى - بالاضافة الى رئيس المصلحة التابع لها الموظف المتهم ، ما لم يكن مدير احدى المديريات بالاضافة الى عضو أو أكثر خلفهم يعينهم الحاكم العام ( م ١٣ ) .

وحددت المادة ( ١٤ ) اختصاص هذا المجلس الابتدائى فى محاكمة الموظفين الدائمين الذين يزيد مرتبهم السنوى عن ٤٨٠ جنيها ، بالاضافة الى نظير الاستثنافات التى ترفع من المتهمين الذين يحاكمون أمام المجالس الفرعية (م١٥) وكانت الأحكام الصادرة من هذا المجلس لا تعتبر نافذة المفعول الا بعد تصديق الحاكم العام عليها ، الذى كان له فى نفس الوقت حق ابطال الاجراءات ، مع الأمر بمحاكمة جديدة ( م ١٧ ) (١) .

## مرتبات الموظفين :

وتبدأ بمرتبة الحاكم العام ٠٠ فعندما كان منصب سردار الجيش المصرى مندمجا فى منصب الحاكم العام بالسودان ، كان من يشغلها يتقاضى ٣٠٠٠ جنيها سنويا ، بصفته سردارا بالاضافة الى ١٥٠٠ جنيها كحاكم عام ٠ فضلا عن علاوة للاستقبال ( بدل تمثيل ) وسكنه المجانى فى ( السراى ) وخدمه .

أما السكرتيرون الثلاثة - المالى والادارى والقضائى - وقائد قوة الدفاع الاستوائية ومديرو المصالح فكان كل منهم يتقاضى ٢٠٠٠ جنيها سنويا (٢) .

وبالنسبة لمرتبات باقى الموظفين ، فخضعت لنظم المرتبات فى مصر ، بحسب الشهادات وسنى الدراسة التى قضاها الموظف ٠ أما العمال فكانوا يخضعون لنظام مرتبات قام أساسا على نوعية العمل الذى سيسند اليه .

أما غير السودانين الذين عملوا فى السودان ، فكانوا يتقاضون زيادة قدرها ٥٠ ٪ على مرتباتهم كحد أدنى ، وهو ما كان يتقاضاه المصريون هناك ، بشرط أن يكونوا خاضعين لأحكام قانون المعاشات المصرى ، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩١١ (٣) ، فوصلت زيادة مرتباتهم بعدها حتى وصلت الى ٦٠ ٪ أو أكثر حسب حالة المناخ فى المنطقة التى كان يعمل فيها الموظف (٤) ، الا أنه لم يكن يتمتع بهذه الزيادات من لم يكن يحمل مؤهلا مناسباً للعمل الذى كان يقوم به (٥) .

(١) الغازية السودانية : العدد ٢١٥ بتاريخ ١٥ أبريل ١٩١٢ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٨٢ .

(٣) Min. Proc. 77th meeting, April 9th 1914, p. 26.

(٤) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٨٢ .

(٥) Min. Proc. : 17th meeting, October 20th 1910, p. 95.



وبذلك أصبح مرتب الكاتب في السودان يساوى مرتب الكاتب الأول في مصر . أما العساكر من السودانيين فكانوا مقسمين الى ثلاث فئات :

( أ ) من أتم الدراسة الثانوية ( البكالوريا ) أو ما في مستواها كخريجي مدرسة الخرطوم العسكرية ، فقد كان تعيينه يبدأ بمرتب قدره ستة جنيهاً .

( ب ) من أتم دراسة سنتين في التعليم الثانوى ( الكفاءة ) أو ما في مستواها كخريجي قسم الصولات فكان تعيينه يبدأ بأربعة جنيهاً .

( ج ) ومن قضى ٤ سنوات في التعليم الابتدائي ( الابتدائية ) أو من في مستواها من خريجي قسم « البلوكامينات » فكانت تبدأ مرتباتهم بثلاثة جنيهاً (١) .

أما غير المتعلمين فكانوا يقطعون أراضي على النيل الأزرق جنوبي سنار وعلى النيل الأبيض جنوبي الجبلين ، وسهلوا لهم الحصول على البذور والأدوات الزراعية . فأسسوا بذلك عدة مستعمرات وعاشوا فيها (٢) .

الا أنه كانت هناك فئات مستثناءة من قوانين المرتبات ، كمفتش الكتائب الذى عين في عام ١٩١١ بمكافأة خاصة (٣) .

وقد ضمنت الحكومة عدم المساس بمرتبات الموظفين عندما أصدرت قانون ماهيات الموظفين عام ١٩٠٦ الذى منع التنازل عن المرتب أو التنفيذ عليه باستثناء أحكام النفقة اذا حكمت بدفعها محكمة ذات اختصاص ، وذلك بحجز جزء منه لا يتجاوز الربع ، وفي حالة الحكم بفلاس مستخدم في الحكومة ، فانه أجاز للمحكمة أو القائم بإدارة شئون المفلس أن يأخذ من ماهيته المبلغ الذى تأمر المحكمة باستقطاعه بموافقة رئيس المصلحة التابع لها هذا المستخدم لتوزيعه على الدائنين (٤) .

ولم تكن العلاوات والترقيات تخضع لنظام محدد ، فكانت الترقيات تجري حسب وجود الدرجات أو المناصب الشاغرة ، نتيجة نقل أو موت شاغلها أو نديه الى مصلحة أخرى أو انتهاء مدة خدمته سواء بالاحالة الى المعاش أو الفصل . فبذلك لم يكن يرقى الى العدد القليل من الموظفين (٥) . وكان المبدأ هو « أن الترقية من الدرجة الأدنى الى الدرجة الأعلى منها تكون على درجة خالية وليس بالطريق الآلى » (٦) .

(١) القلعة : مجلس الوزراء - السودان . مجموعة ٤٠٣ . محفظة ٢٥ .

(٢) نوم شقير : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٣) Min. Proc. : 39th meeting, June 12th 1911, p. 81.

(٤) تقرير سنوى عام ١٩٠٥ ، ص ٨٦ .

(٥) Percy, F. M. : The Finances of Egypt and the Sudan. The

Financial Review of Reviews 1914, p. 922.

(٦) Min. Proc : 87th meeting, May 20th 1913.

وكانت هناك ترقيات استثنائية تخضع لظروف خاصة ، أو أعمال فذة قام بها موظف وأظهر كفاءة نادرة (١) .

ونظرا لأن الترقيات كانت تتبعها زيادة في المرتب أو الأجر ، فكان على السكرتير المالي جمع قوائم الترقيات من المصالح والادارات المختلفة ، مع تقدير كل زيادة منها في السنة ويعرضها على الحاكم العام ، أو على الحاكم العام في مجلسه ( بعد عام ١٩١٠ ) مع مذكرة بحالة كل من يستحق الترقية ليحصل على الموافقة أو الرفض . وفي حالة الموافقة كانت ترسل الى نظارة المالية في القاهرة للتصديق عليها وإضافتها الى الميزانية في السنة التالية (٢) .

ولذلك كانت الترقيات تعرض في شهر نوفمبر من كل عام (٣) ، وكانت أية زيادة في المرتب نتيجة الترقية يبدأ صرفها في يناير من كل عام ، الا أنه من الملاحظ أن ترقية الانجليز كانت تتم « بالاختيار » ليتخطوا بهم أى نظام أو قياس (٤) .

ونظرا لخضوع المالية في السودان لاشراف المالية في القاهرة ، فقد كانت حركات الترقيات تخرج من القاهرة بتوقيع الحديو أو السلطان فيما بعد في شكل مراسيم ، مرسوم خاص لكل فئة كبيرة ومرسوم يضم الفئات الأخرى من الموظفين (٥) .

وكانت تظلمات من أحسوا بالغبن وعدم الترقية مع قضاء فترات طويلة في الدرجات التي يشغلونها ، تصل الى نظارة المالية في القاهرة ، التي كانت تعرضها بدورها بمذكرة على مجلس النظار سواء بالقبول أو بالرفض (٦) .

وكانت الانعامات السنوية تصدر ببند خاص ، سيما تلك التي كانت تصحبها رتب كالبكوية أو الباشوية ( كالانعام على حضرة صاحب العزة نعيم بك شقير ) (٧) .

أما بالنسبة للعلاوات فقد خضعت لنظام الترقيات ، اذ كانت عشوائية تقريبا ، مع الميل الى كفة الانجليز ، ففي الوقت الذي نرى فيه التقدير على المصريين

Min. Proc. : 67th meeting, May 20th 1913. (١)

Min. Proc. : 21st meeting, November 28th 1910. (٢)

Min. Proc. : Ibid. (٣)

Min. Proc. : 18th meeting, Nov. 1st 1910. (٤)

(٥) دفتر صادر في عهد السلطان حسين كامل ، معية سنوية عربي ٤٦ ص ٣٢ ص ٧ يولية ١٩١٥ - ٨ أكتوبر ١٩١٧ .

(٦) القلعة : مجلس الوزراء - السودان - المخططة ٢٧ ، مجموعة ٢٩٩ سودان ( مذكرة ترقية يونان عبد الله ) .

(٧) دفتر صادر في عهد السلطان حسين كامل ، معية سنوية ٤٦ ، ص ٤٧ في ٦ ديسمبر عام ١٩١٦ .

في منحهم أية زيادة لمرتباتهم نجد الانجليز يمنحون علاوات بمبالغ كبيرة وذلك باعتراف السكرتير المالى نفسه الذى عزى هذا الفرق الى « نبوغ البريطانيين في مجال الادارة وتحمل المسئولية عن المصريين » (١) ، ومثالا لذلك ترى الزيادة في مرتبات نواب المفتشين كالاتى :

المرتب عند أول التعيين	٤٢٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد سنتين خدمة	٤٨٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ٤ سنوات خدمة	٦٠٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ٦ سنوات خدمة	٦٦٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ٨ سنوات خدمة	٧٢٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ١٠ سنوات خدمة	٧٨٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ١٢ سنة خدمة	٨٤٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ١٤ سنة خدمة	٩٠٠ جنيه فى السنة (٢)

في حين أنه بمقارنته بوظيفة مأمور سجن وهي الرتبة التى تصغرها مباشرة نجد أن مرتبها يبدأ من ٢٠٤ جنيه فى السنة ونهايتها ٣٧٢ جنيه فى السنة عن نفس هذه المدة ، وهذا ما كان يتنظم منه المأمورون (٣) .

وأنشئت «هيئة دائمة للحوافز والعلاوات» فى عام ١٩١٣ ألحقت بمجلس الحاكم العام تضم ممثلين للادارة المالية فى المصالح . وانتهت فى أول اجتماع لها الى أن مجموع ما يجب أن يدفع علاوة للموظفين لا يزيد عن ٨٤ جنيها كحد أقصى فى السنة ، على أن توزع قبل اعتماد الميزانية الجديدة لتدخل فى اعتمادها وتعرض على نظارة المالية فى القاهرة فى حينها (٤) .

وكانت هناك أنواع للبدلات منحت للموظفين نظير قيامهم بالعمل تحت ظروف تختلف عنها فى بلادهم ، فمنها :

**بدل الجو :** وكان يمنح فى الصيف لمن كان يخدم فى المناطق البعيدة فى السودان كفاشودة وبحر الغزال وكردفان وكسلا وسنار . فهون بذلك الخدمة وأقبل عليهم عدد أكثر خاصة من غير المتزوجين (٥) . وقد علق كرومر على ذلك

(١) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan. p. 81.

(٢) Min. Proc. : 18th meeting, Nov. 1st 1910.

(٣) Min. Proc. : 21st meeting, Nov. 62nd 1910.

(٤) Min. Proc. : 66th meeting, April 28th 1913.

(٥) نعم شقير : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٨٢ .

في تقريره ( ٠٠٠ مما لا يترتب فيه أن المناخ الافريقي وخصوصا خطوط العرض الدنيا يترك أثرا بالغيا في الجهاز العصبي للموظفين ) (١) .

**اعانة غلاء المعيشة :** فنظرا لارتفاع أسعار السلع ابان فترة الحرب العالمية الأولى فقد قررت الحكومة صرف علاوة خاصة لصغار موظفيها الداخلين هيئة العمال والذين تبلغ مرتباتهم عشرين جنيها فأقل في الشهر لمواجهة هذه الاعباء بواقع ٧٠ جنيها شهريا .

أما الخارجين عن هيئة العمال والذين تزيد مرتباتهم عن جنيهين شهريا فتقرر أن يحصلوا على علاوة قدرها ٤٠ جنيها شهريا .

وكان يصدر قرار سنوي باستمرارها سنة بعد أخرى كلما استمرت الحرب ، وكانت الصحافة في مصر والسودان تقابل خبر استمرار هذه الاعانة بالبشر والتعليقات السارة (٢) ، ولا سيما أن الحاكم العام في مجلسه طلب زيادتها في عام ١٩١٩ نظرا لوصول الأسعار الى ذروتها عند نهاية الحرب ، ورفع الأمر بالموافقة الى اللجنة المالية بمجلس الوزراء في مصر (٣) ، لادراجها في ميزانية عام ١٩٢٠ مع طلب زيادة أخرى في أصل المرتبات (٤) .

وبعد انتهاء الحرب بدأت الحكومة تنظر في الغاء هذه الاعانة ، لانتفاء الحكمة من صرفها . فبدأوا أولا بتخفيضها الى الثلث اعتبارا من ١٦ مايو عام ١٩٢١ (٥) . تمشيا مع الانخفاض التدريجي للأسعار بعد الحرب وحتى لا يكون الأمر صدقة للموظف الذي اتخذ مستوى معين لحياته (٦) . الى أن صدر المرسوم الملكي بالغائها تماما في ٣٠ مايو ١٩٢٣ على أساس أنه قد زالت تماما الأحوال الاستثنائية التي كانت تسوغ صرفها (٧) .

ومن العلاوات الأخرى التي كانت تصرفها حكومة السودان لظروف خاصة : بدل الإقامة بالسودان . وبخاصة لمفتشى الري نظرا لاقامتهم في أماكن بعيدة عن العمران وفي ظروف قاسية في الصيف لمراقبة الفيضانات ومناسيب المياه . فبلغ بدل الإقامة بالنسبة لمفتش الري ٣٥٠ جنيها سنويا ، ٢٠٠ جنيها لمدير الأعمال ، ١٤٤ جنيها لمساعد مدير الأعمال . ثم زيدت في ٦ مارس عام ١٩١٧ الى ٣٥٠ ، ٣٠٠ ، ٢٢٥ جنيها على التوالي (٨) .

(١) تقرير سنوي : عام ١٩٠٥ ، ص ١٥ .

(٢) الحضارة السودانية : ٥ يولية عام ١٩١٩ ، الونداع المصرية : ٢٦ يونية عام ١٩١٩ .

(٣) Min. Proc. : 12nd meeting, Feb. 6th 1919.

(٤) Min. Proc. : 132nd meeting, Nov. 11st 1919.

(٥) الونداع الرسمية : ٢٨ فبراير عام ١٩٢١ .

(٦) الاحرام : ٢٠ أبريل عام ١٩٢١ .

(٧) القلعة : مجلس الوزراء - السودان ، محفظة ٥٠ ، مجموعة ٣٩ .

(٨) القلعة : مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال ، مصلحة الري ، محفظة ٦ تعيينات - أجازات

مجموعة ٣٢٥ أشغال عمومية .

وكان هناك بدل للسفر ، وهو مبلغ نسبي على المرتب يصرفه الموظف عن كل ليلة يقضيها خارج المدينة التي يعيش فيها بشرط ألا يقل بعده عنها عن ثلاثة كيلومترات ، وأن يبيت ليلة كاملة هناك ، وكان الصرف بشرط موافقة اللجنة المالية لمجلس النظار في مصر . وبدأ هذا البدل من ١٥٠٠ جنيه لوكيل النظارة عن الليلة الواحدة (١) .

واختلف بدل السفر من قطر لآخر ، فمثلا بدل السفر الذي كان يصرف للموظفين في سفرياتهم داخل السودان كان أقل من البدل الذي كان يصرف للسفر الى لندن عندما كان يقوم الموظف بمهمة رسمية هناك (٢) .

وكذلك للبعثات الفنية التي كانت تقوم بزيارات عمل الى الاقطار المجاورة لسودان كبعثة الري الى أوغندا في عام ١٩٢٣ ، التي وافقت اللجنة المالية على صرف ٣ ٪ من المرتب عن كل ليلة على ألا يقل عن ١٨٠ مليما ولا يزيد عن ٢٧٠ مليما بالنسبة للموظفين . أما رؤساء البعثة ٣ جنيهات عن كل ليلة لمديرى الأعمال ، ٢٥٠٠ جنيها عن كل ليلة لمساعدى مديرى الأعمال (٣) .

وكان للموظف حق صرف بدل نقل منقولاته وأثاثه اذا صدر أمر بنقله ، على ألا يكون معاقبا (٤) .

وانتهت الحكومة فى عام ١٩٢٠ الى أسلوب يجذب الموظفين للعمل فى اقاصى السودان ويمثل زيادة فى دخلهم ، وهو بناء مساكن خاصة لصغار الموظفين الذين تقل مرتباتهم عن ١٦ جنيها شهريا (٥) .

### نصيب الموظفين من الميزانية :

رأينا كيف كانت تعد قوائم الترقيات والعلاوات للموظفين قبل نوفمبر من كل عام لتدرس فى مجلس الحاكم العام ونظارة المالية فى مصر ، لتصدر الاعتمادات الخاصة بها ضمن ميزانية كل عام جديد . وقد أنفقت الخزانة المصرية حتى عام ١٩٠٨ مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيها ، وربما أكثر - كما قرر أعضاء

- 
- (١) الملحة . مجلس الوزراء . نظارة الأشغال . مصلحة الري . محفظة ٦ تعيينات - أجازات . مجموعة ١٦ أشغال عمومية .
  - (٢) الملحة : مجلس الوزراء . نظارة الأشغال . مصلحة الري . محفظة ٦ تعيينات - أجازات . مجموعة ٧ اشغال عمومية .
  - (٣) الملحة : مجلس الوزراء . نظارة الأشغال . مصلحة الري . محفظة ٦ تعيينات - أجازات . مجموعة ٢ أشغال عمومية .
  - (٤) الملحة : مجلس الوزراء . نظارة الأشغال . مصلحة الري . محفظة ٦ تعيينات - أجازات . مجموعة ١٣٠٤ أشغال عمومية .
  - (٥) السودان : ٦ مارس عام ١٩٢٠ .

مجلس شورى القوانين (١) - على الادارة فى السودان ، من الحاكم العام حتى صفار الموظفين تحت دعوى أنها للصرف على الاداريين المصريين (٢) . ثم عندما زاد عدد الموظفين - وكانوا من الانجليز - بسبب اعباء حاجز اللادو بعد ضمه فى عام ١٩١٠ فطالبوا حكومة مصر بزيادة الدعم الى ١٣٠٠٠ ر. جنيهها على أساس أنه سيخفض للجيش .

وازاء المناقشات التى دارت فى مجلس شورى القوانين حول تخفيض المبلغ أرسل الحاكم العام فى الخرطوم الى المعتمد البريطانى فى القاهرة فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٠٠ ، أنه سيسنجيب لتخفيض المبلغ عن طريق وقف التعيينات الجديدة ، الا ما كان منها ضروريا ، ثم وصل التخفيض كذلك الى اعادة النظر فى الترقيات والعلاوات ، ومنع ما هو استثنائى منها خلال ذلك العام (٣) . ثم بعد سنوات الحرب أرسلت ادارة الميزانية التابعة لوزارة المالية فى القاهرة منشورا برقم ١١ فى عام ١٩١٩ خاص بتنظيم عملية تقديم الاقتراحات الخاصة بالموظفين من نواحي :

١ - علاوة وماهيات وترقيات الموظفين .

٢ - الدرجات المطلوب انشائها فى الميزانية الجديدة .

٣ - الوظائف الجديدة المطلوب اضافتها (٤) .

وبالنسبة لعلاقة حقوق الموظفين بالميزانية المصرية ، نجد أن مجلس النواب فى عام ١٩٢٤ أصدر عدة تحفظات منها :

— لا يجوز أن تزداد فى أثناء السنة الاعتمادات الخاصة بالموظفين عما هو محدد لها فى الميزانية ولا تحدث تعيينات جديدة لدرجات لم تدرج فى الميزانية .

— لا تستخدم وفورات مرتبات الموظفين فى خدمة المرتبات ثانية .

— لا تمنح معاشات أو مكافآت بمناسبة اعتزال الخدمة غير ما هو منصوص عنه فى قانون المعاشات الا بتصريح خاص من نظارة المالية .

— لا ينتقل موظف مصرى دائم بشكل نهائى الى وظيفة دائمة فى حكومة السودان الا بعد موافقة نظارة المالية فى مصر .

(١) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ١٩٨ .

(٢) محمد مظهر سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) Min. Proc. : 20th meeting, Nov, 16th 1910.

(٤) القلمة : مجلس الوزراء ، السودان ، محفظة ٥٥ ، مجموعة ، السودان ، منشور

نمرة ١١ - ١٩١٩ ، ملف نمرة ٩ - ٤٦/١ .

١٠ كل التعليمات المالية وخصوصا ما يتعلق منها بالمرتبات والمعاشات والأجارات يجب أن تقدم الى نظارة المالية للتصديق عليها (١) .

ولم يكن للادارة في السودان في اوائل عهدها دخر يغطي نفقاتها . ففي عام ١٩٠٠ كان دخل السودان ٨٠٠٠ جنيها مصريا ، بينما كان المنصرف قد بلغ حوالي ١/٤ مليون جنيه ، وكان على مصر أن تتحمل هذا العجز ، ولم تستطع الايرادات أن تقترب من المصروفات الا في عام ١٩١٣ . فتوقفت مصر عن الدفع ، كما كانت مصر تتحمل كذلك مصاريف الجيش المصرى الذى كان يعمل فى السودان ، بالإضافة الى مصاريف الأعمال العامة ، ومشروعات التنمية التى كانت تقدمها مصر فى شكل قروض ، كقرض انشاء السكك الحديدية ، واستصلاح وري أراضى الجزيرة (٢) .

وبذلك فان مصر قد تحملت معظم تكاليف الادارة فى السودان ، ان لم تكن كلها بدافع أن مصر والسودان بلد واحد ، وان كانت انجلترا قد وضعت أسبابا لهذا التصرف وهو تأمين الحدود الجنوبية من خطر الدراويش واستمرار الموارد المائية ، ونشر الأمان على التجارة المتبادلة بين مصر والسودان (٣) ، ولكن كل هذا قد ذهب ثمنا بخصا للسيادة الاسمية لمصر على السودان (٤) ، لأن المصريين كانوا يأملون أنه ازاء هذه الاعتبارات الوجدانية والانسانية ، أن تكون لهم الأولوية فى الادارة العسكرية والمدنية ولكن كان الوضع معكوسا فكان لمصر الغرم ولانجلترا الغنم (٥) .

وقد حصرت مصر ديون السودان لها فى عام ١٩٢٤ ، ووافق مجلس النواب المصرى على انشاء قسم خاص بالديون التى لمصر على السودان (٦) .

### جنسيات الادارين فى السودان :

بدأ الحاكم العام فى السودان منذ بداية الحكم الثنائى ادخال عناصر غير مصرية فى الادارة ، رغم وجود من تتوافر فيهم الكفاءات المطلوبة من المصريين ، وصلاحياتهم الجسمائية لتحمل مناخ السودان . وفى نفس الوقت استعمل سياسة إحالة الضباط منهم الى الاستبداع ، وعدم تعيين غيرهم من المصريين ، بل لجأ

(١) مضابط مجلس النواب : ١٨ يونية عام ١٩٢٤ ، ص ٦١٧ .

F.O. 407-198 Part KCV and

S.I.R. No. 345 April 1923.

(٢) زاهر رياض : مصر وأفريقيا ، ص ١٨٣ .

(٣) المؤيد : ٢٢ أبريل عام ١٩٠٦ ، عبد الحميد الاسكندرى : قصة بريطانيا فى السودان

ص ٦٥ .

(٤) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٥٢ .

(٥) اللواء : ١٥ مارس عام ١٩٠٢ .

(٦) مضبطة مجلس النواب : الدور الاول جلسة ٢٥ يونية عام ١٩٢٤ ، ص ٦٨٣ .

الى تعيين الانجليز أساسا وأحيانا جنسيات أخرى ، مما كان مثار تعليق. الصحافة المصرية (١) ، خاصة عندما تصدى البريطانيون لحمايتها بأن انبرى أحد المسئولين الانجليز وحدد العاملين في ادارة السودان بثلاثة أجناس هم :

الانجليزى أولا ثم السورى وأخيرا المصرى ، وعلق على كل منهم بأن قال :  
الانجليزى ينظر بقوة القلب الى الرفعة لأن الشعب الانجليزى طبيعته هكذا .  
والسورى ماهر نشيط له غاية يسعى اليها ، ومن أجلها نزع من وطنه ليعمل وسيطا في السودان بين الانجليزى والسودانى وذلك بالترجمة كما كانوا يشغلون مهنة رؤساء كتاب .

أما المصريون فكان عددهم أكبر : منهم مأمور المركز وضابط الشرطة ، ثم الأعمال الدنيا فى السكة الحديد والقوارب البخارية ، ووصف المصرى بأنه يميل الى السلطة والاعتزاز بها ، ويظن أنه يأمر فيطاع ويغيب عن ذهنه أنه يخدم بلادا له فيها الحظ والحياة ويتعين عليه أن يتحجب الى أهلها (٢) .

وهكذا كان الانجليز يشوهون صورة المصريين أمام السودانين ، وأمام العالم عليهم يجدون فى ذلك مبررا لعملية ازاحتهم تدريجيا من السودان .

واعتبارا من عام ١٩١٠ قسم الموظفون فى السودان الى فئتين : الفئة الأولى وهم السودانيون المنحدرون من أب وأم سودانيين ، وكذلك المصريون الذين ولدوا فى السودان وقضوا كل حياتهم هناك . والفئة الثانية هم بقية أجناس الموظفين (٣) .

ولقد تدرج عدد الموظفين فى الادارة فى السودان حسب نمو الادارة ذاتها ، واحتياجات البلاد للخدمات . فمثلا فى عام ١٩٠١ بلغت جملة الموظفين حوالى ٩٣٢ وبلغت تكاليف مرتباتهم ١٢٨٩٢٧ جنيها مصريا ، بينما بلغت عام ١٩٢٠ - حيث لم تتح احصائيات مضبوطة لهم خلال الفترة - ٣٩٦٠ موظفا كان تصنيفهم كالاتى :

سودانيون	١٥٢٠
انجليز	٥٥٠
مصريون	١٦٣٠
أجناس أخرى	٢٦٠
موظفًا	٣٩٦٠

(١) المؤيد : ٤ مارس عام ١٩٠٢ .

(٢) المؤيد : ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٣ .

(٣)



فتكون نسبة السودانين منهم ٢٨٨٪ والمصريون ٣٩٨٪ تقريبا ، بينما كانت نسبة الانجليز ٧٨٪ تقريبا (١) .

وفى عام ١٩٢٤ بلغ عدد المصريين فى العاصمة السودانية حوالى ألف نسمة وعدد الموظفين منهم فى حكومة السودان حوالى ٥٠٠ موظفا مصريا أكثرهم من الأقباط (٢) ، ثم بدأ عددهم بعد ذلك يهبط نتيجة الضغط عليهم وترحيلهم الى مصر تاركين نظمهم وأساليب حياتهم فى السودان لسنتين طويلة . اذ ظلت الألقاب التركية مستعملة كالحكمدار والباشكاتب والمأمور والأفندى (٣) .

### انتهاء الخدمة ونظام المعاشات :

#### كانت تنتهى خدمة رجال الادارة بصور شتى :

— الاحالة الى المعاش لبلوغ الموظن سن الستين عاما : وهذه كانت تحسب من شهادة الميلاد . ويصدر به قرار من الحاكم العام ، مع خطاب تقدير يبين فيه مراحل عمله وخدماته البارزة لتكون محل تكريم (٤) . أما كبار الموظفين كالحاكم العام والمفتش العام فكان يمنح أرفع الأوسمة فى مصر من الخديو ، كوشاح النيل ، مع خطاب تقدير يحمله موظف كبير من الحكومة المصرية اليه تقديرا لجهوده . كما حدث فى انتهاء فترة حكم السير ريجلنلد وينجت (٥) .

ولقد كان يحق للموظف أن يطلب احالته للمعاش قبل بلوغه الستين من عمره ، ووضعت حدود لذلك . فكان يمكن للموظفين المصريين والانجليز وغيرهم من الأجانب ( فئة ب ) أن يطلبوا احالتهم الى المعاش عندما يبلغون سن الثامنة والأربعين . وفى هذه الحالة يحصل على نسبة من المعاش بينما كان يمكن أن يحصل السوداني على معاشه اعتبارا من سن الخامسة والخمسين .

— الرفقت : وكان يصدر به أمر عال بعد عرض مذكرة بالأسباب ، على اللجنة المالية فى القاهرة مبينا فيها الأسباب التى دعت الى ذلك وصرف المكافأة اللازمة اذا كانت الأسباب غير ماسة بالشرف أو الأمانة ، ولم يكن رفته كعقاب ، وانما لظروف أخرى (٦) . كالعجز الصحى أو فسخ

Palace, 1/3/63. p. 21.

(١)

(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٠٢ .

Golabawi, M.S. : Pattern decentralization in the Sudan, (٣)  
Khartoum 1970, p. 31.

(٤) القلعة : دفتر الصادر فى عهد السلطان حسين ، معية سنبة عربى ، ٨ أكتوبر عام ١٩١٧ .

(٥) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٨١ .

(٦) القلعة : مجلس الوزراء ، سودان ، محطة ١٦ ، مجموعة ١٣٥ .

عقد العمل اذا كانت علاقة الموظف بالادارة مشروطة بعقد . وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن يحصل على المعاش بعد خدمة ١٢ سنة . ويحسب المعاش على أساس مرتب شهر ونصف عن كل سنة في السبع سنوات الأولى وثلاثة أشهر عن كل سنة من السبع الى الاثنى عشرة سنة التالية (١) .

— الاحالة الى الاستيداع بالنسبة للانجليز : وهنا كان ينتدب بعد ذلك للعمل في بلد آخر . اما بالقاهرة أو لندن (٢) .

— الاستقالة : وكانت يطلب يتقدم به الموظف باسم رئيس المصلحة التابع لها ، مذيلا بظروف وأسباب تقيلها الحكومة ، وكانت تعرض بعد ذلك على الحاكم العام في مجلسه طبقا للمادة ( ٨ ) لدراستها والبت فيها وتقدير المكافأة التي لم تكن تصرف لمن يستقيل قبل مرور ثلاثة أشهر على تعيينه (٣) .

— الاصابة التي يتسبب عنها عجز كلي أثناء الخدمة وبسببها : ويصبح معها الموظف غير قادر على العمل أو الكسب ، وكان يصرف للموظف في هذه الحالة تعويض تقدره اللجنة المالية لمجلس النظار في القاهرة بعد اطلاعها على تقرير طبي لحالته مقدرا فيه نسبة العجز (٤) .

### نظام المعاشات :

نظمت المعاشات التي كانت تمنح للاداريين في السودان قوانين ولوائح حتى تضمن لهم عيشا كريما بعد بلوغهم الكبر .

ومن الملامح العامة لهذه النظم أن الذي كان يتمتع بهذا الحق هو الموظف الدائم .

ولذلك كان يخصم من مرتبه ٥% شهريا لهذا الغرض . وكان يشترط لمن يريد الاحالة الى المعاش من تلقاء نفسه مثل بلوغه الستين - وهي سن الاحالة الالزامى الى المعاش - أن يكون سنه ٤٥ سنة على الأقل ، ويحتسب معاشه على أساس متوسط مرتب السنوات الثلاث الأخيرة مضروبا في  $\frac{1}{48}$  من عدد

سنوات الخدمة (٥) .

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 54. (١)

Min. Proc. : 63rd meeting, 1913. (٢)

Min. Proc. : 37th meeting, May, 1911. (٣)

(٤) القلعة : مجلس الوزراء ، السودان ، مطبعة ١٣ ، مجموعة ٣٥٩ سودان ، ( مذكرة لاعطاء مكافأة لمبد الله محمد سليمان ) .

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 54. (٥)

ولم يكن المعاش يزيد على ثلثي المرتب مهما طالبت مدة الخدمة ، أى لم يكن هناك ما يسمى بالمعاش الكامل ، كما لم يكن يزيد عن ٩٦٠ جنيها مصريا في السنة ، ولأسرة الموظف المكونة من زوجة وأولاد الحق في صرف نصف المعاش اذا توفي العائل صاحب المعاش . وللزوجة ١/٢ المعاش اذا توفي صاحب المعاش دون ولد ، على ألا يزيد نصيبها في هذه الحالة على ٣٦٠ جنيها مصريا سنويا . أما البنت فكانت تستمر في صرف المعاش حتى الزواج . أما الولد فيتوقف صرف معاشه اذا بلغ سن الثامنة عشرة (١) .

وكانت الحكومة تشجع من يطلب الاحالة الى المعاش ، وبخاصة الضباط المصريون ، نظرا لظروف البلاد المالية . اذ ان في ذلك توفيراً لمرتباتهم ! ثم أنه في ذلك تقليل لعدد المصريين العاملين هناك والذين يخشى من تزايد عددهم . فكان الضباط يمنحون التصريح بالاحالة للمعاش ( الاستيداع ) بعد السنة الأولى من يوم رحيلهم من القاهرة الى السودان (٢) .

كما صدر للضباط العاملين في الجيش المصري في السودان « أمر عال » من الخديو عباس حلمي في مايو عام ١٩٠٠ باحتساب مدة الخدمة في زمن الحرب مضاعفة عند تسوية المعاش أو المكافأة وغير فترة الحرب ، فان مدة الخدمة تحسب مدة ونصفا في المناطق قبلي الخرطوم ومدريات كردفان ودارفور وفاشودة وبحر الغزال وخط الاستواء وسنار وكسلا وسواكن وسواحل البحر الأحمر (٣) .

أما الضباط البريطانيون فقد استصدر الحاكم العام أمرا من قيادة الجيش في لندن يقضى باحتساب فترة الخدمة جنوب خط عرض ٥٢١ ، وكذلك في المناطق ذات المناخ غير الصحى مضاعفة بالنسبة لهم ، مثلما كان متبعاً في غرب أفريقيا ونيجيريا (٤) .

أما القوانين التي تناولت هذه التنظيمات فكانت قوانين المعاشا ، وأول قانون ظهر في عهد الحكم العثماني كان في عام ١٩٠٤ . ثم عدل بالقانون رقم ٣ لعام ١٩١٩ ثم عدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٢ ، وعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٢٤ (٥) . أما فترة الحكم الثنائي فكانت تطبق قانون المعاشات العسكرية المصرية ، الصادر في ٢٦ يولية عام ١٨٨٨ حيث أن العاملين في السودان آنئذ كانوا من الضباط المصريين (٦) .

(١) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٨١ .

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 54. (٢)

(٣) الوقائع المصرية ، ١٦ مايو عام ١٩٠٠ - أوامر عالية .

Porcy, F. M. : The Sudan in evolution, p. 54. (٤)

The Laws of the Sudan : Vol. I, p. 446. (٥)

(٦) الوقائع المصرية : ١٦ مايو عام ١٩٠٠ .

وقسم الموظفون طبقا لهذه القوانين الى فئتين ( أ ) ، ( ب ) :

الفئة ( أ ) : كانت تشمل المواطنين السودانيين . أما الفئة ( ب ) : فكانت تشمل غيرهم . وأعطى الموظفون من الفئة ( ب ) مميزات أكثر من الفئة ( أ ) . كان كان مسموحا لهم بالاحالة الى الاستيداع فى سن مبكرة بنسبة أعلى من المعاش هي  $\frac{1}{48}$  من المرتب عن كل سنة فى الخدمة ، بدلا من  $\frac{1}{60}$  التى يمنحها موظفو الفئة ( أ ) . كما كانت نسبة الخصم من المرتب نظير المعاش للفئة ( أ ) ٥ ٪ ، بينما الخصم من الفئة ( ب ) ٤ ٪ فقط . وأرجع المشرع هذه المميزات للفئة ( ب ) ، الى أنهم يعانون من الخدمة فى ظل ظروف صعبة كالبعد عن الوطن ، ورداءة المناخ الذى كان له تأثيره السيئ على الصحة . وبهذا كانوا يتعرضون للموت بسرعة ، أى يفقدون سنين عمرهم . ولذا تقصر مدة خدمتهم . ولما أراد المشرع أن يتدارك هذه الفروقات جعل هناك امكانية للنقل من الفئة ( أ ) الى الفئة ( ب ) ووضع شروطا لذلك :

( أ ) أن يكون والدا الموظف وقت ولادته متمتعين بالمواطنة عند خط عرض ٢٢ شمالا فما دون ذلك .

( ب ) ألا يقل مرتبه فى حكومة السودان عن ١١ جنيها فى الشهر .

( ج ) أن يكون قد نال قسطه من التعليم فى السودان (١) .

ويتضح من هذه الشروط الثلاثة أن الموظف الذى تريد الحكومة أن تمنحه الميزات الواردة للفئة ( ب ) يكون بعيدا عن تأثير الشمال الذى لعب فيه المصريون والاسلام دورا كبيرا ، كما أنه يكون قد نهل من التعليم الغربى طبقا للشروط الثالث ، أى يكون غربى المزاج وبذلك يكون سهلا فى قيادته ومواليا لهم .

أما ومن حيث مرتبه فيتضح أنه يكون من كبار الموظفين السودانيين . لأن مبلغ ١٠ جنيهاً عادة هو الحد الأقصى لمرتب الكاتب الشهرى الذى لا يعرف سوى اللغة العربية وحدها ، وغير حاصل على مؤهلات تمكنه من رفع مرتبه أى مستوى أعلى (٢) .

وهكذا وضحت سياسة بريطانيا فى جعل المميزات من حق غير السودانيين ، وبخاصة الانجليز ومن يجرى على نهجهم ، خصوصا عندما أعطاهم مجلس الحاكم العام فى مايو ١٩١١ الحق فى ضم أى موظف يتراءى لهم ضمه الى من يتمتعون بالمعاشات ولو لم يكن على وظيفة دائمة (٣) .

أما صرف المعاش سواء كان لصاحبه أو لورثته المستحقين فكان بواسطة

Min. Proc. : 77th meeting, April 9th 1914, p. 26 C. (١)

Min. Proc. : 77th meeting, April 9th 1914, p. 26 B. (٢)

Genco, : 2/2/14 May 1911. (٣)

« سركى » أو بطاقة تدون فيها أسماء المستحقين ، واسم المصلحة الذى كان الموظف تابعا لها ، ومبلغ المعاش المستحق ومكان صرفه ومكان لتوقيع الصراف بما يفيد الصرف (١) .

وهكذا أصبحت الوظائف التى لم يكن لها معاش غير مرغوب فيها حتى ولو كانت مرتباتهم فيها مرتفعة لأن تكاليف الحياة فى السودان بدأت ترتفع خاصة بعد الحرب العالمية الأولى . وأصبح الادخار من المرتب أمرا صعبا (٢) .

هذا بالنسبة للموظفين الدائمين الخاضعين لنظام المعاشات . أما غيرهم والذين كانت تنتهى خدمتهم بفض عقود عملهم أو اقالتهم ، دون أن يكونوا محل شبهة أو جريمة فكانوا كثيرا ما يلجأون الى الحاكم ثانية بالتماسات للاحاقهم بأعمال أخرى فى غير أعمال الحكومة . ولقد زاد عددهم فى السنوات ما بعد العشرين من هذا القرن لدرجة أن الحاكم العام أوجد فى قصره مكتبا لتلقى التماساتهم ، وكان من بينهم عدد كبير من المصريين ، الذين فصلوا من أعمالهم بحجة « عدم لياقتهم للخدمة » . وأمر بأن تفتح لهم سجلات خاصة تدرج فيها أسماؤهم ومؤهلاتهم وخبراتهم والعمل الذى كانوا يزاولونه وسبب فصلهم . وأخيرا رأى فى تعيينهم حسبما تسمح الفرصة فى وظائف غير دائمة فى مشروعات الحكومة « كمشروع سد مكوار » أو فى مشروعات مد خطوط السكة الحديد أو فى وظائف الشركات المستثمرة للسودان أو البنوك (٣) .

وكانت ترشيحاتهم تمر من خلال السكرتير الإدارى الذى كانت تتجمع لديه طلبات الشركات والمؤسسات والمصالح والموظفين فى لجنة تابعة له هى « لجنة العمل » (٤) التى كانت ترشح لشغل هذه الوظائف أو ارسال توصيات الى تلك الجهات لقبول الموظفين المفصولين للعمل فيها (٥) . فى شكل قوائم بالأسماء والبيانات المطلوبة ، ثم تتلقى الرد بقبول بعضهم ، أو بطلب نوعيات خاصة منهم ، كالبنوك التى كانت تشترط فيمن تقبلهم أن يكونوا من الأقباط (٦) . وأحيانا كانت الحكومة تعطى من انتهت فترة خدمتهم من المصريين توصية خاصة لى جهة يتقدم اليها طالبا عملا ، وكانت فى مضمونها شهادة بخبرته فى مجال عمله (٧) .

(١) القلعة : دفتر صادر ج ٢ ، قومندانية كسلا - السودان ، السجل ٩٨٣ .

(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 55.

(٣) S.I.R. : 4/3/12 January 2nd 1923.

(٤) S.I.R. : 4/3/12 January 25th 1923.

(٥) S.I.R. : 4/3/12 Feb. 10th 1923.

(٦) S.I.R. : 6/1/6 Annual rebort 1913.

(٧) بطاقة حصل الباحث على صورتها من ابن واحد ممن كانوا يعملون فى السودان. فى هذه

الفترة .

وقد احتاج السودان في ادارته عدد كبير من الاداريين ، في الوقت الذي عجز فيه السودانيون عن الاشتراك في ادارة بلدهم الا بعد التحاقهم بكلية غوردون ، التي بدأت تمت الادارة بعدد محدود من القضاة الشرعيين والمدرسين والمهندسين فيما بعد عام ١٩١٣ (١) .

ثم ان اجادة اللغة الانجليزية كانت شرطا في الاشتراك في الادارة لأنها أصبحت اللغة الرسمية في المكاتبات والتعامل . ولم يكن حتى المصريون يجيدونها بالصورة المطلوبة ، ولذا ألححت الحاجة الى الاستعانة بعناصر تجيدها ، فليجأ الانجليز الى الاستعانة بالسوريين واللبنانيين وبخاصة المسيحيين منهم في أعمال الترجمة ثم وصل الأمر الى تعيينهم في وظائف الكتبة وأعمال السكرتارية (٢) . وظهر تعاطف الانجليز معهم مما قرره وينجت عام ١٩٠٨ من أنهم كانوا العمود الفقرة لهيئة الكتبة في السودان ، ويبدى دهشته عندما وجد أن هذه النتيجة قد اتفقت مع رأى سابق عام ١٩٠٣ لكرور حول الاعتماد على السوريون واللبنانيين بقدر الاعتماد على الكتبة الأقباط دون المسلمين من المصريين (٣) .

وزاد عدد السوريون واللبنانيين حتى وصلوا الى ٣٠٠ موظفا عام ١٩٢٤ منهم السكرتيرين ورؤساء الأقسام وباشكتاب المديرية والقضاة والأطباء والصيادلة والمهندسة والمفتشون والتجار ، حتى أصبح منهم سعيد شقير بك مديرا مالية السودان ، ولمع معه كذلك - خلال فترة الدراسة - اللواء الدكتور باسيل سوسو جرجس باشا الذي كان ملحقا بالجيش المصرى حتى عام ١٩٢٥ حيث عاد الى مصر ، وموسى بك جورج الذي التحق بالادارة السودانية عام ١٩٠٥ في وظيفة رئيس قلم المعاشات وظل حتى عام ١٩٢٥ حيث نقل الى رئاسة مكتب المالية لوكالة السودان . ونعوم بك شقير وهو الكاتب المؤرخ الذي انتهى به المطاف الى مدير قسم التاريخ بحكومة السودان ، والقائمقام منصور بك قطييط ، وكان طبيبا في الجيش المصرى وعاد الى مصر عام ١٩٢٥ . والدكتور نقولا معلوف وشغل منصب نائب مدير المصلحة الطبية حتى عام ١٩٢٥ . والدكتور جورج مرهج وكان صيدليا في حكومة السودان الى أن استقال في عام ١٩١٥ . وعبد المسيح افندى حام مفتش تلغراف السودان بعد صموئيل افندى عطية (٤) .

---

Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p. 39.

(١)

Ibid, p. 36.

(٢)

Warpurg, G, : Op. Cit., p. 87.

(٣)

(٤) سعد ميخائيل : السودان بين عهدين ، ص ٣٥١ .

ولم يكن اختيار السوريين واللبنانيين وغيرهم الا مرحلة من مراحل مضايقة المصريين ، فكانوا يتقاضون مرتبات أعلى من المصريين في حين أنه كان هناك من المصريين ما يفى بحاجة الادارة في السودان ، لو كان هناك الحافز المادى الذى كان يغرى السوريين واللبنانيين (١) ، حتى أنه فى حالة تعيينهم كانوا يشغلون مناصبهم فى الخرطوم أو المديرية القريبة منها ، فى حين أن المصريين كانوا ينتشرون فى الجهات البعيدة حيث المناخ الحار والأمراض والحياة الصعبة (٢) .

---

(١) المؤيد : ٩ مايو عام ١٩٠٦ .

(٢) المؤيد : ١٩ أبريل عام ١٩٠٦ .

ان مفهوم الادارة الثنائية في السودان هو أن تكون قسمة بين طرفي الاتفاقية ، مصر وبريطانيا ، وقد أشارت المادة الثالثة من الاتفاقية الى طريقة تعيين وعزل الحاكم العام ، وهو قمة النظام ، ولم تشر الى جنسيته ، فكان من العدالة بالنسبة للحكومتين أن يتبادل المنصب مصرى وانجليزي ، الا أنه لم يحدث أن اعتلى المنصب مصرى ، بالاضافة الى أن البريطانيين شغلوا المناصب العليا في الهيكل الادارى في السودان وتركوا للمصريين أقلها ، فكان أكبر منصب ادارى تولاه مصرى في السودان هو : مأمور المركز ، بالرغم من أن مصر كانت تقدم  $\frac{5}{6}$  القوة الحربية المشتركة هناك (١) . في حين أن مديري المديریات ورؤساء المصالح ووكلاءها كانوا من البريطانيين (٢) .

فكانت الادارة في السودان في هيكلها وفي صميمها ادارة بريطانية ، لأن كل مراكز الاتصال بين الادارات أو الجهات المختلفة ، أصبحت بريطانية ولم يبق المصريين - شركائهم - ولا للسودانيين - أبناء البلد - الا أن يكونوا وسائل تنفيذ فرعية ، ولا يقوم بهم جهاز ما ، بل كانوا في أماكنهم في أوضاع تعزلهم بعضهم عن بعض . لا يتصل جهاز بآخر الا من خلال موظف انجليزي ، مما نتج عنه عزل المصريين في السودان عن الادارة في مصر حتى يأمن الانجليز بذلك تجنيب السودان أى نشاط سياسى يصله من القاهرة ، التي كانوا يتوجسون

(١) يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي الاول ، ص ٣٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٢٩٣ .



منها خيفة ، بل ولجأ الانجليز أيضا - كما سنرى - الى تقبيح وجه الاداريين المصريين باسناد أعمال اليهم من شأنها توليد البغضاء بينهم وبين السودانيين ، واصطناع العنف فيها ، وقمع الانتفاضات الشعبية (١) .

وقد أثار هذا الوضع نقد المصريين والسودانيين على السواء ، فصحافة القاهرة وصفت هذا الاجراء بأنه خطوة فى سبيل فصل السودان عن مصر ، ولفتت النظر الى ما تحملته مصر فى سبيل الصرف على السودان ، وكان الرد هو احوالة عدد من الضباط المصريين الكبار الى الاستيداع وحرمان الكثيرين من شباب مصر من الترقى فى سلم الوظائف المدنية هناك (٢) .

أما صحافة السودان أيضا فقد أدلت برأيها : « اذ لا معنى لأن تكون مصر شريكة لانجلترا فى السودان . ولا شأن لمصرى فى حكومة تلك البلاد ما دام الموجودون منهم مرءوسين ومؤتمرين بأوامرهم » (٣) .

فالاداريون المصريون كانوا قد تولوا العمل فى السودان منذ أن فتحه محمد على وبخاصة الأقباط منهم الذين عملوا فى الأعمال المالية .

وعند استعادة السودان بقيادة كشمير ، عملوا مع قيادة الجيش فى وظائف المحاسبة والترجمة ، وجاء وقت كان أكثر موظفى حكومة السودان من الكتبة والمحاسبين من الأقباط - ليس لتوافق الدين مع الانجليز ، فهذا لا يهم المستعمر بقدر مصلحته هو - وانما لارتفاع نسبة المتعلمين ، فهم أكثر من اخوانهم المسلمين فى هذا ، لأن عدد الموظفين الأقباط فى الحكومة المصرية كان كبيرا لدرجة أن كانت هناك مصالح حكومية مثل السكة الحديد والبريد يكاد موظفوها أن يكونوا جميعا من الأقباط ، وأن كرومر أوصى بالاستعانة بهم - ليس تعصبا لهم - ولكن كما وصفهم « نشيطين حيويين ، ولهم جلد على العمل ، وأنهم سبقوا غيرهم فى الانخراط فى مدارس البعثات الأجنبية فأصابوا قسطا من التعليم أكثر من المسلمين » (٤) .

ومما ساعد الانجليز على الاندفاع فى تيار الاستئثار بالسلطة دون المصريين ما أشاعوه عنهم من احجامهم عن العمل فى السودان ، وأنهم باستثناء الأقباط والعسكريين العاملين هناك - لا يشاءون أن يشاركوا فى العمل هناك ، وبناء على ذلك طلب ملتر فى تقريره تخفيض عدد الحامية كذلك لسبب ظاهرى هو عدم تحميل مصر نفقاتها !! (٥) .

(١) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢) اللواء : ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٣ .

(٣) السودان : ١٩ مارس عام ١٩١٠ .

(٤) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٨٥

Mazuc, M.F. : L'Angleterre en Egypte

Toulouse 1898 p. 457.

Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 44.

ولقد أصبح احجام المصريين عن العمل فى السودان محل حديث الانجليز لدرجة أن « الكونت جليشن » Gleichen, C. C. وكيل حكومة السودان فى القاهرة ، أبدى دهشته من أن المسلمين بالذات يزهدون فى العمل فى السودان رغم الجهود التى بذلها لجذبهم للعمل هناك ، ولم تفلح محاولاته ، الا مع الأقباط الذين أفسحوا لهم المجال فى العمل فى مصر برحيلهم للعمل فى السودان (١) . وأوضح الأسباب التى تدرع بها المصريون المسلمون لذلك كرهة الجو وأن الوظائف التى سيشغلونها هناك صغيرة لا تليق بهم ، واستغل طبع المصرى فى عدم ميله لترك بلاده واعتقاد أهله بأنه اذا ما سافر الى السودان فانه سوف لا يعود لبعده المسافة واختلاف المجتمع ، بل وكان أهله يعدونه من الأموات .

واستند الى رأى كرومر فى أنهم اذا ما ذهبوا الى هناك ، سيعيدون أشباح الماضى المترسبة فى أذهان السودانيين عن المصريين ، وما اقترفوه فى حقهم من قبل أيام المهديّة (٢) ، بل صرح برأيه الخطير فى هذا الشأن ، وهو أن نقل الادارة الى المصريين يعنى خلق حكومة فاسدة (٣) .

وأن رأى جليشن هذا له معنى الافتراء والمناورة ، فالمصريون لم يزهدوا فى العمل فى السودان وخاصة المسلمين - كما ادعى - فالقضاة المصريون هم الذين قاموا على أعمال المحاكم هناك ، بطاقم المعاوين المصريين الذين عملوا معهم ، والمعلمين والكتبة وغيرهم ، ممن تركوا بصمات - سنوضحها عند الحديث عن جهود المصريين ليكون سببا فى ادخاخ عناصر أخرى كالانجليز بالذات والسوريين بدلا منهم ، وصرح وينجت نفسه بأن مبدأه هو عدم السماح للمصريين بأن يشغلوا الوظائف المدنية الكبيرة التى يجب أن يشغلها الموظفون المدنيون البريطانيون ، وبهذا يصبح المصريون بلا أمل فى الترقى فى سلم الوظائف المدنية .

ونلاحظ أن وينجت كشف سياسته هذه إبان الحرب العالمية الأولى متعللا بأنه يخشى زيادة عدد المصريين وغالبيتهم من المسلمين لأنهم متعاطفون مع الأتراك والسلطان ضد الحلفاء وكان نتيجة ذلك أن خفض عدد المدرسين المصريين العاملين فى كلية غوردون ، وأعلن آنذاك أن المعلم المصرى فى الكلية قد أدخل بلا شك الدعاية لمبدأ القومية بين الطلبة مما سيثير المتاعب فى وجه الادارة التى أصبحت بريطانيا آنذاك (٤) .

Pool, S. : Op. Cit., p. 197 (١)

Annual report 1902 : p. 16. (٢)

طلعت اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٨ . (٣)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 86, and Intell. 1-8-30 A Report, Dec. (٤)

4th 1910 Warburg, G. : Op. Cit., pp. 48. 8E.

اذن كان وجود العنصر المصرى فى الادارة فى السودان محل نزاع ، وأمر مرغوب فيه من جانب الانجليز ، ولقد تحمل المصريون الكثير من العنت وسوء المعاملة سواء فى المناصب المدنية أو المناصب العسكرية ، تحت ستار مزيف من الادعاء يزهدهم فى العمل فى السودان تارة ، أو كره السودانين لهم لانهم يثيرون فى نفوسهم آلام الماضى تارة أخرى . ولكن الحقيقة أن الانجليز هم الذين كانوا يسيئون معاملتهم ، ويضيقون الخناق عليهم ، فبالإضافة الى سن قوانين تأديب الموظفين التى لم تطبق بشكل واضح الا عليهم ، ومحاولة قطع سبيل الاتصال بينهم وبين مصر الأم . فقد بدأوا فى عملية ازاحتهم من السودان بادخال السودانين معاونين لهم فى أول الأمر ، ثم احلّاهم محلهم بعد أن ينالوا التمرين الكافى على أيديهم ، وهو ما انتهى الى سودنة الوظائف تحت الاشراف البريطانى .

ولقد صحت لعبة بريطانيا عندما اختارت الضباط المصريين للقيام بأعمال مدنية اذ أن الضباط يسهل أن يستعاض عنهم بالسودانيين وذلك باعادتهم الى رتبهم فى القوات المسلحة ثم احالتهم الى الاستيداع ، لذلك فان المصريين الذين احيوا للعمل فى البوليس السودانى ، أو أعمال التشييد والهندسة ، وكانوا أصلا ضباطا فى الجيش المصرى ، استبدلوا بعد احالتهم الى الاستيداع منذ عام ١٩٠٣ بالسودانيين ، وأن السكك الحديدية التى أنشئت ابان فترة اعادة فتح السودان على أكتاف المصريين من أبناء الجيش المصرى تولاهها المدنيون من أبناء السودان بعد أن درّبهم المصريون .

بل وأكثر من ذلك ، فان الضباط المصريين كانوا يتقاضون مرتبات أقل من أقرانهم الانجليز الذين كانوا يقومون بنفس العمل .

هذا الى جانب ما عاناه المصريون فى السودان من التفرقة الظاهرة بينهم وبين الانجليز فبينما كان الجنود البريطانيون فى الخرطوم وبعض المدن السودانية يستمتعون بسكنى أجمل الأحياء وأرقى المنازل ، ولهم أرغد العيش وأسعد الحياة ، كان جنود أورطة السكة الحديد وكانت أكبر أورط الجيش المصرى هناك ، يقاسون شظف العيش ومر الحياة فى القيام على صيانة السكك الحديدية وحراستها وتجديدها اذا ما تعرضت لتدمير الرياح والرمال ومتحملين فى ذلك لفح الحر وقارس البرد (١) .

وأخيرا فقد اتبعت السلطات البريطانية المسيطرة على الادارة فى السودان، سياسة الاكثار من نقل الضباط المصريين حتى لا يستفيدوا من استمرارهم فى أماكنهم ولا يتمكنوا من القيام بعمل سياسى أو قومى فى البلاد ، ومن ثم يتضح أن تشغيل العسكريين أخف عبئا وأيسر ادارة من المدنيين (٢) .

(١) يوانان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى ، ص ٢٦٢ .  
Warburg, G. : Op. Cit., pp. 48, 49.

(٢)

ففي عام ١٩٠٥ بلغ عدد الضباط في الجيش المصري الذين حولوا الى اعمال مدنية كأمير ونواب مأمير ١٣٣ ضابطا . وارتفع عددهم في عام ١٩١٤ الى ١٦٨ ضابطا كان منهم ١٠٪ من أصل سوداني ، وكانت هذه أول دفعة يعمل فيها السودانيون في هذا المنصب . وفي عام ١٩٢١ بلغ عدد المأمير ٥٨ مأمورا ، ١٣٨ نائب مأمور محولين من الجيش المصري منهم ٢٦ ضابطا سودانيا (١) .  
ولكم أحس المصريون بهذا الغبن ، ونارت ثائرتهم ولكن يد الانجليز كانت أقوى من تجسيد أصواتهم في أفعال اذ كان الحاكم العام للسودان والسردار زجل واحد .

كانت هذه صورة الصراع بين بريطانيا التي دخلت السودان لتطفي بشخصيتها على ادارته ، وبين المصريين الذين أصروا على وجودهم اثباتا لحقوقهم الشرعية وتمسكا بحتمية وجودهم ، ولكن البريطانيين اعترفوا بأن هناك مصالح معينة تطلبت كفايات وظيفية لا يمكن وجودها الا في المصريين كالتعليم والعدل لدرجة أنه عندما توفي مفتش اللغة العربية المصري سنة ١٩٠٨ لم يجدوا من يقوم بمقامه ، فاضطر بونهام كارتر - وكان يشرف على مصلحة المعارف آنذاك - الى تعيين أحد ضباط الجيش المصري لهذا المنصب (٢) .

وفي مجال التفرقة في المستويات الادارية ، اذاعت السلطات البريطانية أن الاداريين المصريين العاملين في السودان في عام ١٩٠٥ بلغت نسبتهم ٥٦٪ من عدد العاملين هناك ، وهذه النسبة وان كانت صحيحة الا أن نوعيات الوظائف التي شغلها هؤلاء لا تتناسب مع نوعيات الوظائف التي كان يشغلها البريطانيون وغيرهم من أصحاب نسبة ٤٤٪ الأخرى .

فقد ضمت نسبة ٥٦٪ هذه : الكتبة وصيارفة المصالح والمديريات والمراكز وعمال التلغراف ومعاوني الأسواق ومعاوني الصحة وعمال الورش وغير ذلك من الوظائف الصغيرة التي لا يزيد مرتب شاغليها عن ٣ - ٤ جنيهات مصرية في الشهر ومنهم من بلغ تسعة جنيهات .

ويتراوح عدد الذين يتقاضون منهم عشرين جنيها ما بين ١٠ - ٢٠ موظفا بينما يبلغ عدد الذين يتقاضون ما بين ٢٠ - ٣٠ جنيها ثلاثة مستخدمين فقط (٣)

حتى من كان يشغل منهم مناصب كبيرة كان راتبه أقل من شاغل الوظيفة المناظرة لها من غير المصريين ، وهذا ما حدث مع الشيخ محمد شاكر قاضي قضاة السودان ، والشيخ محمد هرون مفتش المحاكم الشرعية ، وأحمد هدايت سكرتير التعليم بالخرطوم (٤) .

Palace : 1/3/63 p. 21.

(١)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 85.

(٢)

(٣) المزيد : ٩ ابريل عام ١٩٠٦ .

(٤) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٨٦ .

بينما كان السوريون يتقاضون مرتبات أعلى منهم عندما ساعدوا وظائف مساوية لهم ، فى عواصم المديریات وليس فى أطراف البلاد (١) مما كان مثار تعليق ونقد على أساس أن المصرى أحق من يتولى شئون السودان - بعد السوداني - لسبب واجداني هو رباط الدين والجنس ووحدة الأرض ولسبب ما دى هو ما بذله المصريون من مال ودم فى سبيل استعادة السودان وتحريره من المهديّة ، ومن ثم طالبوا بالعدالة فى توزيع الوظائف بين الانجليز والمصريين ، حتى وكالة حكومة السودان فى القاهرة لم يشترك فى رئاستها مصرى واحد ، بينما كان السوريون يرأسونها (٢) .

ولم تكن سياسة اللامركزية فى ادارة البلاد ومنح السلطة للأهالى الا أسلوبا لسحب السلطة من يد المأمير المصريين ونقلها الى يد شيوخ القبائل تحت اشراف المفتشين البريطانيين (٣) أولئك المفتشين الذين نفذوا سياسة أخرى هى احلال السودانيين محل المصريين حتى ولو كانوا أقل رتبة من الوظيفة المطلوبة . كما فعل مفتش القضاة الذى طلب استبعاد المأمور واحلال سودانى بدله برتبة نائب مأمور (٤) .

كما سلب المصريون حريتهم داخل الوظائف ، وأظهر مثل ذلك هم مأمير المراكز ، فلم يكن لمأمور المركز شئ من السلطة ، كما كان مقدرا له ، حيث جعل الانجليز لكل مركز مفتشا أو مفتشين الى جانب وكلاء لهؤلاء المفتشين . ثم المأمور المصرى . ولم تعد وظيفة المأمور كما كانت فى بداية الادارة الثنائية ، المحافظة على النظام ومحاربة الجريمة وتنفيذ الخطة العامة للبلاد فى مجال دائرة اختصاصه ، وانما انكشفت لتصبح اجراء التحقيقات فى بعض الجرائم الصغيرة وكثيرا ما كان يستخنى عنها ، بالإضافة الى توزيع المواد التموينية على التجار والبقالين ، كالسكر والزيت والبتترول وبعض المواد التى كانت تقوم الحكومة بتوزيعها .

كما أسندوا اليهم جمع الضرائب وأعطوهم فى ذلك سلطات واسعة لكى يجدهوا المبالغ المطلوبة منهم خلال الفترة الزمنية التى تحدد لهم . ومن ثم كانوا يلجأون الى استعمال القسوة من ضرب وجلد وسجن فى سبيل تأديّة واجبههم فيجأر الأهالى بالشكوى ، فيتلقفها الانجليز ذريعة لتشويه وجه المأمور المصرى ونوابهم ، فويخوهم علنا أمام الأهالى وتصلوا من اعطائهم هذه الأوامر ، بل وكانوا يعفون منهم بعض الزعماء ليكونوا أبواق دعاية لهم . وكانوا يطلقون سراج المسجونين فكانوا يدعون للانجليز بالخير ويطلبون الويل للمصريين ، فمن

(٢) المؤيد : ٩ مايو عام ١٩٠٦ .

(٣) المؤيد : ١٩ أبريل عام ١٩٠٦ .

Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 62.

(٤)

S.T.R., 1/9/42.

(٥)

الأمير المصريين من كان يحتمل هذا ، ومنهم من نار فاستهدف للرفق كما حدث  
لليوزباشى على أفندى موسى نائب مامور الأبيض (١) .

### اسلوب اختيار الاداريين المصريين :

كانت عملية الاختيار تبدأ باعلان ينشر فى الوقائع الرسمية ، تبين فيه  
الوظيفة المطلوب شغلها ، والصفات المطلوبة فيمن يشغلها والمدة المحددة لتلقى  
طلبات التقدم لشغلها ومكان ذلك (٢) ، وأحيانا كان يعلن عن المرتب أيضا وان  
كانت هناك فترة للتدريب أو التلمذة ، كمصلحة التلغراف مثلا (٣) . وقد  
لوحظ أن بعض الاعلانات كانت تشير الى أفضلية المصرى على غيره ، أو تفضيل  
الأعزب على المتزوج فى المناطق التى يصعب على البريطانيين أو السوريين العمل  
فيها كما حدث فى اعلان المصلحة الطبية عند طلبها أطباء ، فاشتترط كل هذه  
الشروط لمن سيعمل فى مناطق الجنوب والغرب (٤) .

### أما مسوغات التعيين التى كانت تطلب فكانت :

- شهادة بالجنسية المصرية ، وألا يقل عمر الطالب عن عشرين سنة .
- شهادة بحسن السير والسلوك وعدم صدور أحكام مخلة بالشرف ضد  
الطالب .
- الشهادة الدراسية ، أو شهادة بخلو طرفه اذا كان قد سبق رفثه من  
الحكومة .

وكان الطالب يعرض على لجنة لفحصه طبييا ثم على لجنة لامتحانه ، وكانت  
بعض المصالح تشتترط دفع تأمين مالى كضمان للعمل رغم أن منها أعمال لم تكن  
تتصل بالأعمال المالية ، كمصلحة منع تجارة الرقيق (٥) .

ويظهر من هذا الأسلوب مدى التعجيز ، أو محاولة قصر الوظائف على  
القادرين دون غيرهم ، ويساند هذا رأى ما كانوا ينهون به اعلاناتهم من أن  
المصلحة كان لها الحق فى قبول أو رفض أى طلب خاصة وأن الوظائف التى  
كان يحمل اعلانها هذه القيود كانت ذات مرتبات كبيرة نرعا ، والتى كان يفضل  
فيها السوريون على المصريين ، مما كان مثار شكاوى الطلاب ، وكذلك نددت

---

(١) الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان . وخلايا السياسة الانجليزية  
الاسكندرية ١٩٣٥ ، ص ٥٦ - ٥٨ .

(٢) الوقائع المصرية : ٣٠ أبريل عام ١٩٠٠ .

(٣) الوقائع المصرية : ١٤ أغسطس عام ١٩٠٧ .

(٤) الوقائع المصرية : ٤ فبراير عام ١٩٠٧ وتعليق المؤيد على ما ورد فيها بتاريخ ٢٢

أبريل ١٩٠٧ .

(٥) الوقائع المصرية : ٦ يناير عام ١٩٠٦ .

الصحف بهذا التعجيز الذى كانت له صور كذلك فى لجان الامتحان فى وكالة السودان سواء كان ذلك فى القاهرة أو فى الاسكندرية ، خاصة فى الوظائف ذات المرتب المرموق (١) .

وأحيانا كانت هذه الأجهزة تستجيب لهذا النقد ، وتقبل الطلاب فى الوظائف ، ولكن لفترة تدريب تصل الى ثلاثة أشهر يرفت بعدها لعدم لياقته !! ويكون آنذاك فى السودان فيواجه مشكلة تكلفة عودته الى القاهرة ، لذلك كان عليه أن يقبل أى عمل بأى أجر تحت سيطرة البريطانيين وشروطهم (٢) .

ولقد خضع الاداريون المصريون فى نظام مرتباتهم لنظام تسوية المرتبات فى مصر ، الا اذا كانت هناك حالات استثنائية تستدعى التعيين بمبلغ معين . وصدر قانون ١٠ عام ١٩٠٥ بشأن مرتبات الموظفين من حيث ضمان عدم المساس بها فى حالة صدور حكم أو خصم أو افلاس أو ضمان (٣) .

وعلى ذلك فكانت كل نظارة تعيد النظر فى المرتبات حسب الأحوال وتعرض المشروع على نظارة المالية للموافقة مع مراعاة فروق الاغتراب للعمل فى السودان . فعلى سبيل المثال ، أجرت نظارة الحربية تعديلا لمستخدميها فى القطر المصرى عام ١٩٠٦ كان كالاتى :

ماهية الدرجة ذات الراتب ٦٠ جنيها فى السنة فى مصر يعادلها ٩٦ جنيها فى السودان ، والتي راتبها ٦٦ جنيها فى السنة فى مصر تعادلها ١٠٢ جنيها فى السودان ، والتي راتبها ٧٢ جنيها فى مصر تعادلها ١٠٨ جنيها فى السنة فى السودان والتي راتبها ٧٨ جنيها فى السنة فى مصر تعادلها ١٢٠ جنيها فى السنة فى السودان ، والتي راتبها ٨٤ جنيها فى السنة فى مصر تعادلها ١٣٢ جنيها فى السنة فى السودان ، والتي راتبها ٩٠ جنيها فى السنة فى مصر تعادلها ١٤١ جنيها فى السنة فى السودان ، والتي راتبها ٩٦ جنيها فى السنة فى مصر تعادلها ١٥٠ جنيها فى السنة فى السودان (٤) .

الا أن الادارة فى السودان لجأت بعد العشرينات من هذا القرن الى سياسة منح العلاوات التشجيعية والاستثنائية للاداريين المصريين والمستويات معينة منهم بالذات ، فمثلا نجد أنها قررت بصفة استثنائية ابلاغ راتب حضرة صاحب العزة محمد بك رياض ناظر ادارة مالية السودان الى ٨٦٤ جنيها فى السنة بخلاف علاوة الحرب (٥) .

(١) المؤيد : ٢٢ أبريل عام ١٩٠٦ .

(٢) المؤيد : ٢٥ أبريل عام ١٩٠٦ .

(٣) الغازية السودانية : العدد ٨٢ ،

The Laws of the Sudan, Vol. I, 1899-1922.

(٤) اللواء : ١٣ أغسطس عام ١٩٠٦ .

(٥) السودان : ٢١ أبريل عام ١٩٢٠ .

ويتضح من هذا أن الإدارة في السودان بدأت تصرف علاوات ، وتعطى استثناءات بعد أن اندلعت ثورة عام ١٩١٩ ، وخشيت الإدارة في السودان أن تصل آثارها الى هناك . كما أنه ظاهر أن هذا الاغراء كان لكبار الموظفين ، وأصحاب البزة الصفراء ، دون صغار الموظفين . وهو أسلوب استرضاء . أو استمالة حتى نستكمل سياسة السودنة في هدوء . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن استمرار معظم الجيش في السودان كان يعنى انجلترا من ضرورة الاحتفاظ بجيش احتلال كبير في مصر ويوفر عليها كذلك تكلفته .

تهب بعد ذلك ريح القدر بالمصريين ، كما حدث في عام ١٩٢٤ ، ويظهر ارتباك القيادة البريطانية للجيش المصرى في السودان حول هذا الموضوع ، فيما أرسله مستر سكوت Scott - أحد قادة الجيش في السودان - من استعلام كيرزون في ٩ سبتمبر عام ١٩٢٠ ، عن رأى حكومة بريطانيا نفسها في شأن ترقية وعلاوات الضباط المصريين ، وأن طلبه قد أحيل الى المستشار المالى ، ومجلس النظار ، ويصف هذا الموضوع بأنه له حساسيته في مستقبل الادارة في السودان ، وأن غموض الموقف سوف يعرض الادارة للارتباك .

ونلاحظ على هذا الخطاب ، احترام الانجليز - وهذا نادر - لطلب الضباط المصريين لعلاوات وترقيات ، وما حمله الخطاب كذلك من أن هذا الطلب سيثير مشكلات في ادارة السودان (١) .

### جهود الاداريين المصريين في السودان :

قدم الاداريون المصريون للسودان خدمات كثيرة عسكرية ومدنية ، قامت على اكتاف العسكريين والمدنيين على السواء ، لأن السودان كان في حاجة الى العمال والجنود والموظفين لتسيير دفة الأمور والادارة فيه عقب عهد انتشرت فيه الفوضى والمجاعات والأوبئة ، وانخفض تبعاً لذلك عدد السكان من ٨٥٠٠٠٠٠ نسمة الى حوالي ١٨٠٩٥٠٠ نسمة عام ١٨٩٩ . وفي حالة من البؤس والمعاناة الصحية ما منعهم من استعادة حالة البلاد ، ولم يكن غير المصرى ليستطيع أن يعايشهم ويحس بالأمهم نظراً لروابط الأرض والدين . وصبر المصرى على العمل وتجامله عليه (٢) ، وليس الموظف البريطانى الذى عاش هناك يردد بين مكتبه فى الصباح وبينه الأنيق المزود بملمع تنس وحمام للسباحة فى الخرطوم ، أو عواصم المديرية . فى حين أن المصريين عايشوا أهل البلاد فى أم درمان وصغرى البلاد والقرى (٣) . بل وصل بهم الأمر أن عقدوا معهم مصاهرات فأحسوا أنهم شعب واحد فى بلد واحد (٤) .

(١) N.O. 407, 187, Part I. XXX IV No. 202, Mr. Scott to Earl, Curzon, Alexandria, Sep, 9th 1920, p. 157.

(٢) عبد الحميد الاسكندرى : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٦ .

(٤) زاهر رياض : مصر والريفيقا ، ص ١٨٦ .



ولما نهضت مشكلة خوف السودان من كل ما هو أجنبي لم يجد الانجليز غير المصريين رسلا للوصول الى قلوبهم عن طريق الاتصال الشخصي بزعماء القبائل ، مستغلين الدين واللغة في ذلك واستطاعوا كسب تقفهم (١) .

وبعد أن استتب الأمر للإدارة ، ظل المصريون دعامة تحضير السودان ودفع عجلة التقدم فيه . فمن خلال سبجاعة المصرى وتجلبده على العمل استكشمت بقاعا كثيرة في السودان وقبائل لم تكن قد درست بعد الدراسة الكافية مما كان محل اشادة الأوروبيين أنفسهم من أعضاء البعثات العلمية التي زارت السودان بعد ذلك مستعينة بالخرائط الدقيقة التي رسمها الضباط المصريون (٢) ومن المجالات الحيوية التي ظهر فيها جهد المصريين : الانشاء والتعمير والمواصلات بأنواعها ، ومرافق القضاء والتعليم ، وفن الصحافة وأعمال الري والزراعة والمساحة .

ففي مجال الانشاء والتعمير نجد أنه عقب استعادة السودان اتخذت الخرطوم عاصمة للبلاد كما كانت قبل استرجاعه . ونظرا لخلو السودان من الأيدي العاملة ، فقد تصدى الجيش المصرى هناك سواء وهو قوة عسكرية أو بعد احالة عدد من ضباطه وجنوده الى السلك المدني لمهمة إعادة الحياة اليها وكانت مصلحة الأشغال بالجيش آنذاك عبارة عن قسم يضم عددا قليلا من الصناع العسكريين لا يتجاوز المائة ، بالإضافة الى اثنين من الضباط المهندسين ، فزيد عدده حتى أصبح آليا وصل عدده الى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع منهم البنائون والحدادون وغيرهم من الحرفيين المطلوبين . وبدأ العمل منذ عام ١٨٩٩ (٣) ، ولذلك رأت الحكومة السودانية عام ١٩١٤ أن تستبقى فرق الجيش لخدمة هذه الأغراض المدنية الانشائية بالذات (٤) .

وكان من أبرز الانجازات في هذا المجال أن شيده المصريون ثكنات الجيش في أم درمان ، وكانت أربعاً حملت أسماء ( سعيد - اسماعيل - توفيق - عباس ) غير ثكنة خامسة للمشاه . وثلاثا من أجل فرق المدافع (٥) . كما شيدها مستشفىها المدني .

وفي الخرطوم شيدهوا سراى الحاكم العام . وكان هذا البناء موجودا منذ أيام غوردون ، ولكنه تهدم عقب مقتله ، واستمر العمل فيه من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٦ ، وكان يشرف على هذا البناء « محمد الشاهد » الضابط المصرى .

(١) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٩ .

(٢) عبد الرحمن زكى : الجيش المصرى والاستكشافات في أفريقيا ، المقتطف ص ٥ - ٧ .

(٣) محمد لبيب الشاهد وأحمد رفعت : مذكرتان عن أعمال الجيش المصرى في السودان

ومأساة خروجه منه ، الاسكندرية عام ١٩٣٦ ، ص ٩ .

(٤) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٥) زاهر رياض : مصر وأفريقيا ، ص ١٨٦ .

وشيدوا هناك كذلك سراى دواوين الحكومة ، وهو بناء ضخيم ضم ادارات المالية والحربية ومصصلحة السكرتير القضائي والبوليس والزراعة .

وبنوا بنايات لمصالح البريد والتلغراف والتليفونات بالاضافة الى مساكن موظفيها . وبنوا بجوارها عدة محال للتجارة حيث لم تكن بالخرطوم أى محل للبيع أو الشراء ولما لم يقبل التجار استعمالها نظرا لعدم تمرسهم على استعمالها استعملت مكانا لبعض المصالح مثل مصلحة تسجيل الأراضى ومخازن للصحة ، ومطبعة أميرية ورياسة المحاكم الشرعية .

وفى ضواحي المدينة أنشأوا خمسة « قشلاقات » للجيش الانجليزى ومخازن للأسلحة والمهمات ومخازن الجببخانة والبارود ، وهى منشأة للجيش المصرى والانجليزى وبها مبان تحت الأرض لا تتلفها قنابل الطائرات ، وطايرة للدفاع تم تسليمها للجيش الانجليزى عام ١٩٠٦ ، ومخازن للمهمات وورش الجيش ، قشلاقات لقسم الأشغال العسكرية ومخازن ورش مصلحة الأشغال الملكية ، وبنوا السجن العمومى الذى يسع ثلاث آلاف سجين فى الخرطوم بحرى . وكذلك سجن الخرطوم العسكرى المذنبى الجيش فى الخرطوم . كما بنوا كلية غوردون ، وكان العمل بإشراف المهندس صاغ أحمد أفندى زكى .

كما بنوا مسجد الخرطوم على حساب الأوقاف المصرية ، فضلا عن مساكن لصف ضباط الانجليز ، ومخازن تعيينات الجيش المصرى ، ومخازن وورش كبرى لمصلحة وابورات النيل والمراكب فى الفترة من عام ١٩٠٢ - ١٩٠٧ ، ورصيف أمام مدينة الخرطوم لوقايتها من خطر فيضان النهر .

ولقد أنشئت كل هذه المنشآت بأموال مصرية عدا كلية غوردون (١) كما تركوا بصماتهم فى بلاد أخرى من السودان فى حلفا وبربر وأبى حمد والعطبرة وشندى وخورشمبات وود مدنى وكسلا والقضارف وسواكن وبور سودان والأبيض والنهود وباره والدنج وتالودى والدويم والتوفيقيّة والسوبات وبيبور وبلاد دارفور وبحر الغزال ومنجلا (٢) .

كما أنشأوا فى عام ١٩٠٩ ميناء بور سودان بجهد ومال مصرى (٣) . رغم أن الهدف من انشائه كان ضد مصلحة مصر وذلك بصرف التجارة السودانية عن المرور بمصر (٤) .

وفى مجال القضاء والمناصب الدينية كان للمصريين أثرهم الواضح ، فقد سار القضاء الشرعى فى السودان على نفس النظم واللوائح التى طبقت فى مصر

- 
- (١) محمد الشاهد وأحمد رفعت : المرجع السابق ، ص ١١ - ١٩ .  
(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ١٥١ .  
(٣) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .  
(٤) زاهر رياض : مصر وأفريقيا ، ص ١٨٥ .

مع اختلاف طفيف اقتضته ظروف البلاد ، وكان جميع الذين تولوا رئاسة هذا الفرع من القضاء - حتى نهاية فترة البحث - مصريين كالشيخ محمد شاكر الذى عين فى ٢٨ مارس عام ١٩٠٠ وشرع القوانين التى تتمشى مع أحوال البلاد بما لا يخرج عن الشرع ووضع لائحة ترتيب المحاكم الاهلية واللائحة النظامية للمحاكم ولائحة الرسوم (١) ، ونقل الى مصر عام ١٩٠٤ لخلافه مع الانجليز مخلفا للشيخ محمد هارون ، وظل فى منصبه كقاضى لقضاة السودان لفترة خمس سنوات (٢) ، وترك السودان لخلاف دب بينه وبين سلاطين باتشا .

ولما كان اللورد كرومر من مشجعي حركة العلماء المتحررين المجددين بقيادة الشيخ محمد عبده . فقد اختار الشيخ محمد مصطفى المراغى قاضى دنقله عام ١٩٠٤ قاضيا لقضاة السودان خلفا للشيخ محمد هارون (٣) . ومن أهم انجازاته اعادة تقييم مراتب القضاة بما يتناسب مع كرامتهم ، وهو الذى عين الخريجين الأوائل من القضاة خريجي كلية غوردون (٤) ، وظل فى منصبه حتى عام ١٩١٩ حيث نقل رئيسا لتفتيش القضاء الشرعى فى وزارة الحقانية فى مصر .

وخلفه الشيخ محمد أمين قراة فى أكتوبر عام ١٩١٩ بعد أن كان مفتشا للمحاكم فى السودان ، وفى عهده تم اصلاح المحاكم : وأدخلت تعويلات على لائحة المأذونين ، ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وظل بمنصبه حتى عام ١٩٣٢ نقل بعدها الى مصر .

وفى مجال القضاء الأهلى فقد برز من القضاة صدقى أفندى خليل والسيد العشرى بك والسبع بك ومحمد حسن العشماوى بك وأحمد فؤاد بك ، وعبد الحميد الحدينى بك ومحمد توفيق وهبى بك (٥) ، وقد قاموا باصلاحات كثيرة من شأنها سرعة البت فى القضايا ، وكانت محل احترام من بونهم كارتر وكرومر (٦) .

وفى مجال الأحوال الشخصية كان للقضاة المصريين أثرهم العظيم ، فأصدروا القوانين المنظمة له ، وخاصة الشيخ مصطفى المراغى الذى أشرف على المعهد الخاص بتخريج القضاة بدرجة العالمية بعد ١٢ سنة من الدراسة . وقام بالتدريس فيه القضاة المصريون ، وتخرج منه قضاة متخصصون فى قضاء الأحوال الشخصية (٧) .

(١) سعد ميخائيل : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .

(٢) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٩٠ .

(٣) سعد ميخائيل : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .

(٤) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٩٠ .

(٥) سعد ميخائيل : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٦) تقرير سنوى : هام ١٩٠٦ ، ص ١٢ .

(٧) زاهر رياض : مصر وأفريقيا ، ص ١٨٧ .

ثم صدرت جريدة « حضارة السودان » وهى وأن كانت سودانية أصلا الا أن المصريين أسهموا فى تحريرها مثل الامام الشيخ محمد مصطفى المراغى ، قاضى قضاة السودان (١) .

وقدم الاداريون المصريون خدماتهم كذلك فى مجالات المواصلات ، وكان جنود أورطة السكة الحديد ، وهى أكبر أورط الجيش المصرى ، هم الذين يقومون بمد الخطوط الحديدية ، ويسهرون على صيانتها واصلاحها ، كلما دمرتها السيول أو جرفتها الرياح أو غمرتها الرمال وذلك تحت ظروف المناخ القاسية صيفا وشتاء (٢) . فمدوا الخطين الحديديين من وادى حلفا الى الجنوب ، وكان أحدهما بجوار النيل الى كرمه والآخر الى أبى حمد ، مما نتج عنه تحويل قرية وادى حلفا الى مدينة تعج بالحياة ، كما مدوا الخط الحديدى جنوبى الخرطوم عام ١٩١٠ ، وكان هذا المشروع بقيادة اللواء محمد فاضل بعد أن شيّدوا جسرا على النيل عند كوستى . وقد بلغ تمويل مصر لهذه الخطوط ٣٥٤٠٠٠ جنيها مصريا ، بالرغم من الأزمة المالية الطاحنة التى كانت تعاني منها مصر ، فى الوقت الذى رفضت فيه بريطانيا حتى ضمان قرض لتنفيذها (٣) بل لسوء نية انجلترا أن تمت هذه الخطوط بمقاييس لا تسمح بوصلها بالخطوط الحديدية المصرية من وادى حلفا الى أسوان (٤) ، مما كان محل تنديد مجلس النواب عندما عرض عبد الرحمن الرافعى معاناة المصريين من الانجليز بالاضافة الى قسوة العمل الذى قاموا به ، وكيف اتهم منهم الموت ١٩٩٠٠ رجلا منذ عملية استرجاع السودان . وأنفقت مصر عليه حوالى ٢٦ مليونا من الجنيهات كواجب وطنى تجاه قطر شقيقى (٥) .

كما استطاعت القوة المصرية فى خلال الخمس سنوات الأولى من الحكم الثنائى أن تمد حوالى ٣١٢٥ ميلا من خطوط التلغراف حتى وصلت الى واو ونظمت الدوريات لحراستها واصلاحها ، وكان معظمهم من المصريين الذين عملوا فى مناطق السدود ذات الطبيعة القاسية والمناخ غير الصحى (٦) .

واشتركوا فى تطوير الري ومشروعاته فى السودان : من بناء الخزانات على النيلين الأبيض والأزرق ، وتطهير مجرى النيل فى منطقة السدود . وقد اشترك فى هذه المشروعات مهندسون مصريون ، ففي الفترة من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩٠٣ خلا النهر تماما من الأعشاب حتى الرجاف و واو ، وعقب اتمام

(١) حسين عبد القادر : تاريخ الصحافة فى السودان ، ج ١ عام ١٨٩٩ القاهرة ١٩٦٧

ص ٣٤ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ١٥١ .

(٣) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٦ .

(٤) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٥) مضبطة مجلس النواب المصرى : دور الانقباد الأول - ٢٣ يولية عام ١٩٢٤ .

(٦) زاهر رياض : مصر فى أفريقيا ، ص ١٨٧ .

هذا العمل بدأ بإرسال الموظفين الى أعلى النيل ليباشروا أعمال الادارة . كما تحملت الخزانة في مصر كل مرتباتهم على أساس أن هذه المشروعات سوف تعود على مصر بوفرة في المياه لزراعتها ، ورغم أن المهندسين الانجليز كانت لهم رئاسة المشروعات ، الا أن العين اليقظة للمهندسين المصريين كانت تراقبهم وتضبط أخطاهم . كما حدث بشأن مشروع خزان جبل الأولياء من تزوير وأخطاء هندسية ، تولت ابرازها لجنة مصرية تكونت من عبد الله وهبي باشا وموسى غالب باشا ومحمد بك اسماعيل وعبد القوي أفندي أحمد و ابراهيم أفندي زكي والدكتور محجوب ثابت مدرس الأمراض بالجامعة المصرية وقدمت القضية أمام القاضي الانجليزي بوت Bott في ٢٥ أغسطس عام ١٩٢٠ (١) .

واشترك المصريون في تطوير الزراعة في السودان وخاصة القطن (٢) ، ناهيك عن اشتراكهم في البوليس ونشر الأمن . وهو ما تناولناه من قبل ، وما لاقوه في سبيل ذلك . اذ كانوا أكثر احتكاكا بالشعب من الانجليز الذين كانت لهم المناصب الاشرافية والتفتيش .

وبالنسبة للتعليم فقد شارك المصريون في هذا المجال بجهد كبير في التدريس مبتدئين بالعمل في المدرستين المصريتين اللتين أنشأتهما الحكومة المصرية منذ عام ١٨٩٤ في حلفا وسواكن . وان كان قد أشيع أنهما أنشئتا لتعليم أبناء المصريين ، بينما تبين أنه في عام ١٩٠٢ كان ٩٠٪ من تلاميذهما من أبناء السودان (٣) .

ولقد اعترف المستر كرى الذي كان مديرا للتعليم في السودان بجهد المدرسين المصريين في السودان وكيف أنهم وحدهم هم الذين يستطيعون أن يقوموا بهذا العبء . نظرا لوحدة اللغة والدين (٤) لدرجة أنهم أصبحوا العملة الصعبة التي توقف عليها فتح مدارس جديدة في السودان لانهم هم الذين كانوا يشكلون أساس التخطيط التعليمي في السودان (٥) .

وعندما تمت كلية غوردون في عام ١٩٠٦ اشترك المصريون في التدريس فيها ، فدرسوا اللغة العربية ، وفي قسم القضاء الشرعي كالشيخ الخضري قاضي الخرطوم (٦) .

(١) الحكومة المصرية : تقرير لجنة مشروعات النيل عام ١٩٢٠ .

زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٩ .

(٢) السودان ٥ مارس عام ١٩٢١ ، الراى : ٣ فبراير عام ١٩٠٤ .

(٣) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٧ .

Annual report 1902 : p. 74.

(٤)

(٥) تقرير سنوى عام ١٩٠٧ : ص ٩٥ تقرير مصلحة المعارف .

(٦) يونان ليب رزق : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٣٠٥ .

## السياسة البريطانية تجاه الاداريين المصريين فى السودان :

كان لبريطانيا موقفها المميز من الوجود المصرى فى السودان ، فهى منذ بداية ادارة السودان استهدفت الانفراد بالحكم ، وازاحة الاداريين المصريين من طريقها ، بدعوى رفع أجور القوات المصرية والاداريين المصريين ، مقابل الحفاظ على الحدود والموارد المائية لمصر الى أن انتهى الأمر فى عام ١٩٢٤ بانهاء هذا الوجود .

ولقد مرت عملية الازاحة هذه بعدة مراحل ، تدرجت خلالها ما بين هنز مركز المصريين ، وتقبيح صورتهم فى أعين السودانيين ، وبين استقطاب السودانيين بعد ذلك لصف البريطانيين واحلال الكراهية بينهم محل العلاقات الحسنة التى كانت بين الشعبين على مر السنين . ولقد سقط عديد من الشخصيات السودانية فى تلك الحياثل ، مما كان له أسوأ الأثر فى تقييم العلاقات أيام مقتل السردار فى مصر وما تبعه من خروج الاداريين المصريين من السودان بشكل مهين .

فلم يكف الانجليز ترك المناصب الدنيا للمصريين لينعموا هم بالعليسا منها ، بل عملوا على تقبيح صورتهم أمام السودانيين . فأسندوا للمصريين وظائف يحتكون بسببها بالجمهور السودانى ، ويكلفون من خلالها بأعمال يستلزم القيام بها عنف معين ، ويطلبون منهم استعماله ، ويأتون هم بعد ذلك ليظهروا طيبة قلوبهم ويكسروا طبيعة هذا العمل . كما كان يحدث عندما كان المأمور يقوم باستعمال القسوة اعتمادا على سلطة وظيفته واختصاصاتها مع من كان يمتنع أو يتأخر فى دفع ما عليه من ضرائب ، فىأتى المفتش الانجليزى ليسامح المتهرب من الضرائب ويوجه اللوم للمأمور فى حضوره فيخرج السودانى مسبحا بحمد الانجليزى ويحقد كل الحقد على المصرى (١) .

وقد عقب الباحث المحزون على ذلك باحساس مصرى بقوله : « . . . اننا لا نقيم فى السودان المصرى ، بل فى مستعمرة انجليزية ، أظهر ظواهرها صلف الحاكمين ونفور المحكومين ، لا من هؤلاء الحاكمين ، ولكن منا نحن المصريين » . ثم يقول : « اننا أداة تمكن المستعمرين من رقاب السودانيين وآية ذلك عندهم

---

(١) عبد الكريم السيد / اللواء الأبيض ، ثورته عام ١٩٢٤ ( مذكرات ومشاهدات سجين ) الخرطوم عام ١٩٧٠ ، ص ٧ . حيث يسوق المؤلف مشهدا رآه بنفسه فى مركز كوشى ، عندما أمر المفتش الانجليزى المأمور اليوزباشى احمد رجب بأن يرسل الى العمدة والمشاريخ الذين لم يسندوا صرائب القطعان ليدفعوا ما عليهم والا يدرحون فى السجن ، ولما نكث المأمور أوامره حضر المفتش فى اليوم التالى وأخرجهم من السجن - حتى فى غيبة المأمور - ولما علم المأمور بذلك طلب هؤلاء العمدة والمشاريخ ثانياة وأفهمهم أمام المفتش بأنه مأمور بهذا من المفتش ، وأمر السجن باستمرار حبسهم . فصدر أمر من الدويم عاصمة المديرية باعادة المأمور الى الجيش ثانياة ليسهل نقله الى أبعده مكان يرون نقله اليه عقابا له .

أنه كلما هم السودانيون بخلق نير الانجليز ، أصلتهم النيران أيد مصرية ورعوس .  
انجليزية » (١) .

ثم يروى كيف وصل الأمر بالسودانيين الى أن أصبحوا لا يردون على تحيته ، بل كانوا يشيعونه بنظرات كلها جفاء وبغضاء اعتقادا منهم « أن جميع الترك وأبناء الريف من الكفار » وأنه كان يضرع الى الله أن يدرأ عنهم غبن المصري . الذي يكرهه على دفع الضرائب مستعملا القسوة في جمعها ، ويأسف الكاتب مما كن يتحملة المآمير المصريون من كراهية وشتائم من الشعب السوداني (٢) .

ووصل الأمر الى درجة الوضوح في تقرير ملنر الذي لم يعترف بوحدة الجنس بين السودان ومصر ، وذكر أن الروابط بين البلدين واهية ، واذا كان الدين واللغة يربطان مصر بعرب السودان فان زبوج السودان بمنأى عن هذا الرباط ، وأن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ، ولا أدمجته وجعلته جزءا منها ، وكان فتحها له نكبة عليها معا ، وعرض لنظام حكم السودان ، الذي يسيطر عليه البريطانيون واعترف لمصر بمصلحتها الحيوية في مياه النيل . . . وذكر أنه اذا كان في تلك المصلحة ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين ، وأن هذه الروابط لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر ، ووصل به الأمر أن نصح بالغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ ، كإطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية ، وأشار الى نظام الحكم للقضاء على الوجود المصري المحدود هناك ، وذلك بإدخال نظام الادارة اللامركزية الذي يتيح للسودان المشاركة في الادارة المحلية تحت الرقابة والسيطرة البريطانية ، وهدف هذا اخلاء السودان من المصريين وتذرع في ذلك بتخفيض النفقات على مصر والتي تنفقها على الاداريين المصريين في السودان ، وتوفير العناية على المصريين الذين يقومون بالعمل في السودان (٣) .

وهكذا تظهر محاولات بريطانيا في استعمال سلاح آخر هو القطيعة بين الشعبين والذي استعملته منذ البداية ، اذ نجد جذوره تمتد الى عام ١٩٠٠ وفي مجلس العموم البريطاني عندما علق أحد الأعضاء وهو Sir H. Craik أن السودانيين لا يكرهون الا سيادة المصري عليهم لدرجة أنهم نفروا من تعيين أى ضابط مصرية قائدا على الفرق السودانية ، وأن السودانيين اذا عملوا تحت قيادة مصرية فانه يكون بوجود ضابط انجليزي معه ، يحاول أن يحفظ له سلطته ، ويوجد تعاون بينهما ، وأضاف العضو قوله : « اننا اذا تركنا السلطة كلها للمصريين في السودان على أساس القومية بين الشعبين . . فلا بد أن نتوقع

(١) الباحث المطلع مخزون : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢) الباحث مطلق مخزون ، المرجع نفسه ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) السودان : ٢ مارس ١٩٢١ .

حركات تمرد بين السودانيين وظهور « ملا » آخر وانقسام فى صفوف  
السودانيين » (١) .

وهكذا تتضح نوايا الانجليز فى فصم العلاقات الجنسية والوجدانية بين  
البلدين ، رغم أن الشعب السودانى يقدر الدين الذى ذهب المصريون اليهم  
للمحافظة عليه سواء فى شكل معلمين أو قضاة شرعيين ، نزلوا بينهم منزلا  
حسنا ولقوا عندهم كل احترام كما عرضنا .

ومن العجيب أنهم لجأوا - فى مجال تقبيح وجه المصريين واسناد التهم  
اليهم بشكل غير صحيح - الى وصمهم بالرشوة وهى جريمة مخلة بالشرف  
والأمانة بالنسبة لرجال الادارة ، وجعلوا ينشرون فى كتبهم الكثير عنها كسلبية  
خطيرة لم تدخل الا فى ركايبهم الى السودان ، فى حين أنهم فى مكان آخر يجدون  
لها مبررا لما وصلت الى أيديهم فيسمونها « هدايا » ، فيقول Percy « ان العقبة  
الصعبة فى طريق الادارة فى السودان والتي كان يجب القضاء عليها هى الرشوة ،  
وهى عادة شرقية تعود عليها الموظفون لقضاء أمور الشعب ، وهى عادة كريهة  
بالنسبة للاداريين ، اذ لا تتفق ونظافة أيديهم ، ولكنها كانت منتشرة فى السودان  
لدرجة أنه كان يصعب منعها » ، ولكن يبدو أن الأمر وصل الى الحاكم العام  
نفسه ، فقبض رشوة ، ولما شاع الخبر ، يبرر الكاتب موقفه بأنه - أى الحاكم  
العام - كان يضطر أحيانا لكسر النظم التى استنفا حول قبول الهدايا ، فكان  
يقبلها من رؤساء القبائل على أنها هدايا ، وسمح بها أيضا لمديرى المديریات ،  
واشترط أن تكون تحت سمع وبصر الحكومة !! ، أما بالنسبة للمصرى فكان  
يتعرض للعقاب على أساس أنه كان يحصل على هذه الهدايا بالاكراه ، فوضع  
له الحاكم العام عقوبة قاسية من غرامة وسجن (٢) .

ومن الأبواب التى طرقها الانجليز كذلك ، فى مجال ضرب العنصرين  
المصرى والسودانى ، ليسودوا هم عليهما اشاعة الطبقيّة بينهما ، لصالح  
المصريين دون السودانيين . فاعتبروا فرق المرتب الذى كان يتقاضاه المصرى  
نظير عمله فى السودان ، ميزة دون السودانى الذى يعيش فى بلده ! وأشاعوا  
أن فى هذا غبنا للسودانى ، وليس السردار رداء ملائكة الرحمة ، وطالب نظارة  
الحربية المصرية أن تتحمل مبلغ ٢٥٠٠ جنيها فى السنة لتكون تحت تصرف  
السردار . وتدخل فى ميزانية الحكومة السودانية العادية لتصرف على الضباط  
والعساكر السودانيين (٣) .

وكم يدعو هذا الاجراء الى العجب أن يأخذ السردار من مالية مصر ويصرف  
على السودانى ، فيزداد المصريون قبحا ويزداد الانجليز خيرا بمال المصريين ! ولكى

Parl. Deb. Comm. Vol. 4 - 1910, p. 1127.

(١)

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, pp. 51-53.

(٢)

(٣) مضبطة مجلس شورى القوانين : ٢٩ يولية عام ١٩٠٨ .



يضربوا المصريين بالمصريين في السودان كانوا يجيزون الخونة منهم دون الصالحين ، كما حدث في نقل الأميرالاي محمد بك شاهين الذي اشترك في التصدي للثور في عام ١٩١٩ في القاهرة وشاهده سعد زغلول باشا وهو يقتل ستة من الثوار المصريين ، وثار ضده المصريون وأرادوا قتله ، بينما حافظ عليه الانجليز ونقلوه الى السودان بدعوى أنه « أبلي بلاء حسنا » في عمله وخشوا عليه من انتقام المصريين « المتمردين » ! ولاحساس اللورد اللنبي بالذنب في ذلك ، وحسابه للعاقبة التي ستحدث في السودان ، ذيل خطاب التوصية الذي أرسله معه بقوله : « أرجو ألا يسبب هذا الحادث حرازة بين الضباط المصريين والضباط الانجليز ، خاصة وأنا كانجليز مدينون لشاهين بك بالكثير من أجل خدماته لنا وتعريض نفسه للخطر من أجلنا » (١) .

وكانت محصلة ذلك كله انقسام في صفوف الضباط وانقسام في صفوف الاداريين والأهالي ، بل وانقسام في صفوف القبائل والعشائر ، « فلا تكاد ترى كاتباً يتفق مع مترجم ، وهناك شقاق آخر بين موظفي الحكومة المصرية وموظفي حكومة السودان ، وبين العرب والزنوج . . وأن سياسة فرق تسد ظاهرة للعيان » (٢) .

وامعانا في سياسة ابعاد العنصر المصرى من السودان ، أنشأوا مدرسة حربية في الخرطوم بدلا من تعليم السودانين في المدرسة الحربية في القاهرة ، وجعلوا أساتذتها من الانجليز وساواوا خريجها بخريجي المدرسة الحربية في القاهرة ، وجمعوا فيها عددا أكبر من العدد الذي كانوا يرسلونه الى القاهرة . مما ضاعف من عدد التابعين للانجليز ، والذين بدأوا يحلون محل المصريين في المناصب الادارية ، وهذا كان مثار شكوى الضباط المصريين الى الجمعية العمومية في مارس عام ١٩١٠ ، عندما زادت حركة احالتهم الى الاستياداع (٣) .

وكانت آخر جولات انجلترا في مجال التعبئة النفسية والفكرية ضد الاداريين المصريين استغلال من ساروا في ركابهم ، ومن تربوا على مبادئهم في الكتابة ضدهم معترفين بحميلهم ناكرين أفضل المصريين .

ورغم جهود المصريين وأمواهم ، كان هناك من يتنكر لهم ممن استغلهم الانجليز مثل الشيخ الطيب الهاشمي مفتى السودان ، الذي طعن في حق المصريين العاملين في كلية غوردون في عام ١٩١٠ ، ونصح بابعادهم عنها لأنهم يعلمون الشباب كره الانجليز ، وأنه لا داعي لمعلم غزير المادة يدعو ضد الانجليز ! مما يخالف قوانين الأخلاق - على حد قوله - وقدم أدلة على هذا وهو تحريضهم

F.O. 407-198, Part XCV, No. 140, Field Marshal Allenby to (١)  
Mr. Mackdonald, April 22nd 1924.

(٢) الباحث المطلع محزون : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٣) مصر : ١٦ مارس عام ١٩١٠ .

السودانيين على عدم احترام الانجليز ، وأن المدرس المصرى غير وفى للإدارة البريطانية فى الكلية ، وانتهى فى حديثه الى أنه طلب تعيين السودانين بدلا من المصريين فى المصالح الحكومية (١) .

فاستغل الانجليز مثل هؤلاء وبدأوا حملة دعاية مكتوبة اعتبارا من عام ١٩٢٢ ضد المصريين ، فأوعزوا الى بعض السودانين بأن يعقدوا اجتماعا يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزى ، وأن يكتبوا عرائض بهذا المعنى ، وحملت هذه العرائض توقيعات لمثلى قطاعات الشعب ، ولكن فى نفس الوقت كان هناك من حضروا الى مصر لاطهار ولائهم لمصر وملكها ، بعد أن منعت القوات الانجليزية عددا منهم ، وبهذا انقسم السودان بين مبغض ومؤيد . وتلك هى سياسة انجلترا « فرق تسد » (٢) .

فأكثر من مرة يكتب كل من : على الميرغنى وعبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندى والطيب هاشم ، واسماعيل الأزهرى وأبو القاسم أحمد هاشم وابراهيم محمد فرج وعوض الكريم أبو سنن وابراهيم موسى وعلى ود التوم ، يكتبون خطابات الى الحاكم العام ، يقدمون فيها الشكر على رحلتهم الى لندن وحسن استقبالهم ، ويؤكدون الولاء لانجلترا وينكرون علاقتهم بالقاهرة (٣) .

كما انفرد ميرغنى السيد المكي ، زعيم الاسماعيلية والقبائل التابعة لها بخطاب فى ٢٣ فبراير عام ١٩٢٢ يتنكر فيه لمصر ويشكر الانجليز على نشر التعليم والثقافة والادارة والأخلاق فى السودان ، وأسند الى المصريين تخريب السودان ، منذ أيام محمد على مما أدى الى القضاء على الشخصية السودانية ، ودعا بالنصر للانجليز (٤) . وفى ١١ مايو عام ١٩٢٤ انفرد الشريف الهندى أيضا بخطاب لم يرض فيه بوجود علاقات بين مصر والسودان (٥) .

وواضح أن الانجليز استغلوا السودانين فى ذلك ، فمنهم من زاروا لندن أو نالوا منهم فضلا ، أو من وقعوا ضحية لاحد المنحرفين من المصريين (٦) . والأدهى من ذلك أن الانجليز استغلوا سلطات وظائفهم فى استنكاب الزعماء والشيوخ والواقعين تحت ادارتهم خطابات تأييد لموقف انجلترا واستنكار لوضع مصر فى السودان ، واسناد كل السلبيات فى السودان للمصريين فى الوقت الذى اسندوا فيه كل مفيد لجهود البريطانيين هناك . كما اظهروا كرههم للمصريين ، وأنه من الضرورى اخراجهم من السودان ، والدليل على ان الاداريين البريطانيين هم الذين استنكبوهم ذلك :

S.I.R. 1/8/39, Report Sep. 4th 1910 Cairo.

(١)

(٢) القلعة : مذكرات عبد الرحمن فهمى ( خطبة ) ، ملف ٢٥ ، ص ٢٥٧٩ .

S.I.R. 11/2/8 and F.O. - 198, p. 342.

(٣)

F. O. 407 — 198, p. 343.

(٤)

ibid p. 338.

(٥)

(٦) الأهرام : ٢١ يونية عام ١٩٢٤ .

- أن هذه الخطابات تحمل تواريخ متقاربة وهي مايو عام ١٩٢٤ .
- أن هذه الخطابات واردة من مديري المديرية بناء على استعلام من السكرتير المالي عن الموقف .
- أن الأفكار الواردة فيها واحدة تقريبا .
- أن بعضها أت من المديرية على لسان الشعب وزعمائه وليس منهم مباشرة الى المسئولين .

وهكذا يتضح أن تنفيذ المخطط وضعته إنجلترا ، ووضعت له تاريخا معيناً هو عام ١٩٢٤ ، اذ فيه اشتدت موجة الكراهية والحقد وعمليات الاذاحة ضد المصريين (١) . وفي نفس الوقت جعلوا يفترون على الزعامة المصرية في القاهرة . فعندما أعلن سعد باشا زغلول أن ترك قيادة الجيش المصري في السودان في أيدي الانجليز أمر لا يتفق مع كرامة مصر المستغلة ، علق عليه مكدونالد بأن هذه الأقوال أثرت في عقول الاداريين المصريين في السودان ، وفي عقول الاداريين السودانيين العاملين في الجيش المصري . وكان من جراء ذلك أن أصبح يلوح أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الاخلاص لبريطانيا . وشجعت الرعايا المصريين في الادارة في السودان على نشر الدعاية للحكومة المصرية (٢) . وساندوا هذا في اشاعة عجز سعد باتسا عن مواجهة تيار الكراهية للمصريين في السودان ، وذهبت الاشاعة الى اقتراح باحالة ادارة السودان الى عمبة الأمم اذا ما انضم الحكم التنائي (٣) .

وكانت هذه هي الحلقة الأخيرة في حيلة القضاء على النفوذ المصري في السودان .

### نهاية الوجود الادارى المصرى فى السودان :

يبدو أن خطة إنجلترا للانفراد بإدارة السودان دون مصر ، كانت محددة زمنياً ، وكان موعد تنفيذ فقرة اخراج المصريين من السودان يبدأ ببداية العشرينات من هذا القرن ، وظهر ذلك من ارسال موظفين كباراً من البريطانيين الى السودان لاقتلاع جذور المصريين من هناك ، فى أسلوب علمى وبتقارير

(١) F.O. 407-198, p. 347 Replies of Governors : Governor of White Nile province to civil Sec, Khartoum El Dueim May 20th 1914 and XXDarfur Governor to Civil Sec, May 18th 1924, Red Sea Governor to Civil Sec, May 22nd 1924 and Upper Nile Governor to Civil Sec, May 25-1924 and Blue Nile Governor to Civil Sec, May 14th 1924 and Vung Governor to Civil Sec, April 27th 1924.

(٢) محمود سليمان غنام : المعامدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجبة العملية القاهرة عام ١٩٣٦ ، ص ٣١٠ .

(٣) Parl Deb, Comm, Vol, 179 Dec, 2nd 1924, p. 710.

مدروسة . فهذا كين بويد Keown Boyd الموظف بالادارة الاستعمارية بمصر يزور السودان في أول عام ١٩٢٠ ليضع تقريرا يصدره بقوله : « ان الحل الأمثل هو الاسراع باخراج مصر نهائيا من السودان ، وأن تتضمن معاهدة السلام مع تركيا . تنازل الأخيرة عن كل حقوقها في مصر والسودان لبريطانيا » (١) . ثم أعقبه تقرير من موظف آخر ضم عدة اقتراحات أولها : اتفاقية تبرم بين مصر وبريطانيا ، تضمن بريطانيا بمقتضاها الموارد المائية والحدود بينهما وبين السودان . على شريطة أن تترك الادارة الداخلية في السودان كلية لبريطانيا (٢) ثم أتى تقرير ملنر ، بعد زيارة اللجنة للسودان ، والتي سبقت الاشارة اليه في أكثر من موضع ، وتقرير سيرفليكس بول Sir Felix Poie عام ١٩٢٣ حول أورطة السكة الحديد ووسائل ابعادها وأخذها من ناحية التكلفة ، عندما أشار أنها تكلف الحكومة ٦٧ر٧٦٧ جنيها مصريا ، وأنه يمكن الاستعاضة عنها بعدد أكبر من السودانيين وبتكلفة أقل (٣) .

ولعل سبب اختيار هذا التوقيت هو محاولة اسكات صوت مصر الذي ارتفع بعد الحرب العالمية الأولى مطالبا بأن مصر والسودان بلد واحد ، ثم قيام ثورة عام ١٩١٩ في وجه الاستعمار البريطاني ، ومدها الثورى الى السودان ، وأن ذكر هذا بعض الكتاب بشيء من التحفظ (٤) . ولكنها حقيقة ظلت تدوى تحت قبة مجلس النواب الى مدى بعيد (٥) .

وظهر دليل آخر على سوء نية انجلترا المبيتة لاجراج الاداريين المصريين وهو أنهم قاموا باحصاء عدد المصريين العاملين هناك عام ١٩٢٠ في محاولة لسد أماكنهم عند اخراجهم وكانوا أعدادا كبيرة بالنسبة لمناصبهم آنذاك . وأظهرت الاحصائية أن العاملين في سلك الأمن كانوا ٩ نواب مفتشين ، ٥٣ مأمورا ، ٨٠ نائب مأمور بخلاف ٥٣٣ كاتباً في مختلف ادارات الحكومة السودانية بالإضافة الى غيرهم في مجالات الزراعة والغابات والجمارك والتعليم والمالية والقضاء والصحة والتلغراف والبوستة والأشغال العمومية والسكك الحديدية ، بلغوا جميعا ١٧١٥ مصريا (٦) .

وكان التخلص من صفار الموظفين المصريين دفعة واحدا أمرا صعبا خاصة وأن الخطة كانت احلال السودانيين محلهم ، ولذلك أعطوا تنفيذها عدة سنوات .

F.O. 407-186 Inc. I in No. 164, Mr. Keown Boyed to Allenby. (١)

March 14th 1920. انظر الملحق رقم ( ٣٣ ) .

F.O. 407-186, Sir Chetham to Earl Curzon « Status of the Sudan » (٢)

Cairo Feb. 10th 1920.

Hill, R. : Sudan transport, pp. 96-97. (٣)

Keen, M.F.A. : Op. Cit., p. 2. (٤)

(٥) مضطعة مجلس النواب : ٢٨ يونية عام ١٩٢٤ .

F. O. 407-186 - Encl, II in No. 164 p. 152-154.

أما المآمير ونوابهم فتم التخلص منهم بطريقة أسهل وذلك بترحيلهم مع القوات المصرية التي غادرت السودان في عام ١٩٢٤ (١) .

وبدأت إنجلترا تتجاهل مصر وحققها في السودان ، عندما اشتركت السودان مباشرة كجزء من المستعمرات البريطانية في معرض أقيم في ويمبلي ، دون اذن من الحكومة المصرية ، وبعد احتجاج سعد زغلول باشا ، كان الرد البريطاني في ١٢ مايو عام ١٩٢٤ يحمل مجرد أسف من خلال برقية أرسلت اليه (٢) :

ثم بعد اقالة عدد من الاداريين المصريين بدأ الحاكم العام يستنفر من مديري المديرية في خطاب وزعه عليهم بتاريخ ٢٢ أبريل عام ١٩٢٤ ، عن :

١ - تصور الأهالي لتوسع أثر المصريين وسلطتهم .

٢ - ما هو رد الفعل اذا وافقت إنجلترا على ذلك ؟

٣ - ما هي النتائج الجانبية لذلك ؟

ولقد كانت الردود تقريبا تؤيد موقف الانجليز من اخراجهم للمصريين ، وأنهم مقتنعون تماما بالادارة البريطانية (٣) .

ولكن هذه كانت مجرد خطابات لاتمثل الحقيقة لأن من السودانيين من ثار وسجن وقتل في سبيل الابقاء على الاداريين المصريين . كما سنرى .

وفي أغسطس قامت الادارة البريطانية بالاستغناء عن أورطة السكة الحديدية التي تولى « بول » كتابة تقرير عنها ، وطالب بارجاعها الى مصر ، لانها كانت قوة تخيفها في السودان خاصة وأنها تآتمر بأمر وزير الحربية المصرى ، وواضح أن ما اصطنعه بول من سبب اقتصادى غير صحيح ، خاصة وأن الانجليز أنفسهم يعترفون بما قدمت هذه الأورطة من أعمال خلال سنتين طويلة بلغت ٢٨ عاما ، ولكنها رغم كل هذا رحلت بالقوى الى مصر . وشغل السودانيون مكانها (٤) ، كما عاونهم بلوك انجليزى في ذلك واحتل ثكناتها (٥) .

ولكن لم تمر هذه الأحداث كما كان الانجليز يعتقدون ، وما ضمنه المديرون تقاريرهم ، فثار طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم في ١٩ أغسطس عام ١٩٢٤ وقبضت السلطات البريطانية على بعضهم ، وأودعوا سجن كوبر . كما ثار أعضاء

(١) يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل . ص ٢٥ .

(٢) عبد الله حسن : السودان . ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .

1924, and Governor of Halfa May 20th 1924 and Gover of Fung May 21st 1924.

F. O. 407-198, Governor of White Nile Prov. to Civil Sec. May 20th (٣) .

Hill, R. : Sudan transport. p. 97. ١٩٢٤ عام سبتمبر ٨ . (٤)

(٥) الباحث مطلع محزون : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

جمعية اللواء الأبيض ، فسجن قاداتهم وألف الباقون جمعية الاتحاد السوداني برئاسة أحمد أمين (١) .

وأسوق هذا دليلا على عدم صدق تقارير المديرين من ترحيب السودانين لفكرة اخراج الاداريين المصريين من السودان .

كان هذا هو موقف انجلترا العدائى تجاه الاداريين المصريين فى السودان، والذى دعمه حادث مقتل السردار السير لى ستاك فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ ، حيث استغلته انجلترا لاجلاء الجيش المصرى عن السودان . واقتрحت تكوين قوة دفاع سودانية من الضباط والجنود السودانين العاملين فى الجيش المصرى - آنذاك - تحت قيادة الحاكم العام والحكومة السودانية ، على أن تدفع مصر ثلاثة أرباع مليون جنيه لنفقاتها ، وكان على مصر أن ترد على هذه المقترحات فى ظرف ٢٤ ساعة ، والا فستنقل القوات المصرية من السودان بالقوة (٢) ، مما أحدث هزة عنيفة فى ادارة السودان ، جعلت الاداريين الانجليز أنفسهم يلجأون الى تصرفات عشوائية كتعيين المدرسين السوريين محل المدرسين المصريين بعمود مؤقتة ، واصطلموا بتعليم الدين والقرآن لأنهم كانوا مسيحيين فى غالبيتهم (٣) ، تلك الأمور التى أثرت تأثيرا عكسيا فترة طويلة على سير الادارة ونموها فى السودان (٤) .

### أثر الاداريين المصريين فى السودان :

ان وحدة الأرض والنهر والدين واللغة ، جعلت للاداريين المصريين أثرا أكبر مما تركه الانجليز أو غيرهم ، مهما ادعوا أو قدموا الأدلة . خاصة وأن هذه العناصر محل احترام الشرقيين عموما . فقد اعترف المنحازون الى الانجليز بفشلهم فى التأثير على الشباب ضد المصريين ، اذ كانوا يعرضون عنهم ، ويتمسكون بقراءة الصحف المصرية والصحف الوطنية التى كانت تسير على نهجها ، بل كثيرا ما كانوا يردون عليهم فى ندواتهم بأنهم « عجائز لا يعرفون الجديد من الأمور » وأعلنوا تمسكهم بمبادئ المد الثورى المصرى ، وكان لهم فى المعلمين المصريين أسوة حسنة فى معاملتهم للانجليز ، وعدم طاعتهم لأوامرهم اذا ماتعارضت هذه الأوامر مع قوميتهم أو دينهم (٥) .

(١) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢٣٠ .

(٢) ابراهيم أمين غالى : المرجع السابق . ص - ص ٤١ - ٤٤ .

مكى شبكة : مختصر تاريخ السودان ، ص ١٤٦ .

(٣) Abu Sin, A. I. : Op. Cit., p. 43.

(٤) Annual report, 1924 : pp. 4-5.

S.I.R. 1/8/39 Report Sept. 4th 1910.

ولقد زاد هذا الأثر القومي وضوحاً أيام الثورة المصرية عام ١٩١٩ وبعدها . فقد قض مضجع البريطانيين في السودان ، كما كان في مصر وقد حملت التقارير البريطانية معانى الخوف من ذلك ، ووجب اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة . ومنها احلال السودانيين محل المصريين بعد اثاره اليغضاء بينهما ابتداء بالجيش ثم الوظائف المدنية . ولعل ذلك - كما قالوا - يكون الخطة المهمة في سلخ السودان عن مصر ، انقادا له من برائن الأتراك (١) . وتوضح جذور هذه التدابير والاجراءات رسالة من السير ريجينالد وينجت - بعد نقله الى القاهرة - الى اللورد هاردنج Lord Harding قبل قيام ثورة عام ١٩١٩ بثلاثة أشهر . وأوضحت اتجاهات التطورات المقبلة للسياسة البريطانية آنذاك في السودان ، ومنها ما تضمنته تقارير لجنة ملنر ، ورغم هذه التدابير فقد فشلت السياسة البريطانية في احباط الاتجاه القومي للمتعلمين ، بعد اندلاع الثورة المصرية ، واضطر الحاكم العام الى التخلي عن موقفه الحذر والدعوة بدلا من ذلك الى اصدار بلاغ محدد عندما تمت تسوية وضع مصر ، وابعاد السودان عن سلطان البرلمان المصرى « والا فان الهيئة البريطانية في السودان ستعرض لنكسة كبرى ، وستتقوض مكانة الحاكم العام ، ويكون ذلك تمهيدا اما للدعوة الاسلامية السياسية أو للاخوة القومية المصرية » (٢) .

وتوجد من الوثائق البريطانية ذاتها ما تحمل اعتراف الادارين البريطانيين بتورطهم في السودان في المجال القومي ، وفشلهم في التأثير على الشباب المتعلم . فنجدهم يعترفون بأن الضباط المصريين العاملين في السودان على أية حال وطنيون وأنهم استمالوا الشباب من الضباط السودانيين السود خريجي المدرسة الحربية (٣) .

من الاثار التي تركها المصريون خلال تعليمهم الدين في السودان لم يكن الانجليز يستطيعون الوقوف امامه (٤) ، مما كان له اثره في التصادق السوداني بالمصرى مهما كانت الظروف ، فرغم استمالة الانجليز للزعماء والمشايخ بالتودد والزيارات والهدايا ، الا أن أثر المد الثورى الذى وصل السودان كان أقوى الى أن أخذ طابعا تنفيذيا : بدأ بكتابة المنشورات وطبعها وتوزيعها بعنوان « السودانيون الأحرار » ، ووزع بين الموظفين في الدواوين ومصالح الحكومة في الخرطوم وأم درمان ، وظهر من التحقيقات أنه كتب في السودان وان مسودته أرسلت الى القاهرة لطباعتها (٥) بمعرفة « الطريقة العزمية » برئاسة الشيخ

F. O. 407-186 — No. 94 Sir Wingate, R. to Lord Harding, March 1st 1920. (١)

(٢) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية في السودان ، ص ٥٦ - ٥٨ .

F.O. 407-199-No. 183 Memo. on the position in the Sudan. p. 277. (٣)  
and F.O. 407-184 No. 135 Nott from Sir Wingate R. to Earl Curzon.,  
April 4th 1919, p. 109.

Macmichael, H. : The Sudan, p. 84.

(٤)

S.I.R. No. 351 October 1923.

محمد ماضى من تلامذة كلية غوردون وكان من أعضائها الموظفون الصغار من المولدين المصريين والسودانيين ، وتناولوا بالنقد المشروعات الاقتصادية التي تضر بالبلاد ، وموقف الانجليز الاستعماري من البلاد مبتدئه بالآية الكريمة : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » ثم تشرح موقف الانجليز من أيام غوردون وكيف أن المسئولية الوطنية تقع على كاهل الموظفين والمتعلمين ، لأن الزوج كالدنكا والشيلوك والنوبا والنيام نيام وغيرهم يكونون « جزءا مشلولا من جسد السودان » ثم يشيرون الى سياسة الانجليز فى محاولة فصل السودان عن مصر (١) . وهذا رد على كين بويد الذى ظن أن عملية احتضان وتنمية طبقة جديدة من (الانتلجنسيا السودانية) ذات الثقافة المختلفة عن مثلتها فى مصر سيخلق تناقضا وصراعا بين الطبقتين حاول الانجليز تغذيته بأن لوحوا لهؤلاء المثقفين (بخطر أصحاب الياقات البيضاء) من المصريين على السودانيين (٢). بل ذهب هؤلاء المثقفون لأكثر من ذلك فقاموا بمظاهرات سلمية فى الخرطوم فى ٢٤ يولية عام ١٩٢٤ هاتفين بحياة ملك مصر وحياة سعد باشا حاملين صورتيهما تحت ضرب سيوف الانجليز ، وجرح نتيجة لذلك خمسة من بينهم أحد الضباط السودانيين وزعيم تجار أم درمان . وفى أول أيام عيد الأضحى فى ١٣ يولية عام ١٩٢٤ بعد أن فرغ السودانيون من صلاة العيد ، اعتلى المنبر شاب سودانى يدعى محمد أفندى سر الختم ، وكان مهندسا بمصلحة الرى ، وتلا على الحاضرين آيات من سورتي الرعد والأحزاب ، وهتف ليحيا ملك مصر والسودان . فألقى القبض عليه وقدم للمحاكمة هو ومن تبعوه أو دافعوا عنه (٣) وحدث أيضا أن السودانيين امتنعوا عن تأدية فريضة صلاة الجمعة بمسجد الأبيض احتجاجا على حذف الدعاة للملك فؤاد من الخطبة ، حتى الزوج من « رديف الأورط » السودانية ظلوا يعتززون كل الاعتزاز بأنهم من جنسود « أفندينا » واستعملوا فى البوليس الاصطلاحات العسكرية القديمة (٤) .

وكان أبلغ رد على ادعاء البريطانيين بكرامية السودانيين للمصريين ، هو خروج السودانيين فى شكل مظاهرة ، مستغلين موت مأمور مصرى - فى ظروف عادية - وهو أحمد أفندى عبد الخالق مأمور أم درمان فتدفقت الجماهير حول نعشه ، وتقدم أحد السودانيين وكان يدعى الشيخ عمر دفع الله ، فألقى خطبة وطنية ألهمت مشاعر الجماهير ، ورد عليه الأستاذ توفيق وهبة ، القاضى بمحكمة الخرطوم الجزئية وكان مصرىا بكلمة شكر للحاضرين : وطافت الجماهير بالنعش أنحاء المدينة وكانت النتيجة أن هاجم البوليس منزل الشيخ ، وقبض عليه .

F.O. 407 — 198 January — June 1924 Loc. A, App. II Part I. (١)

(٢) يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل ، ص ٢٤ .

(٣) عبد الرحمن فهمى : مذكرات ، ملف ٢٥ ، ص ٢٥٩٤ .

(٤) الباحث المطلع معزون : المرجع السابق ، ص ٧٧ .



وأرسل السودانيون برقية للبرلمان المصرى فى ١٩ يونية عام ١٩٢٤ يعلنون فيها تمسكها بمصر والمصريين (١) .

ولم يرهب السودانيون والمصريون العاملون فى السودان هذه الأساليب، بل كانوا يديرون الحوار السياسى فى البيوت تحت ستار الندوات الأدبية (٢) .

ومن التنظيمات السياسية التى أسسها الإداريون مشروع نادى الخريجين الذى بدأه فى عام ١٩١٣ نظار المدارس الابتدائية السودانية ، وكانوا من المصريين العاملين هناك ، امتدادا لفكرة نادى المدارس العليا فى القاهرة . واشتهر هذا النادى فعلا فى أم درمان فى مايو عام ١٩١٨ (٣) . وكان جهاده بالدرجة الأولى انتزاع أذمة القيادة الشعبية من الزعماء الدينيين الذين استمالهم الانجليز (٤) .

وما كانت جمعية اللواء الأبيض فى السودان بزعامة الضابط على عبد اللطيف ، السودانى الوطنى ، الا ثمرة من ثمار عمل الإداريين المصريين القومى ، تلك الجمعية التى غص بها حلق الانجليز فترة طويلة من الزمن ، مثلما فعل عرابى فى مصر عام ١٨٨١ (٥) . وقد اتخذت الجمعية شعارها علما أيضا رسمت عليه خريطة وادى النيل ، وفى ركن منها العلم المصرى الأخضر ، وقد كتبت عليها عبارة ( الى الأمام ) دليل مبادئ الجمعية من وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى (٦) .

وقد أظهر الإداريون المصريون كل تعاون وطنى معه فكانوا يوصلون مذكراته الى القاهرة ويأتون بالأخبار من هناك ، واضطلع بهذا العمل المصرى « سيفين ميخائيل » الوكيل السفرى ( أى موظف البريد ) الذى قام بتوصيل المنشورات والخطابات فى حقيبة البريد رغم مطاردة الانجليز له (٧) .

وهكذا كان الإدارى المصرى قوام النظار والقومية والحضارة فى السودان ، ومن الخطأ أن يخس حقه بالقول بأنه عامل الرجوع بالسودان الى الوراء (٨) .

(١) عبد الكريم السيد : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٢) محمد سليمان : المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣) يونان لبيب رزق : التكامل التاريخى بين مصر والسودان ، مقال بمجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٣ يولية عام ١٩٧٨ ، ص ١١١ .

(٤) أحمد خير : كفاح جيل ، ص ٢٠ .

(٥) عبد الكريم السيد : المرجع السابق ، ص ٩ .

(٦) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢٣٠ .

(٧) محمد حسن عوض : قضية كفاح البطل على عبد اللطيف ، الخرطوم عام ١٩٥٥ ، ص

٣٩ - ٣٥ .

(٨) مضبطة مجلس النواب : ٢٨ يولية عام ١٩٢٤ ، ص ٧١٥ .

## الاداريون الانجليز

كان للاداريين الانجليز وضع غريب في السودان ، فالحاكم العام وكل ضباط الجيش المصرى سواء العاملون في مصر أو في السودان كانوا موظفين لدى الخديو ، وكانوا يتقاضون مرتباتهم ومعاشاتهم من المالية المصرية ، الا أن ولاءهم كان لانجلترا .

### اختيار الاداريين الانجليز :

ان ما كانت الإدارة البريطانية في احتياج اليه هو الموظف الذي يمكنه أن يقضى عمره في السودان ، ويكون مستعدا للتنقل بين نواحيه في أى وقت (١) . وضمت أول قائمة للمعينين من الاداريين في السودان ثمانية عشر ضابطا بريطانيا وموظفا مدنيا واحدا . وعينوا جميعا رؤساء للمصالح ، ومديري مديريات ومفتشين . وكانت المصلحة الوحيدة التي عين فيها رئيس مدني هي « مصلحة التعليم » . وكانت الصفات المطلوب توافرها فيهم آنذاك أن يكونوا سريعي التصرف ، ومستعدين لتخطي الصعاب بشجاعة .

وظهر من هؤلاء نجاح فكرة توظيف الضباط على أساس قوة تحملهم سوء المناخ ، وتقبل المسؤولية بل ورغبتهم في الاستمرار في الخدمة الى ما بعد سن الاحالة الى المعاش ، وفي فترة خدمة وينجح في السودان ، التي امتدت احوالى سبعة عشر عاما ، خدم معه أربع وأربعون عسكريا ، عملوا كمديزين لا منهم .

Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 118.

( ٢١ ) خدموا من سنة الى سنتين ، عشرة خدموا من ثلاث سنوات الى خمس ، ( ١٣ ) فقط خدموا لفترات أطول ، ولكنه كان يشكو من أنهم يسيرون الحياة في البلاد كفرقة في الجيش ، مما ترتب عليه ضعف التجارة والاقتصاد لقلة خبرة الضباط في ذلك . ولذلك كان تعليق كرومر على هذا عام ١٩٠٠ أن العلاج الوحيد هو بث الكفايات المدنية تدريجيا في الادارة حتى ينقضى الوجود العسكري هناك . ومن ثم عينت أول دفعة من المدنيين في عام ١٩٠١ ، وكانت ثمانية ، شغلوا مناصب مساعدي مفتشين في المديرية بعد أن رفض اقتراح لانسدون Lansdowne - وزير الخارجية البريطانية آنذاك - الذي كان يرى تعيين الضباط المحالين للاستيداع في حكومة الهند للعمل في السودان ، على أساس تشابه البيئة والعمل من ناحية ، وحتى يتوفر لديه عدد من الاداريين الانجليز العاملين في السودان من ناحية أخرى ، أولئك الاداريين الذين كان عليهم أن يبدأوا السلم الوظيفي ، على أن يكونوا من خريجي الجامعات ، ولهم الصفات التي يراها المختصون في الادارة في السودان .

وفعلا عين في الفترة ما بين عامي ١٩٠٥ ، ١٩١٦ خمسون من خريجي جامعات اكسفورد وكامبردج ودبلن وكلية ترينيتي للخدمة المدنية في السودان . وكان تعيينهم يبدأ بطرح طلبات استخدام في الجامعات ليحصل عليها الخريجون ثم تجمع بعد ملئها وتعرض على هيئة التوظيف الخاصة بالقاهرة حيث تفحص ويخطر من كان مستوفيا الشروط بموعد الامتحان (١) .

أما عن الشروط . . ففضلا عن حصولهم على الشهادات الدراسية العالمية كانوا يختارون من أرقى الطبقات المتعلمة في انجلترا وسكتلندا وايرلندا ، ثم يخضع الطالب بعد ذلك لجمع المعلومات عنه من حيث اتجاهاته السياسية ، ومذهبه الديني ، وصدقاته وسلوكه في المجتمع (٢) ، ومن حيث شخصيته ومدى قوتها وتأثيره على من حوله وعدم اصابته بأمراض نفسية أو عصبية (٣) ، ثم يلتحقون بعد ذلك بأحدى الدورات التدريبية التي كانت تنظمها الجامعات لهذا الغرض لمدة سنة على حسابهم الخاص يتعلمون خلالها : اللغة العربية والقانون وعلوم المساحة ، والاثروبولوجيا لتعلم ما يخص الانسان السوداني وعاداته وتقاليده (٤) .

ثم يتقدم طالب الوظيفة بعد هذه السنة من التدريب الى لجنة الاختبار التي كانت تعقد كل عام في شهر أغسطس في لندن . وكانت تتكون من ممثلين

---

Warburg, G. : O p. Cit., pp. 78-81.

(١)

Percy, F.M. : The Sudan in Evolution, p. 42.

(٢)

Wingate, R. : Op. Cit., p. 135.

(٣)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 82.

(٤)

عن الحكومتين المصرية والانجليزية برئاسة الحاكم العام (١) . ولم يكن الطالب يعتبر مقبولا الا اذا وافق على أن يضع نفسه تحت تصرف الحكومة فى السودان .  
• عنعيينه يكون فى أى منصب وفى أى مكان دون مناقشة (٢) .

وبعد هذا كان على الموظف الانجليزى أن ينتظم فى دورة تدريبية أخرى تعقد فى الخرطوم لفترة ثلاثة أشهر لتعلم اللغة العربية والقانون ، وأعمال الادارة ودراسة عادات السودانيين وتقاليدهم على الطبيعة ، فضلا عن التدريب على بعض أعمال الاسعاف والتريض وامساك الدفاتر وكان عليه أيضا أن يتعلم ركوب الخيل ، ويكون التوزيع فى البلاد حسب مجموع الدرجات .

ولم يكن الموظف يعتبر موظفا دائما منذ البداية ، اذ أنه كان يظل تحت الاختبار لمدة سنتين ، فاذا أصابته علة ، أو لم يقم بعمله كما هو موضوع له ، يعاد الى بلاده فى أجازة مفتوحة يعاد النظر بعدها فى أمره . لذلك كان على الطائب أن يوقع عقد عمل فى انجلترا يضم هذه الشروط (٣) .

كان هذا أسلوب التعيين الأساسى للاداريين الانجليز فى السودان ، الا أنه كانت هناك أساليبه الأخرى التى وصل بها الانجليز الى كراسى الادارة المرموقة فى السودان .

كانت حكومة السودان تلجأ الى التعاقد مع من تريد أن تستعين به ، أو ترى مصلحتها فى وجوده فى السودان وبالمرتب أو بالمكافأة التى يرتضيها ، كتعاقدتها مع مستر هيلسون Mr. Hilleseon للعمل فى مصلحة التعليم بمرتب (٤٠ جنيها شهريا) (٤) . أو كانت تطرح اعلانا لوظيفة معينة وراتبها وتشتترط فيه أن يكون متمتعا بالجنسية البريطانية كوظيفة مراقبة الحدود بين السودان والكنغو البلجيكي (٥) ، أو انتدب أحد المسئولين البريطانيين فى مصر للقيام بعمل فوق أعمال وظيفته بمرتب آخر كتعيين الكولونيل كوبر C. Cooper المفتش العام لمشروعات الرى الذى عهد اليه بتفتيش أعمال الرى فى السودان. فوق أعمال وظيفته فى ديسمبر عام ١٩١١ (٦) .

كما انتهجت حكومة السودان أسلوب الانتداب لفترات محدودة بمكافأة وبدل سفر .

وعن المرتبات ، فكانت بالنسبة للوظائف الدائمة التى كان التعيين فيها

Ibid, p. 81 and (Macmichael, H. : The Sudan pp. 104-105. (١)

Wingate, R. : Op. Cit., p. 133. (٢)

Percy, F.M.: The Sudan in evolution, pp. 43, 44. (٣)

Percy, F. M. : Ibid pp. 43, 44. (٤)

Min. Proc. : 30th meeting, Feb. 20th 1911 p. 27. (٥)

Min. Proc. : 30th meeting, May 22nd 1911 p. 76. (٦)

عن الطريق الأول ، وهو اختيار اللجنة لهم في لندن .، على حساب الوظيفة ، وكان ينص في العقد المبرم بين الحكومة والموظف على ذلك .

فعندما كانت تثبت صلاحية الموظف لعمله وانقضت فترات الاختبار والتدريب يرقى من مساعد مفتش الى مفتش بعد مرور أربع سنوات ، ثم الى مفتش أول بعد سنتين ونجاحه في امتحان في اللغة العربية والعلوم التي تتصل بعمله كما كان يدخل في الاعتبار مدى حماسه للعمل ، واستعماله لاجازاته . ويترتب على ذلك اضطراد في مرتبه (١) .

أما في الانتداب أو « المأموريات » لفترات محدودة فكان ينص في الخطاب الخاص على الزيادة في المرتب سواء كانت ثابتة أم ستضاف اليها علاوة سنوية ومقدارها (٢) .

وعن البدلات ، فقد تمتع الاداريون الانجليز بالبدلات التي كانت تصرف ، كعلاوة الجو وغيرها (٣) ، بالإضافة الى بدلات كان ينص عنها بالذات في العقد كاستئجار سايس أو جمل أو حصان للانتقال .

وفي عام ١٩١٦. نظرا لما ساد البلاد من ظروف سيئة بسبب الحرب وجدت الحكومة نفسها مضطرة فجأة الى التوقف عن صرف العلاوات حتى انتهت الحرب (٤) ، بينما ظل الضباط الانجليز يصرفونها على أساس مبدأ كتشنر بعدم حرمان الضباط الانجليز منها (٥) ، ونلاحظ على تعيين الاداريين الانجليز أنها عملية تنفيذية لفكرة بريطانية للاستيلاء على السلطة في السودان ، بل على السودان وجعله مستعمرة بريطانية ، فمثلما لم يكن هناك نص في الاتفاقية على أن يكون الحاكم العام انجليزيا ، فانه لم يكن هناك نص على أن يختص البريطانيون بالوظائف العليا في السودان دون المصريين الشركاء .

ثم في اختيار هؤلاء الموظفين نرى أن اللجنة كانت تجتمع في لندن في أغسطس من كل عام لتختار من الانجليز اداريين للسودان ، وكان مصر قد حلت من أمثالهم خريجي الجامعات . ومن العجب أن لجنة الاختيار كانت تضم أعضاء مصريين !! ارتضوا الانتقال لاختيار الموظفين من لندن دون مصر !! ثم أنه مادام في مصر اداريون على مستوى الاختبار . . . أفما كان هناك من كان على مستوى التعيين في هذه المناصب مناصفة مع البريطانيين ؟!

(١) Percy, F.M. : The Sudan in Evolution, p. 45.

(٢) القلمة : مجلس الوزراء ، السودان . محفلة ٢٨ مجموعة ٣٤١ .

(٣) يرجع الى فصل الجهاز الادارى في السودان .

(٤) القلمة : مجلس الوزراء ، السودان محفلة ٢٨ ، مجموعة ٣٤١ .

Percy, F. M. : The Sudan in Evolution, p. 4٤.

Rodd, J. R. : Social and diplomatic memories, 1894-1901, London (٥) 1923, p. 249.

وهنا يعترف الانجليز أنفسهم في كتاباتهم ، أن انجلترا قد حصلت بذلك فعلا على أكبر الميزات ، اذ وظفت أكبر طاقاتها دون أن تدفع لها شيئا . فقد جمعت من وقتت فيهم وتركتهم يعملون لمجدها في السودان ، وبذلك كانت انجلترا شريكا متسلطا ، فلم تتحمل شيئا من عبء المصروفات الا قليلا ، حتى ما كان يقدم من أسئلة في البرلمان البريطاني حول المصروفات ، كان صوتا ضعيفا تغطيه ضجة أن انجلترا تتحمل أمام هذا العبء عبء المسئولية المعنوية والتنفيذية بالنسبة لتعمير السودان وقيام المشروعات فيه (١) .

أما مصر ، فكان هذا احساسها منذ البداية ، ولطالما تحدثت الصحف المصرية منددة بهذه السياسة ، وهي بعد بذور تنثرها بريطانيا في السودان من خلال خطب كرومر الأولى عام ١٨٩٨ ولكن ضغط الاحتلال والعثمانيين كان يخفت صوتها (٢) .

ويذكر داود بركات أن السياسة الانجليزية تستهدف القبض على نواصي الأمم بالماء والبوليس وهم منذ الساعة الأولى حرصوا على وضع أيديهم على البوليس ، وعلى أكبر وظائف مهندسي الري بوزارة الأشغال ، وبهذا استعبدوا مصر ، وأنهم يتمسكون بصكمداريات البوليس . . . ويتمسكون في الوقت نفسه بالسودان « منبع النيل » (٣) .

وحتى الذين حللوا شخصية كرومر « بطل الادارة في مصر والسودان » في تلك الفترة ، وصلوا الى تقريرهم بأن انجلترا عينت الموظفين البريطانيين في أرفع المناصب الادارية في السودان رمزا لاشرافها عليه ، حتى تضمن تنفيذ أوامرها ومقترحاتها ، بعد أن أشاعت عدم الثقة في الاداريين المصريين سواء في مصر أو السودان (٤) .

ورغم ما كان في هذا من انتقاص من حق خديو مصر الا أن المعتمد البريطاني كان يوافق على تعيين الانجليز بهذه الصبورة وعلى هذا المستوى مستغلا ضعف الخديو ، الذي أبقاه ظلا وهميا ، يخفي الانجليز نواياهم وراءه عن الدول الأوروبية (٥) .

وهكذا استطاعت بريطانيا باهتمامها الفائق باختيار موظفي السلك الاداري في السودان والذين كانوا يمثلون امتيازا طبقيا واداريا واجتماعيا لتحقيق مصالحها هناك ، من استغلال اقتصادي وسياسي تضغط به على مصر ، التي

Wingate, R. : Op. Cit., p. 131.

(١)

(٢) المؤيد : ٢ يناير عام ١٨٩٩ .

(٣) طارق البشري : المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

Zetland, M. : Life of Cromer, London 1932, p. 141.

(٤)

(٥) محمد مصطفى صفوت : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

كانت أهميتها الاستراتيجية تزداد بالنسبة لها يوما بعد يوم ، خاصة أمام النزال الأوروبي حول استعمار الشرق (١) .

وملاحظة أخرى . . هي مستوى التعامل بين كبار المسئولين عن السودان ككرومر ووينجت وبين هؤلاء الموظفين ، فقد اختلف الأسلوب كثيرا ، فبينما خضع الموظفون المصريون والسودانيون لقوانين صارمة في التعامل الإداري على رأسها قانون تأديب الموظفين ، وكان شبحا يسيطر عليهم نجسد أساليب التشجيع واضحة بصورة رسمية في تقاريرهم . ففي عام ١٩٠٦ يشير كرومر في تقريره الى ذكاء الإداريين الانجليز ، ويشير على وينجت بتشجيعهم بزياراته لهم في أماكن أعمالهم وعدم الاقتصاد على قراءة تقاريرهم . ويعقب وينجت بأنه أثناء رحلاته في السودان وزيارته لأماكن عملهم أحس بقسوة الحياة التي يعيشونها ، وسجل اعجاباه بتغلبهم على قسوتها ، وكتب كرومر في ديسمبر عام ١٩١٤ أن السودان يدين لهؤلاء الموظفين سواء المدنيين أم العسكريين بالعرفان ، وأن كل ما هو مطلوب لهؤلاء هو قليل من التوجيه ممن هم أعلى في الأمور الرئيسية ، فهم يقومون في أخطاء بين الحين والحين ، ولكن هذه الأخطاء أقل مما تجنيه البلاد من جهودهم ، وأنه لا ينبغي التدخل كثيرا في شئونهم الإدارية (٢) .

ويصف صبرهم على الأهالي حتى كسبوا ثقتهم بعد أن تعلموا لهجاتهم المحلية ، وعينوا من شبابهم جنودا للحراسة وخدموا للمعسكرات (٣) .

وهذا بلا شك أسلوب يختلف عن أسلوب تعاملهم مع المصريين الذي اتصف بالصلف والتعالي والتسلط كما لو كانوا هم أصحاب البلاد وليسوا شركاء معهم في ادارتها (٤) .

ومن ناحية جهود الإداريين الانجليز في السودان ، فإن كثيرين يميلون الى القول بأن ما نفذ من المشروعات التي أدت الى رقي السودان إنما يعود الفضل فيه الى الانجليز وحدهم ، الا أنه قول فيه مغالاة .

فحقيقة كانت الوظائف الكبرى في يد الانجليز الا أنهم استعانوا بعدد أكبر منهم من الموظفين المصريين - دون منصب المدير والمفتش - وعلى عاتق هؤلاء وحدهم كان يقع عبء تنفيذ المشروعات فضلا عن أن معظم تمويلها مصرى ، عندما امتنعت انجلترا عن بذل أية معونة مالية للسودان ، بدعى أن السودان ليس مستعمرة ، وأن القوات البريطانية هناك للادارة وليست قوات احتلال ، ومن ثم لم يكن هناك التزام قانوني يلزمها بالمساعدة ، فكانت مصر هي التي

(١) حلى جرجس : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢) Percy, F. M. : The Sudan in evolution, pp. 59-60.

(٣) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 100.

(٤) اللواء : ١٨ يناير عام ١٩٠٩ .

تتحمل عبء الدعم المالى رغم ضعف الاقتصاد المصرى آنذاك حتى عن تنفيذ المشروعات المصرية فى مصر نفسها (١) .

ففى بداية الحكم الثنائى كان على كتشنر أن يصدر القوانين واللوائح والتنظيمات التى ترتب ملكية الارض خصوصا فى المدن كالحرطوم وبربر ودنقلة وفرض الضرائب وجمعها ، وسن القوانين المدنية والجنائية ، ووضع أسس قوانين أخرى كقانون الاجراءات الجنائية بمساعدة « مستر وليم برونيات » و « مستر بونهام كرتز » تأسيسا على القانون الجنائى الهندى (٢) .

ورغم قصر فترة حكمه الا أنه تعرض لمشكلات التعليم والحدود ، ومد خطوط المواصلات ، ودعم وسائل الدفاع (٣) .

وأتى بعده وينجت ليقود البلاد استمرارا للمسيرة ثم تلاهما لى ستاك Lee Stack ولكن كانت القوى البريطانية فى السودان قد خطت لهذه المشروعات وغيرها الا أن المصريين كانوا هم دعامة التنفيذ حتى الدرجات الدنيا منه ، بل واشتركوا أحيانا فى تخطيط بعضها .

ولذلك فإن الباحث سوف لا يطيل فى وصف جهود الانجليز على أساس الاحالة الى جهود المصريين التى سبقت الاشارة اليها فى الفصل الخاص بهم ، ما دامت الامور كانت شركة بينهما .

### سياسة الاداريين الانجليز فى السودان :

قامت سياسة الاداريين الانجليز فى السودان على جذب أنظار السودانين اليهم تحويلا لها عن المصريين ، ولجأوا فى تنفيذها الى التودد الى الأهالى بقصد كسب ثقتهم على أساس تقبيح وجه المصريين العاملين معهم .

ولقد شاء كرومر الا يتعرض لذكر السيادة ، والنص عليها صراحة لثلا يثير بذلك نزاعا لا حاجة اليه وقتئذ (٤) .

وقبل أن نعرض لسياسة الاداريين الانجليز نتعرض الى علاقة كبار هؤلاء الاداريين بعضهم ببعض ، ونبدأ بعلاقة كرومر بكتشنر ، ثم كرومر بوينجت .

شغل كرومر آنذاك منصب المعتمد البريطانى فى القاهرة ، وهو صاحب فكرة الادارة الثنائية فى السودان ، لهذا كان يحس بوجود سيطرته على ادارة

(١) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٥ .

(٢) Shebelka, M. : The independant Sudan, p. 460.

(٣) Sandes, W.C. : Op. Cit., p. 530.

(٤) عبد الرحمن على طه : السودان للسودانيين ، ( طبع فنزاع ، ووثبة فجهاد ) حقائق ووثائق يجمع شتاتها ، أم درمان عام ١٩٥٥ ، ص ١٢ .



السودان من خلال من يعينون حكما عموميين له ، ولكنه كثيرا ما كان يصطدم بشخصية كيتشنر - أول حاكم عام - الذى اتصف بالتهالي والكبرياء ، فرغم قصر فترة عمل كيتشنر الا أن الصراع احتدم بينهما حول :

١ - أسلوب الإدارة : فلقد كان كرومر ينصحه بأن أسلوب الإدارة المدنية يختلف عن أسلوب الإدارة العسكرية ، لذلك كتب عنه فى أبريل ١٨٩٩ أنه يروقراطى متخلف ، وما أخشاه أنه لن يستطيع أن يميز بسهولة بين أبناء بلد وبين قادة فرقة .

٢ - تملك كيتشنر النزعة الاستقلالية فى الإدارة ، وهذا ما ضايق كرومر أيضا وخصوصا فى الأمور المالية ، فقد أراد أن يقوم باعادة بناء وتجديد الخرطوم بشكل ضخم فيه اسراف ، فلم يوافق كرومر على هذا فلجأ الى الاستقالة التى لم تقبل ، واستمر فى أعماله دون انتظار لموافقة كرومر .

٣ - عندما قام كيتشنر باعطاء مرتبات اضافية للضباط الانجليز الشبان لانه كرومر لاتخاذ هذا الاجراء بدون الحصول على موافقته وأمره بالغاء هذه المرتبات ، ولكن كيتشنر برر موقفه بأنه يجب ازالة العطاء لهؤلاء الضباط الذين يعتمد عليهم فى توطيد الإدارة البريطانية فى السودان . ورفض سحب قراره لثلا يؤثر على النظام العسكرى ، ويظهره بمظهر الضعف أمامهم .

٤ - عندما حدثت المجاعة فى أم درمان فى أبريل عام ١٨٩٩ وامتد أثرها الى الجنوب نتيجة سياسة كيتشنر التجارية ، واحتكاره للمواد الغذائية رفع كرومر الأمر الى سالسبورى ولكنه لم يثن عن سياسته بحجة أنه ما زال يعد حملة للقضاء على الخليفة فى الغرب ، وأن الجنوب ما زال مسرحا للعمليات العسكرية وأن المجاعة ستستخدمه فى القبض على الخليفة (١) .

٥ - ولقد كان كرومر وراء استجواب البرلمان البريطانى لكيتشنر حول تدميره لقبر المهدي وعبثه ببحثه (٢) .

ولهذه الأسباب رفض كرومر أن يعيده مرة أخرى الى السودان ، بعد انتهائه من حرب البوير ، مشيرا الى أنه لن يستطيع أن يسيطر على البلاد الا بقوة بريطانية كبيرة وهو ما سيكلفها أموالا طائلة (٣) .

وأنه كانت لكرومر نزعة تسلط وسيادة على من يعملون معه لأنه حتى فى عهد ولاية وينجت حاكما عاما بعد كيتشنر ، ظلت الاحتكاكات بينهما كما كانت من قبل ، ولما أعرض عنه وينجت كان وصفه له فى خطاب الى وزارة الخارجية

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص - ص ٤٠ - ٤١ .

Rodd, J.R. : Op. Cit., p. 251.

(٢)

(٣) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٤١ .

البريطانية في عام ١٩٠٧ ، « أنه ذو نزعة استقلالية لحكم السودان ، ولا يفهم المبادئ الرئيسية التي يجب أن تدار بها حكومته أو حكومة أى بلد آخر ، بجهل المسائل المالية كجهل الأطفال ، وتفكيره محدود ، وأشار في خطابه الى أنه سيلفت نظر خليفته السير الدون غورست الى ذلك » (١) .

• تلك كانت علاقة كبار الاداريين البريطانيين بعضهم ببعض .

أما عن سياسة الاداريين البريطانيين في السودان فلها زاويتان • الأولى : سياستهم بالنسبة للمصريين ، والآخرى سياستهم تجاه السودانيين .

ولقد تعرض الباحث في الفصل السابق الى هاتين السياستين عند الحديث عن سياسة انجلترا تجاه الاداريين المصريين ، وكيف قامت على أساس تقبيح وجه الاداريين المصريين ليخلص السودان لهم .

الا أنه في هذا المقام ، يضيف الباحث ، أن سياسة الادارة البريطانية تجاه المصريين قامت على أساس التحدى ، وليس على أساس التكامل المفروض في ثنائية الادارة • فكروم يبت الفرقة بين العنصرين المصرى والسودانى ، ويعمق هذا المفهوم في أذهانهم ، ويحدد أبعاد الادارة الجديدة بأنها ادارة أجنبية يشترك فيها البريطانيون والمصريون ، ولعل ما جاء في خطاب ٢٧ يناير ١٩٠٣ يؤكد ذلك عندما قال : « ان الهيئة الحاكمة في السودان الآن هي أجنبية محضة لأن المصريين - كما لا يخفى - هم أجانب كالانجليز » (٢) • وتعهد في هذا الخطاب أن يهدد كل موظف مصرى بأن أقل جيدة عن طريق العدالة المثلى لهو مضرة بسلطة الخديو المعظم المشارك لجلالة الملك ادوارد السابع • وفي نفس الوقت مدح الاداريين البريطانيين بأنهم يسعون الى حكم عادل مستقيم ، ويحترمون دين الأهالى •

وبهذا يظهر تفضيل الاداريين الانجليز على الاداريين المصريين ، وكان هذا الخطاب وما تلاه من تعليمات أخرى في مضمونها تعليمات بعدم الثقة في الاداريين المصريين مما أوجد هوة بين العنصرين ، خاصة وأن الجالية البريطانية عاشت في مناطق خاصة بها وكان للضباط منهم ناديهم الخاص وحياتهم الخاصة (٣) •

ومع ان لورد كرومر كان بغیضا عند المصريين الا أن سياسته أثبتت نوعا من الرعاية لحقوق مصر والسودان كدفاعه عن الميزانية المصرية والارهاق الذى أصابها نتيجة نفقات السودان السنوية ، وطالب بريطانيا بأن تساعد مصر فى الانفاق على السودان •

(٢) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٤٨ •

(٣) نعم مهنير : المرجع السابق ، ص ٦٨٠ •

ومن الأمثلة أيضا أن حاكم السودان العام كان قد أصدر قرارا سنة ١٩٠٤ بأن تدفع مصر رسوم تصدير على الماشية التي ترسل الى مصر ، ولكن اللورد كرومر عارض هذا القرار وألغاه ، وجاء في أسباب معارضته « يجب ألا ننسى أن السودان كان جزءا تابعا لمصر شأنه في ذلك شأن أى مديرية مصرية أخرى ، كما يجب ألا ننسى أن فتحنا الأخير كان باسم مصر ، وبجندها وعتادها وأموالها ، ولهذا كله يجب أن تتحمل رسوم تصدير لما يرد إليها من السودان » (١) .

ومن ناحية سياستهم تجاه السودانيين ، فقد قامت على أساس التودد واحترام الدين الاسلامي ، لعلمهم أن السودانيين شعب متدين يحترمون الكبير ويوقرون رجال الدين ويعتبرون أنفسهم سلالة الأنبياء والصدقيين .

وعلى ذلك كانت مهمة الحاكم العام ورجاله هي حفظ النظام واكتساب ثقة السودانيين تحت اشراف المعتمد البريطاني في القاهرة ، وهو ما أظهره خطاب كرومر في الخرطوم في ديسمبر عام ١٩٠٠ الذي استهله بقوله : « الى حضرات علماء السودان وعمده ومشايخه وأعيانه ، وسكانه كافة ٠٠٠ لقد صدرت لي الآن أوامر خصوصية من صاحبة الجلالة مليكتي العظيمة التي تحكم في غير هذه البلاد ملايين المتدينين بدينكم الشريف لأعرب لكم عن مزيد اهتمام جلالتها بكل ما يؤول الى سعادتكم واني الآن باسم جلالتها سأقلد فردا من أشرف أهالي السودان المسلمين وساما انجليزيا نظرا لما عرضه عنه سعادة الحاكم العام لجلالته ، وهو السيد علي الميرغني » (٢) .

وبهذا نرى أن الاداريين الانجليز كانوا يلجأون الى المفونات الظاهرة والرخيصة بينما تحملت مصر الانفاق كله ، ولكن لم يحس به السودانيون .

ومن أمثلة الأخرى ، المساعدة التي قدمها البريطانيون لانشاء أول مدرسة للبنات في السودان ، فقد اختاروه حدثا فريدا وسلموا المبلغ الى بابكر بدرى ( قاسم أمين السودان ) لينشئ بها المدرسة ، فكان هذا الحديث مثارا للأحاديث في المجتمع السوداني ، مسخ بذلك آلاف الجنيهات التي تدفعها مصر كل عام دعما لميزانية السودان كله ، ونجح الموظفون الانجليز في ايجاد الصلة القوية بينهم وبين السودانيين . وهذه أولى ثمار التخطيط البريطاني في السودان (٣) .

بينما وراء الكواليس كانت توصيات الادارة البريطانية في لندن لاداريها في السودان هي المحافظة على وضع انجلترا في السودان ، ولو كلفها ذلك الضرب على أيدي بعض السودانيين « لأن الشعوب الشرقية لا تخضع رقابها الا للقسوة » (٤) .

(١) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثاني ، ص ٤٥

(٢) نعم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٧٧ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 94.

Parl. Deb. Comm. Vol. 4 - 1910 - 31 - 6 - 1910.

(٣)

(٤)

## انتهاء مدة خدمة الاداريين الانجليز :

كانوا يحاولون الى المعاش عند بلوغهم السن القانونية ، بتكريم أكثر من غيرهم ، فكانت الجريدة الرسمية تعلن أسماءهم ورتبهم وتاريخ احالتهم الى المعاش تحت بند نظارة الحربية على أساس أنها تشرف على أمور السودان (١) .

كما كانوا يتحايلون في بعض الأحيان للحصول للموظف على معاش كامل ، اذا ما كان في مكان لا ينطبق عليه قانون المعاشات في السودان ، بأن كانوا ينقلونه الى حكومة السودان ويحال الى المعاش منها بعد قضائه فترة الحد الأدنى للمعاش ، مثلما وافق الحاكم العام في مجلسه على نقل مستر دريبرج Mr. Driberg من ادارة أرغندا الى الخدمة في حكومة السودان ، وكان سنه ٤٨ سنة ليظل الى سن الاحالة الى المعاش فيكون قد أمضى الحد الأدنى للاحالة للمعاش ويتمتع بمزايا قانون المعاشات (٢) .

كما ذخرت التقارير السنوية لحكومة السودان في صفحاتها الأولى بعبارات الأسف على من كانوا يحاولون الى المعاش من الانجليز ، وكان اسم بعضهم يقترن بتجربة لحياته والاشارة بما قام به من أعمال (٣) وهو ما لم يحدث لغيرهم سواء كانوا مصريين أم سودانيين .

## اثر الاداريين الانجليز في السودان :

كان دور الاداريين الانجليز في السودان ، تنفيذاً لسياسة مرسومة على أساس اثاره الكراهية بين السودانيين والمصريين ، ليستولوا هم على السودان لقمة سائغة راحت على أرضه دماء الجنود والضباط المصريين . ثم صرفت مصر الأموال عليه دون عائد بينما نعمت انجلترا بجنى الثمار .

ولكن في مجال تقييم موقف هؤلاء الاداريين في السودان ، نرى أنهم عملوا هناك كأنهم أصحابه المنفردون بشئونه ، المتحكمون في مصيره ، متناسين أنه جزء من مصر ، بل كان من مظاهر استئثارهم بشئونه ، أن المفاوضات كانت تجرى بين حكومة لندن وحكومة السودان للسعى في حمل « نقابة زراع القطن في السودان » على بيع قطنها لبريطانيا بالسعر الذي يتفق عليه (٤) ، مهملين حق مصر ، الأصل والشريك ، أضف الى ذلك أن الحاكم العام كان يعرض قوانينه قبل اصدارها على الخديو حتى عام ١٩١٢ ولكنه بعد ذلك أغفل حقه في هذا واستقل عنه في اصدار القوانين ، بل تحدث الانجليز عن السودان

(١) الوقائع المصرية : أول أغسطس عام ١٩٠٣ .

(٢) Min. Proc, 180 meeting Nov. 30th 1922, p. 235.

(٣) Annual report 1922 : pp. 8,9.

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمي : ملف ٢٥ ، ص ٢٥٥١ .

أخيرا كقسّم من الامبراطورية البريطانية لا كبلد واقع تحت الحكم الثنائي (١) .  
وتحت ستار « أحسن الأصدقاء والنصحاء » الذى أطلقه لورد دفرين زاد  
عدد الاداريين فى مصر زيادة مضطردة باستمرار وكانت الرقابة الأولى على المالية  
المصرية (٢) . وامتدادا لهذه السياسة كانت مالية السودان فى يد كولونيل  
برنار ليكمل بقية الدائرة بين مصر والسودان من الناحيتين الادارية والمالية (٣) .  
ولكن هل نجح الاداريون الانجليز فى تحقيق أهدافهم هذه !!٩

أهم ما يلفت النظر ان السودان لم يحن منهم فوائد بقدر ما فقد ترابطه ،  
لأن سياستهم لم تتجه الى انشاء أنظمة قومية ، بل اتجهت الى الاعتراف بأنظمة  
جماعات وهيئات منفصلة بدلا من تطوير السودان فى شكل أمة واحدة ، بل  
وسعت شقة الخلاف بين القبائل تحت ستار المحافظة على القديم .

فالادارة الانجليزية عملت على تحطيم القومية السودانية ، كما عملت على  
فصل الشمال المسلم عن الجنوب الوثنى بالاضافة الى أن البلاد أصبحت مزرعة  
احتياطية للقطن لبريطانيا .

وفى مجال اقبال الشعب السودانى على البريطانيين واعجابه بأساليبهم ،  
فاننا رأينا بجانب نجاحهم فى استمالة الشخصيات الدينية بطريقة أو بأخرى  
مستغلين سذاجتهم ، الا أن هذا لم يصح مع المتعلمين الذين رفعوا راية العصيان  
فى شكل نادى الخريجين وجمعية اللواء الأبيض وغيرها ، الذين وقفوا ضدهم  
وظلوا كذلك الى أن حصل السودان على استقلاله ، وهذا ما سنراه فى الفصل  
التالى عند الحديث عن « الاداريون السودانيون » .

- 
- (١) يونان لبيب رزق : التكامل التاريخى بين مصر والسودان ، السياسة الدولية ، يولية  
عام ١٩٧٨ .  
(٢) تيودور رودستين : فصول من المسألة المصرية - تعريب عبد الحميد العبادى ومحمد  
بدران ، القاهرة عام ١٩٥٦ ، ص ١٧٩ .  
(٣) Percy, F. M. : the Finance of Egypt and the Sudan, Financial  
Revue of Reviews, p. 919.

الاداريون السودانيون

بعد استعراض وضع الاداريين في السودان ، بدءا بالمصريين على أساس أنهم أول من أدخلوا الإدارة الى هذا البلد ، ثم الاداريين الانجليز الذين شاركوهم الإدارة بمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٩ ، يأتي دور السودانيين - أصحاب البلد - في هذا المضمار .

ولم يكن اشراك السودانيين في ادارة السودان أول الأمر نتيجة عدالة سياسية أو ادارية ، وانما نتيجة اتساع رقعة البلاد على الاداريين سواء المصريين أو الانجليز ، وعدم وجود من يقوم بالأعمال الصغيرة التي أسندت اليهم من المصريين والانجليز ، ولذلك ألححت الحاجة منذ البداية الى الشباب السوداني ، لشغل الوظائف الادارية المساعدة ، كما أعلن ذلك كرومر نفسه (١) .

كما توفرت ظروف زادت من الحاجة الى الاداريين السودانيين كمشروع تطوير أرض الجزيرة ، الذي احتاج الى أيد عاملة كثيرة من أنواع عديدة ، ولم يكن من السودانيين اداريون متعلمون أو مديرون يسدون حاجة البلاد ، مما اضطرهم الى الاستعانة بالمصريين والسوريين الذين استبدلوا فيما بعد بالسودانيين بعد تعليمهم وتدريبهم على هذه الأعمال (٢) ، بعد أن كانوا لا يقبلون عليها لأنهم نظروا الى التنظيمات الجديدة بمشاعر مختلفة . فالمهديون وخلفاؤهم المهزومون ، لم يكونوا في وضع يسمح لهم بأن يعملوا ، بينما بارك أعداؤهم هذه التنظيمات وتقدموا للاشتراك فيها (٣) .

(١) جمهورية مصر العربية : السودان ، ص ١٣ ، and Annual report 1902 : p. 5.

(٢) Trimmingham, J. S. : Islam in the Sudan, London 1949, p. 254.

(٣) Beshir, M. O. : Op. Cit., p. 22.

كما كانت النتيجة الطبيعية للتنظيمات الادارية التي دخلت السودان ،  
وصدور القوانين المنظمة للمجتمع أن أخذ الناس يستقرون ، وظهرت المدن  
الكبيرة ، خاصة في شمال السودان ، كالخرطوم وكسلا وسنار وود مدني  
وبور سودان والخطيرة . كما كان للسكة الحديد أثرها كذلك في زيادة العمران .  
وهنا شعرت الحكومة باحتياجها لعدد كبير من الاداريين السودانيين للعمل في  
الوظائف ، خصوصا ما كان منها لا يحتاج الى كفاءة فنية خاصة (١) .

### جهود الاداريين السودانيين :

في المجال العسكري نذكر اشتراك السودانيين في قوة الدفاع  
السودانية (٢) وكان يقبل فيها السودانيون من الشباب ممن تقل سنهم عن  
٢٥ سنة وهؤلاء كانوا يخضعون لاختبار ولاية الامور في المعاهد العلمية ليمضوا  
سنتين في التدريب في « قسم التعليم الشمالى بأم درمان » وكانت أكبر رتبة  
يصل اليها الطالب هي رتبة قائمقام ولم يمنح رتبة أميرالاي الا ضابط واحد  
لمناسبة حالته للمعاش وهو الأميرالاي عبد الله خليل بك . وقد ألفتها الحكومة  
السودانية في عام ١٩٢٤ اذ كان من قوادها بعض المصريين الذين تاروا في تلك  
السنة ورحلوا الى مصر (٣) .

وبالإضافة الى هؤلاء جميعا كان هناك عدد من ضباط السجون وأمناء  
المخازن في مصلحة السجون والبوليس من الضباط السودانيين (٤) .

وتظهر يد الانجليز في هذا الأسلوب من الاختيار في التعيين لمناصب  
نواب المأمير وغيرها من المناصب التي كان السودانيون يعملون لها حسابها في  
تحويل دفة القيادة في ناحتها مما سهل أمر ابعاد العنصر المصري في عام ١٩٢٤ ،  
وهو ما أشار اليه كين بويد Keown Boyd في تقريره عام ١٩٢٠ عن سودنة  
الوظائف .

كان للسوداني نصيبه في الأعمال المدنية أيضا كالقضاء والتعليم والطب ،  
فكما عرضنا في مصلحة السكرتير القضائي كيفية اشتراك المأمور كقاض في  
المحاكم من الدرجة الثالثة ، أو الأعيان اشتركوا كذلك في مرفق القضاء كقضاة  
من الدرجة الثالثة ، وأثبتوا في ذلك نجاحا ملحوظا (٥) . نظرا لمعرفتهم عادات

(١) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢٢٢ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٢١٧ ، ويمكن الرجوع في هذا الموضوع الى

الجزء الخاص بها فصل الادارة المركزية .

Percy, F. M.: The Sudan in evolution, p. 49.

(٣)

S.I.R. Annual report 1921, p. 2.

(٤)

Annual report 1920 : p. 19.

(٥)

وتقاليد المجتمع السوداني ، فكان القاضي الأصلي يستنير بأرائهم في حكمه .  
وقد بلغ عددهم في عام ١٩٢١ ( ٢٤ ) قاضيا (١) ، شغلوا مناصب القضاء  
الشرعى وكان من أشهرهم : محمد صالح الشنقيطى المتخرج من قسم القضاء  
الشرعى بكلية غوردون ، الدرديرى محمد عثمان وأحمد عباس ومحمد على  
الطيب وأحمد بدوى وكانوا جميعا ينظرون القضايا الشرعية (٢) ، والشيوخ  
الطيب هاشم الذى بدأ عمله بمحكمة بربر الشرعية وانتهى ما بين عامى ١٩٠٠  
- ١٩٢٤ الى وظيفة مفتى الديار السودانية . ومن ثم كان عمله ذا حساسية  
بسبب عمله المشترك بين قاضى القضاة المصرى والسكرنير القضائى الانجليزى  
ولكنه استطاع أن يكسب ثقة الاثنى .

والشيخ محمد عمر البنا وقد تولى القضاء أيام المهدي ثم أيام الحكم  
الثنائى الى أن توفى فى عام ١٩١٩ (٣) .

وقد اشتركوا بالتدريج فى معظم المصالح ، لا أنهم برزوا فى بعضها  
كالمصلحة الطبية وكانوا يعينون فيها فى وظيفة « حلاق صحى » وبلغ عددهم  
فى هذه الوظيفة عام ١٩٠٨ مائة حلاق ، فى عموم السودان ، واختصوا بتسجيل  
المواليد والوفيات وتطعيمهم واجراء العمليات الصغيرة ، حتى النساء عملن قابلات  
وممرضات تحت اشراف المصلحة الطبية كذلك .

ولعب التعايشة دورا عظيما فى مجال مد الخطوط الحديدية ، وقام  
الهندوة بالاشتراك فى بناء الكبارى ، وحتى فى ادارة المخبرات عمل السودانيون  
كادارين فى أعمال الحسابات واعداد كشوف المرتبات (٤) .

فضلا عما قاموا به فى أعمال الحكم والادارة نفسها ، عندما عينوا شيوخا  
ونظارة فى الادارة الأهلية - وعرض الباحث ذلك فى فصل الادارة الأهلية  
- وكذلك اشتركوا بدور فى التعليم - كما أوضح الباحث ذلك فى مصلحة  
التعليم .

فى مرتباتهم وشئونهم الوظيفية للنظم - التى سبقت الاشارة اليها فى فصل  
« الجهاز الادارى فى السودان » .

وازاء ما كان يقوم به الاداريون السودانيون من جهد ، فكانوا يخضعون  
الا أنه فى حالات خاصة كانت الحكومة تخرج عن هذا النظام كمكافأة أحد  
الاداريين على عمل غير عادى ، أو ما أضيف اليه فوق عمله كزيادة الشيخ أحمد

Annual report 1921 : p. 5.

(١)

(٢) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ص ٢١٦ .

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٨٩ .

Warburg, G. : Op. Cit., p. 88.

(٤)



الأمين مفتش الكتاتيب ٣٠ جنيها سنويا بالإضافة إلى راتبه مكافأة لحسن أدائه لعمله (١) .

وقد صدرت عدة قوانين تخص تنظيم شئون العاملين في السودان ، أهمها :  
القانون رقم ١٠ لعام ١٩٠٥ خاص بتنظيم المرتبات والعلاوات الاجتماعية حسب حالة الموظف الاجتماعية عن زوجته وأولاده وتعيين نسبتها بالنسبة للمرتب ، فكان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف عن ربع أصل مرتبه ( من العلاوات الاجتماعية ) مع شروط الحجز على مرتب الموظف والحالات التي كان يجوز ذلك فيها وأسلوب ذلك وإجراءاته (٢) . وصدر في عام ١٩١٢ قانون شروط دخول الخدمة السودانية في وظائف كتبة في الجيش المصري في السودان  
Conditions of entry and Service of sudanese Clerks in the Egyptian Army in the Sudan.

وكان هذا القانون أكثر تنظيماً ، فتناول إجراءات التعيين من حيث المؤهلات . فأوجب حصول الطالب على شهادة التخرج من مدرسة الخرطوم العسكرية أو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو الشهادة الثانوية من إحدى المدارس التابعة لمصلحة المعارف . وحددت السن بعشر سنوات على الأقل ، ومسوغات التعيين التي كانت تشتمل على شهادة حسن سير وسلوك ، وشهادة بأصل القبيلة ، وشهادة باللياقة الطبية وشهادة ميلاد .

ثم حدد القانون مراحل التدريب من أجل التثبيت في الوظيفة ويصبح الموظف له صفة الدوام إلى أن يموت أو يرفقت أو يحال إلى المعاش .

#### وقسم القانون المستخدمين إلى ثلاث فئات :

( أ ) الطلبة الذين أتموا الدراسة الثانوية ، أو الصشبية خريجو مدرسة الخرطوم العسكرية وغير لائقين للخدمة العسكرية .

( ب ) الحاصلين على شهادة الكفاءة أي السنة الثانية الثانوية أو من كانوا صولات في الجيش .

( ج - ) الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو من كانوا بلوكات أمناء في الجيش .

أما المرتبات فتبعت هذا التوزيع فبدأت الفئة ( أ ) من ستة جنيهاً في الشهر . والفئة ( ب ) من أربعة جنيهاً في الشهر . أما الفئة ( ج ) فبدأت من ثلاثة جنيهاً .

Min. Proc. 39th Meeting June 21st 1911, p. 81.

(١)

The laws of the Sudan, Part II, p. 39.

(٢)

وتضمن القانون إجراءات النقل والبدلات والاجازات بأنواعها ، ثم انتهى هذا القانون بإحكام عامة (١) .

وصدرت لائحة الاستخدام الخاصة بالكتاب السودانيين المولودين في السودان ، أو من أصل عربي في ١٢ مارس ١٩١٢ والترخيص لنظارة الحربية المصرية بصفة عامة بأن تعين سودانيين من خريجي مدرسة الوفاء بأمر درمان في وظائف لفترة خمس سنوات . وقد عالجت هذه اللائحة لبعض نواحي النقص فيما سبقها (٢) ، وأنهم ضمنوا بهذا ضبط العمل في السودان عموماً . ومن ناحية أخرى أمكنهم ضبط الاعداد التي يرون أنهم في حاجة اليها والتنوعيات التي يمكنهم التعاون معها ففي المسوغات المطلوبة للتعيين والاختبارات الفنية والكشوف الطبية يمكن أن تكون موانع دون دخول نوعيات غير مطلوبة .

أنهم سمحوا للموظفين السودانيين بالسفر مرة واحدة في السنة على حساب الحكومة لقضاء الاجازة في البر أو البحر (٣) ، وهم بهذا يضمنون عدم عودة الموظف الى بلده الا مرة واحدة في السنة فيقطعون بذلك سبيل الاتصال بين السوداني وبلده وأهله .

### سياسة سودنة الوظائف :

أشرنا من قبل الى نية انجلترا في ابعاد الادارة المصرية من السودان ليخلص لها السودان وحدها ، فمئذ البداية وهم يقومون بسياسة الاحلال بدل المصريين في الادارة ، وكان أرخص حل لسياسة الاحلال هم السودانيون ، ولكن انجلترا وجدت أن السودانيين لا يصلحون في أول الأمر نظراً لانخفاض نسبة المتعلمين فيهم ، فنفذوا فكرتهم هذه - في اصرار - باستخدام السوريين والليبيانيين ، ريثما تثمر سياستهم بتعليم السودانيين من أجل الوظيفة تحت شعار سودنة الوظائف ليكون السودان تحت اشرافهم للسودانيين ، وبذلك يكون العنصر السوداني في الادارة أسهل قيادة - اعترافاً بالجميل - وتنتهي الأمور الى النتيجة التي خطت لها .

وقد وضعت منذ البداية أيضاً سياسة التعبئة ضد المصريين . فأعلن كرومر في خطبته في عام ١٩٠٣ أن المصريين كالانجليز في السودان كلاهما غريباء عنه ثم أنه لابد أن يحل محل هؤلاء وأولئك اداريون سودانيون ، وسار في طريق اغرائهم بأنهم « حائزون على صفة الرجولة ، التي هي الدعامة الأولى ولكنهم للأسف أميون .. وأنه في الامكان ايجاد فريق من السودانيين في

(١) القلمة : مجلس الوزراء ، السودان : محظظة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ السودان .

(٢) القلمة : مجلس الوزراء ، السودان ، محظظة ٢٥ مجموعة ٤٠٣ .

Min. Proc. 37th meeting May 4th 1911, p. 60.

(٣)

وقت قصير يتولون الوظائف الصغيرة في الحكومة . . اننا لا نطمح الآن في التربية العالمية ، ولكن اذا قصرنا اهتمامنا ومطامعنا على تعليم القراءة والكتابة ومبادئ علم الحساب فاننا نحصل على نتائج طيبة . . في هذه الأقطار السودانية أود انجاز أشياء كثيرة غير السكة الحديدية . . فتح أسواق لتجارة محاصيل البلاد ، وأريد أيضا تحسين أحوال الجزيرة ، وأريد خطا يربط البحر الأبيض بالخرطوم ، وخزاننا أو خزانين على البحر الأزرق ، (١) :

وقد ظهرت في هذا الخطاب نوايا الانجليز فيما أسموه بسودنة الوظائف والادارة ، أى بترك الادارة بقدر الامكان في أيدي الوطنيين من السودانيين كلما وجدوا ، وبإشراف الانجليز .

وكان قبل ذلك قد أعلن في خطبته في أم درمان في فبراير عام ١٨٩٩ عندما وضع حجر الأساس لكلية غوردون ، أن الغرض منها هو تثقيف عقول الشباب ليخلفوا المصريين في وظائفهم (٢) .

وبدئ بتعيين السودانيين في الوظائف التي لا تحتاج الى مؤهلات علمية أو خبرة فنية ، وانما كانت مسألة ملء كل فراغ يشغر باستبعاد واحد من المصريين ثم تلت هذه المرحلة ، مرحلة التعيين في الوظائف الادارية والكتابية الصغيرة في المديرية عندما بدأت تظهر ثمار كلية غوردون (٣) التي بدأت على مستوى المدرسة الابتدائية عام ١٩٠٢ ثم زاد خريجوها وتنوعوا من عام ١٩٠٥ عندما افتتحت فصولا لتخريج المساحين ومساعدى المهندسين ، واذ كانت الحاجة في الحكومة تزداد الى الأيدي العاملة ، كان يزداد عدد الخريجين ، وبدا حدث توازن بين الخريجين وبين حاجات الحكومة ما أمكن ذلك ، وسار كل من التعليم والسودنة في اضطراد (٤) .

الا أنه في خضم تنفيذ هذه السياسة؛ كانت انجلترا خريصة على عدم تعيين الخريجين من أبناء السودان الشمالي في وظائف جنوب السودان ، وانما ظلت الادارة في الجنوب قاصرة على الانجليز والأقباط حتى تخرج العدد الكافي من أبناء الجنوب فأسند اليهم العمل الادارى هناك (٥) .

وفي عام ١٩١٥ ظهرت ثمار القسم الثانوى في كلية غوردون فتعدل مسار سياسة السودان بارتفاع مستوى الخريجين ، وتطلب الأمر الارتفاع بهم لمستوى أعلى ، وتدخلت يد ابعاد المصريين الى مستوى أعلى هو مستوى المأمير ونوابهم ،

(١) المزيد : أول فبراير عام ١٩٠٣ .

(٢) الأهرام : ٩ يناير عام ١٨٩٩ .

(٣) القلعة : مجلس الوزراء ، السودان ، مطبعة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ السودان .

(٤) بشأن تعيين كتيبة سودانيين مكان المصريين .

(٥) يونان لبيب رزق : العلاقات العربية الأفريقية ، ص ٢٩٠ .

تلك النسي كان يشغلها العسكريون المصريون وتوالى بعد ذلك أنواع الخريجين  
كالمدرسين ومعاوني المهندسين والقضاة ومساعدى الأطباء (١) .

ولوحظ فى تنفيذ سياسة السودان التركيز على السلطة التنفيذية أى على  
المأمير ونوابهم أكثر من غيرهم من الوظائف على اعتبار أنها عصا التخويف التى  
يستطيع بها الانجليز تهديد السودانين ، كما أنها من ناحية أخرى كانت بمثابة  
تودد لهم عندما وجد السودانيون أنفسهم فى الوظائف التى كانوا يخشونها أيام  
المصريين .

لذلك فكر الانجليز طويلا فى هذه السياسة ، تفكيرا استمر من عام ١٩١٧  
الى عام ١٩٢٠ ، وذلك خلال اجتماعات المديرين السنوية ، حيث ركزوا فى  
اجتماع عام ١٩١٨ على تعيين المأمير ونوابهم من السودانين ، على أن يكون هذا  
بعد أخذ رأى الانجليز فقط على أساس أنهم كانوا المسئولين عن الاشراف عليهم ،  
ولم تشر التقارير الى اسناد هذا الاشراف الى أحد المصريين .

وبهذا أصبحت الفكرة ليست « سودنة » للوظائف ، وانما « نجلزة » لها ،  
خاصة اذا علمنا أن نظام التدريب واصدار الأوامر كان من نصيب الانجليز ،  
كما ضعف عدد المفتشين الانجليز فى المديرية حفاظا على استمرار هذا  
المخطط (٢) .

كما اقترح كورباين Corbyn, E. N. - مساعد السكرتير الادارى - فى  
عام ١٩١٧ منح العمدة والمشايخ سلطات من النواحي الجنائية ليكونوا بمثابة حل  
بديل للمأمير اذا ما لجأ أحدهم الى التمرد أو عصيان الأوامر ، ووافق المديرون  
فى اجتماعهم على هذا الاقتراح ، خاصة عندما أحسوا فيه توسيع فرص العمل  
الادارى أمام المتعلمين من السودانين ، الذين أقبلوا على التعيين فى مناصب  
العمدة والمشايخ (٣) .

الى أن قام كين بويد Keown Boyed - من الادارة الاستعمارية بمصر -  
بدخلة عمل الى السودان فى أوائل عام ١٩٢٠ ليضع بالاتفاق مع الحاكم العام  
تصورا للسياسة البريطانية الجديدة هناك ، وفعلا قدم تقريرا بتاريخ ١٤ مارس  
عام ١٩٢٠ أوضح فى بدايته وجهة النظر البريطانية ، ومسندا اياها الى  
السودانيين !! فقال : « من وجهة النظر السودانية ، فإن الحل الأمثل ، هو  
الاسراع بنزع مصر نهائيا من السودان ، ويجب أن تتضمن معاهدة السلام

The Sudan, A record of progress, p. 17, and Palace, 1/3/63. (١)  
p. 19.

Bakhit, A.B. : Op. Cit., p. 41. (٢)

Macmichael, H. : The Sudan, p. 147. (٣)

مع تركيا تنازلها عن كل حقوقها في مصر والسودان لبريطانيا العظمى (١) ، وأضاف أن السودان لا يرتبط بمصر بشيء ، فهما يختلفان جنسا وعادات وتقاليد ، وإذا كان ادعاء مصر يقوم على أساس حقها في ورود الماء للرى وتأمين الحدود الجنوبية ، فان انجلترا ستقوم به .

وقدم مقترحاته بعد ذلك في كيفية تنفيذ فكرة اخراج المصريين من هناك .

بالنسبة للجانب العسكري ، فقد اقترح ابعاد القوات السودانية عن القوات المصرية ، حتى تحل مكانها وتقوم بأعمالها وتصبح القوات المصرية بلا عمل وبلا ضرورة لوجودها ، كما اقترح الاستمرار في سياسة الاحلال بدل المصريين ولو كان ذلك بمساعدة السوريين .

وبالنسبة لنظام اللامركزية فقد اقترحه كحل يوفر المال فيقل الاعتماد على مصر ماليا ، بمعنى أنه يمكن الاكثار من الاعتماد على رؤساء القبائل والمشايخ حتى يمكن سد الفراغ الذي سينجم عن سحب الاداريين المصريين (٢) .

وفي تقرير صدر في عام ١٩٢٤ يظهر اضطراد أعداد نواب الأمير ممن تراوحت سنهم ما بين ٢٦ - ٣٠ سنة ، فعين اثنان في عام ١٩٠٥ وثلاثة في عام ١٩١٦ ، وخمسة في عام ١٩١٧ ، وسبعة في عام ١٩١٨ ، وعشرة في عام ١٩١٩ ، وتسعة في عام ١٩٢٠ ، واثنى عشر في عام ١٩٢١ ، وعشرة في عام ١٩٢٢ ، وعشرة في عام ١٩٢٣ ، وثمانية في عام ١٩٢٤ (٣) .

فكان مجموع الأمير ونوابهم في بداية عام ١٩٢٣ (١٩٦) كان منهم ٤٤٪ سودانيون ، ٤٤٪ مصريون ، والباقيون انجليز وأجناس أخرى (٤) .

وهذه النسب تعطي دلالة على كيف كانت تسير سياسة الاحلال ، فأصبح السودانيون في عام ١٩٢٣ متساويين مع عدد المصريين في هذه الوظيفة (٥) . كما يلاحظ أن هؤلاء الأمير ونوابهم كانوا يختارون من أبناء حلفاء الانجليز ، وكبار رجال المهديّة والأمرء وشيوخ القبائل ، وقد اقترح كرى تعيينهم في هذه

---

" From the Sudan Point of view the ideal solution would be an (١) immidiate clean cut from Egypt. The Turkish peace treaty should declare that all Turkish rights in Egypt and the Sudan (The Nile basin) were ceded to Great Britain ».

F.O. 407, 186, Part LXXXII, 164, p. 150 Mr. Keown Boyd to (٢) Field Marshal Viscount Allenby, March 14th 1920.

انظر الملحق رقم ( ٣٣ ) .

F.O. 107, 198, XCV. 1924 p. 323, Sudanese Civilian Submanurs. (٣)

Wingate, R. : Op. Cit., p. 136. (٤)

Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p. 39. (٥)

الوظائف حتى ولو كانت مؤهلاتهم أقل مما يسمح بذلك ، لان الاشراف الانجليزى على العمل سيكمل الباقي ، وأن كان هذا الاقتراح لم ينفذ لعدم الموافقة عليه فى مجلس المديرين(١)، الا أنه يعطى صورة الى حد وصل بالانجليز لشغل الوظائف فى عناد - بغير المصريين حتى وان كانوا لا يناسبون فنيا للوظيفة .

كما أنه فى اختيارهم لأبناء رجال المهديّة وكبار رجال القبائل لشغل وظائف الحكومة لهو دليل على جذب أصحاب الجاه واسترضائهم مما يؤمن مسار الادارة البريطانية أكثر ، ويضمن تنفيذ أوامرها على الشعب السودانى من خلالهم ، وضمان صوتهم لجانبهم اذا ما ثار المصريون يوما على هذه السياسة تحت شعار أن هدف الادارة الحكومية هو ترك الادارة - بقدر الامكان - فى أيدي الموظفين من السودانين كلما وجدوا وباشراف وتوجيه الحكومة المتمثل فى الاداريين الانجليز (٢) .

وفى أسلوب العناد ومحاولة التخلص من المصريين وصل الأمر بالانجليز الى رفت بعض القضاة المصريين ، وامتنع وينجت عن سياسة ارسال أبناء السودانين للتعلم فى الأزهر حتى يقطع الصلة تماما بين تيار الوطنية فى القاهرة وبين الخرطوم ، كما لجأ الى تعيين خريجي قسم الشريعة فى كلية غوردون قضاة بدلا منهم (٣) . وهذا ما دعا الى اعطاء شيوخ القبائل سلطات قضائية ليسدوا الثغرات حتى يتخرج العدد الكافى لسدها (٤) .

وإذا كانت المسألة « نجلزة » السودان تحت ستار سودنته ، فان الزوبعة التى قامت بدعوى تسليم السودان لأصحابه بسودنة ادارته انتهت الى أنها كانت محاولة لاخراج المصريين - الشركاء الشرعيين فى الادارة - وتعيين السودانين فى الوظائف الدنيا ، ذر رماد فى عيون السودانين ، وكانوا حينئذ خارجين من ضغط الحكم المصرى ثم حكم المهديّة ، فتلقفوا هذا العمل بالشكر ، وكان كل هذا تحت اشراف وتوجيه الانجليز ، الذين انتهت اليهم الادارة هناك . وهكذا نجحت سياستهم بعد أن خدمتهم حادثة مقتل السردار فى القاهرة، فلعبوا بها كورقة رابحة ، توجت جهودهم ، وأخرجت البقية الباقية من الاداريين المصريين الذين كانت تعمل لهم حسابا .

### أثر وضع الاداريين السودانين وسودنة الوظائف :

انتهت الأمور بنجاح الانجليز الظاهرة فى تقييح وجه الاداريين المصريين واستكتاب بعض الزعماء السودانين واداريهم أمثال : المفتى الطيب هاشم ،

Warburg, G. : Op. Cit., p. 91. (١)

Annual Report 1923 : p. 21. (٢)

Warburg, G. : Op. Cit., p. 90. (٣)

F. O. 407-198, XCV, January-June 1924, Report on Sudanese Civil Sub (Mamurs), (٤)

وأبو القاسم أحمد هاشم رئيس هيئة كبار العلماء بالسودان ، واسماعيل الأزهرى قاضى القضاة فى دارفور ، والسيد ميرغنى السيد شيخ الطرق الاسماعيليه فى السودان ، استكتبوهم خطابات فى عام ١٩١٩ يستنكرون فيها ما يقوم به المصريون فى بلادهم من اضطرابات ضد الانجليز ، وأظهروا امتنانهم لكل الموظفين البريطانيين فى السودان الذين عملوا لمصلحة البلاد ، كما قدموا فيها شكرهم للحكومة البريطانية وأكدوا على حسن العلاقات ، وانتهوا فيها الى عدم وجود علاقة لهم بما يدور فى مصر (١) .

وفى خطاب آخر عام ١٩٢١ موجه من رؤساء وقبائل العرب فى البحر الأحمر يظهرون فيه ولاءهم للحكومة البريطانية واعترافهم بفضل الادارة البريطانية على بلادهم من علاج فى المستشفيات ، وقبول اليتامى فى الملاجىء ، واستيراد الأطعمة للجائعين ٠٠٠ الخ (٢) .

الا أن هذا لم يكن التيار الحقيقى فى السودان ضد الادارة المصرية ، لأنه بنظرة الى مرسلى هذه الخطابات نجدهم الحفنة من الاداريين الذين استمالتهم انجلترا تارياً بالتعيين فى المناصب العليا بدل المصريين ، وتارة بالسفر وحسن الاستقبال فى لندن ، فضلاً عن أن صيغة الخطابات تكاد تكون واحدة أساسها الحمد والشكر للبريطانيين ، وكأنهم وحدهم أصحاب الفضل دون المصريين أصحاب المال والرجال فى السودان . بالإضافة الى اعتراف الادارة البريطانية نفسها بقيام الوطنيين تحت اشراف مديرى النيل الأزرق وبربر بجمع توقيعاتهم على عرائض ضد الادارة المصرية وتحللهم من سيطرتها (٣) .

حتى أن أحد السودانين المسئولين يذكر أنه لم يكن للسودانيين أى رأى فى ادارة بلادهم وانما كانوا يسرون حسبما يرى الاداريون السودانيون من رجال الدين بالذات أمثال السيد على الميرغنى ويوسف الهندى والشيخ محمد البدوى وهؤلاء هم الشخصيات الذين استعان بهم الانجليز فى التأثير على السودانين وهم أصحاب التوقيعات على هذه الرسائل وخطابات تأييد الانجليز (٤) .

لم تصل بريطانيا من خلال محاولاتها التأثير على الاداريين السودانين الى أهدافها بشكل كامل ، وانما كان للاداريين السودانين تيارهم القومى ، وبخاصة الشباب منهم الذين تلقوا التعليم الأبتدائى ، وعينوا فى الوظائف الحكومية واحتكوا بالاداريين المصريين فى المدرسة والعمل فتابعوا القومية المصرية ، واعتادوا قراءة ما كان يظهر فى الصحف ، وظهور سعد زغلول كزعيم مصرى

F. O. 407-198, App. II B. p. 182

(١)

F. O. 407-198, App. II C. p. 184.

(٢)

S.I.R. No. 331 Feb. 1922, p. 1.

(٣)

Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 48,

(٤)

ومدافع عن السودان أيضا ، كما أن الجيش المصرى الذى كانت وحداته تتمركز فى السودان ، وشمل كذلك وحدات سودانية وضباطا سودانيين ، كانوا يتعاملون على قدم المساواة مع المصريين ، وكانوا يقسمون فى نفس الوقت قسم الولاء للملك فى مصر .

كما كانوا يتابعون كيف يواصل المصريون جهادهم نحو الاستقلال ، وكان السودانيون يخطون لأنفسهم نفس المسار ، وأنهم سوف يتلقون معونة من مصر ضد العدو المشترك وهو الانجليز (١) .

وكان نتيجة التعليم والتوظيف ، ظهور البيروقراطيين من أبناء السودان فى شكل طبقة « الأفندية » تلك الطبقة من الاداريين السودانيين التى كان لها أثرها الاجتماعى والسياسى فضلا عن عملها الادارى .

فالأفندية لم يكونوا « طبقة » بعينها أو قطاعا اجتماعيا لأنهم لم يكن لهم نصيب فى المجتمع التقليدى وإنما ضمت نفرا من جميع الطبقات ، كما أنهم لم يكونوا بمنأى عن الشعب السودانى ، ولكنه فى النهاية كان اتجاها ثقافيا .

فالأفندية هم السودانيون الذين انتظموا فى التعليم الحديث وتزويوا بالزى الافرنجى ، وخرجوا على النظم العتيقة ، وأول ما ظهرها كانوا فى دنقلة من قبيلة الجمعين الذين شغلوا مناصب ادارية لتمييز بذكاء مرتفع ، وتمتعهم بالروح الاستقلالية .

ولقد تعلم « الأفندية » فى المدارس الابتدائية والثانوية على الاسلوب الغربى فيما عدا الامور الدينية مما انعكس على أسلوب حياتهم وسلوكهم (٢) . الا أن قضيتهم كانت : هل التعليم مقصودا بذاته أم لشغل وظائف حكومية ومنشأ هذا أن اهدف الذى رسمته سياسة التعليم البريطانية هو ما تحتاج اليه الادارة لشغل مراكزها فى الحكومة ، لستغنى بهم عن الاجانب الذين اضطرت لاستخدامهم فى السنوات الأولى للفتح (٣) .

وكمنت أهمية « الأفندية » فى أنهم كانوا الرأس المفكر للسودانيين بالاضافة الى أنهم هم القادة الاداريون لهم ، فهم المهندسون والمدرسون والموظفون والضباط (٤) . ولذلك كانت الادارة البريطانية يقظة لهم .

بدأ العقد الثانى من هذا القرن باستقرار فى السودان وظهور رأى عام مستنير بسبب تخريج السودانيين من المدارس الجديدة ، عين منهم من عين

Shebieka, M. : The independant Sudan, pp. 475-476. (١)

Trimmingham, J. S. : Op. Cit., p. 257. (٢)

(٣) عبد المجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية فى السودان ، القاهرة عام ١٩٥٣ ، ص

١٤٨ .

(٤) سليمان كشي : المرجع السابق ، ص ٦٧ .



فى الادارة ، وقام الباقون بالعمل فى الأعمال الحرة والتجارة بعقلية مفتوحة ، فشكّلوا الغرفة التجارية عام ١٩٠٨ وصدرت عنها مجلة شهرية بدأت فى الصدور عام ١٩١٠ باللغتين العربية والانجليزية ، وأنشأ نجار أم درمان « لجنة تجار أم درمان » وصدرت عنها هى الأخرى نشرة شهرية أيضا باللغتين العربية والانجليزية .

وكانت هذه الأنشطة تجارب صغيرة لنمو الروح القومى والتجمعات الوطنية ، الى أن بدأ المتعلمون فى السودان فى عام ١٩١١ الدعوة الى انشاء ناد « يجمعهم ويقوى دعائم المحبة بينهم » وذلك كما ورد فى مقال لحسن الشريف فى جريدة السودان . وأشار فيه كذلك الى أن السودان وان كان قد أحرز قدرا من التقدم الا أن الخط الوطنى فيه ما زال يحتاج الى تجميع ، وألقى العبد فى ذلك على الطبقة المتعلمة الادارية فى البلاد (١) .

ولقد استجاب الأفندية لهذا النداء وظهرت بواكير النشاط القومى فى اصدار جريدة جديدة هى « رائد السودان » وظهر أول أعدادها فى ٤ يناير عام ١٩١٣ وكانت ثانياً جريدة فى السودان برئاسة « عبد الرحيم مصطفى قليات » الذى كان أديبا وشاعرا سوريا عمل فى السكة الحديد السودانية ، الا أن العاملين معه كانوا مصريين مثل محمد بك فاضل وسودانيين مثل حسن بدرى من كوستى ومحمد عبد الرحيم - الذى كان مهتما بتساخ السودان - وعبد الرحمن أحمد ، مما غير المفاهيم أمام العقلية البريطانية الاستعمارية ، التى - بدا - أنها لم تكن قد عملت حسابا لهذا .

فالحكم البريطانى فى السودان بنى سياسته من البداية على أساس من التعاون مع فئات ثلاث فى مقدمتها زعماء الطوائف الدينية وعلماء الدين ، وهم الأساس الذى كان يربط بين السودانيين بعضهم وبعض شريطة ألا تنبعث المهديّة من صفوفهم من جديد .

**والفئة الثانية** طبقة العلماء الذين انضموا تحت رايتهم كصمام للأمن عندما كان يبرز من آراء الطبقة المتعلمة ما يعارض السياسة البريطانية .

**والفئة الثالثة** هم زعماء القبائل ، قاعدة الهرم الادارى للحكم الثنائى ، الا أن الأوضاع الجديدة ، دفعت الانجليز الى تعديل سياستهم تجاه التيارات القومية فى السودان ويظهر ذلك من اختيارهم للوفد الذى سافر لبريطانيا فى عام ١٩١٩ فجاء تكوينه بعكس اعتماد الحكم البريطانى عليهم جميعا ، فضم الوفد ثلاثة زعماء للطوائف الدينية ، وثلاثة من علماء الدين ، وأربعة من زعماء العشائر ، فى حين لم يضم أيا من ممثلى المتعلمين أو التجار أو رجال الأعمال(٢) .

(١) السودان : ٢١ سبتمبر عام ١٩١١ .

(٢) محجوب محمد صالح : المرجع السابق ، ص ، ص ٣٩ - ٤١ ، ٦٢ ، ٩٨ .

أما الإداريون السودانيون الثائرون فقد وصفهم السيد علي الميرغني في خطاب للحاكم العام بأن « أصدقاء الحكومة المخلصين هم دافعوا الضرائب ، أما أسوأ أعدائها فهم أولئك الذين يأخذون مرتبات من الحكومة مثل الموظفين والضباط والعاملين في الجيش المصري » (١) .

من أجل ذلك اتجهت السياسة الجديدة الى عزل المتعلمين عن سكان الريف ، وقوت زعماء العشائر - وهم الإداريون التقليديون عندهم - وفرقوا بين المدنيين والعسكريين . كما لجأوا الى إبعاد الموظفين والضباط والفرق المصرية من السودان (٢) .

كما منعوا دخول الصحف المصرية الى هناك (٣) ، واتبعوا سياسة الضغط والتعسف مع الطلاب والمتعلمين السودانيين ، والتقليل من قيمة المتعلمين وأثرهم وسلطانهم ، والاتجاه نحو الإدارة الأهلية ، ونحو زعماء القبائل والعشائر ليصبحوا سندهم ضدهم .

ولكن دور الإداريين السودانيين كان أكبر من أن ترهبه هذه الحركات الاستعمارية ، فهذه الطبقة كانت من الوعي بواقع الأمور ، بحيث أحست بكم استأثر البريطانيون بالوظائف الكبرى في بلادهم ، عسكريا ومدنيا (٤) .

من هذا الإحساس تحتم على الإداريين السودانيين أن يعملوا في جبهتين في وقت واحد ، داخل الدواوين كإداريين نشيطين يقدرين واجبهن ويؤدون عملهم متجنبين أخطاء رؤسائهم المتحرشين بهم ، وفي خارج عملهم كان عليهم أن يقوموا بدور طليعة العلم مقبلين على الدراسة والإطلاع لتثقيف أنفسهم وتنمية ملكاتهم .

واشترك المعلم السوداني ، الذي تعلم اللغة الانجليزية بجانب العربية ، في تجميع التلاميذ في كل حي أو شارع كما تجمع أبناء كل ديوان أو مصلحة أو مهنة واحدة في شكل حلقات بدأت بالتثقيف والمطالعة والتمثيل والخطابة .

ثم دعا هذا المعلم الى تأسيس مدارس أهلية تكون أكثر حرية في اتجاهاتها عن طريق الاكتتاب الحر ، ونجحت الفكرة في تأسيس مدرسة ابتدائية في أم درمان ولقيت الفكرة هوى لدى المديريات الأخرى فساهموا فيها (٥) وهي « مدرسة الوفاء » ، بل شجعته مصر كذلك ، بأن أصدرت قرارا بشأن تعيين

S.I.R. No. 371 July 1924, p. 12.

(١)

Rawlatt, M. : Founders of Modern Egypt, London 1962, p. 163.

(٢)

(٣) محبوب محمد صالح ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٤) عدلى أرمانوس حنا : المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٥) أحمد خير : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

• خريجها في الوظائف لمدة خمس سنوات من تاريخ التخرج تشجيعا لهم (١) •  
وتأسس نادى الخريجين ، على غرار « نادى المدارس العليا » ، فى القاهرة  
وكان شعاره « سنشد عضدك بأخيك » وضم هذا النادى :

• أولا : طبقة المشايخ وهم خريجو قسم القضاء والمعلمين •

• ثانيا : الأفندية وهم كبار الخريجين •

• ثالثا : الشبيبة وهم صغار الخريجين (٢) •

أمام هذه الازهات اهتز الانجليز ، رغم ما كانوا يشنونونه من هجمات  
واعترفوا بانهم أمام نشوء أمة سودانية ، تسعى لأن يكون السودان فعلا  
للسودانيين ، تلك الصرخة التى كان الأفندية على وشك اطلاقها ، وطالب  
الاداريون الانجليز حكومتهم فى لندن بدراسة الأمر والاشارة بما يتبع (٣) •  
خاصة وأنه قد ظهر التيار بين المتعلمين بشكل واضح بعد أن كان خبيثة ،  
فقامت ثورة طلابية فى كلية غوردون ذاتها ، رغم أن قيادتها انجليزية بحتة •  
تلك الثورة التى قامت فى عام ١٩٢١ ، عندما قرأ مدير الكلية - وكان محل  
احترام الجميع - جزءا من مجلة التايمز يخص السودان ، الا أن موضوعه لم يرق  
فى أعين الطلبة السودانين • فثاروا معلنين شعار « السودان للسودانيين »  
بشكل جهارى (٤) •

ثم ما لبثت الجمعيات السرية والعلنية أن شكلت ، وحملت تقارير  
المخابرات البريطانية كثيرا من أخبارها وتشكيلها وأهدافها « كجمعية اتحاد  
السودانيين » التى استهدفت تحرير السودان من ربة البريطانيين بمساعدة  
مصر - دون تعيين للعلاقة بين البلدين - وكانت وسائلها المراسلات بالبريد ،  
وتوزيع المنشورات والمصبات أثناء الليل ، واستعدوا فيها الشعب على الانجليز،  
وكانوا يرسلون بعض الطلبة الى مصر بحجة استكمالهم تعليمهم ، ولكن - كان  
الأمر فى حقيقته - لدراسة أمور السياسة مع الثوار المصريين •

ولقد تابعت الصحف المصرية هذا النشاط الوطنى السودانى برئاسة  
السيد محمد أحمد الحسن ومحمد على إبراهيم يس السكرتير وكانا من موظفى

---

(١) القلمة : مجلس الوزراء ، سودان ، مطبعة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ ، لائحة استخدام الكتاب

السودانيين •

(٢) سليمان كشه : المرجع السابق ، ص ٦٧ •

(٣) F. O. 407-184, Sir Wingate R, to Earl Curzun, Marh 26th 1919.

(٤) Shebeika, M. : The independant Sudan, p, 476.

مصلحة الجمارك السودانية ومن قبيلة العبايدة (١) . وواضح من هذه البيانات الدقيقة مدى الرقابة الدقيقة التى بذلها رجال المخابرات البريطانية آنذاك .

كما كانت هناك جمعية اللواء الأبيض - التى سبقت الاشارة اليها فى أثر الاداريين المصريين فى السودان - وكانت تهدف الى توحيد جهود السودانين مع المصريين ، وتزعما الضابط السودانى على عبد اللطيف ، وكانت شديدة الالتحام بالثورة المصرية عام ١٩١٩ (٢) .

وما أن حل عام ١٩٢٤ الا واختمرت فكرة الثورة فى رؤوس طبقة الأفندية متأثرين فى ذلك بنورة المصريين عام ١٩١٩ ، فجمعوا التوقعات من السودانين ضد الانجليز (٣) .

واعترفت المخابرات البريطانية فى السودان بأن الحركات الوطنية فى السودان قامت على أكتاف شباب اللواء الأبيض وكانوا هم طبقة موظفى الحكومة السودانين وأنهم رغم تحذير الحاكم العام لهم ، وتهديدهم بالمنشورات التى أرسلها اليهم فى مصالحهم ، فان أنر الموظفين المصريين عليهم كان أكبر ، وأنه زادهم اصرار على مطالبهم خاصة وأنهم قرأوا فى الصحف المصرية أن اخوانهم المصريين يكسبون مراكز من جراء ثورتهم ضد الانجليز (٤) .

وهذا بلا شك يحمل معنى التحدى ضد البريطانيين الذين كان بيدهم رفتهم والتصرف فى مستقبلهم ، ولكنهم استمروا فى تحديهم ، الذى بلغ حد ارسال برقيات لمجلس النواب المصرى يعلنون فيها ولاءهم لمصر وملكها ، وأنهم حاولوا السفر الى القاهرة لاعلان هذا ، ولكن القوات البريطانية منعتهم من ذلك (٥) ، ولجأت الى احتواء موقفهم بارسال أتباعهم اليهم للتأثير عليهم وكان ممن أرسلوهم فى هذا الشأن سيد عبد الرحمن المهدي والمفتى الطيب هاشم واسماعيل الأزهرى كبير مفتشى المحاكم الشرعية ، ولكن الوطنيين بقيادة أحمد سوار الذهب ردوهم وهاجموهم هجوما شديدا (٦) .

وواضح من هذا الموقف أن المجموعة من السودانين الذين جذبتهم الادارة البريطانية يقومون بواجبهم فى وفاء للانجليز ، أما التيار القومى فظل قويا ويظهر هذا من تقرير المخابرات آنذاك الذى سماه « تعصبا » بينما أشاد بخطابات الولاء التى تحمل أيضا توقيع نفس هذه المجموعة (٧) .

S. I. R. No. 340 Nov, 1922, p. 1.

(١) .

Shebeika, M. : The independant Sudan, p. 476.

(٢)

S. I. R. No. 359 June 1924, p. 2.

(٣)

S. I. R. No 361 August 1924, p. 1.

(٤)

(٥) مضبطة مجلس النواب : ٢٢ يونية عام ١٩٢٤ .

S.I.R. No. 359 June 1924, p. 2.

(٦)

F. O. 407-198 January — July 1924, A.

(٧)

سار هذا التيار القومي الذي أسسه الاداريون السودانيون في طريق التحدى ، ولم يفض بجرجعات الفشل التي منى بها مرات . فالوفد الذي شكلته جمعية اللواء الأبيض ليسافر الى القاهرة ليعلن تلاحمه مع الثورة المصرية ضد العدو المشترك ، حاملا عرائض الولاء لمصر لتكون سندا للمفاوض المصرى ضد العرائض التي جمعتها الادارة البريطانية ، ومنعنه السلطات البريطانية من ذلك ، أمر له معان قومية . فهذا التشكيل يحمل التمثيل الكامل للوحدة الوطنية التي لا تؤمن بالفوارق الطبقية والاجتماعية والقبلية ، التي سعت انجلترا باستمرار لاثارتها طبقا لمبدئها « فرق تسد » .

كما كان للتصاعد السياسى نتيجة اعتقال على عبد اللطيف ومحمد سر الحتم الاداريين السودانيين ، وزعيما حركة اللواء الأبيض ، أثره في ثورة طلبة المدرسة الحربية متفاعلين مع المجتمع الذن يعيشون فيه ، وقد أثارت ثورتهم الجزع في نفوس الاداريين البريطانيين في السودان (١) والذي حذر منه تقرير المخابرات البريطانية عندما أشار الى احتمال تفجر ثورة قد تقوم بها الوحدات السودانية العاملة في الجيش المصرى (٢) .

ولقد عمل على انتهاء تجربة سودنة الوظائف ، اندلاع الثورة القومية التي اتخذت طابعا مأساويا تمثل في صمود كتيبة سودانية قاتلت في عام ١٩٢٤ ، كتعبير عن التضامن مع المصريين بالاضافة الى حادثة مقتل السردار السير لى ستاك باشا في القاهرة ، وكما قال جمس كرى أن الحكومة أصيبت من جراء ذلك بالفزع ، وردت بعنف لم يسبق له مثيل ، وفي هذه الظروف تدهورت العلاقات بسرعة بين الحكومة وبين طبقة الاداريين السودانيين ( الأفندية ) الذين كانوا على طول المدى العدو الجماعى للادارة البريطانية في السودان (٣) .

---

(١) أحمد ابراهيم دياب : دور الوحدات العسكرية السودانية في ثورة عام ١٩٢٤ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٤ ، عام ١٩٧٧ ، ص ١٧٢ .  
(٢) S.I.R. No. 371 July 1924. p. 12.  
(٣) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية في السودان ، ص ٦٢ .

## خاتمة

اتضح من البحث أن الإدارة في السودان كانت الأسلوب التنفيذي لمخطط اقتطاع السودان من مصر . وقد قام هذا التنفيذ على :

أولا : سياسة الاستقلال الإداري - كخطوة أولى - بالسودان عن مصر ، واتضح هذا من :

١ - طريقة تعيين الحاكم العام - رأس الإدارة في السودان - إذ أنه كان يطريق الفرض ، وليس بالموافقة ، لأنه لم تظهر الوثائق رأيا لمصر في تعيينه أو رفضه ، كما كان انجليزيا باستمرار ، رغم عدم وجود نص في الاتفاقية يفيد هذا .

ويسوقنا هذا الى القول بأن الاتفاقية الثنائية ذاتها لم تتخذ كأساس لإدارة السودان ، وإنما ابتدعتها انجلترا لتضفي جوا من الرسمية على وجودها هناك ، لا سيما وأنها لم تكن لتصل الى هذا الاتفاق مع تركيا ، التي كانت علاقاتها سيئة معها آنذاك لولا هذا المدخل .

٢ - أصبح الحاكم العام يتعامل مع مصر كأي دولة مجاورة ، وفي شكل مستقل عنها ، فكانت الاتفاقيات توقع بينهما بشكل عمل « بين حكومتى مصر والسودان » ، رغم أنه كان موظفا في نظارة الحربية باعتباره الحاكم العام وسردار الجيش المصرى أيضا ، وكان مرتبه يصرف على هذا الأساس ، بل وطالب مصر بالجمارك على تجارتها للسودان وكانت مشكلة بحثها كرومر .

٣ - لم يكن للحكومة يد في الإدارة سوى التفتيش المالى باعتبار أنها هي التى تتولى الصرف على السودان .

٤ - اقتصرت المناصب الكبرى ، بل والأقل منها على الانجليز حتى وظيفة « مفتش المركز » ، بينما بدأ المصريون عملهم الإداري من وظيفة « مأمور » فأقل ، رغم عدم وجود نصوص رسمية تفيد ذلك .

٥ - شكل مجلس الحاكم العام ، ولم يكن في قانون تشكيله نص يعطى مصر أى حق بقدر ما أعطى الحاكم العام كل الحقوق ، وأن المجلس كون هيئة استشارية له .

ولم يكن فيه أيضا نص على احتكار الانجليز له ، الا أنه لم يدخله مصرى واحد ولا فى المناصب الدنيا .

٦ - أنشأوا مدرسة حربية فى الخرطوم ليستغنوا عن المصريين تماما حتى فى المناصب العسكرية الصغيرة .

٧ - أقاموا المؤسسات التعليمية ، ككلية غوردون بأقسامها المختلفة حتى قسم القضاء الشرعى ليستغنوا بخريجها عن المصريين ، وليعطوا السودانين دفعة بأنهم ليسوا أقل من المصريين فى ذلك . كما حدث فى المدرسة الحربية .

٨ - أما عن الجنوب فقد أوضحوا سياسة اقتطاعهم له عن الادارة رغم عدم وجود نص قانونى يعطيهم هذا الحق .

ثانيا : سياسة التفرقة بين المصريين وغيرهم :

وقد أثبت البحث ذلك من :

١ - الفرق الواضح فى المرتبات بين أصحاب الوظيفة الواحدة اذا كان أحدهم انجليزيا والآخر مصريا .

٢ - أسلوب التعيين ، والاقتصار على تعيين الانجليز ، بعقد لجان فى انجلترا ، وكان مصر خلو ممن يصلحون لشغل هذه الوظائف .

٣ - كانت للموظفين الانجليز اليد العليا على المصريين .

٤ - الأعمال التى كانت تتطلب السرية ، كانت من نصيب الانجليز ، وفى الوقت الذى أشركوا فيه الششوام معهم حرما المصريين ، وكان الأمر لا يعينهم ، وأن هذا معناه اخفاء أسرار الادارة عن مصر .

٥ - تعللت انجلترا بعزل واهية لعدم تعيين المصريين ، كزهدهم فى العمل فى السودان ، وخوفهم من بعد المسافة . . . الخ .

ثالثا : نفذت انجلترا سياسة « فرق تسد » بين المصريين والسودانيين فى ادارة السودان وظهرت هذه السياسة فى :

١ - تقبيح وجهه المصريين بتعيينهم فى مناصب من شأنها الاحتكاك بالسودانيين كجباية الضرائب أو تنفيذ الأحكام .

٢ - كانوا يشددون عليهم فى تنفيذ الأوامر ويعودون هم ويلتمسون أسلوب العفو عن السودانين .

- ٣ - لعبوا باحترام الدين كورقة لكسب السودانيين الى جانبهم .
- ٤ - دعم الانجليز الادارة الأهلية ، بأن أعادوا للشيوخ سلطاتهم التي سلبوها ابان حكم المهديّة ، وذلك توددا لهم على حساب المصريين .
- ٥ - لجأوا الى فرض الشيوخ والمكوك الموالين لهم وطلبوا منهم تنفيذ الأوامر . أما هم فقد احتفظوا لأنفسهم بحق استئناف أحكامهم ومراجعة أوامرهم ليظهروا هم فى ثياب العافين عن الناس .

#### وابعا : سلبية مصر :

كانت مصر تحس بكل هذا ، ولكنها لم تفعل شيئا لاسترداد حقوقها كشريكة فى ادارة السودان ، أكثر من احتجاجات فى شكل خطب فى مجلس الشورى أو البرلمان المصرى ، وأن أكبر عمل قاموا به هو قطع المعونة المالية التي كانت تدفعها مصر للسودان تحت ستار الصرف على القوات المصرية ودرءا لخطر متوقع على موارد المياه .

بل وظهرت سلبيتها من الناحية الادارية أكثر ، فى اشتراك المصريين فى لجان اختيار الموظفين وتعيينهم ، وكانت هذه اللجان تنتقل الى لندن ، ولم تنتبه لأن تختار مصرية فى منصب قيادى كبير ، أو تظهر احتجاجا صريحا على قصر التعيين على الانجليز .

غير أنه فى نهاية الأمر لم يكن أمام المصريين الكثير ليفعلوه نتيجة لظروف الهيمنة البريطانية على مفدراتهم ابان تلك الحقبة موضع الدراسة .



## ABBREVIATIONS

Annual Report : Report by his Majesty's Agent and consul general on finance, Administration and condition of the Sudan.

C.R.O.S. : Central Record office-Sudan.

Fur corres : Further correspondence Respecting The Affairs of Egypt and the Sudan.

F.O. : Foreign office.

Intell : Intelligence.

J.A.H. : Journal of Affrican History.

Min. Proc. :Minutes of proceeding of the governor general

Par Dep : Parliamentary Debates.

S.I.R. : Sudan Intelligence Reports.

S.N.R. : Sudan Notes and Records.

## الاختصارات

تقرير سنوى : تقرير عن المالية الادارية والحالة العامة

## المحتويات

### صفحة

٣	المقدمة
٥	الباب الأول : الادارة فى السودان
٧	الفصل الأول : الادارات المركزية
١٧	المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة
٣١	الهيكل التنظيمى للادارة المركزية
٣٢	الحاكم العام
٥٧	السكرتيرون الثلاثة
٦٥	المفتش العام
٦٨	ادارة المخابرات
٧١	وكالة حكومة السودان فى القاهرة
٧٣	المجالس البلدية
٧٦	الفصل الثانى : مجلس الحاكم العام
٧٨	تكوينه
٨٠	اختصاصاته
٨٤	موقف الحاكم العام منه
٨٥	سير العمل فى المجلس
٩٠	علاقة المجلس بالحكومة المصرية
٩١	علاقة المجلس بالحكومة البريطانية
٩٣	الفصل الثالث : المصالح
٩٥	مصلحة السكرتير القضائى
١١١	المصلحة المالية
١١٨	مصلحة الجمارك
١٢١	مصلحة الحربية
١٢٣	مصلحة مكافحة السرقة
١٢٧	مصلحة البوليس

١٣٤	• • • • •	مصلحة حفظ الصيد
١٣٦	• • • • •	مصلحة المصارف
١٤١	• • • • •	مصلحة الري
١٤٧	• • • • •	مصلحة الزراعة
١٥٢	• • • • •	مصلحة الغابات والاحراج
١٥٤	• • • • •	المصلحة البيطرية
١٥٥	• • • • •	مصلحة السكة الحديد
١٦٠	• • • • •	مصلحة البواخر والقوارب
١٦٣	• • • • •	مصلحة البوستة والتلغراف
١٦٤	• • • • •	مصلحة الصحة
١٦٨	• • • • •	مصلحة المخازن
١٦٩	• • • • •	مصلحة المساحة
١٧٠	• • • • •	مصلحة الأشغال
١٧٢	• • • • •	<b>الفصل الرابع : الادارة المحلية</b>
١٧٢	• • • • •	مركزية الادارة
١٧٤	• • • • •	التحول الى اللامركزية
١٧٦	• • • • •	التقسيم الادارى للسودان
١٨٢	• • • • •	اختصاص مدير المديرية
١٨٨	• • • • •	المفتشون
١٩١	• • • • •	الأمير
١٩٤	• • • • •	مشكلات الادارة المحلية
١٩٦	• • • • •	<b>الفصل الخامس : الادارة الأهلية</b>
٢٠١	• • • • •	التحول الى الادارة غير المباشرة
٢٠٣	• • • • •	الانتقال الى الادارة الأهلية
٢١٧	• • • • •	قانون مشايخ الرحل
٢١٩	• • • • •	المالية والضرائب
٢٢١	• • • • •	القضاء
٢٢٨	• • • • •	الادارة الأهلية في دارفور
٢٤٠	• • • • •	الادارة الأهلية في دار مصاليط

٢٥٣	• • • • •	الفصل السادس : الادارة فى جنوب السودان
٢٥٤	• • •	المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة فى الجنوب
٢٦٠	• • • • •	التقسيم الادارى فى جنوب السودان
٢٦٣	• • • • •	اسلوب الادارة فى جنوب السودان
٢٦٦	• • • • •	سلطات شيوخ القبائل
٢٦٧	• • • • •	دور المفتشين
٢٧٢	• • • • •	نظام الضرائب
٢٧٥	• • •	آثر الادارة على الأهالى فى جنوب السودان
٢٧٩	• • • • •	الباب الثانى : الاداريون فى السودان
٢٨١	• • • • •	الفصل الأول : الجهاز الادارى فى السودان
٣٠٨	• • • • •	الفصل الثانى : الاداريون المصريون
٣٣٤	• • • • •	الفصل الثالث : الاداريون الانجليز
٣٤٦	• • • • •	الفصل الرابع : الاداريون السودانيون
٣٦٢	• • • • •	الخاتمة
٣٦٥	• • • • •	الاختصارات
٣٦٧	• • • • •	المحتوى

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٢٧٤

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٠٤٢٣ - x